الحُكم العالمي

في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

الدكتور
إياد هلال الكناني





الحكـــم العالمـــي

في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

الحكـــم العالـــي

في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

....

الطبعة الأولى

2 0 2 3

دار الخليج للنشر والتوزيع

الأردن: عمـــــان، العبدلي تلفاكس: 00962 6 464 7559

daralkhalij@gmail.com daralkhalij1998 daralkhalij

تتوفر أصداراتنا على: جملون  

الحكـــم العالـي

في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

الدكتور

إياد هلال حسين الكنانـي



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

﴿وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾

صدق الـلـه العلي العظيم

سورة البقرة (213)

الإهداء

إلى روح أبي ما حييت لن أنسى فضله عليَّ..

إلى روح أمي ما عرفت جنة لي في الدنيا والآخرة غيرها..

إلى من جعلت أيام حياتي أجمل...زوجتي

إياد

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2019/11/ 5977)

327

الكناني، إياد هلال

الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولة بعد الحـرب البـاردة /

إياد هلال الكناني

الواصـفات: /العلاقـات الدوليـة //النظـام العـالمي الجديـد//

الليبرالية//السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتـوى مصـنفه ولا يعبر عن رأي دائرة المكتبة الوطنيـة أو أي جهـة حكوميـة أخرى.

ISBN: 978-9923-23-043-5

المحتويات

المقدمــة

يُعد الحكم لمدة طويلة صفة ملازمة لسيادة الدولة تحتكرهـا في إطـار ممارسـتها سـلطة التحكم في كل شيئ في حدود إقليمها والسعي لتفادي خروج الأوضاع عن السيطرة، فضلا عن رفضها للخضوع لأي شكل من اشكال السلطة الخارجية، وبذلك وقف مفهوم سـيادة الدولـة القومية حائلا امام تجزئة سلطة الدولة أو امكانيـة تصورممارسـة اي دور يتعـارض معهـا في وقت لم تنضج فيه بعد فواعل محلية أو دولية قادرة على القيـام بـادوار ووظـائف تحـد مـن سلطة وسيادة الدولة القومية. وفي ضوء ذلك لم يكن التمييـز بـين مفهـوم الحكـم والحكومـة واردا في سياق العلوم الاجتماعية، فمفهوم الحكم لم يكن يتخطى أدوار وممارسـات السـلطة التي تقوم بها الحكومة من خلال مؤسسـاتها وهيئاتهـا، حيـث جمـع بـين مصـطلحي الحكـم والحكومة كمترادفين في المعنى والدلالة في إطار سلطة الدولة القومية،ولقد كـان لهـذا الفهـم انعكاسا في دراسة موضوع الحكم في العلاقات الدوليـة حيـث ظهـرت الدراسـات والتنظـيرات التي تحاول اضفاء شكل الحكم المركزي (الهرمي) على العلاقات الدولية لغرض تحقيق السلم والعدل ومنع الحرب وتنظيم الشئون الدولية بطريقة مشـابه لسـلطة ووظـائف الحكومـة في داخل الدول، وتجلى ذلك بإقتراح المفكـرين والمنظـرين المثـاليين الحكومـة العالميـة بأشـكالها المختلفة.

ولكن مع تنامي العولمة بأبعادها الشاملة، أصبح من الصعب أن تمارس الدولة سـلطة لصياغة الأحكام الإجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها في إطـار سـلطة شـاملة وعليـا و غير محدودة وحصرية فوق اراضيها بمفردها، فقد أضحى نظام الحكم مـن حيـث سـلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا تطبيقه عمليا، إذ لا يكفي أي قـدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عـن الدولـة وحـده بـأن يمكنهـا مـن بسـط سـيطرتها

المطلقة على المناطق الخاضعة لها. هذه الأزمة التي إنتابت الدولة ذات السيادة في أهم مسوغات وجودها صاحبها أن إكتسبت أطراف أخرى إلى جانبها أدوارا مهمة أيضا في عملية الحكم، تساهم في بلورة القواعد والمعايير وتكملها أحيانا الإجراءات التي تقوم بها الدولة نفسها و في مناسبات أخرى قد تنافس مبادرات الحكومات الوطنية وقد تتخطاها، هذا على المستوى المحلي اما على المستوى العالمي فقد شجعت العولمة على تزايد أوجه أخرى عدة من السلطة والحكم في مجال السياسة العالمية، بما في ذلك التفاعلات التي اتخذت مستويات مختلفة افقية ورأسية دون الدولة وفوق الدولة وعبر الدولة بصورة القواعد والقوانين والمعايير والاجراءات في نظام ما فوق الدولة، والمبادرات التنظيمية من قبل مؤسسات السوق والحملات التي تقوم بها الحركات الإجتماعية العالمية. وأصبح التركيز يتجاوز نظام الدول ويتعداه إلى نظام الحكم العالمي ككل لأن الانموذج التقليدي أو النماذج التقليدية للسيادة في النظام الدولي أصبحت في أزمة مع العولمة بظهور التفاعلات والتبادلات العابرة للحدود وعدم قدرة اجهزة الدولة على ضبطها وتسيير شئونها، و ظهور العديد من القضايا والمشكلات العالمية التي تتطلب تظافرا في الجهود لتنظيمها و تزايد الوعي بالمخاطر والمهددات العالمية.

وبذلك فإن الدولة القومية التي هيمنت على المشهد العالمي وإحتكرته لمدة طويلة باتت تشهد تحولا إلى عصر عرف بعصر(ما بعد السيادة القومية) في سياق تناقص قدرتها على تنظيم وادارة الشئون العامة على المستويين المحلي والدولي، وتنامي وظهور جهات واطراف فاعلة اخذت زمام المبادرة في القيام بإدوار ووظائف كانت في السابق حكرا على سلطة الدولة، حيث أصبح يتعين معه على ممثلي الدول القومية أن يقتسموا السلطة والحكم مع المنظمات والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك مع المنظمات والحركات الإجتماعية والسياسية العابرة للحدود الوطنية، إلى جانب مشاركة اطراف فاعلة آخرى في ادارة وتنظيم الشؤون الداخلية للدولة، ناهيك عن تراجع

أهمية الحدود والسيطرة على الأرض و التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين.وبذلك فقد اضحى موضوع الحكم العالمي من أبرز المواضيع التي ثار الجدل العلمي حولها بعد انتهاء الحرب الباردة، اذ فرضت التطورات الدولية المعاصرة، الحاجة إلى انشاء بعض الترتيبات على المستوى العالمي، وخلق الأنظمة والمؤسسات لتعزيز القدرة على التعامل مع القضايا والمشكلات العالمية، كما اسهمت في ادخال جهات واطراف فاعلة في صنع السياسات وصوغ القرارات وخلق المعايير والمبادئ التي يرتكز عليها في وضع الأنظمة والاجراءات التي تنظم وتدير العديد من المجالات في النطاق العالمي.

وفي ضوء ذلك فقد انشغل الباحثون في حقل العلاقات الدولية – ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة - في البحث عن بديل للنظام الدول القائم على اساس مركزية الدولة القومية ذات السياسة وشرعية استمرار هذا النظام، وطورا تصوراتهم وافتراضاتهم عن الحكم العالمي بوصفه مفهوما تحليليا جديدا يمكن ان يصف السياسة العالمية وعملية تجزئة وإنتشار السلطة في النظام العالمي، والاكثر من ذلك نظر اليه بعض الدارسين على انه يمثل بديلا نظريا عن منظورات العلاقات الدولية القائمة.

- أهمية الكتاب:

تظهر أهمية البحث في موضوع الحكم العالمي من الناحية النظرية إنه يمثل بديلا نظريا يمكن ان يصف ويستوعب ظاهرة تجزئة سلطة الدولة وانتشارها، فبدلا من الاتجاهات النظرية التي ركزت على تناقص سيادة الدولة وتراجع سلطتها والتنبؤ بإمكانية تحللها وانتهاء عصرها ككيان سياسي واجتماعي، والاتجاهات القائلة بإنتقال سلطة الدولة وسيادتها إلى مركز عالمي هرمي واحد (حكومة عالمية). اوجد منظرو الحكم العالمي نظريتهم الوسطى بين الفوضى تلاشي الدولة وبين مركزية الحكومة العالمية مما يعني توفير رؤية واقعية وعملية لتطور النظام الدولي وانتقاله من مستوى التنظيم القائم على

مركزية الدولة القومية إلى النظام العالمي الذي يتسم بتعدد الجهات والأطراف المساهمة في ادارة وتنظيم الشئون العالمية، ومن جهة اخرى فإن الاهمية النظرية لدراسة الحكم العالمي ترتبط ايضا بمراجعة التنظيرات التقليدية التي لم تستطع التقاط واستيعاب التغييرات المعاصرة في ادخالها لأطراف وجهات فاعلة في صنع السياسة وممارسة وظائف الحكم في السياسة العالمية ومن ثم تقديم فهما وتحليلا ينسجم مع واقع التغيير العالمية التي لم تستطع التنظيرات التقليدية من تفسيرها.

ولاشك إن هذا الفهم الجديد للسياسة والنظام العالمي يمكن ان يقع ضمن البدائل النظرية المتعددة التي تسهم في بناء تصور للباحثين عن طبيعة العالم الذي يدرسونه، ولما له من ابعاد عملية سيما وان رؤية الباحثين والمنظرين في العلاقات الدولية لها انعكاسات في تصورات ومدركات السياسيين في مراكز القرار السياسي، حيث تسهم النظريات بشكل كبير في التأثير على عملية صنع القرار السياسي في الدول والمنظمات الدولية. واذا ما تذكرنا بإن دراسة الحكم العالمي تنطوي على ابعاد معيارية واخلاقية في تصور شكل المؤسسات والترتيبات العالمية التي يمكنها ان تسهم في بناء حكم عالمي فعال، فإن مثل هذه الابعاد ستجد طريقهافي التأثير على رؤية صناع القرار، كما ستجد طريقها في التأثير في حملات الدعوة التي تقودها منظمات المجتمع المدني العالمي.

- الإشكالية:

لاشك ان موضوع الحكم في اطار دراسة العلاقات الدولية مثل مشكلة جوهرية للتناقض الظاهر بين الموضوعين حيث يبنى موضوع العلاقات الدولية على اساس التفاعلات الرسمية بين الدول وما ينطوي عليه ذلك من التسليم بمنطق السيادة الدولية اي رفض اية سلطة غير سلطة الدولة في المجاليين المحلي والدولي، ولكن دراسة العلاقات الدولية قد تطورت في سياق تحوليين مهمين كان لهما الاثر في تقليص من حدة هذا التناقض، التحول الأول تمثل بظهور المنظمات الدولية لاسيما المنظمات ذات

الاختصاص الشامل، ومع ان مبدء التنظيم الدولي قائما على اساس الاعتراف بالسيادة (والمساوة) الدولية، الإ ان دخول التنظيم الدولي يستبطن بعض التنازل عن سيادة الدولة، والتحول الثاني يتمثل بتطور الظاهرة العابرة للقومية في سبعينات القرن الماضي والتي غيرت من فكرت التفاعلات الرسمية كسمة اساسية للعلاقات الدولية. وعلى الرغم من ذلك فلم تخرج دراسة العلاقات الدولية عن مركزية وسيادة الدولة في العلاقات الدولية، ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة وتطور العولمة بابعادها الشاملة بدت فكرة الحكم العالمي من دون حكومة تطرح على الاوساط العلمية بوصفها بديلا عن فكرة النظام الدولي ، خاصة مع تراجع سيادة الدولة وسلطتها في ممارسة وظائف الحكم لصالح مجموعة من الجهات والأطراف الفاعلة (الرسمية وغير الرسمية) والتي اظهرت قدرتها وعلى مستويات متعددة على ممارسة وظائف الحكم.

وعليه فإن اشكالية الاطروحة ترتبط بالسؤال عن ماهية الحكم العالمي وكيف تنظر اليه مدارس ومنظورات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ومدى إمكانية ان يشكل الحكم العالمي إطارا نظريا بديلا عن المنظورات التقليدية ؟

- فرضية الاطروحة:

تستند الاطروحة إلى فرضية اساسية هي: **((ان الحكم العالمي أصبح يمثل جزءا من الواقع العالمي المعاصر ،ولذا فقد شغل حيزا كبيرا من إهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية ليس بوصفه يعكس ظاهرة متطورة فحسب، بل ولكونه مفهوما تحليليا يمكن ان يشكل بديلا نظريا في دراسة العلاقات الدولية)).**

وبذلك فإن الاطروحة تعالج العلاقة بين متغيرين الأول هو: الحكم العالمي كمتغير مستقل، والمتغير الثاني هو دراسة العلاقات الدولية كمتغير تابع يشمل النظريات والاراء والانتقادات التي اثيرت بشأن الحكم العالمي من قبل دراسي العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

- منهجية البحث:

اقتضى موضوع الدراسة الإعتماد على اكثر من منهج لغرض الوصول إلى نتائج تخدم اغراض وهدف البحث، المنهج الأول هو: المنهج الوصفي وقد اعتمده الباحث في وصف الحكم العالمي وتحديد ابعاد النظرية والعملية ووصف منظورات العلاقات الدولية وتوضيح مفاهيمها وفرضياتها الرئيسة، اما المنهج الثاني هو منهج التحليل النظمي في وصف الكيفية التي اخرجت الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية بالتركيز على مدخلات ومصادر للتغيير في العلاقات الدولية ومخرجات تمثلت بظهور مستويات وطبقات مختلفة للحكم العالمي، و كذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي الذي استند اليه الباحث في عملية رؤية منظورات العلاقات الدولية للحكم العالمي بعد الحرب الباردة في التعامل مع ظاهرة ومفهوم الحكم العالمي انطلاقا من قاعدتها ومرتكزاتها النظرية والمفاهيمية.

- هيكلية الكتاب:

تتكون الاطروحة من اربعة فصول قسمت إلى مباحث ومطالب ،كما تضمنت مقدمة وخاتمة وقائمة بالمراجع والمصادر العربية والاجنبية المستخدمة في الاطروحة.

ولما كان موضوع الاطروحة وفرضيتها مرتبطة بمفهوم الحكم العالمي، فقد خصصنا في الفصل الأول: (**الاطار النظري للحكم العالمي**) للبحث في مفهوم الحكم في اطار العلاقات الدولية ومجال استخداماته، ومن ثم الوقوف على تحديد مفهوم الحكم العالمي وذلك في المبحث **الأول:(مفهوم الحكم في إطار العلاقات الدولية**)، إما في المبحث الثاني: **(استخدامات مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية وخصائصه كظاهرة)** فقد عالجنا فيه موضوعين الأول هو الكيفية التي استخدم بها دارسي العلاقات الدولية مفهوم الحكم العالمي، والموضوع الآخر تضمن تحديدا للخصائص وابعاد الحكم العالمي بصفته ظاهرة في السياسة العالمية، ومن ثم ختمنا هذا الفصل بمبحث ثالث هو: (**تطور**

دراسة الحكم العالمي)، وقدمنا فيه شرحا لتحولين حدثا في دراسة الحكم، الأول هو: التحول من الحكم الدولي إلى الحكم العالمي، والثاني هو: التحول من الحكومة العالمية إلى الحكم العالمي.

وفي **الفصل الثاني: (الحكم العالمي في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة)** تناولنا البحث في تحليل اسباب ومصادر التغيير في العلاقات الدولية واثر ذلك في ظهور الحكم العالمي، ثم عرجنا على تحديد مكانة الدولة في إطار الحكم العالمي، وبيّنا ايضا مظاهر الحكم العالمي التي تتجلى في طبقات متعددة، ولذا قسم الفصل الثاني إلى مبحثين الأول: **(مصادر التغيير في العلاقات الدولية وظهور الحكم العالمي)**، اما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: **(الدولة ومظاهر الحكم العالمي بعد الحرب الباردة).**

بعد ذلك ولكون الاطروحة معنية بشكل مباشر في تحدي مكانة والموقف من الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية، فقد خصصنا **الفصل الثالث: (الحكم العالمي في منظورات/ مدارس العلاقات الدولية)** لتحديد رؤية وموقف منظورات العلاقات الدولية من الحكم العالمي لذا اقتضى ذلك تحديد الافترضات والمفاهيم الأساسية لهذه المنظورات وتحديد موقفها ورؤيتها للحكم في اطار العلاقات الدولية بصورة عامة، ومن ثم تحديد موقفها من الحكم العالمي بعد الحرب الباردة بصورة خاصة، وبذلك قسم المبحث إلى ثلاثة مباحث هي: **المبحث الأول: (الحكم العالمي في المنظور الواقعي) والمبحث الثاني: (الحكم العالمي في المنظور الليبرالي) و المبحث الثالث: (الحكم العالمي في المنظورات النقدية لدراسة العلاقات الدولية).**

اما في **الفصل الرابع** والاخير: **(الحكم العالمي كمنظور مستقل في دراسة العلاقات الدولية)**، فقد تناولنا فيه الرؤية التي يقدمها بعض الدارسين بوصف الحكم العالمي اطار تحليليا جديدة في دراسة العلاقات الدولية، ولذا كان لابد أولا ان نعرض للكيفية التي تطورت بها دراسة العلاقات الدولية بالاعتماد على رؤية الحوار أو الجدل النظري التي

حكمت تطور الحقل، وجاء ذلك في المبحث **الأول: (الحوارت النظرية في دراسة العلاقات الدولية)**، اما **المبحث الثاني: (الإفتراضات والعناصر النظرية للحكم العالمي وتقييمها)**، فتناولنا فيه المدخلات الرئيسة في تطور ظهور الحكم العالمي بوصفه منظورا جديد في دراسة العلاقات الدولية ،ومن ثم قدما وصفا لإفترضات منظور الحكم العالمي الأساسية وعناصره النظرية واهتماماته البحثية، ثم حاولنا تقييم الحكم العالمي بوصفه منظورا جديدا في دراسة العلاقات الدولية فقدما أبرز نقاط تميزه عن المنظورات الأخرى، وعرضنا أبرز المشكلات والانتقادات العملية والنظرية التي ترد على الحكم العالمي.

الفصل الأول

الحكم العالمي

لاغنى للباحثين في حقول المعرفة المختلفة في دراستهم عن الأطر النظرية فلا بد للباحثين عند معالجتهم لظاهرة ما تحديد المفاهيم وتعريفها بصورة دقيقة للوصول إلى وصف وتحليل للظاهرة موضوع البحث، ولا يخلو ذلك من بعض التعقيد سيما إذ كان موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة، ويزاد هذا الأمر تعقيدا في فروع العلوم الاجتماعية ومنها فرع العلاقات الدولية بسبب الخصائص التي تتميز بها العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية (الصرفة)، ومهما يكن فإن ضرورة البحث العلمي تفرض الخوض في مثل هذا التعقيد.

ويعد مصطلح الحكم العالمي احد أبرز المصطلحات التي شاع إستخدامها عند الباحثين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ،إلاّ إنه لايزال يخالطه بعض الغموض في مفهومه بسبب من تعدد استخدامات هذا المصطلح بإختلاف رؤى المنظرين والباحثين من جهة، وكون الحكم العالمي كظاهرة لم تكتمل بعد صيغتها شأنها شأن العديد من الظواهر بعد الحرب الباردة التي لم يتفق على حدودها وخصائصها ومن ثم تحديد مفهومها، وفي ضوء ذلك لابد من البدء بتحديد وتعريف المصطلح، وتحديد مجالات إستخداماته مصطلح الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية لضبط وظيفته، ومن ثم تحديد خصائصه وابعاده كظاهرة متطورة في العلاقات الدولية، و اخيرا مناقشة تطور دراسته في مجال العلاقات الدولية، وفي ضوء ذلك سنناقش الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الحكم في إطار العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: استخدامات مفهوم الحُكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية وخصائصه كظاهرة.

المبحث الثالث: تطور دراسة الحكم العالمي.

المبحث الأول: مفهوم الحكم في إطار العلاقات الدولية:

لقد شهد مصطلح الحكم تطورا مهما حتى بات يفترق من حيث الدلالة والمعنى عن مصطلح الحكومة، فلم يعد ينظر إلى مصطلح الحكم بكونه مرادفا لمصطلح الحكومة، حيث بدى مصطلح الحكم اوسع دلالة بعد تراجع سلطة الحكومة في تسيير الشئون العامة وظهور اطراف فاعلة نهضت بأدوار ووظائف كانت في السابق حكرا على الدولة، وقد إنتقل هذا التمايز بين المصطلحين إلى المستوى الدولي والعالمي، وقد ظهرت استخدامات متعدد لمصطلح الحكم في إطاره الدولي، وقد مثل الحكم العالمي أو (الحكم العالمي دون حكومة) اكثر الاستخدامات شيوعا لارتباطه بالتحولات العالمية التي أفضت الحاجة إلى إيجاد مؤسسات وترتيبات لتنظيم الشئون والقضايا العالمية، وفي ضوء ذلك خصص هذا المبحث لمناقشة تطور مفهوم الحكم في سياقه المحلي، واستخدامات مصطلح الحكم في المجال الدولي والتعريف بمفهوم الحكم العالمي.

المطلب الأول: تطور مفهوم الحكم في الإطار المحلي (داخل الدولة):

يعد مصطلح (الحكم) من بين أكثر المصطلحات التي خضعت للجدل العلمي ليس في دلالة ومعنى المصطلح (مفهومه) وتطوراستخداماته فحسب، بل من حيث البحث اللغوي المتعلق بإشتقاق اللفظ العربي المناسب الذي يمكن أن يوضع كترجمة للمصطلح الانكليزي (Governance). فمن الناحية اللغوية أُشتق مصطلح (Governance) في اللغة الانكليزية من الكلمة(Govern)، ان الاستقصاء يعود بنا إلى الكلمة الاغريقية (Kubernan)، والتي انتقلت إلى اللاتينية بإشتقاق اللفظ (Gubernare) بمعنى توجيه وقيادة السفن، ومنها دخلت اللغة الفرنسية القديمة في صيغة (Governer)، والتي تطورت في اللغة الحالية إلى (Gouverner)، ثم انتقلت إلى الانكليزية (Governance).[1] ففي

(1) د. عبد العزيز غوردو، الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي، ط1 ،(لندن: إي- كتب، 2015)، ص70، نقلا عن: المعجم الايتيمولوجي العالمي، على موقع المعجم في شبكة الانترنت الانترنت في الرابط التالي: http://www.myetymology.com/greek/kubernan.html. تمت زيارته بتاريخ: 2015/11/12.

فرنسا - التي اعيد بها احياء مصطلح (الحكم) منذ القرن 13 - ارتبط استخدام هذا المصطلح بـ: " طريقة ادارة الحكومات لتدبير الشأن العام أو فن الحكم"، وابتداءا من العام 1478 تم استعماله للتعين الاداري والقانوني في مدن الشمال الفرنسي، وظل مستعملا بنفس المعنى لغاية العام 1679، حيث تلاشى استخدامه تدريجيا إلى ان اختفى تماما من التداول لانه اقترن بالنظام القديم بكل ما يحمله من مساوئ، قبل ان يبعث من جديد في مجال مغاير من خلال الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات (رونالد كوز) في العام 1937، عندما قارن بين مفهوم الحكم (Governance)، ومصطلح المقاولة أو الشركة (Corporate).[1]

وظهرت العديد من الترجمات المقترحة لمصطلح (Governance)، مشتقة من مادة (ح.ك.م) في اللغة العربية،مثل: الحكم، والحوكمة، والحكمانية، والحاكمية والحكامة.[2]

---

(1) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 71.

(2) على سبيل المثال ترجمة (محمد شريف الطرح) مصطلح: (Governance) الى: (الحكم) في عنوان ومتن كتاب جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو: (Governance In A Globalizing World)، ينظر: جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو(محرران) ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الملكة العربية السعودية -الرياض: العبيكان، 2002)، كما ترجم (مركز الخليج للأبحاث) مصطلح: (Governance Global) الى: (الحكم العالمي) في كتاب: كريس براون، فهم العلاقات الدولية ،(الامارات العربية المتحدة - دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 142 وما بعدها، والاهم هو: ان وثيقة الامم المتحدة المرقمة (E/C.16/2006/4) الخاصة بتعريف مصطلحات مرتبطة بمجال اسلوب الحكم والادارة العامة استخدمت مصطلح (الحكم العالمي) كترجمة لمصطلح (GlobalGovernance)، ينظر: الامم المتحدة، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الدورة الخامسة، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجال أسلوب الحكم والإدارة العامة، رقم وثيقة: (E/C.16/2006/4)،(نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٣١آذار/مارس٢٠٠٦)، ص 5 وما بعدها، كذلك استخدمت منظمة (UNDP) في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 نفس الترجمة: (الحكم العالمي) عند الحديث في ضرورة سد نواقص في بنية (الحكم العالمي) اي في المؤسسات الدولية والعالمية بوصفها اهم اليات الحكم في النظام العالمي، ينظر: البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، ص 9، وقارن ذلك مع النص الانكليزي للتقرير: .UNDP ,Human Development Report 2014,p.9.

وبالنسبة لترجمة مصطلح:(Governance) الى: (الحوكمة) فهو دأب اغلب الباحثين في الجزائر ودول المغرب العربي، ينظر على سبيل المثال: استاذي العلوم السياسية في جامعة باتنة الجزائرية (مراد بن سعيد و صالح زيداني)، والاستاذ في كلية العلوم القانونية في جامعة القاضي عياض في المملكة المغربية (الحسين شكراني)، ينظر

ومع إن مصطلح (الحوكمـة) هـو الترجمـة الاكـثر رواجـا، إلاّ إن الملاحـظ هـو إن معظـم الدراسات الاكاديمية المرتبطة بحقل العلاقات الدوليـة، تميـل إلى اسـتخدام مصـطلح (الحكـم) بدلا مـن (الحوكمـة)،كـما إن اسـتخدام مصـطلح (الحوكمـة) غالبـا مـا يـأتي مقترنـا بالاصـلاح المؤسساتي - الرسمي(الحكومي) وغير الرسمي- والذي يطلق عليه (بالجيد أو الرشيد)، ويبدو ان منشأ هذا الاستخدام يرتبط بإشتقاق لفظ (الحوكمة) على وزن (فوعل) الذي يفيد التكثير والزيادة، حيث يراد من الحوكمـة زيـادة قـدرة وكفـاءة المؤسسـات فضـلا عـن زيـادة طـرق ووسائل مراقبتها ومحاسبتها. وهكذا فإن مصطلح (الحوكمة) يعني:"عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد وهي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية"،[1] وإذا ما كان هذا المصـطلح قـد اسـتخدم ليشـير إلى معنى اوسع من ذلك بتطبيقه على مفهوم (الحكم العالمي) في العلاقات الدولية، فإن ذلك قد يكون من باب تطبيـق الجـزء عـلى الكـل، اي عـدّ (الحوكمـة) جـزء مـن ظـاهرة (الحكـم العالمي) في مفهومها المعاصر.

مثلا: مـراد بـن سـعيد، مـن الحوكمـة الدوليـة إلى الحوكمـة العالميـة التحـولات الانطولوجيـة في تحليـل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، 3/ 2014)، ص ص 134-145،كذلك: صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكاليات، ط. 1(الجزائر دار قانة، 2010) ،ص ص 12- 14، د. الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالميـة، مجلـة رؤى استراتيجية، المجلد الثاني، العدد(8)،(ابو ظبـي: مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، يوليـو 2014)، ص ص32-36.

في حين ترجم مصطلح:(Governance) الى: (الحكمانية والحاكمية والحكامة) في العديد من الدراسات والبحـوث، ينظـر مـثلا: زهيـد الكايـد، الحكمانيـة قضـايا وتطبيقـات، ط1، (القـاهرة: مجموعـة النيـل العربية،2000)، ص ص 8-9. يعقوب عادل ناصر، الحاكميـة وأبعادهـا والاصلاح المجتمعـي، ورقـة عمـل: ملتقى الاصلاح المجتمعي الشامل، الاردن، اذار 2012، منشـور عـلى الـرابط الالكـتروني في شـبكة الانترنـت: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=23387، تـاريخ الزيـارة: 2015/3/22. كـذلك: د. عبد العزيز غوردو، مصدر سبق ذكره، ص ص 70-71.

(1) د. غسان علي سلامة، الحوكمة في ظل العولمة، ورقة بحث، المـؤتمر العلمـي الـدولي: عولمـة الادارة في عصر المعرفة، لبنان: جامعة الجنان، كلية ادارة الأعمال، 15-17 ديسمبر 2012، ص 6.

اما عن استخدام الاشتقاقات اللفظية الأخرى مثل (الحكمانية والحاكمية والحكامة)،فإنها اشتقاقات لغوية تفيد المبالغة ايضا،[1]وقد يكون سبب استخدامها هو نفس سبب استخدام مصطلح (الحوكمة).

ومن ناحية اخرى وبعيد عن هذه الاشتقاقات اللغوية، ذهب البعض إلى ترجمة مصطلح (Governance) الى: (الإدارة الدولية)،[2] أو (إدارة شئون المجتمع والدولة)،[3] أو (ادارة شئون المجتمع العالمي)،[4] ولعل ما يؤاخذ على هذا الترجمات استخدمها لأكثر من لفظ (الادارة - الشئون - المجتمع) لتحديد معنى مصطلح (Governance)، وفي تقديرنا ان اللغة العربية في سعتها ومرونتها يمكن ان تختزل الالفاظ لوضع ترجمة تقابل مصطلح الـ (Governance) في المعنى،ونعتقد إن مصطلح (الحكم) هو الاقدر على التعبير في الدلالة على معنى القدرة والتوجيه والتسيير للشئون العامة، وهو نفس المعنى اللغوي لمصطلح (Governance) في اللغة الانكليزية. ومع تأكيد الدكتور(محمد عابد الجابري)على إن ترجمة مصطلح (Governance) هي:(الحكم) إلاّ إنه فضل الترجمة الحرفية:(الكوفرنانس)، لإعتقاده بأن مصطلح (الحكم) يدل على

---

(1) ان اللغة العربية من السعة بحيث يمكن اشتقاق اكثر من مصدرمن الفعل الثلاثي(حكم) وتأتي الاشتقاقات (الحكمانية والحاكمية والحكامة) على اوزان (فعلانة وفاعلية وفاعل) وهي اوزان تفيد المبالغة بالفعل.

(2) ينظر: د. ريمون حداد ،العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: دار الحقيقة،2000)، ص 213.

(3) على سبيل المثال ينظر ترجمة الدكتورة سلوى شعراوي جمعة (استاذة الادارة العامة في جامعة القاهرة) في: د. سلوى شعراوي جمعة، مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع، على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت: http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94436-2004-01-04، تمت زيارة الرابط في 2015/4/24.

(4) ترجم تقرير(لجنة الحكم العالمي) : (The Report of The Commission on Global Governance) - الصادر في العام 1995- إلى العربية تحت عنوان: (تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد)، واستخدم الترجمة مصطلح (ادارة شئون المجتمع العالمي) كترجمة لمصطلح (Global Governance)، ينظر: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة مترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1995)، ص22.

ممارسة السلطة من اعلى إلى اسفل، وبالتالي فإن مصطلح (الحكم)- بحسب رأي الجابري- لايعطي كامل المعنى المراد من اللفظ الإنكليزي :(Governance)[1].

ولكن ومع صحة الرأي القائل بإن مصطلح (الحكم) قد إرتبط بممارسة الحكومة لسلطتها - اي الحكم من الاعلى إلى الاسفل- إلاّ إنّ هذا الارتباط هو ارتباط حديث ظهر بظهور وتطور نظام الدولة الحديثة، في حين إنّ دلالة هذا اللفظ (اي الحكم) في اللغة العربية هي اوسع من ذلك، فقد أُطلق قديما كما يقول الدكتور(محمود عكاشة) على: " كل ما يمنع الناس من الفساد ويردهم إلى الصلاح، في وقت لم تتوفر فيه سلطة أو حكومة تمارس سلطانها على رعاياها. . وأُطلق على العلم والفهم والحكمة وسمي من يتصف بها حكيما.. فيلجأ اليه الناس عند الضرورة فصار حكما بينهم، وقائدا لهم، وسمي فعله حُكما وحكومة"، وبمرور الوقت أصبح الجذر (حكم) يتواتر باستعماله للاشارة إلى السلطة السياسية والى القضاء،[2] وبذلك تكون دلالة (الحكم) واسعة، ويمكن استخدامها على كل من يمارس سلطة وتوجيه وتنظيم سواء من اعلى إلى اسفل أو بالعكس، وبين المتناضرين في المستوى ايضاًإذا ما اتفقوا على نظام أو قاعدة اومعيار للحكم بينهم.

اما بالنسبة إلى التعريف الاصطلاحي للحكم فإنّ الإستخدامات المتعددة لمصطلح (الحكم) تركت أثرها في عدم الدقة والوضوح في تحديد معناه (مفهومه).[3]

---

(1) ينظر: د. محمد عابد الجابري، أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ،في: ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر عقدتها الإيسكوا بالقاهرة ما بين 11-13 /11/ 2001، ص ص 1-2، منشور على الرابط الالكتروني على شبكة الانترنت: http://www.aljabriabed.net/liberalisme.htm تمت زيارة الرابط 2015/4/26.

(2) د. محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الاسلام: دراسة في مفهوم الحكم وتطوره ،ط1، (القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002)، ص 16 و ص 282.

(3) For More Details See: Rhodes, Roderick Arthur William,The New Governance: Governing Without Government ,Political Studies , Vol. 44. (4), (UK:Political Studies Association, 1996), pp. 652-658

وعلى الرغم من إتفاق معظم الدراسات على إنّ مصطلح (الحكم)، ليس له تعريف موحد في العلوم الاجتماعية - والعلوم السياسية بوجه خاص - فإن الحكم يشير - وفي آن واحد - " ممارسة السلطة من قبل الحكومة من جهة، والرقابة والتوجيه من جهة اخرى"،[1] فالحكم في اصوله يرتبط بعملية "توجيهية " للمجتمع، وغالبا ما يستخدم لوصف السلطة والمؤسسات والمصالح والجهات الفاعلة داخل الدولة، حيث يتجسد دور الحكومة في توجيه المجتمع من خلال التوسط بين المصالح المتنافسة "او المتضاربة" والتفاعل مع الجهات الاجتماعية الفاعلة، بدلا من أن تقوم هذه الجهات بالعمل على نحو مستقل في تسيير مصالحها وحكم نشاطاتها.[2]

وبعبارة اخرى فان مصطلح الـ (Governance) في اللغة الانكليزية يستخدم كمرادف للحكومة (Government) ليصف "فعلاً وعملية الحكم " التي تقوم بها الحكومة.[3]

وانتقل هذا المعنى إلى اللغة العربية حديثا، إذ أصبحت " السلطة التي تحكم الناس وتتحكم فيهم، وتتمكن منهم وتلزمهم الجماعة والطاعة، وتمنعهم من الفساد والسفه في تصرفهم إلى ما يمنعهم، فأُطلق على ذلك: حُكم وعلى الجهة التي تتولاه: حكومة " وعليه فإنّ ما إستقر عليه المعنى الحديث في اللغة العربية هو: إنّ الحُكم والحكومة معنى واحد.[4]

---

(1) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 1.

(2) Victoria Lennox,Conceptualising Global Governance in International Relations, International Relations 3.(2008),Retrived On:22-4-2015.
http://www.e-ir.info/2008/10/03/conceptualising-global-governance-in-international-relations/

(3) Akbar Ali Khan, The Relevance of Good Governance Concept: Revisiting Goals, Agenda and Strategies,In: Ishtiaq Jamil ,Salahuddin M. Aminuzzaman, and Sk. Tawfique M. Haque(Eds.), Governance In South, Southeast, And East Asia: Trends, Issues And Challenges,(Switzerland:Springer ,2015),p.101.

(4)للمزيد ينظر: د. محمود عكاشة، مصدر سبق ذكره، ص ص 282-285.

لذا لم يكن مفهوم الحكم يتخطى ادواراً وممارسات السلطة التي تقوم بها الحكومة عن طريق مؤسساتها وهيئاتها، وهكذا فقد جمع بين معنى الحكم والحكومة في إطار سلطة الدولة القومية.

وبات مصطلح (الحكم) يستخدم للدلالة على ممارسة السلطة من قبل الحكومة في إطارمفهوم السيادة- التقليدية- للدولة القومية، والذي يتلخص بـ: "سلطة الأمر والاكراه دون أن تكون - الدولة - مأمورة أو مكرهة من اي كان على وجه الارض" وبالتالي فإن الأساس في سيادة الدولة، هو وجود السلطة العليا التي تسود وتركز فيها كل السلطات الأخرى،[1] التي تمارس على مجموعة من الناس في اقليم معين، فضلا عن رفض هذه السلطة الخضوع لأية سلطة خارجية، وعليه فإنّ مفهوم الحكم لم يكن له معنى سوى إدارة الحكومة لشئون المجتمع وتوجيه، اية ممارسة السلطة فيإطار مفهوم سيادة الدولة التقليدي.

وبذلك فإن مفهوم الحكم تمثل الانموذج التقليدي الهرمي للحكومة (نموذج ماكس فيبر)، والذي يفترض نمط من الادارة وممارسة السلطة الحكومية ضمن اقليم محدد، يقوم على اساس الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة (او العنف)، لضمان إمتثال المحكوميين للقواعد العامة التي تفرضها السلطة عن طريق اجهزتها العمومية. [2]

وفي ضوء ذلك فإن الحكومة في العادة مفهوم ضيق يشير إلى آليات رسمية ومؤسسية بواسطتها يمارس الحكم على مستوى الجماعة، والمستويات القومية والدولية. وهكذا، يمكن مطابقة الحكومة مع مجموعة من المؤسسات الدائمة والرسمية وظيفتها الحفاظ على النظام العام ومباشرة عمل جماعي، وتشمل كل نظم الحكومة ثلاث وظائف هي:

---

(1) د. ريمون حداد مصدر سبق ذكره، ص 54.

(2) رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع 2013)، ص ص 59- 60.

التشريع أو سن القوانين، وتنفيذ القوانين وتفسير القوانين وإصدار الحكم القضائي بوجبها.[1]

وتتميز ممارسة الحكومة للسلطة بأنها: [2]

1. سلطة محددة بحدود أراضي الدولة،حيث ان تتمتع الدولة بالسيادة داخل الحدود الخاصة بها يضمن عملية تنظيم تدفق الأشخاص والسلع عبر هذه الحدود.
2. ان السلطان القضائي للدول داخل حدودها عام وشامل، بمعنى ان أي شخص يعيش داخل الدولة، يخضع لسلطتها، ويعبر عن ذلك عادة بالمواطنة التي تعني العضوية في الدولة، وما يستتبعها من الحقوقوالواجبات.
3. تمارس حكومة الدولة سلطانا قضائيا اجباريا، حيث يصبح الناس خاضعين لسلطة الدولة بموجب كونهم ولدوا داخل حدودها، وفي حالات أخرى قد يكون ذلك نتيجة غزو.
4. ان سلطة الدولة مدعومة بالاكراه، حيث يجب ان يكون لدى الدولة القدرة على ضمان ان تطاع قوانينها، وهو مايعنى في الممارسة إنّها لابد أن تمتلك القدرة على معاقبة المخالفين. فالدولة (كما يرى فيبر)تتميز بـ:" إحتكار الاستخدام الشرعي (القانوني) للقوة المادية داخل ارض معينة" وهو يعنى بذلك، إن الدولة ليس لها القدرة على تأمين طاعة مواطنيها فقط، لكن لها أيضا حق معترف به للقيام بذلك، وبالتالي، يكون إحتكار "العنف المشروع" التعبير العملي عن سيادة الدولة.

وعلى الرغم من إنّ الحكم قد إقترن بسلطة الحكومة ومؤسساتها، ولكن ومنذ سبعينيات القرن الماضي أصبح مصطلح (الحكم) يفترض مدلول لتجديدة تطلبتها عملية التحول في الإطار المعرفي لأدبيات الإدارة العامة، و قدبدأت الأوساط الأكاديمية التفريق بين (الحكومة) و(الحكم)، واستخدم (روبرتشريتر) في العام 1973 مصطلح الحكم

(1) Andrew Heywood, Political Theory An Introduction, 4thEdition, (UK: Palgrave, 2015), p.54.

(2) Ibid,pp.54-64.

للاشارة الى: " الآثار بعيدة المدى للتفاعل بين التغيير التكنولوجي، والتغيير الاجتماعي والعمل الإداري"، في حين اخذ مصطلح (الحكومة) يستخدم يوماً بعد يوم بمعنى الإدارة (Administration).[1]

فقد ادت التحديات والصعوبات الهيكلية التي واجهت الدول الغربية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي إلى التساؤل عن مدى قدرة النموذج التقليدي للدولة (الانموذج ماكس فيبر) على التكيف مع ظهور المتغيرات الجديدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتنامي درجة تاثير مؤثرات جديدة (القطاع الخاص والمجتمع المدني) التي أصبحت تؤدي وظائف مهمة تزاحم فيها الدولة، وتطرح نفسها بديلا عن مؤسسات الدولة، وتزامن ذلك مع تزايد الانتقادات الموجهة للبيروقراطية في المجتمعات الديمقراطية التي تمحورت أساسا حول ارتفاع التكلفة، والترهل الإداري وعدم الكفاية، وضعف القدرات في الاستجابة لمتطلبات المواطنين، ومن هنا ظهرت عدة اتجاهات تطالب بضرورة محاصرة القيود الروتينية والمعقدة وغير الملائمة للجهود التنموية التي تميزت بها البيروقراطية، والتفكير في إيجاد صيغ جديدة كتلك الموجودة في إدارة تنظيمات القطاع الخاص، والمطالبة بمراجعة الاسس التي تقوم عليها دولة الرفاه وتقليص دورها بسبب الأزمة الاقتصادية والتنموية التي عاشتها هذه الدول. [2]

وفي ضوء ذلك ظهرت دعوات" الدولة أو حكم الدولة بالحد الادنى "ويشير هذا المصطلح إلى تحديد مدى وشكل التدخل الحكومي في استخدام الأسواق لتقديم "الخدمات العامة"، وبعبارة اخرى فإن الحكم هنا يمثل خفض الانفاق الحكومي -ومع ان مقدار الخفض موضع خلا ف-فإن "تخفيض حجم الحكومة عن طريق اعتماد سياسات

(1) Akbar Ali Khan,Op.Cit,pp.101-102,And also See:Robert D. Shriner , Governance Problems In The World of The Future, Public Administration Review, Vol. 33, No. 5.(Uk: Wiley ,Article Stable URL , Sep- Oct 1973), pp. 449-455.

(2) رضوان بروسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 62- 63.

الخصخصة وتخفيض الخدمة المدنية"[1] كان يمثل مرتكزا للحكم بالحد الادنى. مثلما ظهرت دراسات وتحليلات تعمل على إعادة العلاقة بين الحكومة والمجتمع حيث ساد التوجه نحو تحديد دورالحكومة "كمحفز أو موجه وليس كمنفذ"مع ظهور كتابات ديفيد اوزبورن وتيد غايبلر في بداية التسعينيات من القرن الماضي حول إعادة اختراع الحكومة لتكون قادرة على تأدية وظائفها بكفاءة أعلى وكلفة أقل.[2]

ولقد استدعت مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الناجمة عن تنامي العولمة والتطورات التكنولوجية - من حكومات الدول اجراء عملية تحديث واصلاح للتكيف مع الواقع الجديد ترتبط بتعزيز قدرات الحكومة في اداء الخدمة العامة، وتعزيز الشفافية والمسائلة والانفتاح على المجتمع، وتقليص الانفاق من خلال تحسين طرق الاداء الحكومي والحد من البيروقراطيات وغيرها من الاجراءات التي تهدف تغيير طرق حكم المجتمعات، وقد اطلق على هذه السياسات تسمية (الادارة العامة الجديدة) او(إعادة اختراع الحكومة)،وقد بدأت في دول العالم المتقدم، ومن ثم بدأت تنتقل إلى دول عالم الجنوب مترافقة مع التحولات الديمقراطية في الحكم. [3]

---

(1) R. A. W. Rhodes ,The New Governance: Governing, without Government , Political Studies , Vol.44.No.4. (UK: BalckwellPublishers ,1996), p.653.

(2) زهيد الكايد، مصدر سبق ذكره، ص 23، كذلك ينظر:

And Ted Gaebler, Reinventing Government: How The Entrepreneurial David Osborne Spirit Is Transforming The Public Sector,(New York: Addison-Wesley, 1992),pp.39-58.

او: ديفيد اوزبورن وتيد غايبلر، إعادة اختراع الحكومة كيف تحول روح المغامرة القطاع العام، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، (الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2010)، ص 47 وما بعدها، كذلك:

David Osbome, Reinventing Government,Public Productivity and Management Review Vol. 16, No. 4.(US: Jossey-Bass Publishers Summer 1993), pp.349-356.

(3) ظهرت عملية التطوير والاصلاح في القطاع والمعروفة باسم " الإدارة العامة الجديدة "أو" إعادة اختراع الحكومة "، اول الامر في بريطانيا ونيوزيلندا في ثمانينيات القرن الماضي، ثم توسعت إلى بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة في عام 1993، وانطلقت عمليات الاصلاح والتحديث في البداية تحت وطأة الضغوط

وقد ساهمت هذه المفاهيم والافكار الجديدة بظهور مفهوم الحكـم (والحكـم الرشـيد) بوصفه عملية يراد منها "استرداد كلفة الخدمات الحكومية ورسوم الانتفاع واسـتخدام آليـات السوق والتعاقد الخارجي في برامج الإصلاح الذي يؤدي بـدورها لضرورة وأهميـة منهجيـات المشاركة بين القطاعات الأساسية في المجتمـع (الجهـاز الحكـومي والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدني) من حيث رسم السياسات العامة وتنفيذها لتحقيق التنمية الشاملة وإدامتهـا " وسـاد الادراك بـأنّ تحقيـق الشروط والظـروف السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية المرغوبـة فيهـا يعتمد ليس فقط على القدرات التكنوقراطية للاجهزة الحكومي، بل أيضاً يعتمـد عـلى كيفيـة اتصال الحكومات مع المواطنين، وعلى نشاط وحيوية المجتمع المدني، وإضافةً إلى ذلك يعتمـد على كيفية تفاعل القطاعات المختلفة في المجتمع في التعامل مـع القضـايا التـي تهـم العامـة، وهذا يوضح بأن عمليـة التكامـل في الأدوار بـين تلـك القطاعـات وأهميتـه بـل وضرورة هـذا التكامل كانت السبب والدافع الرئيسي في إيجاد وانتشار فكرة الحكم. [1]

وترافق مع ظهور- في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الولايات المتحدة وبريطانيا- مذهب اقتصادي إيديولوجي سمي بـ (الليبرالية الجديدة) التبشير بأنموذج جديد للدولة تمـارَس السلطة فيه عـلى أسـاس مبـدأ الحكـم عـلى غـرار شركـات المسـاهمة في النظـام الرأسـمالي ذي التقاليد الأنجلوساكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا مـن الرقابـة والتوجيـه، عنـد توزيـع الأرباح بهدف دفـع المـدراء إلى العمـل عـلى تحقيـق أقصى قـدر مـن الـربح للمؤسسـات التـي يتولـون تسـييرها، وهـذا النـوع مـن ممارسـة السـلطة في إطـار مـن الرقابـة التـي يقـوم

=الاقتصادية التي تسببت في زعزعة الثقة بالحكومات ،و تطلب ذلـك اجـراءات اصـلاحات اقتصـادية لجذب الأعمال والاستثمار والتخلص مـن الفسـاد والعوائـق والقيـود التـي تحـد مـن تطورهـا ونموهـا، للمزيد ينظر:

Dr. Elaine C. Kamarck,Government Innovation Around The World, Paper Series From Harvard University, John F. Kennedy School of Government, 2004. pp.3-14

(1) زهيد الكايد، مصدر سبق ذكره، ص 23.

بها المعنيون بالأمر هو مضمون الحكم،[1] وهذا ما تبنته رئيسة الوزراء (مارغريت تـاتشر) في بريطانيا، والـرئيس (رونالـد ريغـان) في الولايـات المتحـدة، حيـث نظـرا إلى الدولـة عـلى إنّهـا المشكلة وليست الحل، وبالتالي ينبغي مراجعة وظائفهـا التقليديـة مـن خـلال تـدعيم إتجـاه دولة الحد الأدنى، فقد تسبب تزايد حجم وظائف الدولـة ومـداها في الـديمقراطيات الغربيـة خلال ثلاثة ارباع القرن العشرين الأولى في انعدام الكفاءة، حيث استهلكت قطاعـات الدولـة في اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اكثر من (10%) من النـاتج المحـلي الإجـمالي في بداية القرن، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ نحو(50%) بحلول الثمانينيات.وعلى ضوء ذلك فقد ظهر العديد من الدراسات التي تتحـدث عـن(أزمـة قابليـة الحكـم) في المجتمعـات الغربيـة، والتي ترجع بالأساس الى: " الفجوة الناتجـة عـن ارتفـاع المطالـب الاجتماعيـة في مقابـل شـح الموارد المالية للدولة وضعف اليات التسيير العمومي، وهـذا في ظـل تراجـع الشرعيـة وتزايـد المصالح المتضاربة والصعوبة التي تواجه المنتخبين في صياغة قرارات منسجمة"، لهذا الأسـباب ظهر مفهوم الحكم ليقدم حلولاً لمشكلات الشرعية والفعالية (الكفـاءة) التـي عرفتهـا الـدول الغربية، وكإجابة ممكنة عن(أزمة قابلية الحكم) فيها.[2]

وهكذا فقد أدت العولمة إلى إعادة تعريف مهـام ودورالدولـة، وأصـبحت الدولـة تمـارس مهـام التخطـيط الاسـتراتيجي بـدلا مـن مـزود للسـلع والخـدمات العامـة. وتهيئـة الظـروف للمشروعات الخاصة والمبادرة الفردية، ووضع السياسة الماليـة العامـة والمحافظـة عـلى خلـق الثروة عن طريق تقديم بيئة مواتية لرؤوس الأموال الاجنبية والمحلية، واعـتماد معـايير وقـيم الديمقراطية والمساءلة والشفافية لتعزيز شرعية المؤسسات الحكومية. [3]

---

(1) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(2) رضوان بروسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 62- 63.

(3) Peri K. Blind,Building Trust In Government In The Twenty-First Century: Review Of Literature and Emerging Issues, Paper presented To: 7th Global Forum On Reinventing Government Building Trust In Government (Austria -Vienna: UN,26-29 June. 2007),p.15.

وعليه فإنّ الحُكم كمفهوم أصبح يشير إلى الطرق المحددة التي ينظم بها المجتمع نفسه لغرض إتخاذ القرارات، والتوسط في الخلافات وممارسة حقوقه القانونية، ويتكون الحُكم من ثلاث جهات رئيسة فاعلة هي: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويحدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ادوار هذه الجهات الثلاث في الحُكم، حيث يرى: " ان الدولة تعمل على تهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المؤاتية لممارسة ادوار وانشطة الحُكم، ويعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي، ويوفرالقطاع الخاص الوظائف، والسلع والخدمات ".[1] وبذلك فإنّ النموذج التقليدي للحكومة – القيادة المستندة إلى الإدارةالهرمية / البيروقراطية – تم استبداله في الآونة الاخيرة - منذ تسعينيات القرن الماضي على وجه التحديد- بالحكم عن طريق شبكة من الشركاء من داخل وخارج الحكومة[2].

وتشير الشبكات هنا إلى تعاون الجهات الفاعلة المستقلة التي تشارك في تقديم الخدمات العامة، ويقوم الحُكم في إطار هذا التعاون على إصدار النتائج باستخدام أدوات السوق مثل الوساطة التفاوض بدلاً من السيطرة والتبعية، وبعبارة اخرى يتحول القطاع الحكومي من مزود للخدمة العامة إلى " ميسر لتزويد الخدمة، التمكين بدلا من الخدمة "، وقد وصف كل من (اوزبورنوغايبلر) هذا الاتجاه الجديد بـ "الحكومة كطرف الثالث"حيث أصبح القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فضلاً عن كونهما منافسين للحكومة،[3] وتعرف هذه العملية ايضا بإسم "تجويف أو تفريغ الدولة "، [4] وفي هذا

---

(1) Ibid,p.16.

(2) Stephen Goldsmith, and William D. Eggers, Governing by Network: The New Shape of the Public Sector,(Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2004), pp.7-14.

(3) Akbar Ali Khan, Op.Cit,p.102, And: David Osborne and Ted Gaebler,Op.Cit,pp. 70-75,And: Stephen Goldsmith, and William D. Eggers,Op.Cit, pp.10-11.

(4) استخدم (رودريك آرثر وليامرودس) مصطلح (تفريغ الدولة أو تجويف الدولة)، للاشارة إلى كثير من التغييرات التي طرأت على الحكومة البريطانية، بعد عمليات الاصلاح الاداري (أو اعادة اختراع الحكومة)،

السياق فان لجنة الخبراء الأمم المتحدة والمعنية بالادارة العامة، ترى إنّ العديد من المنظرين في ميدان الادارة العامة استخدموا مصطلح (الحكم) كـ: " مفهوم تنظيمي لتوجيه المسئولين الاداريين في الوقت الذي تنتقل فيه الممارسات الإدارية من الدولة البيروقراطية إلى ما يسمى بالدولة المهيكلة أو المفرغة " أو كما يسميها بعض المنظريين بـ(الحكومة كطرف ثالث)،[1] وطبقا لرأي (فريدريكسونوسميث): "يشيرمصطلح الحُكم إلى العلاقات الحديثة والعلاقات بين المؤسسات في مجال الإدارة في سياق إنكماش السيادة، وتناقص أهمية حدود الاختصاص (للدولة)، وتفتت المؤسسات عامة " وعلى وفق ذلك فإنّ الدولة أصبحت أقل من حيث البيروقراطية والتسلسل الوظيفي، وأقل إعتماداعلى السلطة المركزية في إتخاذ الإجراءات، إلى جانب تزايد مسائلة حكومات الدول عن تسييرالأعمال العامة، وبصورة أكبر في ما يخص الأداء أكثرمن مسائلتها عن تنفيذ هدف محدد من أهداف السياسات العامة.[2]

وبالنتيجة فإن مصطلح (الحُكم) - وكما يقول (جيري ستوكر) أستاذ السياسة والحكم في جامعة ساوثمبتون في المملكة المتحدة-" تطور بشكل ملحوظ من كونه مرادفا لمصطلح(الحكومة) إلى كونه يرتبط - في نهاية المطاف- بتهيئة أو خلق اوضاع وظروف لتنظيم وترتيب الحُكم والعمل الجماعي " وبذلك فقد أصبحت مفهوم الحُكم يختلف عن

ومن هذه التغييرات: " اعتماد سياسات الخصخصة، والحد من نطاق وأشكال التدخل الحكومي ،وتخلي الدوائر الحكومية المركزية والمحلية عن بعض وظائفها لأنظمة اخرى بديلة ،فضلا عن الوظائف الحكومية التي فوضت بها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، واخيرا القيود الموضوعة على الموظفين العموميين من خلال الإدارة العامة الجديدة، والتي ركزت على المساءلة الإدارية، والسيطرة السياسية "، للمزيد ينظر:

R. A. W. Rhodes,Op.Cit,p.661.

(1) UN Committee Of Experts In Public Administration,The Definition Of Basic Concepts In Terminologies In Governance And Public Administration, New York, E/C.16/2006/4.p.2.

كذلك، ينظر: الأمم المتحدة ،لجنةالخبراءالمعنيةبالإدارةالعامة، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(2) Ibid,p.2. And See: Akbar Ali Khan, Op.Cit, p. 102.

مفهوم الحكومة، فالحُكم هو وسيلة لإدارة السلطة والسياسة في حين إن الحكومة هي أداة للقيام بذلك.[1]

اما (توماس جي وايس) - استاذ العلاقات الدولية والحكم العالمي في جامعة نيويورك- فقد عدّ الحُكم بديلا لسيطرة الحكومة التقليدية -من أعلى إلى أسفل- يرتكز على الشرعية والمساءلة، ومع إن الحُكم - بحسب وايس- " يضم المؤسسات الحكومية بشكل واضح، فإنه يستوعب أيضا المؤسسات غير الرسمية وغير الحكومية العاملة في المجال العام".[2]

في حين عرف (رودس) – أستاذ الادارة العامة والحكم بجامعة ساوث امبتون في المملكة المتحدة- الحُكم بأنه: " التنظيم الذاتي بين شبكة من المنظمات التي تتسم الاعتماد المتبادل، وتبادل الموارد، وقواعد اللعبة، والحكم الذاتي المتميز عن الدولة، والحُكم يشير إلى أنه لايوجد مركز واحد ولكن مراكزمتعددة من دون سلطة سيادية، حيث إنّ الشبكات تتمتع بقدركبيرمن الاستقلالية"، ولذلك فإن دراسة الحُكم عند (رودس) تعنى بإستكشاف افضل الوسائل في إدارة الدولة وإدارة شئون المجتمع على وجه العموم[3]. وبذلك فإنّ استخدام الحُكم في إطار الدولة أصبح يشير إلى تحول الدولة من كونها مصدر الهيمنة المركزية للسلطة في اقليم محدد إلى كونها منشط أو منسق في التفاوض بين عدد من الجهات الفاعلة على مواضيع محددة ضمن هذا الإقليم[4].

---

(1) Stoker.G,Governance As Theory: Five Propositions, International Social ScienceJournal, Vol. 50,(UK: Blackwell Publishers,1998) ,pp. 17-28.

(2) Thomas G. Weiss, Governance, Good Governance And Global Governance: Conceptual And Actual Challenges, Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5. (Uk:Routledge,2000),pp.795-796.

(3) R.A.W. Rhodes, Understanding Governance, Policy Networks, Governance Reflexivity and Accountability,(UK- Buckingham: Open University Press ,1997),p.15.

Akbar Ali Khan, Op.Cit, p.102.And See:

(4) Elizabeth Meehan,From Government To Governance, Civic Participation And New Politics,The Context Of Potential Opportunities For The Better Representation Of Women,Occasional Paper

وفي ضوء ذلك فإن معظم منظري (السياسة العامة والادارة العامة) يرون بأن الحُكم أصبح يمثل معادلا وظيفيا للحكومة، ويجادلون ايضا بأنّ الحُكم ينبع من نقص في قدرة الحكومات للعمل وحدها في إحداث التغييرات المطلوبة، في حل المشكلات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات العامة،[1] وبذلك تشكل "زيادة الطلب على وظائف الحكم من خارج الحكومة، ووعد الحكم للتعويض عن ضعف أو فشل الحكومة فرضية رئيسة في ظهور الحكم كبديل أو معادل وظيفي للحكومة، حيث يكون الحكم من خارج الحكومة اقل احتمالا في الظهور في حال كانت الحكومة فعالة في تلبية الاحتياجات العامة"، والعكس صحيح ايضا.[2] وعليه فإنّ جوهر الحُكم ومضمونه الأساس الذي كان يرتبط بإنجاز الوظائف واداء الخدمات العامة من قبل الحكومات، هذا الجوهر أصبح ينجز من قبل مجموعة من الأطراف الفاعلة، ومن هنا ولغرض توصيف هذه العملية وتمييزها عن الحُكم المركزي ظهر اصطلاح "الحكم من دون حكومة".[3]

إنّ مفهوم الحُكم في القطاع العام اي -حكم الحكومة- يتكون في الواقع الفعلي من أربعة عناصر هي: الإدارة والتوجيه والرقابة و المساءلة، ويعمل الحكم في إطاره العام "حكم الحكومة" على الحفاظ على الترابط بين الإدارة والرقابة والإشراف عن طريق المؤسسات الحكومية والهيئات التي شكلتها السلطات الحكومية، والعمل على تحقيق

No. 5.Series Editor: Karen Ross,(Belfast : Centre For Advancement Of Women In Politics, Queen's University Belfast, 2003.) p.5.

(1) Ibid,p.3.

(2) Stefano Guzzini, The Ambivalent Diffusion of Power In Global Governance ,In: Stefano Guzzini And Iver B. Neumann(Eds.) ,The Diffusion Of Power In Global Governance: International Political Economy Meets Foucault (London: Palgrave Macmillan,2012),p.4.

(3) James N. Rosenau ,Governance: Order And Change In World Politics,In: James N. Rosenau,And Ernest-Otto Czempiel (Eds.), (), Governance Without Government: Order And Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1992),p.7.

أهداف السياسة بكفاءة وفاعلية،[1] وعلى وفق ذلك فإنّ عملية التحول من الحكومة إلى الحُكم -الحكم من دون حكومة- أصبحت تعني إنّ ممارسة سلطة (الإدارة والتوجيه والرقابة والمسائلة) ولم تعد تنحصر في الحكومة بمعناها المعروف،[2] فالحكم من دون حكومة أصبح يشير ببساطة الى: "العملية التي يجري فيها ممارسة الأطراف والجهات الفاعلة لبعض الوظائف التي كانت تحتكرها الحكومات في السابق، والحكم وفقا لهذه الرؤية يبقي على الدولة (الحكومة) لفهم النظام السياسي في المجتمع المحلي والدولي، إلاّإنه يشدد على ضعفها عن اداء وظائف وادوار جديدة حتمتها طبيعة التغير في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فإنّ الحكم دون حكومة يقدم تصورا آخرا يستند إلى امكانية تحقيق النظام عن طريق وسائل اخرى غير الوسائل والأدوات الحكومية التقليدية نظام اوسع يشمل ممثلين آخرين غير الدول". [3]

ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة انواع من الفواعل هي :(فواعل فوق الدول) وتأخذ صفة الهيئة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية، و(فواعل تحت الدولة) وهي تمثل جهات وأطراف غيرحكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وتؤثر في إتخاذ القرارات ووضع السياسات الداخلية كما انها قد تسهم في التفاعل الخارجي للدول، ومنها على سبيل المثال، الشركات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والأحزاب والطوائف والقبائل ووسائل الإعلام وغيرها. واخيرا (فواعل عابرة للدول) وتتمثل بالجهات والأطراف غيرالحكومية والتي يمتد نشاطها خارج حدود الدولة مثل الشركات العالمية عابرة القومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والتجمعات

(1) Ministry Of Finance, Government Governance:Corporate Governance In The Public Sector, Why And How , Paper Presented On The Occasion Of The 9th fee Public Sector Conference (Netherlands: Ministry Of Finance,Government Audit Policy Directorate,2000),pp.8-9.

(2) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ص1-2.

(3) Stefano Guzzini,Op.Cit,p.4.

والحركات الاجتماعية والروابط والهيئات العلمية وغيرها، وتتصل وتؤثر على الدول وعلى الجهات والأطراف الفاعلة الأخرى (فوق الدول وتحت الدول) فضلا عن تشكيلها لشبكات وعلاقات مع مثيلاتها، مؤثرة على السياسات والقرارات للدول في المجالات المحلية والدولية.(1)

وإذا ما كان الحكم (بواسطة الحكومة) يشير إلى المؤسسات الرسمية المتضمنة في نظام تراتبي للمعايير ووضع القواعد وفرضها والاشراف على الالتزام بها، فإن الحكم أشمل واكثر تنوعا حيث يتضمن اشكالا اخرى للحكم بمشاركة الحكومة وبدونها تتضمن أنظمة هادفة من القواعد والمعايير تجد جميع اطراف الحكم انها مضطرة للالتزام بها في تفاعلاتها وعلاقاتها لغرض تحقيق مصالح معينة.(2)

وبناءً على ما تقدم "لم يعد مفهوم الحكم مرادفا للحكومة، فعلى الرغم من إنّ المفهومين يشيران إلى انظمة حكم، إلاّ إنّ الحكومة توحي بانشطة تنظمها سلطة رسمية، في حين إنّ الحكم اقل تماسكا ويشير إلى انشطة غير مدعومة بالضرورة بأية سلطة قانونية أو ذات سيادة، لذا فان الحكم له معنى اوسع من الحكومة فهو يتضمن المؤسسات الحكومية، ولكنه يشمل ايضا آليات تنظيمية غير رسمية "،(3) لذا فان الحكم بصورة عامة وبغض النظر عن الجهة التي ينسب اليها -رسمية أو غير رسمية- يعرف بحسب رأي

---

(1) كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم، نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة ،الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012، ص 92-93.

(2) TanjaBruhl And Volker Rittberger, From International To Global Governance: Actors, Collective Decisionmaking, And The United Nations In The World Of The Twenty-First Century,In: Volker Rittberger (Edt.) , Global Governance And The United Nations System,(New York: United Nations University Press, 2001),p.5.

(3) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي -الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص284.

(روبرت كوهن) على انه: "عملية اتخاذ وتنفيذ القواعد، وممارسة السلطة، ضمن مجال معين من النشاط ". [1]

وانطلاقا من هذا السياق انصب اهتمام الدارسين والمختصين بدراسة الحكم على مجموعة من الترتيبات والممارسات الجديدة التي يتضمنها الحكم والتي يمكن ايجازها بالآتي: [2]

1. تجزئة أو تقاسم السلطة العامة بين مستويات مختلفة من التنظيم، على المستوى الوطني بين السلطة المركزية وبين الحكومات المحلية، وعلى المستوى الدولي بين الحكومات، والاتحادات والتكتلات الدولية والمنظمات والمؤسسات العالمية.
2. تشجيع السياسات التي تصاغ وتنفذ بعيدا عن الحكومة المركزية، وتسهيل عمليات التنسيق والمشاركة مع القطاع الخاص، واتاحة الفرص امام الهيئات العامة والقطاع الخاص لتوفيرالمنافع والخدمات العامة.
3. الاعتماد المتزايد على الشراكات والشبكات وأشكال جديدة من العلاقات لغرض تصميم السياسات واتخاذ القرارات.

وتبعا لذلك يمكننا تلخيص ما تقدم بالقول: ان مفهوم الحكم في اطار الدولة لم يعد يضمن معنى ممارسة الحكومة لسلطاتها بصورة هرمية مستقلة عن الأطراف والجهات الفاعلة داخليا -كالقطاع الخاص والمجتمع المدني- بل أصبح الحكم يتضمن معنى مشاركة هذه الأطراف الحكومة في صنع القواعد والأنظمة والتأثير في السياسات العامة بعدما انتزعت من الدولة قدرتها على ادارة وتنظيم الشئون الاجتماعية والاقتصادية، بعد ان شهدت الاخيرة ضعفا في قدرتها على اداء الخدمات العامة كما كان في السابق. ويبدو ان

---

(1) Robert O. Keohane,Global Governance and Democratic Accountability,In: David Held, and Mathias Koenig-Archibugi (Eds.),Taming Globalization: Frontiers Of Governance ,(Cambridge: Polity Press, 2003),p. 130.

(2) Elizabeth Meehan, Op.Cit, p.2.

الرغبة في اصلاح الخلل في الادارة الحكومية والذي تجلى في عمليات الاصلاح الاداري الجديد واعادة اختراع الحكومة من جهة، وتزايد قدرة الجهات والأطراف الفاعلة داخليا في ضوء تسهيل شروط وظروف عملها ورفع العديد من القيود التي كانت تحد من قدرتها وفاعليتها في تقديم الخدمات العامة والتنسيق مع الحكومات في اطار سياسيات الخصخصة والتطور التكنولوجي من جهة أخرى، وفرت شروط لعملية الحكم من دون الحكومة، والتي لاتعني تجاهل وترك الحكومة جانبا بقدر ما تعني تعدد الجهات التي تمارس الحكم بوظائف الرئيسة مع استمرار دور الحكومة في احتكارها الشرعي لاستخدام القوة، وقدرتها على توفير ضمانات الامتثال للقواعد والأنظمة الحاكمة في تسيير الشئون العامة، والتنسيق بين الأطراف والجهات الفاعلة.

والحق ان عملية التحول في الحكم كانت قد بدأت وتلأزمة مع الأنظمة الديمقراطية الغربية، في حين ان مثل هذا العملية في دول العالم النامي لاتزال في بداياتها، وتظهر العلاقة بين الحكم العالمي والحكم في الإطار المحلي في أحد اوجهها بالاتجاه بعض المنظرين والممارسين (افرادا ومنظمات وجماعات) للانتقال في هذه العملية إلى مستوى النظام الدولي.

اما بالنسبة لدول العالم النامي فان ما تبدو عليه ممارسات الحكم العالمي هي في نقل التجربة إلى بقية العالم والتي بدأت في الشروط التي تبنتها المنظمات الدولية بالحكم الرشيد (الحوكمة الجيدة أو الرشيدة) وفرضها على العالم إلى جانب دعم حقوق الإنسان وانتشار الديمقراطية التي تساهم بها المنظمات الدولية والجماعات والمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي، فضلا عن التزام سياسات بعض الدول بسياسات اصلاح الحكم في هذه الدول.

المطلب الثاني: مجالات استخدام مصطللح الحكم في العلاقات الدولية والتعريف بمفهوم الحكم العالمي :

لقد تعددت مجالات استخدام مصطلح الحكم في العلاقات الدولية، ومع تخصص درستنا بمصطلح الحكم العالمي أو (الحكم من دون حكومة)، إلاّ إننا سنحاول أن نشير إلى أبرز إستخدمات مصطلح الحكم في إطار العلاقات الدولية لما لذلك من اهمية توضيح مفهوم الحكم العالمي وتفرقته عن باقي مجالات الإستخدام الأخرى، ومن ثم سنسلط الضوء على التعريف بمفهوم الحكم العالمي.

أولا: مجالات استخدام مفهوم الحكم في العلاقات الدولية:

على الرغم من ان البدايات الأولى لظهوره مصطلح –الحكم- استخدم ليشير اكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة،إلاّ إنه ومع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيرتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك أصبح ينظر إلى الحكم العالمي بوصفها فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في حل المشكلات التي تؤثر في اكثر من دولة أو اقليم في ظل غياب سلطة سياسية شاملة أو حكومة عالمية، بعبارة اخرى فإن الحكم في السياق العالمي اضحى يشير إلى الدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي.[1] وبذلك فإنّ الحُكم كعملية لم يقتصر على المستوى المحلي بل عمل في اكثر من مستوى ابتداءً من الشركات والمنظمات والمؤسسات الدولية والتجمعات الإقليمية – مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو الحكم الأوروبي- وصولا إلى البشرية جمعاء (الحكم العالمي)، فالحُكم يخرج من التفاوض والتفاعل بين العديد من الفعاليات والمؤسسات الوطنية وفوق وطنية المختلفة والمنتشرة في مواقع متعددة بين الدولة والمجتمع و"يمكن إضفاء الطابع المؤسسي أو التعبير عنه من

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 135.

خلال قواعد ومعايير دقيقة للتفاعلات أو حتى بصورة غير مباشرة من خلال التأثير على جداول الأعمال وتشكيل السياقات التي تؤثر على الفاعلين في اتخاذ القرارات وصنع السياسات والوصول إلى الموارد".[1]

وفي ضوء ذلك فقد استخدم مصطلح (الحكم) في مجالات متعددة في إطار السياسة الدولية ويمكن حصر اهم هذه الاستخدمات بالآتي:

1. الحكم الرشيد (Good Governance):

يعكس مفهوم الحكم الرشيد بعدين متوازيين البعد الأول يرتبط بالجوانب الادارية والاقتصادية للمفهوم والتي تم تبنيها بادئ الأمر من قبل البنك الدولي، في حين ان البعد الآخر يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يتضمن – إلى جانب الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي والكفاءة الإدارية- التركيز على منظومة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. [2]

ويعود أول إستخدام بارز لمفهوم (الحكم) في مجال التنمية الاقتصادية إلى البنك الدولي ومن ثم تبعته المنظمات الدولية الأخرى والتي اكدت على ضرورات الحكم الرشيد بابعاده الإدارية - الاقتصادي والسياسي.

ففي تقرير البنك الدولي حول التنمية في افريقيا جنوب الصحراء في العام 1989 ظهر استخدام مفهوم الحكم كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسة التعديل الهيكلي ومبادىء الحكم الرشيد التي تتضمن: الشفافية، والمساواة، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان،و اللامركزية، و تقليص دور الدولة، وخفض النفقات العامة، وهذه المبادئ تم التأكيد عليها في تقارير البنك اللاحقة، كما أصبحت

(1) Carl Folke,Thomas Hahn, Per Olsson, and Jon Norberg, Adaptive Governance Of Social-Ecological Systems, Annual Review Of Environment And Resources, No.30. (Stockholm-Sweden: Centre For Transdisciplinary Environmental Research And Department Of Systems Ecology,Stockholm University,2005),p.448.

(2) سلوى شعراوي جمعة، مصدر سبق ذكره.

تشكل محتوى وعناصر للمشروطية في اطار اجتماع واشنطن، وامتد استخدامها لتصبح على رأس اجندة مؤسسات التنمية الدولية الأخرى. [1] ومع نهاية الحرب الباردة جرى إحياء استعمال مفهوم الحكم من جديد، فقد حثت الوكالات المانحة- وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى جانب الدول الغربية - جمهوريات الاتحاد السوفياتي المستقلة والدول التي كانت منضوية تحت الكتلة الشرقية، فضلا عن دول العالم النامي على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية وممارسة الحكم الرشيد عن طريق تطبيق سياسات واجراءات تدعم مبادئ الحكم الرشيد. [2]

ونظراً لاستقرارمبادئ السيادة الدولية وعدمالتدخل في الشئون الداخلية للدول - في اطار ممارسات المنظمات الدولية على الاقل – فقد واجهة العديدمن مؤسسات التمويل الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام مبادئ السيادة، والحاجة إلى توجيه الدول النامية إلى أهمية سلامة أساليب الحكم ونزاهته في السياسات العامة بشكل عامة وسياسة التنمية بشكل خاص، لذلك فقد كان استخدام مصطلح -الحكم الراشد- يمثل مخرجا لهذه الصعوبة بحيث وجدت هذه المؤسسات مجالا لإثارة هذه القضايا دون أن تتهم باختراق سيادة الدول أو التدخل في الشئون الداخلية.[3]

---

(1) Carlos Santiso,Good Governance And Aid Effectiveness:The World Bank And Conditionality, GeorgetownPublicPolicyReview,Vol. 7.No.1, (US:Paul H Nitze School of Advanced International Studies Johns Hopkins University,2001). p.5.

يشير مصطلح (اجتماع أو اجماع واشنطن)، إلى سياسات تحرير الأسواق وخصخصة القطاع العام من خلال طرحها لبرامج التعديل الهيكلي، والتي اجمعت عليها ثلاث مؤسسات تعمل في واشنطن المتمثلة بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة المالية الامريكية، وفي مابعد طعمت هذه السياسات بمصطلحات سياسية تعنى بالديمقراطية وحقوق الانسان وتقديمها على انها النظام الجيد بالنسبة إلى الدول النامية ضمن مفهوم الحكم الراشد او(الحوكمة الجيدة)، ينظر: رضوان بروسي، مصدر سبق ذكره، ص67.

(2) UN Committee Of Experts In Public Administration, Op.Cit, p. 3.

كذلك: الأمم المتحدة، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، مصدر سبق ذكره، ص3.

(3) ينظر: د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 000)، ص 199.

وهكذا فإن اول استخدام لمصطلح الحكم في اطار العلاقات الدولية أو السياسة الدولية ارتبط بمفهوم -الحكم الرشيد- الذي استخدمته المنظمات الدولية، وفي ضوء ذلك عرف البنك الدولي الحكم بأنه: "طريقة تمارس من خلالها السلطة لإدارة الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية "، وركزالبنك الدولي على توطيد الاستقرار وإجراء إصلاحات في الدولة تنصب بشكل كبير على تقليص الخدمة المدنية وتطبيق الخصخصة لفترة طويلة، فقد شهد مطلع التسعينيات من القرن الماضي تغييرا في هذا التوجه، حيث أخذ البنك الدولي يدركإن معظم الأزمات في البلدان النامية ذات طابع يتعلق بإسلوب الحكم، لذا فقد تركزت برامجه وسياساته على مسائل وقضايا ترتبط بإسلوب الحكم من قبيل الشفافية والمساءلة والإصلاح القضائي، وفي هذا السياق استحدث البنك الدولي وسيلة جديدة للنظر إلى أسلوب الحكم وتقييمه وهي:(الحكم الرشيد).[1] وبذلك فان هذا المعنى أو الاستخدام يؤكد على القيم الشرعية والكفاءة السياسية والادارية والاقتصادية، ومن هنا فإنّ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تنظر إلى الحكم الرشيد بأنه يعكس أفضل الممارسات في مجالات اساسية مثل الادارة العامة وادارة الأعمال الحكومية والسياسة الاجتماعية.

كما يؤكد على إن "الادارة العامة الجيدة ستفضي إلى الدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية"، وهكذا يتم تعزيز الحكم الرشيد كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، ومن هنا فان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تؤكد على ان الحكم الرشيد يعكس افضل الممارسات في مجالات اساسية مثل الادارة العامة وادارة الأعمال الحكومية والسياسة الاجتماعية. [2]

---

(1) UN Committee Of Experts In Public Administration, Op.Cit, pp. 3-4. And See: The World Bank, Governance And Development, The World Bank Publication, Washington, D.C. 1992, p. 1.

كذلك ينظر: د. حازم الببلاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 199- 200.

(2) Ali PoyrazGurson, World Government: The Strong Steps Of CFRInternational Journal Of Humanities And Social Science, Vol.1. No.2. (U.S: Center For Promoting Ideas - CPI , February 2011),p145.

2. الحكم الاقتصادي العالمي (Global Economic Governance):

استخدم مفهوم الحكم في العلاقات الدولية مقترنا بالبعد الاقتصادي،ويرجع هذا الارتباط بين مفهوم الحكم وبين التطورات في الاقتصاد العالمي كما يرى (ريتشارد هيغت) - استاذ الاقتصاد السياسي الدولي- بـ: " حالة اليأس المتزايد بشأن عدم تطابق بين تطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، بالمقارنة مع النظام السياسي العالمي " وفي ضوء ذلك يرى (هيغت) إن مفهوم الحكم العالمي يشير إلى معنيين: [(1)]

الأول هو:تعزيز الفعالية والكفاءة في تقديم السلع العامة عبر حل مشكلات العمل الجماعي، وتنظيم الاقتصاد العالمي.ويمكن القول إنّ هذا النوع من الحكم الاقتصادي قد تعزز بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق إقامة المؤسسات الاقتصادية (بريتونوودز)، ولكن لم تعد هذه المؤسسات كافية لحكم الاقتصاد العالمي، فقد أظهرت العولمة الاقتصادية المتسارعة والمشكلات التي نجمت عن الاقتصاد العالمي المفتوح، حاجة ملحة إلى تطوير التعاون الاقتصادي العالمي وتعزيز كفاءة عمل المؤسسات الاقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية - فضلا عن إخضاعها للمسائلة الديمقراطية.فقد تصاعد الاهتمام بالحكم الاقتصادي العالمي وأصبح على قمة الأولويات الاقتصادية العالمية، لاسيما بعدما اتضح بإنه لم يعد بمقدور اقتصادات الدول ولا حتى التكتلات الاقتصادية العالمية الاعتماد على الدول أو آليات الأسواق وحدها لادارة الاقتصاد العالمي والمحافظة على استقراره، ووضع معايير وأنظمة مشتركة لضبط أعمال الشركات العالمية عابرة القومية،[(2)] وادارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية.

---

(1) Richard Higgott,Multilalteralism And The limits Of Global Governance, Working papers,No.134.(Australia: University of Warwick, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation,2004) p.10.

(2) Didier Jacobs, Democratizing Global Economic Governance , Working Paper Presented At The Alternatives To Neoliberalism Conference , May 23-24, 2002,p.1. Retrived On: 3-8-2014. http://www.newrules.org/storage/documents/ afterneolib /jacobs.pdf.

ولقد نمى هذا الشكل من الحكم في ضوء تراجع افتراضات الاقتصاد الكلاسيكي، التي تنص على: " عدم التدخل في الاسوق وقدرة الأسواق على التنظيم بشكل عفوي ومن دون اي تدخل،في قبال تأكيد الاقتصاد المؤسساتي الجديد، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والاقتصاد السياسي المقارن بأنّ الأسواق ليست تنظيما اجتماعيا عفويا، إذ يجب ان يتم انشاءها وحفظها عن طريق المؤسسات، ولذلك فقد أنتجت المجتمعات مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تحكم التعاملات الاقتصادية وتساعد على تقليل تكاليفها "، وعلى الرغم من إن الحكومات تمثل مصدر هذه المؤسسات، إلاّإن هناك مصادر اخرى للحكم الاقتصادي، فالحكم الاقتصادي بات يمثل فئة اوسع من الحكومة، ومن هذه المصادر عقود الشركات التجارية والقطاع الخاص والجمعيات الطوعية والمحاكم وغيرها. [1]

اما المعنى الآخر للحكم الاقتصادي العالمي فإنه يرتبط بتعزيز الديمقراطية العالمية في المؤسسات التي تدير الاقتصاد العالمي، حيث يركز هذا المعنى على قضايا الشفافية والمساءلة المؤسسية، والسعي نحو ضمان العدالة العالمية، وتمثيل الفواعل الدولية غير الحكومية- وعلى وجه الخصوص منظمات المجتمع المدني العالمي - في هذه المؤسسات للتعبير عن مواطني العالم.[2]

ويأتي هذا المفهوم ضمن النظرية السياسية الكونية (الكوزموبوليتية) والتي تتضمن مشروعا سياسيا ونظاما جديدا للبنى السياسية العابرة للحدود الوطنية، يقوم على اساس وجود مؤسسات للحكم العالمي (مؤسسات كوزموبوليتية)- وليس بالضرورة اقامة حكومة عالمية-تعمل هذه المؤسسات معالدول والأطراف الفاعلة الأخرى، لادارة

Also See: Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Governance As A Bridge Between Disciplines,European journal Of political Research,Vol.43.(UK:European Consortium For Political Research, Blackwell ,2004),p.145.

(1) Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Op.Cit, pp.145-146

(2) Richard Higgott,Op.Cit, pp.10- 11.

وتنظيم الشئون والقضايا العالمية،[1] من خلال تقديم انموذج لحكم العالم يبدأ من الاصلاح الديمقراطي للمؤسسات العالمي القائمة بالفعل فضلا عن انشاء مؤسسات عالمية اخرى تلتزم مبادئ وقيم الديمقراطية والشفافية وتخضع للمسائلة.[2] وينطوي تعزيز الديمقراطية العالمية على: " تطبيق مبادئ الديمقراطية والعدالة على الصعيد العالمي، وهو يتطلب تطبيق الديمقراطية التمثيلية في المؤسسات العالمية وعلى وجه الخصوص المؤسسات الاقتصادية العالمية، فمن الواضح بأنّمؤسسات (بريتونوودز) – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – هي أقرب إلى حكم النخبة الثرية، وتمثيل توجهات وسياسات الدول الثرية، عن طريق اعتماد اجهزتها الادارية على مايعرف بالصوت المرحج والذي يستند إلى مقدار المساهمات المالية للاعضاء ".[3] كما يتضمن الحكم الاقتصادي العالمي الحاجة إلى معالجة المشكلات التي تنشأ بسبب كون العولمة غيرمتكافئة (من حيث تحرير التجارة) وغيرمكتملة (لاسيما في عدم تحرير سوق العمل العالمي)، وما يترتب على ذلك من نتائج تتلخص بالتوزيع غير المتكافئ لمنافع العولمة واستمرار عدم المساواة في التوزيع العالمي للدخل،[4] وتنامي المشكلات والأزمات العالمية الأقتصادية والمالية والبيئة، واستمرار مشكلات الفقر والتنمية لعالم الجنوب، الأمر الذي قادالمنظمات الدولية غير الحكومية وكذلك دول عالم الجنوب إلى المطالبة بحكم أقتصادي عالمي، وإعادة أصلاح

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008)، ص ص 345- 346.

(2) Gerard Delanty,The Cosmopolitan Imagination: Critical Cosmopolitanism And Social Theory, The British Journal Of Sociology, Vol. 57, Issue. 1, (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2006),pp.26-28.

(3) Keith Griffin,Economic Globalization And Institutions Of Global Governance, Development And Change, Vol.34:(5). (Hague:Institute of Social Studies, 2003), p.802.

(4) Ibid,p.805.

المؤسسات والمنظمات الأقتصادية العالمية وتنظيم وتقنين عمل الشركات العالمية،[1] والتصدي للمخاطرالاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتسبب بها العولمة. وعلى وفق ماتقدم يشير الحكم الاقتصادي العالمي إلى " مجموعة المعايير والمؤسسات التي يتم أنشاؤها لإدارة الأقتصاد العالمي، وتضم أربعة فواعل دولية هي الدول والمنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات ".[2]

ان المشكلة الأساسية التي يخلقها نشوء إقتصاد وسوق عالمي، أمام السلطات الحكومية هي فقدان الدول لسلطة الضبط والتحكم الإقتصادي،[3] من جهة، وعدم تصميم وإيجاد مؤسسات حكم عالمي تعمل على إدارة النظام الاقتصادي العالمي، في ظل العولمة الاقتصادية والتوسع الكبير في الأسواق العالمية من جهة اخرى،[4] تظهر الحاجة إلى إيجاد مستوى من الحكم قادر على التحكم في السوق العالمية وضبطها، ووضع استراتيجيات وانشاء مؤسسات حكم جديدة على المستوى العالمي،[5] وبناءً على ذلك أكد تقرير التنمية البشرية في العام 1994 والعام 1999 على الحاجة إلى اطار مؤسسي جديد للحكم

---

(1) Jens Martens,Steps Out Of The Global Development Crisis: Towards An Agenda For Change,(Berlin - Germany: The Friedrich-Ebert-Stiftung, June 2010) ,pp.2-4.
كذلك ينظر: د. حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، (عمان- الاردن: منتدى الفكر العربي،2012)،ص ص 371 - 383.

(2) See: Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden,Op.Cit, p.145.

(3) بول هيرست و جراهام طومبسون، مالعولمة: الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: د فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2001) ،ص ص22- 23.

(4) Keith Griffin,Op.Cit, p. 805.

(5) يحدد (بول هيرست و جراهام طومبسون) عدة مستويات للتحكم أو (الحكم) بالاقتصاد والسوق العالمية لكنها لم تتطور بعد ومن ابرزها: التحكم عن طريق الاتفاق بين الاقطاب الثلاث الكبار (الاتحاد الاوروبي واليابان والولايات المتحدة الامريكية)، والتحكم من خلال انشاء هيئات ومؤسسات عالمية لضبط بعد معين من النشاط الاقتصادي، مثل منظمة التجارة والتحكم في مناطق اقتصادية شاسعة من خلال انشاء كتل اقتصادية وتجارية اقليمية، والتحكم عن طريق السياسات المتبعة على الصعيد القومي في تحقيق توازن التعاون والتنافس بين الشركات والمصالح الاجتماعية الكبرى، للمزيد ينظر: بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 283-286.

الاقتصادي العالمي، يقوم على (تصميم جديد للتعاون الانمائي)، بسبب من ضعف المؤسسات والمنظمات الأقتصادية والمالية العالمية الموجودة الأن في التأقلم مع توجهات العولمة الاقتصادية، [1] كما إنّ المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية الموجودة - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية - لاتمثل في سياساتها وقراراتها سوى مصالح الشركات العالمية عابرة القومية والدول الرأسمالية المتقدمة، كما إنها لاتزال تعاني من ثغرات تنظيمية وإدارية تعوق من كفاءة وفاعلية أعمالها، ناهيك عن غياب الشفافية والمسائلة الديمقراطية عن قراراتها وانشطتها.[2]

وفي ضوء هذه الواقع طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994، اجراء ثلاثة تغييرات مؤسسية على الاقل تتضمن: تصميم دور معزز للأمم المتحدة في التنمية البشرية المستدامة، وانشاء مجلس الأمن الاقتصادي للتعبير عن التغيير في مفهوم الأمن وتوسعه-ليصبح امنا انسانيا بدلا من كونه امنا دوليا - واخيرا اعادة تشكيل المؤسسات القائمة وتعزيزها من اجل ادارة الاقتصاد العالمي على نحو افضل.[3]

وقدم تقرير التنمية البشرية لعام 1999 مقترحاته حول البدء بـ " بناء العمارة العالمية " - أو الهيكل العالمي- للقرن الحادي والعشرين، والتي تضمنت مجموعة مقترحات منها: إنشاء مصرف عالمي، وإنشاء مؤسسة ائتمانية دولية للاستثمارات، واعادة تصميم منظمة التجارة العالمية.[4] في حين اكد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 على ضرورة العمل على تعزيز المنظمات العالمية والإقليمية، وتوسيع نطاق التمثيل والمساءلة، فالمؤسسات القائمة تتطلب اعادة النظر أو على الاقل اعادة بناء تتيح لها استيعاب التنوّع المتزايد في

---

(1) للمزيد ينظر: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 386.

(2) Keith Griffin,Op.Cit, p. 805.

(3) UNDP,Human Development Report 1994, (New York: Oxford University Prees , 1994), p. 83.

(4) UNDP,Human Development Report 1999, (New York: Oxford University Prees , 1999), pp. 110-114.

كذلك ينظر: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 375-382.

الصوت والنفوذ وتمثيل افضل لدول عالم الجنوب، فقد أنشئت هذه المؤسسات ووُضعت مبادئها قبل وقت طويل من نهضة دول الجنوب، وهي بالتالي لا تمثل هذه الدول بالمستوى المطلوب، و تتطلب هذه المؤسسات ايضا اعتماد معايير الشفافية والمسائلة ليس قبال الدول فحسب، بل وقبال المجتمع المدني العالمي الذي بات يلعب ادوارا مهمة وفاعلة في السياسة العالمية والتأثير على القرارات العالمية. (1)

والى ابعد من ذلك وفي سياق الحاجة إلى اصلاح مؤسسات الحكم الاقتصادي العالمي، ذهب بعض الاقتصاديين إلى إن تطورات الاقتصاد والسوق العالمية تتطلب إيجاد حكومة عالمية اقتصادية.(2)

3. الحكم العالمي من دون حكومة:

(Global Governance WithoutGlobal Government)

يعد (جيمس روزناو) اول من استخدم مصطلح -الحكم العالمي من دون حكومة- - في بداية تسعينيات القرن الماضي - ليشير إلى تصوره حول طبيعة النظام الدولي المتغير، و(الحكم العالمي من دون حكومة) وفقا لمفهوم (روزناو) يشرح إنّ استمرار النظام العالمي لايعتمد فقط على أنشطة الحكومات الوطنية، فالنظام العالمي يتكون من مستويات مترابطة من الانشطة تسهم في انشاء النظام العالمي ويمكن توزيعها إلى ثلاثة مستويات: فكرية وسلوكية وسياسية، ترتبط بدور الافكار وانماط الانشطة وخاصة انشطة السوق في التأثير على مسارات وممارسات الحكم، فضلا عن البعد السياسي المتمثل بطبيعية التغيير في النظام العالمي - بعد الحرب الباردة - وصعود الليبرالية والدور الذي تقوم به

---

(1) فعلى سبيل المثال لاتزال حصص التصويت في مؤسسات (بريتونوودز) ترجح كفة بلدان الشمال بصرف النظر عن الواقع الاقتصادي العالمي المتغير فالصين التي تملك أكبر اقتصاد في العالم وأكثر من (3) تريليون من الاحتياطي الأجنبي، لاتزال حصتها في التصويت في البنك الدولي أقل من حصة فرنسا والمملكة المتحدة.

للمزيد ينظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، ص ص111- 116.

(2) للمزيد ينظر: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 383- 388.

المؤسسات الرسمية العالمية - الاقتصادية والمالية والأمنية - في التأثير على السلوك الدولي. [1]

اذن مفهوم الحكم من دون حكومة عند (روزناور) يشير إلى ان الحكم هو: مفهوم أكثرشمولية من الحكومة حيث يضم "المؤسسات الحكومية والرسمية إلى جانب الآليات غيرالحكومية، آليات يتم بموجبها الايفاء بالاحتياجات والمتطلبات "وبذلك يعتقد (روزناو) بإمكانية الحكم في المجال العالمي من دون حكومة عالمية، وبعبارة اخرى فإن مفهوم الحكم العالمي يشير إلى تنظيم العلاقات المترابطة في ظل غياب سلطة سياسية شاملة في النظام الدولي، [2] وهكذا فإن " تصور الحكم بدون حكومة هو تصور وظائف يقتضي ملؤها حتى تكون قابلة للحياة، فمن بين العدد الكبير من الوظائف الضرورية تبرز الوظائف التي تستجيب للحاجات العالمية: في كل الأنظمة يجب تجنب التهديدات الخارجية واستباق النزاعات الداخلية والحصول على الثروات وتحديد الأهداف والسياسات القادرة على تحقيقها ". [3]

وإمكانية التعاون بين الدول القومية لإدارة القضايا العالمية، والتصدي للمشكلات العالمية، في ظل النظام الدولي الذي يبدو إنه - يتسم بحالة الفوضى -لايؤدي إلى مثل هذا التعاون، [4] ولكن لا يعني ذلك ان الحكم العالمي يقتصر على سياسات الحكومات وامتداداتها التي تتمثل بالمنظمات والوكالات الحكومية الدولية، فالحكم العالمي يمتد ليشمل - إلى جانب المنظمات والهيئات الدولية الحكومية والشبكات الحكومية- جميع

---

(1) James N. Rosenau, Governance, Order And Change In World Politics Op.Cit,p.8 and, pp.19-20, And See: Mark Beeson, Global Governance, In: Phillip Anthony O'Hara,(Ed.), International =Encyclopedia Of Public Policy, Volume1- Global Governance And Development, (Perth- Australia: GPERU,2011), p.179.

(2) James N. Rosenau, Governance ,Order And Change In World Politics Op.Cit, p.10.

(3) نقلا عن: ريمون حداد، مصدر سبق ذكره ص 213 .

(4) Ali poyrazGurson, Op.Cit,p.145.

قنوات الاتصال والجهات الفاعلة غير الحكومية والعابرة للحدود القومية، ولاسيما المرتبطة بالأسواق العالمية والإقليمية مثل: الشركات العالمية العابرة القومية والبنوك والمؤسسات المالية، والجمعيات التجارية، فضلا عن كل ما يرتبط بالمجتمع المدني العالمي مثل: المنظمات غيرالحكومية، الحركات الاجتماعية، التي أنشأت آليات وشبكات عابرة للحدود تؤدي مجموعة من الوظائف في مجالات متنوعة.(1)

وبذلك فقد اطر (روزناو) مفهوم الحكم - كما هو في داخل الدولة - بإطار واسع لم يعد يرتبط بمفهوم الحكومة العالمية، حيث أقر بوجود مستويات جديد للحكم تستند ليس على الدول فحسب بل على أطراف وجهات فاعلة غير رسمية وغير حكومية جنبا إلى جنب مع الفواعل الدولية الحكومية.

وأصبح مصطلح الحكم العالمي من دون حكومة - كما يقدمه الباحثون والمتخصصون في دراسة الحكم العالمي - مصطلحا متمايزا عن مصطلح (الحكومة العالمية) الذي يشير الى: " فكرة اتحاد البشرية جمعاء تحت سلطة سياسية واحدة مشتركة"(2).

ويتحدد مفهوم الحكومة العالمية بصورة ادق عن طريق إستعارة مفهوم (ماكس فيبر) للدولة القومية، كوسيلة لتحديد وتعريف الحكومة أو الدولة العالمية، وهذا ما ذهب اليه (الكسندر ويندت)، في تعريفه للحكومة العالمية بأنها:" كيان سياسي (أو منظمة) يحتكر الاستخدام المشروع للعنف المنظم في إطار جغرافي معين على مجموعة معينة من الأفراد (المجتمع)"،(3) وبتطبيق هذا المفهوم على السياق العالمي فان الحكومة العالمية تمثل

---

(1) Richard Higgot, The Theory And Practice Of Global and Regional Governance: Accommodating American Exceptionalism And European Pluralism, European Foreign Affairs Review ,Vol10.(4). (Netherlands:Kluwer Law International,2005), p.580.

(2) Stanford Encyclopedia Of Philosophy,World Government, First Published, Mon Dec 4, 2006. Retrivedon: 11-7- 2014. stanford.edu/entries/world-government/

(3) Alexander Wendt, Why a World State Is Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy,European Journal Of International Relations , Vol. 9(4) ,(UK: SAGE Publications And ECPR ,2003), pp.504-505.

"نظام مؤسساتي يحكم الإقليم العالمي من خلال الارتكاز على نظام قانوني عالمي ساري المفعول، وتعمل الحكومة العالمية على ادارة وفرض النظام القانوني وتنفيذ السياسات والبرامج العامة"،[1] و"تختص بالمواضيع والقضايا التشريعية والقضائية على مستوى عالٍ وشامل، إلى جانب ممارستها لسياسة الاحتكار الشرعي لاستخدام وسائل العنف، بطريقة تشابه حكومة الدولة في المستوى الوطني فضلا عن مشابهة اجهزتها المسئولة"[2].

ويمكننا القول ان مصطلح (الحكم العالمي من دون حكومة) اريد في استخدامه تقديم بديل عن التصور الضيق للنظام في إطار العلاقات الدولية والذي كان يحدد بأنشطة الدولة والمنظمات والهيئات الحكومية الدولية، انطلاقا من حقيقة التغيير الحاصل في النظام الدولي وظهور المؤسسات والأنظمة والقواعد التي تنتج عن وسائل وآليات رسمية وغير رسمية في ادارة وتنظيم مجالات عالمية متنوعة في ظل تزايد الترابط العالمي المعقد وتعدد وتنوع الجهات والأطراف الفاعلة - الحكومية وغير الحكومية - في السياسية العالمية.

ولما أصبح من المعتاد لدى الدارسين التمييز بين مصطلحي -الحكومة و الحكم-، واخذ الدارسون يستخدمون مصطلح -الحكم العالمي-اختصارا للدلالة على معنى ومفهوم (الحكم العالمي من دون حكومة).

وبذلك فقد اضحى مفهوم الحكم العالمي- كما يشير قاموس بنغوين للعلاقات الدولية- "ليس مرادفا لمصطلح الحكومة العالمية ،وحتى مع ان المفهومين يشيران إلى انظمة حكم، فإن مفهوم الحكومة يوحي بانشطة تنظمها سلطة رسمية عالمية، في حين ان مفهوم الحكم اقل تماسكا ويشير إلى أنشطة غير مدعومة بالضرورة بأي سلطة قانونية أو

---

(1) David Copp, International justice And The Basic Needs Principle, In: Brock G, Brighouse H (Eds), The Political Philosophy Of Cosmopolitanism.(Cambridge: Cambridge University Press,2005), p.48.

(2) Luis Cabrera , Introduction: Global Institutional Visions, In: Luis Cabrera (Ed.) , Global Governance, Global Government: Institutional Visions For an Evolving World System,(US: Suny Prees,2012), p.1.

ذات سيادة، لذا فان الحكم له معنى اوسع من الحكومة فهو يتضمن المؤسسات الحكومية،ولكنه يشمل ايضا آليات تنظيمية غير رسمية أكثر".[1]

ويدافع انصار الحكم العالمي عن الرأي القائل بإنّه اذا ما كانت الفوضى الدولية التي يتسم بها النظام الدولي تفترض غياب السلطة المركزية العالمية -الحكومة العالمية-،فانها لا تفترض عدم إمكانية وجود حكم، فالحكم ذو صلة وثيقة بمفهوم النظام الذي يتكون من مجموعة من الترتيبات والقواعد والقيم التي تحفظ استقرار النظام وتؤدي إلى ايجاد تفاهمات بين الجهات والأطراف الفاعلة في السياسة العالمية.[2]

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنّ الحكم العالمي يمثل وسط بين حالة الفوضى الدولية في النظام الدولي، وبين الهرمية الدولية المستندة إلى أساس وجود حكومة عالمية، فكلا الحالتين يصعب استمرارهما في ظل وجود الدولة القومية ذات السيادة التي ترفض الخضوع لسلطة حكومة عالمية، كما لايمكن الاستمرار بنظام دولي قائم على الفوضى الدولية، في ظل الترابط العالمي المعقد وتنامي الحاجة إلى مؤسسات وانظمة وقواعد منظمة لادارة وتوجيه القضايا العالمية ودرء ومواجهة المشكلات والمخاطر العالمية.

وبعبارة اخرى ان موضوع الحكم العالمي -من دون حكومة- انتقل في دراسة العلاقات الدولية من اقترانه وارتباطه بنظرية الحكومة العالمية إلى مجال اوسع ضم المبادئ و القواعد والأنظمة التي توضع من خلال المؤسسات الرسمية (الدولة وامتداداتها) أو غير رسمية (الشركات والمنظمات غير الحكومية)، والتي تكون لها القدرة على ممارسة سلطة الأمر والتوجيه والرقابة حيث ان الحكم العالمي يبقي على سلطة الدولة في النظام الدولي، ويقر بتقاسم السلطة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى على

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي -الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص284.
(2) المصدر نفسه، ص 284.

العكس من طروحات الحكومة العالمية التي تبنى على اساس الغاء سيادة الدولة القومية لصالح سلطة مركزية عليا.

ثانياً: التعريف بمفهوم الحكم العالمي:

على الرغم من كثرة التعاريف الواردة حول مفهوم الحكم العالمي والتي أفضت إلى تعقيد الفهم المتحصل من استخدام مصطلح الحكم العالمي وصعوبة وضع صياغة نظرية واحدة، إلاّ إنه يمكن تتبع مفهوم الحكم العالمي في استخدامه من قبل المنظمات الدولية، واسهامات أبرزمنظري الحكم العالمي ليصار إلى جمع الخصائص المشتركة للحكم ومحاولة وضع تعريف لمفهومه يحدد عناصره الرئيسة،كما يمكن تحديد استخدام مصطلح الحكم العالمي في سياقه استخداماته النظرية التحليلية والمعياري للكشف عن الغرض من استخدامه في دراسة العلاقات الدولية.

وفي ضوء ماتقدم سنعرض لأبرز الاسهامات في تعريف الحكم العالمي، ومن ثم سنناقش المفهوم في إطار استخداماته النظرية في دراسة العلاقات الدولية.

ويمكن ارجاع اول محاولة لتعريف مفهوم الحكم العالمي من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية إلى (لجنة الحكم العالمي) التي تألفت في العام 1992 بمساعدة الأمم المتحدة، وبتأييد من امينها العام الاسبق (بطرس غالي)لغرض اساس هو: دراسة وتحليل القوى الدافعة للاقتصاد العالمي، وتقييم تطورات عمليات العولمة، وتقديم نماذج بديلة لبنية النظام العالمي بما يتوافق وتطور العمليات العالمية المعاصرة، واعداد التوصيات فيما يتعلق بتحسين النظام العالمي،[1] فقد عدت هذه اللجنة الحكم العالمي

(1) تألفت هذه اللجنة برئاسة (فيلي براندت)، وبعضوية (28) ممثلا من مختلف دول العالم، وقدمت اللجنة تقريرها المفصل:(Global Governance: Our Global Neighborhood) في العام 1995، ينظر:

Report Of The Commission On Global Governance, Our Global Neighborhood,pp.1-2. Retrieved on:6-7-2014.https://humanbeingsfirst.files.wordpress.com/2009/10/cacheof-pdf-our-global-neighborhood - from-sovereignty-net.pdf

كذلك:تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص15-16.

ظاهرة عالمية يجري ترسيخه في السياسة العالمية، حيث جاء في تعريفها لمفهوم الحكم العالمي بإنّه يشير الى: " مجموعة من الوسائل والطرق المختلفة التي يتبعها الأفراد والمؤسسات (العامة والخاصة) لادارة شئونهم المشتركة، وهي عملية مستمرة يمكن من خلالها التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنوعة والاضطلاع بالأعمال التعاونية، ويشمل الحكم العالمي المؤسسات والأنظمة الرسمية المخولة في فرض الإمتثال، وكذلك الترتيبات غير الرسمية التي اتفق الناس والمؤسسات عليها، أو ترى انها تتفق مع مصلحتها".[1]

وبذلك ترى لجنة -الحكم العالمي- إنّ الحكم على المستوى العالمي لم يعد ينظر اليه على إنّه يعكس علاقات فيما بين حكومات الدول " إذ ينبغي ان يفهم الحكم العالمي بوصفه عملية تضم مجموعة من الأطراف والجهات الفاعلة على المستوى العالمي، فالمنظمات غير الحكومية، وحركات المواطنين والشركات متعددة الجنسيات، وسوق رأس المال العالمية، وتتفاعل مع كل هذه وسائل الإعلام العامية ذات التأثيرالموسع إلى حد هائل ".[2]

ويعكس مفهوم الحكم العالمي على وفق ما اشارت اليه تقرير لجنة الحكم العالمي الحاجة لادارة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، عن طريق تقوية الأنظمة والمؤسسات متعددة الأطراف، وإيجاد اساليب الادارة الفاعلة بغية تشجيع الترابط العالمي والتنمية القابلة للاستمرار.[3]

وبعبارة اخرى فإنّ مفهوم الحكم العالمي يشير إلى الممارسات والانشطة التي تقوم بها الدول بالاضافة إلى الممارسات والانشطة التي تقوم بها الأطراف والجهات الفاعلة غير

---

(1) Ibid,pp.22-23.

كذلك: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي ،مصدر سبق ذكره، ص22.

(2) المصدر نفسه، ص ص 22- 23.

(3) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ،مصدر سبق ذكره، ص 272.

الرسمية (الخاصة) ويتضمن التعريف الذي اقترحتـه لجنـة الحكـم العـالمي مفهومـاً مزدوجـاً للحكم العالمي يرتبط بــ: " الحكـم والإدارة التـي تقـوم بهـا الجهـات العليـا- اي الحكومـات والهيئات والوكلات الدولية التي تمثلها - بالإضافة إلى الحكم والإدارة التي تـأتي مـن اسـفل - اي من المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية والمواطنيين والشركات".[1]

ويمكن القول إن (لجنة الحكم العالمي) قد وضعت مفهومها للحكم العـالمي عـلى اسـاس ادراكها ضرورة التمييز بين مفهوم الحكومة العالمية ومفهوم الحكـم العـالمي،[2] وبحسـب رأي (كوبياشيماكاتو)- استاذ العلاقات الدوليـة في جامعـة ريتسـوميكان اليابانيـة - يسـتند تصـور (لجنة الحكم العالمي) النظري لمفهوم الحكم العالمي إلى اساسين الأول هـو:ان نظريـة الحكـم العالمي تؤكد على ضرورة استحداث نوع من النظام على المستوى العالمي لحاجـة العـالم إلى القواعد والقوانين والأنظمة التي تسير قضاياه، ولكـن ذلـك لايعنيالحاجـة إلى إنشـاء حكومـة عالمية، فالمشكلات العالمية وعدم الاستقرار الأمني العالمي يمكن ان يحدث حتى في حال وجود الحكومة العالمية،ناهيك عن ان التفكـير بوجـود حكومـة عالميـة ذات سـلطة عليـا واسـعة في الأوضاع الراهنة ليست فكرة طوباوية لا أمل في تحقيقها فحسب، بل وتُعدّ فكرة غير مرغوب فيها لأسباب عديدة، اما الأساس الثاني فهو: ان الحكـم العـالمي بنـاء شـامل يتضـمن: " آليـات حكـم النـاس أي الحكومـة، فضـلا عـن آليـات الحكـم الخاصّـة التـي يـنهض بهـا الفـاعلين في القطاعات الخاصة بالإضافة إلى الأفراد".[3]

---

(1) Kobayashi Makoto, The Hierarchy Of Global Governance: A Metaphor For The Imperial Machine, Ritsumeikan International Affairs, Vol.3, (Japan: Institute Of International Relations And Area Studies, Ritsumeikan University, 2005),p.5.

(2) Report Of The Commission On Global Governance,Op.Cit, p.2.

كذلك: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي ،مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) Kobayashi Makoto ,Op.Cit, pp.5-6.

في حين ذهبت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الأمم المتحدة، إلى اعتماد تعريف (توماس جي وايس) - أُستاذ العلاقات الدولية والحكم العالمي في جامعة نيويورك - والذي عرف الحكم العالمي بأنّه: " الجهود الجماعية التي تبذل لتبيان أوفهم أو معالجة المشكلات العالمية التي يستعصي على كل دولة على حدة حلها " و يؤكد (وايس) بأن تعريف الحكم يشير إلى " مجموع المؤسسات والآليات والعلاقات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تربط فيما بين الدول والأسواق والمواطنين، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والتي تُستخدم للإفصاح عن المصالح الجماعية وتحديد الحقوق والواجبات وتسوية الخلافات". (1)

وطبقا لرأي (وايس) يتضمن الحكم العالمي مجموعة متنوعة وواسعة من الترتيبات والممارسات التي تهدف إلى ادارة وتنظيم القضايا العالمية وحل المشكلات العالمية، والتي قد تكون غير رسمية - مثل الممارسات والمبادئ التوجيهية المعيارية - وقد تكون هذه الترتيبات اكثر رسمية وتأخذ شكل القواعد الملزمة- مثل القوانين والمعاهدات- أو شكل الانشطة التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات الدولية في إدارة الشئون الدولية / الجماعية. (2)

وبالنسبة لاسهامات العلماء والباحثين في تعريف الحكم العالمي تظهر للمتتبع تعاريف متعددة من اهمها تعريف (جيمس روزناو)، فبالنسبة له إنّ الحكم العالم يضم نظم من القواعد والمعايير التي تنشئها اطراف وجهات فاعلة متعددة، كما يتضمن - إلى جانب نظم القواعد والمعايير- ممارسة الرقابة العابرة للحدود القومية ايضا، وبذلك يعرف الحكم العالمي بوصفه: " نظام من القواعد المقبولة من قبل الأغلبية، يتكون من عناصر رئيسة

(1) UN Committee Of Experts In Public Administration,Op.Cit,p.5.

كذلك: الامم المتحدة، لجنة الخبراء المعنية ،بالادارة العامة ،مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) Thomas G. Weiss,What Happened To Idea Of World Government, International Studies Quarterly, Vol. 53, Issue. 2 (New York: International Studies Association, 2009),pp.256-257.

هــي: القواعـد، والأدوار والمسـؤوليات والمسـائلة والعمليـات"،[1] وبحسـب (روزنـاو) إن هـذا النظام تقوم به مستويات وفواعل عدة رسمية وغـير رسـمية، إذ إن الحكـم العـالمي عنـده " لايشمل الانشطة الحكومية فقط، ولكن يشـمل جميـع الجهـات والأطـراف الفاعلـة الأخـرى، والتي تستخدم آليات التنظيم، وتلجأ إلى المطالبة بتحديد الأهداف، واعداد المبادئ التوجيهية أو المعايير " وبذلك فان الحكم العالمي يظهر مـدعم بنظـام مـن القواعـد والمعـايير الموجهـة لتحقيق الأهداف العالمية ووضع السياسات العالمية.[2]

وتبعا لذلك يعتقد (روزناو) بأن " نظم الحكم تكتسب السلطة في مجموعة متنوعـة مـن الطرق، تحدد بمجموعة الآليات والهياكل الرسمية كالمؤسسات الدولية والمعاهدات والصكوك الدولية وغيرها، إلى جانب العمليات التي يتم إنشاؤها بشكل غير رسمي من خلال الممارسات المتكررة والتي تكتسب الحجية على الرغم من أنها قدلا تكون مقررة رسميا ".[3]

وبالمعنى نفسه تصف (كورنيليا باير) الحكم العـالمي بإنّـه: " نظـام مـن القواعـد تضـعها مجموعة من الجهات والأطراف الفاعلة في مستويات متعددة في ظل غياب السـلطة المركزيـة العالمية "، وبعبارة اخرى فـان الحكـم العـالمي يتمثـل بـالقدرة عـلى " ادارة المجـال العـالمي السياسي والاقتصادي في ظل غياب الدولة العالمية "[4].

---

(1) James N. Rosenau, Governance ,Order And Change In World Politics Op.Cit, p.10.

(2) Ibid,p.6. And:AnatoliyPoruchnyk And YuliaGaida, The Creation Of Institutional Prerequisites For A System Of Global Governance, International Economic Policy, Scientific Journal, No.8-9. (Ukraine -Kiev: National Economic University, 2008),p.41.

(3) James N. Rosenau,Governance In a New Global Order, In: David Held And Anthony McGrew (Eds.), The Global Transformations Reader:An Introduction To The Globalization Debate, 2nd Edition,(UK: Polity Press, 2003),p.225.

(4) Quoting: RaimoVayrynen, Norms , Compliance And Enforcement In Global Governance,In: RaimoVayrynen,(Ed),Globalization And Global Governance ,(U.S.A: Rowman and Littlefield, 1999), p.25.

اما (روبرت كوهن) فإنه يرى بإن الحكم العالمي يشير إلى " وضع القواعد وممارسة السلطة - ضمن مجال معين من النشاط - على نطاق عالمي، ولكن ليس بالضرورة عن طريق الكيانات التي خولت بموجب اتفاق بين الدول، فالحكم العالمي يمكن أن تمارسه، اطراف متعددة رسمية وغير رسمية "، ومن ثم فإن الحكم العالمي يشمل" التفاعلات الاستراتيجية بين الكيانات- الأطراف الفاعلة – التي لم يتم ترتيبها في تسلسل هرمي رسمي على المستوى العالمي - لأنه لاتوجد حكومة عالمية ولا دستورعالمي - ولذلك غالبا ما ينظر إلى الكيانات التي تمارس السلطة وتصنع القواعد بأنها غير مخول للقيام بذلك بالإتفاق العام لذا ينظر إلى أفعالهم على أنها شرعية"،[1] ومن هنا تنشأ مشكلة الشرعية في الحكم العالمي.

وفي السياق نفسه فإن كل من (روبرت كوهن وجوزيف ناي الابن) عرضا الأدوات الرئيسة للحكم العالمي في المفهوم الواسع، والذي ينص على إن الحكم العالمي هو: " الاجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود وتكبح الانشطة الجماعية لجماعة ما، فالحكومة هي جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع التزامات رسمية، في حين لا يحتاج الحكم بالضرورة لان تقوده حكومات اومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، وروابط المنظمات غير الحكومية، وفي الغالب يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداع الحكم، وفي بعض الاحيان يكون الحكم بدون سلطة حكومية".[2]

---

(1) Robert O. Keohane,Global Governance and Democratic Accountability ,OP.Cit,p.130.

(2) روبرت و. كوهين و جوزيف س. ناي الابن، تمهيد، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو (محرران)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 32، كذلك ينظر:

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr., Governance In A Globalizing World, In: Robert O. Keohane, Power And Governance In A Partially Globalized World, (London: Taylor And Francis Group,2002), p202.

ومع ذلك فقد اعطيا الشكل الرسمي للحكم العالمي - القائم على اساس تفويض الدول للمؤسسات الدولية المتعددة الجوانب في إدارة وتنظيم قضايا محددة- أهمية في دراستهما، بوصفه شكل الحكم الأكثرعملية ووضوحاً في دراسة العلاقات الدولية،[1] لكن دون أن يعني ذلك نكران المستويات والاشكال الأخرى للحكم العالمي.

لذا فان الحكم العالمي يتجسد من خلال وضع انظمة ومبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسة العالمية، وان كانت تتركز الان بين الدول المتقدمة إلاّإنّه من المتوقع اتساع نطاقها لتشمل كل العالم[2].

ولا يختلف (لويس كابرير) - استاذ النظرية السياسية في قسم السياسة الدولية في جامعة برمنغهام في المملكة المتحدة - في جعل الحكم العالمي على نطاق واسع يشمل التفاعلات التي تهدف إلى استمرار التنسيق بين الأطراف والجهات الفاعلة في النظام العالمي لمعالجة مشاكل محددة، إذ تشمل الجهات الفاعلة المشاركة في هذا التنسيق كل من " الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وجماعات الضغط والجماعات الناشطة عبر الحدود الوطنية والشبكات المهنية، وتغطي المشكلات التي قد يتطلبها مثل هذا التنسيق القضايا العابرة للحدود في مجال البيئية والتجارة والجريمة، والخدمات المالية، وتعزيزمعايير حقوق الإنسان، وغيرها "[3].

وكذلك ينظر(ديفيدهيلد)- أستاذ العلاقات الدولية في جامعة دورهام البريطانية- إلى الحكم العالمي من منطلق تنوع الفواعل الاجتماعية، فالحكم العالمي - بحسب هيلد-"لايشمل فقط المؤسسات والمنظمات الرسمية التي يتم من خلالها خلق المعايير والقواعد للحفاظ على النظام العالمي (هذه المؤسسات تضم مؤسسات الدولة، و

---

(1)المصدر نفسه، ص 43، كذلك:

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 209.

(2)المصدر نفسه، ص 43.

(3) Luis Cabrera , Introduction: Global InstitutionalVision, Op.Cit,p.2.

العلاقات التعاونية ما بين الحكومات.. الخ)، لكن ايضا المنظمات الشبكية وجماعات الضغط (التي تضم: الشركات العالمية، والحركات الاجتماعية عبر الوطنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. .الخ)، والتي لها تأثير مباشر على سير النظام الحكومي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للكيانات عبر الوطنية". (1)

اما بصدد اسهامات الباحثين العرب في تعريف الحكم العالمي، يظهر تعريف الاستاذ (مراد بن سعيد)، لمفهوم الحكم العالمي على إنه: " تلك الترتيبات والاجراءات لحكم العالم من خلال مختلف المؤسسات والفاعلين الذين يتعدون وحدة التحليل الدولتية، سواء على المستويات الوطنية المحلية، أو على مستوى السياسة الدولية بطريقة تسمح بعرض شبكة التفاعلات البينية لمختلف اقطاب الحكم في اطار مجموعة من المبادئ التي تكفل وضع ترتيبات ضبطية للمشكلات العالمية ". وعلى ما يبدو ان هذا التعريف يؤكد على التعدد المؤسساتي في انتاج ترتيبات وقواعد لضبط القضاي العالمية ومعالجة المشكلات العالمية تتعدى الترتيبات الدولية الكلاسيكية للتعاون الدولي. (2)

في حين يرى الدكتور (عامر مصباح) - استاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر - ان الحكم العالمي من حيث الجوهر يرتبط: " الإدارة الجماعية للعلاقات التجارية والاقتصادية عبر العالم مع عدم اهمال القضايا الأخرى المرتبطة بشئون الجماعة الإنسانية " كما ويعتقد ان المبرر الأساسي للحكم العالمي يكمن في ظهور المشكلات الناجمة عن تطور علاقات الاعتماد المتبادل وتزايد الترابط العالمي المعقد والتي ليس بإمكان اي طرف تحمل أعباءها بشكل منفرد، فالمشكلات العالمية معقدة ومتعددة المصادر لذا فإن هذه المشكلات يجب ان تحل بوسائل وترتيبات تعتمد على التعددية واشراك جميع الأطراف الفاعلة في السياسة العالمية. (3)

---

(1) AnatoliyPoruchnyk And YuliaGaida,Op.Cit, p.41.

(2) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(3) د. عامر مصباح، العولمة الامنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص 361.

وفي ضوء ما تقدم يتبين بأن مفهوم الحكم العالمي عرف بطرق مختلفة وفي بعض الاحيان التركيز على جزئية من ظاهرة الحكم حيث تضمنت التعاريف السابقة الإشارة الى: (تعددية الفواعل الاجتماعية المشتركة في الحكم، النظم العالمية والقيم والمعايير التي تسهم في تشكيل النظام العالمي، العمليات والمؤسسات (رسمية وغير رسمية)، التدابير والاجراءات الجماعية لحل المشكلات العالمية)، ولا ينقص ذلك من قيمة هذه الاسهامات العلمية سيما وإن الموضوع حديث نسبيا ولايزال يدور الجدل حوله، كما إنه من الصعب في العلوم الاجتماعية - بصورة عامة - ايجاد تعريف دقيق كما هو الحال في العلوم الطبيعية، ومع ذلك يمكننا ان نقدم تعريفا للحكم العالمي، يقوم على اساسيين الأول هو تحديد سماته الرئيسة، والثاني تحديد غرضه وهدفه العام، فالحكم العالمي يشير الى: " عملية تسيير وادارة النظام العالمي، ترتكز على اساس القدرات والامكانات التي تتمتع بها الدول والفواعل الحكومية وغير الحكومية،وتتخذ هذه العملية اشكالا متعددة للتنسيق والتعاون متعدد المستويات بين جميع الأطراف المشاركة تقوم على اساس إنشاء المؤسسات والأنظمة والقواعد العالمية، لغرض تنظيم الشئون العالمية وحل المشكلات التي تواجه العالم، واعتماد مبادئ وقيم الديمقراطية والمسائلة.

المبحث الثاني: استخدامات مفهوم الحُكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية وخصائصه كظاهرة:

لاشك إنّ المفاهيم تعد احدى أدوات البحث الأساسية في العلوم الاجتماعية، وتتحدد وظيفتها في ترتيب وهيكلة ملاحظاتنا وخبراتنا والسماح بتقديم مقترحات عامة حولها، فالمفاهيم تشكل اداة العلم الاكثر أساسية إذا ما تذكرنا بأن مهمة العلم هي: إيجاد النظريات التي عن طريقها يتم تنظيم المعلومات التي نحصل عليها من خلال الملاحظة والخبرات التي نشاهدها في العالم فإنّ دور المفاهيم هو: الربط بين هذه الظواهر بعضها ببعض، وبذلك تؤدي المفاهيم وظيفة مركزية لتنظيم وترتيب وهيكلة تصورنا للعالم وبالتالي تساعدنا -المفاهيم- على إصدار احكام بشأن مدى ملائمة واهمية المعلومات لتحليل مواقف أو حالات محددة أو خلق افكار جديدة، لأنها (اي المفاهيم) تسمح لنا بوضع التعميمات عن تلك الظواهر، ومع انه من الضروري ان تكون المفاهيم (في اللغة العلمية) دقيقة لتتميز بذلك عن (اللغة العادية)، فان المعنى الدقيق للمفهوم عادة ما يؤدي إلى تعرضه لتفسيرات مختلفة وتعرضه للطعن والاعتراض ولا ينقص ذلك من ضرورة المفاهيم في التواصل العلمي ونقل الافكار، مما يدعو الباحثين إلى تحديد المفاهيم وتعريفها، وعادة ما يتأسس ويستند هذا إلى التفريق والتمييز بين الظواهر، واعتماد اسس التفريق في جعل المفهوم ينطبق على معنى -خارجي- واحد، لكي لا تتضاءل قيمة المفهوم التحليلية في حال انطباقه على اكثر من ظاهرة (معنى خارجي).[1]

وبذلك فلا يمكن أن تقوم النظرية بمهامها الأساسية في الوصف والتفسير، من دون تحديد منظومة المفاهيم التي تقوم عليها في صوغ الفروض العلمية المشتقة من البحث وملاحظة الظواهر في العالم.

---

(1) Klaus Dingwerth& Philip Pottberg ,Global Governance As Perspective On World Politics, Global Governance Journal, Vol.12. No.2.(U.S: Lynne Rienner Publishers,2006),pp.186-187.

وفي ضوء ذلك سنناقش في هـذا المبحـث اسـتخدامات مفهـوم الحكـم العـالمي في دراسـة العلاقات الدولية، وبعدها سنناقش ابعاد الحكم العالمي وخصائصه بوصـفه ظـاهرة متطـورة في السياسة العالمية.

المطلب الأول: الحُكم العالمي كمفهوم تحليلي ومفهوم معياري في دراسة العلاقات الدولية.

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أصبح مفهوم الحكم العالمي مفهوما متـدأولا في الاوساط الاكاديمية، وبمراجعة الدراسات التي عالجت مفهوم الحكم العالمي يظهر إنها قدمت استخدامين لمفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية، الأول الحكـم العـالمي كمفهـوم وصفي / تحليلي، والآخر كمفهوم معياري، [1] ولغرض تقديم المزيد من الايضاح لمفهوم الحكم العالمي بوصفه احد أبرز المفاهيم المعاصرة المرتبطة بدراسة العلاقات الدولية، يتعين الوقـوف قليلا لتأمل هذين الاستخدامين والكشف عن ما تتضمنه من معاني.

أولا: الحكم العالمي كمفهوم وصفي / تحليلي:

تشير المفاهيم الوصفية إلى حقائق من المفترض أن لهـا وجـوداً موضـوعياً يمكـن إظهـاره، فهي تشير إلى ما هو قائم (ماهو كائن)، وبهذا المعنى تعدُ مفـاهيم مثـل " القـوة، والسـلطة، والنظام، والقانون مفـاهيماً وصـفية مـن الممكـن أن نسـأل عـما إذا كانـت موجـودة أو غـير موجودة".[2]

وفي الحقيقة ان عملية الوصف في العلـوم الاجتماعيـة بصـورة عامـة لا تشـير إلى الحالـة السكونية، فالظاهرة الاجتماعية هي ظـاهرة متحركـة باسـتمرار لـذا فـإنّ الوصـف يسـتبطن التحليل اي تفكيك الظاهرة إلى عناصر ومحاولة تفسيرها.

---

(1) Ibid,p.189.

(2) Andrew Heywood ,Political Theory An Introduction,4th Edition ,(UK: Palgrave ,2015) ,p.6.

ان حقيقـة اخـتلاف الظـاهرة موضـوعة الدراسـة بـين العلـوم الطبيعيـة وبـين العلـوم الاجتماعية، من حيث السكون والحركة والقدرة على الرصد والملاحظة والتجربـة، تجعـل مـن العلوم الطبيعية تميل إلى اعتماد الوصف والتفسير والتنبؤ، في حين تميل العلوم الاجتماعية إلى البحث من خلال الوصف إلى تفكيك وتحليل الظاهرة وشرحها لتعزيز فهمها، فعملية الوصف في العلوم الاجتماعية بصورة عامة لا تشير إلى الحالـة السـكونية ،فالظـاهرة الاجتماعيـة هـي ظـاهرة متحركـة باسـتمرار، فالوصـف يسـتبطن التحليـل اي تفكيـك الظـاهرة إلى عناصرهـا ومحاولة تفسيرها، ومن هنا فإن كلا المعنيين (التحليلي والوصفي) يمكن ان يستخدم بصـورة متبادلة.

وغالبا ما يستخدم مفهـوم الحكـم العـالمي للإشـارة إلى ظـاهرة يمكـن ملاحظتهـا، وهـذه الظاهرة تصف حالة التغيير في السياسة العالمية،[1] وبعبـارة اخـرى يسـتخدم مفهـوم الحكـم العالمي" كأداة لفهم ظواهر السياسة العالمية " المتغيرة. [2]

وعلى وفـق ذلـك يشـير مفهـوم الحكـم العـالمي إلى مجمـوع مـن الظـواهر التـي يمكـن ملاحظتها في السياسة العالميـة، وبـذلك فانـه يسـاعد عـلى فهـم التفـاعلات والتحـولات التـي نلاحظها في السياسة العالمية.[3]

ولكن مفهوم الحكـم العـالمي لـيس مجـرد اسـتعارة جديـدة في حقـل العلاقـات الدوليـة تصفتلك الأنشطة التي تهم الباحث في العلاقات الدولية (والمفهومة تقليديا)، وبدلا مـن ذلـك فإنه (أي الحكم العالمي) يمثل حقل جديد لتقصي الحقائق يطرح نفسه بسبب الوعي المتزايد بتأثير العولمة- بمفهومها الشامل- عـلى دراسـة العلاقـات الدوليـة وعـدم الرضـا عـن الـنماذج

(1) Philipp Pattberg,Global Governance: Reconstructing A Contested Social Science Concept ,GARNET Working Paper No. 04. London School Of Economics And Political Sciences, 2006. p. 2.

(2) Lawrence S. Finkelstein What Is Global Governance? , Global Governance, Vol. 1, No. 3. (US: Lynne Rienner, Sept.–Dec. 1995) p.368.

(3) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p. 186.

والمنظورات التقليدية، التي تفشل في القبض على التحول في العلاقة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام، وعلى سلطة الدولة وقوى السوق على المستوى العالمي على وجه الخصوص، ويظهر هذا الوعي ان المنهجية المرتكزة على الدولة القومية في تحليل السياسة العامة والممارسة في القرن العشرين سرعان ما أصبحت غير متناسبة مع نتائج التحولات على المستوى الوطني والعالمي، والتي تمخضت عن تزايد فاعلية الإدارة غير الحكومية في حل المشكلات السياسة والمساهمة في إدارة قطاعات مهمة، فضلا عن تزايد الاهتمام في دور الأفكار في العملية السياسية، وخاصة حول القضايا السياسية العابرة للحدود. [1]

وهكذا يتضح إنّ استخدام مفهوم الحكم العالمي يسير من الوصف للظواهر المتغيرة في السياسة العالمية إلى وضع تصور وإطار تحليلي جديد للعلاقات الدولية، إذ تتيح الملاحظة التجريبية إمكانية وضع نموذج تحليلي للتغيير في العلاقات الدولية.

وعلى وفق ما تقدم يتضمن الاستخدام الوصفي والتحليلي لمفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية معنيين:

المعنى الأول: الحكم العالمي كظاهرة تعنى بتسيير القضايا العالمية وحل المشكلات العالمية:

ويتبنى هذه الرؤية مجموعة واسعة من المنظرين والباحثين في العلاقات الدولية، حيثينظرون إلى الحكم العالمي بوصفه مفهوما يشير إلى مجموع من الانشطة الواعية التي تنهض بها فواعل و منظمات ومؤسسات (رسمية وغير رسمية)، وتأخذ الصفة (العالمية) بالنظر لتنامي الطبيعة العالمية لقطاع متزايد من القضايا والشئون السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية، كما يتضمن مفهوم الحكم العالمي، بحسب هذا التصور ايضا مجموعة الوسائل والاجراءات والأنظمة القائمة والتي جرى تصميمها لغرض التعامل مع هذه القضايا.[2]

---

(1) Richard Higgott , The Theory And Practice Of Global And Regional Governance ,Op.Cit,p.579.

(2) بو حريص محمد الصديق، حوكمة الصحة العالمية بين الاسس المعيارية والمصالح التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012-2013، ص 27.

وفي ضوء ذلك يؤكد (توماس ج. وايس)، على إنّ: "الحكم العالمي ليس استمراراً لسياسة القوة التقليدية، إذ يعكس- الحكم العالمي- عملية تطويرية تقود إلى بناء هياكل ومؤسسات قادرة على تقديم السلعة العامة العالمية والتصدي للتهديدات العالمية المعاصرة أو المستقبلية "،[1] ويرى (مارك بيسون) - أستاذ العلاقات الدولية في جامعة غرب استراليا- إن الحكم العالمي يمثل نمط خاص من العمل يهدف إلى حل المشكلات العالمية وتسيير و توجيه قضايا السياسة العالمية، ويربط (بيسون) بين العولمة والحكم لتبيان آليات إشتغال النظام العالمي، ويؤكد على إنّه في الوقت الذي يتأثر فيه العالم بمجموعة متنوعة من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة فمن غير المستغرب أن يؤدي ذلك إلى تغيير معالم الحكم، وعلى حد قوله: " إذا كنا نفهم العولمة على إنّها عملية (او مجموعة عمليات) تنطوي على تحولٍ - مكاني- في مجال تنظيم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، تولد تدفقات وشبكات من الانشطة والتفاعلات وممارسة السلطة عابرة للقارات وما بين الاقاليم، وإذا كنا نفهم الحكم على إنّه جميع تلك الانشطة من الفعاليات الاجتماعية والسياسية والإدارية التي يمكن أن ينظر إليها على إنّها جهود هادفة لتنظيم وتوجيه ورقابة- أوإدارة المجتمعات - فإنّه لا مفر من المزاوجة بين هذين المفهومين (العولمة والحكم) لوصف طريقة اشتغال النظام الدولي المعاصر".[2]

وبذلك فإن استخدام مفهوم الحكم العالمي وفقا لهذا المعنى يسعى بكل ايجابية إلى استيعاب كل الممارسات الجديدة التي تظهر في المجال العالمي، وينضوي تحت هذا الموقف تصور (روزناو) عن الحكم العالمي بأنه: " يتضمن نظم الحكم على كل مستويات النشاط الإنساني -ابتداءا من العائلة ووصولا إلى التنظيم الدولي - بعد أن أصبح السعي لتحقيق

(1) Thomas G. Weiss ,What Happened To Idea Of World Government,Op.Cit, 256.

(2) Mark Beeson, Op.Cit,p.177.

كذلك ينظر: بو حريص محمد الصديق، مصدر سبق ذكره ،ص 24.

الأهداف عن طريق ممارسة التحكم والرقابة له تـداعيات عـبر قوميـة " [1] أو تعريـف لجنـة (الحكم العـالمي) في العـام 1995 الـذي يـرى إن الحكـم العـالمي بـات يمثـل محصلـة الطـرق المتعددة التي يسيّر بها الأفراد والمؤسسات (العامة والخاصة)، ومن ثم فـان الحكـم العـالمي يشير إلى مختلف الوسائل والطرق التي تدار وتـنظم بهـا التفـاعلات والعلاقـات بـين مختلـف الأطراف والفواعل في السياسة العالمية الحكومية وغير الحكومية.[2]

وبالنتيجة نخلص إلى إن الحكم يشير إلى حقيقة اجتماعية مفادها إن كل مجتمـع يطـور أساليبه الخاصة في إتخاذ القرارات وحل المشكلات والصراعات، فعمليا تصنع القرار والأعـراف الاجتماعيـة، والمؤسسـات والتعـاون للتنظـيم العـيش معـا هـي حالـة متأصـلة في الحيـاة الاجتماعية، وهذه الحقيقة هـي مـا يبـدو عليهـا الحكـم الآن إذ يتضـمن الحكـم: "عمليـات التفاعل وإتخاذ القرارات بين الجهات المعنية في مشكلة جماعية، والتـي تـؤدي إلى إنشـاء أو تعزيـز، أو إعـادة إنتـاج المعـايير والمؤسسـات الاجتماعيـة، لـذلك فـإن الحكـم يمثـل حقيقـة اجتماعـي ليسـت معياريـة أو توجيهيـة فهـو يشـير إلى ظـاهرة يمكـن ملاحظتهـا "، كـما أنـه لايقتصرمجال ومكـان أو مسـتوى محـدد إذ يمكـن ملاحظتهـا في أي مجتمـع بشري وعـلى اي مستوى (محلي واقليمي وعالمي).[3]

المعنى الثاني: الحكم العالمي كمقاربة تحليلية جديدة في العلاقات الدولية :

ينظر بعض دارسي العلاقات الدولية إلى الحكم العالمي كتصور شامل للعالم يعكس تحـولاً في فهـم السياسـية العالميـة وحقـل العلاقـات الدوليـة معـا، حيـث يقـدم مفهـوم الحكـم

(1) James N. Rosenau, Governance , Order And Change In World Politics,Op.Cit, p.6,And:Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p.190.

(2) The Report Of The Commission On Global Governance, Op.Cit, pp.22.23.
كذلك: لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص15-16.

(3) Marc Hufty, Investigating Policy Processes: The Governance Analytical Framework (GAF), Research For Sustainable Development: Foundations, Experiences, And Perspectives Of The Swiss National Centre Of Competence In Research North-South, Vol. 6. (Switzerland: University Of Bern,2011), p.405.

العالمي وصفا وتحليلا لمجموعة محددة من الظواهر - المتغيرة - الملحوظة في السياسة العالمية ،[1] ويأتي استخدام مفهوم الحكم العالمي ضمن هذه الرؤية كاستجابة لعدم قدرة النظريات القائمة في العلاقات الدولية لضبط التحولات - التجريبية - في السياسة العالمية، والتي تتمثل بزيادة عدد ونفوذ الجهات الفاعلة غير الحكومية، والآثار المترتبة على تنامي العولمة والتطورات التكنولوجية، ولذلك وكما يقول (توماس ج. وايس): أصبح ينظر إلى الحكم العالمي كأداة مفاهيمية تحليلية تعمل على وصف وتحليل التغييرات المتسارعة في النظام الدولي.[2]

وعلى وفق هذا الرؤية يمثل مفهوم الحكم العالمي أداة تحليلية ومفاهيمية للنظر إلى السياسة العالمية بشكل مختلف عما دأب عليه الدارسون في حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه والى غاية تسعينيات القرن العشرين، للتدليل على التغييرات التي تصيب السياسة العالمية،[3] وذلك عن طريق ثلاثة ابعادهي[4]:

1- توسيع مجال التحليل ليضم مجموعة متنوعة ومختلفة من الفواعل التي تنشغل بإدارة القضايا العالمية، بوصفها انشطة عالمية لا تتحدد بكونها مجالات للعلاقات بين الدول فقط.

2- تركيز منظري الحكم العالمي على القواعد ،والأنظمة والمعايير التي تكبح وتؤثر على سلوك الفاعلين في السياسة العالمية، في قبال التركيز الدراسات التقليدية في العلاقات الدولية على القوة والتفاعلات الفوضوية بين الدول.

---

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p. 190.

كذلك ينظر: بو حريص محمد الصديق، مصدر سبق ذكره ،ص 27.

(2) Thomas G. Weiss,Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Op. Cit, p. 796.

(3) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,. 190.

(4) Matthew J. Hoffmann and Alice D. Ba, Interoduction Coherence and Contestation ,In Alice D. Ba and Matthew J. Hoffmann(Eds) , Contending Perspectives On Global
Governance Coherence, Contestation and World Order, 1st Ed.(London and New York: Routledge, (2005) ,pp.4 -6.

3- تقديم تصور للسياسة العالمية بشكل اكثر تعقيدا وحركية بالمقارنة مع التصورات السكونية للمقاربات التقليدية والمحدد في اطار التفاعلات والعلاقات بين الدول.

وفي ضوء ذلك يصف (فليب باتبيرغ) - أُستاذ الحكم والادارة البيئية العالمية في جامعة أمستردام - الحكم العالمي بأنه يمثل: "أداة تحليلية حيوية لرصد التحولات الكبيرة للسياسة العالمية المعاصرة وعملياتها حيث تسمح هذه الاداة بالتعامل مع جميع الفواعل في السياسة العالمية، وتحليل مختلف المستويات المكانية والوظيفية للسياسة، كما تهتم بالآليات الجديدة لإنتاج المنافع العامة العالمية والحفاظ عليها، وتلقي الضوء علىامكانية تأسيس مجالات جديدة ومستقلة للسلطة بعيدا عن الدولة، وبذلك فإن الحكم العالمي بوصفه مقاربة تحليلية قد فتحت المجال امام تحولات واسعة النطاق وتغيير عميق في فهمنا لـ من يفعل وماذا يفعل ولمن ؟ في السياسة العالمية"[(1)].

من هذا المنطلق فإن الحكم العالمي بما يتضمنه من أنظمة وقواعد مختلفة للحكم ومتعددة المستويات- تشمل كل النشاط البشري- يصبح بصورة عامة مبدأ للتنظيم الاجتماعي لمرحلة ما بعد الهرمية والسلطة السيادية للدول القومية، حيث يتسم الحكم في هذه المرحلة بالطبيعة غير الهرمية وتعددية الجهات والأطراف الفاعلة في عملية الحكم، وبذلك تخرج المقاربة التحليلية للحكم العالمي في تصوراتها وافتراضتها الرئيسة عن المفاهيم والافتراضات التقليدية في العلاقات الدولية[(2)].

ويعد استخدام مفهوم الحكم العالمي بوصفه نموذجا تحليلا- يسعى لوصف حالة الراهنة للمجتمع الدولي، وتقديم تحليلات جديدة لفهم العلاقات والتفاعلات في ظل

---

(1) Philipp Pattberg, The Institutionalisation Of Private Governance: Conceptualising an Emerging Trend In Global Environmental Politics, Global Governance Working Paper, No 9. Potsdam, Amsterdam, Berlin, Oldenburg: The Global Governance Project, May. 2004, p.10. Retrived On: 11-8-2014: <http://www.glogov.org /images/doc/WP9.pdf >.

(2) Philipp Pattberg ,Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept ,Op.Cit, p.10.

التحولات والتغييرات العالمية بعد الحرب الباردة - خروجا عن التصورات النظرية التقليدية المستندة إلى افتراض مركزية وسيادة الدولة القومية كفاعل عقلاني ومستقل في اطار العلاقات الدولية، إذ لم تعد هذه النظريات كافية لتقديم تفسيرات وفهم لظاهرة الحكم العالمي المتطورة. وهو ما ذهب اليه (روزناو) بوصفه الحكم كنظام عالمي يسعى إلى تنظيم العلاقات المترابطة في ظل غياب سلطة سياسة شاملة في النظام الدولي، وبعبارة اخرى التحول من (الدولانية) إلى التكامل في السياسة العالمية.[1]

وبالنتيجة نخلص إلى إن استخدام مفهوم الحكم العالمي بوصفه مفهوماً وصفياً وتحليلياً في دراسة العلاقات الدولية أُريد منه الإشارة إلى ظاهرة التحول في عملية إدارة وتنظيم وصنع القرار في السياسة العالمية، وتقديم معنى للتحول في النظام الاجتماعي والسياسي، ليكون بالتالي أداة مفاهيمية تحليلية تحسن فهمنا للسياسة العالمية والعلاقات الدولية على وفق تصورات وافتراضات جديدة.

ثانيا: الحكم العالمي كمفهوم معياري:

عادة ما توصف المفاهيم المعيارية بأنها: " قيم أو مبادىء معنوية أو مثاليات، يجب أو لابد أن يتم تحقيقها "، وعلى العكس من المفاهيم الوصفية أو الوضعية - التي تشير إلى حقائق لها وجودا موضوعيا - تصف المفاهيم المعيارية اشكالا من السلوك أكثر من كونها تصف أحداثاً أو حقائقا، وعلى وفق هذا المعنى يظهر إن جزءاً كبيراً من المفاهيم السياسية محملا بالقيم، والأكثر من ذلك " غالبا ما يكون من الصعب فصل المفاهيم السياسية عن القيم السياسية والمعتقدات الأيديولوجية والفلسفية والأخلاقية لأولئك الذين يتبنونها أو يعتنقونها ".[2]

(1) James N. Rosenau,Governance ,Order And Change In World Politics Op.Cit, p.10.
(2) Andrew Heywood, Op.Cit,pp.6-7.

وبقدر تعلق الموضوع باستخدام مفهوم الحكم العالمي كمفهوم معياري في دراسة العلاقات الدولية يمكن ملاحظة إن المفهوم استخدم في معنيين اساسيين هما:

المعنى الأول: الحكم العالمي كمشروع وبرنامج سياسي عالمي:

تشير العديد من الدراسات إلى استخدام مفهوم الحكم العالمي- بطريقة ايجابية- للدلالة على مشروع أو برنامج سياسي عالمي يجسد رؤية عالمية للكيفية التي ينبغي عن طريقها معالجة المشكلات وإدارة القضايا العالمية، التي ترافقت مع تنامي العولمة وتناقص سيادة الدولة القومية،[1] وتراجع قدرتها وكفائتها، إذ اضحت المشكلات العالمية تفوق قدرة الدول القومية - منفردة أو مجتمعة في تحالفات محددة - فضلا عن إنّه أصبح من الضروري إشراك جميع الجهات والأطراف الفاعلة من غير الدول في إدارة وتنظيم الشئون العالمية.

ويمثل المشروع السياسي للحكم العالمي كما يرى (توماس ج وايس): " رؤية عالمية متعددة الأطراف، تشارك فيها جميع الأطراف كجزء من مشروع العولمة المتنامي، ويصبح لهذه الأطراف مصلحة في إنشاء مؤسسات عالمية وآليات تنظيمية لتعزيز الخصائص المفيدة للعولمة ومواجهة آثارها السلبية ". [2]

وبذلك فإن الحكم العالمي كبرنامج سياسي يمثل استجابة سياسية لما تتركه العولمة من آثار وعمليات تفكك في قدرة الدولة القومية على التنظيم والادارة والتوجيه السياسي في مختلف المستويات المحلية والدولية، [3] كما الحكم العالمي كبرنامج سياسي لا يهدف إلى الغاء دور الدولة في السياسة العالمية، بل يؤمل منه أن يكون لصالح استعادة الدولة القومية قدرتها في تنظيم وتوجيه الشئون العالمية إلى جانب الفاعليين الاخرين من غير الدول.

---

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p. 189.

(2)Thomas G. Welss, What Happened To Idea Of World Government,Op.Cit,p.257.

(3) Philipp Pattberg ,Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,Op.Cit, p. 12.

إذ من المتوقع أن يعمل الحكم العالمي على ردم الهوة بين التسريع الحاصل في المعـاملات والمبادلات العالمية للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، وحركة الناس، والتي نجمت عن تنامي العولمة منجهة، وبين ضعف قدرة التوجيـه الملـزم للحكومـات الوطنيـة مـن جهـة أخـرى، ولا يرجع سبب هذا الضعف إلى عدم كفاءة وفاعلية السلطة السياسية في الحكومات الوطنيـة في ضبط وتنظيم التعاملات والتبادلات العابرة للحدود فحسب بل، هو نتيجـة ايضـا إلى العجـز الديمقراطي في النظم السياسـية المحليـة وفي المؤسسـات الدوليـة، وفي ضـوء ذلـك يـتم وضـع تصورات واسعة بشأن الترتيبات المؤسسية العالمية الجديـدة، إلى جانـب الشـبكات السياسـية العالمية واخضاعها للشرعية الديمقراطية[1].

كما إن الحكم العالمي كمفهوم سياسي ورؤية من شأنها أن تساعد على تنظـيم عمليـة العولمة، يتسع ليشير إلى البحـث عـن إيجـاد آليـات مناسـبة لمواجهـة العـدد الكبـير مـن المشكلات والمخاطر العالميـة المتصـاعدة مثـل: أسـلحة الـدمار الشـامل، والأزمـات الماليـة العالمية، واسـتمرار الفقـر، والزيـادة السـكانية وتغيرالمنـاخ والاخطـار البيئيـة، والصراعـات العرقية والدول الفاشلة،[*] إذ بات من الواضح لدى دول العالم ومجتمعاتها انه لايمكن أن

---

(1) Ibid, p.12.

(*) ان مصطلح الدولة الفاشلة أو الضعيفة اصبح يطلـق عـلى" الحالـة التـي تكـون فيهـا قـدرة الحكومـة المركزية ضعيفة للسيطرة على النظام العام داخل أراضيها، والسـيطرة عـلى حـدودها، كـما تفتقـد إلى وجود مؤسسات موثوقة قادرة على تقديم الخدمات العامة، وتعاني من مشـكلات دسـتورية. .. وتؤكـد جملة مؤشرات على فشل الدولة - مثـل عـدم قـدرة الحكومـة عـلى الحفـاظ عـلى تقـديم الخـدمات العامة، و ضعف مستويات الأداء الاقتصادي، والرفاه، خلل في التوزيع الاقتصـادي، وتصـاعد مسـتويات الصراع الداخلي، وعدم قدرة الحكومة المركزية السيطرة عـلى اقلـيم الدولـة " وغالبـا مـا تنتمـي هـذه الدول إلى عالم الجنوب ،وازاء ذلك فقد اصبحت المـنظمات العالميـة والمجتمـع المـدني العـالمي وبعـض الدول تتخذ سياسات وبرامج لإعادة بناء هذه الدول لتجنيب مواطنيها المعانـاة الانسـانية وللحـد مـن المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تتسبب بها هذه الدول على المستوى الدولي، للمزيد ينظر:
Edward Newman , Failed States And International Order: Constructing A Post-Westphalian World , Contemporary Security Policy, Vol.30, No.3 (Virginia- U.S:Taylor & Francis , December 2009), p. 422.

تدار هذه المخاطر والمشكلات من قبل الدول ذات السيادة بمفردها اذ تتطلب مواجهتها ومعالجة آثارها تضافر دول العالم وتعاونها، إلى جانب الحاجة إلى التعاون بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، فضلا عن ان بعض هذه المشكلات والمخاطر تتطلب المشاركة الفعالة للمواطنين.[1]

ولا يقتصر مفهوم الحكم هنا على ما يجب ان ينفذ بإيجاد أفضل الترتيبات والمؤسسات لإدارة وتنظيم وتوجيه (حكم) القضايا العالمية، حيث يتضمن مفهوم الحكم العالمي كبرنامج سياسي، التأكيد على بعض عيوب المنظمات والمؤسسات الدولية القائمة بالفعل (كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والتركيز على مشكلات الديمقراطية وعدالة التمثيل وغياب المسائلة، بوصفها من إهم المعوقات التي تواجه مؤسسات الحكم العالمي في تحقيق اهدافها وفي تنظيم وإدارة القضايا العالمية.[2]

وعليه يكون منظور الدراسين والممارسين (المشتغلين) في حقل العلاقات الدولية - الذين استخدموا مفهوم الحكم العالمي كبرنامج أومشروع سياسي- حول الحكم العالمي ايجابيا يتضمن الحاجة إلى بناء "عمارة (أو هيكل) الحكم العالمي" كثقل موازن للآثارالسلبية التي نجمت عن العولمة ولتصاعد تهديد المخاطر والمشكلات العالمية، وتنطوي تحت " عمارة الحكم العالمي " الدعوة إلى إنشاء مؤسسات جديدة مثل المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف، وإنشاء منظمات دولية جديدة أكثر فعالية، تعتمد أشكال جديدة من الادارة والتمويل - بدلا من إعتماد النظم الدولية الحالية على

(1) The Report Of The Commission On Global Governance, Op.Cit, p.380.

(2) For Example, See:, Clark A. Miller ,Democratization, International knowledge Institutions, And Global Governance, Governance: An International Journal Of Policy, Administration, And Institutions, Vol. 20, No. 2.(Uk: Blackwell Publishing ,April 2007),pp. 325-328.

حسن نية الحكومات الوطنية- فضلا عن اتاحة الفرصة لمشاركة الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية، واعتماد الديمقراطية في اجراءاتها واخضاعها للمسائلة والمراقبة.(1)

وعلى الرغم من إن تقرير (لجنة الحكم العالمي) قد عرفت الحكم العالمي في إطار مفهومي وصفي كما بينا سابقا، إلاّ ان التقرير - الذي أعده مجموعة من الممارسين في حقل العلاقات الدولية- قدم تصورا سياسيا للحكم العالمي ايضا، ويظهر ذلك في دعوة التقرير إلى توحيد الجهود العالمي لتأييد نظام اخلاقي عالمي للحقوق والمسئولية المشتركة، حيث بين التقرير ان توجيه العمل والالتزام بالقيم الأساسية لـ (لجوار العالمي) وغرس اخلاقيات المجتمع المدني العالمي القائمة على الحقوق والمسؤوليات المحددة التي تشارك فيها كل القوى الفاعلة، وتجسيد هذه الأخلاقيات في نظام متطور من المعايير الدولية هو شرط ضروري للحكم العالمي. إلى جانب ذلك فقد تضمن التقرير مجموعة من مقترحات الاصلاح شملت مواضيع ترتبط بالأمن والاقتصاد العالميين، ومقترحات اخرى بشأن سيادة القانون و اصلاح هيكل الأمم المتحدة، والدعوة إلى ضرورة فسح المجال لإشراك المجتمع المدني العالمي في عمل المنظمات الدولية والأمم المتحدة وتطبيق المعايير الديمقراطية في الأعمال الدولية.(2)

وبطريقة مماثلة فإن لجنة (دراسة عولمة الاقتصاد العالمي: التحديات والاستجابة)- المؤلفة في البرلمان الاتحادي الالماني (البوندستاغ) في العام 1999- تعتقد بحاجة العالم مشروع للحكم، وعبر تقريرها عن ذلك بقوله: " بينما يسير العالم على نحو متزايد باتجاه العولمة الاقتصادية، تغدو الكثير من الانشطة خارج الاطر التنظيمية للحكومات الوطنية، فيصبح من الضروري وضع وتشكيل الاطر والهياكل السياسية على نطاق عالمي للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا إلى جانب الحاجة إلى البحث في كيفية إدارة

(1) Frank Biermann,Global Environmental Governance Conceptualization And Examples, Global Governance Working Paper ,No 12 – November 2004. p.7.

(2) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p.194.

التحديات العالمي بشكل ديمقراطي، وان كل ذلك- كما بدأ في الآونة الاخير- يناقش تحت عنوان هو: الحكم العالمي "، [1] وبعبارة اخرى فإن الحكم العالمي يعني: " توجيه عملية العولمة سياسيا "، ومن ثم فإنه يشير الى: " الإدارة المنظمة للشؤون العالمية ". [2]

وقد انصرف العديد من دارسي العلاقات الدولية - ايضا - إلى تبني نفس هذا الفهم وعلى وجه الخصوص في الدول الاوروبية، فعلى سبيل المثال فإن مجموعة من العلماء في جامعة (دويسبورغ) الألمانية عرفت الحكم العالمي كـ:" برنامج توجيهي لاستعادة القدرة السياسية على الإدارة والحكم في عالم يتصف بالترابط العميق والإعتماد المتبادل"، وترى- أستاذ معهد الدراسات السياسية في باريس- الفرنسية (ماريكلودسماوتس) إنّ الحكم العالمي: " لا يعكس فكرا تحليليا حول النظام الدولي الحالي بقدر ما يصف عملية لوضع المعايير لبناء عالم أفضل".[3] وذهب بعض الباحثون والعلماء في الجامعات الأمريكية ايضا إلى تقديم مفهوم الحكم العالمي كبرنامج سياسي عالمي، ومنهم على سبيل المثال استاذي العلاقات الدولية (ليون غوردنكر وتوماس ج. وايس)، حيث نظرا إلى الحكم العالمي بإنه يشير الى: "الجهود المبذولة (من المجتمع العالمي) لتقديم إستجابات أكثر تنظيما وثقة - يمكن الاعتماد عليها- لتنظيم القضايا الاجتماعية والسياسية التي تتجاوز قدرات الدول على التصدي لها بشكل فردي". [4]

---

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p.194, And See: Philipp Pattberg, Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,Op.Cit,p.12.

(2) Philipp Pattberg, Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,Op.Cit ,pp.12-13.

(3) Frank Biermann, Op.Cit,p.7,And:, Marie-Claude Smouts , The Proper Use Of Governance In International Relations, International Social Science Journal. Vol.50.(155). (UK: John Wiley and Sons publishers ,1998),p.88.

(4) Quoting: Ibid,p.7. Also See: Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p.195.

المعنى الثاني: الحكم العالمي كخطاب ومشروع سياسي لـلـهيمنة:

على العكس من الإستخدام المعياري الأول لمفهوم الحكم العـالمي - المشروع أو البرنـامج السياسي العالمي- ينظر عدد من الباحثين إلى مفهوم الحكم العـالمي بمنظـور نقـدي (سـلبي)، بوصفه خطابا يعكس مشروعا سياسيا لـلـهيمنة،[1] أو مشروعا لـ " نظام عالمي ليبرالي"، ويبنى هذا التصور على افتراض ان نهاية الحرب البـاردة قـد أعطـت الفرصـة الذهبيـة لقيـام حُكـم عالمييقوم على أساس نظام أو مجتمع ليبرالي سياسي واقتصادي[2].

وعلى ما يبدو إن التصور المعياري السلبي لمفهوم الحُكم العـالمي يبنـى هـو الآخـر عـلى أُسس سياسية وايديولوجية تقرأ ممارسـات وخطـاب الحُكـم العـالمي عـلى أسـاس إنـه يمثـل سياسة جديدة للقوة العالمية الرأسمالية، والتي سعت في مراحل التـاريخ المختلفـة لـلــهيمنة على الاقتصاد العالمي، على حساب باقي دول العالم الأمـر الـذي جعـل مـن العـالم يعـاني مـن مشكلات عدة تتقدمها عدم العدالة واللامساواة، ومن ثم فإن هـذا التصـور السـلبي يـرى إن الحكم العالمي ما هو إلاّ خطابا تستخدمه القوى الرأسمالية للتغطية على مشروعهـا السـياسي العالمي (الهيمنة الرأسمالية).

إلى جانب ذلك فعـلى الـرغم مـن إن البـاحثين في موضـوع الحكـم العـالمي ضـمن هـذا الاتجاه يروّن إن الحكم العالمي يمثل برنامجا سياسيا، لكنهم ينتقدون الفوائـد الايجابيـة التـي يصورها أصحاب الاتجاه الأول (الحكم كبرنامج أو مشروع سياسي) والتـي يفـترض أن تتحصـل من عملية الحكم العالمي بعد فقـدان الدولـة لجـزء مـن قـدراتها عـلى الـتحكم والتوجيـه في المجال العالمي، إذ يعتقد المنتقـدون " إن الحكـم العـالمي لـيس مفهومـا خاليـا مـن القـيم – السياسية والايديولوجية- فالحكم العالمي مسيس إلى حد كبير وسط صراع خطـابي حـول مـن يقرر ولمن؟" [3]

---

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p. 189.

(2) Matthew J. Hoffmann and Alice D. Ba, Op.Cit,p.5.

(3) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit, pp.195-196.

وفي ضوء ذلك يرى هذا الاتجاه النقدي إن الحكم العالمي لايعكس استجابة سياسية وخطابا موضوعيا – عقلانيا يرتبط بضعف مقدرة الدولة على التحكم والتوجيه لعملية العولمة والسيطرة على آثارها، فقاعدة النقاش حول مفهوم الحكم العالمي الحالي وتحليله يعكس خطابا مهيمنا يهدف من استخدام المفهوم إخفاء الآثار السلبية للتطورات الاقتصادية الليبرالية الجديدة على نطاق عالمي.[(1)] ومن هنا يرى- أُستاذ السياسة الدولية في جامعة فيينا - (أولريشبراند): "إنخطاب الحكم العالمي هو بمثابة وسيلة للتعامل بشكل أكثر فعالية مع نتائج الأزمات المحتملة والناجمة عن التحولات الاجتماعية لما بعد الفوردية- الليبرالية الجديدة "[(*)]، وعلى العموم ينتقد أصحاب هذا الاتجاه الخطاب السائد عن الحكم العالمي - القائم على اساس الدعوة إلى إيجاد ترتيبات سياسة ومؤسسات وآليات للحكم - بوصفه جزء من الإتجاه نحو تنظيم الاقتصاد العالمي الذي يخفي نزعة رأسمالية جديدة للهيمنة العالمية، ومن ثم فإنهم لا يعدون الحكم العالمي سياسة عالمية تهدف لإعادة تشكيل الهيكل المؤسسي في السياسية العالمية كقوة معادلة للعولمة تهدف إلى استعادة التنظيم والسيطرة العالمية على المبادلات والتفاعلات العابرة للحدود ومواجهة المشكلات والاخطار العالمية، بل انهم ينظرون إلى مفهوم الحكم

---

(1) Ibid ,p. 196.

(*) ما بعد الفوردية: مصطلح يشير إلى مرحلة جديدة من مراحل التنمية الرأسمالية ابتدأت في اواخر القرن العشرين، وتختلف هذه المرحلة عن المرحلة السابقة والتي دعيت بالفوردية - نسبة إلى الرأسمالي الصناعي المعروف هنري فور- إذ تتميز هذه المرحلة بتغير في طبيعة الإنتاج الاقتصادي بتبني طرق جديدة للانتاج، وظهور اشكال جديدة للمنظمة الصناعية ،واعادة تعريف العمل والرقابة الادارية فضلا عن تغير طبيعة الاستهلاك، وبذلك تختلف مرحلة ما بعد الفوردية عن الفوردية التي سادت منذ عشرينيات القرن العشرين وارتكزت فيها الرأسمالية على آليات الانتاج الممكننوالمكثف،وبصورة عامة ان مرحلة ما بعد الفوردية جاءت نتيجة لفشل النموذج الفوردي في الانتاج للتوصل إلى ارباح مستمرة وفشل الادارة الاقتصادية، وظهور العولمة الاقتصادية، للمزيد ينظر: انابيل موني و بيتسيايفانز، العولمة: المفاهيم الاساسية، ترجمة آسيا دسوقي، ط1،(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2009)، ص ص 239- 241.

العالمي بإنه يقوم على اسس أيديولوجية،[1] تقوم على اساس التمكين للقوى الرأسمالية العالمية لتحقيق هيمنها على العالم عن طريق مؤسسات للحكم تدعم مصالح القوى الرأسمالية، وبذلك فإن مفهوم الحكم العالمي تعرض لإنتقادات بوصفه نظرية عالميةمعاصرة تمثل " أداة قهر " اقتصادي وسياسي اضافية في يد النظام العالمي الراسمالي،[2] ان النقد الموجه للفهم المعياري للحكم العالمي يقوم على اساس إن هذا الفهم قد ركز على الانشطة المتعددة التي تلبي مصالح جميع الأطراف المشاركة في الحكم، وأغفل الطبيعة الهيكلية للعلاقات الاجتماعية والتكوين الهرمي للسلطة الاجتماعية، حيث عانى فمفهوم الحكم العالمي "مصير مشابه لبعض المفاهيم المعيارية التقدمية.. التي اختطفت من قبل القوى الاجتماعية التي أفرغتهامن مضمونها المضاد للهيمنة، وأعادة تعريفه في الواقع العملي - وهو ما تكشف عنه سياسات الدول الرأسمالية – بجعله يدعم زيادة توطيد سيادة رأس المال في جميع أنحاء العالم" ومن هنا أصبح ينظر للحكم العالمي بأنه لم يعد يمثل محاولة لاستعادة النفوذ السياسي- الذي تراجع ازاء النفوذ الاقتصادي للقوى والمصالح الاقتصادية – وإعادة تشكيل المشهد المؤسسي في السياسة العالمية كقوة معارضة للعولمة، ولكنه أصبح خطابا يعبر عن ايديولوجية الاقتصاد العالمي الرأسمالي.[3]

الى جانب ذلك فقد تعرض مفهوم الحكم العالمي إلى إنتقاد آخر من منظور الصراع بين عالمي الشمال والجنوب، إذ حذر - على سبيل المثال – مركز الجنوب في جنيف في العام 1996 من "مجتمع دولي تعصف به عدم المساواة والظلم وإضفاء الطابع المؤسسي

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p.196,And Also See: HenkOverbeek, Global Governance, Class, Hegemony: A Historical Materialist Perspective, Political Science Working Paper No.1 (Amsterdam: VrijeUniversiteit, 2004).p.10-12.

(2) Matthew J. Hoffmann and Alice D. Ba, Op.Cit,p.5.

(3) Philipp Pattberg, Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept, Op.Cit, p.14.

على الحكم العالمي من دون الالتفات إلى الفرق بين من يتمتع بنفوذ في هذه المؤسسات ومن لا يتمتع، ودون إيجاد ضمانات كافية لدول عالم الجنوب ،هوبمثابة فرض عقوبات الحكم من القوي على الضعيف"[1]. وفي ضوء ما تقدم يتضح إن الاستخدامات الحالية لمفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية تنتمي إلى ثلاثة اطر نظرية واسعة هي: الاطار التحليلي والمعياري والنقدي،[2] ويمكن ان نلاحظ ان الاستخدامات التحليلية والمعيارية لمفهوم الحكم العالمي، يمكنها أن تسهم بصورة إيجابية في وضع تحليلات لطبيعة التغيرات في النظام العالمي وفي السياسة العالمية ووضع تصورات واقترحات لما ينبغي ان تكون عليه المؤسسات العالمية وكيفية ممارسة السياسة والسلطة على المستوى العالمي لتحسين كفاءة الادارة للشئون والقضايا العالمية، في حين إن استخدام المفهوم في اطار نقدي يرفض التعامل مع المفهوم بطريقة ايجابية بداعي إنه يمثل خطابا سياسيا لتعزيز الهيمنة الرأسمالية، ومع ذلك فإن هذه الرؤية يمكنها إن تقدم صيغ بديلة للنظام العالمي تدعم الإتجاهات المطالبة بإصلاح القواعد والأنظمة والمؤسسات العالمية الأمر الذي يصب في المحصلة بتعزيز دراسة الحكم العالمي في معناه المعياري.

على الرغم من الجهد النظري في دراسة الحكم العالمي يحاول الفصل بين استخدام مفهوم الحكم العالمي تارة بطريقة وصفية تحليلية، وتارة اخرى بطريقة معيارية، إلا إنّه من الصعب تحقيق الفصل بين المعنيين، فالتمييز بين الاستخدامين لا يكون دائما واضحا بما

---

(1) Frank Biermann,Op.Cit,p.7.

مركز الجنوب في جنيف هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية يعمل على مساعدة البلدان النامية على توحيد جهودهما وخبراتها لتعزيز مصالحهما المشتركة على الساحة الدولية، تم تأسيس المركز بموجب اتفاق بين الحكومات دخل حيز النفاذ في 31 تموز 1995، ويقع مقرها الرئيسي في جنيف، ونشرت العديد من اوراق البحوث التي تعالج قضايا الدول النامية والمنظمات الدولية والحاجة إلى العدالة العالمية واعطاء صوت للدول النامية في المؤسسات والمنظمات العالمية، للمزيد يمكن مراجعة موقع المركز على شبكة الانترت: http://www.southcentre.int/

(2) Philipp Pattberg, Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,Op.Cit, p.14.

فيه الكفاية. إذ ليس من السهل على دارسي العلاقـات الدوليـة ان يسـتخدموا مفهـوم الحكـم العالمي بوصفه اطار تحليلا مجردا عن تقـديم رؤيـة وتصـورات واقتراحـات توجيهيـة، كـما لا يمكنهم البحث في تقـديم رؤى بديلـة عـن الواقـع السـياسي العـالمي مـن دون الارتكـاز عـلى معطيات الواقع العملية والافتراضات التحليلية التي تقدم ضمن مجال الدراسة العلمية.

وفي محاولة لجعل دارسي العلاقات الدولية اكثر وضوحا في استخداماتهم الفرديـة لمفهـوم الحكم العالمي ولجعل الجدل العلمي حول الحكم العالمي مثمـرا اكـثرمن الناحيـة التحليليـة. اقتراح البعض الابقاء على استخدام مصطلح (الحكم العالمي) ليدل عـلى الظواهرالملحوظـة في السياسة العالمية وكمنظور يرتبط بالنقاش والجدل الجارية حـول هـذه الظـواهر، وفي مقابـل ذلك يتم تحديد استخدام مصطلحات أخرى مثلا "دراسة الحكم العـالمي" أو" بحـوث الحكـم العالمي" للدلالة على المعـاني الأخـرى مثـل: " الـرؤى المعياريـة أو الـبرامج السياسـية للحكـم العالمي أو خطاب الهيمنة للحكم العالمي" [1].

وفي الحقيقة إن ما نعتقد هو أن مثل هذا الاقتراح قـد يتسـبب في تعقيـد الفهـم بسـبب كثرة المعاني المستخدمة، كما إنه لا يعصم الدارسون من الانزلاق لمعاني مختلفـة للتعامـل مـع مصطلحات متشابهة ومتداخلة، وفي الوقت نفسـه فـإن مثـل هـذا الاقـتراح لا يمكـن ان يمنـع الدارسون من استخدام المعنى المركب في دراسة الحكم العالمي كما اتضح آنفا، ومن هنـا فـإن رؤيتنا في استخدام مفهوم الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدوليـة تعتمـد الرؤيـة المركبـة لمفهوم الحكم العالمي بوصفه مفهوما وصفيا تحليلا ومعياريا، بالاستناد إلى مايلي:

1. إن دخول المعيارية في الدراسة والتحليل العلمي لموضوع الحكم العالمي يرتبط بالنزعة التحليلية المعاصرة والتي يطلق عليها بـ (الوضعية الايجابيـة الجديـدة) والتـي تحـدد علاقة الباحث بالموضـوع، وبهـذا الصـدد يتوصـل اسـتاذ العلـوم السياسـية (هربـرت

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p.198.

كاتفيس) في رسمه منهجا جدليا للتحليل السياسية والعلاقة بين الموضوع والباحث إلى " إن المحلل السياسي لاغنى عنه في المشاركة في العملية السياسية نفسها " لذا يتعين اعادة بناء موقف المحلل السياسي وتشجيع مشاركته السياسية، والخروج عن نمط المحلل السياسي الوضعي العقلاني الذي يحاول التجرد عن الواقع وعن الذات في تحليله السياسي، وبذلك فإن إنطلاق المحلل السياسي من التحليل الوضعي إلى التواصل مع الواقع لتعزيزه وفق رؤية علميةيشير كل ذلك إلى معنى (الوضعية الايجابية الجديدة). وقد اعطى (كاتفيس) اهمية للقيم في صنع السياسات وعدها حقائق لايمكن فصلها عن تشغيل العقل، ويرى- ايضا - ان ذلك يتزايد مع تعقيد الظواهر السياسية والحاجة إلى وجود قواعد ومعايير اخلاقية تحكم الواقع السياسي المتطور،[1] فالعديد من الممارسات السياسية على المستوى الوطني والعالمي أصبحت تبنى على اسس معيارية.

2. من الملاحظ ان دراسة الحكم العالمي كانت بداياتها ترتبط بطبيعة التغيير في طبيعة النظام العالمي بزيادة انشطة وادوار الفواعل الدولية غير الحكومية والشركات عابرة القومية فضلا عن تزايد اهمية ووظائف المنظمات الدولية في السياسية العالمية، وقد عدت هذه الدراسات الحكم العالمي بوصفه نموذجا وصفيا تحليلا للواقع العالمي المتغير، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وتصاعد موجة الليبرالية والديمقراطية على المستوى العالمي كانت الكتابات الاكاديمية تتحدث عن الحكم العالمي كبرنامج سياسي ووعد عالمي، وازاء ذلك ظهر الانتقادات لخاطب الحكم العالمي، ومع ظهور المشكلات التي ترتبت على العولمة والعجز في المؤسسات العالمية، ظهرت الدراسات التي تؤكد على ضرورة الاصلاح المؤسسي العالمي وتطبيق معايير

(1)Herbert Gottweis, Rhetoric In Policy Making: Between Logos, Ethos, And Pathos,In: Frank Fischer, Gerald J. Miller,And Mara S. Sidney (Eds.), Handbook Of Public Policy Analysis Theory, Politics, And Methods,(U.S.A: Taylor & Francis Group,2007),pp.248-249

الديمقراطية المسائلة على هذه المؤسسات واشراك الفواعل الدولية وغير الدولية في إدارة النظام العالمي، وهذا يعني إن طبيعة دراسة الحكم العالمي ترتبط بشكل وثيق مع البحث عن اطر جديدة لتنظيم وتوجيه السياسية العالمية انطلاقا من واقع التغيير العالمي الأمر الذي يجعل الباحثين والدارسين يجمعون في استخدامهم لمفهوم الحكم العالمي بين الرؤية التحليلة والمعيارية.

3. ان مفهوم الحكم العالمي يساعد الباحثين على تحديد ووصف عمليات التحول في السياسة العالمية، حيث يوسع من عدد ونوع الأطراف والجهات الفاعلة التي تسهم في صنع القرارات ووضع السياسات وتحديد القواعد والمعايير على المستوى العالمي، ولا يجعلها تقتصر على الفواعل الدولية (الدول ووكلائها)، ومن ثم فهو يصف ظواهر متطورة في السياسة العالمية ويقدم تصورات للهيكل المؤسساتي العالمي يقوم على اساس تحديد الأهداف وطرق العمل وفاعلية الاداء والقيم التي ينبغي ان ترتكز عليها المؤسسات العالمية، ويعود ذلك إلى إن تحليل الواقع الدولي والهياكل والمؤسسات التي توجه وتنظم قضايا يتطلب من الباحثين تحديد التغيير الحاصل في النظام العالمي، والبحث في قدرة الهياكل والبنى المؤسسية في ادارة القضايا العالمية ومواجهة المشكلات العالمية، ومن ثم يقود ذلك الباحثين إلى اقتراح التحديث والاصلاح في البنى القائمة لتتلائم مع الواقع العالمي المتغير من حيث المطالب والاحتياجات ومن حيث تغير نوع الفواعل التي يتكون منها النظام العالمي.

المطلب الثاني: أبعاد وخصائص الحكم العالمي كظاهرة في العلاقات الدولية:

لاشك إن تحديد ابعاد وخصائص ومميزات الحكم العالمي بوصفه ظاهرة تعكس حالة التغيير في السياسة العالمية، تساعد في التعريف بمفهوم الحكم العالمي ومن ثم تعزيز استخدام هذا المفهوم كأداة - مفاهيمية- لوصف وتحليل السياسة العالمية.

وتماشيا مع التصور العام للحكم العالمي بوصفه" وضع محددة لظاهرة يمكـن ملاحظتهـا، وهي مجموعة مختلفة من المؤسسات والعمليات والتفاعل بـين مختلـف الأطـراف والجهـات الفاعلة - في السياسة العالمية - وعلى جميع مسـتويات النظـام السـياسي والاجتماعـي، والتـي تعمل على بطريقة غير هرمية لمعالجة المشكلات العالمية، عن طريق وضع المعايير والقواعـد - الصريحة والضمنية - لضبط وتوجيـه سـلوك الأطـراف الفاعلـة في القضـايا العـابرة للحـدود الوطنية "، يمكن القول بإن الحكم العالمي يتضمن خمسة عناصر اساسية هي[1]:

1. ان الحكم العالمي كظاهرة يمكن ملاحظتها لا تتضمن المؤسسات فقـط، ولكـن أيضـا تضـم العمليات المتكـررة والتفاعـل بـين مجموعـة واسـعة مـن الجهـات والأطـراف الفاعلـة في السياسة العالمية.
2. ان الأطراف الفاعلة في الحكـم العـالمي تعمـل عـلى جميـع مسـتويات النظـام الاجتماعـي والسياسي.
3. ان العلاقة بين الجهات الفاعلة تتميز بكونها، علاقـات رسـمية غـير هرميـة، بسـبب غيـاب السـلطة المركزيـة (أو الحكومـة العالميـة) عـلى المسـتوى الـدولي، فضـلا عـن المسـتوى العمليات والتفاعلات العابرة للحدود الوطنية.
4. ان الغرض من الحكم العالمي هو حل المشكلات العالمية، وتسيير الشئون العالمية.
5. ان وسائل الحكم العالمي هي المعايير والقواعد الخاصة بالسلوك - الضمنية والصريحة، وان المشكلات التي يعالجها أو يهتم بها الحكم العـالمي ذات طبيعـة واسـعة ممتـدة وعـابرة للحدود الوطنية.

(1) Philipp Pattberg,Global Governance Recontstructing a Conteested Social Science Concept, Op.Cit, p.15.

وفي ضوء هذه العناصر نستطيع أن نقدم عرضا موجزا لابعاد وخصائص ومميزات الحكم العالمي.

أولا: أبعاد الحكم العالمي:

لعل أول ما يعترض الباحثين في حقل العلاقات الدولية عند دراستهم لموضوع الحكم العالمي، ثلاثة اسئلة رئيسة هي: من يحكم؟ أو من يشارك في الحكم العالمي؟ و كيف تتم مشاركة مختلف الجهات والأطراف الفاعلة في مهام الحكم؟ و ماهي الوظائف التي يقدمها نظام وترتيبات الحكم في السياسة العالمية؟

وتمثل الاجابة على هذه الأسئلة ثلاثة ابعاد يستند اليها الباحثين كأساس نظري في دراسة الحكم العالمي وهذه الابعاد هي:

البعد الأول: البعد الاجرائي (الحكم العالمي بوصفه عملية):

يقصد بالعملية " مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسة التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات " في النظام العالمي،[1] ويمثل الحكم العالمي عملية (أو عمليات) تنشأ من تفاعلات مجموعة متنوعة من الفاعليين، وتجري هذه التفاعلات بين الجهات والأطراف الفاعلة في السياسة العالمية لغرض تحقيق اهداف محددة.

وتتضمن العمليات في إطار الحكم العالمي مجموعة الانشطة والممارسات المستمرة التي يقوم بها الفاعلين الدوليين والجهات والأطراف الفاعلة الأخرى، والتي لا تتوقف عند نقطة زمنية محددة بمعنى إنّها تتصف بالتغيير، فضلا عن إن هذه العمليات تتسم بالترابط بحيث إن وجود اي نشاط معين يؤدي إلى وجود انشطة اخرى تعتمد عليه، كما ان تغيير نشاط معين يؤثر على الانشطة الأخرى، ومن ناحية اخرى تتم العمليات في إطار مجموعة من القواعد، ومن خلال مجموعة من الأدوات الفنية التي تحدد طبيعة الانشطة التي يمكن

(1) د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)،ص258.

أن تنشأ في إطار تلك العمليات، واخيرا فإنّ هذه الانشطة تسعى إلى تحقيق اهـداف معينـة يمكن من خلالها فهم حركيات الانشطة. [1]

وفي ضوء ذلك فإن (عملية) الحكم العالمي إضحت تتضمن كل الانشطة والتفـاعلات - في مختلف القضايا والمواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية - والسياسات المطبقـة بشـأنها والأدوات والوسائل المتبعة للتعامل معها[2].

ويترتب على هذه التصور وجود اطارين للحكم العالمي، الأول واضح وواسـع النطـاق ويشمل الانشطة والاجراءات التي تقوم بها الدول والجهات الفاعلـة غـير الحكوميـة عـلى المستوى الدولي، والتي تتضمن اوضاع غير هرمية من القيادة مثل المفاوضات التـي تجـري فيما بين الدول أو ضمن المنظمات الدولية (الحكومية). إما الآخر فانه اكثر تقييـدا حيـث يتضمن الاوضاع غير الهرمية التي تضم واحد على الاقل من الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشبكات السياسة العالمية ،[3] في حين يرى بعض الباحثين إن الشراكة في عملية الحكم العالمي تتخذ وضعا وسطيا حيث تتعايش الجهـات الفاعلـة غـير الحكوميـة مـع الأنظمـة والتحالفات المختلفة بمـا فيهـا المفاوضـات الدوليـة التقليديـة، حيـث تـتم عمليـة وضـع القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بالتنفيـذ عـن طريـق الشراكـة بـين القطـاع العـام (الحكـومي) والقطـاع الخـاص (غـير الحكـومي) كالشركـات عـابرة القوميـة والمـنظمات والمؤسسات - الخاصـة - العـابرة للحـدود الوطنيـة.[4] ويظهـر السـياق المتقـدم مسـاهمة مجموعة واسعة من الجهات والأطراف الفاعلة في الحكم العالمي، وبحسب (روزنـاو) فـان الحكم العالمي أصبح يتضمن: " انشطة الحكومات بالاضافة إلى العديد من القنوات التـي

(1) د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 291.

(2) Eva Cihelková,Global Governance: Concept Of The Worldwide Changes Identification,Working Papers,(Prague:Faculty Of International Relations,October 2007), p.16.

(3) Ibid ,p.17.

(4) Philipp Pattberg,Global Governance Recontstructing a Conteested Social Science Concept, Op.Cit, p.15.

تتـدفق مـن خلالهـا الاوامـر والتـي تتخـذ شـكل اهـداف محـددة (مـؤطرة) وتوجيهـات، وسياسات".[1]

البعد الثاني: البعد الهيكلي (الحكم العالمي بوصفه هيكلية):

يشير هذا البعد إلى البنية " أو العِمارة " العالمية التي يمارس من خلالها الحكـم العـالمي، والتي تتضمن الترتيبات والمؤسسات والقواعد والمعايير، فضلا عن الشبكات والروابط الرسمية وغير الرسمية التي توجه وتكبح الانشـطة الجماعيـة،[2] بعبـارة اخـرى فـإن هيكليـة الحكـم تعكس مجموعة من العناصر الأساسية تتضمن الجهـات الفاعلـة والقواعـد والأنظمـة، وأطـر صنع القرار، ومصادر ضمان الامتثال والتي تتضمن العقوبات أو الشرعيـة في عمليـة الحكـم، وبذلك فإن هيكلية الحكم تفسر الكيفية التي يعمل بها الحكم وتحدد اتجاهاته.[3]

وفي ضوء تعدد وتنوع الجهـات والأطـراف المشـاركة في الحكـم العـالمي بوصـفها العـنصر الرئيس في بنية الحكم، فإن مشاركتها تكـون مـن خـلال المؤسسـات الرسـمية وغـير الرسـمية، وبذلك تشمل هيكلية الحكم هذين النوعين من المؤسسات.

والمؤسسات في المعنى الضيق غالبا ما تكون مرادفة مـع الهيئـات الرسـمية (الـوزارات الحكومية الوطنية ودون الوطنية) والمـنظمات الرسـمية الدوليـة، ولكـن في اطـار الحكـم العالمي أصبح يتم تصنيف المؤسسات أيضا إلى المؤسسات الرسـمية أو غـير الرسـمية، مـن خلال التفريق بين طبيعة العمليـات والاتصـالات وطريقـة الانفـاذ، فالمؤسسـات الرسـمية

(1) James N. Rosenau, Governance In The Twenty-First Century, Global Governance Journal,Vol. 1 (1) ,(U.S: Lynne Rienner Publishers,1995).p. 14.

(2) Philipp Pattberg,Global Governance Recontstructing a Conteested Social Science Concept, Op.Cit, p.15.

(3) Ali Farazmand ,Sound Governance in the Age of Globalization: A Conceptual Framework,In: Ali Farazmand(Ed.) Sound Governance: Policy and Administrative Innovations,(U.S.A:Praeger Publishers,2004),p.13.

تطبق قواعدها من قبل ممثلي الدولة وينص على هذه القواعد والأنظمة علنا، ويصادق على قبول الالتزام بها رسميا، على سبيل المثال الوثائق والمعاهدات الملزمة قانونيا، والمنظمات الرسمية المفوضة بإدارة مجال معين.

اما المؤسسات غيرالرسمية، فإنها تشير إلى معايير السلوك والقواعد المشتركة التي قد تكون ذاتية التنفيذ أو إنفاذها يكون خارج القنوات الرسمية مثل التقاليد والاعراف الاجتماعية والثقافية، والمعايير التي تضعها المنظمات الدولية غير الحكومية والمبادئ التوجيهية التي تضعها منظمات المجتمع المدني العالمي، والشبكات الخاصة، وقوى السوق[1].

وبالتالي يمكن للجهات والأطراف الفاعلة ان تساهم في عملية الحكم في وضع السياسات - التي هي بمثابة اطار عامة يحدد الأولويات ويضع الأهداف ويوجه المؤسسات - وإيجاد القواعد والأنظمة ووضع المبادئ والمعايير لضبط وتسيير التفاعل الاجتماعي عن طريق تقييد سلوك الفوعل في السياسة العالمية وتنظيمها، اي وضع مجموعة من الترتيبات لهيكل التفاعل الاجتماعي (على المستوى العالمي).[2] وهكذا فإن هيكل الحكم العالمي يشمل الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وهو بذلك يمثل ديناميكية العلاقة بين القوى الاجتماعية المختلفة، التي يجري تسييرها ليس على وفق النموذج التقليدي الرسمي، وإنّما على اساس التنوع في مصادر الحكم وشمول الجهات غير الرسمية في وضع السياسات والقواعد والأنظمة والمعايير.

ومن الضروري التأكيد على إنّ ترتيبات الحكم العالمي تقوم على اساس توزيع الارباح بين مختلف الجهات الفاعلة، ومع ذلك فإنّ " بعض مجالات الحكم تكون القواعد منسجمة مع مصالح الجهات الفاعلة التي تتخذها، في حين نجد إن مجالات إخرى

---

(1) Margot Hill, Climate Change and Water Governance: Adaptive Capacity In Chile and Switzerland,(New York & London: Springer, 2012),p.18-19.

(2) Ibid,p.18.

تتركز السلطة بيد القلة من الأفراد، أو تسند مهامها إلى اشخاص متشابهين في التفكير"، وهناك الكثير من الأمثلة يمكن الإشارة اليها بهذا الصدد، منها القرارات التي تصدرها الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص قرارات مجلس الأمن، وكذلك القواعد التي تضعها الجهات الفاعلة غير الحكومية سواء كانت متشابهة (من حيث الأعمال والتنظيم الذاتي) أو مختلفة مثل المنظمات غيرالحكومية والشركات عابرة القومية. [1]

البعد الثالث: البعد الوظيفي (الحكم العالمي كوظيفة):

يركز هذا البعد على النتائج المادية والمعنوية لترتيبات الحكم بوصفه معادل وظيفي لأشكال اخرى من المصادر السياسية ،[2] وتتحدد وظيفة الحكم العالمي في توجيه القضايا العالمية والبحث عن حل المشكلات العالمية، عن طريق مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الانشطة التي تقوم بها حكومات الدول ووكلائها - المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية - فضلا عن مساهمة الفواعل غير الحكومية عن طريق تحديد الأهداف - أو الاجندات - وممارسة التأثير في وضع القواعد والمعايير وصياغة القرارات[3].

وبصورة عامة يمكن أن يعزى لترتيبات الحكم العالمي وظيفتين في السياسة العالمية " الوظيفة الأولى هي: وضع القواعدورسم السياسات، والوظيفة الأخرى هي: ضمان الامتثال للقواعد وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات " على المستوى العالمي،[4] وبالتالي، يمكن أن تقع ترتيبات الحكم على مستويات من الاستقلالية تتراوح من الاستقلالية المنخفض- حيث يتم تفويض مهام الحكم لمؤسسات أو منظمات معينة –إلى

(1) Eva Cihelková,Op.Cit,p.17.

(2) Philipp Pattberg,Global governance Recontstructing A Conteested Social Science Concept, Op.Cit, p.15.

(3) Eva Cihelková,Op.Cit,p.16.

(4) Ibid,p.18.

الاستقلالية العالية-حيث تعمل الشبكات والمنظمات بالأصالة عن أنفسـهم ولـيس بـالتصرف على اساس كونها جزء من علاقة المسـؤول بالوكيـل.[1] ويمكـن تلخـيص مـا تقـدم بـالقول: ان الحكم العالمي يمكن فهمه بافضل طريقة عبر كونه مفهوم ثلاثي الأبعاد يتضمن ابعاداً إجرائية وهيكلية و وظيفية، ترتبط بالتحكم أو التوجيه أو التسيير أو للقضايا العابرة للحدود القومية لما هو ابعد مـن سـلطة وسـيادة الدولـة، مـع دون ان يعنـي ذلـك اسـتبعادا لسـلطة الدولـة وسيادتها في عملية الحكم العالمي، بوصفها احد أبرز الفواعل في عملية الحكم.

ثانيا: خصائص الحكم العالمي:

إن تحديد أبعاد الحكم العالمي كظاهرة في السياسة العالميـة يجعـل مـن مفهـوم الحكـم قابلا للتشكل والتكامل، وتبدو خصائص ومميزات الحكم العـالمي بـدأت تتضـح عـن طريـق استخدام المنظرين للغة عامة واحدة عند قيامهم بشرح التغييرات في السياسة العالمية، ويمكن ان نحدد خصائص الحكم العالمي بوصفه ظاهرة متغيرة في السياسة العالمية بالآتي:

1. تعدد مراكز الحكم العالمي:

على العكـس مـن الرؤيـة التقليديـة في العلاقـات الدوليـة، التـي تنظـر إلى ان الحكـم في السياسة الدولية يكون من خلال الدول مباشرة أو عـن طريـق وكلائهـا كـالمنظمات الإقليميـة والدولية، يتميز الحكم العالمي بتعدد الأطراف والجهات الفاعلـة المسـاهمة بوضـع سياسـات وترتيبات الحكم العالمي.

فبسبب درجة مشاركة من طـرف الفـاعلين المختلفـين التـي انـحصرت في المجـال الوطني المحلي - في وقت سابق - كانت السياسة الدولية تتميز بكونها نظامـا " ممـثلا

(1) Philipp Pattberg,global governance recontstructing a conteested social science concept , Op.Cit, pp.17-18.

للسياسة الممأسسة بين الدول والمنظمات الدولية اما الفاعلون غير الحكوميين فقد كانوا اما غير موجودين واما يفتقرون إلى السلطة الكافية للتأثير في الشئون ما بعد الحدود الإقليمية " (حدود الدولة)،[1] وبذلك فقد هيمن شكلان تقليديان للحكم حتى فترة قريبة هما: الحكم الوطني من خلال الضبط الحكومي، والحكم الدولي من خلال العمل الجماعي المنجز من طرف المنظمات الدولية والأنظمة الدولية[2].

في حين اضحى الحكم العالمي يقوم على اعطاء مجموعة متعددة من الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية، دورا في المشاركة والتأثير في السياسات والعلاقات العابرة للحدود الوطنية، وأخذ الباحثون ينظرون إلى الحكم العالمي "كعملية التفاعل بين الجهات الفاعلة المجتمعية المختلفة (العامة والخاصة) والجهات الفاعلة السياسية و تزايد الاعتماد المتبادل بينهما" فبالإضافة إلى أنشطة حكومات الدول التقليدية، فانه يشمل أيضا البعض الجهات الفاعلة غير الحكومية،[3] ويعود ذلك إلى إن حكم العلاقات والتفاعلات في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، أصبح مسعى معقداً يتجاوز المجالين الوطني و الدولي، إذ انتقل إلى مستوى عالمي يتضمن فاعلين متعددين عبر الحدود الوطنية، ومستويات متعددة للسلطة التي تضبط وتوجه مختلف مجالات السياسة العالمية، و في هذا السياق بدأت الترتيبات المؤسساتية للتعاون بالتشكل بصورة أكثر تنظيما وأكثر تعبيراً عن مستويات المشكلات العالمية،[4] وبذلك فإنّ تعددية مراكز الحكم العالمي أصبحت تعكس مختلف أشكال ودرجات التنسيق والتعاون ووضع السياسات وإتخاذ القرارات بشكل جماعي،[5]وهو ما يفضي إلى إيجاد ترتيبات باشكال واوجه

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص141.

(2) المصدر نفسه، ص 141.

(3) Richard Higgott ,The Theory and Practice of Global and Regional Governance,Op.Cit, pp.578-579.

(4) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص141.

(5) Kobayashi Makoto, Op.Cit.p12.

متعددة تتبع طبيعة ونوعية مشاركة الأطراف الفاعلة حيث تتدرج من الحكم الرسمي والشبكات العامة إلى الشبكات الخاصة والحكم غير الرسمي.

وأهم ما يترتب على تعددية مراكز الحكم العالمي - وعدم اقتصارها على الدول - هو: رؤية الحكم العالمي كمنظور جديد للسياسة العالمية يختلف عن التصور التقليدي القائم على مركزية الدولة في السياسة والعلاقات الدولية،[1] فقد كان المنظور التقليدي يستخدم مفهوم الحكم كمرادف لممارسة السلطة من قبل الحكومة في اطار السيادة– التقليدية- للدولة والمتضمن بعدين، داخلي يشير إلى حرية الدولة التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لاستخدام القوة لغرض تنظيم وادارة المجتمع وتحقيق مصالحه، وبعد خارجي يشير إلى رفض وجود أية سلطة أعلى من سلطة الدولة، الأمر الذي يفقد المجتمع الدولي ميزة التنظيم، اذ لا تتقيد الدولة في مجال العلاقات الدولية بأية سلطة، باستثناء الاتفاقات والمواثيق الدولية التي عقدتها الدول بنفسها معّبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها. [2]

في حين ان الدولة لم تعد المركز الوحيد في ادارة وتوجيه السياسة العالمية، نتيجة لتأثر قدرة الدولة - بسبب مجموعة من العوامل - على ممارسة سلطاتها واداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، وتصاعد ادوار ووظائف جهات واطراف اخرى في السياسية العالمية.

وهكذا فإذا ما كانت العلاقات الدولية تحدد على اساس أنها تشير إلى التفاعلات السياسة بين الدول مع اعطاء الفواعل غير الحكومية اهمية ثانوية، فان الحكم العالمي يتجنب مثل هذا التسلسل الهرمية، إذ اعطى الحكم العالمي اهمية ومكانة للمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقومية والجهات الفاعلة العابرة للحدود الأخرى، بعبارة اخرى فقد ادخل الحكم العالمي مجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit p. 197.

(2) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط 3، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2006).ص ص 117- 118.

في عملية تسيير وتوجيه السياسة العالمي، ولكن من دون أن يضع تسلسلا هرميا للسياسة في السياسة العالمية. فقد اضحت على سبيل المثال تقارير الفريق الحكومي الدولي المعنـي بتغـير المناخ (IPCC)،[*] وقرارات المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، ولوائح منظمة التجارة العالمية (WTO)، تمتلك تأثيرا كبيرا على السياسات الدولية والوطنية، وبهـذه الطريقـة يأخـذ الحكـم العالمي بتعددية المراكز (الفاعلة) في السياسة العالميـة بـدلا مـن التركيـز في المقـام الأول عـلى الدول القومية.[1]

وبالنتيجة فإن السمة المركزية (اي مركزيـة الدولـة) لتسـيير وتوجيـه وتنظـيم السياسـية العالمية، تراجعت قبال "الأوضاع الجديدة للحكم العالمي" التي تتسم بطبيعتها غيرالهرميـة في توجيه وتنظيم السياسة العالمية، فعلى العكس من النظام التقليدي للسياسـة الدوليـة القـائم على اساس المركزية، وقدرة حكومات الدول-على الأقل من الناحية النظرية- لتطبيق الأنظمـة ووضع قواعد الحكم عن طريق امتلاكها الوسائل اللأزمـة للإكـراه ولفـرض الامتثـال للقـوانين القائمة.[2]

(*) الفريـق الحكـومي الـدولي المعنـي بتغـير المنـاخ (IPCC) هـو هيئـة علميـة حكوميـة دوليـة تحـت رعايـة الأمـم المتحـدة، أنشـئت لأول مـرة في عـام 1988 مـن قبـل المنظمـة العالميـة للأرصـاد الجوية (WMO) و برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبعد ذلك أقرتهـا الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة بموجب القرار 53/43، وتصدر الهيئة تقاريرهـا التـي تـدعم اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وهي المعاهدة الدولية الرئيسية بشـأن تغـير المنـاخ، وتغطـي تقـارير IPCC العلمية، المعلومات التقنية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة لفهم الأساس العلمـي لمخـاطر تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان، المحتملة الآثار وخيارات التكيف و التخفيـف "، ويشـارك الآلاف من العلماء وغيرهم من الخبراء في الـ(IPCC)على أساس طوعي في وضع تقاريرها التي تحتوي عـلى " ملخص لواضعي السياسات " للمزيد ينظر: الموسوعة الحرة، ويكيبيديا على الرابط التالي:
https://en.wikipedia.org/wiki/Intergovernmental_Panel_on_Climate_Change

(1) OleksandrSvitych, International Relations Vs Global Governance, Published ,19June2014.Retrived On:19-5,2014.https://www.opendemocracy.net/oleksandr-svitych/international-relations-vs-global-governance

(2) Philipp Pattberg ,Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,Op.Cit, p. 11.

2. تغير طبيعة المشاركة في الحكم العالمي:

لاشك إن تعدد مراكز الحكم يعني ضمنا زيادة المشاركة الفاعلة للجهات والأطراف الحكومية (العامة) وغير الحكومية (الخاصة) في السياسة العالمية، إلاّ إن درجة المشاركة ونوعها تختلف بإختلاف طبيعة القضايا والمشكلات العالمية، ففي القضايا المرتبطة بالأمن الدولي مثل سياسات الحد من إنتشار الأسلحة النووية والتصدي للارهاب العالمي عادة ما تكون الدول والمنظمات الدولية والإقليمية - كالأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي- هي التي تضع ترتيباتها وتقر سياساتها، بينما تشهد القضايا المرتبطة بالاقتصاد العالمي ترتيبات حكم عالمي متعددة الأطراف منها ما يتم بين الدول مباشرة عبر شبكاتها الرسمية كمؤتمر دافوس ومجموعة العشرين ومجموعة الثمانية ،او تنهض بها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية المفوضة من قبل الدول بوضع السياسات والترتيبات الاقتصادية في اطار اختصاصتها، حيث تخضع الدول إلى قراراتها كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية ،وتتداخل في القضايا الاقتصادية العالمية تأثيرات وضغوط المفاوضات التي تعقدها المنظمات الاقتصادية العالمية مع الشركات العالمية العابرة للحدود القومية ومع رجال الأعمال وأصحاب المصارف العالمية ،فضلا عن الضغوط والتأثيرات التي تمارسها المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي على السياسات الاقتصادية التي تضر بالبيئة وتسبب في زيادة الفجوات الاقتصادية والتأثير على الفقر والعمال في العالم[1].

في حين تظهر بوضوح مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي وائتلافاته وجماعات الضغط العالمية وشبكات الخبراء العالميين، في قضايا المرتبطة بالبيئة العالمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والفقر والصحة

(1) Cornelia Beyer, Causes For Participation In Hegemonic Governance, Alternatives: Turkish Journal Of International Relations, Vol. 8, No. 1, (Turkey: Center For International Conflic, Spring 2009), pp. 85-86.

والهجرة، ومواضيع اخرى ترتبط بالشأن الإنساني، وإصلاح المنظمات والمؤسسات العالمية وفق مبادئ وقيم الديمقراطية والمسائلة،[1] وفي الحقيقة ترجع إسباب تغير طبيعة المشاركة في السياسة العالمية - بصورة عامة - إلى حقيقة الإفتراض القائل بأنّ الحكم العالمي هو نتيجة طبيعية للعولمة، فالدول تجد نفسها مضطرة للإنخراط في أنشطة متعددة الأطراف من أجل التعامل مع القضايا - الجديدة والمتنوعة – العابرة للحدود الوطنية الجديدة التي يفرضها الترابط العالمي في إطار تنامي العولمة وزيادة التفاعلات والاتصالات العالمية التي وفرتها التكنولوجية الحديثة، ومن ثم فإن هذاالترابط يؤدي إلى التعاون والمشاركة في الحكم العالمي، ولكن مشاركة الدول في الحكم العالمي ليس مشاركة تلقائية ناجمة عن زيادة الترابط العالمي في ظل العولمة، اذ لابد للدول من اسباب ودوافع اخرى تلعب دورا في تعزيز المشاركة في الحكم العالمي،[2] واذا ما كانت دوافع القوى الكبرى الهيمنة على النظام العالمي أو وادارة مصالحها من خلال مؤسسات الحكم العالمية، فإن دوافع الدول الأخرى وبالاخص الدول النامية يتحدد في الخوف من الحرمان من الحقوق، فضلا عن بحثها عن بديل للدبلوماسية التقليدية - التي ترتكز على عوامل القوة في تحقيق المصالح- والتعبير عن مصالحها ومطالبها في مثل اطار ترتيبات العالمية، ومع ذلك فإن الدول النامية لاتزال غير قادرة في كثير من الأحيان على ممارسة مستوى التأثير الذي ترغب فيه بتحقيق النتائج المرجوة من مشاركتها في الحكم العالمي.

كما أن مشاركة المنظمات غيرالحكومية هو لغرض تعزيز قدرات المؤسسات الدولية بدعمها بالخبرات، والتعبير عن رؤيتها عن في حل المشكلات العالمية، ووضع المعايير التي يمكن ان تسهم في تعزيز ادارة القضايا العالمية وتعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات العالمية وجعلها خاضعة للمسائلة،[3] اما عن مشاركة الشركات العابرة القومية فإن الغرض منها

---

(1) Frank Biermann, Op. Cit, p.8.

(2) Cornelia Beyer,Op.cit, p.86.

(3) Ibid,pp.87-88.

هو المحافظة على مصالحها في التأثير على الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية، وايجاد القواعد والمعايير التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين قوى السوق.

ويمكننا القول هنا بأنّ العولمة لم تشكل سببا ودافعا مستقلا يحرك الدول نحو العمل المشترك لمواجهة المشكلات العالمية، وإيجاد ترتيبات لتنظيم وتوجيه القضايا العابرة للحدود، بقدر ما وفرته العولمة من بيئة ملائمة لمثل هذه المسعى.

وقد تمخض عن تعدد المشاركة في الحكم العالمي عدة نتائج على مستوى السياسة العالمية من أبرزها:

أ. اخراج الدول من وصفها الفاعل الوحيد في السياسة العالمية المحتكر لسلطة وضع القواعد والأنظمة التي تنظم الشئون العالمية.

فقد كانت الدراسات التقليدية للحكم في اطار العلاقات الدولية تركز على الدور المركزي للدولة القومية في وضع الأنظمة والقواعد الدولية، وتنفيذ السياسات في اطر هيكلية دولية - هياكل الحكم الدولي - ومن ثم فان الجهات والأطراف الفاعلة العابرة للحدود الوطنية كانت ينظر اليها بانها خاضعة في اداء وظائفها في السياسة العالمية لتأثير حكومات الدول والمؤسسات الدولية ،فضلا عن ما تفرضه السمات المؤسسية للدول وانظمتها المحلية إلى جانب المنظمات الدولية - بصفتها لاتزال تمثل هياكل للحكم الدولي- من تأثيرفي الخصائص المؤسسية للجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية، اذ جادل المنظرين بان "الهياكل المؤسسية للجهات الفاعلة عبر الوطنية يجب أن يعكس البيئة المؤسسية الدولية "، في حين إنّ إتجاه الدراسات - منذو تسعينيات القرن الماضي- التي اقترنت بتطورات العولمة وتنامي قدرات وموارد هذه الفواعل في تأدية وظائف وادوار مؤثرة في السياسية العالمية، أصبح تبحث في تأثير هذه الفواعل في السياسات والعمليات والهياكل العالمية، وبصورة اكبر في الشروط والظروف التي تجعل من تأثيراتها اكثر اهمية واتساعا.(1)

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر:

ب. لقد أدت هذه الزيادة في عدد و طبيعة المشاركين في السياسة العالمية إلى ظهور أشكال جديدة من المؤسسات، فبالإضافة إلى النظام التقليدي في وضع اللوائح والقوانين الدولية التي يتم التفاوض بشأنها فيما بين الدول، اضحت الكثير من المجالات في السياسة العالمية تخضع لسياسات وتنظم في اطر شبكات واشكال جديدة من التعاون والتنسيق والتفاوض فيما بين القطاعين العام والخاص - اي بين الدول والمنظمات الدولية، وبين الجهات والأطراف غير الحكومية - ويعكس ذلك حقيقة التغير في طبيعة المشاركة في السياسة العالمية. (1)

ج. و ترتب ايضا على التغير في طبيعة مشاركة الفاعلين في السياسة العالمية، تغيرا في المفاهيم التقليدية لمركزية وهرمية الحكم (من اعلى إلى اسفل)، والتحول إلى شكل جديد من الحكم يقوم على اساس توجيه وتسيير القضايا العالمية بطريقة اكثر تعاونية بين مجموعة الجهات والأطراف الفاعلة العامة والخاصة، التي تتفاعل في اطار هياكل وشبكات من اجل توجيه وتنظيم القضايا العالمية،وحل المشكلات التي تواجه العالم العالمية، بدلا عن نمط التوجيه والتنظيم التقليدي الذي كان يضع حكومات الدول والسلطات السياسية في مركز العمل للسيطرة على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق اهدافها. (2)

د. واخيرا فقد ترتب على تعدد وتنوع المشاركين في الحكم العالمي الانتقال من الاكراه إلى التأثير في الالتزام والامتثال للقواعد والأنظمة والمعايير في السياسة العالمية.

=Thomas Risse,Transnational Actors and World Politics,In: Walther Ch. Zimmerli · Klaus Richter Markus Holzinger (Eds.), Corporate Ethics and Corporate Governance, (Berlin- Heidelberg: Springer Verlag , 2007) ,pp. 261-276.

(1) Frank Biermann,Op.Cit ,p. 8.

(2) Margot Hill,Op.Cit,pp.17-18.

وبذلك فان السياسات العالمية والتي تعكس" إطارا من القواعد الرسمية وغير الرسمية (اي المؤسسات) التي تقوم بتوجيه سلوك الفاعلين " ازاء قضايا ومواضيع محدد في السياسة العالمية، اضحت تصاغ في اطار واسع من المفاوضات والافضليات والمصالح للجهات والأطراف الفاعلة. ومن ثم فإنّه " يمكن للمؤسسات أن تكون قواعد أومجموعات من القواعد (أي ترتيبات)، التي تشكل هيكلا لعملية التفاعل الاجتماعي من خلال تشكيل أو تقييد سلوك الفاعل".

وفي ضوء ذلك يعكس الحكم العالمي نموا واتساعا في المؤسسات الرسمية والتي تتضمن القوانين والقواعد والأنظمة الملزمة التي تضعها الدول والمنظمات الدولية، من خلال الاتفاقيات والمفاوضات متعددة الأطراف، إلى جانب زيادة اهمية وفاعلية المؤسسات غير الرسمية، بما فيها المعايير والقواعد المنظمة لسلوك الفاعلين ،والتي تكون ذاتية التنفيذ وغير ملزمة، لكنها في نفس الوقت تمثل وسائل تشكل ضغطا على الدول والمنظمات الدولية، وقد تكون محفزا للتأثير على المؤسسات الرسمية، كما قد تنجح الجهات والفواعل غير الحكومية في انفاذها في المؤسسات الرسمية. [1]

وبالنتيجة فالى جانب اشتراك الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية في وضع القواعد والاتفاقات الدولية متعددة الأطراف، أصبح للشركات عابرة القومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي، واطراف اخرى دورا في الضغط على الدول والمنظمات الدولية في إتخاذ القرارات وصياغة السياسات من جهة، والاسهام بوضع وتطوير المبادئ والمعايير العالمية المرتبطة بمواضع عالمية متعددة، والدعوة للالتزام بها من جهة اخرى.

(1) Ibid, pp.18-19.

3. تجزئة السلطة أو " تضاعف مستويات السلطة " خارج حدود الدولة: [1]

اضحى المنظرون والدارسون المعاصرين ينظرون للحكم في سياقه العام بطريقة مختلفة عن النمط التقليدي للحكم -بوصفه السلطة المركزية التي تمارس هرميا القيادة والتحكم بالشئون العامة - وتعد نظرية (ميشيل فوكو) حول السلطة أبرز صور الاختلاف عن النظرة التقليدية للحكم، [2] فقد عالج (فوكو) السلطة ليس بوصفها كيانا يقف على رأس المجتمع ويشرف عليه بطريقة تراتبية (هرمية)، بل نظر إلى السلطة بوصفها " شبكة علاقات ممتدة دائما ومنتشرة عبر جميع خلايا ومسام المجتمع "، ومن ثم فان السلطة " لاتكمن في تنظيم سياسي معين أو في اجهزة الدولة، بل تمتد عبر العلاقات الاجتماعية كلها "، [3]كما فصل (فوكو) بين السلطة وبين ممارسة القمع والنهي والعنف، فالسلطة تضع الاطار العام الذي يجب على الفرد القيام فيه بأفعال وليس في وضع تحديد هذا الاطار اي نوع من العنف والقهر والقمع، وعندما تلجأ السلطة إلى العنف فان ذلك يكون علامة فشلها. [4]

ويعود تبني المفهوم الجديد للسلطة إلى تراجع نمط السلطة وممارسة الحكم التقليدية المستندة على نظرية (ماكس فيبر)، [5] فقد جادل انصار الحكم العالمي بأن الحكم ينبع من

---

(1) Klaus Dingwerth, From International Politics To Global Governance? The Case Of Nature Conservation, Institute For Intercultural And International Studies (InIIS), Universität Bremen GARNET Working Paper No: 46/08. June 2008, p.4.

(2) Elizabeth Meehan,From Government To Governance, Civic Participation And New Politics: The Context Of Potential Opportunities For The Better Representation Of Women, Centre For Advancement Of Women In Politics, Queen's University Belfast, Occasional Paper No. 5, October 2003,p.4.

(3) ميشيل فوكو، بحثان حول الفرد والسلطة، في: اوبيردريفوس و دول رابينوف، ميشيل فوكو: مسيرة فلسفية،(بيروت: مركز الانماء القومي، 1989)، ص ص 194 -198.

(4) المصدر نفسه، ص 198، كذلك للمزيد ينظر: عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو: المعرفة والسلطة، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، ص ص 54- 61.

(5) رضوان بروسي،مصدر سبق ذكره، ص ص 59-61.

نقص القدرة لدى الحكومات في السيطرة على المجال العام، ونقص القدرة في ضبط التفاعلات والاتصالات العابرة للحدود، لذا فان الحكم يمثل استجابة لهذا النقص.(1)

ففي ظل العولمة تجري عملية ذوبان الهيئات المتمحورة حول الدول،من اجل هيكل علاقات بين اطراف وفاعلين مختلفين يعملون في بيئة عالمية - وليس بيئة دولية - وينطوي ذلك على حقيقة ان الدول قد بدأت تفقد السيطرة على الكثير من العمليات التي تعبر الحدود الوطنية، وتأسيساً على ذلك فان العولمة تثير اسئلة متعددة حول إمكانية الدولة على إدارة وتنظيم شبكات وعلاقات معقدة التركيب ومتنوعة المجالات، تؤدي فيها مجموعة من الأطراف والفاعلين وظائف وادوار كبيرة، وبالتالي فإنّ من بين اهم القضايا التي تطرحها نتائج العولمة هي ضرورة وجود شكل من الحكم العالمي لإدارة وتنظيم العمليات العابرة للحدود الوطنية.(2)

وبدلا من تمركز السلطة العامةفإنها تظهر بشكل متزايدبين عدد من المستويات وموزعة بين الحكومة وعدد من الفواعل الأخرى، كما تظهر السلطة مقسمة إلى هيئات ومؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.(3)

حيث يشير الواقع إلى إن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني قد أصبحت غير واضحة بشكل متزايد بسبب نمو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتزايد أهمية ما يسمى بشبكات السياسية في عملية إدارة المجتمعات الحديثة التي أصبحت معقد بما جعل من الحكومة نفسها معقدة بشكل متزايد، وقد أدى ذلك إلى ظهور فكرة الحكم المتعددة المستويات والتي تتضمن "تجزئة السلطة، حيث لم يعد الحكم مقتصرا على تنافس الهيئات فوق القومية وتحت القومية مع المؤسسات القومية فحسب، بل أصبح يتعين على الحكومة أن تتعامل مع مجموعة كبيرة من الفاعلين غير الحكوميين وبالتالي فقد استبدلت

(1) Elizabeth Meehan, Op.Cit , p. 3.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام،مصدر سبق ذكره، ص ص274- 275.

(3) Elizabeth Meehan, Op.Cit , pp.4-5.

الصورة التقليدية للحكومة كنظام قيادة وسيطرة، إلى صورة اخرى تؤكد - بدلا من ذلك- على الاتفاق، والتشاور، والمشاركة ".[1]

فالحكم بات يشير إلى تحول الدولة من كونها مصدر الهيمنة المركزية للسلطة داخل منطقة محددة إلى كونه منشط أو منسق في التفاوض من المواقف التي تتناسب مع عدد وافر من الجهات الفاعلة على مواضيع محددة على الإقليم الذي هي ثابتة الحدود أقل وضوحاً،[2] وعلى وفق ذلك فإن الحكم أصبح يعني ان السلطة يتم مشاركتها بين عدة " مجالات السلطة"ومن ثم فإن النظام العالمي الناشئة أصبح يتصور على إنه نظام يقوم - في كثيرمنالأحيان-على تتعددية مراكز السلطة. [3]

وبهذا الصدد يؤكد (روزناو) على " تضاعف مجالات السلطة العابرة للحدود الوطنية بعد أن تشعب السياسات العالمية - التي كانت تتمحور حول الدولة - بإتجاه بلورة سياسات عالمية متعددة المراكز ومستقلة بشكل كبير وبادراك متزايد لذاتها"، إذ تؤكد التطورات والتحولات في السياسة الدولية وتصاعد الظاهرة العابرة للحدود الوطنية، على إنالسياسة الدولية تتجه بشكل متزايد لان تكون اكثر من مجرد سياسات بين الحكومات وان مستويات السلطة العابرة للدولة قد تضاعفت.[4]

فقد امتدت السياسات وعملية صنع القرار وبدأت تتحول من المؤسسات التمثيلية (الحكومية) إلى الوكالات التنظيمية، أو المنظمات الوظيفية الدولية، كما تزايد عدد الشبكات العامة / الخاصة في مختلف المجالات، ومنجهة أخرى تجزئة السلطة الرسمية للدولة المركزية، وانتقل جزءا من اختصاصاتها إلى المؤسسات الدولية فضلا عن انتقال سلطات

---

(1) Andrew Heywood, Op.Cit,pp.118-121.

(2) Elizabeth Meehan, Op.Cit ,p.5.

(3) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p. 197.

(4) James N. Rosenau, Governance In The Twenty-First Century,Op.Cit, p.16, And: Klaus Dingwerth, Op.Cit.p.5.

واختصاصات اخرى إلى الحكومات المحلية (دون الوطنية)، وبضوء ذلك ظهرت مفاهيم (الحكم متعدد المستويات)، و(الحكم متعدد الاقطاب أو المراكز)، في مجال دراسة العلاقات الدولية لتشير إلى حالة تشتت السلطة بعيدا عن حكوميا المركزية، صعودا إلى مستوى فوق الوطنية، و نزولا إلى الاختصاصات (دون الوطنية) للحكومات المحلية، وجانبية للشبكات في القطاعين الحكومي (العام) وغير الحكومي (الخاص والتطوعي). [1]

وبذلك اضحى الحكم العالمي يتميز بانقسام جديد في مجال صنع السياسة العامة بشكل عمودي (حكم متعددة المستويات)، وهو يشير إلى تغير العلاقة بين الجهات الفاعلة على المستويات اقليمية مختلفة، سواء في المجال الحكومي العام ام في المجال غير الحكومي الخاص والتطوعي، والحكم متعدد المستويات يعبر عن مجالات منفصلة تقليديا عن السياسة المحلية والدولية ويسلط الضوء على ان التمييز بين هذه المجالات بدأ يتلاشى بشكل متزايد، وبدأت دراسات الحكم متعدد المستويات في الظهور في سياق التكامل الأوروبي، لوصف عمليات التفاوض المستمر بين الحكومات في عدة طبقات- اي فيما بين منفذي السياسات والمشرعين وأصحاب السلطة القضائية - في الدول، ووصف كيف تتجاوز حدود الولاية الوطنية، ومشاركة الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية في شبكات السياسات الشاملة إقليميا. كما أكدت على التفاعلات المتزايدة المتكررة والمعقدة بين الجهات الفاعلة الحكومية والبعد متزايد الأهمية للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل على صنع السياسات وزيادة التماسك في سياسة الاتحاد الأوروبي بشكل عام. وعلى هذا النحو، أثار الحكم متعدد المستويات أسئلة جديدة ومهمة عن دور ونفوذ وسلطة الدول القومية.[2]

---

(1) LiesbetHooghe and Gary Marks, Types of Multi-Level Governance, European Integration Online Papers (EIoP),Vol.5.No.11.(France: Center De Européenns ,2002) ,p.3.

(2) Ian Bache, Europeanization and Britain: Towards Multi-level Governance?Paper Prepared For The EUSA 9th Biennial Conference In Austin, Texas, March 31-April 2, 2005,p5. RetrivedOn: 11-8- 2014. http://aei.pitt.edu/3158, And See: LiesbetHooghe and Gary Marks, Op.Cit ,pp. 6-15.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول إنّ أهم مـائز للحكـم هـو: التغيـير في كيفيـة النظـر إلى السلطة وممارستها، سواء كان ذلك في السياق المحلي أو في السياق العالمي.

فبحسب النظرة التقليدية إنّ الحكم يرتكـز إلى سـلطة القمـع والعنـف المشروع، اذ كـان ينظر للحكم في سياقه المحلي (حكم الحكومة)، بأنّـه سـلطة الادارة والتوجيـه التـي تمارسـها الاجهزة العمومية (الحكومية)، مستندة بذلك عـلى احتكارهـا لحـق اسـتخدام وسـائل القـوة والاكراه المشروعـة، اي ان الحكومـة تمـارس سـلطتها، بوصـفها سـلطة مخولـة عـبر اجـراءات وممارسات تضفي الشرعية على السياسات والقرارات التي تصدرها الحكومة لتنظيم المجتمـع وتحقيق مصالحه.

وبالطريقة نفسها تفترض نظريات الحكومة العالمية ان من بين شروط إقامتها وممارسـتها لسلطاتها الرسمية في عملية اتخاذ القرارات الملزمـة للـدول وبقيـة الوحـدات، فإنّـه يجـب ان تتوافر لها إمكانية ممارستها لسياسـة الاحتكـار الشرعـي لاسـتخدام وسـائل العنـف، بطريقـة تشابه الحكومة (على المستوى الوطني)، فضلا عن ضرورة امتلاكها لنظام مؤسسـاتي (تنفيـذي وتشريعي وقضائي) عالمي شامل.[1]

وبضوء ذلك يستند (الكسندر ويندت) في تعريفه للحكومة العالمية إلى مفهوم (ماكس فيبر) عن الدولة و الـذي يـنص عـلى انهـا: "كيـان سـياسي (او منظمـة) يحتكـر الاسـتخدام المشروع للعنف المنظم في إطار جغـرافي معـين (اقلـيم) عـلى مجموعـة معينـة مـن الأفـراد (المجتمع)"، ويحدد اربعة ابعاد لهذه المفهوم ينبغي توافرها في الحكومة العالميـة شـأنها في ذلك شأن حكومة الدولة، واول هذه الابعـاد هـو : احتكـار اسـتخدام القـوة، اذ لايحـق لاي طرف آخر في إطار الدول استخدام العنف أو القوة لان ذلك يعرضها إلى الانهيار، امـا البعـد الثـاني فيشـير إلى التنظـيم اي ان الدولـة تمـارس السـلطة والسـيطرة بحيـث لايمكـن إتخـاذ القرارات بصورة مستقلة عنها،وهي لا تنحاز لطرف في المجتمـع دون آخر،فهـي تمثـل وكـيلا

(1) Luis Cabrera, Introduction, Op.Cit,p.1.

اجتماعيا لكل افراد المجتمع، والبعد الثالث يتمثل بالشرعية اي ان الحكومة تمتلك الحق الحصري لإنفاذ القانون على الأرض، هذا الحق هو حق داخلي يمنحه المجتمع للدولة ويجسد سيادة الدولة الداخلية. وأخيرا، فإن الدولة تقوم على اساس وجود الشراكة المجتمعية، حيث تقوم الدولة على اساس وجود بنية اجتماعية لها خصائص معينة تشكل الهوية الجماعية للمجتمع، وتمتاز بقدرة أعضائها على التعايش المستمر، وتعمل الدولة على تمكين افراد المجتمع للانخراط في العمل الجماعي والسياسي ومن دون انحياز.(1)

ولإجل تحقيق مثل هذه الحكومة، فان معظم مقترحات الحكومة العالمية التقليدية -كما يرى جيمس يانكر- تتضمن نزع السلاح (الكامل أو شبه الكامل) من جميع الدول الأعضاء فور تأسيس الحكومة العالمية أو بعد ذلك بوقت قصير جدا، وتركيز القوة العسكرية الكبيرة تحت السيطرة المباشرة للحكومة العالمية.(2)

في حين ان يرى منظروا الحكم العالمي بأنّه لا يستند إلى وسائل الاكراه والعنف لفرض الامتثال إلى القواعد والمعايير العالمية - كما هو الحال في المفهوم التقليدي للحكم بالطريقة المشار اليها آنفا- إذ ان الحكم يستند إلى اوضاع وترتيبات غير هرمية للتوجيه والقيادة، ويعكس ظهور مجالات للسلطة خارج سيطرة الحكومة. (3)

ولكن يبدو - للوهلة الأولى- ان موضوع الحكم العالمي لم يأخذ بالاهتمام بموضوع السلطة بالشكل الكافي، الأمر الذي وصِف بأنّه تناقضا واضحا، فالحكم والسلطة مرتبطان

---

(1) Alexander Wendt, Why A World State Is Inevitable,Op.Cit,pp.504-505.

(2) James A. Yunker, Rethinking World Government: A New Approach, International Journal On World Peace, Vol.17, No.1. Cus:Professors World Peace Academy, March. 2000),p.9.

(3) Thomas Risse, Global Governance And Communicative Action, Government And Opposition: An International Journal Of comparative Politics ,Vol. 39 (2), (Uk: John Wiley And Sons, Inc. 2004). p.291.

And See: Philipp Pattberg,Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,Op.Cit, pp.11-12.

بشكل وثيق ولايمكن الفصل بينهما، فكيف يمكن ان ينضوي الحكم على القواعد والهياكل والمؤسسات التي هي المرشد والمنظم والمسيطر للحياة الاجتماعية ؟ وكيف يمكن توجيه الانشطة العالمية و إصدارالقرارات ووضع القواعد على المستوى العالمي؟ من دون وجود سلطة مركزية قادرة على فرض الامتثال والالتزام العالمي.(1)

وازاء ذلك يعتقد منظري الحكم العالمي وفي مقدمتهم (روزناو) بأنّ الحكم والحكومة كلاهما يتكون من أنظمة حكم وآليات لتوجيه السلطة من أجل تمكين النظم في الحفاظ على التماسك والتحرك نحو الأهداف المرجوة. ولكن أنظمةالحكمعند الحكومات تتجسد في: " الهياكل التي تحكم الوظائف أو العمليات الاجتماعية التي يمكن القيام بها أو تنفيذها في مجموعة متنوعة من الطرق وفي أوقات- أو حتى في نفس الوقت- واماكن مختلفة من خلال مجموعة واسعة من المؤسسات "، في حين ان الحكم يمارس السلطة ليس عن طريق الهياكل وانما عن طريق الوظائف ايضا، اي ان سلطة الحكم تأتي من الهياكل والمؤسسات العالمية إلى جانب الوظائف التي تؤديها الفواعل في السياسة العالمية ،والتي يعترف لها بالحق في وضع السياسات و إصدار القرارات المرتبطة بالقضايا والمشكلات العالمية المتنوعة. (2)

وعليه فان نظم الحكم تكتسب السلطة في مجموعة متنوعة من الطرق، فمن جهة تتمتع مجموعة من الهياكل العالمية بالسلطة مستندة إلى الدساتير واللوائح والصكوك المعتمدة رسميا، كما هو الحال مع المنظمات العالمية - كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية - والهياكل الإقليمية - كالاتحاد الاوروبي - ومن جهة اخرى فان العمليات التي تم إنشاؤها

(1) Michael Barnett And Raymond Duvall, Power Global Governance, In: Michael Barnett And Raymond Duvall (Eds), Power In Global Governance, (UK: Cambridge University Press,2005),pp.1-2.

(2) James N. Rosenau, Governance In a New Global Order : Op.Cit, p.225.

بشكل غير رسمي من خلال الممارسات المتكررة فانها باتت تملك صفة الإلزام على الرغم من أنها قد لا تكون مقررة بصيغة قانونية رسمية.[1]

إن "مجالات السلطة" - كما يسميها (روزناو) - في الحكم العالمي والمتكونة من انظمة الحكم الرسمية وغير الرسمية، تتحدد في قدرتها على توليد الإمتثال من جانب الأشخاص والكيانات الذين تصدرالتوجيهات لهم ، كما وينظرالى فاعلية الحكم أو عدم فاعليته من خلال إمكانية الامتثال وآليات التوجيه المتحققة، وبصورة عامة يقرر(روزناو) بأنّ فعالية نظم الحكم مستمدة من: "القواعد القانونية التقليدية والتقاليد الدولية، إلى جانب الإتفاقات غيرالرسمية، وطرق العمل المشتركة، ومجموعة من الممارسات الأخرى التي تؤدي إلى نتائجها إلى تحقيق الإمتثال". [2]

ويمكن القول ان الحكم يعد "الإطار والقواعد العامّة "التي يسري من خلالها فعل الحُكم وعمليّاته، وهو يشير الى: "انظمة هادفة من القواعد والاوامر والتوجيهات المعيارية. . يعترف الفاعلون بوجود التزامات معينة ازائها ويشعرون بانهم مضطرون - لأي سبب كان- للوفاء والامتثال لها "، وبذلك فان الحكم يجسد عملية سياسة هادفة، تنطوي على توافق في الآراء، أو الحصول على الموافقة أو القبول اللأزمة لتنفيذ برنامج في مجال محدد تتضارب فيه المصالح.[3]

وقد ازدادت الحاجة إلى انظمة الحكم العالمي باضطراد مع ازدياد الترابط العالمي المعقد، وتنامي المشكلات العالمية، وترتب على ذلك ان الشئون العالمية أصبح تحكم عن طريق" نظام متشعب، يضم مجالين سياسيين عالميين الأول هو: نظام الدول وحكوماتها الوطنية التي هيمنت طويلا على مسار الأحداث في السياسة الدولية، والآخر

---

(1) Ibid,p.225.

(2) Ibid,p.225.

(3) TanjaBruhl And Volker Rittberger: Op. Cit,p.5.

هو: نظام متعدد المراكز تشارك فيه جهات واطراف متنوعة، ظهرت في الآونة الأخيرة كمصدر منافس للسلطة مع نظام مركزية الدولة" [1]

ويتشكل واقع السياسة العالمية الآن من تعاون هذين المجالين عبر تعزيز المصالح المشتركة بينهما حول القضايا العالمية، والتنسيق والتعاون في مؤسسات وانظمة مختلطة لتوجيه القضايا العالمية ومواجهة المشكلات العالمية.

وبالنتيجة فان الحكم العالمي يتضمن انتشار السلطة التنظيمية العالمية وظهور اشكال للحكم بديلة عن نظام الدولة المركزية، وأبرز هذه الاشكال هي: الحكم فوق الوطني والذي يتضمن الزام الدول بالقراراتمن دون استحصال موافقتها ويحصل ذلك من خلال قرار تتخذه غالبية الدول المؤهلة أو بواسطة هيئة مستقلة تمثل سلطة اعلى من تلك الدول كما هو الحال في قرارات الأمم المتحدة والمحكمة التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية وبعض السلطات التي تتمتع بها مؤسسات الاتحاد الوروبي، والشكل الثاني هو الحكم العابر للحكومات، وهو يشير إلى تنسيق عابر للحدود بين المكونات الحكومية ذات الاداء المستقل نسبيا عن حكوماتها المركزية، مثل التنسيق الحاصل بين البنوك المركزية في ظل ما يعرف باتفاقيات (بازل) في قانون المصارف، اما الحكم العابر للوطنية فهو يمثل التنسيق القائم بين جهات القطاع الخاص العابرة للحدود الوطنية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات الكبرى والجهات غير الحكومية الأخرى.[2]

4- تغيير نمط الحكم وتدويله:

بالتاكيد ان الحكم العالمي ليس استمرار لسياسة القوة التقليدية ولكن لا يعكس عملية تطويرية (طوعية) تقود إلى بناء هياكل ومؤسسة قادرة على تقديم السلطة العامة العالمية والتصدي للتهديدات العالمية المعاصرة أو المستقبلية [3]

---

(1) James N. Rosenau, Governance In a New Global Order, Op.Cit, p. 225.

(2) klausDingwerth, Op.Cit, pp. 4-5.

(3)Thomas G.Weiss, What Happened To The Idea Of World Government, Op. Cit, p.256

أي أن الحوكمة تعد "الإطار والقواعد العامّة" التي يسري من خلالها فعل الحُكم وعمليّاته، وجدير بالتأكيد على ان الحوكمة تختلف عن الحكومة، التي يمكن اعتبارها نمطا معينا من الحوكمة، وهو ما تلخصه عبارة (حوكمة بواسطة الحكومة).

حيث ان الحكومة تشير إلى المؤسسات الرسمية المتضمنة في نظام تراتبي للمعايير ووضع القواعد والاشراف على الالتزام بالقواعد وفرضها. الا ان الحوكمة اشمل واكثر تنوعا لتتضمن اشكالا اخرى للحكم بمشاركة الحكومة وبدونها.[1]

فالحكم يشير إلى أنظمة هادفة من قواعد أو الأوامر المعيارية وبصرف النظرعن الانتظام (أوامرالطبيعية) الناشئة من التفاعلات غير مقيدة من الجهات الفاعلة المصلحة الذاتية في حالة من الفوضى. وهذا يعني أن الفاعلين تعترف بوجود التزامات معينة وتشعر مضطرة، لأي سبب كان، للوفاء لهم وبعبارة أخرى، " الحكم هو أمر زائد القصد وتشمل الحكم وجود عملية سياسية الذي " تنطوي بناء توافق في الآراء، أوالحصول على موافقة أو قبول اللأزمة لتنفيذ البرنامج، في المجال حيث العديد من المصالح المختلفة في اللعب" الحكم في بعض الأحيان مرتبك مع الحكومة، على الرغم من أن هذه هي مفاهيم مختلفة. تشير الحكومة إلى مصطلح المؤسسات الرسمية التي تشكل جزءا من الهرمية القاعدة – ووضع القواعد، رصد الامتثال مع القواعد وإنفاذ حكم.[2]

(1) TanjaBruhl and Volker Rittberger, Op.Cit, p.5.

(2) Ibid, p.5

المبحث الثالث: تطور دراسة الحكم العالمي:

يمكن القول ان دراسة الحكم في إطار العلاقات الدولية شهدت تحولين اساسيين الأول هو الإنتقال من الحكم الدولي القائم على اساس مركزية وسلطة الدولة في إدارة وتسيير الشئون الدولية إلى الحكم العالمي الذي يشير إلى تعددية الجهات والأطراف المساهمة في إدارة وتنظيم وتوجيه ومراقبة تسيير الشئون العالمية عن طريق الاسهام في المؤسسات والأنظمة ووضع القواعد والمعايير والقيم الموجه للسياسة العالمية في مجالاتها المختلفة، إما التحول الآخر فيرتبط بالتحول من فكرة الحكومة العالمية المستندة على اساس إقامة سلطة عالمية مركزية بديلة عن النظام الدولي الفوضوي إلى فكرة الحكم العالمي غير الهرمي في اطار مناهج نظرية متعددة، وهذا ما سنناقشه تباعا.

المطلب الأول: التحول من الحكم الدولي إلى الحكم العالمي:

لا شك بأنّ الحكم كأداة لتسيير وتنظيم الشئون الدولية، قد بدأ منذ بداية الاتصالات والتفاعلات بين المجتمعات البشرية وتكويناتها السياسية حتى قبل ظهور النظام الدولي بمفهومه الحديث.

فقد تطور الحكم - على وفق هذا المفهوم- مع زيادة الاتصالات والتفاعلات التي كانت تمثل بالتجارةوحركات الاستكشافوالتبشير،والتوسعالإمبراطوري، ومع ذلك فلم تظهر المحأولات الجادة لتنظيم الاتصالات والتفاعلات الدولية إلاّ حديثا، وتزايد الحاجة اليها في سياق تطورات العولمة المعاصرة، ولئن كانت فجوة الحكم - غياب السلطة أو السلطات العالمية- قد تسببت في احداث الأزمات والصراع عبر التاريخ، فإنّ الفجوة بين العولمة المعاصرة والحكم باتت اكثر تهديدا للامن العالمي مما سبق،[1] الأمر الذي استوجب إعادة النظر في كيفية تسيير الشئون الدولية في ظل النتائج التي تمخضت عن العولمة والتغيير في طبيعة النظام العالمي.

---

(1) NayanChanda, Runaway, Globalization With Out Governance, Global Governance Journal, Vol.. 14. No.2,(Us: Lynne Rienner Publishers, 2008, p.119.

إنّ الحكم في إطار العلاقات الدولية كان ينظر اليه بأشكال مختلفة مثل:"ممارسة السلطة والهيمنة أو توزيع القوة، وقد ارتبط الحكم في جوهره بمفاهيم النظام وإتخاذ القرارات، وفي ضوء ذلك فإن الفوضى أو غياب النظام يشير إلى معنى معاكس للحكم الذي يشير عالم منظم تكون فيه القواعد واضحة وملزمة".[1]

ويكشف تتبع ودراسة تاريخ العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي في مراحل تطوره المختلفة عن حقيقة وجود نماذج مختلفة من الحكم على المستوى الدولي، إذ " إن ممارسة السلطة على المستوى القاري أو على المستوى العالمي تظهر في ثلاثة أشكال من انظمة الحكم "،[2] هي:

أولا: نظام الهيمنة من قبل قوة واحدة (أوتحالف قوى):

يتمثل هذا النظام بالترتيبات والتسويات التي تعرف بـ(السلام الامبراطوري-PaxEmpire)، وعادة ما تكون هذه التسويات مفروضة جراء الاستيلاء أو ممارسة قوة متفوقة، كما هو الحال في سلام روما والسلام البريطاني،[3] وعلى وفق هذا النظام تفرض وتملي القوة المهيمنة (أو تحالف القوى) على جميع الأطراف الأخرى نظاما سلميا وفقا لشروطها، وبذلك فإن معنى السلام (Pax) هنا يتضمن: فرض النظام والقانون من قبل السلطة أو القوة المهيمنة، ولكن النظام والقانون في هذا السلام ليس ناجما عن توافق في المصالح والأهداف وإنّما مفروض بالقوة، لذا فإنّه من المتوقع أن تنتهي جميع الترتيبات والقواعد والأنظمة التي فرضتها القوة المهيمنة بمجرد زوال أو ضعف هذه القوة،[4] ولنتذكر هنا على سبيل المثال إنّ قاعدة الذهب الدولية التي فرضتها الامبراطورية البريطانية

(1) KimonValaskakis, Long-Term Trends In Global Governance: From Westphalia To Seattle ,In: Governance In The 21st Century: Future Studies ,(France: OECD Publications Service,2001), p.46.

(2) Ibid,p.47.

(3) للمزيد ينظر: غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 385-387.

(4) KimonValaskakis,Op.Cit, p.47.

كانت آلية هامة لضمان التجارة والمدفوعات الدولية واستمرت لمدة قارب مائتي عام حتى كسرت هذه القاعدة بإندلاع الحرب العالمية الأولى وانتهاء عصر الهيمنة البريطانية.(1)

وقد ظهر نظام الهيمنة الامبراطورية أولا، كشكل مميز للنظام العالمي القديم، فالامبراطوريات في ذلك الوقت كانت خيارا بديلا عن الفوضى، اذ كان نظام الامبراطوريات في حينها يمثل القانون والثقافة والحضارة، في حين كان كل ما يقع خارج هذه الامبراطورية يمثل الاضطراب والفوضى والبرابرة، وبسبب ما توافر للنظام الامبراطوري من قدرة على تحقيق الأمن والسلام القائم على هيمنة مركز قوة واحد، فقد ظلت دعوات المفكرين الاوروبيين تحلم بإستعادة وحدة العالم المسيحي تحت حكم اوحكومة واحدة.(2)

ويبدو ان الإمبراطوريات القديمة لعبت دوراً رئيساً في صعود الحكم من خلال فرض القواعد والأنظمة القانونية،(3) لم تتمكن من الاستمرار كقوة عالمية، ويرجع ذلك لاسباب منها إن تصميم الامبراطوريات كان عاملا معززا لتغيير الامبراطوريات بنظام الدولة القومية، حيث إن التنوع الذي فرضه إتساع رقعة الامبراطوريات، عادة ما كان يتطلب وجود الاسلوب الاستبدادي في الحياة السياسية والاجتماعية، وادى ذلك إلى عدم استقرار الامبراطوريات، ومن ثم تفككها. (4) ولم يمنع ظهور النظام الدولي الحديث بعد معاهدة ويستيفاليا في العام 1648 من فرض قوة امبراطورية مهيمنة ترتيباتها على العالم مثلما حصل في السلام البريطاني الذي حكم العالم منذ العام 1815 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

---

(1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 193.

(2) Robert Cooper,The Post-Modern State And The World Order,(UK- London: Demos, 2000), p.10.

(3) See: NayanChanda,Op.Cit ,pp.121-122.

(4) Robert Cooper,Op. Cit, p.10.

ثانيا: نظام توازن القوى:

ظهر هذا النظام عقب عقد معاهدة ويستيفاليا في العام 1648 وقد ارتكز على مبدأ سيادة الدولة القومية ومبدأ عدم التدخل، وفي ظل نظام توازن القوى ليس هناك قوة وحيدة مهيمنة يمكنها أن تفرض الحكم على العالم، حيث تحد قوة اي دولة من قبل الدول الأخرى وتمنعها من التوسع والهيمنة، وتحل الصراعات ما بين الدول في إطار التفاوض وإذا لم تنجح المفاوضات يتم اللجوء إلى الحرب، فالحرب هي وسيلة نظام توازن القوى في حفظ النظام، وبذلك فإنّ فرض الحل في ظل هذا النظام لايكون خارج النظام أو عن طريق سلطة عليا فوق الدول. [1]

ومنذُ ظهور النظام الدولي القائم على اساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه (القوى الكبرى) أصبحت هذه القوى الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي، وذلك لأنه لم يكن هناك سلطة أو سلطات دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن، وتحفظ الأمن و السلام الدولي، ولذا فقد مَثّل نظام توازن القوى الاوروبي الحل الأمثل بين خيارين هما فوضى الصراعات والحروب أو العودة إلى نظام الامبراطورية.[2]

ولئن كان هذا النظام قد حقق نوعا من الاستقرار في القارة الاوروبية من دون وجود سلطة امبراطورية - كما كان في عهد الامبراطورية الرومانية - تسلطية، حيث استند إلى اقرار الدول المساهمة في النظام بأهميته،[3] فإن هذا النظام لم يستطع أن يحقق السلام

(1) KimonValaskakis,Op.Cit, p.47.

(2) Robert Cooper,Op. Cit, p.10.

كذلك: د.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط 4 (مصر،أسيوط: جامعة أسيوط، 2007)، ص 41.

(3) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2(المملكة العربية السعودية - جدة: مطبوعات تهامة، 1984)، ص ص141- 142.

الدائم حيث ظلت الحرب آلية اساسية في حفظ استمرار النظام،[1] وعلى الرغم من "أن الدول الأعضاء لم تكن مستعدة دائما لقبول القواعد التي فرضها النظام عليها الا انها على الأقل، كانت تشعر بالمصلحة المشتركة التي تحتم حماية هذه القواعد من مختلف الدول الأخرى" لذا فقد واجهت محأولات بعض الدول الاوروبية للحصول على المزيد من القوة، تحالفات من الدول الأخرى للدفاع عن نفسها، وهكذا فقد منيت كل هذه المحأولات في النهاية بالهزيمة على ايدي التحالفات المضادة[2].

ثالثا: النظام القائم على الترتيبات المسبقة لتوزيع السلطة:

في هذا النظام يتم توزيع السلطة من خلال مجموعة من المعايير يتم ترتيبها مسبقا، ويعد النظام الفيدرالي أبرز مثال على هذا النظام، حيث تحدد وبوضوح اختصاصات الحكومة المركزية والوحدات الفرعية (الولايات أو المقاطعات) بموجب الدستور الذي يعد الوثيقة الرئيسة التي تضطلع بمهمة وضع الترتيبات المسبقة لتوزيع السلطة. [3] فقد أوجد النظام الفيدرالي حلا لمعضلة التعارض بين سيادة الدول، وسلطة الحكومة المركزية عبر التوفيق بينهما، وبذلك فقد قدمت الفيدرالية كنموذج قابل للاستمرار والتطبيق للمشاركة في السلطة، واكتسبت الفيدرالية - بوصفها نظرية تكامل اقليمي اوعالمي- مكانتها ضمن أفضل نماذج الحكممن خلال رؤية الآثار الايجابية للفيدرالية في تطبيقاتها الوطنية، ويجادل أنصارالفيدراليةبأن التوتر المتأصل بين المركز والمحيط، وجدلية " الوحدة من خلال التنوع"، افتراضات عملية مناسبة لتوحيد الجهود بين الدول،[4] وقد مثل نجاح تجربة النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية نموذجا استند اليه اغلب دعاة

---

(1) للمزيد ينظر: د. ابراهيم ابو خزام، الحرب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص ص 81- 82.

(2) جوزيف فرانكل،مصدر سبق ذكره، ص 142.

(3) KimonValaskakis,Op.Cit, pp.47-48.

(4) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص230-231.

الاتحاد الفيدرالي العالمي،[1] ولكن الاختلاف بين البيئتين الدولية والمحلية، وتعدد الاسباب التي تمنع الدول من الانضمام إلى حكم فدرالي عالمي وفي مقدمتها تمسك الدول بسيادتها، والاختلافات الثقافية والخشية على الاوضاع الاقتصادية، فضلا عن المشكلات التي ترافق النظام الفيدالي كمشكلة العضوية والصلاحيات وكيفية تشكيل الاتحاد، كلها عوامل أسهمت في فشل إمكانية قيام نظام حكم فيدرالي على المستوى الدولي.[2]

ومع ان النظام الدولي القائم على اساس مركزية الدول القومية ذات السيادة قد إتخذت وسائل للحد من الفوضى الدولية، ارتكزت على اساس نظام توازن القوى لغرض التصدي للقوى الدولية التي تطمح للهيمنة والتوسع على حساب الدول الأخرى، إلا إن الدول عمدت إلى التعاون ايضا لتطوير القواعد القانونية عن طريق المؤتمرات الدولية التي إتخذتها الدولة وسيلة لحل المنازعات والفصل في المشكلات، كما إنه ومنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر بدأت تظهر الاتحادات الدولية مثل اتحاد البريد العام واتحاد البرق واتحاد المقاييس الدولي وذلك لتنظيم الشئون الدولية المختلفة، وقد تأسست هذه الاتحادات برضا الدول واتفاقها، فضلا عن ذلك فقد اتفقت الدول على عقد مؤتمرات دورية دولية للنظر في الشئون التي تكون موضع نزاع بينها، ومالوا إلى تكوين ادارة مركزية،

(1) Cameron G. Thies , Progress, History And Identity In International Relations Theory: The Case Of The Idealist–Realist Debate, European Journal Of International Relations, Vol. 8.(2), (UK: SAGE Publications And ECPR 2002),p.158.

(2)للمزيد حول الاعتراضات والمشكلات التي تحول دون قيام فيدرالية عالمية، ينظر:

David W. Ziegler,War, Peace, And International Politics, Eighth Edition (New York: Addison Wesley,Educational Publishers,Inc,2000),pp.163-164, And: Joseph Preston Baratta , The Politics Of World Federation:The United Nations,U.N. Reform, Atomic Control, Vol.1. (US: Praeger Press,2004),pp.12-15.

وفي ضوء ذلك شهدت القرن التاسع عشر عقد مؤتمرات دولية ساعدت على توحيد القانون الدولي وتنظيمه.[1]

وهكذا فمع كل أسباب الفوضى في النظام الدولي فأن الرغبة في التعايش السلمي كانت قائمة، وقد وجدت طريقها في نظام توازن القوى ثم توسعت فيما بعد بنظام المؤتمرات الدولية ومن ثم تطور التعاون الدولي عبر اقامة وانشاء المنظمات الدولية.[2]

وعلى أثر إندلاع الحربين العالميتين بدء عصر التنظيم الدولي الشامل بإنشاء عصبة الأمم أولا ومن ثم الأمم المتحدة، وقد مثلت ذلك تجربة مهمة لنظام كونفدرالية الدول القومية التي نادى بها الفيلسوف (ايمانويل كانت)،[3] وبذلك يعد تطور التنظيم الدولي متمثلا بالمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية مقدمة مهمة للحكم في السياسة الدولية المبني على أساس إتفاق وتعاون الدول لوضع ترتيبات وقواعد لتنظيم الشئون الدولية.

---

(1) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص 92-94.

(2) Hans Abrahamsson, Understanding World Order, Continuity And Change Security, Development And Justice In The Global Era Nordic Peace Research Conference, Beijing 7-9 April 2008,pp.6-7. Retrieved on: 2/5/2015. http://www.globalstudies.gu.se /digitalAssets/1274/1274383_abrahamsson_kina.pdf

(3) Joseph Preston Baratta,The Politics Of World Federation: The United Nation, UN. Reform, Atomic Control, Vol.11(US: Praeger Press, 2004), p.3.

جدير بالذكر إن الفيلسوف (ايمانويل كانت) كان يدعو إلى دولة العالم أو الاتحاد الفيدرالي العالمي كحالة مثالية، و قد نادى بقيام عصبة الامم الحرة بموجب عقد إتفاق دولي طوعي، وتصور إمكانية تطور هذا الإتفاق ليشكل دولة عالمية فيدرالية، ينظر: عبد الرحمن بدوي، امانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، (الكويت: الناشر وكالة المطبوعات، 1979)، ص 233، كذلك:

Pauline Kleingeld, Approaching Perpetual Peace: Kant's Defence Of a League Of States And His Ideal Of a World Federation, European Journal Of Philosophy, Vol. 12, Issue 3. (UK: Oxford OX4 2DQ, December,2004),p.307.

ومما تقدم يتضح الآتي:

1. بالنسبة للنموذجين الأول والثاني (اي نظام الهيمنة ونظام توازن القوى) فقد ارتكزا على القوة في السيطرة على حالة الفوضى الدولية وفي تنظيم وإدارة الشئون العالمية، وبالرغم من إن القواعد القانونية والبديات الأولى للتنظيم الدولي قد ترافقت مع هذين النموذجين، إلاّ إن القوة كانت تمثل الركيزة الرئيسة في إدارة وتنظيم العلاقات الدولية التي كانت توصف بأنها علاقات صراع وتنافس من اجل الثروة والقوة والهيمنة على النظام، وأقل ما يمكن قوله هنا هو: إن المؤسسات والقواعد والمعايير التي وضعت لتنظيم الشئون الدولية - في إطارهذين النظامين- كانت تمثل رؤية ومصالح القوى الكبرى أو المهيمنة في النظام الدولي.

ولذلك فإن كلا النظامين - نظام الهيمنة ونظام توازن القوى (النظام الهرمي أو الفوضوي)،[1] تكون فيها القواعد والمؤسسات والأنظمة نتاجا يتم تصميمه وفقا لقيم واعتقادات القوى المهيمنة في النظام وتصورها لمصالحها وبالاخص مصالحها الأمنية، وبالتالي فإنّ تغيير هيكل النظام الدولي بتغير القوى المتحكمة والمهيمنة على النظام عادة ما يؤدي إلى إحداث تغيير في القواعد والمؤسسات والأنظمة الدولية.[2]

وعليه فإن الحكم الدولي في ظل هذين النظامين كان يمثل انعكاسا للمصالح القوى الكبرى المتحكمة في النظام الدولي، حيث تعكس القواعد والأنظمة والمؤسسات النظام الدولي قيم ومصالح الدول الكبرى، وحتى وإن حصل تطورا في القواعد والمعايير

---

(1) يرى (كينيث والتز) حدوث التغيير في هيكل النظام الدولي ،يدور بين شكلين للنظام الاول هو النظام الهرمي- القائم على اساس سيطرة وهيمنة قوى دولية أو امبراطورية واحدة على باقي الاطراف - والثاني هو النظام الفوضوي الذي يقوم على اساس وجود توازن بين مجموعة اقطاب دولية - ينظر: Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, (US: Addison-Wesley, 1979) , pp. 87-88.

(2) Hans Abrahamsson,Op.Cit p.4.

كذلك: روبرت جيبلن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: باسم مفتن النصر الله، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ،1990)، ص 51.

والمؤسسات التي تعبر عن قيم ومصالح عالمية - كما هو الحال مع ميثاق الأمم المتحدة والمعايير والقواعد الخاصة بحقوق الإنسان على سبيل المثال - فإنها تظل مقيدة في عملية إنفاذها بمصالح وإرادة القوى المتحكمة في النظام الدولي.

2. اما بالنسبة للنموذج الثالث (النظام القائم على الترتيبات المسبقة لتوزيع السلطة) فقد ارتكز هذا النظام على الإتفاق الطوعي للدول لتنظيم الشئون الدولية، وأبرز مصاديق هذا النظام هو ظهور المنظمات الدولية وتطور القواعد والمعايير والأنظمة الدولية التي تحكم العلاقات الدولية، غير إنّها- كما اكدنا سابقا - ظلت خاضعة بشكل كبير لقيم ومصالح القوى الكبرى في تصميمها فضلا عن انفاذها، ومع ذلك فإن مؤسسات الحكم الدولية القائمة الان ترجع في تطورها إلى هذا النظام.

لقد ارتكز النظام الدولي لإكثر من ثلاثة قرون على اساس الدول القومية ذات السيادة المستقلة والمتساوية من الناحية النظرية، بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام الدولي، وفي ضوء ذلك عرقلت السيادة من نمو المنظمات الدولية وتعزيز ادوارها في السياسية الدولية فضلا عن رفضها لإمكانية قيام سلطة أو سلطات فوق الدول. [1]

وازاء هذا الواقع فإنّ الحكم في النظام الدولي ظل يوسم بـ(الحكم الدولي)، اي إنه ظل يمثل" نتاجا من شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية المترابطة - والتي تكون في الغالب مؤسسات حكومية - والتي تنظم سلوك الدول والجهات والأطراف الفاعلة على المستوى الدولي في المجالات والقضايا المختلفة في السياسة العالمية "، على العكس من الحكم العالمي الذي يمثل " نتاجا من شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية والعابرة للحدود: ليس فقط المنظمات الحكومية الدولية والأنظمة الدولية ولكن يشتمل أيضا على الأنظمة عبر الوطنية التي تنظم سلوك الفاعلين "، وهكذا وعلى النقيض من الحكم الدولي

(1) Edith Brown Weiss,The Emerging International System And Sustainable Development, International Review For Environmental Strategies Vol.1, No.1, (Japan: Institute For Global Environmental Strategies, 2000),p.10.

يتميز الحكم العالمي بزيادة مشاركة الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية في عملية و ضع المعايير والقواعد في السياسة العالمية، ومراقبة مدى الالتزام بها من قبل الفاعلين من الدول والأطراف والجهات غير الحكومية.(1)

وعلى الرغم من ارتكاز الحكم في اطار العلاقات الدولية على اساس مركزية الدولة القومية ذات السيادة في النظام الدولي، فإنّ ذلك لم يمنع من تغير موقع ونطاق الحكم - بوصفه مجموعة من علاقات السلطة -على مدى القرن الماضي، تحت تأثير صدمات الحربين العالميتين، والتغير في الاتجاهات الأساسية للعولمة والتحول الديمقراطي.(2)

فقد كان الحكم قبل العام 1914 يتركز بشكل كبيرعلى الحكومات الوطنية، لكن نمو التصنيع والإندماج الإقتصادي عزز من بناء المؤسسات الدولية ولو بشكل محدود وعلى نطاق ضيق،(3) حيث انشئت الحكومات مؤسسات ذات واجبات محدودة ترتبط بالتطورات الاقتصادية والاندماج النقدي الحاصل في ذلك الوقت، لكن درجة التفويض لهذه المؤسسات لم يكن واسعا، حيث لم تكن المؤسسات والمنظمات تملك تفويضا للسلطة فوق الدول ،إذ لم تسمح السياسات الوطنية والامبراطورية بتوسيع السلطات وتفويضها خارج إطار الحكومات، ومن هنا تقلصت فرص وجود منظمات ومؤسسات فوق الدول،(4) فنمط الهرمية القسرية للامبراطوريات الاستعمارية كان يشكل بديلا عن

---

(1) TanjaBrühl And Volker Rittberger, From International To Global Governance: Actors, Collective Decision-Making, And The United Nations In The World of The twenty-First Century, Global Governance And The United Nations System, Vol.1.(21-22),(New York:United Nations University Press,2001), p.2.

(2) Miles Kahler, Global Governance Redefined ,In: Andrew C. Sobel (Ed.), Challenges Of Globalization: Immigration, Social Welfare, Global Governance, (New York: Routledge, 2009), p.174.

(3) Ibid,p.174.

(4) Miles Kahler and David A. Lake, Globalization and Governance: Definition, Variation and Explanation, In: Miles Kahler and David A. Lake(Eds.), Governance In a Global Economy: Political Authority InTransition (New Jersey: Princeton University Press and Copyrighted, 2003), p.10.

المؤسسات الدولية المعاصرة، اما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فقد اندفعت الموجة الجديدة للمنظمات الدولية والتي توجت بإنشاء عصبة الأمم في العام 1919، ولكن وبسبب عدم قدرة عصبة الأمم على مواجهة الإنغلاق الاقتصادي، ناهيك عن قدرتها على منع اندلاع الحرب، فقد تركز الحكم في النظام الدولي مرة اخرى في الدولة القومية وارتكز على اساس القوة.[1]

وجاء التحول الثالث بإنشاء المنظمات والمؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عدت هذه المؤسسات اللبنات الأساسية في الحكم الدولي المعاصر - كما لا تزال تشكل طريقة تفكيرنا حول الحكم العالمي ومؤسساته - وقد مثلت هذه الموجة من المؤسسات " استجابة إلى عالم مفكك وغير مترابط اقتصاديا، ولايضم سوى عدد قليل من الدول ذات السيادة - مقارنة بالواقع الدولي الراهن- وبالنتيجة فقد اضحت منظمات ومؤسسات الحكم الدولي في اوائل القرن الحادي والعشرين تواجه عالما مختلفا جدا"،[2] حيث صممت هذه المؤسسات الدولية - وفي مقدمتها الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) - في وقت لم يكن فيه الاقتصاد العالمي مترابط - قياسا بالاقتصاد الدولي في ظل الاعتماد المتبادل فضلا عن اقتصاد العولمة - كما إن الحكومات الوطنية كانت شديدة المركزية، وكان هناك انقساما دوليا بين الديمقراطيات الرأسمالية والأنظمة الاستبدادية والأوليغارشية.[3]

وهكذا فإن الحكم الدولي بعد انتهاء الحرب الثانية كان قد بُنيَّ على نفس النماذج السابقة، حيث تكون الحكومات فيه مسيطرة على كل الفاعلين في القطاعات غير الحكومية سواء كانت شركات خاصة أو مؤسسات مصرفية أو منظمات غير حكومية. إنّ ذلك كان يعني تأكيدا للسلطة الحكومية في المستوى العالمي وتقليل الأهمية الفاعلين في القطاع

(1) Miles Kahler,Op.Cit, p.174.

(2) Ibid,p.174.

(3) Ibid,pp.174-175.

الخاص في الحكم، إلى جانب ذلك فإن المؤسسات الدولية كانت في مواجهة مع مشكلة ثانية ذات علاقة بأسبقية الحكومات الوطنية وهي: " موازنة المساواة السيادية للدول مقابل التفاوت في مستويات القوة والثروة، فقد تم إزاحة نموذج عريق للحكم يقوم على اساس دبلوماسية القوى الكبرى، ليحل محله الحكم متعدد الأطراف ضمن المؤسسات التي تسعى للحصول على عضوية عمومية وتقبل مشاركة جميع الدول التي شملتها شروط العضوية".[1]

ومع ذلك يمكن القول إن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت ايضا البدايات الأولى للحد من سلطة الدول القومية للسعي بصورة منفردة لتحقيق اهدافها ومصالحها، وذلك من خلال زيادة عدد المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقيات المتعددة الأطراف وتكاثر الأنظمة الدولية، وبضوء ذلك فقد أصبحت للمعايير والقواعد الدولية دورا كبيرا في السياسة الدولية، خاصة بعد أن شهدت سلطة وسيادة الدولة القومية تغيرات مهمة لصالح تعزيز وظائف وادوار المنظمات الدولية والأسواق والمجتمع المدني. [2]

ونتيجة لازدياد عدد المنظمات والمؤسسات الدولية وتطور فاعليتها، أصبح النظام الدولي يتضمن نسيجا من أحكام الاتفاقيات الدولية وقواعد المنظمات والمؤسسات الدولية، التي تعمل على تنظيم العلاقات الدولية، ومن هنا فإن المنظمات والمؤسسات الدولية باتت تمثل سلطة دولية تحد بشكل جزئي من سلطة وسيادة الدولة، ليس هذا فحسب بل أصبحت تتدخل في مواضيع سياسية واقتصاديا وإنسانية كانت تعد في السابق من صميم السلطان والسيادة الداخلية للدول، [3] فقد أصبحت سيادة الدولة في مواجهة

---

(1) Ibid, p.180.

(2) Tom Lansford, Post-Westphalian Europe Sovereignty And The Modern Nation-State, International Studies, No. 37(1),(India: Jawaharlal Nehru University ,2000),p.8.

(3) FassueKelleh, The Changing Paradigm Of State Sovereignty In The International System , Thesis In Political Science, University Of Missouri, Kansas City-Missouri, 2012,pp. 13-14.

المبادئ والقواعد التي انشئت بضوئها منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، والتي تقوم على اساس الإجراءات الجماعية ومسؤولية الدولة إمام المجتمع الدولي، ومثلت موافقة الدول على الدخول في عضوية هذه المنظمات، تنازلا عن جزء من المفهوم التقليدي للسيادة. وبذلك فقد تحركت الدول بعيداً عن مفهوم السيادة والسلطة المطلقة، وبدأت في تقاسم بعض من وظائفها معالمنظمات والمؤسسات الدولية، على وفق منطق تجميع الموارد لتحقيق المنافع الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة، [(1)] ولذا يمكن القول ان توزيع أو إنتشار السلطة بدأ بالتغييرببطء بعد العام 1945، حيث تعززت قدرات المنظمات الدولية والإقليمية عن طريق تفويضها بالسلطة لأجل القيام بمهامها ووظائفها، وفي الوقت نفسه ازدادت الفجوة بين الحكم العام والخاص مع مرور الوقت، وازاء ذلك ظهر الجدل حول ضرورة تعزيز مساءلة هذه المنظمات بالتناسب مع زيادة تفويض مؤسسات الحكم بالسلطات والصلاحيات. [(2)]

ومنذ نهاية الستينات وخلال عقد السبعينات من القرن العشرين تزايد الوعي بأهمية وتنامي الظاهرة الاقتصادية العابرة للحدود القومية، وتنامي الاعتماد المتبادل حيث أشر ذلك بداية للتغيير في السياسية الدولية واولوياتها،[(3)] فقد شهد العالم زيادة وكثافة مستوى التفاعلات والتبادلات العابرة للحدود بفعل التطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات والمواصلات، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد اعدادها، وتحولها إلى قوة رئيسية وفاعل في السياسة الدولية تتحكم على نحو كبيرفي مجرى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، فضلا عن التطور في عمل المنظمات الدولية غير

(1) Ibid, p.12.

(2) Miles Kahler,Op.Cit, p.178.

(3) JorgFriedrichs,Global Governance As The Hegemonic Project Of Transatlantic Civil Society, In: Markus Lederer and Philipp S. Müller(Eds.), Criticizing Global Governance,(New York: Palgrave Macmillan,2005), p.48.

الحكومية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تهتم بالشأن الإنساني والبيئي والتي تعرف بالمجتمع المدني العالمي ،وترتب على تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وتزايد الاتصالات والتفاعلات الدولية، تراجع إحتكار الدول للشئون الدولية، وتصاعد كلفة استخدام القوة العسكرية، بفعل الترابط الاقتصادي (بين الدول الكبرى على الاقل) وتناقص إمكانية الحسم العسكري بتطور انظمة التسلح وقدرتها التدميرية، فضلا عن ذلك فقد ترتب على تنامي الاعتماد المتبادل ظهور انظمة دولية متعددة تمثلت بوضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تتحكم بالحياة الدولية.[1]

وخلال الربع الأخير للقرن العشرين تكرس الاعتماد المتبادل ومن ثم ظهرت وتنامت العولمة لتؤشر مرحلة جديدة للاندماج والترابط الاقتصادي العالمي، جاءت هذه المرحلة بفعل عوامل متعددة في مقدمتها تخفيض الضوابط والقيود الصارمة التي كانت تمارسها الحكومات على التدفقات والتبادلات عبر الحدود للسلع والخدمات ولرؤوس الأموال،[2] فضلا عن نمو انشطة الشركات متعدد الجنسيات وتضخم واتساع استثماراتها الخارجية، واتباع سياسات الحرية الاقتصادية في انتقال المواد ورؤوس الأموال، كما اسهمت المؤسسات الاقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وكذلك اتفاقية التعريفة الكمركية والتجارة المعروف بـ (اتفاقية الغات - GATT) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ذلك بشكل كبير،[3] وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة ازداد تخفيض القيود والضوابط التي كانت تفرضها الدول على التجارة والاستثمار، كما عملت المؤسسات الاقتصادية العالمية جنبا إلى جنب مع منظمة التجارة العالمية - التي تم

(1) Kapytonenko,Mycola,Globalization,Nation-State And Global Security Arrangements, Europolis Journal Of Political Science And Theory. No.6 (Romania ,Central Of Political Analysis,2009),p.593.
(2) Miles Kahler,Op.Cit, p.179 , And: Miles Kahler and David A. Lake ,Op.Cit,pp.5-6.
(3) Miles Kahler,Op.Cit, p.176.

انشائها في العام 1995- إلى جانب التكتلات الاقتصادية الإقليمية في جعل العالم أكثرانفتاحا في الجانب الاقتصادي ،فضلا عن سرعة تدفق المعلومات والاحداث وانتقالها حول العالم بفعل التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ،كل ذلك اسهم في إعادة تعريف الحكم العالمي.

وفي سياق هذه التطورات اضحى نظام الحكم الناشئ نظاما غير هرمي يتكون من شبكات من الفاعلين تضم: الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقومية والاتحادات والجماعات العابرة للحدود القومية، وفي ظل نظام الحكم العالمي تستمر الدول كجهات فاعلة ووحيدة في بعض الوظائف والادوار كتعبئة الجيوش وفرض الضرائب، في حين إن الجهات والأطراف الفاعلة الأخرى أصبحت تقوم بالعديد من الوظائف التي كانت في السابق حكراً على الدول،[1] وفي ضوء ذلك نخلص إلى إن مؤسسات الحكم الدولي التي نمت في السنوات الماضية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تواجه بيئة عالمية مختلف وفاعلين متعددين وتحديات ومشكلات متنوعة على المستوى العالمي الأمر الذي بيّن حقيقة وجود ثغرات في انظمة الحكم الدولي التي لايمكنها التعامل بشكل كاف مع هذه البيئة العالمية المتغيرة وما نجم عنها من آثار تفوق قدرة الدول أو وكالاتها في التعامل معها بنفس الطرق القديمة، الأمر الذي يدفع خطوة نحو تعزيز الحكم العالمي.[2]

ولكن التحول من الحكم الدولي إلى الحكم العالمي لايرتبط بضعف وهشاشة مؤسسات الحكم الدولي في كفائتها وشرعيتها في تسيير وإدارة القضايا العالمية وحل المشكلات ومواجهة المخاطر التي تواجه العالم المعاصر، فحسب بل يرتبط بالدرجة الأساس بضعف قدرة الدولة واجهزتها في الحكم على المستويين المحلي والعالمي.

---

(1) Edith Brown Weiss,Op.Cit, p.10.

(2) TanjaBruhl and Volker Rittberger,Op.Cit,pp2-3.

فقد احاط الضعف بأنموذج الحكومة التقليدي عن طريق تراجع أدوارها المؤسسية وسلطاتها التنفيذية في حكم المجتمع ودعم مصالحه العامة، ففي ظل التطورات والظروف التي شهدتها الأنظمة السياسية المحلية في سياق التطورات العالمية والاثار التي تركتها العولمة -متعددة الابعاد- على المجتمعات، بات من الصعب على حكومات الدول الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات المجتمعية وتحقيق الرفاهية، وبالنتيجة تحركت منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح والشركات والجماعات لملء الفراغ الذي يتركه تراجع نموذج الحكومة المركزية عن طريق ممارسة وظائف متعددة في توفير السلع العامة وادارة قطاعات متنوعة كانت في السابق حكرا على الحكومة المركزية، ناهيك عن ممارسة الضغط والتأثير والرقابة على الحكومة، في حين أصبحت (حكم الحكومة) يركزعلى الجوانب الأكثر إستراتيجية للدولة.[1]

ومن ناحية اخرى فقد ادت العولمة والتطورات التكنولوجية إلى تراجع في سلطة الدولة في التحكم في التفاعلات والاتصالات العابرة للحدود، كما ازداد تأثير فاعلين فوق وما بين الدول في التأثير على السياسة العالمية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير والأنظمة في مختلف المجالات من بينها الشركات عابرة للقومية وقوى السوق والمؤسسسات المالية والتجارية العالمية والملتقيات والمجموعات الاقتصادية الكبرى، فضلا عن المنظمات والحركات الاجتماعية العالمية، وافضى ذلك إلى ضعف تراجع في قدرة الدولة في تسيير الشئون العالمية ووضع الأنظمة والقواعد، حيث أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في حكم السياسية العالمية. [2]

---

(1) كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم، نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، اطروحة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة ،الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012، ص 185، كذلك: د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ص 312.

وعلى وفق ذلك يمكننا القول ان النظام الدولي الذي يرتكز على الحكم الدولي الذي تتخذ فيه الدولة القومية مكانة مركزية في تسيير الشئون العامة وادارة التفاعلات والاتصالات فيما بين الدول عبر وسائلها التقليدية- التي تتراوح بين الدبلوماسية والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى المنظمات والأنظمة الدولية - يشهد تحولا إلى نظام الحكم العالمي حيث تتراجع فيه سلطة الدولة المركزية في تسيير الشئون العامة وادارة وتنظيم القضايا العالمية لصالح تعددية الفواعل المشاركة في الحكم واختلاف طريقة ممارسة الحكم ونطاقه.

المطلب الثاني: التحول من الحكومة العالمية إلى الحكم العالمي:

تعود البدايات الأولى لدراسة الحكم العالمي إلى الفلسفة والفكر السياسي في العصر القديم والوسيط، حيث تضمنت أفكار الحكم العالمي في الفلسفات التي نادت بالعالمية ودعت لإقامة الحكومة العالمية، وهو ما يتضح في اسهامات الفكر السياسي العالمي عند الرواقيين والفلاسفة الرومان وفي العقائد والفلسفات الدينية (المسيحية والاسلامية)،[1] إلى جانب اسهامات المفكرين والفلاسفة التي ظهرت مع بدايات عصر القوميات و بناءالدولة القومية وظهور عصر التنوير (الحداثة)، حيث طرحت فكرة الحكومة العالمية في الفكر الاوروبي الحديث بمعناها الضيق الذي يشير إلى توحيد دول اوروبا المسيحية تحت حكم واحد ،كما طرحت فكرة الحكومة العالمية في اطارها الواسع (المفتوح) الذي يتعدى فكرة توحيد اوروبا ليشمل كل ارجاء العالم،[2] ولم تقتصر الدعوات إلى إقامة الحكومة العالمية على رؤى المفكرين والفلاسفة واليوتوبين والإيديولوجيين، فقد قدم

(1) للمزيد ينظر: د. محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص ص 25-30، كذلك د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006)، ص ص 100-128.

(2) د. المصدر نفسه، ص 33، وللمزيد حول ذلك ينظر: د. بطرس بطرس غالي، الحكومة العالمية (القاهرة: دار المعارف، 1992)، ص ص 9-39.

بعض السياسيين والمختصين في القانون الدولي والعلاقات الدولية طروحاتهم بشأن إقامة سلطة عليا فوق الدول، وترافق هذه الطروحات في مراحل تطور النظام الدولي المختلفة.[1]

وتطورت الافكار الخاصة بالحكم العالمي وبلغت ذروتها في القرن العشرين، حيث سجل هذا القرن بداية لظهور التنظيم الدولي الشامل، وبذلك فقد ارتبطت دراسة الحكم العالمي بالمدرسة المثالية القانونية ودراسة التنظيم الدولي، فالتنظيم الدولي كإتجاه فكري ترتبط جذوره بتاريخ الفكر السياسي العالمي الداعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العالم بواسطة حكومة عالمية،[2] ولما كان واقع العلاقات الدولية يرفض قيام سلطة عالمية واحد فقد ترك هذا الاتجاه الفكري أثره في قيام المنظمات الدولية ذات الاختصاص الشامل ابتداءا بإنشاء عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة، وبذلك فإن اختصاص التنظيم الدولي بدراسة سبل حل مشكلة الصراع الدولي وتحقيق التعاون الدولي وضمان السلم والأمن وتنظيم الشئون الدولية شكل جانبا مهما من دراسة الحكم في اطار العلاقات الدولية.

فبالنسبة لمنظري التنظيم الدولي فإنّ التعاون الدولي بموجب القواعد القانونية والتفاهمات المشتركة يكون على شكلين، الأول هو: الحكومة العالمية والتي تمثل أحدى أشكال التعاون الدولي المتقدم الذي يأخذ صورة اتحاداً دولياً ينطوي على تشكيل أجهزة مشتركة عليا (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، في حين أنّ الشكل الآخر للتعاون أو الأتحاد الدولي يتجسد بالمنظمات الدولية التي اضحت تمثل أبرز صور التعاون الدولي تقدماً في

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول طروحات الحكومة العالمية في مراحل التطور التاريخي للنظام الدولي ينظر: يسرى كريم محسن العلاق، فكرة الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية، 2015، ص ص183-210.

(2) ينظر: ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الامم المتحدة في ظل العولمة، ط 1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، ص 10.

الوقت الراهن،[1] وتمثل المنظمات العالمية ذات الاختصاص الشامل، بالاضافة إلى التجمعات الإقليمية كالاتحاد الاوروبي الصورة الاكثر تقدما من بين انواع المنظمات التي تمارس سلطات للحكم الدولي في حدود التفويض الممنوح لسلطاتها بموجب المواثيق والمعاهدات المنشأة لها.

وفي ضوء ذلك يعتقد المختصون بإنّ المنظمات الدولية تمثل "مرحلة من مراحل الانتقال أو الأمل في الانتقال نحو سلطة مركزية على نطاق المجتمع الدولي، ومحاولة إحلال قواعد ومبادئ قانون دولي تقوم على أساسه علاقات المخاطبين به، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بدلاً من اقتضاء الدول حقوقها بنفسها " وعلى الرغم من اعتراف المتخصصون بإن هذا المنحى فيه شيئ من المثالية، إلاّ إنهم يعتقدون بأنها مثالية يتطلبها الشروع في أقامة أي نظام قانوني،كما يعتقدون بأن " المنظمة الدولية ليست حكومة العالم المركزية، كما ان المنظمة الإقليمية هي الأخرى ليست حكومة الإقليم المركزية، وانما هي مرحلة وسط بين الفوضى والحكومة المركزية "،[2] وفي الحقيقة فإن هذا المنطق يشكل المرتكز الأساس الذي تنطلق منه دراسات الحكم العالمي المعاصرة، حيث ينظر دعاة ومنظري الحكم العالمي بإن الحكم العالمي هو خيار وسطي بين فوضى النظام الدولي وبين مركزية الحكومة العالمية،[3] ولكن نقطة الخلاف بين دراسة التنظيم الدولي ودراسة الحكم العالمي ترتبط بإفترض دعاة الحكم العالمي عدم كفاية المنظمات الدولية وفاعليتها في تنظيم الشئون العالمية، وارتباطها بشكل وثيق بسياسات وإرادات القوى الدولية الكبرى، ناهيك عن المشكلات المرتبطة بمدى شرعيتها من حيث تطبيق مبادئ الديمقراطية في التمثيل والمسائلة والشفافية ومشاركة الفواعل غير الحكومية في القرارت.

(1) د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، (بيروت: الدار الجامعية، بلا)، ص ص 32-34.
(2) د. خليل اسماعيل الحديثي، المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعة فهمها، مجلة العلوم السياسية، عدد 37، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 176.
(3) Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p. 205.

وعلى كل حال فإن دراسة الحكم في إطار العلاقات الدولية ارتبطت بتطور التنظيم الدولي الذي أصبح من أبرز الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين خاصة بعد أن جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية بإنشاء الأمم المتحدة واتساع نطاق المنظمات والمؤسسات الدولية، وتنوعت وظائفها وتشعبت، وأصبح لوجودها وما تضطلع به من ادوار مغزى سياسي لا يمكن التقليل من أهميته.

وفي الحقيقة إن دراسة الحكم الدولي (العالمي) كانت قدتطورت وإنبثق ضمن المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، ويمكن إرجاعها بداية إلى طروحات (هوغو غروتيوس) حول النظام الدولي القائم على اساس إيجاد القواعد القانونية والنظام وتكريس التعاون بين الأمم، وقد أخذت هذه النظرة بالاتساع تدريجيا وإنتقلت من الافتراض الضيق الخاص بإقامة هيكل حكومي مرسومة (كالأمم المتحدة) إلى نظرة اوسع تمثلت بظهور نظرية الأنظمة (Regimes)- خلال الثمانينيات من القرن العشرين - والتي ترتكز على دراسة الأنظمة الحاكمة الدولية ودروها في ضبط السلوك الدولي وتوجيه وتنظيم الشئون والقضايا الدولية،[1] ليس هذا فحسب بل مثلت دراسات الاعتماد المتبادل ومن ثم دراسات العولمة الاسس النظرية الرئيسة التي انطلق منها إفتراضات الحكم العالمي.

ولكن وعلى الرغم من إنّ دراسة الحكم العالمي كانت قد تطورت في سياق النظريات والمناهج المدرسة اليبرالية- بشكل خاص - وما وفرته هذه النظريات والمناهج من قاعدة مهمة للدارسين لتتبع مفهوم ونظرية الحكم العالمي، إلاّ إنها لايمكن ان توفر إطارا نظريا كافيا لفهم الحكم العالمي.

إذ يبقى المصدر الاهم لدراسة الحكم العالمي هو التغيرات العالمية التي جاءت على اثر نهاية الحرب الباردة وتنامي وتطور العولمة، حيث ظهر مفهوم الحكم العالمي في سياق الجدل

(1) Karen A. Mingst ,Global Governance: The American Perspective, In: Raimo Vayrynen, (Ed.) Globalization And Global Governance Op. Cit,pp.93-94.

العلمي في حقل العلاقات الدولية للبحث عن التغيرات في المعطيات العالمية وتطورات النظام الدولي، فضلا عن البحث في آثار العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة.[1]

ويربط معظم الدارسين بين دراسة العولمة والحكم العالمي، ليس من الجانب الاقتصادي للعولمة فحسب، بل من جميع أبعاد العولمة وآثارها بوصفها عملية متعددة الأبعاد والآثار،[2] تعمل على دمج العالم وتجزئة السلطة وتستند إلى تعدد الجهات الفاعلة في السياسة العالمية، فضلا عن اضفاء الطابع العالمي (العولمي) على المشكلات والقضايا العالمية، واظهار الحاجة إلى إدارتها وتنظيمها على وفق مستويات متنوعة من الحكم.

فقد تحدّت العولمة الجزم بأستمرارية إحتكار الدولة للسلطة في إدارة الشئون الدولية، فمن منظور واسع تشير العولمة إلى "ظهور وإنتشار ابعاد عابرة للحدود -الإقليمية-في العلاقات الاجتماعية".[3]

ومن هنا يمكننا القول بإنّ البحث في موضوع الحكم العالمي ودراسته يقترن بالبحث عن العولمة والتغيرات التي تركتها على السياسية العالمية، وللوقوف على تأثير هذه التغيرات على المجالات المرتبطة بدراسة الحكم العالمي يمكننا تقديم أربعة نماذج لدراسة الحكم العالمي كانت قد استدعتها هذه التغيرات وهي:

أولا: الدراسات المرتبطة بالقانون الدولي:

في ظل التغييرات التي فرضتها العولمة أصبحت الدراسات القانونية تنظر إلى ان النظام العالمي لم يعد يسير فقط من خلال القانون الدولي الذي كان يمثل انعكاساً لأرادة الدول ذات السيادة، حيث اخذت المنظمات والمؤسسات الدولية تسهم أيضاً بوضع الأنظمة

(1) Martin Hewson and Timothy J. Sinclair, The Emergence of Global Governance Theory, In: Martin Hewson and Timothy J. Sinclair (Eds.) Approaches To Global Governance Theory,(U.S.A: State University Of New York Press ,1999),p.3.

(2) Karen A. Mingst,Op.Cit, p.90.

(3) Ibid,p.90.

الدولية التي تتضمن القواعد والمعايير التي تلتزم بها الدول والجهات والأطراف الفاعلة الأخرى لأدارة وتنظيم المجالات الأقتصادية والسياسية العالمية، وأصبحت الدول تتخلى عن بعض من سلطاتها وتفوضها إلى انظمة ومؤسسات عالمية،[1] وهكذا يرى الدارسون بإن التحولات الناجمة عن العولمة تركت آثارها في " تجزئة سيادة الدولة من خلال خلق مراكز متعددة للحكم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي" وترتب على ذلك ظهور نظام قانوني متعدد المراكز، وقد سمحت تعددية مراكز الحكم بتعدد الجهات التي تسهم في وضع الاطر والقواعد والمعايير المنظمة للشئون العالمية، ليس هذا فحسب بل توسعت القواعد المنظمة وشملت القوانين الدولية والاعراف الدولية إلى جانب الأنظمة الدولية والاجراءات المؤسساتية واللوائح التنظيمية والمعايير والمبادئ التوجيهية، ومع ذلك فإن التحدي الذي يواجه دارسي العلاقات الدولية والقانون الدولي هو كيفية تعزيز الالتزام والامتثال الهيكل التنظيمي الواسع للحكم وعدم الاقتصار على القواعد القانونية الدولية. [2]

وفي ضوء ذلك تشير الدراسات القانونية إلى اهمية وضرورة توسيع سيادة حكم القانون في السياسة الدولية، لاجل تحقيق الأمن والاستقرار العالمي وتحقيق التنمية المستدامة، فقد أصبح حكم القانون على المستوى العالمي يرتبط بالاهتمام العالمي بالإصلاحات الديمقراطية والحكم الرشيد - كما إنه متجذر في القيم الأساسية والطموح للتعايش الإنسانية - ويفترض دارسوا القانون الدولي بأن توسيع حكم القانون العالمي وتعزيز الامتثال له يتطلب توسيع قاعدة السلطة التي يرتكز عليها القانون العالمي، وهذا

(1) AnatoliyPoruchnyk And YuliaGaidai, Op.Cit,pp.40-41.

(2) KanishkaJayasuriya, Globalization, Law, And The Transformation Of Sovereignty: The Emergence Of Global Regulatory Governance, Indiana Journal Of Global Legal Studies: Vol. 6: Issues. 2, Article 3. (India: Maurer School Law:1999),pp.453-455.

الأمر لا يكون إلاّ عـن طريـق تعزيـز مشـاركة المـنظمات غـير الحكوميـة والمجتمـع المـدني في مؤسسات الحكم العالمي.[1]

ويرى (ديفيد هيلد) ان انحسار الامبراطوريات منذ اواخـر القـرن التاسـع عشر، وانتشـار الديمقراطية (فكرا ونظاما) في العـالم في القـرن العشريـن، وانشـاء المـنظمات والترتيبـات عـبر القومية والمتعددة الأطراف طيلة القرن الماضي، قد اسهم بشكل كبير في تغييرالمشهد السـياسي والقانوني العالمي، ويحلل (هيلد) أثر هذه التطورات في إمكانيـة وضـع إطـار جديـد للقـانون الدولي لايميل إلى تحقيق مطالب الدول بقدر ما يمثل القضايا المعياريـة في السياسـة العالميـة، ويصل إلى استنتاج مفاده بـأنّ التحولاتالسياسـيةوالقانونيةمنذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة قطعتشوطانحوتقييدالسلطةالسياسـية للدولةعلىأساسـإقليميوعالمي، وان القضـايا المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والديمقراطيـة وقضـايا البيئـة باتـت - في سـياق تنـامي القواعـد القانونيـة والمواثيق والاتفاقات المتعدة الأطراف - تشـكل اطـر قانونيـة عالميـة تخضـع لهـا الـدول ذات السيادة، بيد إن (هيلد) يعتقد انه ما زال هناك العديد من الصعوبات التي تحد من سـيادة القانون الدولي.[2]

ثانيا: دراسات العولمة الاقتصادية:

شـكلت المنـاظرات المثـارة حـول العولمـة عـاملا مهـما في ظهـور نظريـة الحكـم العالمي،وعادة مايتم التعامل مع العولمـة الاقتصـادية مـن منظـور: الـدول والأسـواق، فالعولمة كعامل مهم في التغيير العالمي ينظر اليها كتوجه عالمي من الدولة إلى السـوق، إذ يركز منظر والعولمة الاقتصادية على التغيير العالمي بأسلوب تقليدي وهـو: الانتقـال

(1) Winston P. Nagan, Global Governance: A New Paradigm For The Rule Of Law, Cadmus Journal, Vol. 2. Issues. 1 , (Geneva and Trieste,: Risk Institute and SEED, Oct. 2013).pp.161-167.

(2) For More Details See: David Held,The Changing Structure Of International Law: Sovereignty Transformed? In: David Held And Anthony McGrew (Eds.) ,The Global Transformations Reader An Introduction To Globalization Debate ,2nd Edition, (UK-Cambridge: Polity Press,2003), pp. 162-174.

العالمي من حدود الدول إلى السوق، وقد تبنى هذا الإتجاهرإي مفاده: إن الدولة القومية ستزول لصالح حكم عالمي تقوده قوى السوق العالمية، ولكن هذا الرأي يبتعد كثيرا عن الواقع،[1] فضلا عن إنّه يخالف رأي معظم دعاة الحكم العالمي بخصوص دور واهمية الدولة كطرف فاعل في الحكم العالمي.[2] في حين يرى إتجاه ثاني إن تدويل السوق له آثار مباشرة على التحالفات التي تجمعها المصلحة المحلية اكثر مما لها تأثير على الدول نفسها، فقد عرض بعض الدارسين تحديا قويا امام انصار العولمة الاقتصادية، حين تبنّوا الرأي القائل: " بأن السوق العالمية ليست بالأمر الجديد الطرح، كما إنها لا تمثل فضاءاً مستقلا للاقتصاد العالمي بعيدا عن تأثيرات الدولة، لذا فلا وجود لتغيير جوهري يبتعد عن مسار السياسات الوطنية المستقلة".[3]

كما إن طرح منظروا العولمة الاقتصادية للحكم العالمي في حدود السوق العالمية -في سياق معالجتهم للتغيير العالمي-يعدُّ اختزالا لمفهوم الحكم العالمي الذي يشير إلى تنوع الوسائل والامكانات في التعامل مع سياسات التغيير العالمي بشكل اوسع.[4] وقد ظهرت مناقشات الحكم العالمي ضمن دراسات (النيو ليبرالية الاقتصادية) التي تمثل امتدادا لدراسات الاعتماد المتبادل وتُظهر العولمة الاقتصادية - ضمن هذه الدراسات - الحاجة إلى إنشاء نظم جديدة للحكم تتطلبها العولمة الاقتصادية لتتناسب مع الأسواق العالمية الجديدة، وتنظر هذه الدراسات إلى " الحكم العالمي والعولمة بإنهما يمثلان وجهان لعملة واحدة".[5] ويمكننا القول بأن العولمة في مفهومها الواسع بوصفها عملية شاملة في التغيير

---

(1) Martin Hewson and Timothy J. Sinclair , Op.Cit,p.6.

(2) بهذا الصدد ينظر مثلا: رأي (روبرت كوهن وجوزيف س ناي الابن) في: روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 32. كذلك:

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 202.

(3) Martin Hewson and Timothy J. Sinclair , Op.Cit,p.5.

(4) Ibid,p.6.

(5) Kobayashi Makoto,Op.Cit,p. 9.

العالمي، أدت إلى تطور الدراسات الخاصة بالحكم العالمي، حيث بات البحث في النظام العالمي في ضوء تعددية الجهات والأطراف المساهمة في السياسة العالمية، وتفاقم المشكلات والمخاطر العالمية،والبحث عن الترتيبات والمؤسسات والآليات المناسبة لاستيعاب هذه التغييرات وحل المشكلات ،وإيجاد الطرق المناسبة لتوجية وادارة النظام العالمي الشغل الشاغل للباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية.

ثالثا: دراسة الأنظمة الدولية:

لقد تبلورت دراسات الحكم العالمي في إطار نظرية الأنظمة الدولية التي تعود إلى التنظيرالاكاديمي الذي ظهر في الثمانينات من القرن الماضي، وأخذت الأنظمة الدولية كما يرى (فردريك كاتوجويل و جون روكي) منحى مستمر بالتطور ولم تكن مجرد افكارا مؤقتة، فقد عالجت نظرية الأنظمة الدولية في بادئ الأمر موضوع الحكم في إطارمجال معين وضمن منطقة إقليمية تشكلها مجموعة من الدول، ومن ثم تطور نظرية الأنظمة الدولية وظهرت فكرة " النظام الدولي الحاكم " إذ لم تعد دراسة الأنظمة الدولية - المحدودة في مديات (مجالات) معينة، والمقتصرة على مناطق اقليمية محددة - قادرة على إستيعاب تغيرات الحكم في المجال الدولي، وفي ضوء ذلك فقد طورت نظرية الأنظمة مفهوم (النظام الحاكم - System Governance) لتوفر مجالا اوسع يمكنه ضم الأنظمة الدولية - المنفردة - في نظام متعدد ومتراكب للحكم الدولي، وشكل ذلك تحولا مهما في دراسة الأنظمة الدولية، وبتغير تركيز هذه الدراساتعلى البحث في "النظام- System" ذاته، أصبح من السهل تحديد التغيرات التي طرأت على الحكم الدولي.(1) فقد اضحى النظام الدولي الحاكم يشمل مجموعة الأنظمة الدولية المختلفة (الاقتصادية، والأمنية والبيئية والصحية وغيرها) بوصفها انظمة للحكم الدولي، ومع تعقد العلاقات الدولية وترابطها في سياق التطورات التكنولوجية الهائلة وتنامي العولمة بابعادها المتعددة ،وظهور

(1) Martin Hewson and Timothy J. Sinclair , Op.Cit,pp.11- 12.

المشكلات والقضايا ذات الطابع العالمي، أصبح من المرجح أن تـزداد وتتكـاثر هـذه الأنظمـة، ولكن وكما يرى بعض منظري الأنظمة مثل (ماك زاكـر) فـإن تكـاثر الأنظمـة في ظـل التغيـير العالمي " سينتج لوحة مرقعة غير متناسقة " لأنّ هذه الأنظمة لـن تكـون منظمـة ومخططـة كما هو الحال مع الأنظمة الدولية التي تنتج عن نظام الحكم الدولي. ومن هنا يمكننـا القـول بأن التغيرات التي حدثت في السياسة العالمية تستلزم إعادة التفكير في انماط الأنظمة الدوليـة الخاصة بتنسيق السياسات على المستوى العالمي، وهو مـا يـدعو اليـه نظـام الحكـم العـالمي، ولكن وعلى ما يبدو إن دراسات الأنظمة الدولية لاتـزال تتجنـب اسـتخدام مصـطلح (الحكـم العالمي) كبديل عن مصطلح (الحكم الدولي)، وهذا مـا سـيجعل مـن هـذه الدراسـات تفقـد علاقتها بأهمية التغير العالمي،[1] على الرغم من كونها وفّرت اساسا مهما في دراسة الحكـم في العلاقات الدولية.

رابعا: دراسة المنظمات العالمية:

تنطلق هذه الدراسات من إفتراض مفـاده: إن التغيـيرات العالميـة التـي حصـل بعـد الحرب الباردة قد احدثت تغيرا في بيئة عمل المـنظمات العالميـة، وفي هـذا السـياق توقـع بعض الدارسين متفائلين في اعقاب الحرب البـاردة بـإن البيئـة الدوليـة الجديـدة تمثـل " حقبة جديدة لعمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى " على المستوى العالمي. وقد ارتبطت هذه التوقعات المتفائلة مع ما حدث على المستوى العالمي من زيادة دور الأمـم المتحدة - بعد أن كـان شـبه معطـل بسـبب نظـام الحـرب البـاردة - في الاهـتمام بقضـايا حقوق الإنسان وتقديم الدعم الإنساني والتدخل الدولي من أجل ضمان حقوق الإنسان.[2] إلى جانب ذلك فإن المصدر الآخر الذي يقوي هـذا التصـور هـو: تصـاعد دور المـنظمات والمؤسسات العالمية الاقتصادية والتي بدأت تلعب دورا اساسـيا في العولمـة الاقتصـادية في

(1) Ibid ,pp.12-13.

(2) Ibid,p.13.

إدارة وتوجيه السياسة المالية والتجارة الدولية، وتنسيق المواقف ازاء القضايا الاقتصادية والتنموية في العالم، كما إن تطور المجتمع المدني العالمي وتداخل وتأثير أعمال المنظمات والحركات المهتمة بالقضايا البيئية والإنسانية المتنوعة مع أعمال المنظمات العالمية شكل مصدرا آخرا لهذا التوقع.(1)

وفي ضوء ذلك فقد شكل مفهوم الحكم العالمي ايضا "شعارا للبرامج الخاصة بإصلاح المنظمات العالمية "،(2) وعلى الرغم من تقديم عدة تصورات حول الكيفية التي يجب أن تضع فيها المنظمات العالمية، الحكم العالمي كهدف رئيسا لها، تبقى مقترحات " لجنة الحكم العالمي " الرائدة في هذا المجال، ومن هنا فإن المقترحات التي تقدمت بها " لجنة الحكم العالمي" إلى جانب مقترحات المنظمات والهيئات العالمية التي تلتها - جنبا إلى جنب مع مقترحات منظمات المجتمع المدني العالمي-اكتسبت مفهوم الحكم العالمي

(1) Martin Hewson and Timothy J. Sinclair ,Op.Cit, p.13.

(2) Peter M. Haas, Addressing The Global Governance Deficit, Global Environmental Politics,Vol. 4.No.4. (US: MIT Press,November 2004), pp.6-8.

جدير بالذكر ان ابرز الجهات الرسمية التي تبنت رؤية الحكم العالمي كمفهوم يتضمن اصلاح في المنظمات العالمية،هي لجنة لحكم العالمي وقد انصب اهتمامها على تعزيز سيادة القانون على المستوى العالمي واصلاح الامم المتحدة،وتعزيز مشاركة المجتمع المدني داخل منظومة الامم المتحدة،واتاحة الفرص للمجتمع المدني ليسهم في الحكم العالمي ،ينظر:تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي،مصدر سبق ذكره،ص 325 وما بعدها.كما اعتمد البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) التوجهات الاصلاحية لمؤسسات الحكم الدولية ينظر:

UNDP,Reconfiguring Global Governance: Effectiveness, Inclusiveness, and China's Global Role,Report Of Hight -Level Policy Forum On Global Governance In BijianChiana On 17December 2012, pp.19-30.

=كذلك فإن العديد من منظمات المجتمع المدني العالمي تبنت هذه الرؤية لمفهوم الحكم العالمي ينظر على سبيل المثال الحوارية التي نظمتها منظمة (فريدريش إيربت) حول العولمة والتي نشرت في العام 2005، ينظر:

Dirk Messner, Simon Maxwell, Franz Nuscheler And Joseph Siegle ,Governance Reform Of The Bretton Woods Institutions And The UN Development System, Dialogue on Globalization, Occasional Papers, (Washington: Friedrich-Ebert-Stiftung,May2005),pp.12-41.

مكانة ابعد من الاوساط الاكاديمية، حيث ادخل مفهوم الحكم العالمي فيمجال النقاشات والمدأولات الرسمية و العامة.[1]

والى جانب الاسهامات التي تقدمت بها الاتجاهات والمناهج الدراسية في تطوير البحث في موضوع الحكم العالمي، إلاّ إنه ومن جانب آخر ظهرت العديد من الادبيات بعد إنتهاء الحرب الباردة تناولت دراسة موضوع الحكم العالمي بصورة مستقلة بوصفه بديلا عن النظام الدولي، بعد احداث التغيير في النظام بانتهاء الحرب الباردة وظهور التحولات التي جاءت بها العولمة والتطورات التكنولوجية.

فقد تركز الجدل العلمي مع انتهاء الحرب الباردة حول البحث عن مستقبل النظام الدولي، ودار النقاش بين نموذج الحكم العالمي القائم على اساس التنسيق الافقي، وبين النموذج الهرمي للسلطة كبديل للنظام الدولي، وانقسم الباحثون فيما يتعلق بالنموذج الهرمي حيث ظهرت الدراسات التي تدافع عن الحكم العالمي القائم على اساس التنسيق السلطوي اي الحكومة العالمية أو دولة العالم، في حين ذهبت إتجاها آخرا من الباحثين إلى تبني نموذج حكم الهيمنة بوصفه بديلا مناسبا للحكم العالمي. [2] ويمثل نموذج حكم الهيمنة إمتداد للتفكير التقليدي حول النظام الدولي القائم على مركزية الدولة القومية ذات السيادة،[3] لذا فإن هذا النموذج لايقدم تصورات جديدة حول الحكم في النظام العالمي تتلائم مع طبيعة التغيير في السياسة العالمية ومع مؤشرات تراجع سيادة الدولة القومية وظهور فواعل تعمل على المشاركة في الحكم العالمي على نحو السلطة المستقلة عن الدولة، في حين إن كل من نموذج الحكم العالمي والحكومة العالمية يمثلان في بحثهما عن مستقبل الحكم في النظام العالمي خروجا عن فكرة السيادة التقليدية للدولة، وفي ضوء ذلك

---

(1) Martin Hewson and Timothy J. Sinclair ,Op.Cit, p.13.

(2) TanjaBruhlAnd Volker Rittberger, Op.Cit, pp.24-28.

ينظر: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 138-140.

(3) For MorDeatilesSee: Ibid,pp.26-27.

سيتم تركيز النقاش حول الحكم العالمي والحكومة العالمية كأحد النماذج التفسيرية لمستقبل النظام العالمي بعد تراجع لدولة في وظائفها وسيادتها وفي قدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية. فقد عاودت فكرة الحكومة العالمية تشغل اهتمام الباحثين والمنظرين في الشئون الدولية على أثر حدوث التغيير في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ففي الجامعات الأمريكية والأوروبية ظهرت الفصول الدراسية المتعلقة بالكونية والحكم العالمي في كثير من المناهج الدراسية،[1] ولكن لم تعد حجة حفظ الأمن والقضاء على الحروب مرتكزا لهذه الدراسات فحسب، بل مثلت المرتكزات والحجج التي ينطلق منها دعاة الحكم العالمي منطلقات لعودة التفكير في الحكومة العالمية ايضا.

حيث بدأ أساتذة وعلماء العلاقات الدولية والاقتصاد والمنظرين السياسيين، باستكشاف آثار التطورات العالمية والمتعلقة بالترابط الاقتصادي العالمي، وظهور تهديدات ومخاطر عالمية جديدة - إلى جانب مخاطر الحرب النووية- في توحيد العالم وإمكانية التكامل السياسي العالمي والرغبة في إقامة الحكومة العالمية.[2]

---

(1) Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government ,Ethics And International Affairs, Vol. 22.2, (U.S: Carnegie Council For Ethics In International Affairs ,Summer 2008), p.133

(2) Luis Cabrera, World Government: Renewed Debate, Persistent Challenges, European Journal ofInternational Relations, Vol. 16.(3) (UK: SAGE Publications And ECPR ,2010),p.511 , And , pp. 525- 526.

=ولعل من ابرز المنظرين السياسيين المعاصرين الذين عالجوا موضوع الحكومة العالمية في طروحاتهم بعد الحرب الباردة، استاذ الفلسفة السياسية السويدي (توربيورنتانسو) الذي ذهب في كتابه(: الديمقراطية العالمية ،حالة الحكومة العالمية) إلى ضرورة إقامة السلطة السيادية العالمية على اسس ديمقراطية لحل مشكلة الحرب وتحقيق المساواة والعدالة العالمية والاستدامة البيئية. ومن جهة اخرى دافع - استاذ الفلسفة والأخلاق الامريكي- (كاي نيلسون) في دراسته: (الحكومة العالمية، الامن، والعدالة العالمية) عن الرغبة في انشاء حكومة عالمية تتمتع بـ " سلطة مركزية، تكون فيها الحكومة صاحبة كلمة الفصل والقرار والقانون الحاسم في ظل نظام اخوي عالمي " ينظر:

Ljubomir Stevanovic,Prospects For World Government,Master's Thesis In Applied Ethics,(Sweden:Centre For Applied Ethics,Linköping University,2010),pp.4-8and13-18.

وعلى وجه العموم يرى انصار الحكومة العالمية إن " القواعد والضوابط الدولية لا يمكن ان تحترم في ظل حال الفوضى التي تسود النظام الدولي، إذ إن هناك شكوكاً متبادلة

وربط المفكر الامريكي (لويس بول بوجمان) في كتابه: (الارهاب، حقوق الانسان وقضية الحكومة العالمية) بين قضية التصدي للارهاب العالمي واقامة حقوق الانسان وبين انشاء حكومة عالمية عادلة، ينظر:
Louis Pojman, Terrorism, Human Rights, And The Case ForWorld Government. (U.S:Rowman And Littlefield, 2006),pp 45-51.

وفي نفس الاتجاه يرى (ديفيد كاب) - استاذ الفلسفة في جامعة كاليفورنيا - ان ضرورة تحقيق العدالة العالمية هي التي ستدفع إلى قيام الدولة العالمية، ينظر:
David Copp,International justice And The Basic Needs Principle, In: Brock G, Brighouse H (Eds), The Political Philosophy Of Cosmopolitanism.(Cambridge: Cambridge University Press,2005) ,39-54.

ومن ابرز علماء العلاقات الدولية من جادل في موضوع الحكومة العالمية، هو(الكسندرويندت)، الذي اقترح (ان حكومة العالم أو دولة العالم امر لامفر منه)، فأفترض ان الفوضى العالمية التي تصنعها الدول، ستكون هي السبب الرئيسي في اقامة كيان سياسي جديد في العالم، فالفوضى هي بمثابة الصراع الذي سيقود إلى خلق هوية عالمية تسهم في إيجاد الدولة العالمية، ينظر: Alexander Wendt, Op.Cit,pp. 491-493.

في حين قدم (كامبلكريغ) - استاذ العلاقات الدولية في جامعة ساوثامبتون في المملكة المتحدة - حجته في امكانية قيام الدولة العالمية بالاستناد إلى منطق الواقعية -القائم على اساس سعي الدول للحفاظ على الذات في ظل نظام دولي فوضوي- والذي يمكن نفسه ان يدفع لبناء دولة العالم او(تنين جديد) للقضاء على تهديد الإبادة النووية ينظر:
Campbell Craig ,Glimmer Of a New Leviathan: Total War In The Realism Of Niebuhr, Morgenthau, And Waltz ,Book Review, On: Ethics And International Affairs, Vol. 18.2 (US: Carnegie Council For Ethics In International, Cambridge University Press,2004),pp.107-109.

اما بالنسبة لاسهامات علماء الاقتصاد في التنظير للحكومة العالمية،يبرز في مقدمته (جيمسيانكر) - استاذ الاقتصاد في جامعة الينوي الغربية في الولايات المتحدة الامريكية - حيث اقترح بعد تتبعه لابرزالمقترحات الخاصة باقامة الحكومة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية - اقامة " اتحادا فدراليا للامم الديمقراطية يستنده دستورا اتحاديا فيدراليا " ينظر:
James A. Yunker, Rethinking WorldGovernment, Op. Cit, pp. 16-17.

في حين أفترض(داني رودريك) - استاذ الاقتصاد الدولي في كلية جون كنيدي في جامعة هارفارد - ان اقامة اقتصاد عالمي متكامل يمكن ان يتحقق من خلال تأسيس فيدرالية عالمية تعمل على تنظيم العالم اقتصاديا على غرار النظام الامريكي، ينظر:
DaniRodrik,How Far Will International Economic Integration Go, Journal Of Economic Perspectives,Vol. 14. No.1 ,(US: American Economic Association ,Winter 2000), pp.182-185.

حول نوايا الدول.. و لايمكن لاحد أن يتوقع من الآخر التقيد بالقواعد والضوابط المتفقعليها، وهذا مايبقيهم دائما في حالة هلع "، [1] لذا يرتكز نموذج الحكومة العالمية على إفتراض ان الدول بوصفهم فاعليين عقلانيين غير قادرين على التنسيق فيما بينهم لتجنب المخاطر والمشكلات العالمية فضلا عن تحقيق الأمن الذاتي (البقاء) مالم يتم ردعهم من سلطة مركزية تقف فوقهم. ان تشكيل هذه السلطة المركزية لابد من ان يغير بنية النظام الدولي الفوضوي، المكون من الدول ذات السيادة، عن طريق خلق سلطة مركزية على شكل دولة عالمية مع دعمها بالقدرة على وضع وفرض الضوابط والقواعد. [2]

وعلى الرغم من إن التفكير في الحكم الذي يتخطى الحدود القومية كان قد انشغل في السابق في البحث عن الشكل الرسمي للحكم العالمي متمثلا بإقامة حكومة عالمية تمثل سلطة عليا فوق الدول تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة، ومعاودة طرح فكرة الحكومة العالمية مجددا بعد انتهاء الحرب الباردة، [3] فإن العديد من الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية، أخذت تركز البحث عن إقامة نظاما أكثرمرونة هو نظام الحكم العالمي، ويؤشر تزايد عدد الباحثين الذين يعملون على موضوع الحكم العالمي، ما يمكن القول معه بظهور إتجاها اكثر شمولية من نظرية الحكومة العالمية، ويدعو منظروا هذا الاتجاه إلى إمكانية التصدي لمعالجة المشكلات العالمية التي تعجز الدولة القومية عن معالجتها، من خلال وسائل وترتيبات رسمية وغير رسمية، وانشاء سلطات ومؤسسات وانظمة عالمية، من دون ان يعني ذلك الغاء سيادة الدولة واحلال سلطة عالمية مركزية بديلا عن الدولة القومية ،[4]وهم يستندون على أساس إن الفوضى الدولية تفترض عدم وجود

---

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 138.

(2) المصدر نفسه، ص ص 138-139، كذلك:

TanjaBruhlAnd Volker Rittberger, Op.Cit, pp.24-25.

(3) Luis Cabrera, World Government:Renewed Debate, Persistent Challenges,Op.Cit .p.511.

(4) Campbell Craig ,The Resurgent Idea Of World Government,Op.Cit.p.133.

حكومة عالمية غير إنها لا تفترض عدم وجود حكم، اذ بالامكان تطوير مجموعة من الترتيبات والاتفاقيات المؤسسية التي تعزز التعاون العالمي المشترك وتحفظ الاستقراروالسلام. [1]

وفي ضوء ذلك فإنّ دراسة الحكم في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة شهدت تصارع فكرتي الحكم والحكومة،[2] فقد اختلف العلماء والباحثون حول ما إذاكان الشكل غير الرسمي للحكم كاف لادارة وتنظيم القضايا العالمية ولمواجهة المشكلات العالمية، أو ما إذا كان النموذج الرسمي للحكم متمثلا بالحكومة العالمية (او دولة العالم) يمثل النموذج الوحيد الذي يمكنه تحقيق السلام العالمي، والتصدي للمشكلات والمخاطر العالمية المتفاقمة، ويجادل أنصار الحكم العالمي إنه لا لزوم للحكومة العالمية طالما إنه بالإمكان التصدي لحل هذه المشكلات ومواجهة الاخطار عن طريق التعزيز التدريجي لسلطات المؤسسات والمنظمات الدولية القائمة،[3] وإخضاعها لمبادئ الديمقراطية في التمثيل العادل والمسائلة والرقابة، وهو ما يمكنه أن يجعل من المؤسسات والمنظمات القائمة قادرة على أداء أبرز الوظائف والمهام المفترضة في نظام الحكومة العالمية، ومن ثم فلا لزوم من اقامة الحكومة العالمية.

ومن هنا نجد إننظرية الحكم العالمي التي اقترحتها لجنة الحكم العالمي كانت قد ميزت بين مفهومي الحكم والحكومة، حيث " ترى اللجنة أن التطورات الدولية المعاصرة تطلب انشاء بعض الترتيبات على المستوى العالمي، ولكنليسمن خلال اقامةحكومةعالمية،لان البيئة الدولية تسودها الفوضى وإن تصورإمكانية وجود حكومة عالمية تأخذ شكل موسعا لنموذج الدول الراهنة، ليست مجرد فكرة لا أمل من تحقيقها فحسب، بل إنها مسبقا غير مرغوب فيها من قبل الدول على وجه الخصوص لاسباب

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره ،ص 284.

(2) Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government, Op.Cit p.136.

(3) Ibid,pp. 136-137.

متنوعة "، ولذلك فإن تصور اللجنة للحكم العالمي يقوم على اساس بناء شامل لايضم الآليات الرسمية الحكومية فقط، ولكنه يشمل ايضا آليات خاصة للحكم تقوم بها الجهات الفاعلة غير الحكومية. (1)

وتواجه فكرة إقامة الحكومة العالمية العديد من الانتقادات والتحديات،(2) التي تجعل منها افترضات مثالية، ولعل أبرز معوق يقف في وجه قبول نظام الحكومة العالمية هو: وجود الدولة كفاعل حيوي في النظام العالمي، واستمرار رفضها التخلي عن سيادتها وسلطتها لحكومة عالمية قد يؤول بها الأمر إلى التحول إلى سلطة دكتاتورية عالمية تقضي على التنوع الثقافي العالمي، كما إنه لايوجد يقين مطلق بإمكانية الحكومة العالمية القضاء على الحروب وتحقيق السلام العالمي وحل المشكلات العالمية، حيث يبقى احتمال عدم الحروب والتي قد تنهض بها جماعات منظمة قائمة كما إن ضمان الامتثال لقرارات الحكومة العالمية يبقى رهنا بقبول شريعتها.

وفي ضوء ذلك يرى (توماس ج. وايس) إن ظهور الحكم العالمي يرجع إلى "الاعتقاد بأنّ فكرة الحكومة العالمية هي فكرة مثالية لايمكن تحقيقها في ظل استمرارية الدولة القومية، وإن ما موجود في الواقع الدولي ويمكنالتعامل معه هو: المنظمات والمؤسسات الدولية التي بالإمكان النهوض بها لتتلائم مع التطورات العالمية المعاصرة والقضايا والمشكلات الناجمة عنها ". (3)

وبذلك وفي الوقت الذي يؤكد فيه منظري الحكم العالمي على إن ظهور الحكم العالمي يعكس تطوراواقعيا للسياسة الدولية، فإنهم من جهة اخرى يقدمون رؤيتهم عن الحكومة العالمية بأنها نظرية غير صالحة للتطبيق أو مثالية في ظل الواقع الدولي الراهن على الأقل. وعلى الرغم من إن تطورالحكم العالمي يؤكد حقيقة سعي الدول-الى جانب

---

(1) KOBAYASHI Makoto,Op.Cit,p.6.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: يسرى كريم محسن العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ص 47-58.

(3) Thomas G. Weiss, What Happened To Idea Of World Government,Op.Cit,p.257.

الفواعل الأخرى - إلى إيجاد طرق لإدارة الشئون الدولية بفاعلية أكثر، إلا أنه ومن المؤكد - كما يظهر في ممارسات الدول وسياساتها - أنها لا ترغب ولا تسمح لمؤسسات فوق وطنية بأن تحكمها مباشرة، وان كانت تسمح بتفويضها وبشكل محدود وفي بعض المواضيع لادارة وتنظيم مجالات محددة أو لصياغة القرارات والأنظمة والاجراءات التي تخضع لها، وفي ضوء ذلك فقد طرح مفهوم الحكم العالمي بالنسبة إلى المستقبل القريب بوصفه إدارة عالمية أكثرمنه حكومة عالمية. [1]

وهكذا يأخذ الحكم العالمي مكانه بوصفه نموذجا وسطيا بين فوضى النظام الدولي وبين إيجاد سلطة عالمية مركزية واحدة (اي الحكومة العالمية)، ولذا تبدو إمكانية الحكم العالمي اقرب إلى الواقع الدولي، في ظل وجود وتطور العديد من الأنظمة والمؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية، وبروز ظاهرة التكتلات والتجمعات الإقليمية والدولية، وزيادة دور الفواعل غير الحكومية، إلى جانب استمرار بقاء الدولة بوصفهاالفاعل الأساسي للحكم في السياسة العالمية.

وبالنتيجة وتأكيدا على رأي (كامبل كريغ) - استاذ العلاقات الدولية في جامعة ساوثامبتون في المملكة المتحدة -يمكن القول بأن العدد المتزايد من الباحثين الذين يعملون على دراسة موضوع الحكم في سياقه العالمي في كلا الاتجاهين (الحكم والحكومة) يشكل مدرسة للفكر تدعم انشاء سلطة أو سلطات عالمية تعالج المشكلات العالمي التي عجزت عنها الدولة القومية ،[2] ولكن الواقع المعاصر يشير تعزيز الحكم العالمي بدلا من الإتجاه نحو الحكومة العالمية، خاصة وان الحكم العالمي يبدو واقعيا في موقفه من استمرارية دور وسلطة الدولة في حكم النظام العالمي مع اقراره بتقاسم السلطة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى، وهو ما يتضح في مظاهر الحكم العالمي المتنوعة -

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،مصدر سبق ذكره، ص 193.

(2) Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government, Op.Cit,p. 136.

اي في المؤسسات والمنظمات الدولية، والاتحادات الدولية، والشبكات الحكومية الرسمية، والشبكات غير الرسمية والحركات الاجتماعية، والأنظمة الدولية في مختلف المجالات- ومع ذلك فلا تزال حدود وابعاد ومجالات الحكم العالمي غير واضحة المعالم، وان اغلب مظاهره لاتخضع لاي شرعية، كما تختلف الاستجابة للحكم العالمي من دولة إلى اخرى لاسباب داخلية وخارجية.

وفي ضوء ما تقدم فإن دراسة الحكم العالمي بوصفه نموذجا بديلا عن النظام الدولي في إطارالبحث عن نموذج لادارة وتنظيم القضايا العالمية ومواجهة المشكلات العالمية، مثل تحليلا مغايرا لطروحات الحكم العالمي القائم على الهرمية بصورة عامة والحكومة العالمية بصورة خاصة.

وفي ختام المبحث نسجل ملاحظتين:

1. إن الحكم في نماذجه وانظمته وسياقاته التاريخية المختلفة شكل ضرورة لتنظيم العلاقات بين الأمم والمجتمعات، ومع تطور اشكال التنظيم السياسي وتعقد الاتصالات والتفاعلات بين الدول القومية ازدادت الحاجة إلى وجود القواعد والمعاييروالمؤسسات التي تنظم شأن العلاقات بين الأمم وتكفل تسيير الشئون الدولية وضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين وتنمية التعاون الدولي، غير إن سيادة الدولة القومية كانت تمثل أبرز عائق امام تعزيز الحكم في إطار العلاقات الدولية، ولكن التطورات العالمية المعاصرة وتنامي العولمة وتعددية الفواعل في السياسة العالمية، أصبحت هناك العديد من الممارسات والترتيبات التي تنطوي على مشاركة فواعل رسمية وغير رسمية في عملية التنظيم والتوجيه للسياسة العالمي.
2. وفي الوقت الذي بدأت فيه سلطة الدولة ووظائفها تخضع للتغيير، فان سيادتها تقلصت لصالح جهات وأطراف عابرة للحدود و فاعلة ومتنامية، وهو ما يعني ان المرتكز الأساس الذي بني عليه النظام الدولي وقيمه ومؤسساته - اي الدولة ذات السيادة وكل

ما يرتبط بها من قيم ومؤسسات - آخذت بالتغيير ويوفر فرصة لبناء سلطات أو سلطة عالمية بديلة عن هذا النظام ومن هنا نمت وتطورت دراسة الحكم العالمي بعد ان استطاعت ان تعطي اجابة واقعية لكيفية ادارة النظام العالمي من دون الغاء الدولة القومية أو تأسيس حكومة عالمية.

الفصل الثاني

الحكم العالمي في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

اظهرت أدبيات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة اهتماما متزايدا في مراجعة موضوع سيادة الدولة القومية ومناقشة إمكانية احتفاظ الدولة بسيادتها ومدى التغيير الذي يمكن أن تفرضه العولمة والتطورات التكنولوجية بابعادها المختلفة على سيادة الدولة ومكانتها في العلاقات والسياسة الدولية، وقد اتفقت معظم اراء الباحثين على تراجع سلطة وسيادة الدولة وظهور الحكم العالمي كبديل عن إحتكار الدولة ذات السيادة (التقليدية) لتسيير الشئون الدولية، ولاشك ان تراجع سيادة الدولة وظهور الحكم العالمي يرتبط بمجموعة من الاسباب والمصادر في مقدمتها انتهاء الحرب الباردة وتنامي العولمة وما يرتبط بها من نتائج وآثار على طبيعة النظام الدولي ووحداته وتفاعلاته، فضلا عن ذلك فقد حرك تطور الحكم العالمي مجموعة من الدوافع ترتبط بالمشكلات والمخاطر التي تضاعفت في ظل العولمة والترابط العالمي ،وتصاعد الوعي والاهتمام العالمي بضرورة تطوير ترتيبات ومؤسسات لمواجهتها، وفي ضوء ذلك يتخذ الحكم العالمي اشكالا ومستويات مختلفة تتحدد فيها سلطة الدولة وسيادتها، وعليه سنتناول في هذا الفصل مناقشة المباحث الآتية:

المبحث الأول: مصادر التغيير في العلاقات الدولية وظهور الحكم العالمي.

المبحث الثاني: الدولة ومظاهر الحكم العالمي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: مصادر التغيير في العلاقات الدولية وظهور الحكم العالمي:

لا شك إن تصاعد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بالحكم العالمي كظاهرة في السياسية العالمية تعكس عملية التغيير في العمليات والممارسات على صعيد العلاقات الدولية والنظام العالمي، وتغير في طبيعة التفاعلات والتبادلات العابرة للحدود القومية، وتنامي أدوار ووظائف الجهات والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول في إدارة وتنظيم الشئون العالمية في ظل الترابط العالمي الذي افضى إلى ظهور قضايا ومشكلات دولية تتطلب التنظيم والحل، ولغرض الوقوف على مصادر التغيير في العلاقات الدولية والتي شكلت اسبابا رئيسة لظهور وتنامي الحكم العالمي قسم المبحث إلى مطلبين وكما يلي:

المطلب الأول: أسباب ظهور الحكم العالمي:

يرتبط البحث عن أسباب ظهور الحكم العالمي كظاهرة بدراسة التغييرات العالمية التي أحدثت بيئة وفرص مناسبة للحكم العالمي، وعلى الرغم من إن أسباب الحكم العالمي لايمكن فصلها عن السياق التاريخي للتطورات في العلاقات الدولية والنظام الدولي، إلاّ انه يمكن القول أن أحداث التغيير الكبيرة في النظام الدولي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، والتي تجلت في إنتهاء الحرب الباردة وإنفراط عقد الكتلة الشرقية وما أعقبها من أحداث تفكك الاتحاد السوفياتي في العام 1991 من جهة، وتعقد الترابط العالمي وتنامي العولمة، والتطورات التكنولوجية الهائلة وعلى وجه الخصوص في مجالات الاتصال والنقل والمعلومات من جهة اخرى، كانت قد وفرت البيئة المناسبة لظهور الحكم العالمي.

وفي سياق حركية كل ذلك برز مفهوم الحكم العالمي ليضيف بعداً جديداً على نظرية ودراسة العلاقات الدولية.[1]

(1) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 213.

وبصدد الأسباب التي أدت إلى بروز الحكم العالمي كظاهرة في السياسة العالمية، والتي دفعت بطبيعة الحال إلى تجدد وتصاعد إهتمام الباحثين والمنظرين والممارسين على حد سواء بموضوع الحكم العالمي، نستطيع القول بان انتهاء الحرب الباردة وما نجم عنها من تغيرات وتأثيرات، فضلاً عن تزايد الترابط العالمي في ظل العولمة شكلت اهم مصادر للتغيير في السياسة العالمية ومن ثم ظهور الحكم العالمي، وهذا ما سنتناوله تباعاً.

أولا: أبعاد انتهاء الحرب الباردة في التغيير في السياسة العالمية:

أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة، وافضى هذا الوضع إلى المناداة بضرورة إستبدال نموذج السياسة الدولية (International Politics) بنموذج جديد هو السياسة العالمية (World Politics)، ولعل ما عزز من تنامي مطلب ترسيخ اسس هذا النموذج هو: تزايد مستويات الوعي بالتهديدات والمخاطر العالمية المتنوعة، التي لم يعد بمقدور اي دولة - منفردة - على مواجهتها والتصدي لها، ومن هنا برزت ضرورة فسح المجال امام العديد من الجهات والأطراف الفاعلة غير الرسمية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والشركات عابرة القومية، ومراكز الدراسات والتجمعات العلمية وغيرها، وذلك ضمن عملية تفاعلية شاملة بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية، بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والادوار التي تساهم في مواجهة العديد من المشكلات العابرة للحدود، كالمشكلات الأمنية والاقتصادية والبيئية.[1] وتتحدد أبعاد تأثير إنتهاء الحرب الباردة في تعزيز الحكم العالمي بمجموعة من التحولات والتغيرات التي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. التغيير في طبيعة النظام الدولي:

لاشك إن تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال حلف وارسو شكل نهاية للنظام الدولي ثنائي القطبية القائم على اساس التضادية الايديولوجية وتوازن الرعب النووي، وقد ترتب

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 135-136.

على هذا التغيير زوال أهم المعوقات التي وقفت حـائلا لـيس امـام التنظـيم الـدولي العـالمي والمتمثل بالأمم المتحـدة فحسـب، بـل وامـام تحقيـق التعـاون الـدولي في مختلـف المجـالات السياسـية والاقتصـادية والتكنولوجيـة والثقافيـة في إطـار المـنظمات والمؤسسـات الدوليـة المتخصصة، فضـلا عـن إنـه كـان يمثـل عائقـا امـام تعزيـز وتطـوير انظمـة ومؤسسـات لحـل المشكلات العالمية.

ولذا فقد مثل انتهاء الحرب الباردة نقطة تحول تاريخية اثارت تفائلا ًكبيراً،[1] إذ طرحـت الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها عن نظام عالمي جديد - في تصريح الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش – يسوده السلام والأمن والتعاون، ولكن سرعان ماكشف تتابع الاحداث

عن اوهام هذا النظام، إذ يبدو انه كما تفاجئ العالم بإنهيـار النظـام الشـيوعي وإنفـراط عقد الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي وبهذه السرعة، كـذلك يبـدو إن العـالم لم يكـن مستعداً لإيجاد أطر وترتيبات جديـدة تضـبط العلاقـات الدوليـة وتسـهم في حـل المشـكلات العالمية.[2]

فقد اظهرالدراسات المختصة في العلاقـات الدوليـة، والتـي كتبـت في تسـعينيات القـرن العشرين الفكرة القائلة بـ: " إننا نعيش في عالم جديد مثير يكافح فيه الـزعماء السياسـيون في سبيل التعايش مع مشكلاتإستثنائية جديدة، ولكن رأى كثير من المعلقين ايضاً في أن هـذا العالم الجديد يبشر على الأقل بحل مشكلات أخرى كانت تعتبر مستعصية، لكن ذلك الوعد قد تضاءل في العقد الأول بعد نهايـة الحـرب البـاردة، إذ لم تـبرز مشـكلات عالميـة جديـدة فحسـب، بـل إن المشـكلات القديمـة وإن كانـت في سـياق دولي مختلـف تمامـاً قاومـت

---

(1) Tanja Bruhl and Volker Rittberger, From International To Global Governance: Actors, Collective Decision Making, And The United Nations In The World Of The Twenty-First century, In: Volker Rittberger (Ed.), Op. Cit, p.24.

(2) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 143.

الحل بإصرارٍ وعنادٍ، ويبدو النظام العالمي الجديد الذي برز في أعقاب الحرب الباردة أشبه كثيراً بالنظام القديم ".[1]

وهكذا فإذا ما كان الحكم في ظل نظام ثنائي القطبية يمثل المنافسة بين انظمة وسياسات ومخططات كلا القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) في الهيمنة العالمية، فإن نهاية النظام الدولي ثنائي القطبية بطبيعة الحال تعني اختفاء هذا التنافس، وفي قبال ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الرأسمالية العالمية العابرة للحدود القومية، إلى حكم العالم عن طريق عولمة النظام الرأسمالي الذي يقوم على كسر الحدود القومية لتوسيع الأسواق والإستثمارات العالمية، والسيطرة على الموارد الحيوية ومصادر الطاقة، وتهديد حكومات الدول التي تقاوم العولمة الرأسمالية، وذلك عن طريق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومن هنا فانالتدخلات العسكرية واستخدام الوسائل الاقتصادية و السياسية والتكنولوجيه في العقوبات والضغوط الدولية تهدف التوحيد وفرض معايير وانظمة حكم اقتصادية تتناسب مع مصالح الشركات العالمية العابرة للحدود القومية ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية.[2]

غير ان هذه الوضع جلب رفضاً واحتجاجاً ليس من قبل الدول الكبرى المنافسة للولايات المتحدة فحسب، بل ومن دول عالم الجنوب التي تعاني من مشكلات مستديمة في التنمية يزيد من حدتها السياسات والاجراءات والأنظمة التي تطبقها العولمة الرأسمالية[3].

(1) برايان وايت و ريتشارد ليتل و مايكل سميث (محررون)، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط1 ،(دبي: مركز الخليج للابحاث ،2004)، ص 3.

(2) Ali Farazmand ,Op. Cit, p. 19.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 285 وص359.

وإذا ما تذكرنا بأن العالم اضحى يواجه مخاطر وتهديدات متصاعدة، تتطلب حلولاً عالمية وتعاوناً دولياً شاملاً، فاننا لانتجاوز الصواب إذا ما قلنا بان النظام العالمي الجديد قد فشل لأنّه لم يستطع ان يوجد انظمة، وترتيبات تحقق السلم والأمن العالميين، وتضمن تحقيق التعاون في التنمية المستديمة، وتتصدى لحل المشكلات العالمية، ومن ثم فإن هذا النظام لا يعدو ان يكون امتدادا لسابقه سوى إنّه يتميز بتغير القطبية الدولية واسس القوة التي ترتكز عليها الاقطاب الدولية.

وفي الحقيقة ان ضعف قدرة النظام الدولي القائم على اساس مركزية الدولة القومية ذات السيادة، من جهة، وهيكلية - توزيع مصادر القوة والتأثير- تتيح للدول الكبرى التحكم في النظام، وتحديد انماط التفاعلات والمؤسسات من جهة اخرى، في ظل الحاجة العالمية للتصدي لحل المشكلات العالمية، قد دفع الدارسين إلى البحث عن البديل الافضل للحكم العالمي، بدلا عن البحث في هيكل النظام الدولي المستقبلي، حيث تركز الجدل العلمي في السنوات الأولى التي اعقبت تغيير النظام الدولي في البحث عن ما سيكون عليه النظام الدولي، وتعددت الطروحات بين من يرجح نظام احادي القطبية يتجسد عمليا في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي مهيمن، ومن يرجح نظاما متعدد الاقطاب،[1] أو شكلا آخرا من القطبية القائمة على اسس جغرافية أو اقتصادية أو حضارية. [2]

---

(1) Tanja Bruhl and Volker Rittberger, Op. Cit, p.24.

(2) تعدد الطروحات النظرية لشكل النظام العالمي الناشئ على انقاض انقضاء النظام ثنائي القطبية، فمنهم من ذهب إلى القطبية الاحادية أو القطبية المتعدد، بل وحتى العودة إلى القطبية الثنائية، في حين اتجه بعض العلماء إلى البحث عن شكل النظام الناشئ عن طريق التغيير الحاصل في مقومات القوة القطبية، وانتهى إلى وضع تصور لشكل النظام العالمي يستند إلى هذا التغيير فذهب مثلا إلى القول بان النظام العالمي هو متعدد القطبية الاقتصادية من جه واحادي القطبية العسكرية من جهة اخرى. ينظر: د. ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية- رؤية استشرافيه،ط1، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011)،ص66.
كذلك: د. علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة الفكر العربي، المجلد 23، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، يونيو 1995)، ص ص 21-23.

وتركز البحث عن الحكم العالمي الافضل حول سؤال مفاده: اي من انظمة الحكم العالمي - سواء كانت هرمية أو غير هرمية - يمكن ان تكون كفوءة وشرعية في الوقت نفسه؟ ومن هنا جادل بعض الدارسين بان النظام الهرمي: "نظام الحكم العالمي السلطوي"أو ما يعرف بدولة العالم، أو على الاقل نظام القوة المهيمنة " نظام حكم الهيمنة" ضرورية لفاعلية الحكم العالمي وضمان شرعيته ،في حين ذهب آخرون إلى الدعوة إلى نظام لاهرمي، هو: نظام" التنسيق الافقي " أو نظام الحكم العالمي من دون حكومة عالمية بوصفه نظام يمكن عن طريقه تحقيق الحكم العالمي الفعال والشرعي بصورة أفضل من النماذج الهرمية،[1] اذ يواجه النظامين (الأول والثاني) القائمين على الهرمية انتقادات واسعة وصعوبات عملية كبيرة فنظام الحكومة العالمية يواجة بأعتراض الدولة القدسية ذات السيادة، لافتراض هذا النظام ضرورة الغاء السيادة المطلقة للدولة في العلاقات الدولية بوصفها السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى اندلاع الحروب، فضلا عن احتكار السلطة العالمية لاستخدام القوة العسكرية وما يترتب عليه الغاء القوة العسكرية لدول وتركيزها بيد السلطة العالمية (الحكومة العالمية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن الحكومة العالمية قد تقود إلى الاستبداد والى القضاء على التنوع الثقافي العالمي.[2]

---

(1) Tanja Bruhl and Volker Rittberger, Op. Cit, pp.24-28.

كذلك ينظر: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 138-140.

(2) David W.Ziegler, Op. Cit,pp.168-169.

للمزيد حول الانتقادات الموجهة للحكومة العالمية:

And see: Sandra Raponi,The Global Rule Of Low: A State Of Nature And Aworld State, A Thesis For The Degree Of Doctor of Philosphy Graduate Department Of Philosophy, An Unpublished, University Of Toronto,2010,pp.40-45

كذلك: يسرى كريم محسن العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ص 47-58.

وكذلك هو الحال مع نظام الهيمنة العالمية اذ تفيد التجربة التاريخية بأنه من الصعب اخضاع العالم من خلال استخدام القوة العسكرية، ويعكس الواقع الدولي المعاصر عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة العالمية والانفراد بالسلطة العالمية لاسباب ترتبط بتعدد القوى الدولية الكبرى وتغير مفهوم القوة في السياسة الدولية وارتكازة بشكل اكبر على العوامل الاقتصادية، فضلا عن التغير الحاصل في طبيعة الوحدات الممثلة للنظام الدولي وتزايد دور الشعوب في السياسة العالمية.

في حين ان نظام الحكم العالمي أو الحكم العالمي من دون حكومة، يمثل البديل الأكثر قدرة على النجاح لانه يؤكد على إمكانية تطوير مجموعة من الترتيبات والاتفاقيات المؤسسية التي تعزز التعاون العالمي المشترك لحفظ الاستقرار والسلام العالميين،[1] وعلى الرغم من ان الحكم العالمي تمارسة اطراف متعددة رسمية وغير رسمية،[2] فأنه يعكس - كما يؤكد دعاة الحكم العالمي- تطوراً واقعياً للسياسة الدولية لايقوم على الغاء الدولة القومية وتجاوز سيأدتها كما هو الحال مع دعاة الحكومة العالمية وانما ستسمح الدولة بمشاركة غيرها من الدول والفواعل غير الرسمية في العمل على تعزيز المؤسسات العالمية وإيجاد الترتيبات الملائمة لحل المشكلات العالمية.

2. التحول في طبيعة التفاعلات الدولية:

اتسمت طبيعة التفاعلات السياسية الدولية بين القطبين السوفياتي والأمريكي، خلال مرحلة الحرب الباردة بتقاطع المصالح، والتناقض الايديولوجي، وسباق التسلح وتوظيف كل وسائل الصراع من دون اللجوء المباشر لاستخدام القوة العسكرية، نظرا لامتلاك الطرفين الأسلحة النووية وقدرتهما على الردع المتبادل، وهو ما انعكس على عموم التفاعلات والعمليات السياسية الدولية.

---

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكرة، ص 284.

(2) Robert O.Keohane, Introduction: From Interdependence And Institutions To Globalization And Governance, In: Robert O.Keohane, (Ed.),p.130.

إذ انعكس انقسام العالم إلى كتلتين شرقية (شيوعية) وغربية (رأسمالية) على كل العالم " ولم يتحدد الصراع بين العملاقين في حدود تقسيم اوروبا إلى كتلتين، بل كان صراع الشرق والغرب حاضرا في كل صراع اقليمي وفي كل حرب اهلية، وفي كل خلاف دولي، لقد كان مؤثرا في جميع الأزمات في العالم، بل ويغذي جميع التوترات الأخرى في العالم"،[1] وازاء محأولات الاحتواء والضم إلى احدى الكتلتين - الشرقية والغربية - التي مارسها العملاقين تجاه دول العالم الثالث، شكلت دول العالم الثالث كتلة ثالثة تتصف باتباع سياسة (عدم الانحياز) في صراع الحرب الباردة وقد لعبت هذه الكتلة دورا في تفاعلات النظام الدولي عبر وسائل متعددة منها إستغلال منظمة الأمم المتحدة للتعبير عن موقفها ازاء قضايا ومشكلات العالم، وبالخصوص المشكلات السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث ومنها المطالبة بنظام اقتصادي دولي عادل.[2]

وكان من بين النتائج المترتبة على الحرب الباردة ايضا هو انعكاسها السلبي على عمل وفاعلية منظمة الأمم المتحدة، اذ لم يكن بمقدور الأمم المتخدة العمل على تفعيل نظام الأمن الجماعي وفقا لما حدده الميثاق لحل المنازعات واقرار السلم والحفاظ على الأمن، بسبب من إن نظام الأمن الجماعي - بل واغلب صلاحيات الأمم المتحدة لاسيما صلاحيات مجلس الأمن- كانت رهنا بإتفاق القوى العظمى التي تحكمت في مصير العالم من خلال نظام التصويت في مجلس الأمن.[3] وهكذا فقد حل نظام توازن الرعب

(1) د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1989)، ص ص 41- 42.

(2) فليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، ط1 (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009)، ص ص 106-108.

(3) للمزيد حول الآثار السلبية التي تركتها الحرب الباردة على الامم المتحدة، ينظر: د. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والاداب والفنون، 1995)، ص ص117-131.

النووي بين العملاقين بديلا عن النظام - نظام الأمن الجماعي - الذي اتفق الدول الكبرى - الحلفاء في الحرب العالمية الثانية - على توطيده عن طريق إنشاء الأمم المتحدة.[1]

ومن هنا فقد جاء انتهاء الحرب الباردة بتغيرات مهمة في طبيعة التفاعلات السياسية الدولية اسهمت في توفير فرص اكبر نحو التعاون والتنسيق الدولي، وتحرير المنظمات الدولية ولا سيما الأمم المتحدة من قبضة الصراع العالمي الذي خاضه العملاقيين بكل ضراوة، ويمكن تحديد أبرز ما تركه إنتهاء الحرب الباردة من تحولات في طبيعة التفاعلات السياسية الدولي فيما يلي:

أ. انتهاء الصراع الايديولوجي:

ان إنتهاء الحرب الباردة جاء بإنهيار سريع في التركيز على الإيديولوجية فى المجتمع العالمي، وعلى الرغم من أن أنماطا متعددة من الليبرالية والعقائد الدينية ستستمر فى القيام بأدوار إيديولوجية، إلاّ إنّها لن تكون هى العوامل التصادمية الرئيسة فى المجتمع العالمي،[2] بصورة عامة وإن ظهر خلاف ذلك بين بعض الدول في عالم الجنوب.

وقد ترتب على زوال الصراع الايديولوجي العالمي ظهور حقيقتين كان لهما دورا في تعزيز ظهور الحكم العالمي، تتمثل الحقيقة الأولى بتراجع الاشتراكية بأنهيار التجربة السوفياتية، واعتبار ذلك بمثابة الانتصار لتجربة الرأسمالية، والتي عملت مراكزها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الترويج لاقتصاد السوق والليبرالية الجديدة، فقد بشر (فرانسيس فوكوياما) بانتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي، وأفترض أن نموذج الليبرالية

---

(1) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص117.

(2) السيد يسين، الكونية والاصولية ومابعد الحداثة (اسئلة القرن الحادي والعشرين)، ج 2، ط 1 ،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1996)، ص ص 322- 323.

الغربية اضحى شكل التنظيم الاجتماعي الذي لايمكن تجاوزه بعد انتصاره على الشيوعية.[1]

وقد اظهرت جملة من المؤشرات بإنّ هناك اتجاها عالميا نحو الليبرالية واقتصاد السوق في النظام الاقتصادي العالمي، فقد اتجه دول اوروبا الشرقية، والدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بما فيها روسيا الاتحادية تبني اقتصاد السوق الحر، كما عمدت أكثر دول العالم الثالث إلى تبني نظام اقتصاد السوق الحر بعد فشل نماذج التنمية المتبعة فيها، في حين سعت الصين إلى الانفتاح على اقتصاد السوق الحر، مما يجعل من الاقتصاد العالمي شديد الترابط والتعقيد إلى الحد الذي يجعل من الصعب استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وقد ترافق مع التحول إلى الليبرلية تحولا داخليا نحو تبني الديمقراطية. [2]

وبذلك فقد زالت أهم سمة كانت تحكم الحرب الباردة وهي: الصرع الايديولوجي، وتغيرت قيم التعاون من إرتكازها في مرحلة الحرب الباردة على الايديولوجية إلى المنظور النفعي(البرغماتي) بعد نهاية الحرب الباردة، وقد فسح التماثل الايديولوجي إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدولي متعدد الأطراف في إطار المنظمات العالمية، لا سيما المنظمات والمؤسسات الاقتصادية - وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية - التي ترتكز على اسس الليبرالية الاقتصادية، والتي تسهم بشكل مباشر في دعم التحول الليبرالية إلى النموذج، وتعزيز التعاون فيما بين الدول الليبرالية لادارة المصالح الرأسمالية.[3]

غير ان انتهاء الصراع الايديولوجي، لم ينهي التنافس الاقتصادي بين الدول الليبرلية، وهو ما تشير اليه الحقيقة الثانية، فتراجع الاقتصاديات الاشتراكية (المخططة) ادى إلى

---

(1) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين، ط1، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص ص 244-248.

(2) Robert Cooper,The Post-Modern State And The World Order,(UK-London: Demos, 2000), p.14.

(3) د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 55.

تغيرين بنيويين رئيسيين الأول هو: التغيير في مجال نماذج الشرق والغرب، والشمال والجنوب والتي بني عليها العالم في سنوات الحرب الباردة، فإن الشرق أصبح مجموعة من الدول التي تسعى للحصول على رأس المال والتكنولوجيا من دول الغرب وهكذا أصبح "الشرق شبيها بالجنوب" فى سعيه لموارد التمويل العالمية، ولأن العوامل الاقتصادية فى المجتمع العالمي أصبحت لها أهمية متزايدة " فإن المجتمع العالمي سيتشكل من بنية أساسية تضم (الشمال) و (جنوبا) جديدا سيضم (الشرق) القديم، وهذه البنية تغطى مجمل المجتمع العالمي، وتتضمن عملية إعادة بناء وتنمية لما يمكن أن يطلق عليه (الجنوب الجديد) وهذه الشراكة الجديدة، يمكن أن يطلق عليها الشراكة الكونية "، اما التغير البنيوي الثاني فيتمثل بـ: " ازدياد المكونات التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وستكون العلاقة مزيجا من التنافس والاعتماد الاقتصادي المتبادل فى نفس الوقت "،[1] وبذلك جاءت نهاية الحرب الباردة بتصاعد حدة التنافس الاقتصادي بين الاقطاب الاقتصادية الثلاثة (الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي)، وحل هذا التنافس - كما أكدّ(ليستر ثرو)- محل المواجهة العسكرية والايديولوجية التي كانت قائمة في مرحلة الحرب الباردة. [2]

وقد مثلث التكتلات الاقتصادية انعكاسا لنمط التعاون والتنافس الاقتصادي الدولي في الوقت ذاته، غير ان التكتلات الاقتصادية، لا تقتصر على كونها مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول، بل انها تعد من الآليات المهمة في تحقيق الاستقرار في النظام العالمي،

---

(1) السيد يسين مصدر سبق ذكره، ص ص 321-322.

(2) لستر ثرو، المتناطحون:المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا واميركا ،ترجمة: د. محمد فريد،ط1، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والنشر ،1995)، ص 14، وص 22.

كما ان الترتيبات التي تتخذ من اجل التكامل الإقليمي، تساعد ايضا على تقوية الاتجاه نحو اقتصاد عالمي مفتوح.(1)

وخلاصة ما تقدم هي:إن تراجع الايديولوجية في السياسة الدولية قاد إلى زوال اهم اسباب الاختلافات والصراعات ليس بين حكومات الدول فحسب، بل بين الشعوب نفسها مما يفسح المجال امام التعاون بين الدول، كما ان تزايد الترابط الاقتصادي العالمي وزوال الأنظمة الشمولية، ادى إلى ظهور الحكم العالمي الاقتصادي بوصفه امتدادا لليبرالية الاقتصادية الجديدة يعمل على التنظيم والادارة لخدمة السوق والقطاع الخاص بعيد عن سطوة الحكومة، وبات ينظر إلى الحكم العالمي هنا بوصفه تطورا للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية القائمة على تطوير وتعزيز المؤسسات الدولية للتصدي للمشكلات التي تواجه العالم وتجنب خوض الصرعات العسكرية، فضلا عن فتح المجال امام الشعوب للتعبير عن رأيها ازاء سياسات الدول والقضايا العالمية المهمة. (2)

ب. تراجع استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية:

سجل انتهاء الحرب الباردة وتغير شكل النظام الدولي من دون خوض حرب بين اقطابه ظاهرة لم تألفها الأنظمة الدولية السابقة التي كانت تنتهي وتتغير هيكليتها واشكال التحكم والسيطرة فيها عن طريق الحرب،(3) وهو النتيجة التي كانت يتوقعها البعض لنهاية النظام ثنائي القطبية،(4) ومن هنا، فقد اعطى انتهاء صراع الحرب الباردة بالشكل الذي

---

(1) ينظر: جون بيليسو ستيف سميث،عولمةالسياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،ط 1، (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 883- 885، كذلك: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص 68-69.

(2) Kobayashi Makoto, Op.Cit, pp.8-9.

(3) قدم (روبرت جيلبن) في دراسة مستفيضة شرحا لخمس افتراضات اساسية تقود إلى حدوث تغيير في هيكل النظام الدولي، أو ما يسميه بـ (التغيير النظامي) وهو التغيير الذي يحدث في شكل السيطرة والتحكم في النظام الدولي، وجوهر هذا النوع من التغيير هو نهوض وتدهور القوى المهيمنة (الدول والامبراطوريات) المتحكمة بنظام دولي معين ،عن طريق التغير الحاصل في التوزيع الدولي للقوة ومقدار الهيبة والتأثير، ينظر: روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره،ص ص 25- 53.

(4) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري (الاردن - عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995)،ص 460، كذلك: انور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، (

حدث، مؤشرا واضحا على تراجع إستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص بين القوى الدولية الكبرى، ويقف وراء ذلك عاملين اساسيين: **العامل الأول** هو: التطور التكنولوجية الذي انعكس في تطور منظومات الأسلحة وتعاظم القوة التدميرية للاسلحة النووية.

فسباق التسلح بين القطبين العملاقين في اثناء الحرب الباردة على الرغم من انه مثل احد الأدوات الرئيسة لادارة الصراع، إلاّ إنّ تجربة الحرب الباردة اثبتت إن الأسلحة النووية لايمكن إستخدامها بسبب حجم الدمار الهائل الذي يمكن ان تخلفه، وكما يقول (جوزيف س. ناي الابن) لم يعد إختبار القوةالعظمى " هو في قدرتها على الحرب..إذ إنّ أساس القوة آخذ في الإبتعاد عن التأكيد على القوة العسكرية والغزو، ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت من بين أسباب هذا الابتعاد ". [1]

وهكذا فقد أدى تراجع وتفكك الاتحاد السوفياتي وهو في أوج قوته العسكرية ومن دون خوض حرب مباشرة ،الى التشكيك في مدى جدوى أو فاعلية القوة العسكرية كركيزة لدعم القدرة القومية، في السياسة العالمية بل على العكس من ذلك فإنّ سباق التسلح أنهك الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفياتي، إذ شكل سباق التسلح عامل مضاداً للنمو الاقتصادي من حيث كونه يزيد حجم التكاليف ويقلص الرفاهية دون توفير اي تحسن في الحاجة للامن - مع وجود التكنولوجية العسكرية المتطورة ووجود اسلحة الدمار الشامل - وقاده هذا الأمر في النهاية إلى التراجع التدريجي ومن ثم التفكك وإنتهاء الدور الذي كان يلعبه في نظام ثنائي القطبية.[2]

الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1985)، ص ص 32-33، مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الانسانية، عدد3 (الجزائر: جامعة محمد خضير بسمكرة، اكتوبر 2002)،ص 162.

(1) جوزيف س.ناي (الابن)،مفارقة القوة الامريكية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، ط1،(الرياض-المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص ص 32-33.

(2) جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود ابراهيم، ط 2، (الجزائر: ايوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص 290،كذلك: د. ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام

أما العامل الآخر لتراجع استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فيكمن في عمق التداخل والترابط الاقتصادي العالمي والذي شكل قيدا على استخدام القوة في علاقات الدول.

فتزايد الاعتماد على القوة الاقتصادية في بناء القاعدة الصناعية المدنية والعسكرية ومن ثم تحديد مكانة الدولة وقدرة تأثيرها في النظام الدولي من جهة، وتزايد الترابط الاقتصادي المعقد بفعل ما قدمه التطور التكنولوجية الهائل في مجالي الاتصالات والنقل من تسهيلات كبيرة اسهمت في تزايد حجم التبادلات التجارية والمالية وتعاظم القدرة الإنتاجية من جهة أخرى،(1) كل ذلك ترك أثره في تصاعد أهمية القوة الاقتصادية، ليس للدول فحسب بل لمجتمعاتها ايضا، حيث اضحى الهدف الرئيس لكل المجتمعات الحديثة هو: الرخاء الاقتصادي - فضلا عن التنمية بالنسبة للدول غير المتقدمة- وهكذا ففي الوقت الذي أصبح يقال فيه ان الحرب قد تضائلت أهميتها كوسيلة معقولة لضمان اهداف الدول، فإنّ الأهداف ذاتها قد تغيرت أيضا،(2) إذ تزايد ادراك الدول ومجتمعاتها بخطورة اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ويعود ذلك إلى ان الأهمية المتزايدة للترابط الاقتصادي العالمي، جنبا إلى جنب مع القوة المتزايدة من المصالح المحلية، قد أجبرت الدول المتقدمة على التخلي عن التوسع

الدولي بين العملية والنمطية، ط1 ،(ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص40، غسان الغزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص29.

(1) يرى الدكتور (فؤاد مرسي) ان الثورة العلمية والتكنولوجية احدثت عمليتين كان لها الاثر الكبير في عملية التدويل الاقتصادي ومن ثم العولمة، العملية الاولى هي: تجديد وتوسيع القوى الانتاجية والاخرى هي: تدويل القوى الانتاجية التي من اجل ان تجدد وتتوسع لا بد ان تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلدان العالم ،واخذت تتشكل اشكال عديدة من صور التدويل الاقتصادي مثل تدويل رأس المال والعمل وتدويل =الازمة ينظر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1990)، ص 105.

(2) روبرت جيلبن، مصدر سبق ذكره، ص 231.

الإقليمي والغزو العسكري كوسيلة لتراكم المكاسب النسبية، وركزت- هذه الدول- بدلا من ذلك على زيادة حصتها في الاقتصاد العالمي، عن طريق الانتفاع من التطورات التكنولوجية التي ازالة العديد من الحواجز امام التبادل التجاري وإنتقال رؤوس الأموال والإستثمارات والعمل، وبمعنى آخر فإنّ" الرغبة في الهيمنة على الأسواق حل محل الرغبة في اكتساب الاراضي"،[1] كما ان عمق الترابط الاقتصادي العالمي، جعل من كلفة الحرب تفوق المكاسب المتوقعة، وبذلك فإنّ إنخفاض المنفعة المترتبة على استخدام القوة العسكرية (خاصة بين الدول الكبرى) في قبال ارتفاع حجم التكلف بسبب من الترابط الاقتصادي من جهة، وزيادة حجم وقوة التدمير للاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل من جهة اخرى، انعكس على تراجع البعد العسكري في السياسة الدولية.[2]

وإلى جانب ما تقدم فإنّ التغييرات الاجتماعية قد حدت ايضا من استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فالدول المتقدمة باتت تبحث عن الرفاه بدلا من البحث عن المجد " وهيتكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها إلا عندما يكون بقاؤها نفسه معرضا للخطر"،[3] ومع ان انتشار الديمقراطية بين دول العالم يسهم في وضع قيود على استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فأن الدول غير الديمقراطية والتي تشعر بقيود شعبية واخلاقية اقل على استخدام القوة العسكرية، أصبحت مضطرة إلى النظر في آثار استخدام القوة على مصالحها الاقتصادية في ظل الترابط الاقتصادي العالمي.[4]

وفي اطار نفس الرؤية يرى بعض الدارسين بأن العالم يعيش ثورة ثقافية وسياسية سوف تتمخض عن " نهاية العصر العسكري " وبداية عصر لامكان فيه للحرب، فالحرب لم تعد

---

(1) Tom Lansford, Op. Cit,p.8.

(2) Kapytonenko, Mycola, Globalization, Nation-State And Global Security Arrangements, Europolis Journal Of Political Science And Theory, No.6. (Romania:Central Of Political Analysis,2009), p 593.

كذلك: غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 71-72.

(3) جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص ص 33- 34.

(4) المصدر نفسه، ص34.

مقبولة لاعقلانيا ولا اخلاقيا في العالم المتحضر، وأنّ إتجاهاً اخلاقياً عالمياً أصبح يضيق بشكل اكبر على إستخدام القوة واللجوء إلى الحرب كأداة لحل النزاعات بين الدول.(1)

وهذا ما تعكسه الاحصاءيات حيث شهد العالم بعد الحرب الباردة انحساراً كبيراً للحروب بين الدول وقد احصى كتاب (التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي) الصادر في العام 2013 أربع صراعات حدثت بين الدول خلال المدة الواقعة بين 2001- 2011 في حين وقع خلال نفس المدة 73 نزاعاً داخلياً،(2) ومما تقدم يمكن القول بأن تراجع استخدام القوة فيما بين الدول سيعزز التعاون والتفاهم الدولي ويمنح الدول مزيداً من الثقة والاقتناع بضرورة إيجاد ترتيبات للحكم العالمي تكفل تحقيق الأمن العالمي بمفهومهِ الواسع.

ج. التحول في طبيعة القضايا في السياسة العالمية :

لم يؤدِ انتهاء الحرب الباردة إلى تغير بنية وهيكلية النظام الدولي فحسب – إذ لم تعد السياسة العالمية تعرف اساساً بصراع ايديولوجي وعسكري بين مركزي قوة مهيمنين تتحكم بهماعلى التوالي قوتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي- بل طرأ ايضا تحولا في أجندة السياسة العالمية، فلم تعد السياسة العالمية تسيطر عليها قضايا ناجمة عن العلاقات بين الشرق والغرب، مثل نذير الحرب النووية وسباق التسلح، والصراع الايديولوجي، ودبلوماسية الأزمات وما إلى ذلك.(3)

---

(1) غسان الغزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 71-72.

(2) لوتا ثمنر و بيتر والنستين، برنامج ابسالا لبيانات الصراعات، في: مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي الكتاب السنوي لعام 2013،ترجمة:عمر سعيد الايوبي و امين سعيد الايوبي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013)، ص 86، كذلك حول الاحصاءات الخاصة بالنزاعات الداخلية والداخلية المدولة والنزاعات الحدودية بعد الحرب الباردة ينظر:

Dan Smith, Trends And Causes Of Armed Conflicts, (Germany: Bergh Of Research Center For Constructive Conflict Management,2004),pp.2-4.

(3) برايان وايت، ريتشارد ليتال ومايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص4.

فقد انعكست التحولات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة بصورة مباشرة على نطاق القضايا الرئيسة في السياسة العالمية، حيث ظهرت موضوعات جديدة على أجندة كل من النظرية والتطبيق في مجال العلاقات الدولية، كما أُعيدَ طرح قضايا قديمة لم تحض بالاهتمام الكافي، وتضمنت الأجندة العالمية جملة من المحاور كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة، والمواضيع المرتبطة بالأزمة المالية العالمية والتنمية الاقتصادية، والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود للحركات الاجتماعية، والجريمة العالمية والارهاب وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية واللاجئين والعمال المهاجرين، وموضوع المرأة والتمييز على اساس الجنس وغيرها.[1]

الى جانب ذلك فقد تجدد الاهتمام بقضايا اخرى بسبب عدم قدرة آليات ووسائل النظام الدولي التقليدي من السيطرة عليها - كما هو الحال مع الحاجة إلى المزيد من الاهتمام العالمي لمنع إنتشار الأسلحة النووية والمخاطر الناجمة من احتمالية وقوعها بيد الحركات الإرهابية- أو بسبب إتساع نطاق آثارها السلبية -كالاخطار المرتبطة بالبيئة والمناخ العالمي والتي تفاقمت بفعل النمو السكاني الكبير، وكثافة الإنتاج الصناعي والزراعي-.[2]

إن التحول في اجندة السياسة الدولية جاء مدفوعا بجملة عوامل، فالترابط العالمي المعقد، وتعميق التبادلات والعلاقات والاتصالات العابرة للحدود القومية في شتى المجالات، والتي ترافقت مع الآثار الهائلة للتطورات التكنولوجية والأبعاد المختلفة لعولمة الاقتصاد كان لها انعكاسا على تعدد القوى المؤثرة والفاعلة في السياسة العالمية، والتي اضحت تمارس انشطة متنوعة جعلت منها تهتم بقضايا جديدة تختلف عن القضايا التي كانت تشكل المضامين الأساسية للعلاقات الدولية، والمتمحورة بالأساس حول كيفية ضمان الأمن والسلم الدولي من جهة وتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي

---

(1) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 252.

(2) Nayan Chanda, Op. Cit, pp. 123-124.

من جهة آخرى،[1] كما ان ديناميات الترابط العالمي تميل إلى جعل عواقب القضايا والمشكلات عالمية ايضا، مشكلة الاحتباس الحراري العالمي، على سبيل المثال، لايعرف لها حدودا، وتصل آثارها إلى كل ركن من أركان المعمورة، وبالمثل فإن سياسات وممارسات الإبادة الجماعية في كل من (رواندااوكوسوفو) كانت بمثابة تحديا للبشرية جمعاء، وكذلك الأزمات المالية وإتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في البلدان النامية، فضلا عن ذلك فإن ظهور مثل هذه القضايا تسارع بوتيرة اكبر من أي وقت مضى،[2] ومع إن الترابط العالمي المتزايد يميل إلى جعل العالم بلا حدود بسببمن " سرعة النقل العالية للسلع ورؤوس الأموال، وتبادل المعلومات، وآنية التفاعلات في الاحداث الدولية التي اتاحها تطور وسائل الاتصالات والمعلومات، وسرعة انتقال مسببات الأمراض، والعواقب البيئية التي تخيم علينا جميعا، فان العالم لايزال يفتقر إلى الحكم العالمي الذي يمكنه من ضبط والسيطرة على القضايا المتعددة ".[3]

ومن ناحية اخرى فان التبدل في أجندة السياسة العالمية ارتبط بتصاعد ادوار ووظائف الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية في السياسة العالمية، فالشركات العالمية عابرة القومية إلى جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي، والحركات الاجتماعية،والتجمعات العلمية، ووسائل الإعلام، اضحت كلها تعمل على فرض الاهتمام بقضايا معينة وتضغط على الدول والمنظمات الدولية الحكومية لوضع السياسات والقرارات المناسبة، وفي ضوء ذلك تصاعد الاهتمام بقضايا الاقتصاد والمال، والقضايا البيئة والإنسانية المتعددة وظهر ذلك واضحا في المؤتمرات الدولية وفي اجتماعات وقرارات الهيئات والمنظمات الدولية.

---

(1) د. ريمون حداد ، مصدر سبق ذكره، ص 574.

(2) James N. Rosenau, Governance In A New Global Order, In: Daid Held And Authony Mc Grew (Eds),Op. it ,p.224.

(3) Nayan Chanda,Op.Cit, 123.

واخيرا فإنّ مفهوم الأمن القومي القائم على اساس ان مصادر تهديد امن الدول هي مصادر خارجية وذات صبغة عسكرية بالدرجة الأساس، تعرض للتبدل، وانعكس ذلك على تحول طبيعة القضايا المطروحة على اجندة السياسة العالمية.

فقد كشفت التحولات في البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن تراجع مفهوم الأمن القومي، حيث لم تعد مصادرتهديد امن الدولة خارجية فحسب، بل أصبحت الدول في مواجهة مجموعة كبير من مصادر التهديد الداخلية، كما ان تعقد الترابط العالمي وتوسع حجم الاتصالات والتفاعلات العابرة للحدود القومية، والتي اضحت متنوعة في مصادرها الرسمية وغير الرسمية ومتنوعة في مجالاتها ادى إلى ظهور انماط جديدة من التهديدات لايمكن مواجهتها بالإرتكاز على القوة العسكرية، منها على سبيل المثال التغيرات المناخية، وانتشار الأمراض والاوبئة والجريمة والارهاب العالمي، والأزمات المالية والاقتصادية، وعلى الرغم من إن مثل هذه التهديدات كانت قائمة في ظل الحرب الباردة، الإ إن نهاية الحرب الباردة خلق متسعاً للدراسات الاكاديمية لمناقشة تلك القضايا كبديل عن التركيز على الدراسات الاستراتيجية، وفي هذا الصدد طرحت الدراسات مفاهيم مثل " الأمن الغذائي والبيئي والاقتصادي " في محاولة لتوسعة مفهوم الأمن القومي،[1] وفي ضوء اتساع وتنوع التهديدات الإنسانية فإن مفهوم الأمن مرتبطاً بحرمة الحدود الدولية والاستقلال الوطنيكما هو الحال مع المنظور التقليدي للامن في العلاقات الدولية والذي يتمحور حول الدولة، فقد اضحى تصور الأمن مرتبطا بالإنسان، فظهر مفهوم (الأمن الإنساني)، ليعكس التغير في طبيعة التهديدات العالمية التي باتت موجه ضد الأمن الفردي والمجتمعي بجميع أشكاله وعلى رأسها تهديد الوجود الإنساني ذاته، ومن هنا: " فالأمن

---

(1) خديجة عرفة محمد أمين، الامن الانساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط1، (الرياض - المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009)، ص ص 14-16.

الإنساني أصبح يعطي الاسبقية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب أو فوق الدولة في بعض الاحيان ".[1]

وقد تبنت الدول والمنظمات الدولية بالتنسيق مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي العمل في إطار هذا المفهوم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، وكثيرا ما اقترن مفهوم الأمن الإنساني لدى المنظمات الدولية والهيئات الدولية، بقضايا الحد من الفقر العالمي والتنمية الاقتصادية، والتأثيرات السلبية الناشئة عن التغيرات البيئية، ويعد البرنامج الانمائي للامم المتحدة من المنظمات الدولية التي ركزت على موضوع الأمن الإنساني في تقريرها الصادر في العام 1994،والتقارير اللاحقة،[2] وعلى نفس النهج (الأمن الإنساني) خصص تقرير البرنامج الانمائي للامم المتحدة للعام 2014 لدراسة المخاطر التي تواجه الإنسان والتي من المحتمل أن تقوض الانجازات في التنمية البشرية، ووضع التوصيات المناسبة، لسد النقص في الحكم العالمي ومؤسساته، لبناء ما اسماه التقرير بـ" المنعة " التي هي محصلة لعمل الدول والمجتمع والمؤسسات الدولية لتمكين الناس وحمايتهم.[3]

وبالنتيجة يمكن القول بأن انتهاء الحرب الباردة وتزايد الترابط العالمي أفضى الى، تحول في طبيعة قضايا السياسة العالمية، حيث اضحت أهم اجندات وقضايا السياسة العالمية موضوعةمن قبل الجهات والأطراف الفاعلة في السياسة العالمية الحكومية وغير الحكومية، وان صياغة هذه القضايا قد شهدت تغيراً بالتركيز على القضايا التي ترتبط بالإنسان وبيئته الاجتماعية والطبيعية، فضلا عن التركيز على القضايا المعيارية.

---

(1) Caroline Thomas,Global Governance, Development and Human Security: Exploring The Links, Third World Quarterly, Vol. 22, No 2,(UK: Routledge , 2001), p. 161.

كذلك: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص100-101.

(2) Ibid,p.164.

(3) البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، ص 4 وما بعدها.

وفي ضوء الادراك العالمي بأنّ العديد من المشكلات لا يمكن السماح لها بأن تحتدم وتشكل خطرا على رفاه الناس في كل مكان، وضرورة تحقيق قدر من النظام في ظل الترابط العالمي المعقد، نشئ عنه الحاجة إلى عمليات وهياكل تعزز من قدرة الحكم العالمي على مواجهة هذه المشكلات. [1]

ثانيا : تنامي العولمة:

لاشك ان تنامي العولمة وصعود حس جديد " بالعولمية " و التي أصبحت محل إهتمام وتنظير الفكر المعاصر، كانت أحد اسباب ظهور الحكم العالمي ،[2]فالعولمة تعمل على احداث تغيير ثوري في العالم، يقوم على اساس إزالة الإقليمية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، عن طريق قوى تعمل على تقليص المسافات ودمج العالم ،[3] بل وتعدّ - العولمة - بحد ذاتها مظهر من مظاهر الحكم العالمي، كونها تدفع الدول إلى الإمتثال للمطالب المتنافسة في السوق العالمية،[4] فالتطور السريع لحركة العولمة كظاهرة وعملية متعددة المجالات، هو الذي كان وراء بلورة مفهوم الحكم العالمي، خاصة فيما يتعلق بالمعاملات العابرة للحدود، مثل ظهور أسواق العمل واستقلالية البنوك المركزية وخصخصة القطاع العام وتشجيع المنافسة وتحمل أعباء المشكلات الناجمة عنها.[5]

---

(1) James N. Rosenau,Governance In A New Global Order, Op.Cit,p. 225.

(2) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(3) مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان، مصدر سبق ذكره، ص 316.

كذلك:

David Held and Anthony McGrew, Rethinking Globalization In: Daid Held And Authony Mc Grew (Eds), Op.Cit, p.67.

(4) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص137، كذلك: مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان،مصدر سبق ذكره، ص 192.

(5) د. عامر مصباح، العولمة الأمنية، مصدر سبق ذكره، ص363.

وتمثل العولمة الاقتصادية المظهر الاكثر وضوحا لمفهوم العولمة، وهي تعكس حالة " الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتمحور خلاياه القاعدية على الذات والمنافسة إلى اقتصاد عالمي يتميز ببروز نظام إنتاج معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية "،[1] فقد تركت التطورات التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات والمعلومات، آثارها في تسريع وتعجيل ظاهرة (التدويل)، التي شكلت مقدمة لتطور العولمة الاقتصادية.[2]

لقد ادى توسيع المبادلات التجارية الدولية – بعد الحرب العالمية الثانية – من جهة، والتوسع في إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، عند طريق إقدام كبريات الشركات ذات الاصل الأمريكي في بداية الأمر على القيام بتوظيف موجوداتها في مشاريع إستثمارية في عدة مناطق من العالمن جهة اخرى، إلى دفع النمو الرأسمالي بشكل جعل من الإنتاجية في تقدم مضطرد، وعليه دخلت اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة مرحلة توسع جديدة هي مرحلة العولمة،[3] وأصبحت العولمة الاقتصادية - والسوق العالمية كواحد من أبرزتجلياتها - من اهم سمات العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ويقف وراء تطور العولمة الاقتصادية، وتنامي وتعزيز السوق العالمية هو: الغاء القيود التنظيمية، والتي تتضمن تخفيف العوائق التجارية في وجه التجارة والاستثمار إلى جانب التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات والتي انعكست في تخفيض تكاليف النقل والاتصالات،[4] فضلا عن ذلك فقد اسهمت ظهور الشركات العالمية الكبرى

---

(1) د.حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(2) يقصد بظاهرة التدويل: ان الحدود القومية لم تعد كافية لتوفير القاعدة التي تسمح بالنمو المفرط للقوى الانتاجية، ولم يعد في الوسع تنمية هذه القوى وادارتها، الا في اطار اوسع هو الاطار الدولي ذلك لان الثورة العلمية والتكنولوجية احدثت عمليتين الاولى هي: تجديد وتوسيع القوى الانتاجية والثانية هي: تدويل القوى الانتاجية التي من اجل ان تجدد وتتوسع لا بد ان تتخطى الحدود القومية، وفي ضوء ذلك اخذت تتشكل اشكال عديدة من صور التدويل الاقتصادي مثل: تدويل رأس المال والعمل وتدويل الازمة، ينظر: د. فؤاد مرسي ،مصدر سبق ذكره، ص 105.

(3) فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1996)، ص ص، 19- 24.

(4) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 19 ،كذلك: جيفري فرانكل، عولمة الاقتصاد، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص ص 77-78.
=كذلك:

Fassue Kelleh, Op. Cit, p.25.

المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود في تسارع تدويل وسائل الإنتاج، إذ تعدّ هذه الشركات من أهم قوى العولمة وأدواتها الفاعلة والتي تتسم بضخامة الحجم وتنوع الانشطة، والإنتشار الجغرافي في العالم كله، والقدرة على تعبئة المدخرات والاقتراض، واستقطاب الكفاءات البشرية عالية المستوى.(1)

ولكن العولمة كظاهرة متطورة وعملية متعدد الابعاد لايمكن تحديدها بالبعد الاقتصادي والسوق العالمية. فهي تشيرالى عملية تزايد التفاعلات بين الشعوب و إلى ازدياد الاندماج العالمي في ابعاد متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وتوصف العولمة على إنها التدفقات السريعة وغير المسبوقة للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، وكذلك الافكار والمعلومات والقيم والنزاعات، وظهور حركات اجتماعية وسياسية جديدة،(2) لذا فأن مفهوم العولمة يشير إلى سلسلة معقدة من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تركت آثارتها في زيادة التفاعل والتكامل بين المجتمعات والشركات والحكومات في العالم، وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف ابعاد العولمة إلى ما يلي: (3)

---

(1) Tom Lansford, Op.Cit, p.8.

كذلك، للمزيد ينظر: سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية، في: حافظ عبد الرحيم (وآخرون)، السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 75-79.

(2) وليم كوهين، العولمة اليوم ما مدى ترابطية العالم، في: العولمة في القرن الحادي والعشرين، تحرير: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ،1 (ابوظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 60.

(3) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، تمهيد، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص 21- 22، كذلك:

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.Governance In A Globalizing world, In: Robert O. Keohane, Power And Governance In A Partially Globalized World, Op. Cit, pp. 196-197, And: Peri K. Blind , Op. Cit, pp. 12-15.

1. العولمـة الاقتصـادية: وتشـير إلى زيـادة وكثافـة حجـم وسرعـةالتبادل التجـاري (السـلع والخـدمات) والاسـتثمارات (رؤوس الأمـوال) عبرالحـدود مـن قبـل الشركـات متعـددة الجنسيات والعابرة للحدود، فضلا عن المستثمرين الأفراد، وتنظيم عمليات الإنتـاج عـلى مستوى العالم في ظل إنفتاح وتحرر الأسواق العالمية.

2. العولمة السياسية: وتعني زيادة التفاعل بين النظم السياسية والقدر الكبير مـن التماثـل الـذي تبديه الدول من حيث اهدافها وبرامجها وآليات عملها الداخلي وعلى وفق انموذج الأنظمـة الديمقراطية، ويشمل ذلك موضوعات واسع من الحكم وبناء المؤسسات الفعالة. [1]

3. العولمة الاجتماعيـة والثقافيـة، وتشـير إلى إنتقـال الافكـار والمعلومـات، والمعرفـة العلميـة والأفكار الدينية، فضلا عن تقليـد القـيم والممارسـات والمؤسسـات لمجتمـع مـا مـن قبـل مجتمعات اخرى، إلى جانب التزايد المتسارع في ظهور مـنظمات المجتمـع المـدني وتنـامي وترابط انشطتها وبرامج عملها على المستويين الوطني والعالمي.

4. العولمـة التكنولوجيـة: وتعنـي سرعـة انتشـار الابتكـارات التكنولوجيـة في قطـاع الأعـمال والحكومة والمجتمع المدني، جنبا إلى جنب مع ما يترتب على ذلك مـن زيـادة المعلومـات المتاحة لجميع الجهات والأطراف الفاعلة في السياسة العالمية.

ويضيف (روبرت كوهين و جوزيف س. ناي الابـن)، ابعـاداً اخـرى للعولمـة كالعالميـة العسـكرية التـي تشـير إلى الشـبكات الاعـتماد المتبـادل في الجوانـب الأمنيـة وتشـكيل المنظومـات والتحالفـات العسـكرية، والعالميـة البيئيـة وتشـير إلى تزايـد الاهـتمام بالبيئـة العالمية بسبب تزايد إنتقال التأثيرات السلبية للمواد المتخلفة عن عمليـات الإنتـاج والتـي باتت تهدد جميع أشـكال الحيـاة في الارض.[2] وفي سـياق تنـامي العولمـة تعـززت أسـباب

---

(1) فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران)، العولمة: الطوفان ام الانقاذ، الجوانـب الثقافيـة والسياسـية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 346.

(2) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 22، كذلك:

= Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.Op.Cit,p. 197.

وفرص الحكم العالمي، ويمكن البحث في البيئة التي خلقتها العولمة والتي أفضت إلى ظهور الحكم العالمي في ثلاثة نقاط اساسية هي:

1. تراجع دور ووظائف الدولة في السياسية العالمية:

إذا ما تذكرنا بإنّ الدولة ذات السيادة،ومنذ وقت طويل يعود إلى معاهدة (ويستفاليا في العام 1648)، شكلت الركن الأساس في علم وممارسات السياسة والعلاقات الدولية، بوصفها الوحدة أو الكيان الرئيس والممثل الشرعي للسياسة و التفاعل في المجتمع الدولي، فإنه مما شك فيه بأنّ تأثيرات العولمة في تراجع دور ووظائف الدولة، ومن ثم تراجع المفهوم التقليدي للسيادة يعد من أبرز واهم التغيرات التي حظيت بإهتمام الباحثين في العلاقات الدولية.

فقد أدت النتائج المترتبة على العولمة ظهور إتجاهات متعددة تناقش مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة والتطورات التكنولوجية، ومع إختلاف مواقف هذه الإتجاهات من مستقبل سيادة الدولة - بين من يقول بأفول السيادة وزوال الدولة ومن يقول بغير ذلك- فإنها تتفق جميعها على حدوث تغيرا في دور ووظائف الدولة في ظل العولمة، إذ لم تعد المفاهيم التقليدية للسيادة وإستقلالية الدولة على ما كانت عليه، فتآكل مفاهيم السيادة، وعمليات التدخل والأختراق أصبحت أحد مظاهر السياسة العالمية الجديد.[1]

إن تطور الاسوق العالمية التجارية والماليةبفعل انشطة الشركات العالمية العابرة للقومية، والمؤسسات المصرفية، إلى جانب دور حكومات الدول في ظهور التكتلات والتجمعات الاقتصادية، وإنتشار منظمات المجتمع المدني والجمعيات والحركات الاجتماعية العابرة للحدود، وزيادة تفاعل المجتمعات وتأثرها بالاحداث العالمية بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل ذلك جعل الكثير من الانشطة الاقتصادية،

(1) ينظر: محمد بوبوش، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 131- 132.

فضلا عن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والثقافية العابرة للحدود تجرى خارج إطار سيطرة الدولة، وفي ظل ذلك لم تعد الدولة تمثل السلطة العليا على المجتمع والاقتصاد، فالعديد من قضايا السوق الاقتصادية العالمية تخضع لسيطرة الشركات ورجال الأعمال والمصارف، كما إن هناك العديد من الانشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والتي أنعكست في تراجع سلطة الدولة على المجتمع.[1]

إنّ إنفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة وإنتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية، يمثل جوهر ديناميكية العولمة الاقتصادية، التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة القومية، وإنما تشترط بمجموعة من المؤسسات والمنظمات المالية والتجارية والصناعية العابرة للحدود، والأسواق المالية والتجارية العالمية لم تعد موجودة فحسب، بل هي خارجة عن تحكمك لدول، وبذلك فإنّ تأثير العولمة الاقتصادية على تراجع سيادة الدول على اقتصاداتها يظهر في ما تؤدي اليه العولمة من توسيع دائرة الاقتصاد إلى ما وراء حدود الدولة القومية بسبب توسع النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات والأطراف العابرة للحدود القومية، وبالتالي فأن هذه العملية تترك أشياء كثيرة خارج نطاق التحكم، وعلى وجه الخصوص الصناعات، والأسواق المالية والتجاريةالتي أضحت تعمل جزئيا عبر مظلة ناظمة ليست متمركزة على الدولة بل على آلية السوق، وبعبارة اخرى" فإنّ الجغرافيا المركزية الجديدة هي جغرافيا عابرة للحدود القومية وتؤدي وظيفتها في الغالب عبر فضاءات الكترونية تقهر سائر القيود الحقوقية (القانونية) " التي كانت الدول تضعها للتحكم بالاقتصاد. [2]

---

(1) Susan Strange, The Declining Authority of States, In: David Held and Anthony McGrew (Eds) Op. Cit, p. 128.

(2) ساسكيا ساسن، مدينة من ؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: فارنك جي. لتشنر و جون بولي(محررآن)، مصدر سبق ذكره، ص ص 139-140.

وهكذا فإنّ الدولة القومية لم تعد الفاعل أو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي، فقد أصبح دور الدولـة محـدود الوجـود وان فـاعلين اقتصـاديين جـدد يلعبون دورا محوريا في مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية.

ولعل المشكلة التي يخلقها مثل هذا الوضع أمام السلطات الحكومية في مختلـف الـدول ترتبط بكيفية وضعهاالسياسات التنسيق والتكامل لتتمكن من التعامل مـع الاعـتماد المتبـادل المنتظم بين الفاعلين الاقتصاديين فيها، وعليـه فـإن أول مـا ينـتج مـن عواقـب نشـوء إقتصـاد وسوق عالمي هي إن التحكم فيه سيكون اشكالية جوهرية " فالأسواق العالمية المنخلعـة عـن إطارها الإجتماعي عصية عن الضبط "، وفي ظل صعوبة وضع سياسات قومية وعالمية للتعامل مع قوى السوق العالمية من غير الممكن إيجاد تكامل اقتصـادي عـالمي متنـاغم، بـل العكـس سيقود إلى التنافس والنزاع بين هيئات الضبط على شتى المستويات وسيجعل معظـم سـكان العالم تحت رحمة هذه الأسواق. كذلك فان الشركات العابرة القومية، بوصفها اللاعب الرئيس في الاقتصاد والسوق العالميستكون " رأسمالا طليقا من دون هويـة قوميـة محـددة أو بـإدارة عالمية ومستعدا من ناحية القـدرة عـلى الاقـل، لأن يسـتقر في اي مكـان في المعمـورة. . فأنُـه يخضع لاملاء قوى السوق بالكامل- في السعي للحصول على عوائد وارباـح افضـل- مـن دون اي اعتبار للسياسات النقدية القومية "[1].

ونتيجة لذلك فـإنّ العولمـة "أدت إلى تفـاقم الحاجـة إلى تفـاهمات وترتيبـات عالميـة جديدة للحكم من اجل التصدي للتحديات التي اظهرتها العولمة، فالمشـكلة الرئيسـة التـي نجمت عن العولمة هي الانفصام القائمة بين هياكل السوق وهياكل الحكم "،[2] لـذا تظهـر الحاجة العالمية إلى آليات و قواعد جديدة لتنظيم العلاقـات الاقتصـادية والسـوق العـالمي التجاري والمالي، فضلاً عن الحاجة إلى السيطرة على الآثار السلبية المرتبطـة بتعميـق الهـوة

(1) بول هيرست و جراهام طومبون، مصدر سبق ذكره، ص ص 22- 23.

(2) Richard Higgott, The Theory and Practice of Global and Regional Governance, Op. Cit, p. 578.

الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة،[1] والاضرار البيئة المترتبة على الإنتاج الصناعي والزراعي العالمية، ووضع المعايير والقواعد للحد من هذه الآثار، وهو ما باتت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تنادي به لتشكل جماعات ضغط عالمية لاصلاح نظام الإنتاج والحد من أضرار البيئة وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الثروات وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

وعلى الرغم من إن المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية كصندوق النقد الدولي البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية - التي انشئت في العام 1994 إستجابة إلى هذه الحاجة - تعمل على تنظيم الاقتصاد العالمي في سياق تنامي العولمة، إلاّ انه لازال الكثير من المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات تتطلب الاصلاح وفي مقدمتها القضايا المرتبطة بالتمثيل وعملية إتخاذ القرارات، ومقدار تمتعها بالشفافية وخضوعها للمسائلة،[3] لذا تبقى هناك ضرورة إلى إيجاد انظمة قواعد متطورة لادارة الاقتصاد العالمي وبعبارة اخرى، الحاجة إلى مؤسسات اقتصادية عالمية تعالج التحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم ككل، وتخضع للمسائلة وتضمن المشاركة الفاعلة للدول النامية فيها.

---

(1) See: Keith Griffin,Op. Cit, pp. 789-794.

(2) Gemmill And Abimbola Bamidele-Izu, The Role Of NGOs And Civil Society In Global Environmental Governance, In:Daniel C.Esty And Maria H.Ivanova (Eds.), Global Environmental Govemance Options And Opportunities,(California: Yale Reporographic And Imaging Service,2002), pp.77-100.

(3) للمزيد حول إصلاحات مؤسسات الحكم العالمي ينظر:

Dirk Messner,Simon Maxwell, Franz Nuscheler And Joseph Siegle, Governance Reform Of The Bretton Woods Institution And The UN Development System ,Dialogue On Globalization, No18, (Washigtion: Friedrich Ebert Stiftung,May, 2005), pp.20-42, And: UNDP,Recon Figuring Global Governance:Effectiveness,Inclusiveness And China s Globa Role,Report Of High Level Policy Foram On Global Governanc ,Beijing – China.17 December 2012, pp. 19-30.

2. تعددية الأطراف والجهات الفاعلة، وتنامي دورها في السياسية العالمية:

يؤكد دارسو العلاقات الدولية على إن انموذج الدولة القومية ذات السيادة، ومن ثم العلاقات الدولية والنظام الدولي (الويستيفالي)، بدأ يخضع لتحولات مع نهاية القرن العشرين، ويبدو إن الدافع الرئيسي لعملية التحولات السياسية هو تغلغل العولمة إلى جميع مناحي حياة الأفراد، فالعولمة – وبسبب خصائصها المتصلة- تسببت في تسارع عملية تطوير الاقتصاد العالمي، وتكثيف العلاقات الدولية، وظهور اشكال هجينة جديدة من التعاون الاقتصادي مابين الدول، وادى كل ذلك الى: " التآكل التدريجي لسيادة الدول وظهور وتنامي ادوارعدد كبير من اللاعبين الجدد في العلاقات الدولية كالشركات عابرة القومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي والعديد من الشبكات الافتراضية العابرة للحدود، وجمعيات رجال الأعمال، وجماعات الضغط غير الرسمية، والمنتديات الدولية "، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية. (1)

فقد كان من أبرز نتائج العولمة جنباً إلى جنب مع التطورات التكنولوجية في الاتصالات والنقل والمعلومات هو: تنامي الاتصالات والتفاعلات العابرة للحدود القومية بشكل كبير وغيرمسبوق، وتزايد الترابط والتعقيد في السياسية العالمية، وترتب على ذلك حقيقة مفادها ان التواصل عبر الحدود أصبح اسهل مما اتاح فرصة لمجموعة من الجهات والأطراف العابرة للحدود القومية، التأثير في تشكيل السياسة العالمية، كما أصبحت مصدرا لتآكل احتكار الدولة القومية للسياسة العالمية.(2)

كما قدم الترابط الاقتصادي العالمي المتزايد والآثار المتولدة عن العولمة وسيلة ليس لإزدهار الأطراف الدولية الفاعلة من غيرالدول فحسب، بل دفع بإتجاه جعلها مراكزا للقوة

(1) Anatoliy Poruchnyk And Yulia Gaida,The Creation Of Institutional Prerequisites For A System Of Global Governance,International Economic Policy, Scientific Journal, No.8-9. (Ukraine -Kiev:National Economic University, 2008), p.50.

(2) Kapytonenko,Mycola,Op. Cit,p.549.

والتأثير في السياسة العالمية، وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العالمي فيمكن ملاحظة ما أصبحت عليه الشركات عابرة القومية - تدريجيا – كرموز ومراكز للقوى الجديدة في الاقتصاد العالمي،[1] فعلى سبيل المثال ان موارد مبيعات هذه الشركات قد أصبحت أكبر من الاقتصادات الكلية لأكثرية الدول، وان التعاملات المالية العالمية تتجاوز عادة مستوى التريليون الواحد من الدولاراتالأمر الذي يبقي الاقتصاد العالمي خارج سيطرة الدول.[2]

ومن ناحية اخرى،ومع صيرورة العالم اكثر ترابطا وتعقيدا - بسبب تنامي العولمة الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات والنقل والمعلومات- اضحت المشكلات تكتسب صفة عالمية متزايدة كما هو الحال على سبيل المثال مع المشكلات المرتبطة بالبيئة كالتلوث، والاحتباس الحراري، ونقص الماء، والمشكلات المرتبطة بالأمن العالمي كالاتجار بالمخدرات والارهاب، والمشكلات المرتبطة بالتنمية المستدامة كالنمو السكاني والصحة والفقر والهجرة، والمشكلات المرتبطة بالصراعات الداخلية كالأنظمة الدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان والإبادة الجماعية، كما باتت قابلية الدول لمواكبة عالم متوحد بسرعة مطروحة للمناقشة،[3] وفي ضوء ذلك فقد إتفق الباحثون والمنظرون السياسيون، على انه وبسبب تصاعد حجم المشكلات والمخاطر وطبيعتها العالمية، لم يعد بمقدور فرادى الدول، ولا تحالفات دولية معالجة هذه المشكلات والتصدي للمخاطر، اذ تتطلب هذه المشكلات استجابة عالمية ومشاركة واسعة من كل الأطراف والجهات الفاعلة.

(1) Ibid, p.593.

(2) فارنك جي. لتشنر و جون بولي (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص347. كذلك للمزيد من المؤشرات حول الشركات العالمية، ينظر سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العالمية، في: حافظ عبد الرحيم (واخرون)، مصدر سبق ذكره، ص ص 75-78.

(3) فارنك جي. لتشنر و جون بولي (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص347.

وعليه فقد برزت ضرورة فسح المجال امام جمع مـن الفـاعلين الـدوليين وغـير الـدوليين، كالمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي والشركات عابرة القومية، ومراكز الدراسات وغيرهم، وذلك ضمن عملية تفاعلية شاملة بـين النشـاطات الرسـمية وغـير الرسمية، بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والأدوار التي تسـاهم في مواجهـة العديـد مـن المشكلات العالمية (العابرة للحدود).[1]

كما ان وعي الدول للمشكلات العالمية الجماعية،جنباً إلى جنب مع الضغوط التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني العالمي لأجل وضع القواعد والمعـايير العالميـة لحـل المشكلات العالمية، وتنظيم ادارة الشئون العالميـة، اسـهم كـل ذلـك في تعزيـز دور المـنظمات الدولية عن طريق تفويضها من قبـل الـدول لهـذه المـنظمات بسـلطات محـددة، فضـلا عـن تفعيل التنسـيق والتعـاون الـدولي للبحـث عـن الآليـات والترتيبـات العالميـة لمواجهـة هـذه المشكلات، وتعزيز التفاعلات الوظيفية.

3. ظهور المجتمع العالمي:

لم تكن السمة الاجتماعية تـرتبط بنظـام الامبراطوريـات القديمـة التـي كانـت تتسـم بالعزلة، والقلق الدائم من العالم الخـارجي، والارتكـاز عـلى القـوة في علاقاتهـا الخارجيـة، ولكن وبعد أن ظهرت الدولة القومية خرجت الدول عن عزلتها وبدأت تبحث عن اسـس لتنظيم علاقاتها الدولية، ثم كان مجيئ الثورة الصناعية ايذانا بميلاد عهد جديـد في تـاريخ العلاقات الدوليـة، فزيـادة الإنتـاج زيـادة كبـيرة فاقـت حاجـة الأسـواق المحليـة ادى إلى ظهورالحاجة إلى البحث عن اسواق خارجية لتصريف هذه المنتجات، ومـن ناحيـة اخـرى فان الثورة الصـناعية قـادت إلى تطـور وسـائل النقـل والمواصـلات حيـث حلـت الوسـائل الحديثة السريعة نسبيا محل الوسائل البطيئة وبالتالي فقد ضـاقت المسـافات بـين الـدول

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 136.

وأصبح من اليسير الاتصال بالدول الأخرى،[1] ونتيجة لذلك فقد وصفت التفاعلات والاتصالات بين الدول بالصفة الاجتماعية واخذ يطلق عليها تسمية المجتمع الدولي، وبعبارة اخرى فقد اكتسبت العلاقات الدولية السمة الاجتماعية بفعل التفاعلات والاتصالات القائمة بين الدول، وهكذا أصبح المجتمع الدولي يضم مجموعة من الوحدات السياسية (الدول) التي تربطها مصالح جماعية وتجري بينها تبادلات وتفاعلات مادية و معنوية.

وفي ضوء ذلك فان المجتمع الدولي لا يعني " مجموعة من الدول أو بشكل أعم مجموعة من المجتمعات السياسية المستقلة التي تشكل نظاما دوليا -يشكل فيها سلوك الكل عامل ضروري في حسابات الآخرين- فحسب بل ويعني أيضا إن هذه المجموعة قد أنشأت عن طريق الحوار والتوافق قواعد ومؤسسات مشتركة لإدارة علاقاتها، والاعتراف بمصالحهم المشتركة في الحفاظ على هذه الترتيبات "،[2] ويؤكد (هيدلي بول) على: " ان النظام الذي يبحث عنه الناس في الحياة الاجتماعية، ليس إي نموذج أو توافق في العلاقات بين الأفراد والجماعات، بل هو نموذج يفضي إلى نتيجة معينة، أي ترتيب للحياة الاجتماعية من شأنه أن يعزز أهدافاً أو قيماً محددة"،[3] وإذا ما كانت هذه الأهداف تبرز بوصفها أهدافاً أولية أو أساسية - طالما كان تحقيقها إلى درجة ما يمثل شرطاً للحياة الاجتماعية بصورة عامة، وفي مقدمة هذه الأهداف: سعي المجتمعات لضمان امن الإنسان من العنف الذي يسبب الاذى الجسدي أو الموت، وسعيها إلى ضمان الحفاظ على الوعود وضمان تطبيق الاتفاقات، وسعيها إلى الحفاظ على استقرار الملكية، ويرى

(1) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره،ص ص29-30.

(2) Barry Buzan, From International System To International Society: Structural Realism And Regime Theory Meet The English School , International Organization, Vol. 47, No. 3, (The MIT Press,Summer 1993), p.330.

(3) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص52.

(هيدلي بول) أن: هذه القيم - والتي تدعى أحياناً بـ" قيم الحياة والحق والملكية " -تمثل قيما أساسية للحياة الاجتماعية بأكملها وتمثل قائمة تامة بالأهداف المشتركة لدى المجتمعات كلها، وأنه لايمكن تحقيق النظام من دون الأخذ بمضمونها،[1] وبذلك فان النظام الدولي يعكس نموذجاً من النشاط الذي يدعم الأهداف الأساسية أو الأولية لمجتمع الدول أو المجتمع الدولي والتي تتمثل بـ: " الحفاظ على نظام ومجتمع الدولة ذاته. . والحفاظ على استقلال فرادى الدولوسيأدتها الخارجية. . و السلام. . بمعنى عدم نشوب حرب فيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي".[2]

وما يمكن أن نسجله هنا هو: إن المجتمع الدولي يشير إلى حالة نظامية تعكس تمسك اعضاءه بمجموعة من القيم والقواعد الأساسية للحياة، ولايمكن للنظام أن يوجد دون وجود القواعد والاسس الاجتماعية، وان اختلفت درجاتها بإختلاف مراحل التطور التاريخي للنظام الدولي. وبهذا الصدد يربط المختصون في مجال التنظيم الدولي بين المجتمع الدولي وبين التنظيم الدولي، حيث ينظرون إلى المنظمات الدولية بوصفها أبرز تجليات ومظاهر تحقيق اهداف المجتمع الدولي.[3]

وإذا ما انتقلنا إلى معنى المجتمع العالمي يمكننا تحديد نقطتين الأولى هي: ان المجتمع العالمي يأتي إلى حيز الوجود إذا ما كان للعالم حضارة مشتركة - وهو امر غير متحقق إلا في المستويات الإقليمية - أو على الاقل بوجود أهداف وقيم مشتركة يمكن ان تقام على اساسها المصالح والمؤسسات، والنقطة الاخر هي: أن المجتمع العالمي كما يؤكد عليه معظم الباحثين بخلاف المجتمع الدولي - الذي يرتبط بالعلاقات في ما بين الدول بوصفها وحدات العضوية الرئيسة - يتسع ليضم الأفراد والمنظمات غير الحكومية وجميع الكيانات الفاعلة على المستوى العالمي، ومن ثم فإن سكان العالم ككل هم محور

(1) المصدر نفسه، ص ص52- 53.

(2) المصدر نفسه، ص 57 وص ص 67-70.

(3) ينظر مثلا: د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص 13- 15.

الهويات والترتيبات المجتمعية العالمية،[1] كما ينظـر إلى المجتمـع العـالمي بأنّـه يشـير الى: كـل الأفراد الذين ينتمون إلى شعوب مختلفة، و كل ما يجري بينها من علاقـات ماديـة أو روحيـة (معنوية)، وعلى وفق هذا التصور فإنّ المجتمع العالمي يمثل " المجتمع الإنساني الشامل".[2]

وبناءا عليه فـان المجتمـع العـالمي يتضـمن تفـاعلات الجهـات والأطـراف الخاصـة وغـير الحكومية إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وتشكل التفاعلات والعمليات، التي تجرى بين هذه الفواعل المتعددة مايطلق عليه بالنظام العالمي، فالنظـام العـالمي ينظـر إليـه هنا بوصفه "نظاما من التفاعلات التي يؤدي فيها فاعلون آخرون مـن غيرالـدول أدوارا مهمـة حول موضوعات سياسية واقتصادية جديدة، تؤدي إلى خلـق عمليـات وتفـاعلات جديـدة في النظام تتجه به إلى نوع من التعاون أو التكيف وليس إلى العنف والصراع دائما ".[3]

ولا شك ان الادوار والوظائف التي تنهض بها الجهات والأطراف الفاعلة والعابرة للحـدود القومية، قد أسهم وبشكل كبير في تعزيز قيم ومصـالح مشـتركة عـلى مسـتوى العـالم، والتـي باتت تعمل بدورها على دمج العالم وتوحيده في صيغة مجتمع عالميولكن لم يتضح بعد شكل الكيان السياسي الذي من الممكن أن يحتويه.

ومن جهة اخرى يتضمن المجتمع العالمي المعطى الإنسـاني، اي ان التفـاعلات والعلاقـات بين افراد وشعوب العالم، تخلق الاحساس بالإنتماء إلى عالم واحد وما يترتب على هذا الإنـتماء من نتائج سياسية واجتماعية وثقافية.[4]

---

(1) Barry Buzan, Op.Cit, pp.336-337.

(2) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص9.

(3) محمد السعيد إدريـس، تحليـل الـنظم الإقليميـة دراسـة في أصـول العلاقـات الدوليـة الإقليميـة، ط1، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -الأهرام ،2001)، ص 18.

(4) Gerard Delanty,Op. Cit,,pp.28-35.

وإذا كان التفاعلات والعلاقات بين الجهات والأطراف المتعددة تقود إلى إنشاء مؤسسات وقيم عالمية تعبر عن مصالح وإتجاهات هذه الأطراف،فإنّ التفاعلات بين الشعوب، من المفترض أن تنتهي إلى خلق قيم ومصالح مشتركة تبحث عن بنية سياسية لايمكن للدولة القومية ذات السيادة من استيعابها، ومن هنا يظهر النقاش حول اية بنية سياسية ستنتج عن التحول في طبيعة وانواع التفاعلات العالمية الجارية ؟وهكذا وبينما تقوم طبيعة العلاقات في المجتمع الدولي على اساس ما أنشئ من ترتيبات و قواعد ومؤسسات مشتركة لإدارة العلاقات بينالدول في إطار الاعتراف بأنّ مصالحها المشتركة ترتبط بالحفاظ على هذه الترتيبات،[1] فإنّ النظام العالمي - بوصفه بنية سياسية تقوم على الأساس الاجتماعي - يرتكز على القواعد المشتركة، والهويات والترتيبات المجتمعية العالمية التي يمتلكها الأفراد في جميع أنحاء النظام، مما يتيح لهم العيش المشترك. [2]

وفي سياق تطورات العولمة، يرى الباحثون في العلاقات الدولية: " **إنّ** المجتمع الدولي يمر الآن بعملية تطور تدريجية ليصبح مجتمعا عالميا، من حيث التنظيم وإرساء المعايير، يختلف اختلافا بينا من وجوه عديدة مهمة عن المجتمعات الدولية السابقة، فهو ينطوي على معايير عالمية الأبعاد كحقوق الإنسان التي تقدس البشر وتصونهم بصرف النظر عن جنسياتهم، كما ينطوي على معايير عالمية تتعلق بكوكبنا كحماية البيئة التي تفرض مسئوليات جديدة قانونية وأخلاقية على الدول ذات السيادة، فضلاً عن إحياء الأقليات وصحوة المجموعات العرقية الأصيلة، وتصاعد المطالبة بحقوق كل من الجنسين المرأة والرجل على صعيد السياسة العالمية، والدور المتوسع للمنظمات غير الحكومية - والمجتمع المدني العالمي - التي تفرض لنفسها أهمية متزايدة في السياسة العالمية ".[3]

---

(1) Barry Buzan, Op.Cit, p.330.

(2) Ibid ,pp. 336-337.

(3) جون بيليسو ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 95.

فالتطورات التكنولوجية في الاتصالات و المعلومات أخذت في جعل السياسة العالمية اكثر تعقيداً من خلال تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقومية، وتقليل سيطرة الحكومات المركزية،[1] فما أتاحته التطورات التكنولوجية من تسهيلات ساعدتها في التحرك والتفاعل خارج الحدود الوطنية وتكوين الشبكات والعلاقات المؤسسية، ولم يشمل ذلك المنظمات الحكومية فقط، بل ان التطور الاهم هو ماحصل بظهور القطاع الخاص - سواء المنظمات التي لاتستهدف الربح والتي تتمثل بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي أو الشركات الربحية - كشريك ضروري ومعترف به في إدارة بعض المواضيع والقضايا العالمية.[2]

وبقدر تعلق الأمر بالمجتمع المدني العالمي، والذي يشير بصورة عامة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، والجمعيات الدينية والحركات الإنسانية، والروابط العلمية والتنظيمات الثقافية والمجموعات البيئية والاتحادات الرياضية، إلى جانب عدد كبير من المنظمات الخاصة والطوعية الأخرى الناشطة العابرة للحدود، والتي شهدت توسعا في اعدادها وفي دائرة نشاطاتها بسرعة كبيرة، وبات عدد كبير من هذه المنظمات، مشاركا بقوة في عملية صياغة جدول أعمال السياسة العالمية، بالتركيز حول طيف واسع من القضايا الجوهرية المتدرجة في المجالات الإنسانية والبيئية والاقتصادية.[3]

وفي ضوء تزايد دور وفاعليه عمل هذه المنظمات في السياسة العالمية يشهد العالم نشأة مجتمع عالمي غير حكومي - بجوار مجتمع الدول- بدأ يفقد ارتباطاته بالدول وبات يوصف بأنّه "مجتمع بدون جنسية" يعمل من اجل ضمانات تنظيمة في الحكومات

---

(1) جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص ص125-126.

(2) Thomas G. Weiss, Op.Cit, p.257.

(3) Orion Kriegman ,Dawn Of The Cosmopolitan:The Hope Of A Global Citizens Movement, Great Transition Initiative (GTI) Paper Series,No.15, (Boston- US: Tellus Institute,September 2006), pp.2-4.

كذلك: روبرت جاكسون، ميثاق العولمة ،سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جتكر ،ط1، (الرياض - المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2003)،ص ص199-200.

والمنظمات الدولية واتباع القواعد السياسية المشروعة،[1] ان منظمات المجتمع المدني العالمية جعلت من العالم يشكل كيانا سياسيا عالميا يقوم على اساس ثقافة مميزة، قواهما مجموعة من المبادئ والقيم العالمية التي تحدد طبيعة واغراض الجماعات والمنظمات الاجتماعية الفاعلة والفعل الاجتماعي،[2] فالى جانب " النضال من أجل قضايا االسلام والعدالة والتنمية، والصحة والبيئة على المستوى العالمي، فان المنظمات غيرالحكومية تساهم في الدفاع عن عالمية حقوق الإنسان و الديمقراطية والتنمية المستدامة كأساس لثقافة عالمية واحدة، إذ يعمل المجتمع المدني العالمي عن طريق شبكاته وحركاته الاجتماعية العالمية على ضمان تحقيق هذه الأهداف، وان تكون لمنظماته صوتا معبرا عن البشرية في المفاوضات والمؤتمرات والترتيبات العالمية ".[3]

إن تزايد الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في أبعادها العالمية بعيداً عن أي تمييز عرقي أو ديني ساعد في بلورة ثقافة وانتماءات تتجاوز حدود الدول الجغرافية، وفي تآكل الإيديولوجيا واعتبار شعوب العالم شركاء في كوكب واحد تتهدّد سكانه مخاطرمشتركة،[4] كما إن انتقال منتجات الثورة العلمية والتكنولوجية في شكل مواد صناعية اوفي صورة اجهزة الكترونية ومعدات ووسائط اتصال متطورة اسهمت في الثورة الهائلة في مجال الاتصالاتوانتقال المعلومات وسرعة تداولها عبر العالم وجنبا إلى جنب مع هذا الانتقال اضحت قيم الفردية وسيادة القانون وحقوق الإنسان التي تطورت ضمن

---

(1) اولريش بك، ماهي العولمة، ترجمة: ابو العيد دودو، ط (بيروت: منشورات الجمل، 2012)،ص 166.

(2) ان القيم والمبادئ التي تعمل من اجلها منظمات المجتمع المدني العالمية تارة تكون عامة كالسلام العالمي، والتنمية والعدالة،وحقوق الانسان والمساواة أو فنية مختصة بطبيعة عمل هذه المنظمات والجماعات، ينظر: جون بولي وجورج ام. توماس، الثقافة العالمية في كيان سياسي عالمي: قرن التنظيم الدولي غير الحكومي، في فرانك جي. لتشنر و جون بولي، (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص 457-458.

(3) Orion Kriegman, Op.Cit,p.3.

(4) د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية ،من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة والثقافة والسلام،ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص330.

المنظومة الثقافية الغربية تؤثر على الوعي العالمي كله حتى وان لم يتم قبولها في كل العالم، مما يعني ان العالم يعيش على وتيرة من التمازجات والتهجينات والتشابكات، ولهذا فمن الصعب جدا اليوم الفصل بين التحديث والتغريب لكونهما مترابطين بشكل قوي.(1)

ان التبادل الثقافي العالمي الذي سمحت به على نحو واسع التطورات التكنولوجية، لايعني امحاء الخصوصيات الثقافية وذوبانها للتوحد في حضارة عالمية واحدة، وإنّما تشير انتقال الالعالم من العزلة الثقافية إلى عالم يسوده التبادل والتواصل الحي والدئم بين مختلف الخصوصيات الثقافية حتى يصبح العالم موطنا رحبا للجميع. (2)

ويتجلى هذا الانتماء بظهور جماعات ومنظمات المجتمع المدني العالمي التي تعمل من أجل مواجهة المخاطروالمشكلات العالمية الإنسانية والبيئية، وحمل قيم السلام والعدالة وحقوق الإنسان والديمقرطية والمساواة، وفي ضوء ذلك يصف (أوتفريد هوفه) هذه الجماعات بـ: " المواطن الجماعي " إذ تحمل هذه الجماعات التزامها نحو المواطنة لخارج حدود الدولة "ومع مرور الزمن تكون نوعا من مجتمع مواطنة عالمي ".(3)

وفي سياق التطورات التي جاءت بها العولمة، و ظهور المجتمع المدني العالمي، وتزايد التفاعل الثقافي بين الأفراد والمجتمعات وتنامي قيم ثقافية عالمية، عاود الباحثون والمنظرون استخدام مفهوم (الكوزموبوليتيك)، والذي يشير إلى معنى المدينة العالمية

---

(1) د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص231-232.

جدير بالذكر ان (فرانسيس فوكوياما) و (صومائيل هانتنغتون) تنازعا في موضوع التغريب والتحديث ففي حين يرى الاول بان التحديث لاينفصل عن التغريب، فالثقافة الغربية هي من يملك التفوق والقدرة على اجراء التحديث، في حين يرى (هانتنغتون) ان التحديث اصبح منفصلا عن التغريب، وان الحضارات الاخرى تستخدم ادوات ووسائل التي اتت بها الحضارة الغربية لتدعيم نفسها امام الحضارة الغربية، المصدر نفسة، ص 232.

(2) المصدر نفسه ص 314، كذلك: جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ترجمة: د. جورج كتورة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص 23.

(3) أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي الأخلاق والسياسة في عصر العولمة، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 220.

والانتماء إلى هذه المدينة (اي المواطنة العالمية)، ومن ثم فهو يتضمن " معنى التحرر من القيود وصور الانحياز للوطنية " [1]، ولكن استخدام مفهوم (الكوزموبوليتيك) لم يكن هذه المرة من خلال المنظور المعياري (الأخلاقي و السياسي والثقافي)،[2] إذ لم يعد ينظر إلى مفهوم (الكوزموبوليتيك) على إنه مجرد مفاهيم اخلاقية وثقافية وتصورات سياسية - مرغوبة - عن العالم، فقد أصبح مفهوم (الكوزموبوليتيك) في ظل تطورات العولمة وتنامي المجتمع العالمي من المقاربات العالمية(الكونية) التحليلية، اي ان مفهوم (الكوزموبوليتيك) أصبح مفهوماً وصفياً يحل لواقع العلاقات الدولية المتغيرة.[3] وفي ضوء ذلك يمكن ملاحظة ان حقل العلاقات الدولية قد شهد منذ تسعينيات القرن العشرين صعودا في التنظيرات (الكونية) [4] القائمة على اساس البحث عن امكانية بناء نظريات في العلاقات الدولية، تتسم بكونها نظريات كونية تستبعد (قدر الامكان) الافتراضات التقليدية

(1) اشتق مصطلح (الكوزموبوليتيك) من الكلمة اليونانية (كوزموس-Kosmos) والتي تعني: (عالم)، والكلمة (بولس-Polis) والتي تعني: (مدينة)، ومن ثم فان مصطح (الكوزموبوليتيك) يشير إلى معنى المدينة العالمية واحيانا يستخدم للاشارة إلى الانتماء إلى هذه المدينة، وبعبارة اخرى (المواطنة العالمية).ينظر:د.جون توملينسون، العولمة والثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان،ترجمة د.ايهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،2008)، ص ص 245- 246. كذلك:

Atri Saha, The Current Concept of Cosmopolitanism: A Critical Appraisal, Bulletin of The Ramakrishna Mission Institute of Culture,August 2014, p.352. On: http://www.sriramakrishna.org/admin/bulletin/_bulletin_9ff386e99423e56d4e371cc40c576f0f2dc315a6.pdf

(2) للمزيد حول هذا المنظور بفروعه الثلاثة ينظر:

Gerard Delanty,Op. Cit, pp.28-35.

(3) Ulrich Beck And Natan Sznaider,Unpacking Cosmopolitanism For The Social Sciences: A Research Agenda, The British Journal Of Sociology, Vol. 61.(s1), (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2010), p.386.

(4) منهم على سبيل المثال: (ديفيد هيلد) و(دانييل اركبيوغي) و(أندرو لينكليتر)، ينظر:

Nick Vaughan Williams, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politicsof Singularity, International politics ,Vol 44.(1) , (UK: Palgrave Mcmillan, Ltd, 2007), p. 108.

القائمة على اساس الدولة القومية ذات السيادة والمصلحة الوطنية،[1] وهكذا فقد انشغلت الدراسات المعاصربالبحث عن (الكوزموبوليتية) كظاهرة وممارسة قائمة على ارض الواقع تأخذ من خلال مساراتها اشكالاً ثقافية وسياسية،[2] ويكتسب الوجهان الثقافي والسياسي (للكوزموبوليتية) واقعاً مؤثرا على الصعيد العالمي يتجاوز الجغرافية السياسية اي يرفض تقسيم العالم إلى كيانات ووحدات سياسية، [3] فعلى المستوى الثقافي والاجتماعي (للكوزموبوليتية) فان محصلة للتطورات في مجالات الاتصال والمعلومات والنقل، والدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية غير الحكومية كأدوات رئيسة لحمل الثقافة العالمية حيث تقوم بترجمة هوية ومرجعية المواطنية العالمية إلى حقوق، ومطالب ووصفات محددة لسلوك الدول واشكال تصرفها،[4] عززت الانفتاح العالمي، وتوسع مجال الخبرة للمواطنين إلى خارج الحدود الوطنية،[5] كما ازداد الوعي بالانتماء إلى العالم، والشعور بالمخاطر التي تواجه العالم، وينطوي الوعي بالانتماء إلى العالم الاوسع على ظهور هوية عالمية (مواطنة عالمية) " تتبنى معنى خاصا بما يوحدنا كبشر، وبالمخاطر والاحتمالات المشتركة وبمسؤوليتنا المشتركة فالخاصية الأولى للمواطنة العالمية هي الادراك القوي للعالم على انه مكان لا يوجد به اخرون "، كما تبنى هذه الهوية (المواطنة العالمية) على الوعي والاعتراف بالاختلافات والتعددية الثقافية والتنوع العرقي حول العالم، اي " الوعي بالعالم كمكان يحتوي العديد من الاخرين الثقافيين " وضرورة

---

(1) للمزيد ينظر: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص 220 -224.

(2) Glenda Sluga And Julia Horne, Cosmopolitanism: Its Pasts And Practices, Journal Of World History, Vol. 21.No. 3.(US: University Of Hawai ,September ,2010),p.370.

(3) Ulf Hannerz,Two Faces Of Cosmopolitanism:Culture And Politics, Statsvetenskaplig Tidskrift , Vol. 107, No. 3,(Stockholm: Stockholm Univeristy, 2005), p.203, And: David Harrey,Cosmopolitanism And The Banality Of Geographical Evils, Public Culture, Vol. 12.(2). (US: Institute For Public Know Ledge, Duke University Press, 2000), p.543

(4) جون بولي و جورج ام. توماس، مصدر سبق ذكره، ص 466.

(5) Ulrich Beck,Op.Cit,p.29. And See: Sidney Tarrow ,Op.Cit, pp.36-37.

الانفتاح على الاختلافات الثقافية لوجود مصالح إنسانية اكبر من هـذه الاختلافـات وهـو مـا ادى إلى ظهور الحقوق الثقافيـة، في اطـار تصـاعد الاهـتمام بمفـاهيم وقـيم حقـوق الإنسـان والمواطنة،[1] تمثل قواعد خلقيـة إنسـانية مشـتركة تفـرض تفـرض احـترام الإنسـانية والمواطنـة بالمعنى العالمي الشمولي بغض النظر عن هذه الاختلافات.[2]

اما على المسـتوى السـياسي(للكوزموبوليتيـة) فـإنّ الـترابط العـالمي المعقـد، والـوعي العـالمي بالتهديـدات والمخـاطر العالميـة المتصـاعدة، اضـافة إلى تعـدد الجهـات الفاعلـة على المستوى العالمي وتنـوع انشـطتها ومجـالات عملهـا، والتـي اضـحت تتجـاوز حـدود ونطاق سلطة الدولة، كل ذلك جعل من التعاون والتنسيق العالمي، والاعتراف بالتهديدات العالمية المشتركة امر لامفر منه، ويؤدي ذلك إلى خلق معايير واتفاقيات عالميـة ومـن ثـم خلق " مؤسسات كوزموبوليتية "،[3] ومن جانب آخر فان البعد السياسي (للكوزموبوليتية) ينعكس في تصاعد الاهتمام بالديمقراطية العالمية، واصلاح المنظمات والمؤسسـات الدوليـة ،[4] فـ(الكوزموبوليتيـة) في جوهرهـا السـياسي كـما يـرى (ديفيـد هيلـد)مشروع عـالمي يحاول وضع المعايير والترتيبات المؤسسية لإخضاع اشكال السلطة العالمية- اي المؤسسـات والمـنظمات الدوليـة التـي تعمـل حاليـا خـارج نطـاق المعـايير الديمقراطيـة - للمسـائلة والمراقبة إلى جانب ذلك تجادل بإن المواطنة العالمية في نظام الحكم الديمقراطي سـتلعب دور الوسـاطة والحـوار والانفتـاح العـالمي، كـما اكـد (هيلـد) عـلى ان التحـديات والقضـايا العـابرة للحـدود القوميـة تخلـق مجتمعـا عالميـا يـرتبط بمصـير واحـد، وفي ضـوء ذلـك يصـبح مـن الضروري إخضـاع السـلطات - بإشـكالها المتعـددة- إلى المسـائلة،

---

(1) Gerard Delanty, Op.Cit,p.29-30.

كذلك: د. جون توملينسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 259-260.

(2) د.اماني غازي جرار، المواطنة العالمية، ط1،(عمان- الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2011)، ص 47.

(3) Ulrich Beck And Natan Sznaider,Op.Cit,p.392.

(4) Gerard Delanty, Op.Cit,p.29.

وتنظيمها ديمقراطيا وفي هذا السياق فإن المجتمع السياسي الديمقراطي العالمي سيجعل بإمكان المواطنين بجنسياتهم المتعددة توجيه هذه المؤسسات العالمية لغرض التصدي لحل المشكلات ودرئ المخاطر العالمية.[1] البحث عن آليات ووسائل وانظمة تتكفل بإدارة وتنظيم القضايا والموضوعات العالمية الجديدة والتي لايمكن إدارتها وتنظيمها بواسطة الوسائل والآليات الدولية التقليدية.

وفي ضوء ما تقدم فإن التطورات العالمية في ظل العولمة وظهور المجتمع المدني العالمي، تشير إلى " إمكانية نهاية الإنقسام الكبير اي إنقسام العالم إلى دول مما يسمح بأمكانية جديدة في تنظيم السلطة على المستوى العالمي " وفي الوقت الذي يذهب به انصار الحكومة العالمية إلى ان ذات الظروف،ومع استمرارية نمو الترابط العالمي، وتزايد الوعي بالمخاطر العالمية، وتبلور هوية عالمية (مواطنة عالمية) مع مرور الوقت سيفضي إلى إمكانية قيام دولة عالمية (كوزموبوليتية)،[2]ويرى منظروا الحكم العالمي بإن من نتائج المجتمع العالمي والتطورات العالمية (الكوزموبوليتية) السياسة والاجتماعية والثقافية، هي: خلق نظام جديد للبنى السياسية العابرة للحدودالقومية، يقوم على اساس وجود مؤسسات للحكمالعالمي (مؤسسات كوزموبوليتية)- وليس بالضرورة اقامة حكومة عالمية- وتعمل هذه المؤسسات مع الدول والأطراف الفاعلة الأخرى، لإدارة وتنظيم الشئوون والقضايا العالمية.[3]

وفي الحقيقة مع إن العولمة تعمل على فك الإرتباط مع الدولة القومية، وتعمل على خلق مجتمع عالمي، إلاّ ان العولمة كما يقول (اولريش بيك) " لاتعني الدولة العالمية فهي تخلق مجتمع عالمي من دون دولة عالمية اوحكومة عالمية " مجتمع يبحث عن دولة

(1) David Held, Regulating Globalization? The Reinvention of Politics, International Sociology,Vol. 15. (2), (Barcelona- Spain: International Sociological Association (ISA),2000), p.402.

(2) Ulf Hannerz, Op.Cit,p.203, And: Ulrich Beck, Op.Cit,p. 20.

(3) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،مصدر سبق ذكره، ص ص 345- 346.

عالمية،[1] غير ان العولمة ليس من المؤكد ان تفضي إلى إقامة حكومة عالمية، لكنها تؤكد على مدى التعاون الذي يجب القيام به في نظام توجد فيه اطراف فاعلة متعددة[2]، وتدفع إلى تعميق التعاون بين هذه الأطراف لادارة القضايا العالمية والتصدي للمشكلات التي تواجه العالم في إطار مؤسسات حكم عالمي من غير حكومة.

واخيراً يمكننا القول بأن بنية المجتمع العالمي القائمة على اساس إنتشار قيم ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كثقافة عالمية مشتركة، وظهور المجتمع المدني العالمي الذي يسهم في تعميق هذه القيم ويعزز من تواصل وتفاعل الشعوب حول القضايا العالمية التي تهم الإنسانية، وتزايد الوعي بالهوية العالمية المشتركة القائمة على أساس إدراك المخاطر العالمية، والنزوع نحو إيجاد السلطات الخاضعة لمسائلة الديمقراطية من قبل مواطني العالم كلها تشكل قاعدة اساسية تمثل بنية اجتماعية عالميةتبحث عن سلطة أو سلطات عالميةتعبر عنها وتؤطرها لتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها المتعددة.

بالنتيجة ترتب على تنامي العولمة في مختلف ابعادها، مجموعة من الاسباب التي اسهمت في ظهور الحكم العالمي وفي مقدمتها:

1. أدت العولمة إلى تراجع سيادة الدولة في ادارة وتوجيه القضايا العالمية، فالدولة القومية لم تعد تحتكر قدرة وقوة تسيير القضايا العالمية،[3] ويؤكد (توماس ويس) على ان هياكل الدولة المركزية و المنظمات الحكومية الدولية لم تعد تتمتع باحتكار الجهود الجماعية في ادارة المجتمع الدولي والنظام العالمي، فالتقدم التكنولوجي والاعتماد المتبادل و ظهور العديد من الجهات الفاعلة الدولية جعل من ممارسات السلطة والحكم تتمثل في خليط من المؤسسات والعناصر الرسمية وغير الرسمية، وعليه

(1) اولريش بك، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 273-274.

(3) Kapytonenko, Mycola, Op.Cit, 592.

فالحكم العالمي أصبح يتميز بإشتراك العديد من الجهات الفاعلة في ادارة وتنظيم شئون المجتمع العالمي،[1] ولم يعد حكرا على الدول.

وفي هذا الإطار يرى دعاة العولمة أن مفهوم الحكم هو الأكثر تعبيرا عن وتناسبا مع حقائق الواقع السياسي العالمي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة (وظائف الحكم) وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية وخارجية، ومن ثم يمكن القول أن الحكم كنشاط لم يعد مقصورا علي الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية وإنما أصبحت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية على المستويين المحلي والعالمي.[2]

وبسبب تعقد البيئة العالمية وعدم قدرة الدول على السيطرة والتحكم في المبادلات والاتصالات العابرة للحدود القومية، وتصاعد حدة المخاطر العالمية ادى ذلك إلى تعزيز الإتجاه نحو التنسيق بين القوي الإقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لإدارة شؤون العالم، علي صعيد تطبيق التشريعات والسياسات وتحمل المسؤولية تجاه أمن استقرار ومصير العالم، وبذلك لم تعد الدول هي الأداة أو الوسيلة الوحيدة في إدارة السياسات العالمية، بل إن الدولة أصبحت فاعلا من مجموع فواعل أخرى دون أن تفقد كليا دورها كراع للمصلحة العامة.[3]

2. ان اكبر تغير ترتب على العولمة هو: " نمو حكم متعدد الطبقات وانتشار السلطة السياسية مع تحوّل دور دولة القومية بواسطة تطور مجموعات تجارية اقليمية

---

(1) Thomas G. Weiss, Op.Cit, pp.257-258.

(2) جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، مجلة الديمقراطية، ص 1، منشور على صفحة الانترنت على الرابط التالي:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=129

(3) المصدر نفسه، ص 2.

كالاتحاد الاوروبي، واتفاقية التجارة الحرة في شمال امريكا، ورابطة امم جنوب شرق اسيا ،الى جانب نمو دور الهيئات العالمية كمنظمة التجارة، والأمم المتحدة، وحلف شمال الاطلسي، وظهور شبكة من منظمات غير حكومية في ما بين الأمم، ظهور المبادئ الجديدة والتنظيمات لحكم عالمي متعدد الجوانب في قضايا تتدرج من التجارة إلى حقوق الإنسان وحماية البيئة ".[1]

3. ان الاتجاه المتفائل بأنّ الإنسانية في النهاية سوف تسمو فوق الحدود القومية، وذلك بإنتقالها نحو ثقافة ومجتمع عالميين يربإنه من المتوقع أن يترتب على" عولمة الأسواق والحكم والاتصالات تقوية التوجه العالمي، وتوسيع الهويات لما وراء الحدود القومية إلى مجتمع عالمي، وزيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم ضمن هيئات اقليمية ومؤسسات عالمية ". [2]

فتصاعد أدوار المـنظمات والحركات الاجتماعية العابرة للحدود أدى إلى خلق أساسا للمجتمع المدني العالمي الذي يمكن مع مرور الوقت أن يؤدي إلى إنتاج هيكل أو هياكل إنسانية للحكم العالمي،[3] يعمل على إدارة القضايا العالمي والتصدي إلى المخاطر العالمية التي باتت تهدد امن وسلامة الدول والمجتمعات على حد سواء.

---

(1) بيبا نوريس، حكم عالمي ومواطنون عالميون، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص221-222.

(2) المصدر نفسه، ص 222.

(3) Richard Falk, The Post-Westphalia Enigma ,In: Bjorn Hettne And Bertil Odén (Eds.) Global Governance In The 21st Century Alternative Perspectives On World Order,(Stockholm - Sweden: Almkvist And Wikselln International,2002), p.158.

المطلب الثاني: دوافع الحكم العالمي:

تمثل دوافع الحكم العالمي منطلقات واستجابات أساسية على البيئة العالمية المتغيرة التي نجمت عن الترابط العالمي الذي احدثته العولمة والتطورات التكنولوجية الهائل لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وفي ضوء ذلك فإن الدوافع تتمثل بحاجة النظام العالمي إلى الحكم كأستجابات ضرورية تمليها التغييرات العالمية، وهذا ما يظهر في مطالبات الباحثين والعلماء في حقول المعرفة السياسية والقانونية والاقتصادية، ومطالبات مجموعات البحث والتقييم في المنظمات الدولية، فضلا عن مطالبات المجتمع المدني العالمي بإضفاء مواصفات وشروط معينة لتجسيد حكم عالمي قادرعلى الاستجابة للتغيرفي البيئة السياسية العالمية، وبناءً عليه يمكن البحث في أهم دوافع الحكم العالمي كما يلي:

أولا: العولمة والمشكلة النظامية (أو مشكلة الضبط العالمي):

أظهر الترابط العالمي المتزايد وتسارع اندماج الاقتصاد العالمي، وجود ضعف في مؤسسات النظام الدولي في مواكبة تطورات العولمة والظروف والقضايا والمشكلات الناجمة عنها. فقد ادى الترابط العالمي المتزايد إلى خلق أنواع جديدة من المخاطر النظامية كشفت عن هشاشة النظام الدولي، فالمخاطر النظامية اشارت إلى وجود " اعطال في النظام بأكمله وليس اعطالا في أجزاء أو مكونات فردية "، و بمعنى آخر تتصف هذه المخاطر بأنّ الآثار التي تتركها تؤدي بوجه عام إلى فشل كل أو معظم النظام، وهو ما يعرف بـ" الصدمة الكلية "، كما ان هذه المخاطر تنتقل عبر اجزاء النظام بسرعة، وتؤدي إلى ردود افعال (تغذية مرتدة) تنتهي بتضخيم حجم المخاطر، وهو ما يعرف بـ" نشر الاخطار عبر الشبكة "، واخيرا فان هذه الاخطار لا تأتي من العلاقة المباشرة (السببية) فحسب بل إنها تأتي من التأثيرات غير المباشرة للاخطار النظامية ايضا،[1] فالنظام الدولي

(1) Ian Goldin And Tiffany Vogel, Global Governance and Systemic Risk In The 21st Century: Lessons From The Financial Crisis, Global Policy ,Vol. 1. Issue 1. (UK:Wiley -Blackwel l- London School of Economics and Political Science, January 2010), p.5.

والمؤسسات المنبثقة عنه ليس لها القدرة على إدارة القضايا العالمية العابرة للحدود القومية، والمتولدة عن الترابط العالمي المتزايد، كما إنّه لم يعد بمقدور اية دولة أو مجموعة من الدول التحكم وادارة القضايا العالمية الجديدة بفاعلية.

إذ تتعرض سيادة الدولة القومية للتدهور التدريجي بالتزامن مع سيرورات عملية العولمة، حيث باتت عناصر الإنتاج والمبادلات الرئيسة المتمثلة بالسلع والخدمات، والمال والتكنولوجيا والبشر تنتقل بسهولة وسرعة عبر الحدود القومية، وبالتالي فقد أصبحت الدول القومية أقل قدرة على التحكم بتنظيم عمليات التدفق هذه وعلى فرض سلطتها على الاقتصاد،[1] فالنشاطات والأطراف العابرة للحدود القومية تترك اشياءاً كثيرة خارج نطاق تحكم الدولة إذ تعمل الصناعات واسواق المال والسلع والخدمات المعولمة جزئيا عبر مظلة ناظمة ليست متمركزة على الدولة بل على آلية السوق، وبعبارة اخرى: "إنّ الجغرافيا المركزية الجديدة هي جغرافيا عابرة للحدود القومية تؤدي وظيفتها في الغالب عبر فضاءات إلكترونية تقهر سائر القيود الحقوقية " للدولة.[2]

إلى جانب ذلك فإن العولمة و السوق العالمية قد تؤدي إلى الكثير من المشكلات بسبب عدم قابلية السوق للاستجابة إلى حاجات المجتمع الإنساني - الوطني والعالمي - بمختلف المتطلّبات الاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافيّة،[3] فالسوق مبني على اساس بحث الشركات الرأسمالية الدائم والدائب عن الارباح.

وفي حين توفر العولمة فرصا جديدة مع الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال، وتبادل المعلومات،

---

(1) مايكل هاردت و انطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الرياض - المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان ،2002)، ص ص 11-12.

(2) ساسكيا ساسّن، مدينة من ؟ العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: فرانك جي. لتشنر، وجون بولي، مصدر سبق ذكره، ص 140.

(3) Raimo Vayrynen,Norms, Compliance, and Enforcement in Global Governance Raimo Vayrynen, In: Raimo Vayrynen(Ed.), Op.Cit,p. 25.

ونقل التكنولوجيا، فقد تعني الحرمان المتزايد لتلك الدول التي لم تتمكن من التكيف مع متطلبات مجتمع عالمي.[1]

وفي وقت تصبح فيه الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العابرة للحدود القومية خارج سيطرة الدولة وتحكمها السياسي - من دون تفريق فيما إذا كان هذا التحكم يأتي من آليات الضبط والتنظيم القانوني للدولة، أو عبر المؤسسات والمنظمات الدولية - تزداد الحاجة العالمية إلى ضبط وتنظيم وحكم هذا القضايا، فالترابط العالمي المتزايد مع غياب الوسائل والآليات والمؤسسات العالمية للحكم تقود إلى تفاقم المخاطر العالمية، ومن ثم زعزعة الأمن والاستقرار العالميين، وقد عبر(روبرت كوهن) عن ذلك بقوله بأنّ: " الجمع بين الترابط العالمي وغياب الحكم العالمي يصبح مزيجا قاتلا ". [2]

فالمفارقة التي يعيشها العالم هو الحاجة الفعلية إلى مزيد من السلطة والتحكم على المستوى العالمي، ولكن من دون إقامة سلطة مركزية عالمية واحدة تتخذ القرارات على المستوى العالمي اي حكومة عالمية، [3] ومن هنا يرى دعاة ومنظري الحكم العالمي بإنه لا سبيل امام العالم إلاّ تطوير قواعد ومؤسسات الحكم العالمي، فالقضايا الجماعية التي يتطلب التعامل معها هي من الأتساع المتنامي والكثيف ولايمكن - حتى الآن - إدارتها وتنظيمها بواسطة الوسائل الدولية التي لاتزال ضعيفة وغير كاملة،[4]فالمؤسسات الدولية

---

(1) Aisha Ghaus-Pasha, Role Of Civil Society Organization In Governance, 6th Global Forum On Reinventing Government Towards Participatory And Transparent Governance, Seoul, Republic Of Korea, 24-27 May 2005,p,10.

(2) Richard Higgott, Op.Cit, p.4.

(3) آن ماري سلوتر،نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، ط 1 (القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 21.

(4) David Held, Reframing Global Governance: Apocalypse Soon Or Reform New Political Economy, Vol. 11. No. 2,(UK: Routledge ,June 2006),p.157.

التي أنشئت في أربيعينات القرن العشرين " باتت غير مناسبة لمواجهة التحديات المعاصرة ولابد من اصلاحها أو حتى إعادة اختراعها ولابد من إنشاء مؤسسات جديدة "، ومن ثم فإن عدم كفاية هذه المؤسسات في ظل حاجة الشعوب وحكوماتها في انحاء العالم إلى حل مشكلاتها الجماعية التي يمكن علاجها على نطاق عالمي فحسب، والتي لابد ان تكون قادرة على وضع القوانين العالمية بشأن مجموعة من القضايا وتنفيذها من خلال مجموعة من الوسائل،[1] من ناحية وتأثيرات العولمة في تسريع التحول الهيكلي للنظام الدولي بعيدا عن السيادة التقليدية من ناحية اخرى، كل ذلك خلق حاجة ملحة لأشكال جديدة من الحكم تعمل على سد " فجوة الحكم" على مستوى النظام العالمي التي باتت من اهم المشكلات العالمية التي تتطلب الحل. [2]

ويستخدم بعض الباحثين مثال الأزمة المالية العالمية التي حدثت مابين العامين (2008-2009) لتوضيح ضعف المؤسسات العالمية المالية التي من المفروض أن تكون من اكثر المؤسسات تطورا، وهو ما يسلط الضوء على أعراض الفشل المؤسسي لمواكبة العولمة، ويتضح من خلال دراسة هذه الأزمة ما يلي: [3]

1. أن ارتفاع المخاطر النظامية يتطلب إستجابة نظامية عن طريق وضع السياسات الضرورية والعاجلة لحكم عالمي فعال.
2. أظهرت الأزمة المالية العالمية أن المؤسسات المالية العالمية الحالية غير كافية في سياساتها الرامية إلى مواجهة المخاطر النظامية، وغير قادرة على مواكبة التجديد وزيادة التعقيد في التمويل العالمي، إذ يلزم ذلك إجراء تغييرات هيكلية أعمق بما في ذلك الإصلاحات التنظيمية.

---

(1) آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره ،ص21.

(2) Bjorn Hettne,In Search Of World Order,In: Bjorn Hettne And Bertil Odén (Eds.), Op.Cit,p.6.

(3) Ian Goldin And Tiffany Vogel, Op.Cit,p.4.

3. أن الجمود المؤسسي وأوجه القصور العميقة في المؤسسـات العالميـة لا تنطبـق فقـط عـلى المؤسسات المالية العالمية، بل تنطبق على كل مؤسسات الحكم العالمي الراهنة فالمخـاطر النظامية التي تلوح في الأفق ليس بمقدور نظـام الحكـم العـالمي الحـالي، ولا الإصـلاحات المخطط لها، التصدي لها.

4. يتطلب الحكم العالمي تغييرات هيكلية جذرية في المؤسسـات القائمـة وتطـوير المؤسسـات العالمية الجديدة التـي تعكـس واقـع مـوازين القـوى العالميـة الجديـدة ومواجهـة قـوى المخاطر النظامية في القـرن الحـادي والعشريـن، وبالنتيجـة فـإن الحاجـة إلى إسـتجابات للمخاطر العالمية النظامية يشكل دافعا مهما لتعزيز الحكم العالمي.

ثانيا: وعي المخاطر العالمية:

إنّ إرتفاع مستوى الوعي العالمي في ما يتعلق بالمخاطر العالمية التـي يـرزح تحتهـا كوكبنـا والتي تحتاج إلى مقاربة عالمية متفق عليها ومنسقة كان من بين أهم الدوافع لتجدد النقاشـات المعاصرة الخاصة بالحكم العـالمي، والبحـث عـن السـلطة في سياق عـالم يعـيش حالـة إنـدماج وتفتيت في وقت واحد،[1] وعلى الرغم من إنّ الكثير من المخاطر والمشكلات التـي تواجـه العـالم ليس جديدة، إلاّ إنّها اكتسـبت اهميـة متزايـدة بفعـل الـترابط العـالمي المعقـد، وبفعـل تـراكم آثارها السلبية - والتي لم تجد لها حلولا ناجعة في إطار النظام الدولي ومؤسساته - عـبر الـزمن. ويحـدد (اولـريش بيـك) ثلاثـة سـمات تميـز المخـاطر والتحـديات العالميـة في اطـار مـا يسـميه "اللحظة الكوزموبوليتية - اللاقومية" التي يعيشها العالم،[2] وفي مقدمـة هـذه السـمات "عـدم التمركز اي إن اسبابها وآثارها لا تقـتصر عـلى مكـان أو نطـاق جغـرافي فهـي مـن حيـث المبـدأ صالحة لكل مكان وزمان"، اما السمة الثانية فهي: "عدم قابليتها للحساب والتقدير، فمن حيـث المبدأ فأن نتائجها لايمكن حسابها، فالأمر يتعلق بشـكل اسـاسي بمخـاطر افتراضـية ترتكـز عـلى

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(2) اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الامان المفقود، ترجمـة: عـلا عـادل و هنـد ابـراهيم، وبسنت حسن،ط1،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 44.

عدم معرفة مؤكدة بنتائجها وعلى اختلاف معياري في الرأي"، واخيراًفإن هذه المخـاطر تتميـز بـ " عدم قابليتها للتعويض"اي ان الخسارة فيها ليست كالخسارة في المخـاطر السـابقة التـي تتصف بأمكانية التعـويض ومعالجـة عواقبهـا الضـارة ففـي النوعيـة الجديـدة مـن المخـاطر والتهديدات للبشرية يفقد منطق التعويض مفعوله، فإذا حدثت التغيرات في المنـاخ لايمكـن معالجتها، أو إذا امتلكت الجماعات الإرهابية بالفعل اسـلحة دمـار شـامل، وكـذا الحـال مـع التغييرات في الجينات الوراثية، فإنه لايعد هناك جدوى من البحث عـن التعـويض، لـذا يحـل محله " مبدأ الحماية عن طريق الوقاية وبذل الجهد من اجل التنبؤ بالمخـاطر التـي لم يثبـت وجودها بعد ومنعها".[1]

كما تتميز هذه المخاطر ايضا بأنها متداخلة ومعقـدة، ولايمكـن تعزيـز الحلـول لمواجهـة احد هذه المخاطر بصورة منعزلة ومنفردة، فكل خطر منها يفـاقم التـأثيرات السـلبية للآخـر، وتتحد هذه المخاطر مع بعضها لتزيد من إمكانية حدوث الأزمات التي تتطلب إستجابة ذات أبعاد متعددة ومنسقة بصورة جيدة، [2] ولعل ما يثير الإهتمام العالمي هو الوعي بحقيقـة إنّ هذه المخاطر ستقود إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن على المسـتوى العـالمي في وقـت تفتقـر فيه الكثير من الدول والاقاليم - وربما حتـى المجتمـع الـدولي - إلى القـدرة والمعرفـة والمـوارد المالية والأطر المؤسسـاتية وانظمـة الحكـم اللأزمـة لمواجهـة هـذه المخـاطر، ومـن هنـا فـإن التصدي لها لابد أن يكون تصديا عالميا ذو ابعاد متعددة ومنسقة وحاسمة.[3]

وبحسب تقرير معهد الاتحـاد الاوروبي للدراسـات الأمنيـة تقـود المخـاطر العالميـة المعقدة - التي خلقتها العولمة- المطالب بحكم عالمي اكثر فاعلية بسبب ثـلاث سـمات نجمت عن العولمة والترابط العالمي المعقد في مقدمتها الترابط والتـداخل في المشـكلات

---

(1) المصدر نفسه، ص 104.

(2) Kirsten Gelsdorf ,Global Challenges And Their Impact On International Humanitarian Action, OCHA Occasional Policy Briefing Series Brief, No.1,(Policy Development And Studies Branch UN Office For The Coordination Of Humanitarian Affairs-OCHA,2010), p.7.

(3) Ibid,p.7. And: David Held, Reframing Global Governance..Op.Cit, p.158.

العالمية والتي باتت تنتقل بآثارها عبر الحدود القومية، والسمة الثانية هي: الاعتماد المتبادل وتطوره إلى مستوى جديد من الترابط الاقتصادي والذي بات يعرف باقتصاد العولمة،[1] وأخيرا فإن من مخرجات العولمة هو التداخل بين السياسة المحلية والقضايا العالمية،[2] فقد كشفت الأزمة المالية العالمية (2008- 2009) عن فجوات في الحكم في داخل وبين المؤسسات العالمية والوطنية أدت إلى تفاقم الأزمة المالية، وهو ما يدعو إلى إيجاد تنظيما اداريا ماليا يغطي المستويين العالمي والمحلي.[3]

كما وجه العديد من الباحثين والمهتمين في الشئون الدولية إلى المخاطر الكامنة في ما أُخذ يعرف بالدول الضعيفة أو (الفاشلة)، وتهديدها للاستقرار والأمن العالميين بنقل الأزمات والصراعات إلى مستويات اقليمية، وخلق الظروف المؤآتية لعمل الجماعات الإرهابية، ناهيك عن تراجع التنمية والاضرار الناجمة عنها.[4] ومع ان المخاطر والمشكلات العالمية متداخلة ومركبة في تأثيراتها وأبعادها فإنه يمكن تناولها وفقا للتقسيم الآتي:

1. المخاطر التي ترتبط بالأمن والسلام العالميين:

وفي مقدمه هذه المخاطر هي الحروب والصراعات الدولية والتي وإن شهدت تراجعاً على المستوى الدولي، إلاّ إنّ الوجه الجديد للصراعات والنزاعات التي تهدد الأمن والسلام العالميين هو حدوثها في داخل الدول.

---

(1) The European Union Institute For Security Studies Report, Global Governance 2025: At a Critical Juncture,(Paris, EUISS, 2010), pp.20-21.

بالمقارنة مع الاعتماد فان العولمة تتصف بصفتين متميزتين، الاولى ان العولمة اصبحت تشير إلى وجود شبكات اتصالات وعلاقات متعددة، على العكس من الاعتماد المتبادل الذي كان يشير إلى اتصال أو رابط واحد، في الجانب العسكري أو الاقتصادي بين دولتين، والميزة الثانية هي انها (اي العولمة) تعكس وجود شبكة من العلاقات العالمية تغطي مسافات تعبر القارات، للمزيد ينظر:

Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr., Governance In a Globalizing world, In: Robert O. Keohane,Op.Cit ,pp.193-194.

(2) The European Union Institute For Security Studies Report,Op.Cit,p.21.

(3) Ian Goldin and Tiffany Vogel, Op.Cit,pp.10-11.

(4) Edward Newman , Op. Cit, p. 422.

كما أصبحت الحركات الإرهابية العابرة للحدود أحدى أهم المهددات الأمنية التي أدت - في مناطق مهمة من الشرق الاوسط - إلى حالة من الفوضى انهارت فيها الدولة، [1] ويشير تقرير (مؤشرات الارهاب العالمي 2012) الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام إلى تزايد الأعمال الإرهابية في العالم خلال العشر سنوات التي يغطيها التقرير والممتدة بين العامين 2002 و 2011، حيث ازداد النشاط الإرهابي بنسبة (234٪) عند نهاية العام 2011 بالمقارنة مع مستويات العام 2002، وان من بين 158 دولة غطاها التقرير20 دولة فقط لم تتعرض لهجمات وأعمال إرهابية،[2] وتصاعدت العمليات الإرهابية حول العالم في العام 2013 بحسب تقرير (مؤشرات الارهاب العالمي 2014)، اذ ارتفع عدد الدول التي تتعرض إلى الارهاب إلى (87) في العام 2013 دولة بعدما كانت (81) دولة في العام 2012، وانحصر ما نسبته (80%) من ضحايا الارهاب العالمي في خمسة دول فقط هي: (العراق، وسوريا، وأفغانستان، وباكستان، ونيجيريا). [3]

ويزداد القلق العالمي من مخاطر الارهاب العالمي مع إقترانه بالتسلح المتطورة والخشية من احتمال حصوله على الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل بصورة عامة، والى جانب تصاعد تهديدات التسلح للارهاب، فأن هناك قلقاً عالمياً من تمكن المنظمات والجماعات الإرهابية من توفر القدرة والامكانية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والشبكات لتنفيذ عمليات وهجمات الكترونية تستهدف تعطيل شبكات

---

(1) حسن الحاج علي احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي، العدد 276، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2/ 2002)، ص ص 15-16.

(2)The Institute For Economics And Peace (IEP) ,Global Terrorism Index 2012, Australia- Sydney,2012, pp. 6- 12 and 16- 20 .

(3) للمزيد حول هذه المؤشرات ينظر:

The Institute For Economics And Peace (IEP) ,Global Terrorism Index 2014, Australia-Sydney,2014, pp3-15.

الاتصال وتعطيل انظمة الدفاع الجـوي، أو شـل محطـات الطاقـة الكـبرى أو اخـتراق النظـام السياسي والقيام بعمليات تخريب وسرقة. [1]

إلى جانب ما تقدم فإن الأسلحة النووية ومخاطر إنتشارها لاتزال تعدّ من المخـاطر التـي تواجه الأمن والسلام العالميين، وقد حذرت لجنة الحكم العالمي في تقريرها من إنه " ما دامت هذه الأسلحة موجودة فإن خطر استعمالها يظل قائماً، وربما يكون العـالم. .عـلى حافـة سـباق جديد لحيازة اسلحة التدمير الشـامل. ."، [2] فـلا يـزال بحـوزة تسـعة دول - اعضـاء النـادي النـووي، مضـافا لهـم كـل مـن (إسرائيـل) و كوريـا الشـمالية - حتـى بدايـة العـام 2015 نحو(15850) سـلاحا نوويـا، منهـا (4300) مـن الـرؤوس النوويـة منـتشرة في العـالم وجـاهزة للاطلاق خلال بضع دقائق. [3]

ولعل ما يزيد من مخاطر التهديد النووي هو انتشار المعرفة النوويـة، فقـد ذكـر السـيد (محمد البرادعي) المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية " أنه لغاية السبعينيات مـن القـرن العشريـن لم يكـن سـوى عـدد قليـل نسـبيا مـن الـدول هـي التـي تعـرف كيـف تحصل على الأسلحة النووية، في حين ان هناك مابين 35- 40 دولـة، أصـبحت - بعـد الحـرب البـاردة- تمتلك هذه المعرفـة " مـما يجعـل الأمـن العـالمي في خطـر إنتشـار واسـتخدام هـذه الأسلحة خاصة في ظل ضعف نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة وان هناك اكثر مـن 50 دولة تملك ما يزيد على (5) كيلوغرامات مـن المـواد الانشـطارية التـي يمكـن اسـتخدامها

---

(1) ايرل تيلفـورد، رؤيـة اسـتراتيجية عامـة للاوضـاع العالميـة، ج2، العـدد 23 (ابـوظبي: مركـز الامـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص21.

(2) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 33- 34.

(3) تشير الاحصـاءات ان الولايـات المتحـدة تمتلـك نحـو (7260) رأسـا نوويـا ،في تمتلـك روسـيا (7500)، والمملكة المتحدة(215)، وفرنسـا (300) والصـين(260)، والهنـد مـابين (90-110)، والباكسـتان، مـابين (100- 120)، و(اسرائيل) نحو (80)، وكوريا الشمالية مابين (6-8)،ينظر:

SIPRI Year Book 2015, Armaments, Disarmament and International Security, (Summary), (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2013), p.18.

في صنع الأسلحة النووية،[1] فضلا عن ذلك، فإن خطر الأسلحة النووية يأتي ايضا من احتمالية حصول الارهاب العالمي على تكنولوجيا متقدمة ومواد انشطارية لصناعة الأسلحة النووية، وتضاعفت هذه المخاطر في اطار ضعف المنظومة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، ومراقبة المواد والتكنولوجيا المستخدمة في صناعتها.

2. المخاطر المرتبطة بالبيئة العالمي:

يؤكد العلماء على إن العالم يشهد في العقود الاخيرة تغيرات مناخية كبيرة، حيث يشهد العالم ارتفاع في درجات الحرارة بصورة ملحوظة تنبأ بحدوث كوراث بيئية.

ويعزى سبب هذا الارتفاع بحسب تقرير اللجنة الحكومية لتغير المناخ (IPCC)[*] إلى تراكم الغازات الدفيئة، الناجمة عن زيادة معدلات استهلاك - احتراق - الوقود الاحفوري (النفط - الغاز - الفحم)، اضاف إلى الزيادة غير المسبوقة في حجم النشاط البشري الصناعي مقترنة بزيادات غير مسبوقة في عدد سكان العالم، والتي وصلت إلى الحد الذي تجور فيه الآثار البشرية على النظم الأساسية لتعزيز الحياة على سطح الكوكب.[2]

فالزيادة الهائلة في كميات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة والتي تنبعث في الغلاف الجوي من مصادر بشرية، تؤدي بصورة مباشرة إلى ارتفاع درجات الحرارة بصورة مستمرة (ظاهرة الاحتباس الحراري)، التي تهدد البشر وأشكال الحياة الأخرى بتعرضها لمقدار متزايد من الأشعة فوق البنفسجية.[3]

---

(1) ميليسا غيليس، نزع السلاح، دليل اساسي، ط3 (نيويورك: مكتب الامم المتحدة لشؤون نزع السلاح،2013)،ص 25.

(*) للمزيد حول هذه اللجنة يمكن الرجوع إلى موقعها على شبكة الانترنت: www.ipcc.ch

(2) د. ضاري ناصر العجمي، التغيرات المناخية واثرها في البيئة، مجلة عالم الفكر، عدد 2، مجلد 37، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ديسمبر 2008)، ص ص 163- 165، كذلك: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي مصدرسبق ذكره، ص 101.

(3) John Houghton, Global Warming , The Complete Briefing , 4th Edition(New York: Cambridge University Press,2009) ,pp.13-14.

كما ان الزيادة المتوقعة في درجات الحـرارة سـتؤدي بشـكل غـير مبـاشر إلى اضـمحلال الأراضي الزراعية ومن ثم إنتشار حالـة النـزوح،[1] إذ يعـزي العلـماء اسـباب إنخفـاض تـدفق الانهار الجليدية، وتناقص معدلات الامطار وحصول الجفاف في بعض مناطق العـالم، وحصـول الفيضانات والكوارث الطبيعة في امـاكن اخـرى، إلى تغـيرات المنـاخ بصـورة عامـة والاحتبـاس الحراري بصورة خاصة. وتزداد التوقعات المستقبلية حول البيئة العالمية سوءا مع عدم إتخـاذ اجراءت عالمية تقلل من الآثار السلبية للنشاط الإنساني، كحصول الفيضانات العالميـة الهائلـة نتيجة لانصهارالجليد في القطب الشمالي، وانحسار معظم الأنهار مع ازدياد الطلب على الميـاه لتلبية الزيادة السكانية المتوقعة في العالم [2]، كما تشير الدراسـات إلى ان عـدد السـكان غـير القادرين على الحصول على مياه الشرب الأمنة سيزداد من مليار إلى مليارين انسـان بحلـول العام 2025.[3]

وتؤدي الكميات المتنامية من الكيمياويات التي تنـتج مـن أجـل الاسـتخدام الـبشري، إلى تلوث وتغيير في التكوين الكيميائي لمياه الأرض وتربتها ونظمها الحيوية، علاوة على جوها.[4]

وتتسبب الكوارث والظـروف المناخيـة المتغـيرة في نـزوح كبـير للسـكان، اذ تشـير التقديرات إلى نحو 20 مليون شخصا، قد نزحوا نزوحا مؤقتا بسبب كـوارث الظـروف المناخيـة في العـام 2008 [5] وبلغـت مخـاطر الاحتبـاس الحـراري وتغيّرالمنـاخ، وإزالـة الغابـات، وتلـوث الميـاه والهـواء، والكـوارث الطبيعيـة، أشـد أضرارهـا في الـدول والمجتمعات الفقيرة، فمن المرجح أن تتكبد هذه الدول أكبرالخسائر من جراء تناقص

(1) Kirsten Gelsdorf, Op.Cit, p.5.

(2) سفيان التل، الاحتباس الحراري، مجلة عـالم الفكـر، عـدد 2، مجلـد 37، (الكويـت: المجلـس الـوطني للثقافة والفنون والاداب، ديسمبر 2008) ،ص ص 69- 71.

(3) Kirsten Gelsdorf, Op.Cit, p.5.

(4) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي مصدر سبق ذكره، ص 102.

(5) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.5.

كميات الأمطار المتساقطة سنوياً وتقلّبها، وما لذلك مـن آثـار تدميريـة عـلى الإنتـاج الزراعـي وموارد الرزق، ويشير تقرير التنمية البشرية لعـام 2013 إلى ان الكـوارث الطبيعيـة، تسـببت بأضرار وخسائر في الامكانات الاقتصادية والبشريـة في هـذه الـدول ففـي عـام2011، أوقعـت الكوارث الطبيعية من جراء الهزات الأرضية (التسـونامي، وانزلاقـات الأراضي وهبـوط التربـة) أكثرمن20 الف قتيل وخلّفـت خسـائر بقيمـة 365 مليـاردولار، وفقـد حـوالى مليـون شـخص منازلهم.[1]

3. المخاطر المرتبطة بالتنمية البشرية:

من اكبر التحديات التي تواجه العالم هو الزيادة السكانية، ويحدد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 إن سكان العالم قدر ارتفع من (6،3) مليـار نسـمة في العـام 1970 إلى (7) مليـار نسمة في العام 2011،[2] ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى (8 مليـار) بحلـول العـام 2025.[3]

وتؤدي الزيادة السكانية إلى ضـغط عـلى النظـام البيئـي مـن جهـة، وتسـبب في حـدوث الأزمات السياسية والاقتصادية من جهة اخرى.

فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب على استهلاك الطاقة ومن ثم زيادة في التلـوث والاحتباس الحراري، وزيادة في الطلب على الغذاء والماء في وقت يشهد فيه العالم أزمـة غـذاء ونقص في الماء،[4] إذ يعاني اكثر من مليار شخص في جميع انحاء العالم (سـدس سـكان العـالم) من الجوع، كما يموت نحو 25 الف طفلا يوميا بسبب سوء التغذية، و يعاني قرابـة (2 مليـار) شخصا حاليا من نقص التغذية، ناهيك عن إنّ اسعار الغذاء المحلي في معظم البلـدان الناميـة باهضة الثمن بالنسبة إلى مئات الملايين من الناس، هذا وتجدر الإشارة إلى إن التوقعات تشـير

(1) ينظر:البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، ص 99.
(2) المصدر نفسه، ص 101.

(3) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.6.
(4) John Houghton,Op.Cit,p. 394.

إلى إن انتاج القوت بحلول 2025 لن يزداد إلى النسبة المطلوبة والتي تبلغ (50%) عن المستويات الحالية ليواكب النمو السكاني، مما يعني ان أزمة الغذاء ستستمر لتهدد حياة ورزق الكثير في جميع انحاء العالم. اما عن نقص المياه فسيزداد سيتزايد عدد السكان غير القادرين على الحصول على مياه الشرب الأمنة من مليار إلى مليارين بحلول العام 2025 اي (ثلث سكان العالم تقريبا)، ومن المتوقع ان يؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات وتوترات سياسية وصرعات، [1] ومع تحقيق تطورات كبيرة في التنمية، وخاصة في دول شرق اسيا إلى الدول النامية لاتزال تعاني من ارتفاع في عدد الفقراء ويظهر مدى رسوخ الفقر في حقيقة ان عدد السكان الذين يندرجون في فئة (فقراء فقرا مطلقا) وفقا لتصنيف البنك الدولي قد ارتفع إلى (1.3) مليار شخص في العام 1993.[2]

ويؤكد تقرير التنمية البشرية للعام 2013 على استمرار المعدلات العالية للفقر رغم تمكن بعض الدول من تقليل معدلات الفقر فيها، إذ تشيرالتقديرات إلى ان أكثرمن(30%)من مجموع السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد وهذه النسبة تتجاوزعدد الفقراء ضمن القياس المعتمد على مؤشرات الدخل، ويترافق مع الفقر انتشار الاوبئة والأمراض المعدية التي تهدد بمزيد من التدهور لحياة الملايين، ويزيد من الضغوط على حكومات الدول الضعيفة ويقود إلى حدوث الأزمات السياسية والاضطرابات وعدم الاستقرار، وانتشار الصراعات.[3]

إلى جانب ذلك فإن مئات الملايين من الناس يهاجرون بحثا عن العمل وظروف معيشة افضل، وقد بلغت نسبة المهاجرين في عام 2010 ما نسبته (3%) من مجموع سكان العالم، أي حوالي (215) مليون مهاجر، وهو رقم يفوق بثلاث مرات عدد المهاجرين في العام1960.[4]

---

(1) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,pp.5-6.

(2) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(3) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.6.

(4) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مصدر سبق ذكر، ص18.

ويبدو إن تنامي العولمة لم يؤد إلى تقليص حالات الفقر واللامساواة في العالم بسبب من استمرار(الحمائية) بخصوص انتقال اليد العاملة، وإنتقال التكنولوجيا واعتماد سياسة التمييز ضد منتجات ذات اهمية للدول النامية في التبادلات التجارية، [1] إلى جانب استمرار الاستغلال الاقتصادي الذي تنهجه الشركات العابرة للحدود، والسياسيات التي تنتهجها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية.

ولا شك أن الفقر واللامساواة في الدخل والثروة سواء كان داخل الدول أو فيما بينها يغذي شعور المجتمعات بالغبن والظلم، ويقود إلى ضعف الاستقرار في الأنظمة السياسية، ويهدد بإندلاع صراعات داخلية وتوترات وازمات إقليمية.

ويحدد (ديفيد هيلد) ثلاث مجموعات رئيسة من المخاطر التي يواجهها العالم، تدفع بإتجاه الحكم العالمي هي: **المجموعة الأولى:** " المخاطر المشتركة التي يواجهها كوكبنا " وتتضمن: (الاحترار العالمي والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والخسائر، والعجز في الماء)، **اما المجموعة الثانية:** فترتبط بالمخاطر المرتبطة بـ" الحفاظ على إنسانيتنا " مثل: (الفقر ومنع الصراعات، والأمراض المعدية)، **والمجموعة الثالثة:** من المخاطرهي: الحاجة إلى وضع وكتابة قواعد عالمية تتعلق:

(الانتشار النووي، والتخلص من النفايات السامة، وحقوق الملكية الفكرية، وقواعد البحوث الوراثية وقواعد التجارة والتمويل والقواعد الضريبية). [2]

وفي ضوء التغيير في طبيعة المخاطر والمشكلات والتي باتت لا تهدد امن الدول فحسب بل الأمن (الإنساني) ككل، تصاعدت المطالب بالحكم العالمي وقد اسهمت الثورة التكنولوجية بدورها في مجال الاتصالات والمعلومات في الاهتمام بالحكم العالمي، حيث أدت إلى ارتفاع مستوى الوعي في ما يتعلق بالمخاطر والمشكلات التي تواجه

---

(1) Keith Griffin, Op.Cit,pp792- 793.

(2) David Held, Reframing Global Governance..Op.Cit, p.158.

العالم،[1] فالتدفق الهائل للمعلومات وتعزيز التواصل بين المجتمعات بات يشكل ضغطا على الدول والمنظمات الدولية مطالبا بتعزيز الحكم العالمي، وإخضاعه لمعايير الشفافية والمسائلة الديموقراطية، كما عززت تكنولوجيا المعلومات من مشاركة منظمات المجتمع المدني العالمية والمحلية، في الترويج عبر استخدم الانترنت، وخلق الشراكات والشبكات العالمية من اجل دفع الدول والمنظمات الدولية للتصدي لحل المشكلات العالمية ومواجهة المخاطر العالمية. [2]

وبسبب من ضعف المنظمات والمؤسسات الدولية في التصدي للمخاطر العالمية أصبحت الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني والمؤسسات العالمية المؤثرة تعمل على نحو متزايد بالتعاون مع الجهات الحكومية، من اجل معالجة (فجوة الحكم)،[3] المتأتية من عدم وجود الارداة السياسية للتغيير، لاسيما من الدولة الكبرى، بالاضافة إلى ضعف الإصلاحات المؤسسية في المنظمات الدولية، ومنها الفشل المتكرر في اصلاح منظمة الأمم المتحدة،[4] وحتى مع ظهور الوعي المبكر- منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي- حول قضايا البيئة الإنسانية والذي ظهر واضحا في مؤتمرات الأمم المتحدة وبشكل خاص في مؤتمر (استوكهولم) في العام 1972، ومن ثم مؤتمر (ريو دي جانيرو) عام 1992، إلى جانب مؤتمرات اخرى تؤكد استمراريتها على ادراك دول العالم بعدم إمكانية التصدي للمخاطر البيئية الكبيرة كظاهرة الاحتباس الحراري والامطار الحامضية

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 138.

(2) Edith Brown Weiss ,Op. Cit,p.11.

(3) Ian Goldin and Tiffany Vogel, Op.Cit, p.6.

(4) **Report Of The Commission On Global Security, Justice & Governance** ,June 2015, **Confronting The Crisis Of Global Governance,**Executive Summary, (Netherlands: The Hague Institute For Global Justice And The Stimson Center,2015), p. 4.

بصورة منفردة،[1] ومع ذلك فإن التصدي للمخاطر البيئة العالمية لايزال ضعيفا في ضوء ضعف التأييد الدولي للانظمة والاجراءات العالمية التي تضعها الاتفاقيات الدولية، فبروتوكول (كيوتو) - الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والموقعة في نيويورك في 9- ايار - 1992- والذي مثلت بنوده خطوة أولى لوقف ظاهرة الاحتباس الحراري، " ظل حبرا على ورق بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية في التصديق عليه ووصفه بأنه غير ضروري ومكلف ".[2]

كما إن الانتقال لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لم تنجح بعد، ويعود ذلك لان الترابط والتعقيد العالمي لم يرافقه التعديلات الكافية في اصلاح وإيجاد انظمة حكم عالمي تقدر على التصدي لهذه المخاطر وحل المشكلات العالمية.[3]

ثالثا: المصالح الدولية (اوالدوافع الذاتية):

لقد أدت العولمة إلى ظهور الحاجة إلى تفاهمات دولية جديدة حول الحكم العالمي، للتصدي للمخاطر والمشكلات العالمية المتفاقمة في ظل الترابط والتداخل العالمي المعقد، [4] والضعف في قدرة المؤسسات والمنظمات الدولية على معالجتها.

ولكن ليس من السهل إقامة مثل هذه التفاهمات في ظل بقاء الارداة السياسية للدول ترفض التنازل عن جزء من سلطاتها في إطار العلاقات الدولية لإنشاء مؤسسات الحكم العالمي خاصة مع وجود دول مستفيدة من الترتيبات الدولية - المنظمات والمؤسسات- الحالية، وفي الواقع تشكل حقيقة وجود قواعد ومؤسسات تخدم بعض مصالح بعض الدول على حساب الآخرين واحدة من الإنتقادات المركزية للحكم في ظل العولمة، ومع

(1) Thomas G. Weiss, What Happened To The Idea Of World Government, Op.Cit, p.258.

(2) Nayan Chanda,Op.Cit, p.124.

(3) The UN Task Team For The Post-2015 Development Agenda, Global Governance And Governance Of The Global Commons In The Global Partnership For Development Beyond 2015, Paper , January 2013.p.4.

(4) Richard Higgott, Op.Cit, p.5.

ذلك فإن هناك مجموعتين من الدوافع التي تقود الدول إلى التخلي عن بعض من سلطاتها ومصالحها لصالح تغيير المؤسسات والمنظمات الدولية واجراء ترتيبات جديدة للحكم العالمي، وهي: " المصالح الذاتية من اجل التغيير، والقوى الديمقراطية من اجل التغيير".[1]

وبقدر تعلق الأمر بالمجموعة الأولى من دوافع الحكم العالمي " المصالح الذاتية " فإنها ترتبط بمصالح الدول في إيجاء ترتيبات للحكم العالمي تحقق مصالحها، وتحسن من قدرة النظام العالمي على الاستجابة للمخاطر العالمية، وتعزز من قدرت الدول على حل المشكلات العالمية المعقدة، ويمكننا القول بان دوافع " المصالح الذاتية " ترتكز على مايلي:

1. ضرورة التعاون الدولي:

إن العقبة الأساسية التي تعترض التعاون الدولي هي كيفية الحفاظ على اكبر قدر ممكن من الاستقلال " الحكم الذاتي " مع تحقيق الفائدة من التبادل الدولي،[2] إذ شكلت مخاوف الدول من إنتهاك استقلالها وتناقص سيأدتها أبرز معوقات التعاون الدولي إلى جانب المعوقات التي تتعلق بتوفر الحوافز وتكاليف إنشاء المؤسسات الدولية، وحاجة الدول إلى المعلومات الموثوقة لإتخاذ قرار بشأن التعاون وبما يخدم مصالحها، وعلى الرغم من ذلك فقد ازداد عدد المؤسسات الدولية بشكل كبير، حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين نموا كبيرا في مختلف التدابير للتعاون الدولي وبناء المؤسسات، بما في ذلك المعاهدات والمنظمات الدولية،[3] وفي سياق تطورات العولمة والتداخل العالمي

---

(1) Joseph E. Stiglitz,The Future Of Global Governance ,Working Paper Series ,The Initiative for Policy Dialogue, Columbia University, 2004,pp.4-9.

(2) Tom Lansford, Op.Cit, p,8.

(3) Cary Coglianese, Globalization and the Design of International Institutions,In Gove Joseph S. Nye, Jr. & John D. Donohue (Eds.), Op.Cit, 299.

يمكننا أن نتوقع استمرار الاهتمام في تطوير وتعزيز المؤسسات الدولية لمواجهة المشكلات والمخاطر التي ترافقت مع تزايد الترابط العالمي وتداخله على نحو معقد.

كما إنّ زيادة كثافة ومدى التفاعلات العالمية يجلب معه مجموعة متنوعة من التحديات للحكم، ويمكننا أن نميز ثلاثة أنواع من المشكلات التي ترافق العولمة وتعزز من الحاجة إلى العمل الدولي المشترك، وفي بعض الحالات تبررالحاجة إلى إنشاء مؤسسات حكم عالمي جديدة أو اصلاح للمؤسسات والمنظمات الدولية القائمة بالفعل، وفي مقدمة هذه المشكلات هي: مشكلة التنسيق، والمشكلات العالمية العامة (او المشتركة)، فضلا عن مشكلات القيم الأساسية مثل حقوق الإنسان.(1)

وبخصوص مشكلة التنسيق فإنها ترتبط بتنسيق الروابط العالمية، أو تبادل المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية، إذ تواجه عملية التبادل عند عبور الحدود متطلبات ومعايير قانونية و تقنيات غير متلائمة مما يتسبب في تقييد حركة التبادلات العالمية على سبيل المثال " التوقيعات الإلكترونية " المعتمدة في المصادقة على هوية الشركاء اثناء التعاقدات، إذ تعتمد في دول وفي دول اخرى لا يسمح بمثل هذه التوقيعات لإثبات الهوية، كما ان مشكلة التنسيق ترتبط ايضا بالمعايير التنظيمة الوطنية المختلفة لتصميم المنتجات وتحديد نوعيتها - التي تباع على اراضي الدولة - وهو ما يثير قلقا بشكل خاص لدى المصنعين الذين يواجهون معايير تنظيمية مختلفة.(2)

والاكثر من ذلك فقد كشفت الأزمة المالية العالمية (2008- 2009) عن وجود فجوة في التنسيق بين المؤسسات العالمية والمؤسسات الوطنية تؤدي إلى تفاقم المخاطر النظامية، حيث بدأت الأزمة المالية في " أزمة الرهن العقاري بسبب تجاهل الادارة المالية

---

(1) Ibid, pp.298- 301.

كذلك: كاري كوغليانيس، العولمة وتصميم المؤسسات العالمية، في: جوزيف س ناي و جون د. دوناهيو (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص 406-410.

(2) Ibid, pp.298-299.

العالمية للتعقيدات المالية على المستوى المحلي "، كما اوضحت الأزمة بإن الهيكل المالي العالمي لنظام المراقبة مجزأة ومتباين في المعلومات مما اربك المستثمرين العالميين أثناء الأزمة. [1]

أما عن المشكلات العامة (المشتركة)، فهي ترتبط بحماية الموارد المشتركة أو السلع العامة، أو ما يعرف " بالمشاعات العالمية "، بوصفها موارد عالمية يشترك فيها الجميع، ومن مصلحة الدول جميعها أن تحافظ عليها، فعلى سبيل المثال كلما زأدت انبعاثات الغازات الدفيئة مع الاستخدام المتزايد للوقود الأحفوري برزت ظاهرة الاحتباس الحراري على أنها مشكلة عامة يمكن أن يستفاد الجميع من الحد من آثارها الضارة، وفي مثل هذه الحالات فإنّ المؤسسات الدولية إذ ما صممت بما فيه الكفاية، قد تكون قادرة على الحد من آثارها الضارة،[2] ويدخل بضمن المشكلات العالمية العامة (المشتركة) ايضا، كل المخاطر العابرة للحدود و التي تندرج ضمن مهددات الأمن العالمي و (البشري) بما فيها المخاطر البيئية المتنوعة والأسلحة النووية والارهاب العالمي، والفقر والأمراض وغيرها.

إنّ حافز الدول في الإستثمار في التدابير الوقائية عن طريق الترتيبات والاجراءات التي تتخذ على المستوى الدولي، هو تصاعد التكاليف التي قد تدفعها الدول لمواجهة مثل هذه المخاطر بصورة مباشرة، [3] وكما يقول (ديفيد هيلد): " ان إهمال العمل العاجل-وليس الآجل- على القضايا العالمية الملحة تؤدي عموماً إلى تصاعد تكاليف التعامل معها "مستقبلا.[4]

---

(1) Ian Goldin and Tiffany Vogel, Op.Cit, p.11.

(2) Cary Coglianese, Op.Cit,p.300, And See: The UN Task TeamFor The Post-2015 Development Agenda, Global Governance And Governance Of The Global Commons In The Global Partnership For Development Beyond 2015, Paper , January 2013, pp. 3-7.

(3) Cary Coglianese, Op.Cit,p.300.

(4) David Held, Reframing Global Governance,Op.Cit, p.159.

وأخيرا مشكلة حماية القيم الأساسية، وتنطوي هذه المشكلة على ضرورة حماية القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية مثل المساواة والحرية، والديمقراطية، والتي اضحت بفعل الترابط العالمي المتزايد ذات صبغة عالمية ،واظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات دولية فعالة للمساعدة في ضمان الحد الأدنى من الحماية لحقوق الإنسان في جميع الدول،[1] خاصة بعدما اتضح بأن الدول التي تعاني من مشكلات في حقوق الإنسان والديمقراطية تهدد الأمن والسلام العالمي حيث تكون مسرحا للصرعات الداخلية، وتشكل بيئة مناسبة لنمو الحركات الإرهابية،فضلاً عن إنتشار الأمراض والتسبب بالنزوح الجماعي.

وعلى العموم وكما صرح (روبرت كوهن): فإن العولمة والترابط العالمي المتزايد يخلق مكاسب محتملة من التعاون إذا كان بالإمكان التوصل إلى ترتيبات وإتفاقات تتمخض عنها إنشاء مؤسسات للسيطرة على تلك المكاسب. [2]

2. مصالح الاقطاب الدولية الصاعدة في اصلاح وتغيير مؤسسات الحكم القائمة:

إن ظهور القطبية الاقتصادية المتعددة يعقد من آفاق الحكم العالمي في المستقبل من جهة، ويفسح المجال امام ترتيبات جديدة للحكم العالمي من جهة اخرى.

فالنفوذ الاقتصادي الذي اكتسبته القوى الاقتصادي يزيد نفوذها السياسي إلى ما وراء حدودها، ومن ثم فإن هذه القوى باتت تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإنها قد استغلت انتهاء الحرب الباردة للهيمنة والتحكم، وتوظيف المؤسسات والمنظمات العالمية لتحقيق مصالحها، ومن هنا أصبحت هذه القوى تنظر إلى المؤسسات والمنظمات الدولية بمنظار عدم الثقة والشك في مصداقيتها بوصفها تمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ومصالح الدول الغربية بشكل عام.[3]

---

(1) Cary Coglianese, Op.Cit,pp. 300- 301.

(2) نقلا عن: آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(3) The European Union Institute For Security Studies Report , Op.Cit,p.11.

ويمكننا تقديم بعض وجهات نظر الاقطاب الدولية الصاعدة حول الحكم العالمي بالاستناد إلى اراء مجموعة من الاكاديمين والسياسيين لهذه الدول والمشاركين في اعداد الدراسة التي اصدرها (معهد الاتحاد الاوروبي للدراسات الأمنية)، وكما يلي:

أ. بالنسبة للصين فإنها تنظر إلى إن تصاعد المخاطر العالمية، ووجود العيوب الأساسية في النظام الدولي يتطلب الاصلاح في مؤسسات الحكم العالمي، لذا فمن الضروري توسعة الهياكل والمؤسسات الدولية، ومن هنا فإنها تنظر إلى مجموعة العشرين بأنها تمثل خطوة إلى الامام يمكن سحبها على المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى، ولكن حذر الصينيون من إن مجموعة العشرين سوف تعاني نفس مصير المنتديات الأخرى " فإجتماعات القمة التي لا نهاية لها ستخلق التعب "، كما شدد الصينيون على إن " الاختلافات بين الشمال والجنوب من شأنها إن تعرقل الإتفاق على القضايا العالمية المرتبطة بالاقتصاد والتمويل، وعلى سبيل المثال إن الدول النامية ترى أن القضايا الكبرى هي الأمن الغذائي وندرة الموارد وليس تغير المناخ، فضلاً عن إن المؤسسات الغربية تنظر إلى الحكم الرشيد كشرط مسبق للتنمية المستدامة في حين تعتبر الصين إن نموا اقتصاديا يمكن أن يفضي لحكم أفضل مع مرور الوقت ". [1]

ب. أما بالنسبة لخبراء روسيا، فعلى الرغم من توقعهم بأن يكون لتأثير الشركات العالمية عابرة القومية دورا في زيادة فرص التعاون عبر الحدود القومية ، فقد اكدوا على " عودة الصلاحيات الواسعة للدولة وإعادة تأكيد سيأدتها "، ويتركز مفهوم القيادة في روسيا على: أن "الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعلاقات القوى الكبرى تلعب دورا مركزيا في السياسة العالمية بدلا من الحكم العالمي "، إذ يؤكد القادة الروس على إنه لا يمكن التعاون بشأن القضايا العالمية دون التعامل أولا مع القضايا الثنائية، فالتركيز فقط على القضايا العالمية غير واقعي لانه ادى إلى وضع مصالح الدولة الكلاسيكية

(1)Ibid,pp.61-62.

جانبا، ويعتقد الروس إن هناك مؤسسة واحد هي: الأمـم المتحـدة يمكـن إشراك جميـع الفاعلين الرئيسيين فيها،إما مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين فإنها تفتقر إلى الشرعية وان مستقبلها غير مؤكد، كما إن روسيا ترى بأن هناك حاجة إلى وجود إطار أمني واسـع عبر المحيط الهادئ.[1]

ج. في حين يرى الخبراء اليابنيون إن فجـوة الحكـم سـببها الخـلاف حـول الزعامـة السياسـية للعالم اكثر من كونها خلاف حول شكل وهيكل الحكم العالمي، وشككوا بقدرة المؤسسات الرسمية للدولة مع أجهزتها البيروقراطية الضخمة على مواجهة المخاطر العالمية مثل تغير المناخ وندرة الموارد في مجال الطاقة، وبدلا مـن ذلـك انصـبت وجهـة النظـر اليابانيـة إلى الحاجة إلى إدماج أفضل للدول المتقدمة والمستهلكين الجدد للطاقة مثل الصين والهند في الأطر الدولية ذات الصلة لتجنب المنافسة غير المنضبطة، ويعتقـد اليـابنيون إن " القـوى الدولية النامية والناشئة لا تزال عالقة في وجهة النظر القديمة حول الخلاف بـين الشـمال والجنوب، ويتوقعون من الآخرين تحمل المسؤوليات المرتبطة بالتحديات العالمية، حيـث كان ضـغط الـرأي العـام العـالمي عـلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة - بسـبب سياسـتها الانفرادية وعدم التزامها بالتعددية - ولكن هذا الواقع بدأ يتبدل، حيث بدأ التركيز عـلى دول اخرى وفي مقدمتها الصين لإتخاذ المزيد من الاجـراءات وتحمـل المسـئولية، وأعـرب اليابنيون عن قلقهم من ان مأسسة سابقة لأوانها لمجموعة العشرين أو التوسـع السريـع في جدول أعمالها يمكن أن تكشف عـن خلافـات داخـل المجموعـة، وأكـدوا عـلى ضرورة تعزيز الوسائل الوطنية والإقليمية أثناء إصلاح المنظمات الدولية، كما رأوا في وجـود أطـر إقليمية قوية تعويضا عن المؤسسات العالمية الاضعف، كما هو الحـال في ضرورة وجـود هيكل أمني في شرق آسيا.[2]

(1) Ibid, pp.63-64.

(2) Ibid, pp.62-63.

د. اما فيما يتعلق بالقوى الإقليمية، فالمسؤولون الهنود وبعض الخبراء ينظرون بقلق حول عدم وجود توازن داخلي في آسيا لضمان الاستقرار، وينظرون بأن الهند لم تكن في وضع جيد للمساعدة في تطوير المؤسسات الإقليمية بالنظر للدور الصيني الكبير في آسيا. وهكذا، فإن الهند مهتمة في المقام الأول في اصلاح مؤسسات الحكم العالمية، لان المنظمات الدولية القائمة هي: " غير كافية على الاطلاق للتعامل مع تصاعد التحديات العالمية "، كما عبر العديد من الخبراء الهنود عن قلقهم إزاء مستقبل الأمم المتحدة، وجادلوا بإن استمرار فشل اصلاح الأمم المتحدة سيقود تدريجيا إلى فقدان اهميتها العالمية، ومن جهة اخرى فإنهم يعتقدون إمكانية نجاح المشاورات العالمية الواسعة، كما هو حاصل في مجموعة العشرين، ولكن وفي الوقت نفسه شككوا في شرعيتها، وأكدوا على أهمية بناء المشاورات العالمية متعددة الأطراف على أساس " المنافع المتبادلة " وضمان العدالة للدول الفقيرة، واخيرا فقد اكدوا على إن العولمة تمر بمرحلة مهمة حيث من المتوقع أن يكون للأزمة الاقتصادية والاضطراب المستمر في الأسواق المالية، والقيود المفروضة على الموارد أن تدخل العالم في مرحلة الفوضى. (1)

وبالنسبة إلى البرازيل فلم تحظى مناقشات الحكم العالمي باهتمام كبير في البرازيل حتى وقت قريبة، حيث كانت البرازيل تركز في سياستها الخارجية على " الفجوة بين الشمال والجنوب، إلاّ إن هذا الأمر قد تغير بعد زيادة دورها في قضايا الاقتصاد والطاقة وتغير المناخ ومع ذلك، لاتزال البرازيل تنظر في العديد من القضايا العالمية من الزاوية نفسها - اي الفجوة بين الشمال والجنوب، خاصة فيما يرتبط بالحاجة إلى إعادة توزيع السلطة العالمية واشراك الدول في المنظمات والمؤسسات العالمية على نحو فعال، فبالنسبة للبرازيل " إن فجوة الحكم العالمي تكمن في اعطاء الكثير من السلطة إلى الدول

(1) Ibid, p.62.

المتقدمة في الوقت الـذي بـدأت تظهـر فيـه الـدول الناميـة "، وفي ضـوء ذلـك فـإن المؤسسـات المتعددة الأطراف ستفقد الشرعية فيما لو تجاهلت هذه المؤسسات القـوى الصـاعدة وحالـت دون مشاركتها الفاعلة في قراراتها وسياسـاتها، فالفاعليـة لاتشـير إلى مجـرد عمليـة صـنع القـرار بصورة سريعة بقدر ما تشير إلى دمج مجموعة اوسـع مـن الاصـوات في عمليـة إتخـاذه، واشـار الخبراء البرازيليون ايضا إلى إن الحكومة البرازيلية تميل إلى نمط التعددية التقليدي الذي يقـتصر على الدول في عمل مؤسسات الحكم، ويستبعد اشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية. [1]

وأخيرا بالنسبة إلى دولة جنـوب افريقيـا رأى المشـاركون مـن جنـوب افريقيـا إن الـدول الضعيفة مهدد بسبب " العولمة غير المنظمة "، وعَدّوا ان الدول القويـة هـي " شرط مسـبق "للحكم العالمي في ظل غياب المؤسسات المتعددة الأطراف الفعالة،إذ تعاني معظـم الـدول في القارة الافريقيـة مـن عـدم قـدرتها عـلى التكيـف مـع العولمـة بسـبب سـوء الادارة والنمـو السـكاني، وضـعف اسـتخدام التكنولوجيـا، و تشـكك دولـة جنـوب افريقيـا بإمكانيـة خلـق مؤسسـات حكـم عالميـة، فالعولمـة تتجـه لتقويـة الإقليميـة، فعـلى سـبيل المثـال لا يبـدو ان مجموعة العشرين قادرة على أن تعمل بشـكل فعـال في السياسـة العالميـة بإسـتثناء القضـايا المالية، وعبر المشاركون الافارقة عن قلق الدول الافريقية من عدم الاشتراك في النظـام الـدولي، حتى في إطار التحول إلى تعددية الاقطاب لايزال مشاركة الدول الافريقية قليلة في المؤسسات والمنظمات العالمية، ولذلك فإن الدول الافريقيـة تنظـر إلى الأمـم المتحـدة بإنهـا لاتـزال تمثـل المؤسسة العالمية الوحيـدة التـي تمتلـك الشرعيـة،وان في تعـدد وانتشـار المبـادرات والـبرامج الخاصة بالتنمية، والغذاء المنفصلة عـن الأمـم المتحـدة تـؤدي إلى مزيـد مـن الاربـاك وعـدم اليقين. [2]

---

(1) Ibid, p.61.

(2) Ibid, p.64.

وبالنسبة للموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحكم العالمي، فقد اظهر جملة من المواقف - على سبيل المثال موقفها من قضايا البيئة العالمية - بأنها " حريصة على الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة والترابط العالمي، ولكنها اقل حرصا على إتخاذ اي مسئولية عن الحكم العالمي" بعبارة اخرى ان الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في استمرار التحكم بالهياكل والمؤسسات العالمية القائمة لتعزيز مصالحها، ولا تحبذ الترتيبات العالمية متعددة الأطراف التي تنطلق من الاعتبارات الخاصة بمواجهة المخاطر العالمية، [1] بإستثناء تلك الترتيبات التي تتبناها من منطلقات استراتيجيتها العالمية.

وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية كل المؤسسات والمنظمات الدولية واستخدمت وسائل التدخل العسكري والوسائل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعقوبات، بهدف فرض معايير وقواعد وانظمة من الحكم والاقتصاد لتتناسب مع مصالح الشركات العالمية العابرة للحدود ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها،[2] ولكن نظام الحكم العالمي الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤسسات والمنظمات والمنتديات والتجمعات والاحلاف أصبح يواجه رفضا عالميا من قبل القوى الدولية الأخرى والاقطاب الاقتصادية الصاعدة من جهة، فضلا عن مواجهة " مقاومة من القاعدة " تتجلى بالحركات والجماعات والشبكات العالمية المعارضة للعولمة وللقواعد والأنظمة التي تفرض على العالم بواسطة المؤسسات والمنظمات والدول الرأسمالية لتعزيز مصالحها ومصالح الشركات عابرة القومية من جهة اخرى. [3]

ومع ذلك تبرز حقيقتان تدفعان الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز الحكم العالمي المبني على اساس تعددية الأطراف والمشاركة في القرارات العالمية، تتمثل الحقيقة الأولى بـ: إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بحاجة اكثر إلى التعاون الدولي خاصة مع

(1) Nayan Chanda,Op.Cit, p.124.
(2) Ali Farzmand,Op.Cit, p.19.
(3) Ibid,p.19.

الفشل الذي إنتاب العديد من القرارات على المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال فإن سياسة صندوق النقد الدولي انتهت إلى زيادة عدد الفقراء في الدول النامية، وفشل التنمية، كما إن تحرير التجارة لم تجلب المنافع الموعودة حيث شهدت العديد من الدول إنخفاضا في معدلات الدخل بسبب سياسة التحرير غير المتماثل التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، اما الحقيقة الأخرى فتتمثل بأن المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي خارجها أصبحوا يطالبون على نحو متزايد بإجراء التغييرات في قواعد الحكم العالمي.[1]

ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية لم يعد بمقدورهم العمل بصورة منفردة تعكس نظرة الليبرالية لحرية السوق والديمقراطية وتعمل على تنظيم وادارة القضايا العالمية وعلى وجه الخصوص القضايا الاقتصادية - التجارية والمالية - حيث تواجه الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تشكيكا في مصداقيتهم وشرعية سياساتهم العالمية من قبل مراكز القوى الدولية الصاعدة الأخرى، والدول النامية، فضلا عن مساحة واسعة من النقد والاحتجاج الذي تقوده منظمات المجتمع المدني العالمي،[2] ويقود كل ذلك إلى التفاؤل بتحرك الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على تعزيز الحكم العالمي.

3. اللامساواة العالمية:

على الرغم من إن العولمة توفر فرصا جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحرير التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال، وتبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا، إلاّ إنّها لم تكن تعني سوى الحرمان المتزايد لتلك الدول التي لم تتمكن من التكيف مع متطلبات مجتمع عالمي متداخل ومترابط، [3] ولايعزى عدم قدرة الدول الفقيرة والنامية على التكيف مع العولمة إلى فشل خطط التنمية فيها، والعجز

(1) For More Details See: Joseph E. Stiglitz,Op.Cit, pp.6-8.
(2) TheEuropean Union Institute For Security StudiesReoprt,Op.Cit, p.25.
(3) Aisha Ghaus-Pasha,Op.Cit, p.203.

الإداري والتنظيمة والمشكلات السياسية المختلفة فحسب، بل إلى استمرار فرض القيود على انتقال الايدي العاملة والتكنولوجيا، وتمسك القوى الرأسمالية (الدول والشركات العالمية العابرة للحدود) تعظيم الارباح وإنماء الثروات والقوة والهيمنة على الأسواق على حساب إفقار الدول والمجتمعات الأخرى.

وفي ضوء ذلك فإن اللامساواة وتعميق الفجوة الاقتصادية بين العالم الرأسمالي المتقدم والدول النامية هي أبرز سمة للعولمة، وتظهر التقديرات حقيقة ان عدد سكان الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل تشكل ما نسبته(85%) من عدد سكان العالم، بينما يشكل عدد سكان الدول المتقدمة والغنية ما نسبته (15%) من عدد سكان العالم، ويشكل نصيب الدول الفقيرة والمتوسطة مانسبته (21%) من الناتج القومي العالمي، في حين إن الدول المتقدمة تستحوذ على ما نسبته(79%) من الناتج القومي العالمي،وان نصيب الفرد في الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل يساوي مانسبته (5%) من نصيب الفرد في الدول المتقدمة. [1]

إذ تعمل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي - مؤسسات الحكم العالمي الرئيسة - على تسيير الاقتصاد العالمي القائم على نهج " العولمة الاقتصادية واللبرلة الاقتصادية، والخصخصة الاقتصادية " وتضاف اليها الشركات العالمية عابرة القومية ،وهذه المؤسسات والشركات هي التي تشرف على إدارة اقتصاد العولمة وهندسة هذا الاقتصاد بما يخدم المصالح الرأسمالية في الدول المتقدمة، [2] وهكذا فإن تنامي المشكلات والأزمات العالمية الأقتصادية والمالية والبيئية، إلى جانب مشكلات الفقر والتنمية لعالم الجنوب، قاد المنظمات الدولية و المنظمات الدولية غير الحكومية وكذلك دول عالم الجنوب إلى المطالبة بحكم أقتصادي عالمي، وإعادة أصلاح

(1) United Nations Development Programme, Human Development Report 2006, (New York: United Nations, 2006), pp. 283-295.

(2) د.حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص55.

المؤسسات والمنظمات الأقتصادية العالمية وتنظيم وتقنين عمل الشركات عابرة القومية(1).

فقد ترتب على " الحقائق القاسية لتعميق حالة اللامساواة العالمية " تبني المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين - وبصورة غير مسبوقة - اعلان التضامن والتصميم من اجل تخليص العالم من الفقر وهو ما اطلق عليه (إعلان الالفية)،(*) الذي اعتمده اكبر تجمع لرؤساء الدول المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في أيلول من العام 2000 وحدد جدول أعمال المرحلة الجديدة والذي يتضمن أن "تلتزم الدول - الأغنياء والفقراء - للقيام بكل ما يمكن من القضاء على الفقر، وتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية"، وتعهد زعماء العالم بالعمل معا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الدعوة للحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015.(2)

غير إن الأهداف الانمائية لم تتحقق ويعود ذلك إلى ان الخلل الذي يعاني منه العالم يرتبط في ان الإطار المؤسسي للحكم العالمي الاقتصادي يصب اهتمامه على تحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال وحسابات رأس المال لصالح مراكز الرأسمالية العالمية. وسبق أن طالبت الدول النامية منذ ستينيات القرن العشرين في مؤتمرات مجموعة السبع والسبعين وعدم الانحياز بإصلاح الهيكل المؤسسي الاقتصادي العالمي، إلاّ إن الدول المتقدمة سعت إلى الحفاظ على هذه الهياكل المؤسسية دون تغيير، كما انها سارعت منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية لغرض فتح الأسواق

---

(1) Jens Martens, Op. Cit ,pp.2-4.

كذلك ينظر: د.حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 371 - 383.

(*) للمزيد حول اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (8 أيلول/سبتمبر 2000) ينظر: نص قرار الجمعية العامة رقم 2/55 اعلان الامم المتحدة بشأن الألفية، رقم الوثيقة A/RES/55/2، 13/ سبتمبر / 2000. منشور على موقع الامم المتحدة في الانترنت على الرابط التالي:

http://daccess-dds-y.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/559/49/PDF/N0055949.pdf?OpenElement

(2) Aisha Ghaus-Pasha,Op.Cit, p.203.

العالمية امام الشركات عابرة القومية، وتنظيم الشئون التجارة العالمية، فضلا عن ذلك فقد عمدت الدول المتقدمة إلى اجراء تغييرات تمس الشئون الاقتصادية العالمية لغرض تمكين الشركات العالمية من اختراق الأسواق وتحقيق الارباح واخضاع الاقتصادات الوطنية للاولويات العالمية (اولويات المؤسسات الاقتصادية).[1]

ولم تقتصر مطالب تعديل الهيكل المؤسساتي العالمي على دول العالم النامية، إذ تبنى البرنامج الانمائي للامم المتحدة ايضا مقترحا لتعديل واصلاح هذه الهيكل، وقد ظهر عنوان " تصميم جديد للتعاون الانمائي " في تقرير التنمية البشرية للعام 1994 والعام 1999، حيث اكدت هذه التقاريرعلى ان يكون هذا التصميم الجديد إطارا للحكم العالمي، والحجة التي قدمت لإنشاء الحكم العالمي تمثلت في ان المؤسسات الدولية قد ضعفت في الوقت الذي بدء يتنامى فيه الاعتماد المتبادل العالمي، وعليه فإن المؤسسات الدولية تحتاج إلى إعادة تشكيل وإعادة هيكلة لكي تتأقلم مع توجهات عولمة الاقتصاد.[2]

وبخصوص المجموعة الثانية من الدوافع فإنها ترتبط بما يطلق عليه" القوى الديمقراطية من أجل التغيير"، حيث تعمل هذه القوى على إيجاد ترتيبات عالمية جديدة للحكم العالمي.

فعلى الرغم من وجود دوافع تؤدي إلى توقع زيادة العمل الدولي في إيجاد ترتيبات ومؤسسات للحكم العالمي، إلاّ إنّ ذلك لايعني أن هذه المؤسسات سوف تنشأ تلقائيا كلما كانت هناك حاجة لها، فلا يزال من المتوقع أن تعمل الدول القومية لحماية سيأدتها ومصالحها،[3] ولكن وفي سياق الترابط العالمي المعقدة، تشهد السلطة الدولية تحولا بإتجاه تعزيز مكانة ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث ان المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والكنائس والمنظمات الدينية، بالاضافة إلى الشركات العابرة

---

(1) د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص388-389.

(2) نقلا عن: المصدر نفسه، ص 386.

(3) Cary Coglianese, Op.Cit,p.6.

للحدود والهيئات التجارية الأخرى، وجماعات المصالح، ازداد نشاطها في صياغة السياسات وتوليد المصلحة العامة، والضغط وتعبئة الرأي العام من اجل وضع المعايير والقواعد والأنظمة لمختلف القضايا العالمية، ولاتتفق هذه الجهات في اغلب الاحيان مع سياسات المؤسسات والمنظمات التقليدية للحكم العالمي في إدارة وتوجيه القضايا العالمية، كما إنّها مدفوعة بمزيج من الاعتبارات السياسية والاقتصادية، [1] حيث مثلت الحركة المناهضة للعولمة رد فعل على الإصلاحات التي فرضتها مؤسسات الحكم العالمي مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي على الاقتصاديات الوطنية. لذلك ثارت الاحتجاجات الشعبية ضد هذه الإصلاحات ومنها المظاهرات ضد قيام بعض الدول بخصخصة بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بناءا على سياسات مؤسسات الحكم.[2]

وقد طرحت هذه الاحتجاجات تحديا أمنيا عميقا يتمثل في أن الحلول المقترحة من مؤسسات الحكم العالمية لا تتضمن حاجات ومطالب الشعوب بقدر ما تتضمن مصالح الشركات الكبرى التي تحتكر الثروة عبر العالم، وإن إجراءات الحكم العالمي الذي تطرحه هذه المؤسسات ما هي إلا تقنين ومأسسة لتركيز الثروة في يد أقلية عبر العالم وهو الوضع الذي يهدد الأمن العالمي. لقد أصبحت إجتماعات مؤسسات الحكم العالمي مناسبة لإندلاع الإحتجاجات وأعمال الشغب التي شارك فيها أفراد وحركات ومنظمات المجتمع المدني في مختلف انحاء العالم، مما يعني إنتقال الاحتجاجات والاضطرابات من

(1) The European Union Institute For Security Studies Report,Op.Cit,p.26.

(2) على سبيل المثال الاحتجاجات في كوريا الجنوبية ضد خصخصة الاتصالات الهاتفية في العام 1995،والخدمات الاجتماعية في العام 2001، وفي بنما ضد خصخصة مؤسسة الماء في العام 1998، وفي تركيا ضد سياسة الخصخصة بصورة عامة في العام 1998، وفي لندن ضد خصخصة سكك الحديد في العام 1991، وفي كوستريكا ضد خصخصة الفوائد البنكية في العام 2000،وفي السلفادور ضد خصخصة الخدمات الصحية في العام 2000، وفي تايلندا ضد خصخصة شركة الرز الاصفر عام 2001 وفي روما ضد اقتراح خصخصة المدارس في العام 2001، وفي الارجنتين ضد خصخصة شركة تكرير النفط في العامم 2001..الخ، ينظر: د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 364- 365.

المستوى الوطني إلى المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال اندلعت اضطرابات اجتماعية بمناسبة عقد قمةالتعاون الاقتصادي لآسيا-الهادي (APEC)في فانكوفر في العام 1997، وكذلك حدث نفس الشيء عند عقد منظمة التجارة العالمية إجتماعها في جنيف في العام 1998، وإجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في العام 1999والذي اسفر عن صدمات عنيفة مع المتظاهرين.[1]

ومن ناحية اخرى، فإنّ اخفاقات مؤسسات الحكم العالمي تؤدي بطبيعة الحال إلى إلقاء نظرة فاحصة على الحكم في المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية والعمليات التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات، حيث تطالب حركات الاحتجاج -منظمات المجتمع المدني بصورة اعم - في كل إجتماع قمة اقتصادي عالمي بإصلاح الخلل الديمقراطي في هذه المؤسسات، بما فيها اصلاحات عملية التصويت، وطرق التمثيل وإعتماد الشفافية، والمساءلة في عمل هذه المؤسسات.[2]

ولا تقتصر مطالب الاصلاح الديمقراطي للحكم العالمي على هذا الحد فقط، بل تتضمن المطالب ضرورة اشراك المجتمع المدني في هياكل المؤسسات والمنظمات الدولية، فقد اقترح تقرير لجنة الحكم العالمي (لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي)، على ضرورة اشراك المجتمع المدني العالمي في هيكل منظمة الأمم المتحدة عن طريق إنشاء منبرسنوي للمجتمع المدني العالمي- كخطوة اولى نحو إنشاء جمعية الشعوب أو برلمان العالم - له طبيعة (جمعية برلمانية)، يتكون من (300 - 600) هيئة من هيئات المجتمع المدني المعتمدة لدى الجمعية العامة للامم المتحدة، واقتراح أن يجتمع هذا المنبر في قاعة الجلسات العامة للجمعية العامة اثناء رفع الدورة السنوية للجمعية، حيث سيوفر المنبر للمجتمع المدني فرصة للوصول المباشر إلى منظومة الأمم المتحدة ويتيح له نقطة دخول

(1) المصدر نفسه، ص 365.

(2) Joseph E. Stiglitz,Op.Cit ,pp.8-9.

تصل منها اراؤه إلى مدأولات الأمم المتحدة ، وإن كان لايستطيع إصدار قرارات نيابة عن الجمعية لكنه يستطيع أن يساعدها على إتخاذ قراراتها بجعل مناقشتها محيطة بالحقائق وبالتاثير في قراراتها.[1]

كما ذهبت لجنة الأمن والعدالة العالمية إلى إن من بين طرق اصلاح مؤسسات الحكم العالمي وجعلها اكثر تمثيلا لمطالب الشعوب واحتياجاتهم، وخاضعة للمراقبة والمسائلة، هو اشراك المجتمع المدني العالمي في الأمم المتحدة وكذلك في المؤسسات العالمية الأخرى،وإبتكار الوسائل المناسبة لاخراج هذه المنظمات من العضوية التقليدية المقتصرة على الدولبأشراك الجهات الفاعلة والمؤثرة في السياسية العالمية.[2]

4. الدوافع الأخلاقية (اخلاق عالمية لمجتمع عالمي):

يجادل دعاة الحكم العالمي بإن وجود نوع من الاجماع الأخلاقي العالمي يعد شرطا اساسيا لوجود مجتمع عالمي، ولايقصد بالأخلاق العالمية هنا " ايديولوجية عالمية جديدة " او" ديانة كوكبية موحدة فوق سائر الاديان الموجودة"، فالأخلاق العالمية تعني: " نوعا من الاجتماع على جملة من القيم الملزمة، ومن المعايير غيرالقابلة للدحض، ومن المواقف الأساسية التي تكون الجماعة (أو المجتمع) في غيابها مهددة عاجلاً أو اجلاً بخطر الفوضى أو بدكتاتورية جديدة " [3]، وتشيرعالمية الأخلاق إلى مجموعة من القيم والمعايير التي " تنطبق على جميع المجتمعات وعلى جميع الاشخاص، ولكنها تقر التنوع

---

(1) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 282-283.

(2) لجنة الامن والعدالة العالمية هي: لجنة تضم في عضويتها مجموعة من المفكرين والسياسيين، إنشأت من قبل معهد لاهاي للعدالة العالمية ومركز ستيمسون في واشنطن DC، لغرض اصدار تقرير حول العلاقة بين الامن العالمي والعدالة العالمية كمقدمة لفهم ومعالجة المشكلات والمخاطر العالمية ،وتقديم التوصيات حول الاصلاح المؤسسي العالمي في وقت مبكر لعرضها على قمة الذكرى السبعون لإنشاء الامم المتحدة والتي صادفت في سبتمبر من العام 2015، ينظر:

Report Of The Commission On Global Security, Justics & Governance, Op.Cit, p.4.

(3) هانس كونغ، اخلاق عالمية اساسا لمجتمع عالمي، في : فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص83-85.

والمتغيرات الثقافية التي لا يستطيع احد أن يرفضها بشكل معقول "، فليس كل القيم يمكن ان تكون عالمية وإنّما بعضها، وبهذا المعنى" تتحقق عالمية الأخلاق في عالم يحترم فيه الناس من ثقافات مختلفة نفس القيم (العادلة) حتى ولو كانوا يفعلون ذلك لأسباب مختلفة وعلى اساس مذاهب اخلاقية مختلفة "، وهذا ما وصفه المفكر الأمريكي المعاصر (جون رولز) بوجود " اجماع متداخل " عالمي على بعض القيم الأخلاقية. (1)

وتتضمن الأخلاق العالمية كل القيم والمعايير المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية، والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

والحق أن العلاقات الدولية لم تكن تعترف بوجود الأخلاق في السياسة الدولية، حيث ظلت ثقافة العلاقات الدولية شديدة النزوع إلى تقديم كل من السياسة والأخلاق بوصفهما مجالين لا علاقه لاحدهما بالآخر، ولكن وبعد الحرب العالمية الثانية تغير ذلك كليا عبر ما يمكن عده بمثابة اصلاح دولي قام على مبادئ تحرير المستعمرات وحق تقرير المصير والاستقلال، وأصبح بذلك جميع الدول تملك حقوقا سيادية متكافئة قانونيا بصرف النظر عن مدى انعدام المساواة في ما بينها من النواحي الأخرى،(2) ويؤكد بعض الدارسين - ومنهم روبرت جاكسون - على إن العلاقات الدولية المعاصرة هي اوسع من أن تكون عالم(سياسة القوة الميكافلي) المحدد بإطار ضيق، ولكنها في الوقت نفسه بعيدة ايضا عن أن تكون (أسرة إنسانية بحسب مفهوم ايمانويل كانت) محددة بإطار بالغ الاتساع، فهي " عالم يتوسط بين هذين الحدين المتطرفين: عالم قائم على الحوار بين آخرين سياسيين منفصلين ولكنهم متمتعون بالاعتراف.."، (3) وعلى الرغم من صحة هذا الرأي، فإنه يمكن

---

(1) سايمون كاني، عدالة تتخطى الحدود: نظرية في السياسة العالمية، ترجمة: محمد خليل ،ط1،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص ص 63-64.

(2) ينظر: روبرت جاكسون، ميثاق العولمة ،سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، تعريب: فاضل جتكر،(الرياض- المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص ص 33- 43.

(3) المصدر نفسه، ص47.

ملاحظة التطورالتدريجي لمجموعة مـن القـيم والمعـايير العالميـة، والعالميـة هنـا لا تشـير إلى إتفاق المجتمعات المختلفة - ثقافيا وحضاريا - على مضامينها فقط، بل تشير ايضـا إلى عالميـة انطباقها على جميع المجتمعات، وفي الحقيقـة ان الشـطر الثـاني لعالميـة القـيم والمعـايير (أي عالمية الانطباق) في ابعاده العملية على المستوى العالمي يشكل اساسا مهما للحكـم العـالمي، حيث يتطلب تطبيق القيم والمعايير العالمية الزام الدول والفواعل الدولية الأخرى في تفاعلاتها وانشطتها على المستوى العالمي بالأخلاق العالمية، ناهيك عـن الـزام الـدول نفسـها في تطبيـق هذه القيم والمعايير داخل حدودها ايضا، اي إن تطور القيم والمعايير العالمية يعمل على خط متوازي في اصلاح الحكم على المستويين الوطني والعالمي.

ان التحدي الذي يواجه الحكم العالمي هو: " تحقيـق التـوازن بطريقـة تمكـن مـن إدارة الشئون العالمية من التجاوب مع مصالح جميع الناس في مسـتقبل قابـل للـدوام، اي بطريقـة تكون معها مسترشد بالقيم الإنسانية الأساسية وبطريقة تجعل التنظيم العالمي منسـجما مـع تنوع العالم حقاً " فالمجتمع العالمي عليه ان يبرهن بـالالتزام بقـيم ومعـايير معينـة في إيجـاد ترتيبات ومؤسسات حكم عالمي جديدة،[1] ويقطع تقرير لجنة (الحكم العالمي) شـوطا بعيـدا حين يطالب صراحة بـ التعبـير عـن هـذه القـيم في صيغة نظـام اخلاقـي عـالمي قـائم عـلى مجموعة من الحقوق والمسؤليات المشتركة، إذ ينص التقرير على ان " هذا النظام الأخلاقي - الذي يعزز الحقوق الأساسية التي تشكل بالفعـل جـزءا مـن نسـيج المعـايير الدوليـة - يهيـئ الأساس الأخلاقي اللازم لبناء نظام اكثر فاعلية لإدارة شئون عالمنا ". [2]

وفي الحقيقة ان المجتمع الدولي قد أحرز تقدما مهما بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة فـيما يرتبط في علاقات الدول وتنظيمها وفق قواعد ومعايير متفق عليها وملزمة إلى حد مـا، وتعـد

(1) هانس كونغ، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(2) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 77.

منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تجسيدا لهذه الحقيقة. في حين لاتزال القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع العالمي والتي تهدف إلى ضمان وحماية حقوق المواطنين- اينما كانوا- وتحقيق امنهم لم تنضج بصورة كافية لحد الآن ،حيث لاتزال سياسات وانشطة الفواعل العالمية (الدول، والمنظمات الدولية والشركات العابرة للحدود) لاتخضع لاي قواعد وقوانين تضمن تطبيق القيم والمعايير العالمية.

ولا يعني ذلك غياب تأثير القيم والمعايير العالمية بصورة تامة في السياسة العالمية، فقد أصبح من السائد أن هناك حركة عالمية لحماية حقوق الإنسان تهدف إلى تطويرها وحمايتها. فقد تطورت مفاهيم حقوق الإنسان خلال ثلاثة (اجيال) أو مراحل، الأول يمثل الحقوق السياسية والمدنية الكلاسيكية، وعبر عنها بصورة اساسية الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، اما الجيل الثاني من الحقوق فتتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، واصدق تعبير عنها هوالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966،في حين ان حقوق الجيل الثالث والتي تسمى بـ(حقوق التضامن) وتمثل حقوق الشعوب مثل الحق في السلام وحق المحافظة على الثقافة، والحق في بيئة نظيفة البيئة، والتي بدأت في ميثاق (بانجول) الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، وتطورت من خلال سعي المنظمات الدولية غير الحكومية بالضغط على المجتمع الدولي للالتزام بقضايا ومشكلات البيئة، [1] ويلاحظ إن الحقوق التي يشار اليها بالجيل الثالث لحقوق الإنسان لازالت محاطة بالغموض من حيث محتواها والالتزامات التي تكفل التمتع بها، إذ تتسم بالتوسع في محتواها ولا تشير إلى تدابير محددة أو خطوات معينة يجب إتخاذها من جانب الدول، [2] أو الجهات والأطراف الفاعلة الأخرى، بل اكتفاء بذكر اهداف شاملة لها.

---

(1) للمزيد ينظر: احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون ،ط2، (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص ص 317-320، كذلك: جون بيليس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 974- 975.

(2) احمد فتحي سرور، مصدر سبق ذكره، ص 320.

وبالاضافة إلى هذا التطور لحماية حقوق الإنسان جاءت الاعلانات والمؤتمرات الدولية بالتأكيد على الديمقراطية والتي بدورها أكدت هذه الحقوق واسهمت في استقرار مدلولها وتقويتها، فعلى سبيل المثال نص اعلان (فيينا) عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان لعام 1993على ان الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان يعتمد كل منهما على الاخر ويعززه. كما أصبحت الديمقراطية امرا معترفا به على نحو صريح بوصفه الشكل الشرعي الوحيد لنظام الحكم، حيث اصدرت لجنة حقوق الإنسان في العام 1999 قرارا صريحا أكد المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي مشددا بوجه خاص على التداخل بين الشكل الديمقراطي للحكم وحقوق الإنسان، واكدت هذا القرار الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها رقم (96) في الرابع من شهر كانون الأول من العام 2000. وقد ادى هذا التطور لحقوق الإنسان إلى نوعين آخرين من التطور يبحث كل منهما في وضع إطار لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، التطور الأول هو: (الحكم الرشيد) والذي ينطلق من إفتراض أن الحياة الأمنة لا تتوقف على المبادئ الأساسية التي تعتنقها الحكومات، بل تعد الكيفية التي تمارس بها الحكم عاملا حاسما في تهيئة المناخ الاجتماعي في الدولة لتطبيق هذه المبادئ، ولذلك أكدت المنظمات الدولية على الحكم الرشيد وابتدأت في العام 1989 في شروط البنك الدولي في الشفافية واخضاع الحكومة للمسائلة عن أعمالها، واشراك المجتمع المدني في الأعمال العامة، والخضوع لحكم القانون، وتوج بإعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية بضرورة الالتزام بالحكم الرشيدة. إما النوع الثاني من تطور حماية حقوق الإنسان فقد تجلى بفكرة الأمن الإنساني، التي صاغها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير العام 1993 والعام 1994. [1]

ولاشك إن الأطر الخاصة بحماية حقوق الإنسان - المواثيق والمعاهدات والاعلانات والقرارات- والتي وقعت جميع الدول على واحد منها على الاقل أو اقرتها،

(1) المصدر نفسه، ص ص 320-323.

تهيئ بداية مهمة من اجل " نظام اخلاقي عـالمي "، إلاّ إنهـا تحتـاج إلى اسـتكمالها بطـريقتين مهمتين هما: الأولى ان يجري تعريف تعريف الحقوق من منظور اوسع من كونه علاقـة بـين المواطنين والحكومات، من خـلال التسـليم بـأنّ الحكومـات لا تشـكل إلاّ مصـدرا واحـدا مـن مصادر تهديد حقوق الإنسان،[1] بسبب ترابطية العالم المعقـدة و تعـدد الأطـراف والجهـات الفاعلة في السياسة العالمية، بمـا فيهـا تلـك الأطـراف والجهـات السـلبية كجماعـات الارهـاب والجريمة والمخدرات العابرة للحدود.

وفي الوقت نفسه يحدث في كثير من الاحيـان ان الاجـراءات الحكوميـة لاتكفـي وحـدها لحمايـة حقـوق الإنسـان، إذ يتطلـب الأمـر ان يقبـل جميـع المـواطنين بصـفتهم الفرديـة أو بوصفهم اعضاءا في مختلـف الجماعـات، الالتـزام بـالاعتراف بحقـوق الآخـرين والمسـاعدة في حمايتها، اما الثانية فان الحقـوق تحتـاج أن تقـترن بالمسـئوليات، [2] بمعنـى أن تكـون ضـمن هيكل مؤسسي عالمي، ومن هنا فإنّ المفكر الالماني (يـورغن هابرمـاس) - ولغـرض إنّ لا تبقـى مبادئ حقوق الإنسان العالمية المصادق عليهـا مجـرد مبـادئ معياريـة واخلاقيـة يطالـب بهـا المجتمع المدني- اقترح إنشاء سلطة عليا عالمية منتخبـة مـن قبـل المـواطنين العـالميين تضـمن الالتزام بحقوقهم وحرياتهم، أو اجراء اصلاح أو تطوير في ميثـاق الأمـم المتحـدة يلـزم الـدول بالمواثيق العالمية لحقوق الإنسان.[3]

كـما يمكـن أن نلاحـظ - في سـياق دعـم وتعزيـز الأخـلاق العالميـة - إن مـنظمات المجتمع المدني العالمي تشكل قاعـدة واسـعة في الـدفاع عـن حمايـة حقـوق الإنسـان والديمقراطية وحماية البيئة وتحقيق التنميـة، والضـغط عـلى المؤسسـات والمـنظمات

---

(1) تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(2) المصدر نفسه، ص ص 76-77.

(3) د. عز العرب لحكيم بناني، من المواطنة السياسية إلى المواطنة العالمية في كتابات هابرماس المتأخرة، في: د. علي عبود المحمداوي و الناصر عبد اللاوي، يورغن هابرماس، العقلانيـة التواصـلية في ظـل الرهـان الاتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي (الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيـع، 2013)، ص ص 169-173.

الدولية، لاجل إعتماد قيم ومعايير تظهر الأهتمام بالحقوق الأساسية للانسان في مفهومها المتطور، ويظهر ذلك في انشطة وأعمال منظمات المجتمع المدني العالمي والرأي العام العالمي التي تركزت على دعم قضايا حقوق الإنسان وقضايا البيئة وحقوق الأجيال، بحيث أصبح المجتمع المدني العالمي قوة كبيرة تدفع باتجاه إقامة الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولم يعد من السهل على الأنظمة السياسية القمعية مقاومة الضغط الذي يمارسه المجتمع المدني، من اجل الأنفتاح وتطبيق أنظمة وقواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما ظهر الأهتمام بحقوق الإنسان و بصورة واسعة في إطار المنظمات الدولية، إذ اعتبرت منظمة الأمم المتحدة إلى جانب المؤتمر الأوروبي وبعض المنظمات الإقليمية ان الالتزام بحقوق الإنسان يمثل مقدمة ضرورية للحفاظ على السلم والأمن العالميين وهو ما برر سياسة وقرارات التدخل لحماية حقوق الإنسان التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة وبعض الدول،[1] إلى جانب القرارات الدولية التي اتخذها مجلس الأمن بأنشاء محاكم جنائية دولية خاصة لمقترفي الجرائم ضد الإنسانية في الأتحاد اليوغسلافي في العام 1993 وفي راوندا في العام 1994، ليس هذا فحسب، بل تمكنت الأمم المتحدة من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المختصة بمرتكبي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية في العام 1998 والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2002، وقد وصفه الأمين العام للامم المتحدة السابق(كوفي انان) إنشاء هذه المحكمة بمثابة " هدية أمل لأجيال المستقبل " وبأنها تشكل "خطوة عملاقة على درب الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ودولة القانون ".[2]

وشملت حملات المجتمع المدني العالمي الخاصة بتعزيز ودعم القيم والمعايير العالمية الشركات العالمية العابرة للحدود القومية، حيث تضمنت هذه الحملات سلسلة

---

(1) سعيد الصديقي، حقوق الانسان وحدود السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم (وآخرون)، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، مصدر سبق ذكره، ص103.

(2) المصدر نفسه، ص ص 105- 108.

متنوعة من القضايا والمواضيع التي ترتبط بـ" محاربة اساءات الشركات " التي تمس العدالة الاجتماعية وتخلق اللامساواة، وتتسبب بالاضرار بالبيئة، [1] إلى جانب ذلك فقد تبنت الأمم المتحدة - على أثر إنعقاد منتدى دافوس في كانون الثاني 1999- مبادرة " ميثاق عالمي للقيم والمبادئ المشتركة "، حيث دعى الامين العام للامم المتحدة السابق (كوفي عنان)، رجال الأعمال والشركات العالمية للانضمام إلى هذا الميثاق لإجل " إعطاء العولمة وجها انسانيا "، و " توفير بيئة مستقرة للاسواق العالمية، فمن دون هذه القيم المشتركة والصريحة للأعمال - بحسب قول كوفي عنان - يمكن أن نتوقع ردود فعل حمائية، وتظاهرات شعبية متعصبة، وارهاب "، [2] وبعد إجتماع المنتدى استطاع (كوفي عنان) ومجموعة من كبار رجال الأعمال بعد مشاورات مطولة وضع تسعة مبادئ، باتت تعرف باسم " الميثاق العالمي للأمم المتحدة "، ولاحقا في العام 2004 تم إضافة مبدأ عاشر للميثاق يرتبط بمكافحة الفساد، وتركز المبادئ العشرة للميثاق العالمي على حقوق الإنسان وحقوق العمال، والاهتمام بالبيئة ومكافحة الفساد، ومباشرة التزامات التي أدلت بها الحكومات في الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)، مبادئ منظمة العمل الدولية والحقوق الأساسية في العمل (1998)، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، وجميع هذه المبادئ موجهة إلى الشركات العالمية عابرة الحدود والى كبار رجال الأعمال في العالم كمبادرة طوعية

---

(1) للمزيد ينظر: جوشوا كارلاينر، عولمة القاعدة:إنقاذ الكوكب الازرق، في: فرانك جي. لتشنر، و جون بولي (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص 73-77، كذلك ينظر:

Calvin Hayes,Business Ethics,In: Phillip Anthony O'hara(Ed.),International Encyclopedia Of Public Policy: Governance In Global Age ,Volume 4, social Environmental And Corporate Governance, (Perth - Australia:Peru,Curtin University ,2010),pp.6-15.

(2) Oliver F. Williams ,The UN Global Compact: The Challengeand the Promise, In: Walther Ch. Zimmerli , Klaus Richter, Markus Holzinger (Eds) Op. Cit,p.287.

غير ملزمة، [1] ومع ذلك فإنها تمثل خطوة متطورة بإتجـاه إيجـاد قواعـد ومؤسسـات عالميـة تضمن التزام الشركات ورجال الأعمال بمجموعة من القيم والمعايير المشتركة، ولنتـذكر هنـا إن الشركات العابرة للحدود باتت تتسبب بمشكلات وازمات عالمية تهدد الأمن والسلام العـالميين وتتطلب مواجهتها وايجاد الحلول المناسبة لها.

(1) Ibid ,pp. 287-289.

المبحث الثاني: الدولة ومظاهر الحكم العالمي بعد الحرب الباردة:

لاشك إن الحكم العالمي لا يتفق مع المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، ومن هنا فقد ظهر اتجاها فكريا يرفض فكرة إعادة تعريف مفهوم السيادة أو تحديث مضمونه ،ويدعو إلى ضرورة الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والإنتقال إلى ما يسمى بـ " نظام الحكم ما بعد السيادة "[1] فمفهوم الحكم العالمي أصبح هو الاكثر تعبيرا عن السلطة في مجال العلاقات الدولية، فضلا عن المجال السياسي الوطني، حيث يتناسب هذا المفهوم مع حقائق التغيير في الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، حيث لم تعد الحكومات تحتكر وظائف الحكم وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهاتاً واطرافا عديدة أخرى داخلية وخارجية، وفي ضوء ذلك أصبح الحكم كنشاط لا يرتبط بالحكومات بوصفها كيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية حيث أصبحت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.[2]

المطلب الأول: مكانة الدولة في الحكم العالمي:

كما هو معروف ان المبادئ الأساسية لمعاهدة ويستيفاليا لعام 1648 شكلت الأساس الذي ارتكز عليه النظام الدولي، فقد مثل النظام الدولي (الويستفالي) إطارا لنظام الحكم بمعنى "إنه طرح اسلوبا عاما لصياغة الاحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها بالإستناد إلى نموذج الدولة الموجهة للسلطة و المستقلة و السيدة على اقليمها"، والسيادة هنا تعني إن الدولة تمارس سلطة شاملة (اي سلطة فرض القوانين على كل شئونها وعلى كل اقليمها) وسلطة عليا (اي استبعاد وعدم الاعتراف بأي سلطة اعلى منها)، ومن ثم فهي لا تسمح للآخرين بمشاركتها في ممارسة السلطة فهي تحتكر السلطة داخليا وتتمتع خارجيا

(1) جون بليس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 47.
(2) نواري احلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، مجلة دفاتر في السياسة والقانون، العدد الرابع، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح،2011)، ص31.

بالأحقية التمثيلية المطلقة،[1] ويترتب على الاعتراف بالدولة ذات السيادة مبدأ آخر هو: (المساواة في السيادة)، فتصبح الدولة هي المرتكز في صنع القرارات السياسية وفي إدارة شئونها الداخلية، وتنظيم علاقاتها الدولية، فالحكم في السياق الداخلي والسياق الدولي يرجع إذن إلى سلطة الدولة وحدها.

ولكن واقع السياسة الدولية يعكس امرا مختلفا عن ذلك، فالمساواة في السيادة وإنّ شكلت مبدء ارتكزت عليه قواعد القانون الدولي، واسس العضوية والمشاركة في المنظمات الدولية، إلاّ إن عدم المساواة بين الدول في الحجم والقوة والثروة ومن ثم الدور الدولي يعكس حقيقة عدم المساواة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي كان من نتائجه تحكم وسيطرة القوى الكبرى على قواعد ومؤسسات النظام الدولي،[2] وفي ضوء ذلك تشكل النظام الدولي وهياكله - المؤسسات ومختلف القواعد والمعايير التي تنظم التعاون الاقتصادي والسياسي الدولي - على وفق القيم والنظم العقائدية للقوى المهيمنة، وبما يتناسب مع مصالحها ،[3]وبذلك فقد ارتبط الحكم على مستوى العلاقات الدولية بمركزية الدولة ذات السيادة في السياسة الدولية من جهة، وقدرة القوة الدولية الكبرى على التحكم والسيطرة على وضع القيم والقواعد والمؤسسات التي يبنى عليها هيكل النظام الدولي من جهة أخرى.

ولكن هذا النظام لا يمكن ان يتسم بالثبات، فنظام "الحكم (الويستفالي) كان ظاهرة تاريخية، أو بعبارة اخرى ان نظام الدول ذات السيادة كان اطاراً خاصاًلنظام حكم معينة نشأ

---

(1) جون بليس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 40-43.

(2) Richard Falk, The Post-Westphalia Enigma ,In : Bjorn Hettne and BertilOdén, Global Governance in the 21st Century Alternative Perspectives On World Order , Op. Cit ,p.148.

(3) Hans Abrahamsson, Understanding World Order, Continuity And Change Security, Development And Justice In The Global Era, Nordic Peace Research Conference, Beijing, 7-9 April 2008, p.4,Retrieved On:5/7/2014. http://www.globalstudies .gu.se/digitalAssets/1274/1274383_abrahamsson_kina.pdf

في زمن معين تبعا لظروف خاصة سادت في حقبة معينة، فنظام الدول ذات السيادة ليس حالة طبيعية ابدية "، [1] وبحسب - استاذ العلاقات الدولية في معهد باريس للعلوم السياسية - (برتراند بادي): فإن مبدأ السيادة لم يكن موجودا دائما وإنّما " تم بناءه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبيا، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبح تميزه المسرح الدولي " .[2]

فقد مر مبدأ السيادة بثلاث مراحل هي: مرحلة السيادة المطلقة التي تتمثل بعدم خضوع الدولة - داخليا أو خارجيا لاي سلطة، ومن ثم واجهت سيادة الدولة المبادئ والقواعد التي انشئت بضوئها منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، حيث بدأت الدول تقاسم بعض من وظائفها مع المنظمات والمؤسسات الدولية، على وفق منطق تجميع الموارد لتحقيق المنافع الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة، واخيرا ظهر مع الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية وتنامي احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تقويض سلطة الحكومة واخضاعها للمسائلة امام الشعب، فضلا عن كفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق وعدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية، وهذا التغير في السيادة متواصل في ظل التحولات التي فرضتها العولمة حيث تجري الآن إعادة تقييم لهذه المبدء في ضوء التحديات والفرص الجديدة التي تواجهها الدول،[3] فتنامي العولمة بات يؤثر بشكل كبير على وضع أو حالة الدولة القومية ذات السيادة في النظام الدولي، إذ تراجعت مركزية الدولة كفاعل وحيد في النظام، واضحت تواجه تحدي فقدان إحتكارها لتسيير وتوجيه الشئون الدولية بظهور انواعا جديدة من الفواعل المتخطية للحدود القومية، والتي تمارس ادوارا ووظائفاً

(1) جون بليس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) نقلا عن: نواري احلام، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(3) FassueKelleh, Op.Cit, pp.11-15.

مهمة تؤدي إلى كسر طوق احتكار الدولة لإدارة وحكم النظام الدولي،[1] من الآثار التي خلفتها العولمة - بمفهومها الشامل - على سيادة الدولة أدت إلى اثارة النقاش حول مستقبل الدولة القومية، فبفعل التحولات الدولية التي جاءت بها العولمة والتطورات التكنولوجية، فإن المفاهيم المرتبطة بسيادة الدولة واستقلاليتها لم تعد من الثوابت الأمر الذي فسح المجال أمام ظهور اتجاهات متعددة تناقش مستقبل الدولة القومية وسيادتها. [2]

وفي الحقيقة يرتبط تصور هذه الإتجاهات لوضع الدولة وسيادتها - ومن ثم تصورها عن طبيعة الحكم والسلطة على المستوى العالمي - برؤية كل واحد من هذه الاتجاهات لنتائج العولمة وتطوراتها،[3] وبناءً على ذلك يمكن تناول ثلاثة إتجاهات متعلقة بتصور مستقبل الدولة القومية هي:[4]

---

(1) Kapytonenko,Mgcola, Op. Cit, pp.592-594.

(2)ينظر: محمد بوبوش، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 131- 132.

(3)للمزيد حول الإتجاهات التي تتنازع موضوع العولمة، ينظر:

Allan Cochrane and Kathy Pain, A globalizing society, In: David Held(Ed.), A Globalizing World? Culture,Economics,Politics,2nd Edition,(London:Taylor& Francis,2004), pp.22-24.

كذلك:عبد العزيز ركح ،مابعد الدولة الامة عند يورغنهابرماس، ط1،(الجزائر: منشورات الاختلاف ،دار الامان، 2011)، ص ص99-102، كذلك: كرازدي اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ،ص ص 219- 221.

(4)يضيف بعض الدارسين اتجاها رابعا هو: (الاتجاه التفكيكي)، ويقصد به تفكك الدولة إلى عدد كبير من ال الصغيرة التي تتخذ شكل الدويلات، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات معينة، وتارة ا خرى تحت دعوى توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجا على النظام الدولي المنحاز، أو بسبب تزايد الحروب والصراعات الاهلية، ينظر: محمد بربوش، مصدر سبق ذكره، ص 132، وسبق ان تناول (هيدلي بول) بضمن احد بدائل النظام الدولي التي درسها حيث افترض انه ممكن ان تؤدي التحولات العالمية إلى فوضى شبيه بفوضى العصور الوسطى، حيث تصبح العلاقات بين الأفراد والمنظمات في العالم خارج سيطرة الدولة وسيادتها ،ينظر: هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 347-348، كذلك:

Barry Buzan Source, Op.Cit, p.339.

ويرى الباحث ان مثل هذا الاتجاه يمكن ان يضم إلى الاتجاه القائل بافول السيادة وإنتهاء عصر الدولة، غير ان انتهاء عصر الدولة والسيادة في هذا الاتجاه ينتهي بالفوضى وهو موضوع لسنا بصدد الحديث عنه فأصل الموضوع هو البحث عن الحكم في سياق النظام المنبثق عن العولمة وليس الفوضى المحتملة.

الإتجاه الأول: إنتهاء عصر الدولة ذات السيادة "اختفاء مفهوم السيادة":

يرى أصحاب هذا الإتجاهان طبيعة التحولات في السياسة العالمية تدفع بإتجاه " إختفاء مفهوم السيادة " ويؤكدون على إنه " مثلما حلتْ الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ خمسة قرون سوف تحل اليوم الشركات المتعددة الجنسيات تدريجياً محل الدولة، و السبب في ذلك أن هذه الشركات تسعى أثناء هذه المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدولة، مما يؤدي إلى إختفاء مفهوم السيادة، ثم أن الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة ستكون وظيفتها الجديدة هي خدمة مصالح الشركات العالمية العملاقة "،[1] ومن جهة أخرى ان الترابط الاقتصادي المتزايد والآثار المتولدة عن العولمة يمثل وسيلة لازدهار الأطراف والجهات الفاعلة العابرة للحدود القومية، ومن هنا فقد دفع تزايد عدد الفاعلين في السياسة العالمية من غير الدول بعض الباحثين إلى أن يخلصوا إلى نتيجة هي: " إن الدولة في طريقها إلى الاضمحلال والانحطاط فهؤلاء الفاعلين الجدد يحتلون شيئاً فشيئاً وضعاً متميزاً وإن تأثيرهم ينمو بشكل متصاعد"،[2] فقد نتج عن التأثير التراكمي للعولمة الإقتصادية تغيرات عميقة وجذرية حاصلة في تيارات النشاط الأقتصادي العالمي، بحيث أصبحت هذه التيارات من القوة بمكان يؤهلها للأنفراد بنشاطاتها الأقتصادية بعيداً عن السياسية التقليدية، وبمعنى آخر خارج الجغرافية السياسية للدولة القومية، ومن هنا يرى(كينيشياوهماي)(*)- وهو أبرز مؤيدي هذا الاتجاه - " ان الدول القومية باتت من

---

(1) محمد بوبوش، مصدر سبق ذكره، ص 131.

(2) سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العالمية، في: حافظ عبد الرحيم وآخرون ،مصدر سبق ذكره، ص 70، كذلك:

Kapytonenko, Mycola ,Op.Cit ,p.593.

(*) كينيشياوهماي(kenichiOhmae) هو رئيسماككينزي (Mc-Kinsey) فيطوكيو، المسمى في الغرب مبتدع العولمة، وذلك لانه واحد من ابرز العلماء الذين تناولوا شرح العولمة، وافتراضه بأن " العولمة هي نهاية الجغرافية " السياسية، وابرز كتبه هي: (ثالوث القوى، وكتاب (عالم بلا حدود)، نقلا عن: د. نبيل جعفر عبد الرضا و د. يوسف علي عبد الاسدي، أزمة العولمة ام عولمة الأزمة، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 31، المجلد الثامن، (العراق: جامعة البصرة، تشرين الثاني، 2012)، ص 25.

حيث الأشكال الفعلية لتدفق النشاط الاقتصادي فاقدة سلفاً لدورها كوحدات مشـاركة ذات معنى في الإقتصاد الكوكبي لعالم اليوم الذي لاحدود له "،[1]او كـما أسـماه (ريتشـارد فولـك - استاذالقانون الدولي في جامعة برينستون) بـ: "عالم ما بعد ويستيفاليا، حيث تهيمن الأسواق والشركات والبنوك بدلا من الدول وتتعزز فيه نظم التنظيم الذاتي" والانـتماءات خـارج إطـار الدولة.[2]

إلى جانب ذلك تؤدي العولمة إلى توسيع دائرة الإقتصاد إلى ما وراء حدود الدولـة بسـبب توسع النشاطات الإقتصـادية التـي تقـوم بهـا الشركـات عـابرة القوميـة، والأطـراف والجهـات الفاعلة العابرة للحدود، والتي تقود آثارها إلى ترك الكثير مـن المجـالات خـارج نطـاق تحكـم وسيطرة الدولة، وعلى وجه خاص في مجال الصناعات والأسواق العالميـة للأمـوال والخـدمات، حيث أصبحت تعمل جزئياً وفقاً لآليـات السـوق، وبعبـارة أخـرى " فـان الجغرافيـا المركزيـة الجديدة - البديلة عن جغرافية الدولة - هي جغرافيا عابرة للحدود القومية وتؤدي وظيفتها في الغالب عبر فضاءات الكترونية تقهر سائر القيود الحقوقية " التي كانت تصـطنعها الـدول للتحكم بالإقتصاد.[3]

وبذلك فإن العولمة الاقتصادية أدت إلى الإنتقال من الاقتصاد الـذي يقـوم عـلى مرجعيـة الدولة القومية إلى الاقتصاد العالمي الذي يرتكـز عـلى الشركـات عـابرة القوميـة والمؤسسـات الاقتصادية العالمية التي تحل محل الدولة وتتولى ادارة الاقتصاد العالمي وتسيير شئونه، وبهذا التحول " يصبح عالم العولمة عالما بلا دولة، بلا امة، بلا وطن انه عالم بلا انتماء عالم لا يعترف بالوطن"، وهكذا تهدف العولمـة إلى تعـويم دور الدولـة بوصـفها محـددا لـلــهوية ومصـدرا للسلطة الاقتصادية.[4]

---

(1) كنيتشياوهماي، نهاية الدولة القومية في: فارنكجي. لتشنر وجون بولي(محرران) مصدر سبق ذكـره ص 366.

(2) Richard Falk, The Post-Westphalia Enigma ,Op.Cit, p. 158.

(3) ساسكي اساسن، مدينة من، العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: فارنكجي. لتشنر وجون بـولي(محـرران) مصدر سبق ذكره، ص ص 139-140.

(4) د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 41.

ومن جهة اخرى تتراجع سيادة الدولة بسبب الثورة التكنولوجية- التي كثيرا ما توصف بأنها ثورة في مجالي الاتصالات والمعلومات - حيث تعزز نتائج هذه الثورة من احتمال تحول موقع الانشطة الجماعية بعيداً عن الحكومات المركزية، " فثورة المعلومات قد وسّعت العولمة كثيراً فأتاحت فرصاً لاطراف وجهات فاعلة خاصة عابرة للقومية كالشركات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي لإقامة معايير و وضع خطط استراتيجية تؤثر بشدة على السياسة العامة التي كانت ذات يوم مجال نشاط الحكومات المركزية، وبالمثل فإن ثورة المعلومات قد وسّعت دور الأسواق"،[1] ويرى المختصون بدراسة آثار هذه الثورة ومنهم (آلفين توفلر وهيدي توفلر) بإن آثار الثورة الصناعية الثالثة على الحكومات المركزية لاتزال في مراحلها الأولى فهي " آخذة في إنهاء المنظمات البيروقراطية المتسلسلة في مراتب والتي ميّزت عصر الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، ففي المجتمعات المدنية مع تطور منظمات لا مركزية، ومجتمعات فعلية على الانترنيت، فإنها تتجاوز الصلاحيات القانونية والسيادات الإقليمية، وتطور أنظمة إداراتها الخاصة بها"، وبالتالي فإنها تعمل على " نزع صفة الوسيط عن الحكومة"،[2] حيث أدى إنخفاض كلفة استخدام (الأنترنت)، إلى فتح باب الأتصالات العابرة للحدود القومية أمام ملايين من الناس حول العال، فضلا عن تطور وسائل الأتصال والإعلام بصورة عامة الأمر الذي ادى إلى خلق " مجتمع عالمي من المتواصلين " فوق المجتمعات المحلية. كما ادت تكنلوجيا المعلومات ولا سيما الانترنيت إلى تسهيل مهام التعاون، وعززت موقف نشطاء حقوق الإنسان، وتعزيز نمو وتفاعلات منظمات المجتمع المدني وتطوير شبكات الاتصال وتناقل وتبادل المعلومات عبر الحدود. [3]

---

(1) جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، ط1،(الرياض- المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 107.

(2) المصدر نفسه، ص 112.

(3) المصدر نفسه، ص 112 و ص ص 120- 123.

وهكذا فإن ثورة المعلومات آخذة في جعل السياسة العالمية اكثر تعقيداً عن طريق تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقومية وتقليل سيطرة الحكومات المركزية، ومن المتوقع أن تكون نتيجة هذه الثورة " نزعة إقطاعية جديدة للضبط والتحكم فيها مجتمعات وصلاحيات قانونية متداخلة تطالب بطبقات كثيرة متراكبة من هويات المواطنين و ولاءاتهم وباختصارفإن هذه التحولات تشير إلى إبطال مفعول الدولة المركزية الحديثة التي كانت تسيطر على السياسة العالمية ".(1)

ويمكن القول إنه منذ ان أصبح التواصل عبر الحدود أسهل، اتاح ذلك لمجموعة من الجهات والأطراف الفاعلة العابرة للحدود القومية التأثير على السياسة العالمية وأصبحت مصدراً لتآكل احتكار الدولة القومية للسياسة العالمية.(2)

وبناءاً على ماتقدم يعتقد بعض المنظرين من أمثال (كينيشياوهماواي) " باننا نشهد نهاية دولة الامة في الفترة الحديثة التي تمثل عصرا تاريخيا جديدا يسيطر فيه نمو قوى السوق العالمية وقوى الاستهلاك، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والاقتصاديات القومية لا حول لهم ولا قوة بصورة متزايدة "،(3) في حين ادعى (انطوني جيدينز)- استاذ الاقتصاد في جامعة كامبرج- بأن " العولمة المعاصرة ليس لها سابقة في التاريخ، وهي تعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والأقتصاديات والحكومات والنظام العالمي " اما (ديفيد هيلد) - استاذ العلاقات الدولية في جامعة دورهام- فيرى ان التقارب والترابط العالمي الذي ينشأ بسبب المخاطر التي تواجه العالم يخلق ما يسمى بـ" مجتمعات القدر " المتداخلة. (4)

---

(1) المصدر نفسه، ص 113.

(2) Kapytonenko, Mycola,Op.Cit, p.594.

(3) نقلا عن: بيبا نوريس، حكم عالمي ومواطنون عالميون، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص 222.

(4) نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص 222-223، كذلك:

=Pippa Norris, Global Governance and Cosmopolitan Citizens,In: Joseph S. Nye Jr. and John D.Donahue (Eds.), Op.Cite ,p.156 -157.

إن هذا الاتجاه يلتقي مع التيار الفكري المتفائل بنتائج العولمة وهم (العولميون - Globlist)، والذين قدموا تصورهم عن ما تقوم به العولمة من تحول كبير في الجغرافيا والعلاقات الاجتماعية والتي أصبحت تعمل على نطاق عالمي، حيث يجعل الترابط العالمي الحدود الوطنية اقل اهمية بينما تندرج الثقافات الوطنية والسياسية في شبكات من التدفقات العالمية[1]، في حين يرفض اتجاها آخر وهم: (العولميون المتشائمون)، نتائج العولمة بوصفها تعزز من قوة الرأسمالية العالمية، وتدعم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة العالمية،وتقوي اقتصادات العالم الرأسمالي المتقدم على حساب الدول النامية، فضلا عن نتائج العولمة السلبية في تعزيز اللامساواة والقضاء على التنوع الثقافي والإنتقاص من الخصوصيات القومية وتجاوز سيادة الدولة. [2]

الاتجاه الثاني: استمرارية السيادة:

على العكس من الإتجاه الأول يرى الباحثون ان العولمة لا تؤدي إلى إنتهاء عصر الدولة القومية ذات السيادة بل تقود إلى تقوية وتعزيز مكانة الدولة حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه إن تحولات السياسة العالمية التي فرضتها العولمة " لن تأتي على السيادة الوطنية التي ستظل باقية ببقاء الدولة القومية ذاتها، وإن أقصى ما يمكن للتطورات الجارية – في النظام الدولي المعاصر – أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي "،[3] وبشكل مغاير للإتجاه الأول يشكك أصحاب هذا الإتجاه بأن " الدولة القومية قد ضعفت بصورة خطيرة،

---

(1) Allan Cochrane and Kathy Pain,Op.Cit, p.22.

كذلك: كرزادي اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ص 219-220.

(2) Ibid, p.22.

كذلك: كرزادي اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 220، عبد العزيز ركح، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(3) محمد بربوش، مصدر سبق ذكره، ص 131.

وفي ما إذا وجد أي دليل على بروز الهوية العالمية التي ستحل محل اغراءات القومية العميقة " فالتطورات العالمية التي حصلت قامت بتقوية المواقف ذات الجذور العميقة نحو القومية والدولة، وبحسب رأي (أنطوني سميث) - الاستاذ المتخصص في الدراسات القومية في كلية لندن للاقتصاد- " نحن لا نزال بعيدين حتى من وضع خريطة لنوع من الثقافة العالمية، والمثل العالمية التي تحل محل عالم الأمم بالفعل "، وعلى النهج نفسه أكد (مايكل مان) - استاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا- على إنهمن المستبعد أن تقود العولمة إلى اضعاف القومية، بل على العكس من ذلك فإن رد الفعل على العولمة يسهم في تقوية القوميات ،[1] فثورة المعلومات والاتصالات والترابط العالمي وعولمة الأسواق كلها عوامل تسهم في ابراز التباين العرقي والثقافي والاقتصادي بين الأمم.[2]

ومع اعتراف هذا الإتجاه بأن التغيرات السريعة في بنية الاقتصاد العالمي في ظل العولمة والتقدم السريع المثير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد أنهاحتكار الإقليمية(اي انهاء قدرة الدولة على السيطرة على اقليمها) في تحديد الحيز الاجتماعي في الاقتصاد السياسي العالمي، إلاّ ان هذا لا يعني - بحسب رأي أصحاب هذا الاتجاه - أزالت الإقليمية كليا فقد نمى البعد العالمي للتجارة العالمية المعاصرة جنبا إلى جنب وضمن علاقات معقدة مع جوانبه الإقليمية، فالعولمة قد أعادة تموضع الدولة (الإقليمية) بدلا من أن تكون إيذانا بإنقضائها وبعبارة أخرى إعادة تشكيل الجغرافيا بدلاً من محو الإقليم[3].

وقد عملت الدول لاسيما الدول الرأسمالية المتقدمة- الشيء الكثير لتسهيل العولمة الاقتصادية والتأثير في مجراها، وذلك عن طريق القرارات والسياسات التي اتخذتها هذه

(1) بيبا نوريس، مصدر سبق ذكره، ص 223، كذلك: Pippa Norris,Op.Cit,p.157.

(2) للمزيد ينظر: جيفري ستيرن ،تركيبة المجتمع الدولي، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (دبي - الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 209.

(3) جون بليس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 926.

الدول،حيث شجعت هذه الدول عولمة التجارة عن طريق مختلف سياسات التحرير وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومراكز مالية لا إقليمية وفي الوقت نفسه أعاقت بعض الحكومات العولمة ضمن حدودها من خلال إبقاء بعض القيود على الأنشطة العابرة للحدود، كما إن الدول ليست عاجزة على الإطلاق أزاء العولمة الاقتصادية فالحكومات والبنوك المركزية مازالت تمارس نفوذا رئيسيا على مجموع النقد المتداول وأسعار الفائدة، حتى وان لم تعد تحتكر إمدادات النقد وتفتقر إلى التحكم المباشر بالأسواق، كما تستطيع الدول ايضا -لاسيما عبر الإجراءات التعاونية - تغيير أسعار الصرف تغيرا كبيرا، حتى وان كانت قد فقدت القدرة على تثبيت نسب التحويل وكانت تتعرض إلى التجاوز من قبل المتعاملين بالعملة، وقد قامت الحكومات ايضا بإتباع انظمة جماعية بشأن الأعمال المصرفية العابرللحدود، ونجحت في ذلك إلى حد ما عن طريق لجنة (بازل) المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية.(1)

ومن هنا يؤمن أصحاب هذا الاتجاه ومنهم (باري بوزان) - استاذ العلاقات الدولية- في كلية لندن للأقتصاد، بأن الدولة ستظل جزءاً حيوياً وأساسياً في النظام الدولي، وبالمثل يرى أستاذا العلاقات الدولية (روبرت جاكسون في جامعة بوسطن) و (الآن جيمس في جامعة كيل الأنكليزية): " ان كيان الدولة ذات السيادة يظل الطريقة الأساسية التي ينتظم فيها العالم سياسيا"،(2) وهكذا فإن هذاالإتجاهيبنى على افتراض مفاده: إنه لايوجد بديل حقيقي للدولة بوصفها الوحدة المنظمة للنظام الدولي، وبوصفها الإطار للحكم المحلي، والهوية القومية، علاوة على ذلك فإن الواقع السياسي العالمي يشير بأن الدولة ليست " متفرج سلبي على التحول العالمي " بل إنها اثبتت القدرة على توجيه قوى العولمة،

---

(1) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 927.

(2) برايان وايت، ريتشارد ليتل ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط1 (دبي: مركز الخليج للابحاث ،2004)، ص ص 43- 44.

ونجحت في تكييف أو إعادة تشكيل وظائفها الرئيسة مع هذه القوى،[1] وعليه فإن الدولة القومية ستستمر بالبقاء، ومن المستبعد - على وفق رأي هذا الاتجاه- نشوء نظام عالمي جديد يسمو على الدول.[2]

ويلتقي هذا الاتجاه مع مايعرفون بالتدويلين (Inter- Nationalist)، اللذين يجادلون بأن هناك مبالغة في اهمية العولمة بوصفها مرحلة جديدة، اذ يعتقدون أن معظم النشاط الاقتصادي والاجتماعي هو إقليمي وليس عالمي، فلا تزال الدولة القومية تقوم بدور مهم في السياسة العالمية، وتحتفظ بمجال أكبر للمناورة في التعامل مع التحولات العالمية، وهي لاتزال تتمتع بأستقلال كبير لتحديد اولوياتها الاقتصادية والسياسية، كما ينتقد (التدويليون) ما ذهب اليه (العولميون) بأن عمليات العولمة تخرج عن السيطرة، فعلى العكس من ذلك ينظر (التدويليون) بأن العولمة لاتخرج عن نطاق السيطرة ولكنها نتاج النظام الرأسمالي العالمي الذي تحركه القوى الدولية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وان انظمة الحكم العالمي (المؤسسات والقواعد العالمية) ما هي إلا هيكلا لإضفاء الشرعية وحماية النظام الرأسمالي العالمي.[3] وخلاصة القول ان هذه الاتجاه يرفض التسليم بنشوء نظام حكم عالمي ينهي الدولة القومية ويفترض بأنها ستستمر مع اجراء بعض التغيرات لمواجهة العولمة أو للتكيف مع البيئة العالمية المتولدة عنها.

(1) المصدر نفسه، ص 44،كذلك:

Robert H. Jackson , Continuity and Change In The States System, In: Richard Little and Michael Smith (Eds) ,Perspectives on World Politics, Third edition,(London And New York: Routledge,Taylor& Francis Group,2006),p. 46.

(2) بيبا نوريس، مصدر سبق ذكره، ص 223، كذلك: Pippa Norris,Op.Cit,p.157.

(3) Allan Cochrane and Kathy Pain,Op.Cit, p.23.

كذلك: كرزادي اسماعيل مصدر سبق ذكره، ص 220.

وللمزيد حول الحكم العالمي بوصفه امتدادا للنظام الرأسمالي العالمي ينظر:

Philipp S. Muller And Markus Lederer,Op.Cit,pp.8-9.

الإتجاه الثالث: نظام الحكم مابعد السيادة القومية:

يتنازع هذا الإتجاه موقفين حول شكل نظام الحكم العالمي الذي سيعقب النظام الدولي،[1] الأول يرى ان مستقبل النظام الدولي سيؤول إلى نظام حكومة عالمية " حيث أن هناك تغييراً سيحدث في مفهوم السيادة،وستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي وديمقراطي "،[2] اما الموقف الثاني، فيرى أن نظاما للحكم العالمي (الحكم من دون حكومة عالمية) هو النظام المرجح ان يكون نموذجا تفسيريا لمستقبل النظام العالمي بعد تراجع الدولة في وظائفها وسيادتها وفي قدرتها على مواجهة وإدارة التحديات والمخاطر العالمية، ويمكن ان نقول هنا إن ماهو مشترك بين الموقفين هو الإتفاقعلى أن تحولات السياسة العالمية التي جاءت بها العولمة بكل ابعادها تؤدي إلى تراجع سيادة الدولة في مفهومها التقليدي وأن السلطة العالمية أصبحت مجزئة ومنتشرة وتتطلب هياكل عالمية للسلطة، كما يمكنناأن نفترض ايضا إن تطور هياكل للسلطة العالمية ما فوق الدولة يعد اختبارا لإمكانية إقامة حكومة عالمية (فيدرالية).

وعلى العموم فما يعنينا هنا هو الموقف الثاني القائل بنموذج الحكم العالمي وهو الموقف الذي يتفق مع رؤية التحوليين (Transformationalist)، الذين اعتقدوا بأن العولمة كانت السبب الرئيس وراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع إنّ

---

(1) يرى (لويس كابريرا) استاذ النظرية السياسية في قسم السياسة الدولية في جامعة (برمنغهام) في المملكة المتحدة ان الموقفين يندرجان تحت ما يسميه المؤسسية العالمية، حيث حفزت التحولات العالمية - والتي اتضحت آثارها بشكل جلي بعد الحرب الباردة- الباحثين والعلماء في مجال العلوم السياسية والاقتصاد والامن للبحث عن اتجاهات التحول في النظام الدولي حيث ذهب البعض منهم إلى الاعتقاد بان الحكومة العالمية ستكون هي البديل عن النظام الدولي، في حين ذهب آخرون إلى ان اصلاح الامم المتحدة وبقية المؤسسات العالمية سيؤدي إلى خلق حكم عالمي كاف لإدارة وتنظيم الشؤون العالمية، ينظر:

Luis Cabrera, Introduction: Global Institutional Visions, In: Luis Cabrera (Ed.), Global Governance,Global Government: Institutional Visions For An Evolving World System,(US: Suny Prees,2012),pp.1-17.

(2) محمد بربوش، مصدر سبق ذكره، ص ص131-132،كذلك ينظر: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره،ص 139.

التحوليين يتفقون على ان مسار العولمة المعاصرة من شأنه أن يحدث تغيرا بنيويا في النظام الدولي، إلاّإنهم وعلى العكس من العولميين ينظرون إلى العولمة بأنها وإن مثلت تحولا كبيرا في السياسة العالمية، لكن هذا التحول لا يعني الغاء الدولة القومية، إذ لايزال المجال كبيرا للوكالات الوطنية في أن تؤدي وظائفها وفي الوقت نفسه يعتقد التحوليون بإن التفاعلات العالمية المتنوعة والترابط المعقد قد غير في طبيعة السلطة والحكم في إطار العلاقات الدولية، حيث يعترف هذا الاتجاهبأهمية العديد من القوى لفهم معادلة الحكم العالمي، فالحكم العالمي يقوم على هياكل وسياسات تجسد العولمة، ويقوم ايضا على اعطاء سلطة للمواطنين في الحكم.(1)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه إن " الدولة في المجال السياسي العالمي ليست وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسئولة مسئولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها، فالدولة ستظل نظرياً تدعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات، وتتمسك بمفهوم وواقع السيادةلكن على الصعيد العملي لم تعد الدولة الآن ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية"، ويؤكد المدافعون عن هذا النموذج إنّ الحكم العالمي يتجسد من خلال مؤسسات متعددة الجوانب، حيث تتخلى فيها الدولة عن بعض سلطاتها ووظائفها، وتفوضها إلى انظمة ومؤسسات عالمية لها سلطة الأشراف على استصدار القوانين وتنفيذ البرامج، وتملك سلطة الضبط لضمان الانصياع، وهم يعتقدون بأن ما موجود الان في السياسة العالمية هو ليس بحكومة عالمية وانما انظمة ومعايير وقواعد ومؤسسات تحكم قضايا متعددة في السياسة العالمية.(2)

---

(1) Allan Cochrane and Kathy Pain,Op.Cit, p.25.

كذلك: عبدر العزيز ركح، مصدر سبق ذكره، ص ص 96-97، كرازادي اسماعيل مصدر سبق ذكره، ص ص 220-221.

(2)ينظر: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 139-140، كذلك:

Thomas G. Weiss,What Happened To Idea Of World Government, Op.Cit,p.258.

ومن هنا فإنه وعلى الرغم من اعتقاد كل من (روبرت كوهين وجوزيف س. ناي الابن) بتأثير العولمة الكبير على الدولة الا إنها يؤكدان بالقول إن العولمة " ابعد ما يكون عن الغاء دولة الامة كما يدعي المتنبئين حيث ان استمرار التقاليد السياسية القومية والثقافات التقليدية تعني ان الدولة ستبقى المؤسسة الأساسية للحكم مدة طويلة في هذا القرن"،[1] ولكن السياسات القومية سوف تكون تحت ضغوط من تآكل عدم الكفاية الاقتصادية، والتوتر بشأن إعادة التوزيع وعدم المساواة التي ترافق العولمة الاقتصادية، والادوار المتزايدة للقوى العابر للحدود القومية (الرسمية وغير الرسمية)، كما ان عدم كفاية الحلول التقليدية لتوجيه وادارة القضايا العالمية- مثلما هو الحال مع مؤسسات -بريتونوودز- كل ذلك يجعل من الضروري حل مشكلة الحكم العالمي، واضفاء الشرعية على مؤسساته وقواعده. [2]

فلم تعد السياسات والقرارات في السياسة العالمية لم تعد تتخذ بأمر الدول أو المنظمات الحكومية " فالشركات والمنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية، والشبكات ما بين الأمم وفيما بين الحكومات " باتت تقوم بأدور مهمة في توجيه وإدارة الشئون العالمية مما يعني ظهور حكم عالمي يعتمد على الشبكات بدلا من الترتيب الهرمي،[3] وفي ضوء ذلك يؤكد (جيمس روزناو)على إن ظهور نظام متشعب من الحكم

---

(1) روبرت و. كيوهن، و جوزيف س. ناي الإبن، تمهيد، في: جوزيف س.ناي، و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص 65، كذلك:

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Introduction, In: Joseph S. Nye Jr. and John D.Donahue (Eds.), Op.Cite,p.36, And: Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr., Governance In a Globalizing World, In: Robert O. Keohane, Power And Governance In A Partially Globalized World,Op.Cit,p.214.

(2) المصدر نفسه، ص 66.

كذلك للمزيد حول عدم كناية هذه المؤسسات والمشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة ينظر:

داني، ودريك، معضلة العولمة، ترجمة: رحاب صلاح الدين، ط1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص ص 93-104، ص ص 109-114، ص ص 127-129.

(3) المصدر نفسه، ص 66، كذلك:

=Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr., Governance In a Globalizing World, Op.Cit, pp. 214-215.

لايعني إن الدولة تشهد عملية تفككها النهائي، فالدولة " ستظل محور الشئون العالمية لعقود وقرون قادمة"، ولكنها ليست المحور الوحيد، وهكذا فإنّ التأكيد على وجود أطـراف وجهـات فاعلة من غير الدول تشكل البنية العالمية لوضع السياسـات والقـرارات العالميـة، ورغـم أنهـا تشير إلى " إنتشار السلطة " إلاّ إن ذلك يعني بأي حال من الاحـوال إنّ الـدول تتجـه للـزوال. وعليه فإنّأقرار (روزناو) بأستمرار معظم الدول في السيطرة على انظمتها المصرفيـة، والحفـاظ على الإحتكار الشرعـي لإسـتخدام القوة،وقـدرتها في ممارسـة الحكـم عـلى مجـالات كثـيرة، لا يستبعد في الوقت نفسه تخضع الأبعاد الأساسية لسلطة الدول إلى الضعف حيث أصـبح بنـاء الثروة والسلطة يتم وعلى نحو متزايد في المعاملات والتبادلات الخاصة التي تجري عبر حـدود الدول وليس داخلها، وترتب على ذلك إنتشارواسع لمجالات السـلطة، وأصـبح هـذا الإنتشـار خاصية أساسية لنظام الحكم العالمي منذ نهاية الحرب الباردة.[1]

ويمكن القول ان" نظام الحكم مابعد السـيادة " يقـدم مفهومـا ايجابيـا عـن " السـيادة الجديدة " يقوم على اساس المشـاركة في المؤسسـات الدوليـة بكـل انواعهـا ، وينطـوي عـلى القدرة على التعاون مع الدول الأخرى في التعامل مـع المشـاكل العالميـة والإقليميـة، فالنظـام الدولي تجاوز ظاهرة الإعتماد المتبادل وانتقل إلى مرحلة العولمة الاكـثر ترابطيـة وتعقيـد، وفي ظل ذلك أصبح "النسيج العالمي محكوم بأحكام الاتفاقـات والمـنظمات والمؤسسـات الدوليـة التي تشكل علاقات الدول مع بعضها البعض، كما تعمل عـلى الاخـتراق العميـق في الاقتصـاد الداخلي والسياسة، وفي هذا السياق فإن السمات المميزة للنظام الدولي هي الاتصال بدلا مـن الانفصال، والتفاعل بدلا من العزلـة، والمؤسسـات بـدلا مـن المسـاحة الحـرة، وبـذلك تصـبح السيادة بوصفها حكم ذاتي لا معنى لها".[2]

(1) James N. Rosenau ,Governance In a New Global Order, In: David Held And Anthony Mc Grew,(Eds.)Op.Cit,p. 226.
(2) Fassue Kelleh,Op.Cit,p.20.

وتأسيساً على ذلك فإن العولمة تثير اسئلة متعددة حول إمكانية الدولة على ادارة وتنظيم شبكات وعلاقات معقدة التركيب ومتنوعة المجالات تؤدي فيها مجموعة من الأطراف والفاعلين وظائف وادوار كبيرة، وبالتالي فإن من بين أهم القضايا التي تطرحها نتائج العولمة هي ضرورة وجود شكل من الحكم العالمي لإدارة وتنظيم العمليات العابرة للحدود الوطنية.[1]

المطلب الثاني: مظاهر الحكم العالمي:

لم يكن للحكم في السابق مظهر غير المظهر المرتبط بالدولة القومية ومؤسساتها المركزية، ولكن واقع التحولات العالمية بعد الحرب الباردة انعكس في تعددية مظاهر الحكم، إذ ادى تراجع سلطة الدولة وسيادتها إلى تراجع عام في الحكم في صيغتة القومية، حيث تمكنت الجهات والأطراف الفاعلة على المستوى المحل، فضلا عن المؤسسات والمنظمات العالمية، والفواعل غير الرسمية العابرة للحدود القومية من الحصول على مبادرة وأثر أكبر حجما في السياسة، وبذلك إنتقل الحكم من البعد الأحادية المرتكز على الدولة إلى تعددية الأبعاد الخاصة بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والعالمية (فوق القومية)، والعابرة للقومية. [2] وفي ضوء ذلك يرى استاذ العلاقات الدولية (انتوني ماكغرو)، إنه ومنذ نهاية الحرب الباردة إكتسب الحكم العالمي إتساعا عالميا في مجالات النشاط العالمي، ولم يبق إلاّ عدد قليل من المجالات للدول التي تعمل خارج إختصاصاته، فقد تطورت البنية الأساسية للحكم العالمي إلى نظام معقد ومتعدد (الطبقات)، حيث لم يعد هناك مركزا واحدا للسلطة، فقد أصبحت السلطة منتشرة ومتعددة المراكز لأنها باتت ترتكز إلى وكالات متعددة من الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات عابرة القومية، وتشترك جميعها في وضع القيم والمعايير والقواعد والأنظمة في

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 274 - 275.
(2) كرازادي اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 228.

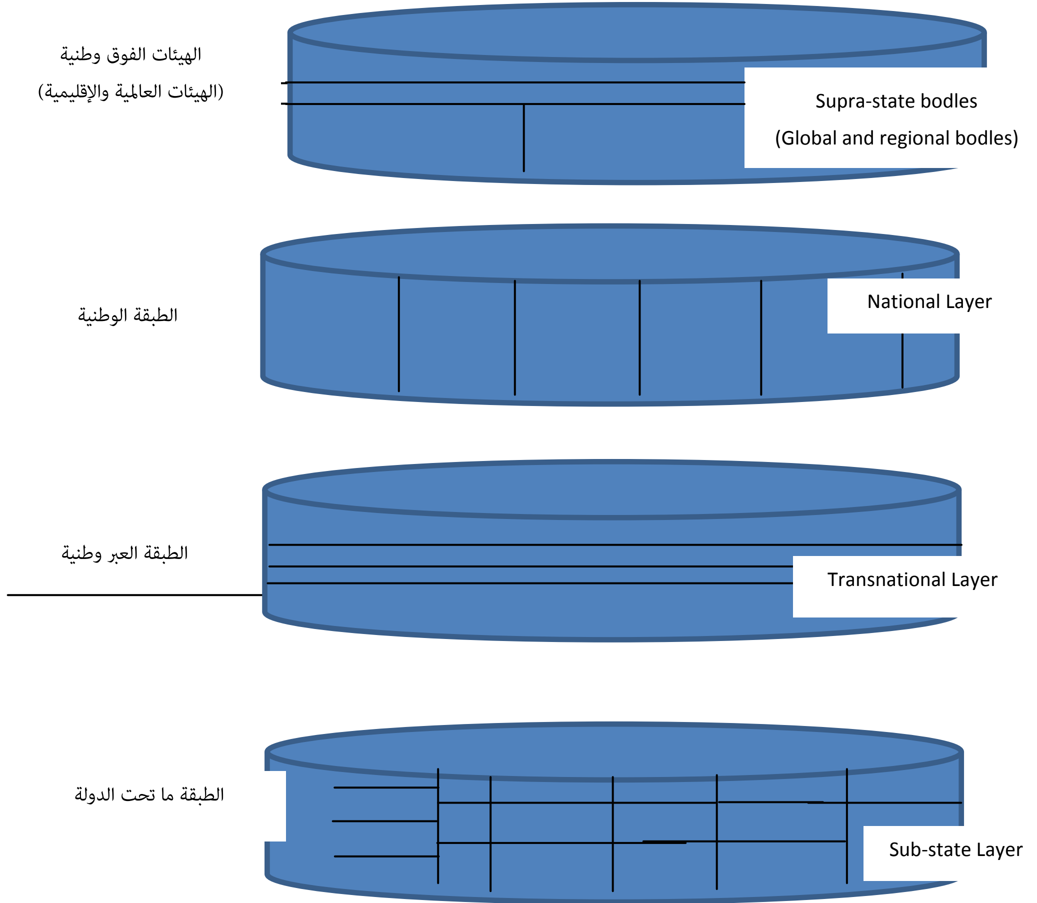
السياسات العالمية.[1] وعليه فان نظام الحكم أصبح يقسم إلى ثلاثة طبقات أو بنى اساسية هي: (طبقة فوق الدولة وطبقة دون الدولة، وطبقة عبر القومية (الوطنية)، وتقع ما بين هذه (الطبقات) (طبقة الحكومة الوطنية)، كما هو موضح في الشكل رقم ().

وفي ضوء ذلك فإن ما سنعالجه في هذا المبحث يستبطن هذا التقسيم، ولكن من دون الخوض في موضوع الحكم الوطني والحكم دون الدولة لأنها لا تقع في سياق هذه الدراسة بصورة مباشرة وينتمي إلى حقل النظم السياسية بالدرجة الأساس.

---

(1) Anthony McGrew, Power Shift: From National Government To Global Governance, In: David Held (Ed) , A Globalization World, Op.Cit ,p.137.

طبقات الحكم العالمي



شكل رقم (1): طبقات الحكم العالمي ينظر:

-David Held, A Globalizing World? Culture, Economics, Politics, Second Edition (London: Routledge، 2004), p.137.

أولا: نظام الحكم العالمي فوق الدولة :

إن تراجع سلطة وسيادة الدولة يشير إلى تراجع نظام الحكم الذي تمارسه الدولة في إطار إقليمها الجغرافي (نظام الحكم الجغرافي) في معالجة القضايا والمسائل العابرة للحدود القومية والمرتبطة بمجالات المعلومات والاتصالات، والأسواق العالمية، والبيئة، والتكنولوجيا المستخدمة في انتاج الأسلحة،[1] وقد فسح ذلك المجال امام تعزيز الحكم العالمي فوق الدولة، ويتخذ نظام الحكم العالمي فوق الدولة مظاهر متعددة ترتبط بتطور دور وفاعلية المستويات التنظيمية الدولية (العالمية والإقليمية) فضلا عن تطور نطاق عمل هذه المنظمات في مجال وضع الأنظمة والقواعد المنظمة للشؤن العالمية.

فعلى الرغم من إن المنظمات الدولية (العالمية والإقليمية) تحتل موقعا مهما في النظام الدولي بسبب تنوع الأهداف والوظائف التي تقوم بها في سبيل تعزيز التنسيق والتعاون الدولي، إلاّ إن المنظمات الدولية - كما اثبتته التجربة الدولية - لا تتمتع بإرادة تعلوا إرادة الدولة المنشئة لها مما جعل منها ليست أكثر من مجرد ساحة لتفاعل الدول ذات السيادة في ظل نظام دولي يقوم على مركزية الدولة في إدارة الشئون الدولية، ولكن التحولات العالمية الراهنة كان لها انعكاسا كبيرا على تصاعدت أهمية المنظمات الدولية كواحدة من أبرز المشاركين الفاعلين في النظام العالمي[2]، فبسبب من تزايد التفاعلات العالمية العابرة للحدود القومية أضحت الكثير من القضايا والمسائل خارج عن إطار تحكم الدولة كما ادى الترابط العالمي إلى فقدان الدولة لقدرتها في الحفاظ على امنها بشكل مستقل دون الإنخراط بإتفاقيات متعددة الأطراف.

---

(1) كرازي اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 231

كذلك للمزيد حول تراجع الجغرافيا السياسية للدولة وتأثير ذلك في الحكم ينظر: د. ورويك موراي، جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: د. سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2013)، ص ص 199-227.

(2) ChristophSchreuer,Warning Of The Sovereign State: Towards A New Paradigm For International Law, European Journal Of International Law,Vol. 4.(1) (Oxford- UK: Oxford University Press,1993) ,p.449.

ولقد ترتب على ذلك انتقال جزء من سلطة الدولة وسيادتها من المستوى الوطني إلى المستويات الأخرى: فوق الوطنية والإقليمية"،[1] حيث تحول اعداد كبيرة من السلطات في ميدان صنع السياسة العالمية إرتقاءا إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة، ومع إن الأطر التنظيمية مابين الحكومات - المعبرة عن هذا المستوى - سواء كانت منظمات عالمية أو اقليمية ليست بأي حال شأناً جديداً حيث ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، الا انها قد ازدادت من حيث العدد واتسع مجالها وتأثيرها كثيراً مع حلول العولمة،[2] وتشير الدراسات الاحصائية ان المنظمات الدولية (بين الحكومات) تشهدت زيادة في اعدادها في اعقاب الاضطرابات العالمية الكبرى، حيث نمت اعدادها بحدود (18%) في السنوات الخمسة عشر التالية لإنتهاء الحرب العالمية الأولى في العام 1919، في حين تزايد عدد هذه المنظمات في السنوات الخمسة عشر التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945 إلى ما نسبته (78%)،[3] وإذا ما كان هذه الزيادة في عدد المنظمات عكست حقيقة رغبة الدول وبالأخص الدول الكبرى في إعادة تشكيل وبناء النظام السياسي الدولي بعد حصول الاضطرابات في أركان النظام الدولي، فإن الدراسات الاحصائية لنمو المنظمات بين الحكومية تشير إلى ان انتهاء الحرب الباردة لم يؤد إلى تغييرات كبرى في نمط البنى التنظيمية التعاونية الرسمية متعددة الأطراف، مثلما حدث في الحقب السابقة التي شهدت تغيرات جوهرية في القرن العشرين، إذ تم احصاء (265) منظمة في العام 2004، وهو يمثل على المستوى الكلي نفس العدد الذي كان سائدا في العام 1989، مع الاخذ بعين الاعتبار " معدل الاحلال " والذي يشير إلى انتهاء عدد من المنظمات التي كانت تناسب مرحلة الحرب الباردة، وانشاء منظمات اخرى مناسبة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.[4]

---

(1) Kapytonenko, Mycola.Op.Cit,p.595.

(2) جون بيليس وستيفن سميث،مصدر سبق ذكره، ص 48.

(3) نقلا عن: توماس فولجي، كيت جرانت، اليزابيث فاوست ،و ستيوارت رود جيزر، ملامح بناء النظام العالمي الجديد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: توماس فولجي (وآخرون)، مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية، ط1 ،(القاهرة: المركز القومي للترجمة ،2011)، ص 65.

(4) المصدر نفسه، ص ص 72- 79.

وإزاء هذا الواقع يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع رغم انفرادها في النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة من تشكيل وتكوين مؤسسات دولية تعكس اطروحاتها بشأن ولادة نظام عالمي جديد، ومن ناحية أخرى فأن هذه الحقيقة تعكس الحاجة إلى مؤسسات ومنظمات للحكم العالمي في ضوء التحولات العالمية الراهنة.

كما ان هناك تغيرات لا تظهرها الاحصاءات في مقدمتها تنامي أدوار ووظائف المنظمات الحكومية العالمية، إلى جانب تنامي اعداد المنظمات والترتيبات الإقليمية.

وبقدر تعلق الأمر بنمو أدوار ووظائف المنظمات الحكومية العالمية، فيدخل ضمن هذا الأمر تفعيل دور ووظائف منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، حيث إستطاعت الأمم المتحدة ان تطور وتستحدث وسائل وآليات جديد للقيام بأعمالها التي بدت نوعا ما مختلفة عن ما كانت عليه اثناء الحرب الباردة، وهو ما يبرز بشكل واضح في المجال الإنساني، حيث تحولت مهمة الأمم المتحدة من منظومة دولية تهدف إلى منع الحروب بين الدول إلى منظومة يمكن أن تساعد ايضاً في حماية مواطني الدول من جرائم وإنتهاكات حقوق الإنسان، خاصة مع شروع الأمم المتحدة بالتدخل الدولي لغرض حماية هذه الحقوق في العديد من الدول بإعتبار إن إنتهاك حقوق الإنسان من شأنه ان يهدد السلم والأمن الدوليين[1].

فقد أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - بالاجماع - خلال مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 تأييد مبدأ (مسؤولية الحماية)، ويؤكد هذا المبدأ إنه في حالات قيام الدول بإرتكاب جرائم جماعية ضد مواطنيها أو فشلها في حمايتهم من مثل هذه الجرائم يقع على

(1) دون كراوس، تطور الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشراقية، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1(ابو ظبي: مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011)، ص ص 40-41، وللمزيد حول تدخل الامم المتحدة الانساني ينظر: د. معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، ط1 (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 161-169.

عاتق المجتمع الدولي مسئولية التدخل عند الضرورة لحماية أرواح المدنيين، وتمكنت الأمم المتحدة ايضاً من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في العام 2002، و إنشاء لجنة جديدة لبناء السلام في العام 2005 تهدف إلى حماية الشعوب وجعلها بمنأى عن الوقوع مجددا في دوامة الصراع بعد أن يتم التوصل إلى إتفاق سلام، وفي العام 2006 تمت الموافقة على تأسيس (الشرطة الدائمة) التابعة للأمم المتحدة وقد بدأ عملها في العام 2007، ويتحدد هدف هذه القوة المؤلفة من (50 - 100) من الضباط بتحسين عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة،[1] كما إنشأت الأمم المتحدة في العام نفسه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بهدف توفير الأموال في الساعات الأولى من حدوث اي أزمة مما يسمح لوكالات الأمم المتحدة ببدء العمل على الفور، وفي العام 2010 دمجت الأمم المتحدة أربعة برامج متميزة لإنشاء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل تبسيط وتسريع أهدافها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. [2]

ومن ناحية أخرى - ومنذ العام 1979- أكمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السيولة النقدية و المهام التنموية الكبيرة اللتين كان يتمتع بهما بمناهج سياسة بعيدة الأثر لإحلال الاستقرار إضافة إلى برامج لتعديل الهياكل الحكومية واصلاحها في حوالي مئة دولة، وفي عدد من هذه الحالات أرسل موظفون من الصندوق والبنك للعمل داخل وزارات المال والاشراف عليها في عدد من تلك الدول، كما إن منظمة التجارة العالمية (WTO) التي انشئت في العام 1995 اضحت تمارس انشطة اوسع نطاقاً بكثير و بسلطات اقوى بالفعل من سابقتها - الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)-.[3]

وفي ضوء توسع مهام ووظائف هذه المنظمات وقدرتها على التأثير المتزايد في السياسة العالمية، أصبح يطلق عليها (وكالات الحكم العالمي) بدلاً من تسميتها بالمنظمات

---

(1) المصدر نفسه، ص ص42-46.

(2) المصدر نفسه، ص ص 46-48.

(3) جون بيليس وستيفن سميث ،مصدر سبق ذكره، ص 48.

الدولية، حيث ان القضايا والشئون التي تدار في نطاق هذه المنظمات تفوق بأعدادها كثيراً الشئون التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق فيما بين الحكومات. [1]

فقد أصبح العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق قومية، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والاستقلالية، وتمتلك رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عملياتها وبرامجها، كما أضحى لها تمثيل دبلوماسي خاص بها، فهنا كما يقرب من مائة وخمسين مكتبا إقليميا على المستوى العالمي لتمثيل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) فقط، كما ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبح لكل من هما ما يقرب من سبعين بعثة تمثيلية مقيمة على مستوى العالم.[2]

وإلى جانب ما تقوم به المنظمات العالمية من مشاركة الدول في جزءا من سلطاتها ووظائفها، فإن إنشاء التجمعات والتكتلات الإقليمية يتضمن ايضاً تحول أجزاءاً من سلطة و سيادة الدولة وانتقالها إلى المؤسسات والهيئات التي تنبثق عن هذه التجمعات والتكتلات الإقليمية، ولعل ما يدفع الدول إلى القبول بتقديم بعض التنازلات عن سلطاتها إلى المؤسسات والهيئات الإقليمية هو بسبب ما اثبتته التجربة من فاعلية الحلول الإقليمية في مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تتشابه ضمن منطقة إقليمية واحدة، ولذا فقد تم تطوير بعض عمليات صنع القرار من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي لمواجهة هذه المشكلات.[3]

وعلى اثر ذلك فقد شهد النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة تطوراً مهماً يتمثل في إنبعاث موجة جديدة من النمو والنشاط المتزايد للتجمعات والتكتلات الإقليمية التي بدأت خطواتها الأولى في ستينيات القرن العشرين على اثر ازدياد عدد الدولة المستقلة،

---

(1) جون بيليس، المصدر نفسه، ص 49.

(2) نواري احلام، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(3) Kapytonenko, MycolaOp.Cit ,p.595.

وإنخفاض في درجة التوتر بين علاقات القوى، وازدياد ادراك الدول بأن الترابط الاقتصادي والنظام التجاري متعدد الأطراف والمفتوح قد تسبب في مأزقها. [1]

وفي الحقيقة إن تكوين وإنشاء التجمعات والتكتلات الإقليمية قد بني على اساس اعتبارات التكامل الاقتصادي، حيث عمدت الدول على إتخاذ استراتيجيات اكثر تعاونية في العلاقات الدولية خاص مع تزايد الاعتماد المتبادل والترابط الاقتصادي العالمي، وتصاعد حدة المنافسة الاقتصادية بين اقطاب النظام الاقتصادي العالمي،[2]ومع ذلك فإن التعاون الإقليمي السياسي والأمني شكل دافعا مهما لتكوين وإنشاء التجمعات والتكتلات الإقليمية ايضا، فقد تضمن التعاون الإقليمي في هذين المجالين اهدافاً اقتصادية، كما هو الحال في رابطة دول جنوب شرق اسيا، التي تطورت وأصبحت اكثر احكاماً، وشكلت مؤسسات لها اهداف محددة في المجالين الأمني والسياسي، بقصد إقامة منطقة تجارة حرة وتعاون نقدي، حيث تم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة لهذه الرابطة في العام 1992[3].

ولكن يبقى توسع التجارة الدولية وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول، وتصاعد حدة التنافس الاقتصادي هو الذي ادى إلى تكوين وتفعيل معظم التجمعات والتكتلات الإقليمية، والإتجاه نحو تطوير المؤسسات والأنظمة الإقليمية.

وفي ضوء هذه الحقيقة، فان توسع التبادلات الاقتصادية وتعزيزالاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية دفع هذه الدول للتحرك المكثف والفاعل لتطبيق توصيات الكتاب الأبيض لعام 1985، والقانون الأوربي الموحد في العام 1987 بشأن مشروع أوروبا

(1) ينظر: جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 852-853. كذلك: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص67.

(2) Kapytonenko, Mycola, Op.Cit, p. 593.

(3) بريان وايت ،و ريتشارد لتل، ومايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص 75. كذلك: جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 863-865.

والذي أسفر عن قيام الأتحاد الأوربي بموجب اتفاقية ماسترخت لعام 1992، كما ان التبادل التجاري المتزايد بين دول أمريكا الشمالية، ادى إلى اعلان كل من الولايات المتحدة وكندا عن انشاء منطقة للتجارة الحرة في العام 1988، والتي انظمت اليها المكسيك في العام 1991، ومن ثم تم التوقيع في العام 1994 على تأسيس تكتل النافاتا (NAFTA) بين هذه الدول الثلاث.[1]

كما أن الترابط الأقتصادي بين دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان- ASEAN)، قاد إلى إنشاء تكتل اقتصادي لبلدان منطقة شرقي وجنوب شرقي آسيا في العام 1992، وتطوير ملتقى التعاون الأقتصادي (APEC) بين آسيا ودول حوض المحيط الهادئ (استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية)، والتخطيط لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول العام 2020.[2] وشكلت هذه التجارب حافزاً لتطوير التعاون الإقليمي في انحاء العالم كافة ففي العام 1991 قام اعضاء السوق المشتركة لامريكا الوسطى (CACM) المؤسس في العام 1960 بتجديد هذا التجمع الإقليمي حيث وسعت فيه تدابير التجارة الحرة لتشمل المكسيك ،كما عمل على تطوير التعاون مع السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي (CARICOM)، وتأسس في العام 1991 أيضاً، السوق المشتركة لدول جنوب أميركا اللاتينية أو دول المخروط (ميركوسور)، والذي دخل حيز التنفيذ في العام 1995، اما في افريقيا فقد انشأت لجنة التنسيق الإنمائي لجنوب افريقيا (SADC) بهدف تطوير التعاون الأقتصادي والسياسي للدول الأعضاء.[3]

---

(1) ينظر: د. بشير العلاق، اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية: النافتا، مجلة الشؤون السياسة، ع (1)، السنة الاولى، (بغداد: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1994)، ص 150.

(2) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص863. كذلك برايان وايت و ريتشارد ليتل و مايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص 82.

(3) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص ص 858-869.

وهكذا فقد تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت ولو بدرجات متفاوتة في كل اصقاع العالم من منطقة البحر الكاريبي إلى جنوب شرق آسيا، وزاد عدد تلك الإتفاقات في مجموعها على مائة اتفاق ابرمت منذ العام 1945، وقد ابرم تسعة وعشرون اتفاقاً منها بين العامين 1992-1995 كما اصدر الاتحاد الأوربي، اصدر نحو عشرين الف اجراء تنظيمي في هذا النطاق[1].

إن نمو السلطات الفوق قومية تظهر بصورة واضحة في أدوار الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية في إصدار القواعد والأنظمة لتوجيه وتنظيم مجموعة واسعة من القضايا العالمية. فعلى مستوى سياسة الاقتصاد الكلي، اصدرت - على سبيل المثال -أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) منذ ستينيات القرن العشرين عدد من المبادئ التوجيهية التي كان لها اثر فاعل في مجموعة كاملة من القضايا بما فيها تقنيات الإعلام الحديث، وترسخ دولة الرفاه و إحداث الوظائف، و وضع مبادئ نموذجية للسلوك كي تحتذيها الشركات متعددة الجنسيات،[2] كما تزايد دور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية فعلى سبيل المثال أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وسع امن نطاق نشاطهما الأصلي – وهو برامج التنمية والاستقرار النقدي العالمي – ليشمل التدخل في توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية في العديد من الدول بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرض على الدول الأخذ بسياسات معينة ذات توجيه ليبرالي وقد تعدى الأمر مجرد اقتراح السياسات إلى حد إرسال مبعوثينأ ومراقبين للتأكد من مدى التزام الحكومات بتعليمات صندوق النقد أو البنك الدولي، و هو ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال الحكم الاقتصادي العالمي[3].

(1) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره ، ص 48-49.

(2) المصدر نفسه، ص 49.

(3) نواري احلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 32- 33.

وفي المجال السياسي يمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى الجهود الدبلوماسية التي يضطلع بها مبعوث ومفوضو الاتحاد الأوربي في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي ومشكلات منطقة البلقان، وفي مجالات حماية حقوقا لإنسان، وكذا في مجال مراقبة العمليات الانتخابية في العديد من الدول،[1] فضلا عن ذلك فقد اكتسبت (وكالات الحكم العالمي)- اي المنظمات العالمية والإقليمية كالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا - مكانة متزايدة في التدخل لأغراض إنسانية في عدة دول خلال تسعينيات القرن العشرين[2]. وفيما يخص مجال البيئة فقد تكاثرت الاجتماعات العالمية والصكوك القانونية والمؤسسات المتخصصة التي تصدت للتدهور البيئي في انحاء العالم[3].

كما ان القواعد العالمية المرتبطة بالمجال الصحي العالمي -القوانين العمومية واللوائح الصحية الدولية- إلى جانب السياسات والآليات والاجراءات التي تتبعها المنظمات الدولية الحكومية وباقي الفواعل مثلا لمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الطبية، قد أصبحت بمثابة المخرج والمحصلة لعملية (الحكم العالمي للصحة)، حيث أصبحت القواعد والمؤسسات الصحية العالمية تمتلك -على نحو نسبي- وبصورة القدرة على توجه سياسات الصحة الحكومية من جهة وتوفير الضبط العالمية وضمان الحقوق العالمية المتعلقة بالصحة من جهة اخرى[4]. وفي ميدان وسائل الإعلام الالكترونية فقد وصل حجم

---

(1) نواري احلام، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(2) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص ص 49-50.

(3) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: خديجة ناصري،مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011-2012، ص ص52- 70.

(4) للمزيد ينظر: بوحريص محمد الصديق،حوكمة الصحة العالمية بين الاسس المعيارية والمصالح التجارية، رسالة ماجستير،مقدمة الى:جامعة الحاج لخضر-باتنة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،الجزائر،2012-2013،ص 38وص ص52-84، كذلك للمزيد من التفاصيل حول تطور اللوائح التنظيمية للصحة العالمية ينظر:

دليـل المعـايير التنقنيـة الصـادر عـن إتحـاد الاتصـالات الـدولي (ITU) إلى قرابـة (10) آلاف صفحة.[1]

وخلاصة ما تقدم ان نظام حكم ما فوق الدولة (او فـوق القوميـة) أصـبح يشـكل جـزءا مهما من نظام الحكم العالمي في سياق التحولات العالميـة التـي أفضـت اليهـا العولمـة، ولكـن لايمنع ذلك من وجـود معوقـات تواجـه هـذا النظـام في مجـالات سياسـية خاصـة لاسـيما في معايير العمل والسيطرة على التسلح، ناهيك عن ان المؤسسات المرتبطة بنظام الحكم العالمي لاتزال تعاني من نقص في التوظيف والتمويل، كما انهـا تعـاني مـن ضـعف التنسـيق وانعـدام آليات التنفيذ الفعال.[2]

ثانيا: نظام الحكم العابر للحدود القومية:

يشير نظام الحكم عبر القومية إلى مجموعة الأنشطة والممارسات السياسية التي تعتمدها الفواعل غير الرسمية العابرة للحدود القومية والتي تسهم في توجيـه وإدارة مجـالات وقضـايا عالمية محددة عن طريق وسائل متعددة، وبذلك القول فأن الحكم العالمي يضم قوى خاصـة غير رسمية مشاركة في صـنع السياسـة العالميـة وفي مقـدمتها قـوى السـوق والمجتمـع المـدني العالمي وبضوء ذلك سنقسم البحث في نظام الحكم عبر القومية إلى قسمين هما:

1. ننظام الحكم العالمي المرتكز على السوق:

يعد الاقتصاد العالمي أبرز محركات التغيير العـالمي المعـاصرة حيـث أصـبح يمثـل " كيانـاً جديداً يمتلـك ديناميـات داخليـة ونمـاذج وزخـماً وقـوة صرفـة مختلفـة عـما كـان مألوفـا في

=David P. Fidler, From International Sanitary Conventions to Global Health Security: The New International Health Regulations , Chinese Journal Of International Law, Vol. 4. NO. 2,(UK: Oxford University Press , 2005),pp.333-392.

(1) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص 50.

(2) المصدر نفسه، ص50.

الماضي. . فالاقتصاد العالمي بأكمله قد أصبح متشابكا مع بعضه بإحكام اكثر بكثير من اي وقت مضى "،[1] ولعل اسباب التسارع غير المسبوق في تكامل الاقتصاد العالمي يرجع لعدة عوامل في مقدمتها إنهيار التجربة الشيوعية والاتجاه بشكل أكبر نحو اقتصاد السوق الحر في دول المعسكر الاشتراكي السابق،وانفتاح الاقتصاد الصيني بالاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر.[2]إن الغاء القيود التنظيمية، وتخفيض تكاليف النقل والاتصال، بفعل التطورات المتسارعة في مجال النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ادى إلى زيادة في حجم التبادلات التجارية (السلع والخدمات وزيادة في تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير مما جعل من العالم سوقاً عالمية واحدة،[3] فضلا عن ذلك فقد ترتب على تنامي انشطة الشركات العالمية عابرة القومية تسارع في تدويل وسائل الإنتاج،[4] وقد ساعدت سياسات وشروط المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) الشركات عابرة القومية على الانتشار في استثماراتها في كل انحاء العالم وفتح الأسواق وتحرير التجارة وازالة العوائق أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمارات.[5]

---

(1) يضع (أل غور) نشوء الاقتصاد العالمي المترابط والذي اسماه بـ(شركة الارض) كأحد القوى الستة المحركة للتغيير في العالم إلى جانب الشبكة الاتصالات الاكترونية (العقل العالمي)، والتوازن الجديد في القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، والنمو السريع غير المستدام ،الثورة التقنية في مجالات البيولوجيا والكيمياء الحيوية والجينية، وظهور العلاقة بين القوة الحضارية الاجمالية والنظم الايكولوجية للارض، للمزيد ينظر: أل غور، المستقبل: ستة محركات للتغيير العالمي ترجمة: د. عدنان جرجس، ج1، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2015)، ص 32 ومابعدها.

(2) المصدر نفسه، ص 48.

(3) جيفري فرانكل، عولمة الاقتصاد، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص ص 77-78، كذلك:. FassueKelleh, Op.Cit,p. 25

(4) Tom Lansford, Op. Cit ,p.8.

(5) ينظر د. حميد الجميلي ،مصدر سبق ذكره، ص ص 52-57.

وإزاء هذا التحول الاقتصادي العالمي ظهرت سلطة القطاع الخاص في التحكم وتوجيه الاقتصاد العالمي، فقد اضحت الشركات عابرة القومية مراكز قوى جديدة في الاقتصاد العالمي تنبئ بنتائج ضخمة في تطور نظام الحكم العالمي أو "ادارة شئون المجتمع العالمي"، حيث أسهم التوجه الواسع النطاق نحو تغيير وتطوير سياسات وأساليب اقتصاد السوق الحر - ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي- في إعادة تشكيل دور هذه الشركات لتصبح أدوات لتعبئة رأس المال، وتوليد التكنولوجيا، وأيضاً لتصبح فواعل عالمية مشروعة لها دوراً تؤديه في نظام آخذ في الظهور للحكم العالمي. [1]

إن التطور الارتقائي للشركات عابرة القومية جعل منها قوى اساسية في تحريك الاقتصاد العالمي وعولمة السوق العالمية، إذ تتميز هذه الشركات بضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والإنتشار الجغرافي في العالم كله، والقدرة على تعبئة المدخرات والاقتراض، والقدرة على استقطاب الكفاءات البشرية عالية المستوى، وقد وفرت المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية فرصاً أمام الشركات لعولمة أنشطتها، حيث تسهم السياسات والإجراءات التي يضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تمكين الشركات من تعظيم الأرباح والهيمنة على الأسواق، وتسهيل عمليات التدويل ليس فقط لرؤوس الأموال والمنتجات، بل للتكنولوجيا والمعلومات والأبحاث أيضاً.[2]

وبذلك غدت الشركات عابرة القومية قوة اقتصادية موازية للدول، بل وتفوق في حجم تعاملاتها قدرات بعض الدول المتوسطة، حيث تشير المعلومات الاحصائية إلى ان من بين اقوى مئة وحدة اقتصادية في العالم توجد (51) شركة و(49) دولة بمعنى رجحان ميزان القوة عدديا لصالح الشركات على حساب الدول، اما من الناحية الكمية فعلى سبيل المثال

(1) لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره ،ص ص 46-47، كذلك:
Report Of The Commission On Global Governance,Op.Cit,p.35.

(2) د. حميد الجميلي ،مصدر سبق ذكره، ص55.

فإن مجموع مبيعات شركة (جنرال موتورز - General Motors) اكبر من الناتج الوطني الخام لدول مثل المملكة العربية السعودية أو تركيا أو بولونيا، كما ان شركة (وول مارت - Wal-Mart) الأمريكية يفوق حجم معاملاتها (161) دولة منها (اسرائيل) وبولونيا واليونان، وان شركة (ميتسوبيشي -Mitsubishi) اليابانية يفوق حجم معاملاتها رابع اكبر دولة في العالم من حيث السكان وهي اندونيسيا، وتتجاوز معاملات شركة (فورد -Ford) الأمريكية دولة جنوب افريقيا.[1]

ويفوق مجموع مبيعات الـ (200) شركة الاقوى في العالم ربع النشاط الاقتصادي العالمي، حيث وصلت نسبة مبيعاتها في بداية مع بداية القرن الحالي إلى ما يساوي (28،3%) من الناتج العالمي، وفاق مجموع مبيعاتها اقتصاديات كل دول العالم بإستثناء تسع دول هي (الولايات المتحدة الأمريكية،واليابان، والمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وكندا والصين الشعبية)، إذ يصل مجموع مبيعات هذه الشركات إلى (7،1) ترليون دولار، في حين إن مجموع إنتاج كل دول العالم مطروحا منها الدول التسع المشار اليها، يبلغ (6،9) ترليون دولار.[2]

وعليه فإن سمة التحول الاقتصاد العالمي (اقتصاد العولمة) الرئيسة تكمن في الإنسلاخ التدريجي للاقتصاد عن مركزه الاجتماعي وإنتقاله من المستوى القومي إلى المستوى العالمي، حيث تنهض الشركات عابرة القومية وقوى السوق العالمية المصرفية والتجارية الخاصة بتوجيه وادارة الاقتصاد العالمي بعيدا عن مركزه القومي،وإن كان ثمة اتجاه ينكر قدرة هذه القوى على ادارة الاقتصاد العالمي بصورة منفردة وبعيدا عن الدول،[3] فإن حقيقة تزاحم قوى السوق العالمية (الشركات والمصارف والبنوك) العمل السياسي للدولة

---

(1) سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العالمية، في: حافظ عبد الرحيم (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(2) المصدر نفسه، ص ص 76- 77.

(3) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: بول هيرست وجراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 135-137.

تبقى قائمة في ظل إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات واختراق الحدود القومية وتراجع قدرة الدولة في التحكم والسيطرة على الانشطة الاقتصادية العابرة للحدود.[1]

وفي سياق التحول إلى الاقتصاد العالمي الذي تديره قوى السوق إلى جانب الدول والمنظمات العالمية (وكالات الحكم العالمي)،أصبح للأسواق منذ اواخر القرن العشرين دورا مهما في التنظيم العالمي ،إذ غالباً ما كانت هذه الأسواق تتدخل لسد الثغرات التي تخلقها الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية (وكالات الحكم العالمي)،[2]فعلى مستوى النظام المالي العالمي يظهر التحول من النظام النقدي العالمي الذي تقوده الحكومات (نظام بريتونوودز) إلى النظام النقدي الذي تقوده الأسواق، ويتميز هذا النظام بتدويل الأسهم والسندات المالية عقب تحرير الأسواق، وهبوط أهمية المصارف بالقياس إلى اهمية الأسواق كهيئات توسط مالي، فضلا عن قيام الأسواق بتحديد اسعار الصرف في ضوء إتساع نطاق الصفقات المالية العالمية بالقياس إلى الصفقات التجارية،[3]وكانت ردت فعل الدول على التغيرات في النظام المالي العالمي تتحدد في وسائل تحاول تنظيم وضبط النظام المالي العالمي عن طريق التنسيق بين القوى الاقتصادية الدولية الكبرى وهو ما قاد إلى ظهور مجموعة السبعة والثمانية ومن ثم مجموعة العشرين، أو عن طريق تطوير ترتيبات مؤسساتية للتعاون والتنسيق الدولي لمراقبة وتوحيد وضبط الصفقات المالية كما هو الحال مع (بنك التسويات الدولية)،[*] فضلاً عن الاشراف على المنظمات التي تتولى

---

(1) اولريش بك، ما هي العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 29-30.

(2) جون بيليس، وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 50- 51.

(3) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص 298.

(*) بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements هو: منظمة دولية للبنوك المركزية تقوي التعاون المالي والتمويلي العالميين وتعمل كبنك للبنوك المركزية ولا يخضع للمساءلة أمام أي حكومة، ويقوم البنك بأعماله من خلال لجان فرعية، والأمانات (سكرتاريات) التي تستضيفها، وعبر لقائها العام السنوي لجميع الأعضاء،ويؤدي أيضاً خدمات مصرفية، ولكن للبنوك المركزية فقط، أو للمنظمات الدولية مثله،ويقع

الأعمال المصرفية وأعمال السوق وأبرز مثال على ذلك هو إتفاق (بازل في العام 1975)، الذي ارسى الدور البارز لبنك التسويات العالمي في الاشراف على المؤسسات المالية العالمية، وتمخض عن ذلك عقد اتفاقية للاشراف المصرفي العالمي، عرفت بإسم اتفاقية (رأس المال) لجنة بازل في العام 1988، وقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ان تكفل هذه الاتفاقية في العام 1998، وأصبحت اهم وسيلة للرقابة المالية، واصدرت في العام 1999 معايير وارشادات للرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية[1].

ويظهر تأثير قوى السوق العالمية (القطاع الخاص) في النظام المالي العالمي الذي تقوده الاسوق بشكل جلي، وربما بلغ صوغ الاحكام وتطبيقها من قبل القطاع الخاص اقصى مداه في ميدان اسواق المال العالمية التي لم تشهد سوق مثلها قدراً ضئيلاً للغاية من تطور نظام الحكم العالمي الرسميفي مجالها، فقد انبثقت مبادئ السلوك النموذجي في ميدان اسواق المال العالمية بشكل رئيس عن (الاتحاد الدولي لأسواق الاوراق المالية) الذي تأسس في العام 1961 و(الرابطة الدولية لسوق السندات) التي تأسست في العام 1969،[2] وفي الحقيقة لم تعد مهام اسواق الاوراق المالية في الاقتصاد العالمي المعاصر تقتصر على الأهداف التقليدية، بل توسعت مهامها وادوارها في تقديم التسهيلات للتعامل

=مقر البنك في بازل في سويسرا، وكان قد تأسس وفق اتفاقيات لاهاي عام 1930، ينظر: موقع المعرفة على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت : http://www.marefa.org/index.php

(1) ينظر: موقع المعرفة على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت:

http://www.marefa.org/index.php

(2) جون بيليس، وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 51.

يعد تأسيس اسواق المال العالمية وغرف مقاصة الاسهم والسندات من بين المؤسسات الاساسية والمركزية في اسواق رأس المال ،وتكون هذه المؤسسات اما مؤسسات مساهمة أو جمعيات طوعية مكونة من مجموعة من الاعضاء، والتي كانت بدايتها في القرن الماضي كأدوات واجهزة وسيطة يلتقي ويتفاعل من خلالها المدخرون والمستثمرون لتسيير تعاملاتهم، ينظر: مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، تحالفات اسواق الاوراق المالية والسبل الممكنة لاقامة سوق اسلامية للاوراق المالية وغرف مقاصة للاسهم والسندات ،(تركيا - انقرة: 2004)، ص 27، منشورة على الرابط الاكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.sesrtcic.org/files/article/211.pdf

وترويج الاوراق المالية، وتدعو المؤسسات المالية إلى الالتزام بمعايير السليمة في المحاسبة والابلاغ عن موقفها المالي بما يعزز ثقة المستثمرين في السوق، إلى جانب ذلك فقد شهد النظام المالي العالمي ظهور مؤسسات وتحالفات جديدة للاسواق المالية خلال العقد الأخير من القرن العشرين. [1]

إلى جانب ذلك تمكنت وكالات متخصصة في التصنيف الائتماني [*] في تحديد اسعار السندات الضامنة لسداد الديون - مثل شركة موديز لخدمة المستثمرين (Moody's Investors Service) و ستاندر وبورز (Standards and Poor's)، إلى جانب وكالة فيتش(Fitch)- باقتدار من اداء دور تنظيمي في اسواق الاعتماد العالمية،[2] وهي لا تقتصر في تحديد جدارة الإقتراض على الشركات وحدها بل تتعداها إلى الدول ايضا،[3] ومع تفاقم أزمة الديون تزايدت مطالبات الدول بوضع حد للتأثير الكبير الذي تمارسه هذ الوكالات (موديزوستاندرز وفيتش) وشبه الاحتكار الذي تملكه في التصنيف المالي. [4]

كما إن المصارف التجارية إتخذت مبادرات مهمة بالتوازي مع وكالات رسمية كصندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات المالية المتكررة للدول المثقلة بالديون منذ عام

---

(1) من ابرز واهم اسواق الاوراق المالية الجديدة هي: (اتحاد اسواق الاوراق المالية الاوروبية في بروكسل)، و(اتحاد اسواق الاوراق المالية الاوروبية والآسيوية، تأسس في العام 1995)، و(اتحاد جنوب آسيا لاسواق الاوراق المالية، تأسس في العام 2000)، و(جمعية اسواق الاوراق المالية الافريقية، تأسست في العام 1993)، و(لجنة اسواق الاوراق المالية التابعة لجماعة تنمية الجنوب الافريقي، تأسست في العام 1997)، و(اتحاد اسواق الاوراق المالية اليورونكست، تاسس في العام 2000)، ينظر المصدر نفسه،ص ص 32- 40.

(*) مؤسسات التصنيف الائتماني هي شركات خاصة مستقله تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لمُصدرِي السندات من دول و شركات، أي مدى قدرة الشركة أو الدولة على سداد الديون أو قابلية الإستثمار فيها، وينعكس هذا التصنيف الذي تصدره هذه المؤسسات بالإيجاب أو السلب على ثقة المستثمرين في الدولة أو الشركة المعنية.

(2) جون بيليس، وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(3) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره ،ص315.

(4) ينظر: جان كريستوف غراز، سطوة لاعبي القطاع الخاص في النظام الاقتصدي العالمي، في برتران بادي و دومينيك فيدال، اوضاع العالم 2012: لاعبون جدد وواقع جديد، ط1،(بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012)، ص ص97- 98.

1982، وقد تجاوزت المبادرات الخاصة بوضع سياسة مالية عالمية من قبل القطاع الخاص حدود الأسواق المالية ايضاً فعلى سبيل المثال يوحّد (المنتدى الاقتصادي العالمي) الذي انشئ في العام 1971 انشطة نحو تسعمائة شركة كبرى تحت شعار (الأعمال من اجل المصلحة العالمية العامة)، وقد قام المنتدى في سياق مبادراته العديدة بمساع توفيقية في نزاعات كبرى عدة بين دول، بما في ذلك الصراع العربي – (الاسرائيلي) وكان ايضاً العنصر الفاعل في اطلاق ما يعرف بـ: (جولة الارغواي) من المفاوضات الخاصة بالتجارة العالمية التي تمخض عنها قيام منظمة التجارة العالمية، ومن الانشطة التي أصبحت فاعلة ايضاً مجال صنع السياسة العالمية عشرات المنح المقدمة من القطاع الخاص، ومن أبرزها مثالان هما (مؤسسة فورد) التي كان لها نفوذ خاص في ميدان المعونات الخاصة بالتنمية منذ ستينيات القرن العشرين، ومؤسسات (سوروس) التي كانت من اكبر المساهمين في نشر الليبرالية داخل الكتلة السوفيتية السابقة، ونذكر ايضاً (مجلس الأعمال العالمي من اجل التنمية المستدامة) المؤسس في العام 1991 الذي ادخل مفهوم نظام الشركات إلى الهيئات الخاصة بإدارة شئون البيئة العالمية كما طرحت مقترحات لإقامة غرفة شركات دائمة داخل هيئة الأمم المتحدة وبموازاة الجمعية العامة.[1]

ولابد من التأكيد هنا على إن قوى السوق أو القطاع الخاص أصبحت تقيم علاقة جديدة مع المجال السياسي، حيث اكتسب القطاع الخاص القدرة على تحديد قواعد العمل الجماعي وتوجيه طريقة التطبيق، ففي السابق كانت هذه العلاقة تتسم بالهامشية أو بالمواجهة، وقد أصبحت في سياق العولمة الاقتصادية مركزية وتكاملية، حيث باتت قوى القطاع الخاص" يعملون إلى جانب الدول ليشكلوا مصدر سلطة حقيقي في العديد من المجالات وعلى نطاق يتعدى مساحات سيادة الدولة ".[2]

---

(1) نجون بيليس، وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره ،ص ص 51- 52.

(2) جان كريستوف غراز ،مصدر سبق ذكره، ص ص 91-92.

وترتبط سلط القطاع الخاص على المستوى العالمي بشكل وثيق بصعود قوة "هُجُن العولمة" وهي: "المجالات والممارسات التي تنزع إلى الغاء التمييز بين الأصناف المؤلفة لتنظيم الحياة الجماعية. . وهي تعكس الشكل الطيّع الجديد الذي ترتديه الأشكال المؤسسية"،[1] وهذه المؤسسات التي تمثل شكلا هجينا من المؤسسات شبه الخاصة وشبه العامة هي جزء من التغيير في النظام الاقتصادي العالمي ،وهي جزء من نظام الحكم العالمي الناشئ، حيث تمارس سلطة تحكم وتوجيه الانشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، [2]ومن ثم أصبحت قوى السوق تتمتع بسلطة وتعمل على صياغة المعايير والأنظمة على المستوى العالمي، حيث تتألف سلطتها من قطبين تمتد من الترتيبات الخاصة وغير الرسمية من ناحية، إلى انظمة تعاون تقوم على اسس مؤسساتية يكون فيها القطاع الخاص والعام بوضعيات متوازية من ناحية اخرى.[3]

وبالنتيجة ان التحكم بالنشاط الاقتصادي في إطار اقتصاد عالمي اكثر تكاملا وإندماجا أصبح يعكس دلالة مفهوم (الحكم العالمي) فالتحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي لم يعد مجرد استمرار لدور الحكومات كما كان في السابق، فبعد ان كانت الدولة القومية تختص بوظيفة الحكم (احتكار الحكم) لأي نشاط ضمن رقعة اراضيها اما بأداء هذه الوظيفة بنفسها، واما بوضع الحدود الملزمة للهيئات الأخرى، فإن التحولات العالمية التي أفضت اليها العولمة الاقتصادية جعلت من التحكم في الاقتصاد العالمي والسوق العالمية ليس من اختصاص الدولة وحدها، فهذه " الوظيفة يمكن أن تؤدي عن طريق طيف واسع من المؤسسات والممارسات العامة والخاصةتابعة للدولة ولغير الدولة، قومية وعالمية".[4]

---

(1) جان كريستوف غراز ،مصدر سبق ذكره ، ص 92.
(2) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره ،ص315.
(3) جان كريستوف غراز ،مصدر سبق ذكره، ص93.
(4) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص 397.

2. الحكم العالمي القائم على الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية:

تقف الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب قوى ومؤسسات السوق كعناصر فاعلة في الحكم العالمي، حيث تتصدر الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية حيز كبير من التأثير والمبادرات في السياسة العالمية،(1) ويمكن وصف الحركات الاجتماعية العالمية (او عابرة القومية) بأنها: "جماعة أفراد يملكون حساً مشتركاً بالجماعة والهوية والتضامن، وتقاسم الأهداف الذي يقود إلى سلوك موحد"،(2) إذ تعمد هذه الحركات إلى التعبئة الجماهيرية وتوحيد الناس في اكثر من دولة للتفاعل - وبصورة مستمرة - مع النخب السياسية، والمنظمات الدولية والشركات عابرة القومية، وتضم الحركات الاجتماعية العالمية كل شبكات التضامن والدعوة الدولية، مثل الحركات النسوية والبيئية والحركات الداعمة لحقوق الإنسان والعدالة، وترتبط الحركات وشبكات التضامن والدعوة العالمية هيكليا بالعولمة وتشكل بمجموعها ما يطلق عليه الباحثون بالمجتمع المدني العالمي(3).

وعليه تعرف الحركات الاجتماعية العالمية على إنها: " شبكات من الجماعات و / أو المنظمات، ترتبط اهدافها بمحاولات التغيير الجذري للمجتمع -بما في ذلك هياكل السلطة والقيم الأساسية- أو مقاومة هذه التغييرات "،(4) وغالباً ما تقوم الحركات الاجتماعية والشبكات عابرة القومية بالدعوة والدفاع عن قضايا عالمية محددة قد " بدأتها منظمات غير حكومية عالمية، ثم تحالفت في ما بعد مع شركاء- منظمات وجمعيات

---

(1) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(2) المصدر نفسه، ص435.

(3) Valentine M. Moghadam, Globalization and Social Movements: Islamism, Feminism and Global Justice Movement,2nd Edition,(U.S.A:Rowman and Littlefield Publishers,2013), p.7.

(4) Kléber B. Ghimire ,The Contemporary Global Social Movements Emergent Proposals, Connectivity and Development Implications , Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 19,United Nations Research Institute for Social Development,2005, p.2.

وتجمعات - قوميين ومحليين، وفي حالات اخرى تقوم المنظمات غير الحكومية القومية ببناء ائتلافات مع حلفاء عالميين"،[1]وعلى وفق ذلك يكون مفهوم المجتمع المدني أشمل من المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية و شبكات التضامن والدعوة.

وتعمل الحركات الاجتماعية العالمية شأنها في ذلك شأن المنظمات غير الحكومية خارج القطاع العام وتساهم بدور فعال في نظام الحكم العالمي بوصفها قطاع غير رسمي لا يسعى إلى الربح وفي هذا الميدان، يعبأ قلق الجماهير واحتجاجاتها بحملات ترمي إلى اعادة صياغة السياسات و هياكل العلاقات الاجتماعية (كالاتجاهات العسكرية أو الرأسمالية مثلا) التي تعكسها تلك السياسات.[2] وقد اتاحت التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصال والنقل والمعلومات فرصة لتنامي الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني العالمي بصورة اعم، حيث ترتب على زيادة في تدفق المعلومات وسهولة التواصل والتنقل، فضلا عن زيادة كثافة التبادلات التجارية في جعل عمليات المنظمات غير الحكومية العالمية وتحالف المنظمات غير الحكومية اسهل واقل كلفة، ومن جهة أخرى أفضت العولمة إلى ظهور مشكلات جديدة تطلبت استجابات عالمية فظهرت الحركات الاجتماعية العالمية وتنامت ادوار المنظمات غير الحكومية في كإستجابة إلى لهذه المشكلات،[3] وهكذا فقد أصبحت هذه الحركات والمنظمات توصف على إنها: "النتاج الإجتماعي للعولمة بتجلياتها السياسية والإقتصادية، و تمثل استجابة للحاجات الإنسانية على المستوى العالمي".[4]

---

(1) ل. دافيد براون (وآخرون)، العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة، في: جوزيف س ناي، وجون د. دوناهيو (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص385، كذلك:

L.David Brown And (Others), Globalization NGOS, And Multispectral Relation, in: Josephs. Nye Jr.,John D.Donahue, (Eds), Op.Cit, pp.281-282

(2) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(3) ل. دافيد براون (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص 348.

(4) Gideon Baker, Civil Society And Democratic Theory: Alternative Voices , (U.S.A: Routledge , 2002) ,p.36.

إلى جانب ذلك فان الحركات الاجتماعية العالمية وتنامي أدوارها في السنوات الأخيرة، لم يكن نتيجة للترابط العالمي الاجتماعي والاقتصادي المتولدة عن العولمة فحسب، بل لان العواقب العالمية لهذا الترابط كثيرا ما تنزع إلى تقليص "وظيفة الرعاية التقليدية للدولة " وتؤدي إلى مزيد من" البؤس وعدم المساواة والصراعات " فضلا عن الاضرار بالبيئة العالمية، وقد وفرت ذلك أسبابا للمواطنين ولمنظمات المجتمع المدني من أصول متنوعة للتعبير عن الاستياء والمطالبة بإصلاح المؤسسات والهياكل العالمية، وتحقيق الاستجابة الملائمة إلى المشكلات التي تفرضها العولمة، وفي ضوء ذلك ظهرت أشكال جديدة من المشاركة المدنية - الحركات والشبكات والمنظمات العابرة للحدود القومية - تشير إلى ظاهرة متميزة في السياسية العالمية وهي " تعزيز المجتمع المدني العالمي"[1] في مجال الحكم العالمي.

ويطلق على هذ الظاهرة بـ(العولمة من تحت)، أو (المجتمع المدني التشاركي من اسفل إلى اعلى)،[2] لوصف الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات والشبكات التي تحاول ان تتصدى للنتائج التي جاءت بها (لعولمة من اعلى)، اي السياسات والممارسات التي تقوم بها الشركات عابرة القومية والدول الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية، وقد استطاعت هذه الحركات والجمعيات والمنظمات ان تتواصل في ما بينها في عن طريق شبكات الاتصال المتطورة، وكان شعار هذه الجماعات: " إن العولمة من اعلى لايمكن مجابهتها بصورة فاعلة إلا "بعولمة من تحت" وعن طريق التضامن، ومن هنا انبثقت حركات اجتماعية على نطاق عالمي تهدف إلى تغيير ظروف العمل، وفتح امكانات

(1) Kléber B. Ghimire,Op.Cit, p.1.

(2) دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى الرحمة بوصفها اكثر صادرات امريكا اهمية، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، (عمان - الاردن: الاهلية، 2011)، ص 9.

جديدة لمعالجة مشكلات الفقر وتدمير البيئة،[1] ومع إن من بين هذه الحركات ما يعارض العولمة بصورة راديكالية (الحركات المناهضة للعولمة)، فأن العديد من هذه الحركات يعمل بصورة متوازية ومتفاعلة مع قوى السوق والدول والمنظمات العالمية (وكلات الحكم العالمي) لتحقيق اهدافها في الاصلاح وحل المشكلات العالمية،[2]إذ تسعى هذه الحركات وعن طريق نشاطاتها العابر للحدود لتجاوز استراتيجيات المعارضة التقليدية بتقديم بدائل ومقترحات للعمل مع النظام القائم، حيث تعمد إلى اشكال من الوسائل للتعامل والتعاون مع حكومات الدول والمنظمات الدولية (السياسية والإنمائية)، ومن اهم هذه الحركات التي " تسعى إلى توفير بدائل محددة وعملية وتتجاوز الاقتصار على القيام بمظاهر الاحتجاجات أو الدعوة المحدودة خمسة حركات ترتبط بتخفيف عبء الديون، و تغيير قواعد التجارة والحواجز، و فرض الضرائب العالمية، و مكافحة الفساد، والتجارة العادلة "، وانطلق هذه الحركات من (المنتدى الاجتماعي العالمي) وهو الاجتماع السنوي الذي يعقده أعضاء الحركة العالمية لمناهضة العولمة- وعادة ما يعقد في اثناء انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سويسرا - بهدف تنسيق حملاتهم العالمية، وتبادل وتطوير المعلومات حول الاستراتيجيات التي يعملون وفقا لها، إضافة إلى التعارف فيما بين الحركات الناشطة في مختلف أنحاء العالم وماهية القضايا التي يتبنونها،[3] والى جانب ذلك فإن الحركات الاجتماعية تظهر تنوعا كبيرا في تصديها لمعالجة مجموعة واسعة من

---

(1) جيريميبرشر، تيم كوستيلو، برندان سميث، العولمة من تحت: قوة التضامن، ترجمة: اسعد كامل الياس، ط1 ،(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص ص13-14.

(2) Kléber B. Ghimire ,Op.Cit , p.2.

كذلك: دون ايبرلي،مصدر سبق ذكره، ص 27.

(3) Kléber B. Ghimire ,Op.Cit , pp.2-3.

الجديد بالذكر ان اول اجتماع عقده المنتدى الاجتماعي العالمي كان في كانون الثاني من العام 2001 في مدينة بورتو الغيري في البرازيل، وآخر اجتماع له كان في تونس العاصمة في العام 2015، للمزيد حول المنتدى الاجتماعي العالمي ينظر:

موقع الموسوعة الحرة، ويكيبيديا على شبكة الانترنت وعلى الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والصحة والبيئة والعدالة، ومنها من تعمل في اطار عالمي من قبيل (بدائل التنمية للمرأة من أجل عصر جديد) والمعروفة اختصارا بـ(DAWN)، ومنها ما تعقد اتفاقات تحالف على نطاق عالمي واسع، على سبيل المثال (شبكة العمل لمواجهة مشكلة المبيدات التي تضم نحو (350) جماعة في (50) دولة، ومنها ما تقوم على برامج مدروسة وطويلة الأمد التي يعدها المتخصصون في المنظمات غير الحكومية العالمية المعنية كما هو الحال مثلا في انشطة (السلام الاخضر).[1] وعلى الرغم من الصعوبات المختلفة التي تعترض الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية، حيث لاتزال بعض انشطتها عفوية وتفتقر إلى التنظيم المؤسساتي، وفي نفس الوقت تعاني من الانقسامات الداخلية الهامة بين القوى الإصلاحية والراديكالية، وهو ما ينعكس على وجود تفاعلات مستقرة بين الهيئات السياسية الرسمية والحركات الاجتماعية [2]، على الرغم من ذلك يمكن ملاحظة النفوذ الذي تمارسه الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية في نظام الحكم العالمي المعاصر وكما يلي:

أ. التعريف بالمشكلات العالمية وتعزيز سلطة المواطنين في السياسة العالمية:

تسهم الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية في التعريف بالمشكلات العالمية، حيث يستخدم العاملون فيها شبكات المعلومات العالمية للتعرف على المشكلات العالمية التي لا تثار ولا تحل ضمن الترتيبات الدولية الموجودة،[3] وبذلك فإنها تعمل على تحديد العوامل والابعاد الغائبة أو التي تتعرض للتهديد في سياق تطورات العولمة وتداخل العالم وتشابكه، وتعمل ايضا على المطالبة بتوفير "السلعة العامة

(1) جون بيليس و ستيفن سميث / مصدر سبق ذكره، ص ص 52-53.
وللمزيد حول حركة (بدائل التنمية للمرأة من أجل عصر جديد)، يمكن الاطلاع على موقعها في شبكة الانترنت وعلى الرابط التالي: http://www.dawnnet.org/feminist-resources/

(2) Kléber B. Ghimire ,Op.Cit , p.iii.

(3) ل. دافيد براون (وآخرون)، مصدر سبق ذكره ،ص 388.

العولمية" التي اهملتها أو تجاهلتها الدول والمنظمات الدولية وقوى السوق، أو العمل على توفيرها وضمانها بنفسها بحسب اختصاصاتها، ومن أبرز القضايا والمواضيع التي غالبا ما تثيرها المنظمات غير الحكومية هي: قضايا التنمية، وحماية البيئة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. (1)

وترتكز المنظمات غير الحكومية في دعمها المادي على رؤية الناس للمشكلات لذا فإنها تطور روابط مع وسائل الإعلام لإثارة وعي الناس بالمشكلات الحساسة، فمثلا تثير منظمة الشفافية العالمية الوعي بمشكلات الفساد في العالم وآثارها في التنمية، وغالبا ما تكون إثارة الوعي بمشكلات الفساد في العالم متقدمة على العمل، وتستطيع مبادرات المنظمات غير الحكومية العالمية ان تخلق حوارا عالميا حول المشكلات التي تظهر.(2)

وقد اضحت الحركات الاجتماعية وتحالفاتها عابرة القومية وبصورة متزايدة اكثر مركزية في حملات تشكيل ودعم السياسات العامة العالمية للاستجابة إلى المشكلات العالمية، وغالبا ما تزداد هذه الحملات في حيال غيابها عن الترتيبات العالمية الموجودة، أو انها لم تستطيع الاستجابة للمشكلات التي تظهر، فعلى سبيل المثال " أثمرت حملة تغذية الاطفال العالمية قانون سلوك تبنته الأمم المتحدة، كما كانت شبكة الانهار الدولية (International Rivers Network)، (*) دقيقة في تقدير آثار السدود، وكانت تضغط

---

(1) كلاوس ليجفي، العولمة ومناهضوها، ترجمة: ضياء الدين زاهر، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص120 - 121.

(2) ل. دافيد براون (وآخرون)، مصدر سبق ذكره ،ص 388.

(*) قامت منظمة الانهار الدولية (International Rivers) - وهي منظمة غير حكومية مقرها في بيركلي في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية تأسست في العام 1985، بتكوين شبكة عالمية من المحللين السياسيين ، والعلماء والصحفيين و المتخصصين في مجال التنمية والمواطنين المحليين المتطوعين والمنظمات الشعبية والمدافعين عن حقوق الانسان لمواجهة الآثار المدمرة للسدود في أكثر من(60) دولة واستثمار مياه الانهار بطريقة اقتصادية والمحافظة عليها من التلوث، للمزيد يمكن مراجعة موقع شبكة الانهار الدولية في شبكة الانترنت على الرابط التالي: http://www .internationalrivers.org

باتجاه سياسات عالمية لتقليل آثارها المدمرة"، [1] وكان للضغوط التي مارستها هـذه الشـبكة نتيجة هامة وهي: تشكيل لجنة السدود العالمية (World Commission on Dams) مـن قبل البنك الدولي والاتحاد الـدولي للحفـاظ عـلى الطبيعـة [**] في العـام 1997، وخـلال مـدة سنتين اصدرت اللجنة تقريرا ضم دراسة اكثر من (1000) سد في (79) دولة ،وتوصـل التقريـر الذي صدر في العام 2000 إلى انه على الرغم من ان " السدود قد اسـهمت مسـاهمة هامـة وكبيرة في التنمية البشرية، وإن فوائدها كبيرة.. فإنه وفي حالات كثيرة جدا قد تدفع الدول ثمناً غير مقبول وغالبا ما تكون غير ضرورية لتأمين تلك الفوائد، خصوصا من الناحيـة الاجتماعيـة والبيئية، من خلال نزوح المجتمعـات المحليـة في المصـب، كـما إن عـدم المسـاوة والعدالـة في التوزيع تثير الشكوك حول مدى قيمة السـدود في التنميـة مـن الميـاه والطاقـة بالمقارنـة مـع البدائل الأخرى ".[2]

وغالبا ما أصبحت التحالفات التي تنشئها المنظمات غـير الحكوميـة مـن اجـل القيـام بحملات حول قضايا معينة مصـادر هامـة لحمـلات مسـتقبلية لقضـايا اخـرى. وفي سـياق الحملات والانشطة العابرة للحدود القومية التي تقوم بها الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية تنمو وبشكل فعال (سلطة الشعوب) في السياسة العالميـة، ومـا يعـزز مـن هذه (السلطة) هو: تراجـع قـدرة الـدول عـلى تلبيـة حاجـات الأفـراد الصحية والبيئيـة

---

(1) ل. دافيد براون (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص ص 388-389.

(**) الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، هو المنظمة البيئية الأولى في العـالم تأسسـت في في العام 1948 ويقع مقرها في جنيف بسويسرا وتضم في عضويتها (1200) من الحكومات والمـنظمات الحكومية وغير الحكومية ،كما تضم بحدود(11,000) متطوع من الخبراء والعلماء والمهتمـين بالبيئـة يعملون في (160)دولة، بالاضافة إلى (62) مكتـب حـول العـالم يـتم تمويلهـا عـن طريـق الحكومـات والشركات. وتعد المنظمة بمثابة المنتدى المحايد للحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء ورجال الأعمال والمجتمعات المحلية لإيجاد حلـول عمليـة للتحـديات التـي تواجـه البيئـة، وتتمتـع المنظمـة بصفة مراقب رسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويصدر عـن الاتحـاد سـنويا القائمـة الحمـراء للأنــواع المهــددة بــالانقراض، ينظــر موقــع المنظمــة عــلى شــبكة الانترنــت وعــلى الــرابط: http://www.iucn.org

(2) The Report Of The World Commission Dams , Dams And Development a New Framework For Decision -Making,(London: Earthscan Publications Ltd,2000) ,p.xxviii.

والسياسية والأقتصادية، وضعف سياساتها في التصدي لمعالجة المشكلات العالميـة،[1] وهـو مـا دفع المواطنين إلى الانخراط والتفاعل مع انشطة وبرامج وحملات المجتمع المدني بفعل قدرتها على تقديم الحلول لمواجهة المشكلات الإجتماعية، وتقديم خدماتها في تسهيل هذه الحلـول، ومن هنا فقد شهد العالم نمـواً متزايـداً - لاسـيما في دول عـالم الجنـوب - في اعـداد وانشـطة المنظمات غير الحكومية، كما اخذت هذه المنظمات تتحالف أيضاً مع منظمات وتجمعات في مجتمعات أخرى تشترك معها في القـيم والأهـداف للتـأثيرعلى حكومـات الـدول والمـنظمات الدولية إزاء الخيارات السياسية المطروحة بشأن القضايا العالمية.[2]

وبذلك، فقد اضحت الانشطة والبرامج والحمـلات التـي تقـوم بهـا الحركـات الاجتماعيـة والمنظمات غير الحكومية تمثل مساحة عامة تُمكـن المـواطنين والمجموعـات حـول العـالم أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مسـتقل عـن الدولـة، وبالتـالي أصـبح للمـواطنين دورا فاعلا في السياسة العالمية،[3] حيث تعمـل هـذه الحركـات والمـنظمات (كضـمير عـالمي) يمثـل المصالح العامة العريضة التي تتجاوز نطـاق سـلطة فـرادى الـدول، وتضـغط عـلى حكومـات الدول - بالإضافة إلى ضغطها على المنظمات الدولية والشركات العابرة القومية - للعمـل مـن أجل معـايير وقـيم تـرتبط بمعالجـة المشـكلآت العالميـة والإهـتمام بقضـايا التنميـة وحقـوق الإنسان والبيئة.[4]

ب. خلق التضامن العالمي:

تختلف الطرق التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعيـة والتـي تسهم في خلق التضامن العالمي فمن جهة تعمل الشبكة العالمية التي تخلقهـا مـنظمات المجتمـع المـدني العـالمي بمثابـة " المحـامي الحقيقـي " عـن حقـوق الإنسـان والتنميـة

---

(1) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص401- 402.

(2) ل. دافيد براون (واخرون)، مصدر سبق ذكره، ص 373. كذلك: FassueKelleh,Op. Cit,p.34.

(3) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص367.

(4) جوزيف س. ناي (الابن) ،مصدر سبق ذكره، ص 123.

المستدامة والبيئة في وجه الدول والشركات عابرة القومية والمنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية، عبر الحملات التي تقوم بها لمعارضة المشاريع والسياسات التي تتخذها هذه الجهات، ومطالبتها المستمرة في تطبيق الديمقراطية على المستوى الوطني والعالمي، وتؤكد في أنشطتها هذه على إزالة الحواجز بين شعوب العالم من خلال خلق رأي عالمي يمتاز بالقوة والنشاط أتاحه تطور وسائل الإعلام والاتصالات،[1] ومن جهة اخرى قد تتدخل المنظمات المهتمة بالقضايا الإنسانية والبيئية في السياسة الداخلية للدول (كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة اطباء بلا حدود، ومنظمة السلام الأخضر) اعتماداً على مساندة الرأي العام العالمي، في حين تنخرط بعض المنظمات غير الحكومية مباشرة في السياسات العالمية ومن دون وساطة الدول لتقديم خدمات الإغاثة والدفاع عن حقوق الإنسان، وخلق وتطوير مبادئ وقيم لتوجيه السياسات العالمية وممارساتها، أو القيام بحملات ضغط عالمية للاستجابة لمشكلاًت عالمية حساسة، ومن ضمن أهم أدواتها في ذلك هو جمع المعلومات ونشرها عبر وسائل الإعلام لتشكيل الوعي الوطني والعالمي وتنميته، ويؤدي هذا كله إلى فتح مجالات جديدة أمام المواطنين في الدول المختلفة للمشاركة السياسية، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي بوصفها الممثل الوحيد للذين تحكمهم الأمر الذي يضعف جزئياً من ادعائها المشروعية.[2]

وفي ضوء ذلك فإن الادوار والمهام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية العالمية تعمل على التقريب بين شعوب العالم في توحيد قلقها ازاء المشكلات العالمية والتعبير عن تضامنها الإنساني، ولاشك إن خلق التضامن العالمي ازاء قضايا ترتبط بمشكلات العالم والإنسانية ودفع قيم الديمقراطية من الأسفل لتكون اساس الحكم

(1) جاك فونتانال، مصدر سبق ذكره ،ص 339.

(2) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ص 72-73، كذلك ينظر: كلاوس ليجفي، مصدر سبق ذكره، ص 122- 123، ل. دافيد براون (و اخرون) مصدر سبق ذكره، ص ص 388-389.

والسلطة في الدول سيسهل من تقبل الممارسات التي تسهم في خلق مؤسسات للحكم العالمي فضلا عن اصلاح المؤسسات القائمة بالفعل.

ج. إصلاح المؤسسات العالمية وتحسين استجابتها للمشكلات العالمية:

إن إصلاح المؤسسات والمنظمات العالمية تمثل واحدة من اهم ادوار المنظمات غير الحكومية وتحالفات هذه المنظمات والحركات الاجتماعية العالمية في الحكم العالمي، وتتحدد اهداف الاصلاح بمحورين يمثل الأول اصلاح آليات عمل المؤسسات والمنظمات العالمية بما فيها طرق اتخاذ القرارات وشرعيتها الديمقراطية ومستوى الشفافية في أعمالها.

فعلى سبيل المثال كان البنك الدولي هدفا لشبكات وتحالفات من المجتمع المدني العابرة للحدود مهتمة بتخفيض سرية أعماله، وخلق طرق للمشاركين المحليين للاحتجاج على مشاريع البنك التي تخالف سياساته الخاصة به. [1]

وبفعل المطالبات والضغط الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية وتحالفاتها لاجراء الإصلاحات الديمقراطية في المؤسسات العالمية وجعلها اكثر تمثيلا للشعوب عملت المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي إلى خلق مجالات جديدة لتمثيل شعوب العالم عن طريق تشجيع المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية للمشاركة المباشرة وغير المباشرة في مدأولاتهم باعتبارها وسيلة لإضفاء الشرعية على أعمالهم، أو للحصول على الدعم الفني والخبرة التي تحتاجها،وبذلك فقد لجأت منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي - وهما من بين الأكثر سرية من المؤسسات الدولية- تحت ضغط الرأي العام لتصبح أكثر انفتاحا على المجتمع المدني العالمي.[2]

---

(1) ل. دافيد براون (و اخرون) مصدر سبق ذكره، ص 389.

(2) Anthony McGrew,Op.Cit, pp.140-141.

وقد تحرك المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة لإقامة علاقات رسمية مع المنظمات غير الحكومية وذلك ضماناً للتنسيق معها والاستفادة من خبرتها واقتراحاتها، وقد ارتفع مستوى التنسيق مع إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في (ريو) في العام 1992، حيث تم اعتماد اكثر من (1400) منظمة غير حكومية في هذا المؤتمر، وشاركت الاف المنظمات الأخرى في (المنتدى العالمي) الذي عقد بالتوازي مع هذا المؤتمر،[1] وباتت منظمة الأمم المتحدة تحرص ايضا على اشراك المنظمات غير الحكومية بعملها تحت صفة (استشارية)، وثمة اليوم آلاف من المنظمات غير الحكومية تتمتع بـ (وضعية استشارية)، في هيئات الأمم المتحدة،[2] وقد وفر ذلك فرصة لعمل المجتمع المدني على إصلاح المنظمات والمؤسسات الدولية والضغط عليها لتغيير سياساتها، ودفعها لمعالجة المشاكل العالمية المهمة، وفرض أنماط من القيم والمعايير في التعامل مع قضايا السياسة العالمية.

اما المحور الثاني فيرتبط بتحسين استجابة المؤسسات العالمية للمشكلات والقضايا العالمية، ففي بعض الحالات قادت حملات المنظمات غير الحكومية إلى خلق ترتيبات جديدة لحل المشكلات، كما هو الحال مع انشاء لجنة السدود العالمية والتي كانت نتيجة للحملات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية ضد السدود الكبيرة، [3] وتؤثر المنظمات غير الحكومية في طرق الحكم العالمي التي ادت اليها العولمة، فالتظاهرات والاحتجاجات ضد مظاهر العولمة - مثل إجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل-، إلى جانب الاجتماعات والمدأولات التي تخوضها المنظمات غير الحكومية في المنتديات

(1) جدير بالذكر ان مؤتمرات الامم المتحدة التي عقدت بعد مؤتمر(ريو) قد اتسمت بمشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية، للمزيد ينظر: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 55-56. كذلك، سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره ،ص ص 72-73.

(2) فارنكجي. لتشنر وجون بولي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 424- 425

(3) ل. دافيد براون (و اخرون) مصدر سبق ذكره، ص 389.

والمؤتمرات العالمية - مثل قمة الارض في ريو أو اجتماع النساء في بكين- أصبحت تؤثر في القرارات والسياسات العالمية للمنظمات والمؤسسات العالمية فضلا عن حكومات الدول، [1] واسهمت المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في " حقن افكار التجديد والتطوير في مناهج السياسات الخاصة بالحفاظ على البيئة مثلا وحماية حقوق الإنسان والاغاثة وقت الكوارث وتوفير الرفاه الاجتماعي وتحسين ظروف المجتمعات المحلية ". [2]

د. صياغة قيم ومعايير لتوجيه السياسة العالمية:

تمارس المنظمات غير الحكومية دور آخر في السياسة العالمية وهو: "المساعدة في بناء قيم ومبادئ عالمية تستطيع توجيه السياسات العالمية في المستقبل وممارستها. إذ تستطيع المنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفات المجتمع المدني أن تساعد في صناعة قيم ومبادئ لتفسر المشكلات الجديدة كقضايا حماية البيئة، ولتعد (تهيئ) الممارسات كتقدير الآثار البيئية ولتقود السياسات المستقبلية".[3]

ومن جهة اخرى فإن المنظمات غير الحكومية باتت تلعب دورا مهما في مراقبة تطبيق المعايير والأنظمة الدولية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وتساعد ايضا في ترجمة المعايير والأنظمة الدولية عن طريق بيان أبعادها القانونية والتطبيقية وكيفية الالتزام بها، وتقوم ايضا بدعم تطبيقها عن طريق رفع مستوى أداء الدول للاستجابة لها وبناء قدراتها، والتأشير على مواطن الخلل في فهم وتطبيق المعايير والأنظمة الدولية، والضغط احيانا على الأفراد أو الجهات غير الملتزمة بهذه المعايير والأنظمة،[4] وترجع قدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير على وضع وصياغة المعايير في السياسة العالمية إلى الجانب

---

(1) المصدر نفسه، ص 389، كذلك: Fassue Kelleh,Op.Cit,p.34.

(2) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 55.

(3) ل. دافيد براون (و اخرون) مصدر سبق ذكره، ص 388.

(4) Fassue Kelleh,Op.Cit,p.37.

الأخلاقي الذي تمثله هذه المنظمات بوصفها (صوت الشعوب) أو (الضمير العالمي)، فضلا عن خبرتها في التعامل مع المنظمات الدولية وفهمها للمقاصد التي انشأت من اجلها هذه المنظمات، والخبرات والتخصصات التي تتوافر عليها هذه المنظمات والتي غالبا ما تمكنها من تقديم البدائل العملية والمقترحات الموضوعية في حل المشكلات العالمية. [1]

ويتضح مما تقدم إنتشار السلطة السياسية مافوق الدولة وعبر الدولة يمثل اهم طبقات الحكم العالمي، ولكن لايفهم ذلك على انه دليل على إنتهاء دور الدولة إذ لاتزال الدولة تتمتع بموقع مهم في إطار الحكم العالمي، بل ان الكثير من المجالات والقضايا لا يمكن تحقيق اهداف الحكم العالمي فيها من دون الدولة، كما إن الدولة لاتزال تمثل المصالح المحلية في العلاقات الدولية.

(1) Ibid,p.40.

الفصل الثالث

الحكم العالمي في منظورات/ مدارس[*] العلاقات الدولية

لاشك إنّ حقل العلاقات الدولية يضم مجموعة مـن المـدارس أو المنظـورات التـي تعمـل على تحديد طبيعة و محتوى العلاقات الدولية، ومن ثم فإنها تحدد الصورة الإدراكية للواقـع، حيث تختلف الرؤية للفاعل والبيئة والعملية في العلاقات الدولية بين هذه المدارس، كما إنهـا تكشـــف عـــن النقاشـــات الكـــبرى في العلاقـــات الدوليـــة حـــول الطبيعـــة الانطولوجيـــة والابستيمولوجية لنظريات العلاقات الدولية، ووجود منظورات متنافسة في دراسـة العلاقـات الدولية.[1]

وقد انحصرت دراسة العلاقات الدوليـة في التنـافس -المسـتمر-بـين ثلاثـة منظـورات أو مدارس هي: الواقعية، والليبرالية والراديكالية (او الماركسية)، ففي حين يركز الواقعيون على طبيعة الصراع والنزاع في العلاقات بين الدول، فإن الليبرالية تحـدد طرقـا متنوعـة للتخفيـف مـن حـدة هـذه التوجهـات الصراعيـة، بيـنما يبـين لنـا المنظـور الراديكـالي كيفيـة تحويـل

(*) يجد الباحث إنّ مصطلح المدرسة العلمية يشير إلى وجود مجموعة من البـاحثين والعلـماء - المنتمـين إلى ايديولوجية أو نسق معرفي معينة أو اطروحـة نظريـة معينـة- يلتزمـون بمجموعـة مـن القواعـد والافتراضات في بحوثهم ودراساتهم بحيث تخلق هذه الدراسات عبر تراكمها نوعا الاتفـاق عـلى اسـس واصول معينة تمكن الدارسين المختصين ان يميزوا ويحددوا انتماء باحث ما إلى مدرسة معينة من خلال التزامه بالافتراضات والقواعد التي ترتبط بهذه المدرسة أو تلك، ولذا فإن هذه مصطلح المدرسة يقارب إلى حد كبير مصطلح المنظور أو النموذج المعرفي (Paradigm)، ونسـتخدمه هنـا عـلى نحـو مـترادف. (الباحث)

(1) د. عبد العالي عبـد القـادر، محـاضرات نظريـات العلاقـات الدوليـة، جامعـة الـدكتور مـولاي الطـاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، الجزائـر، 2009، ص 8.

نظام العلاقات الدولية برمته بالارتكاز إلى فرضية الصراع الطبقي، وقد شكل النقاش بين هـذه المنظورات ميزة أساسية لهذا الحقل المعرفي.(1)

وقد شغل موضوع الحكم في العلاقات الدولية بصـورة عامـة والحكـم العـالمي - بوصـفه مفهوما اقترن ظهوره بالتطورات العالمية بعد الحرب الباردة- على وجـه الخصـوص حيـزا مـن الدراسة والتنظير في مختلف منظورات العلاقات الدولية.

وعليه سيكون الهدف من هذا الفصل هو تحديد موقف وتصور المنظـورات التقليديـة - الواقعية والليبرالية والرديكالية - والمنظورات الجديدة وفي مقدمتها البنائية الاجتماعية لـيس من الحكم العالمي بوصفه مفهوم وظاهرة جديدة في العلاقات الدولية فحسب بل الحكـم في اطار العلاقات الدولية بصورة عامة، و بعبارة اخرى فإن السؤال الرئيس في هـذا الفصـل هـو: كيف تنظر هذه المنظورات إلى الحكم في إطار النظـام الـدولي والعلاقـات الدوليـة ؟ ومـاهو موقفها من الحكم العالمي كظاهرة متطورة في العلاقات الدولية وكمفهوم ظهر للاسـتخدام في حقل العلاقات الدولية؟

ولمـا كـان مـن الصـعب الوقـوف عـلى كـل الاتجاهـات والاراء النظريـة ضـمن هـذه المنظورات، سنعتمد عـلى اسـاس وجـود إفتراضـات ثابتـة ضـمن كـل منظـور نبنـي عليـه تحليلاتنا حـول موقـف و مكانـة الحكـم العـالمي ضـمن هـذه المنظـورات، ويمكننـا هنـا إستعارة مفهوم (النواة الصلبة- Hard Core) لفيلسوف العلم (ايميري لاكتوس)، والـذي يشير إلى وجود (نواة صلبة) تميز كل منظور - أو برنامج بحثي - وتحدد خصائصه بصورة

(1) Stephen M.Walt, International Relations , One World Many Theories, Foreign Policy, No.111, Special Edition (Spring 1998),p.29.

أفضل، وتتكون هذه النواة من الفرضيات العامة والتي تشكل القاعد التي ينبغي للمنضور أو " للبرنامج البحثي" أن ينمو ويتطور ابتداءً منها.[1]

وبذلك يمكننا - في سياق دراسة العلاقات الدولية- تشخيص (النواة الصلبة) التي تنطلق منها افترضات وتصورات منظورات العلاقات الدولية ومن ثم تحديد رؤيتها للحكم العالمي، وعليه **سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: الحكم العالمي في المنظور الواقعي

المبحث الثاني: الحكم العالمي في المنظور الليبرالي

المبحث الثالث: الحكم العالمي في المنظورات النقدية لدراسة العلاقات الدولية

(1) For More Details See: Imre Lakatos, Falsification and the methodology of scientific research programmes, In Imre Lakatos And Alan Musgrave (Eds.), Criticism and The Growth of Knowledge,(UK: Cambridge University Press ,1970), pp.132-133.

=كذلك: ألان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة: الحسين سحبان و فؤاد الصفا، ط1،(المغرب - الدار البيضاء: دار توبوقال للنشر ،1991)، ص ص86- 87.

المبحث الأول: الحكم العالمي في المنظور الواقعي:

تستند الواقعية كمنظور تحليلي للعلاقات الدولية إلى إصول فكرية وفلسفية سياسية قديمة، إذ ترتبط الواقعية بمنتج فكري عريق يعود إلى أفكار (ثيوسيديديس) (460-406 ق.م)، ونيقولا ميكيافيلي (1469- 1527)، وتوماس هوبز (1588- 1679)، اللذين اكدوا على تقديمهم جملة من المثل للقادة حول كيفية إدارة شؤونهم الخارجية لضمان أمن دولهم. (1)

وخلال الحربين العالميتين ظهر التوجه النظري الواقعي في دراسة العلاقات الدولية في الأوساط الأمريكية كرد على المنظور المثالي الذي شهد انتكاسة كبيرة لعدم قدرته على منع وقوع حرب عالمية ثانية، وأصبحت الواقعية المنظور والانموذج المهيمن في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد اكد المنظرون الواقعيون ومنهم ادوارد هاليت كار وهانز مورغنثاو وفردريك شومان و راينهولد نايبور وجورج كينان وغيرهم في معرض ردهم على المنظور المثالي على أهمية القوة والطبيعة التنافسية للسياسات الدولية، وبذلك ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح أبرز المفكرين وصُنّاع القرار ينظرون إلى العالم بنظرة واقعية، فقد كانت وصفات المنظرين الواقعيين مناسبة جدا للقوى الكبرى، إذ علمتهم التركيز على المصالح بدلا من الأيديولوجيا، والبحث عن السلم عن طريق القوة. (2)

وللوقوف على رؤية المنظور الواقعي للحكم العالمي، لابد أولا من معرفة الاسس والافتراضات التي يستند اليها الواقعيين في تحليل العلاقات الدولية وفي فهم الحكم في

---

(1) Tim Dunne And C. Schmidt, Realism, In: John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics, And Introduction To International Relations, 3rd Eddition (UK:Oxford University Press,2005), p.162.

(2) Ibid. pp. 161-163.

النظام الدولي ، كما لابد من معرفة رؤية الواقعيين لتطور وفهم الحكم العالمي في سياق تطوراته المعاصرة بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو ما سيتم تناوله تباعا.

المطلب الأول: رؤية المنظور الواقعي للحكم في إطار النظام الدولي:

لا شك إن الواقعية كمنظور تحليلي للعلاقات الدولية ليست نظرية واحدة وإنّما تضم نظريات متعددة، [1] وعادة ما يتم تقسيمها إلى قسمين هما:

أولا: الواقعية الكلاسيكية:

تبلور الفكر الواقعي بالأساس خلال الحرب الباردة، وتفترض الواقعية " إن الشئون الدولية هي صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير إنّها ساعدت على تقديم تفسيرات بسيطة لكنها مهمة للحروب، والتحالفات، والإمبريالية، وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية، كما إن تركيزها على النزعة التنافسية كان متناسبا جدا مع جوهر صراع الحرب الباردة "، فالواقعيون الكلاسيكيون امثال (هانز مورغينثاو وراينهولد نايبور) كانوا يعتقدون إن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، واعتقدوا بأنّ نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب هو النظام الامثل لتحقيق الاستقرار الدولي. [2]

ويرى) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف) إنّ هناك أربعة تصورات (افتراضات) أساسية مشتركة بين منظري الواقعية في حقبتها الأولى وتتمثل هذه الافتراضات بما يأتي: [3]

(1) Stephen M.Walt, , Op.Cit. p 31.

(2) Ibid, p. 31. And See: Peter Sutch And Juanita Elias, International Relations: The Basics, 3rd Edition ,(London And NY: Routledge Taylor And Francis Group, 2007).p.47.

(3) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص60.

1. إن الطبيعة البشرية ثابتة وغير قابلة للتغيروالتعديل، وهي تنزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة.

2. إن الموقع الجغرافي يؤثر على إمكانات وتوجهات الدول من حيث السياسة الخارجية.

3. نظرا لغياب سلطة مركزية تنظم العلاقات بين الدول فأن طبيعة العلاقات الدولية هي الفوضى، لذا فالآلية التنظمية في العلاقات الدولية هو توازن القوى.

4. إن النظرية السياسية تنطلق من التجارب والخبرات التاريخية للعلاقات بين الدول.

وهكذا فإن الواقعية الكلاسيكية تستند في تحليلاتها إلى إفتراض مركزي مفاده: " إن العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، التي تميل إلى النزوع نحو السيطرة على الآخرين، وإن الدولة تتصرف طبقا للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة، وأن المصلحة الأساسية التي تحظى بأولوية عند الدولة هي الحفاظ على البقاء، ولن يكون ذلك إلاّ عن طريق كسب القوة، وعليه فإن السياسة الدولية هي صراع من اجل القوة والمصلحة "، [1] وإن العلاقات بين الدول في ظل هذا الصراع هي حالة من " الفوضى الأبدية " حيث لا توجد سلطة فوق الدول، على العكس من الصراع السياسي داخل الدولة الذي يتم ضمن القانون وفي ظل وجود سلطة عليا تحتكر الحق الشرعي بإستخدام القوة - وهي سلطة الدولة - [2]

ثانيا: الواقعية الجديدة:

تنتمي الواقعية الجديدة - وتسمى بالواقعية الهيكلية أو البنيوية ايضا - إلى (كينيث والتز) الذي قدم في مؤلفه (نظرية السياسة الدولية الصادر في العام 1979)، تفسيرا جديدا

---

(1) Peter Sutch And Juanita Elias,Op.Cit, p.47.

(2) Friedrich Kratochwil, The Puzzles Of Politics Inquiries In To The Genesis And Transformation of International Relations,(London And New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2011), p.262.

للسياسة الدولية، حيث تجاهل (والتز) إفتراض الواقعية الكلاسيكية الذي أعطى دورا للطبيعة البشرية في السياسة الدولية والصراع الدولي، وتَرَكز جل اهتمامه على تأثير النظام الدولي في سلوك وحداته، فبالنسبة لـ (والتز)، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، تسعى كل منها للحفاظ على وجودها في ظل الفوضى الدولية وانتفاء السلطة الدولية المركزية التي يمكن تحمي كل دولة من الدول الأخرى، وسعي كل دولة لتحقيق مصالحها والدفاع الذاتي عن إمنها، [1] وقد اقترح (والتز) في نظريته في السياسة الدولية أن يكون النظام الدولي مستوى للتحليل بوصفه الوسيلة الوحيدة لفهم سلوك الفاعلين (الدول) اللذين يشكلون عناصر أو الوحدات الرئيسة في هذا النظام الذي يفرض - بدوره- قيودا محددة على سلوك هذه الوحدات، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد فقد عدّها (والتز) عوامل ثانوية في تحديد سلوك الدول، [2] وبعبارة اخرى تؤكد الواقعية الجديدة على اهمية بنية أو هيكل النظام الدولي في تحديد سلوك الدول، وتتشكل بنية النظام الدولي من توزيع القوة الدولية وتفاعلات القوى الدولية، إلى جانب المؤسسات والقواعد التي تضعها الدول الكبرى لتنظيم العلاقات الدولية.

وطبقا لـ(والتز) فإنّ النظام الدولي يتشكل من بنية وتفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام، ويتكون النظام الدولي من ثلاثة عناصر هي: المبدأ المنظم، و وظيفة الوحدات و توزيع القوة، ويرى (والتز) إن المبدأ المنظم لبنية النظام الدولي يتراوح بين الهرمية

---

(1) Stephen M.Walt, Op.Cit. p.32.

جدير بالذكر أن الواقعية الجديدة ضمت العديد من المنظرين اللذين استندوا إلى تحليل العلاقات الدولية في إطارإفتراض اساس هو: إن النظام الدولي بوصفه بنية فوضوية له الاثر الكبير في تحديد انماط العلاقات والتفاعلات الدولية، الا انهم اختلفوا حول تفاصيل اخرى حول طبيعة التغيير في النظام الدولي و توزيع القوة وتحديد اي الأنظمة الدولية اكثر استقرارا ومكونات القوة الدولية ومن ابرز هؤلاء المنظرين (روبرت جيلبن، وروبيرت جيرفيس، وتشارلز جلازر، وجاك سنايدر، وستيفن فن ايفيرا وغيرهم).(الباحث)

(2) اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: د. قاسم المقداد، مجلة الفكرالسياسي، العدد 11-12، (دمشق:اتحاد الكتاب العرب، 2001)،ص 6.

(Hierarchical) و الفوضوية (Anarchical) وبما إن النظام الدولي يتميز بخاصية غياب سلطة مركزية على المستوى الدولي فإن ذلك يعني - بحسب رأي والتز - أن المبدأ المنظم للعلاقات الدولية هو الفوضى، ونتيجة لذلك فإن الخاصية الوظيفية للوحدات التي يتكون منها النظام (الدول) يحكمها مبدأ: المساعدة الذاتية (Self Help) أما توزيع القوة داخل النظام فهو العنصر المتغير تبعا لتغير مراكز وعدد القوى المهيمنة في النظام[1].

وتتحدد الإفتراضات الرئيسة التي ترتكز عليها الواقعية الجديدة (الهيكلية) بما يلي[2]:

1. إنّ بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية، وليست بنية هرمية بسبب غياب وجود السلطة الدولية (اي الحكومة)، بخلاف النظم السياسية المحلية التي تتسم بوجود سلطة عليا.
2. في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.
3. جميع الدول تتصف بالأنانية وتسعى- على الأقل -لضمان بقائها.
4. طالما إن بنية النظام بنية فوضوية ولا يوجد ضامن لأمن الدولة، فإنّ الدول ستلجأ إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أوما يسمى نظام المساعدة الذاتية (Self-Help System) فضمان البقاء يقتضي الإستجابة للقوة النسبية ولافعال الآخرين.

---

(1) Colin Elman, Realism In: Martin Griffiths, International Relations Theory For The Twenty-First Century: An Introduction, (New York: Routledge , 2007), p. 13 ,And For More Explanations About The System Elements According (Waltz) See: Kenneth N. Waltz, Theory Of International Politics, Op.Cit,pp.100- 102.

(2) Kenneth N. Waltz,Op.Cit, pp.102-126.

كذلك: حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني:دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق /قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 14.

5. إنّ حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام لتوازن القوة للحفاظ على الوضع القائم.

وإلى جانب الواقعية الجديدة ظهرت إتجاهات نظرية جديدة ،أو إضافات تنقيحية مهمة بحسب عبارة - ستيفن والت - للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي- الدفاعي،[1] وبينما يعتقد الواقعيون أنصار الإتجاه الهجومي،[2]" بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية".[3]

ويعتقد (جون ميرشايمر) إن سعي الدول للبحث عن أقصى قدر ممكن من القوة لكي تحافظ على وجودها وأستمرارها يرتبط بما تواجهه الدول من بيئة غير يقينية وفوضوية، إذ تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، وبالتالي يصبح أمتلاك أقصى ما يمكن من القوة مطلباً ضرورياً،[4] وهكذا فإن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي الفوضوي يوفر حوافز قوية للتوسع،وبالتالي تسعى الدول لمضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى، لأن الدول الأكثر قوة هي فقط التي بإمكانها ضمان بقاءها، وهي الدولة التي بإمكانها أن تنتهج سياسات توسعية إذا ما كانت مزايا التوسع تفوق تكاليفه. [5]

---

(1) Stephen M.Walt, Op.Cit. p. 33.

(2) تعد أعمال (جون ميرشايمر) ابرز ما يمثل هذا الاتجاه، إلى جانب الأفكار والطروحات التي تقدم بها كل من: (فريد زكريا و إيريك لابس ، وروبرت جيلبن) وناقشت ادبياتهم مواضيع الهيمنة، ومضاعفة القوة، وغيرها من المواضيع. (الباحث)

(3) Stephen M.Walt, Op.Cit. p. 33.

(4) Colin Elman ,Op.Cit, pp.18-19.

(5) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy: Defensive Realism Revisited, International Security , Vol. 25, No. 3, (US: The MIT Press, Winter 2000),p.128.

أما بالنسبة للواقعيين أنصار الإتجاه الدفاعي، [1] فإنهم يعتقدون "بأن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية (مثل القدرات النووية الانتقامية)"[2].

وفي ضوء ذلك فإن الواقعيين ضمن الإتجاه الدفاعي يحملون نظرة متفائلة نسبياً حول العالم، حيث يعتقد المنظرون إن معظم القادة والسياسيين يدركون اخطار الحروب وتكاليفها التي تتخطى الفوائد المتوقعة من شن الحرب، كما إنهم يدركون إنّ إستخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع تبدو أستراتيجية أمنية مرفوضة في ظل تنامي العولمة والترابط العالمي المعقد، [3] ولذلك عادة ما تكون توجهات الدول هي: "الحفاظ على الوضع القائم فالدول تستهدف البقاء في المقام الأول وليس مضاعفة القوة ونتيجة لذلك فإنّ إكتساب قوة أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم خصوصا إكتساب الأسلحة الهجومية قد يجعل الدولة أقل أمناً". [4]

وعليه يقدم أنصار الإتجاه الدفاعي نظرة إيجابية للفوضى في النظام الدولي، تستند إلى إن الأمن (سلعة وافرة) في النظام الدولي وليست نادرة-كما ادعت واقعية والتز -وبإمكان مختلف الدول ضمان بقائها إذا أدركت هذه الحقيقة حيث ستعمل الدول على توسيع مصالحها الخارجية عندما تتعرض لتهديدات أمنية وهو ما يعقد من إمكانية إستخدام القوة

---

(1) اهم منظري هذا الإتجاه هم كل من (ستيفن فان ايفيرا، وستيفن والت، وجاك سنايدر ،و باري بوزان، روبرت جيرفيس، وشين لين جونس، ينظر:

Sean M.Lynn-Jones, Does Offense-Defense Theory Have a Future,(Quebec- Canada: Research Group In International Security At McGill University, October 20, 2000), pp.5-6.

(2) Stephen M.Walt, Op.Cit. p. 33.

(3) Steven L.Lamy, Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism And Neo-liberalism,In: John Baylis And Steven Smith,Op.Cit, p.211.

(4) Benny Miller, The Rise And Decline Of Offensive liberalism,Paper Prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association, (Montreal-Canada: Marsh, 2004),p.11.

ضدها من قبل الدول العدوانية، حيث إن تشابك وترابط المصالح يقلص من فرص إستخدام القوة في العلاقات الدولية ويرفع كلفتها.[1]

وتشترك جميع إتجاهات المنظور الواقعي في إفتراض إنّ الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسية الدولية وفي مجال الأمن الدولي، ولا يرتبط ذلك بإحتكار الدولة للإستخدام الشرعي للعنف فحسب، ولكن أيضا للوظائف العمومية الرئيسة الأخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم، والاتصالات وفي ضوئها أصبحت الدولة السلطة السياسية المركزية في توفير الأمن على المستويين المحلي والدولي، فضلا عن تأمين الوظائف العمومية الأخرى،[2] ويبنى على ذلك إفتراض ثان هو: " إن النظام الدولي يتصف بالفوضى حيث إن الدول تعيش في خطر تهديد بعضها البعض"، إذ طالما إن كل دولة تتمتع بالسيادة فإن ذلك يحول دون وجود سلطة عليا على المستوى الدولي مع ما يكفي من القوة لفرض التعايش السلمي والتعاون.[3]

وهكذا فإن وصف النظام الدولي بأنّه "يسكن في حالة الفوضى الأبدية" كانت واحدة من الافتراضات الرئيسة التي حددت طريقة دراسة الباحثين للعلاقات الدولية - لعدة اجيال - في إطار المنظور الواقعي، ففي هذا النظام تغيب السلطة (الحكومة) المركزية التي يمكنها أن تفرض القانون وتضمن السلام على المستوى الدولي،[4] وهكذا فإن الواقعيين بمختلف إتجاهاتهم ينظرون إلى العالم بأنه اشبه ما يكون بكرات البليارد وتتصادم

(1) Gedeon Rose, Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy, World Politics, Vol.51. No.1.(US: Princeton Institute For International And Regional Affairs , Cambridge University Press, Oct 1998),p.149.

(2) Elke Krahmann, American Hegemony Or Global Governance? Competing Visions Of International Security , International Studies Review, Vol.7, No.4. (US: John Wiley & Sons, Inc. ,2005),p.534.

(3) Ibid,p.534.

(4) Friedrich Kratochwil, Op.Cit, p.262.

بإستمرار، حيث تتصارع الدول من اجل القوة التي بها تحفظ الدول بقائها ،ويقترن بهذا الوصف افتراض التوازنات التي تفرضها علاقات القوة والمصلحة.

وفي ضوء هذه الافتراضات يمكننا أن نحدد رؤية المنظور الواقعي لطبيعة الحكم في سياق النظام الدولي، حيث تتضح رؤية المنظور الواقعي لطبيعة الحكم على المستوى العالمي عن طريق مراجعة تصورات وإفتراضات المنظور الواقعي ازاء موضوعين الأول يرتبط بالسلطة المركزية العالمية اي الحكومة العالمية، والموضوع الآخر يرتبط بحكم الهيمنة في النظام الدولي.

وبقدر تعلق الأمر بالحكومة العالمية كشكل للتنظيم الهرمي على المستوى العالمي فإن الواقعية لاترفض ولا تنقص من أهمية وجود سلطة مركزية عليا على المستوى العالمي في القضاء على الحرب و تحقيق السلام الدولي وتطبيق القانون الدولي، حتى إن (مورغنثاو) وجد في الحكومة العالمية سبيلا لحل مشكلة الحرب، إلاّ ان الواقعية تجد إن فكرة الحكومة العالمية فكرة مثالية لا يمكن تحقيقها بسبب إنقسام العالم إلى دول قومية ذات سيادة، وإنقسام الشعوب إلى قوميات وثقافات وايديولوجيات مختلفة ومتعددة لا يمكن أن تنسجم وتذوب في سياق كيان سياسي واحد، أو تقبل الخضوع لسلطة مركزية واحدة. (1)

أما المنظرون الواقعيون المعاصرون فإنهم يعتقدون ايضا بأنّ: "إيجاد الحكومة العالمية هو في حكم المستحيل، وإن أفكار الحكومة العالمية تمثل تدريبا في الفكر الطوباوي، وإنها غيرعملية تماما كهدف للمجتمع الإنساني" على الرغم من إن هؤلاء يعتقدون - نظريا - بأن الحكومة العالمية يمكن أن تحقق "فكرة السلام الدائم". وبذلك فإن الواقعيين يشككون في إمكانية تجسيد الحكومة العالمية كحقيقة مؤسسية، بسبب

(1) Chris Brown And Kirsten Ainley ,Understanding International Relations,3rd Edition,(New York: Palgrave Macmillan,2005) ,pp.97-89.

الطبيعة البشرية الانانية أو بسبب الفوضى الدولية وحرص الدول على سيادتها الخاصة، وبالتالي لا يمكن ان تمثل الحكومة العالمية كحل للمشكلات العالمية بسبب هذه الصعوبات التي لايمكن تجاوزها في إنشاء سلطة دولية هرمية يثق بها الجميع، فضلا عن ذلك فقد رفض منظري الواقعية فكرة الحكومة العالمية انطلاقا من حجتين الأولى هي إمكانية تحول الحكومة العالمية إلى سلطة عالمية مستبدة، والحجة الأخرى هي قيامها بالقضاء على التنوع الثقافي.[1]

ونتيجة لغياب الحكومة العالمية فقد سيطرة الفوضى على النظام الدولي وأصبحت جزء من طبيعة وبنية النظام، حيث تواجه الدول بعضها البعض في علاقات غير منظمة يسيطر عليها القلق الأمني والخوف، وسعي كل دولة للدفاع عن نفسها، فليس هناك قوة متفوقة أو سلطة يمكنها أن تفرض الأمن وتحقق التعاون، ولذا ترى الواقعية بإنّه لايمكن التغلب على فوضى النظام الدولي إلاّ عندما " تصبح دولة واحدة قوية بما فيه الكفاية لتكون قادرة على السيطرة على معظم الدول الأخرى، وعلى فرض عقوبات على السلوك المنحرف " عن إرادة وقواعد العمل التي تفرضها القوة المهيمنة.[2]

والحق إن موقف منظري الواقعية لم يكن واحدا ازاء هذا الرؤية، فالعديد من منظري الواقعية الجديدة كانوا متشككين من قدرة القوة المهيمنة أو الاحادية القطبية في الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وعلى وجه الخصوص (كينيث والتز) حيث وصف النظام الدولي المستند إلى الأحادية القطبية بأنّه " بطبيعته غير مستقر بسبب غياب توازن القوى داخل النظام الدولي، الأمر الذي سيجعل من الدول الأخرى تشعر بأنها مهددة من

(1) للمزيد ينظر:
World Government, Stanford Encyclopedia Of Philosophy, Retrieved On: 12/10/2015, Stanford.edu/entries/world-government/

(2) Anna Cornelia Beyer, Counterterrorism And International Power Relations: The EU, ASEAN And Hegemonic Global Governance,(London And New York: Tauris Academic Studies ,2010),p.8.

هيمنة قوى عظمى واحدة، وستلجأ حتما إلى مواجهته "، فالآثار السلوكية الناجمة عن الأحادية القطبية واضحة في الرؤية الكلاسيكية لنظرية توازن القوى التي تنص على: سعي الدول لموازنة القوة المهيمنة، فرجحان القوة بيد دولة واحدة يحفز صعود قوى أو تحالفات قوى جديدة والعزم على تحقيق التوازن مع الدولة المهيمنة.(1)

وعلى نحو اكثر تشائما يعتقد بعض منظري الواقعية الجديدة إنّ "الحروب الكبرى أو العالمية قد تندلع نتيجة لتحديات سيطرة القوة المهيمنة"، فالجهود الرامية للحفاظ على الأحادية القطبية من المرجح أن تنتهي بنتائج عكسية. (2)

في حين إن إتجاها آخرا من منظري الواقعية كان أقل تشاؤما حول آفاق الأمن الدولي في ظل نظام احادية القطبية، حيث يرى أنصار هذا الإتجاه إمكانية القطب الواحد المهيمن أن يكون مفتاحا للحفاظ على السلام، فبإمكان القوة المهيمنة إستخدام مواردها لردع أو استرضاء منافسيها، وتتضمن الاستراتيجية الأولى (الردع) الحفاظ أو توسيع جيشها وقدراتها العسكرية ونفوذها السياسي، لأنّه إذا ما كانت الفجوة في هذه القدرات كبيرة بين القوة المهيمنة ومنافسيها، فإنه من المرجح أن يثني القوى المنافسة لتحدي القوة المهيمنة. في حين تنطوي الاستراتيجية الثانية (الاسترضاء)، على إستخدام القوة المهيمنة لنفوذها السياسي في إنشاء المؤسسات الدولية التي يمكن أن تحقق فائدة للحلفاء وللقوى الدولية الأخرى، إذ إن تحقيق المزايا والفوائد من هذه المؤسسات سيقلل من حوافز معارضة القوة المهيمنة. (3)

وعلى العكس من ذلك فإذا ما كانت القوة المهيمنة لاتعمل على زيادة حوافز القوى الأخرى واسترضائها عن طريق دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف والتي تحقق مزايا وفوائد لهذه القوى، وتدفعها للإنخراط في السلوك التعاوني فعندئذ ستكون هذه القوة

---

(1) Elke Krahmann,Op.Cit,p.535.

(2) Ibid, p.535.

(3) Ibid,p.535.

قوة امبريالية، لايمكنها المحافظة على الأمن والاستقرار الدولي، وسيكون بالإمكان تصور مظاهر عدم الاستقرار الدولي وإندلاع الحروب.[1]

ولتوضيح إفترضات الواقعيون الجدد فيما يتعلق بالأمن الدولي في ظل وجود قوة دولية واحدة متحكمة في النظام، فقد استخدموا ثلاثة مفاهيم تعبر عن ظروف دولية مختلفة، **الأول** هو: "الأحادية القطبية غير المهيمنة و غير المستقرة" ويمكن أن يؤدي هذا النمط إلى حروب بين الدول الكبرى ،كما يمكن أن تنشأ قوى جديدة لتحدي القوة المهيمنة الوحيدة، اما **الثاني** فهو: "الهيمنة الإمبريالية" وهو النمط الأقل إستقرارا لأنّه يزيد من تصورات التهديد بين الحلفاء وكذلك الأعداء ويشجع على إتخاذ سياسات المعارضة، **وأخيرا** نمط " القطب الواحد المهيمن" وهو النمط الأكثر استقرارا في قدرته على الأقل تجنب الحروب بين القوة المهيمنة والدول الأخرى ومنع التهديدات الجديدة الناشئة من القوى الكبرى غير الحليفة، فضلا عن قدرته على إيجاد المؤسسات التي تدعم استمرار الهيمنة والتقليل من حوافز معارضتها.[2]

وفي الحقيقة إن نمط القطب الواحد المهيمن هو النمط الذي وجد فيه الواقعيين الجدد إمكانية ليكون بديلا عن البنية الفوضية للنظام الدولي من جهة ، والبنية الهرمية لنظام الحكومة العالمية من جهة اخرى، وقد عاود الواقعية طرح هذا النموذج من الحكم العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ايضا في سياق موقفها من طروحات الحكم العالمي القائم على التنسيق الافقي، وفي ظل الإنفراد الذي تحقق للولايات المتحدة الأمريكية كقطب احادي مهيمن في النظام العالمي في السنوات العشرة الأولى التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة على الأقل.

وتعاضدا مع رؤية المنظور الواقعي ظهرت فكرة الحكم عن طريق القوة الواحدة المهيمنة وبصورة واضحة ايضا في نظرية الاستقرار المهيمن (Hegemonic Stability Theory)، التي

(1) Ibid,p.535.

(2) Ibid,pp.535-536.

تم تطويرها ضمن مجال الإقتصاد السياسي الدولي من قبل الاكاديمين في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين، وإقترنت بشكل خاص بكتابات(تشارلز كيندل بيرغر وكرانسر، وروبرت كوهين وروبرت جيلبن)، حيث نظرت هذه الدراسات إلى مفهوم الهيمنة بوصفة العنصر المتحول المستقل وسعت لربطة بفكرة النظام بوصفة عنصرا متحولا تابعا، والفرضية التي أسست لها هؤلاء الكتاب هي إن الأنظمة المستقرة لاسيما في العلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد على طرف مهيمن يضع المعايير والقواعد ثم يقوم بالإشراف على تطبيقها من خلال الاستعمال المستنير لقدرته على تشجيع أعضاء آخرين على تشغيل النظام في ظل قوته المهيمنة، ويقتضي الاستعمال المستنير للقوة أن يستعمل الطرف المهيمن الجزاءات لإيجاد هيكل من الحوافز لمن هم في أسفل الهرم لكي يستفيدوا من النظام وبالتالي البقاء فيه.[(1)]

ووفقاً لنظرية الاستقرار المهيمن كما وضعها (تشارلز كندل برغر) يحتاج الإقتصاد العالمي الحر إلى وجود قوة مهيمنة، كما يرى(روبرت كوهين) إنّ نظرية الاستقرار المهيمن تتمسك بأنّ "هياكل القوة المهيمنة التي تسيطر عليها دولة واحدة، تفضي إلى تطوير انظمة حكم دولية قوية دقيقة القواعد نسبيا ومطاعة ويمكن توقع أن يكون أُفول هياكل القوة المهيمنة نذيرا بأُفول قوة النظم الاقتصادية الدولية الموازية "، [(2)] وبذلك ترتبط نظرية الاستقرار المهيمن بوجود إقتصاد دولي قائم على مبادئ السوق الحرة، والنظرية وإن لم تُنكر إمكانية واستطاعة اقتصاد دولي على البقاء والاداء دون وجود الهيمنة، فإنّها تجادل بأنّ نوعا معينا من النظام الاقتصادي الدولي أي النظام الليبرالي لايمكن أن يزدهر ويبلغ تطوره التام إلاّ بوجود قوة مهيمنة ليبرالية. [(3)]

---

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 300، كذلك ينظر: نصار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص ص 77-78.

(2) روبرت غيلبين ،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،(دبي- الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 91.

(3) المصدر نفسه، ص 92.

وترتكز نظرية الاستقرار المهيمن على قاعدة إنّ العالم بحاجة إلى دولة واحـدة مسـيطرة، تضع وتنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام، وحتـى تكـون دولـة مـا هـي الدولـة المهيمنة ينبغي أن تتمتع بالقدرة على إنفاذ قواعد النظام وبالرغبة في القيام بـذلك، والالتـزام بنظام تَعدّهُ غالبية الدول مصدر كسب متبادل لها، وبحسـب هـذه النظريـة تعتمـد القـدرة بدورها على ثلاث سمات هي:" إقتصاد نام وكبير، والسيطرة في قطاع تقني أو اقتصـادي مهـم والقوة السياسية التي تدعمها القوة العسكرية".[1]

وبالنتيجة فإن الهيمنة ستقود إلى الاستقرار في النظام عن طريق وجود قوة دولية عظمى واحدة تعمل على توفير السلع العامة ووضـع المعـايير والقواعـد تنصـاع لهـا الـدول الأخـرى، بسبب من قدرة القوة المهيمنة على توزيع المكافئات وإيقاع العقوبات. [2]

وفي الحقيقة تقارب هذه النظرية مفهوم الحكم - بل إن بعض منظريها ومـنهم (روبـرت جيلبن) إستخدم مصطلح الحكـم الـدولي بشـكل واضـح في سـياق وصـفه لنظريـة الاسـتقرار المهيمن،[3] ولكن نظرية الاستقرار المهيمن تطرح مفهـوم الحكـم مـن زاويـة ضـيقة و إطـار محدود يرتبط بالإفتراضات الواقعية المرتكزة على إعتبارات القوة في العلاقات الدولية، وعـلى وصف الدولة كفاعل رئيس في النظام الدولي من جهة، كـما إنّهـا تـرتبط بإفتراضـات المنظـور الليبرالي المرتبطة باهمية العامل الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الدولي من جهة اخرى.

المطلب الثاني: رؤية المنظور الواقعي للحكم العالمي بعد الحرب الباردة:

هيمنت العقلية الواقعيـة عـلى مشـهد الصراع العـالمي الكبـير بـين المعسـكرين الشرقـي والغربي في ظل الحرب الباردة، وفي هذا السـياق أسـتمر ينظـر لمفهـوم الحكـم ضـمن نظامـه القـائم عـلى المبـدأ الإقليمـي، ولكـن التحـولات العالميـة الجديـدة أفضـت إلى تطـور الحكـم

(1) نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره ،ص 78.

(2) Anna Cornelia Beyer,Op. Cit, p.8.

(3) Ibid, p.8.

العالمي، ومن ثم فرضت ضرورة دراسة هذه الظاهرة المتطورة وتحديد موقف المنظور الواقعي منها ومن التغييرات العالمية. [1]

وعلى الرغم من ان التغييرات العالمية أدت إلى ظهور الحكم العالمي فإن المنظور الواقعي لم يخرج عن رؤيته إلى السياسة العالمية بكونها صراعا على القوة، بوصفها المفهوم المركزي في المنظور الواقعي - بمختلف إتجاهاته الكلاسيكية والجديدة - و ينظر الواقعيون إلى الدول بأنها فواعل عقلانية اي إنها تمارس القوة بعقلانية لغرض تحقيق المصلحة الوطنية، كما تسعى جميع الدول - بغض النظر عن حجمها ومكانتها الدولية - إلى تعزيز أمنها عن طريق الاستحواذ على المصادر والاشكال المختلفة من القوة (العسكرية والاقتصادية والاجتماعية)، ومن ثم تفترض الواقعية بأنّ هذا السلوك هو: تجسيد لـ (طبيعة الدولة الفردانية) بما في ذلك حالة انعدام الأمن التي تعيشها وميولها التنافسية وسعيها للتفوق،[2] ونتيجة لذلك - كما يعتقد انصار الواقعية الجديدة (الهيكلية) - فإن بنية النظام الدولي تتسم بالفوضى. وقد ربطت المنظور الواقعي بين إفتراضاته حول القوة وبين رؤيته للحكم في إطار العلاقات الدولية، فالواقعيون ينظرون إلى الحكم الدولي (والعالمي ايضا) بأنّه لا يمكن أن يكون إلاّ كمنتج من القوة المهيمنة، وإن إنشاء اي نظام عالمي سيكون - دائما - تعبيرا عن هيمنة قوة دولية واحدة، وذلك بسب إن النظام الدولي هو نظام غير مستقر يهدد فيه التنافس بين الدول بعرقلة العلاقات الاقتصادية، وتوليد الصراعات المسلحة، كما يعتقد الواقعيون بأنّه لا توجد قوة يمكن أن تتراجع عن منطق الفوضى الذي يهيمن على النظام الدولي،[3] وتتنازل عن سيادتها لسلطة عالمية.

---

(1) Martin Hewson And Timothy J. Sinclair, The Emergence Of Global Governance Theory, In: Martin Hewson And Timothy J. Sinclair(Eds.), Op.Cit, p.4.

(2) Johanna Sutherland,Power And The Global Governance Of Plant Genetic Resources, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy Of The Australian National University,Department Of International Relations,2002, pp.19-20.

(3) Magdalena Kozub-Karkut , Global Governance a Perspective On World Politics Four Theoretical Approaches, Athenaeum Polish Political Science Studies, Vol. 44. (Poland: 2014),p.27.

وبصرف النظر عن اختلاف الواقعيون الجدد - وعلى وجه التحديد بين والتز وميرشايمر - حول سعي الدول في ظل البنية الفوضوية للنظام الدولي لكسب القوة والتفوق، فقد تقاسما إفتراض مفاده إنّ " الإمتثال- إلى القواعد والمعايير - لا يمكن أن يتحقق إلاّ في ظل الهيمنة،إذ يمكن لأقوى دولة في العالم فقط - وهي ليست حكومة عالمية - تنظيم الحكم في النظام الدولي " ولكنهما (والتز وميرشايمر) لم يستخدما في كتابتهم مصطلح (الحكم العالمي) عند وصف النظام المؤسسي العالمي في أدبياتهم،[1] وحاجة هذا النظام لهيمنة قوى عظمى ليكون نظاما فاعلا للحكم العالمي.

وقد أثارة مناقشة شكل الحكم المترتب على التحولات في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة عودة طرح نموذج (الحكم المهيمن) والذي عمل على إدخال عامل القوة إلى مناقشات الحكم العالمي،[2] ففي سياق الجدل الأكاديمي الذي ظهر بعد إنتهاء الحرب الباردة حول الإجابة عن سؤال مفاده: ماهو نظام الحكم الاكثر فعالية وشرعية من بين انظمة الحكم الهرمية وغير الهرمية؟ طرح الواقعيون نظام للحكم أُطلق عليه: " نظام التنسيق الهرمي غير السلطوي" -كنظام ليس مدعوما بجهاز مركزي للسلطة العالمية - وهو نظام الحكم تحت مظلة الهيمنة، في قبال نظامين آخرين خضعا للجدل والنقاش ايضا هما: نظام " التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية "ونظام" التنسيق الافقي - الحكم من دون حكومة عالمية " ، وهذا الاخير يمثل اطروحة دعاة الحكم العالمي. [3]

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut , Op.Cit, p. 27.

جدير بالذكر ان (كينيث والتز) استخدم مصطلح (الحكم) ومن دون تعريفه بـ (العالمي)، مرة واحدة في عنوان مقاله (العولمة والحكم:Globalization and Governance)، ينظر:

Kenneth N. Waltz, Globalization And Governance, Political Science And Politics, Vol. 32, No. 4, (US:Cambridge University Press, American Political Science Association ,Dec., 1999), p. 693.

(2) Anna Cornelia Beyer,Op.Cit,p.16.

(3) Tanja Brühl and Volker Rittberger, From International to Global Governance: Actors, Collective Decision-Making, And The United Nations In The World Of The Twenty-First Century, In: Volker Rittberger (Ed.), Op.Cit, pp.24-27.

فبالنسبة لنموذج (التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية) فإنّه يربط الحكم العالمي مع مختلف مفاهيم وأشكال دولة العالم أو الحكومة العالمية [1]، ويرى دعاة هـذا النمـوذج " إن القواعد والمعايير الدولية لايمكن أن تحترم في ظل حال الفوضى التي تسود النظـام الـدولي" لذا لابد من إنشاء سلطة مركزية (حكومة عالمية) لديها القـدرة عـلى وضـع وإنفـاذ القواعـد والمعايير ،حيث من المتوقع أن يـتلاشى خطـر اسـتغلال الـدول للمؤسسـات العامـة التـي تـم تصميمها لإدارة مشاكل العمل الجماعي أو مشكلة توزيع المكاسب من التعاون في ظل وجود سلطة مركزية "، [2] بينما يقدم الواقعيون نظام (التنسـيق الهرمـي غـير السـلطوي أو الحكـم تحت مظلة الهيمنة)، بديلا عن (الحكومة العالمية)، ويفترضون إن تحقيق الإمتثـال للقواعـد والمعاير العالمية لايمكن أن يكون إلاّ عن طريـق دولـة قويـة تحتـل اعـلى قمـة هـرم النظـام الدولي، وبذلك فإنّ الحكم الدولي تحت مظلة الهيمنة يمكن أن يشكل معادلا وظيفيا للسلطة الفوق وطنية (سلطة الحكومـة)، وبهـذا الصـدد يـرى (كينيـث والتـز) إنـه وبسـبب مصـادر السلطة الهائلة التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة فإنها تمتلك كـل الوسـائل لإنشـاء القواعـد والأنظمة والمعايير الدولية وضمان الإلتزام بها، ومـن جهـة أخـرى فـإن تبعيـة الـدول لنظـام الهيمنة والتزامها بالقواعد التي تشكّل هذا النظام ستكون مضمونة وذلك عن طريق السلطة العليا للدولة المهيمنة، وما تملكه من قوة لضمان الإمتثال. [3]

وعلى الرغم من إن هذه القواعد والأنظمة والمعايير موضوعة من أجـل تحقيـق مصـالح هذه الدولة المهيمنة، فإن المؤسسات والأنظمة التي تنشأ عن طريق القوة المهيمنـة، سـتعمد

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص138- 140.

(1) للمزيد من التفاصيل حول اشكال الحكومة العالمية (دولة العالم) المفترضة ينظر: يسرى كريم محسن العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ص 17- 27.

(2) Tanja Brühl and Volker Rittberger,Op.Cit,pp. 24-25.

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 138.

(3) Ibid,p. 26, And: Anna Cornelia Beyer,p. 14.

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 140- 141.

ايضا إلى إيجاد مصالح ومكاسب للدول الحليفة والدول الأخرى ايضا - بمقدار يضمن عدم تحفيزها على تحد القوة المهيمنة وتشكيل تحالف مواز. (1)

أما فيما يتعلق بنظام الحكم العالمي والمسمى أيضا بنموذج (التنسيق الافقي - الحكم من دون حكومة عالمية)، فإنه ينظر إلى نمو المعاملات والتبادلات الدولية في إطار الاعتماد الدولي المتبادل وتعميق العولمة، يعزز من آفاق التنسيق الافقي الذاتي بين اطراف متساوية، إذ على العكس من (الحكم تحت مظلة الهيمنة)، لا يفترض دعاة الحكم العالمي بأن فعالية المؤسسات الدولية تتوقف بطريقة أو بأخرى على صنع القواعد والأنظمة والمعايير وإنفاذ الحكم هرميا، ومن ثم التركيز على وسائل القوة المادية على المستوى العالمي كما يفعل الواقعيون. (2)

إذ يعتقد المدافعون عن نظام الحكم العالمي إن تنسيق الانشطة الدولية يتاثر بمدى إتفاق الدول عند خدمة مصالحها حول القواعد والمعايير التي تقود سلوكهم المستقبلي إلى بناء وتشكيل آليات وقوى تجعل الإلتزام بهذه القواعد والضوابط امراً ممكنا - في ظل وجود مصلحة ذاتية لكل الفواعل - كما يعتقد هؤلاء بإنه " في المجال السياسي العالمي ليست الدولة وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسئولة مسئولية كاملة عن افرادها وامنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها "ويتجسد نظام الحكم العالمي من خلال مؤسسات متعددة تتخلى فيها الدولة عن بعض سلطاتها وتفوضها إلى انظمة عالمية متعددة المجالات، ويمثل هذا النمط من الحكم الشكل الاوضح للحكم العالمي في سياقه المعاصر.(3)

---

(1) Elke Krahmann,Op.Cit, p.535

وقارن ذلك مع نظرية الاستقرار المهيمن في موضوع إنشاء الأنظمة والقواعد الاقتصادية والتجارية من قبل القوة المهيمنة، في: روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 94-95.

(2) Tanja Brühl And Volker Rittberger,Op.Cit,p. 27.

(3) Ibid,p.27.

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص139- 140.

وبخلاف ذلك يرفض الواقعيون الاعتراف بإمكانية نموذج الحكم العالمي، فإفترضات الحكم العالمي بشأن التنسيق الافقي للتعاون الدولي وإنشاء المؤسسات العالمية لادارة القضايا العالمية يرتكز على اساس المساواة بين الدول من دون الاعتماد على القوة من جهة، وعلى تعددية وقدرة الفواعل من غير الدول (الحكومية وغير الحكومية) على ممارسة ادوار مستقلة ومؤثرة في السياسية العالمية من جهة اخرى. إن كل ذلك يمثل إفترضات لا تنسجم مع الاسس التي ارتكزت عليها الواقعية في تحديد مبدأ الفوضى الهيكلية في النظام الدولي وهي: القلق الأمني المتبادل والشك وعدم الثقة في المؤسسات الدولية والخوف من الاستغلال وما يترتب على ذلك من الحد من إمكانية الإمتثال للقواعد والأنظمة والمعايير الدولية من دون الارتكاز على قوة مهيمنة.

الى جانب ذلك فإن الواقعيين يرفضون تسويغات أنصار الحكم العالمي بتراجع سيادة الدولة وتعددية الفواعل في السياسة العالمية واعطائها دورا مؤثرا في صنع السياسة والقرارت العالمية، وبناءا على ذلك يصر الواقعيون على طرح نموذج (الحكم تحت مظلة الهيمنة) في قبال نموذج (التنسيق الافقي - الحكم العالمي دون حكومة).

وفي ضوء ماتقدم يمكننا القول إن إفتراضات الواقعية تتعارض مع إفترضات الحكم العالمي، ومن ثم فإن المنظور الواقعي يتخذ موقف النفي والإنكار لوجود الحكم العالمي ،حيث ينفي منظري الواقعية إمكانية وجود حكم عالمي من دون قوة عالمية مهيمنة، كما إنهم ينكرون استقلالية الأنظمة والمؤسسات والقواعد عن سلطة الدولة القومية، ويتضح ذلك في إستناد الواقعية في تحليلاتها للتغييرات العالمية على ما يلي:

1. إن بنية النظام الدولي فوضوية وتقوم على أساس الدولة ذات السيادة التي تعتمد في بقائها على مبدء (المساعدة الذاتية)، وتتحدد مواقف الدول وسلوكها الخارجي- بوصفها فواعل عقلانية - ضمن مجال نفعي تسيره المصلحة والسعي من أجل القوة، كما إن " الدول بوصفهم اللاعبين الأكثر أهمية في السياسة العالمية، فإنها لاتترك مجالا كبيرا للوكالة خارج الدولة". (1)

(1) Victoria Lennox, Op.Cit, P.12

ولذلك فإنه على الرغم من إن بعض مدارس العلاقات الدولية تفترض إن تزايد الاعتماد المتبادل والترابط المعقد بين الدول يعزز من المشاركة العالمية في بناء مؤسسات للحكم في النظام العالمي الجديد، فإن منظري الواقعية الجديدة وفي مقدمتهم (كينيث والتز) يرى - على العكس من ذلك- إن العالم يشهد زيادة في التفاوت والتناقض بدلا من تزايد الترابط والإندماج بين الدول.[1]

2. إن الدول لا تزال تمثل الجهات الفاعلة الرئيسة في الحكم العالمي لما تملكه من إمكانات مختلفة للقوة التي يمكن عن طريقها ممارسة الحكم، ويربط الواقعيون هذا برؤيتهم عن حكم القوة المهيمنة في العالم. حيث يرى بعض المنظرين إن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث ما تملكه من قدرات متفوقة في مجال القوة الصلبة - على الأقل- تعد القوة المهيمنة في النظام العالمي،[2] وتمارس بفعل هيمنتها إدارة وتوجيه النظام العالمي ويتضح ذلك بصورة جلية في المجال الأمني، فمنذ تسعينيات القرن الماضي يشهد الحكم الأمني العالمي نموا، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف إمكانتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في توجيه العالم عبر مؤسسات دولية كالأمم المتحدة وحلف الناتو لخوض حروب ومواجهات عسكرية ضد ما تعده الولايات المتحدة وحلفائها تهديدات للامن العالمي، ويتسق ذلك مع تغيير مفهوم التهديدات الأمنية الذي تبنته الواقعية بعد إنتهاء الحرب الباردة بشكل خاص،[3] إلى جانب ذلك تملك الولايات المتحدة الأمريكية مصادر (القوة الناعمة)، وقدرة في صنع ووضع القواعد والمعايير الدولية وتأثيرها في المؤسسات الدولية، ويعد ذلك كله معززا لدورها في حكم الهيمنة.[4]

(1) Kenneth Waltz ,Globalisation And Governance , Op.Cit , pp. 695-696.

(2) Anna Cornelia Beye, Op.Cit,p16.

(3) Elke Krahmann,Op.Cit,p.537.

(4) Anna Cornelia Beye,Op.Cit, p. 16 .

وفي الحقيقة إن ذلك لا يعني إن النظام العالمي يعيش الآن حالة الحكم العالمي القائم على اساس القوة المهيمنة، فالواقع الدولي يشير إلى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية بالمقارنة مع الدور القطب المهيمن الذي لعبته في السنوات التي تلت انتهاء الحرب الباردة ،ومن ناحية ثانية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع ان تنشأ مؤسسات دولية لحكم الهيمنة إذ يرتبط وجود معظم مؤسسات الحكم العالمي بمرحلة الحرب الباردة.

3. ينكر الواقعيون دور الجهات الفاعلة من غير الدول، الحكومية وغير الحكومية على السواء - كالمنظمات والمؤسسات الدولية والشركات وقوى السوق العالمية و المجتمع المدني العالمي وغيرها - في إمكانية لعب دور مستقل في الحكم العالمي، [1] وحتى إذا ما تم الإعترف بوجود دور للجهات الفاعلة غير الحكومية في مؤسسات الحكم العالمي كالأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية العالمية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية - فإن انصار الواقعية ينظرون إلى إن هذا المؤسسات في نهاية المطاف يتم تحديدها وحكمها من قبل الدول، وتحديدا من قبل الدول المهيمنة التي انشأتها، فضلا عن خضوع ذات الجهات والأطراف غير الحكومية اصلا لتأثير الدول القوي في سياساتها،[2] كما إن منظري الواقعية يعتقدون بأنه إذا ما كانت تنامي العولمة وتصاعد آثارها سببا في بلورة الحكم العالمي - كما يفترض دعاة الحكم العالمي - فإن الحكم العالمي ينبغي أن يكون للدول الكبرى والمهيمنة في النظام لأنها هي التي تتحكم بالعولمة وسياساتها.

وفي ضوء ذلك يؤكد (والتز) على إن العولمة لا تحكمها قوى السوق العالمية إذ لاتزال العولمة تخضع لسياسات حكومات الدول وعلى وجه التحديد الدول الرأسمالية،

(1) Victoria Lennox, Op.Cit.p.5.

(2) Ibid.p.5.

ولذا فإن نظام الحكم العالمي ينبغي أن يحكم من قبل الدول الأقوى، [1] ومن ناحية اخرى يرى (ميرشايمر) إن المؤسسات الدولية لها تأثير ضئيلا على سلوك الدول، وإن الاحتفاظ بها لتعزيز الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إنما يعود لكونها نتاجا للقوى الكبرى، كما يعتقد (ميرشايمر) إن "المؤسسات الدولية تميل لتعكس التوزيع السائد للقوة في العالم، ونتيجة لذلك فإن الدول تختار دائما طاعة قواعدها ". [2]

4. إن بناء المنظور الواقعي لسلوك الدولة على اساس (الحسابات العقلانية) في النظر إلى المكاسب والخسائر الممكنة، بالمقارنة مع الاعتبارات الأساسية للدولة والمرتبطة بحفظ البقاء وتحقيق التفوق والرفاه، فضلا عن حفظ الأمن المجتمعي (اي الاستقرار والأمن الداخلي)، يترتب عليه تحديد رؤية الواقعية للمؤسسات والأنظمة الدولية واعتبارها ترتبط بتقييم المصلحة الذاتية للدول بالدرجة الأساس. [3]

ولذلك ليس لهذه المؤسسات والأنظمة آثارا مستقلة عن الدولة، كما إن لجوء الدول إلى التعاون والتنسيق المتعدد الأطراف في إطار هذه المؤسسات والأنظمة ، والإلتزام والإمتثال بما يصدر منها إنّما يرتبط بتقييم الدول لمصالحها والمكاسب المتحققة من العمل والتنسيق الدولي متعدد الأطراف.

ويعتقد منظروا الواقعية بأن الدول الضعيفة تعتمد على سياسات واستراتيجيات داخل المؤسسات الدولية في محاولة لتدارك ضعفها النسبي، كما حدث على سبيل المثال عندما روجت ودعت الدول الضعيفة إلى (النظام الاقتصادي الدولي الجديد).[4]

---

(1) Kenneth Waltz ,Globalisation And Governance,Op.Cit,pp.694-695, And: Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p.27.

(2) John J. Mearsheimer, The False Promise Of International Institutions,International Security, Vol. 19, No. 3. (US: The MIT Press,Winter 1994/95), pp. 8-14, And: Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p.27.

(3) Johanna Sutherland,Op.Cit,p.21.

(4) Ibid,p.20.

إلى جانب ذلك فإن إفتراضات الواقعية حول الأنظمة الدولية - بوصفها أبرز آليات الحكم العالمي المتطورة - تتحدد بكونها امتدادا للقوى المهيمنة (من حيث الإنشاء والاستمرار)، حيث تعمد الدولة المهيمنة إلى دعم هيمنتها بانظمة متعددة تفرض بالقوة وتساهم في استمرار النظام، ولا يمكن تعديل هذه الأنظمة أو اصلاحها من دون موافقة القوة المهيمنة أو بعد زوال هيمنتها. (1)

كما ان الواقعية تعتقد إن القلق من (الغش) لم يعد المشكلة الرئيسة التي تُعوق دخول الدول في ترتيبات التعاون الدولي، بل إن المشكلة الرئيسة ترتبط بتوزيع السلطات وتكاليف المحافظة على النظام، وفي هذه السياق أصبحت الواقعية تنظر إلى الأنظمة الدولية بأنها تصبح مفيدة لتوفير الاستقرار- على الرغم من تأكيد الواقعية على أن هذه الأنظمة ليس مستقلة مطلقا - فهي مهمة في التوسط بين المصالح ، ومن ثم "فإنّ الأنظمة قد تكون مفيدة في تسهيل التعاون من خلال التخفيف من الغش والسماح لتسوية القضايا".(2)

5. واخيرا فإنّ المنظور الواقعي يتميز عن المناهج المعيارية والقانونية في العلاقات الدولية، فالحكمة والعقلانية كثابت في سلوك الدولة الخارجي تضع المصلحة الوطنية والقوة كاساس ينطلق منه صناع القرار، وهو ما يجعل تفاعلات الدول في ظل النظام الفوضوي تخلو من القيود المعيارية،(3) ومن ثم فإنه ليس من المتوقع على وفق رأي الواقعيين ان تنشأ الترتيبات وتوضع القواعد والأنظمة للحكم العالمي بالارتكاز على اسس معيارية، فالحكم في اطار العلاقات الدولية يبنى على اسس القوة والاكراه والمصلحة للقوى الدولية المهيمنة.

---

(1) Eric Brahm, International Regimes,September 2005, Retrieved On: 11/9/2015 : http://www.beyondintractability.org/essay/international-regimes

(2) Ibid.

(3) Johanna Sutherland,Op.Cit,pp.20-21.

وملخص ما تقدم هو ان المنظور الواقعي يؤسس تصوره للسياسة العالمية على مفهوم الفوضى الدولية لذلك فالحكم العالمي بالنسبة لمنظري الواقعية لايعبر عن تطور ما، فما يدعيه منظري الحكم العالمي من أن تطور الترتيبات والمؤسسات والأنظمة بعد انتهاء الحرب الباردة يعكس ظاهرة جديدة في السياسة العالمية هي: الحكم العالمي، لا يتفق معه منظري الواقعية، إذ يرى هؤلاء ان ما يجري في السياسة العالمية والتفسيرات التي تقدم بها منظري الحكم العالمي ليست بالأمر الجديد فهي " مجرد استمرار لادبيات الاعتماد المتبادل التي ازدهرت في السبعينيات من القرن العشرين، والنقاشات التي تلتها في الثمانينيات حول النظم الدولية،[1] وقد قدمت الواقعية رؤيتها وتحليلاتها أزاء هذه الطروحات في وقت مبكر من ظهورها، حيث لم تتجاوز في تحليلاتها الافتراض المركزي للواقعية والذي يتحدد على اساس وصف الدولة بالفاعل الرئيس والمركزي في السياسة العالمية، ووصف بنية النظام الدولي بالفوضى، ولذا فحتى لو اخذت بعض منظري الواقعية على محمل الجد ادوار الفواعل الأخرى من غير الدولة وكالاتها في الساحة العالمية، فإن هؤلاء يصرون على إن هذه الفواعل ليس لها صفة الاستقلالية في الفعل، ومن هنا فإن البنية النظرية للمنظور الواقعي تتقاطع مع الافتراضات الرئيسة للحكم العالمي.

---

(1) Philipp S. Müller And Markus Lederer, Introduction Challenging Global Governance,In: Markus Lederer And Philipp S. Müller,(Eds.),Op.Cit,p.3.

المبحث الثاني: الحكم العالمي في المنظور الليبرالي:

يظهر الترابط ما بين المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية وبين الحكم (الدولي والعالمي) بوضوح عند مراجعة الاسس والمرتكزات النظرية التي استندت اليها الليبرالية بوصفها منظور لتحليل العلاقات الدولية، فقد تطورت إفتراضات الحكم العالمي في النظريات الليبرالية وبصورة اكثر وضوحا وتحديدا لدى منظري الليبرالية الجديدة بعد الحرب الباردة، وفي ضوء ذلك قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول الاسس والمرتكزات النظرية لليبرالية وعلاقتها بالحكم العالمي.

المطلب الثاني : تطور الحكم العالمي في النظريات الليبرالية.

المطلب الثالث: الحكم العالمي في النظريات الليبرالية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: الاسس والمرتكزات النظرية لليبرالية وعلاقتها بالحكم العالمي:

ترتبط جذور الفكر الليبرالي بتفاؤلية الحركة التنويرية،(*) في القرن الثامن عشر، والليبرالية الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي المثالية الولسنية في القرن العشرين، وتكمن مساهمة الحركة التنويرية في الفكر الليبرالي في تبني التنويرية للفكرة الاغريقية القائلة: "بأنّ الأفراد أُناس - كيانات - عقلانيون قادرون على فهم القوانين التي تطبق بصورة شاملة تحكم الطبيعة والمجتمع الإنساني، وفهم هذه القوانين يعني إن الناس يمتلكون القدرة على تحسين ظروفهم وبناء مجتمع عادل، وإذا لم يتم بناء مجتمع عادل

(*) حركة التنوير:هي حركة قامت في القرن الثامن عشر بالدفاع عن العقلانية ومبادئها كوسائل لتأسيس النظام الشرعي للاخلاق والمعرفة، وكان رواد هذه الحركة من امثال(فولتير، وجان جاك روسو، وديفيد هيوم وفرانسيس بيكون وغيرهم) يعتبرون ان مهمتهم قيادة العالم إلى التطور والتحديث، وترك التقاليد الدينية والثقافية القديمة، وكان من أهم آثار هذا العصر هو الثورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها في قارتي اوروبا وامريكا، والتي اسفرت عن قيام الدولة الحديثة بديلا عن انظمة القرون الوسطى وقامت هذه الأنظمة بانتزاع الصفة الالهية عن سلطة الملوك والحكام فاصلة الدين عن الدولة ،ينظر: الموسوعة الحرة ويكبيديا ،على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت: ar.wikipedia.org/wiki/

ما، فالخطأ يقع عندئذٍ على المؤسسات غير المناسبة والبيئة الفاسدة"،[1] وفي ضوء ذلك أكدوا على إنّ " طبيعة الإنسان ليست هي الناقصة، بل إن المشكلات تبرز عندما تدخل الإنسانية المجتمع المدني وتشكل دولا مستقلة، فالحرب نتاج المجتمع وليس صفة متوارثة في الأفراد، وإن التعليم كفيل بتجاوز عيوب المجتمع"،[2] كما أكدوا على إنه: " يمكن تخطي الفوضى الدولية من خلال نوع من العمل الجماعي (اتحاد دولي) تبقى فيه السيادة سليمة "ويتمكن فيها العالم من تجنب الحروب.[3]

وقد أخذ الليبراليون عن العقلانية التنويرية إيمانهم الشديد بفكرة التقدم ونظرتها التفاؤلية للطبيعة الإنسانية، وحاولوا ترجمتها في الواقع السياسي والاقتصادي للمجتمعات الإنسانية (خاصة الاوروبية)، وذلك عن طريق بناء نظم اقتصادية وسياسية ترتكز على مفاهيم الحرية ومحورية الإنسان كمحرك وكغاية للوجود كله، وقادرعلى التحكم بمصيره وصنع مستقبله.[4]

ولعل من بين أبرز الفلسفات السياسية التي أسهمت في إرساء قواعد الفكر الليبرالي بصورة عامة، والتي تحولت مبادئها إلى عقيدة قامت عليها النظم السياسية الحديثة، وجرت عملية مدّها إلى التنظيم الدولي المعاصر، والى المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية، هي: فلسفة (جون لوك 1623- 1704) في " القانون الأخلاقي في حالة الطبيعة " حيث وضعت الفرد كوحدة تحليل أساسية، ووصفت دور الدولة بكونها الضامن للإستقرار

(1) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، ط1،(سورية - دمشق: دار الفرقد، 2013)، ص 121.

(2) يعود هذا الرأي إلى (مونتسكيو 1689-1755)، نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص 121- 122.

(3) وهذا الرأي مثله الفيلسوف (ايمانويل كانت - 1724-1804)، نقلا عن: المصدر نفسه ص 122، كذلك للمزيد من التفاصيل، ينظر: كانت، مشروع السلام الدائم، ط1، ترجمة: د.عثمان امين، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،1952)، ص ص 8-17.

(4) محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى: قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضرة باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص 148.

وللحقوق وحرية الإنسان، وكذلك فلسفة (جيرمي بنثام 1748-1832) في " القانون الدولي" [(1)]، حيث قدم مقترحاته في تنظيم العلاقات الدولية وتحقيق السلام ومنع إستخدام القوة وإنشاء محكمة دولية لفض المنازعات،[(2)] فضلا عن فلسفة (ايمانويل كانت- 1724-1804) في الاتحاد الفيدرالي والنظام الجمهوري - اي النظام الديمقراطي - فقد عدّ تصر ف الإنسان الأخلاقي لايرتبط بالمنفعة وإنما يعود للواجب الأخلاقي الذي يدعوه للتصرف الأخلاقي، ومن هنا أكد (كانت) على ضرورة بناء الحياة الاجتماعية والسياسية - المحلية والدولية - بالشكل الذي يجعل الناس يتصرفون على اساس اخلاقي، وبذلك نادى بالنظام الفيدرالي والجمهوري، وعقد إتفاق فيدرالي بين الدول يكون بمثابة معاهدة سلام دائم، للخروج من حالة الطبيعة الدولية (اي حالة الفوضى).[(3)]

أما ليبرالية القرن التاسع عشر فقد تبنت عقلانية التنوير وأعادة صياغتها بإضافة تفضيل الحكم الديمقراطي على الحكم الارستقراطي، وتفضيل التجارة الحرة على الكفاية الاقتصادية الوطنية، فقد آمنت ليبرالية القرن التاسع عشر بإمكانية تلبية حاجات ورغبات الإنسان بطرق عقلانية، وبشكل أكثر فعالية بواسطة سعي كل فرد إلى حريته الخاصة واستقلاله الذاتي في دولة ديمقراطية، وبالمثل رأت الليبرالية بأنه يمكن تحقيق الحريات السياسية بطريقة اكثر يسرا في الدول الرأسمالية، حيث يستطيع الناس العقلانيون والمولعون بالكسب تحسين ظروفهم الخاصة، الأمر الذي يوسع النمو والرفاه الاقتصادي الفردي والجماعي إلى الحد الاقصى،[(4)] وبهذا الصدد فقد ذهب الاقتصادي (ادم سمث- 1723-1790) إلى الاعتقاد بأن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، فإنهم

---

(1) المصدر نفسه، ص 149، كذلك: Peter Sutchand Juanta Elias, Op.Cit ,p.66.

(2) د نجاح محسن،الحكومة العالمية عند برتراند رسل،ط1(القاهرة: دار الفتح للاعلام العربي،2003)،ص 39.

(3) Peter Sutchand Juanta Elias,Op.Cit, pp. 67-68, And: Tim Dunne, Liberalism, In: John Baylis And Steve Smith, (Eds.), Op.Cit,p166.

(4) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين ،مصدر سبق ذكره، ص 122.

يعززون - من دون قصد منهم - المصلحة العامة، وقد اطلق (سمث) على الآلية التي تتوسط بين دوافع الفرد ومقاصد المجتمع ككل تسمية " اليد الخفية "، ومع انه لم يكن يؤمن بأن الانسجام الطبيعي بين الفرد والدولة يمكن أن يمتد ليشمل العلاقات الدولية، إلاّ إن أنصار المذهب الليبرالي الدولي في القرن التاسع عشر وعلى رأسهم (ريتشارد كوبدن-1804-1865) كانوا على العكس من ذلك، حيث أكدوا على إن التجارة الحرة سوف تخلق نظام عالمي سلمي، فالتجارة الحرة على وفق هذا الرأي تخلق مكاسب مشتركة لكل اللاعبين بغض النظر عن حجمهم أو طبيعة اقتصادياتهم، ومن هنا فقد تبنى (كوبدن) الرأي القائل: بأن معالجة الحروب والمحافظة على السلام يكون عن طريق تعميم وتحرير التجارة الدولية ونشر التعليم، [1] وعلى وفق ذلك فإن التبادل التجاري والفكري يخلقان الاعتماد المتبادل بين الدول، وبالتالي يرفعان من كلفة الحرب، ولذا فقد أصبح الليبراليون يؤكدون على ضرورة قيام الحكومات بالسماح للاسواق الحرة أن تزدهر، والسماح بتدفق التجارة والتبادل الفكري. [2]

أما في القرن العشرين فقد عُرفت الليبرالية اكاديميا كأولى المحأولات التنظيرية للعلاقات الدولية، وحملت طابع النظريات التي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي القائم واستبداله بعالم خال من الحروب، ولو ان جهودها في تحقيق هذا الهدف ترجع إلى ما قبل تأسيس حقل العلاقات الدولية، فمن مطالعة أدبيات الفكر السياسي الليبرالي يتبين وجود العديد من محأولات الفلاسفة والمفكرين، في طرح مبادئ وقواعد تكون بوصفها ضوابط لنظام دولي يجنح إلى السلم ويبتعد عن الحروب والنزاعات، ولقد ظل هذا الهدف محور التنظير الليبرالي في مجال العلاقات الدولية ككل، ففي كل اتجاهات الليبرالية النظرية كان الهدف هو: إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بنزع فتيل الحروب، والاسباب أو الظروف

(1) Tim Dunne, Op Cit, p. 166.

كذلك: جون بيليس وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 321.

(2) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين ،مصدر سبق ذكره، ص 122.

المؤدية إلى ذلك، وفي المقابل إعادة تأسيس العلاقات الدولية على قواعد جديدة تضمن عدم العودة إلى الحروب. [1]

وهكذا يمكننا القول بأنّ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية نشأ مقترنا بالخطط المتنوعة للسلام ورفض سياسة القوة والحروب في العلاقات الدولية، وبإندلاع الحرب العالمية الأولى حاول الليبراليون المثاليون (الدوليون) [*] أن يقيموا على وفق تصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلائم مع تلك القيم والمثل - الحركة التنويرية في القرن الثامن عشر، وليبرالية القرن التاسع عشر - ومن أبرز تلك المبادئ: " الإنسانية والأممية ". [2]

لذا وقف المثاليون موقف الرفض من مجموعة المبادئ السائدة في العلاقات الدولية كمبدأ توازن القوى، ومبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية، والمعاهدات السرية للحلفاء، والتقسيم المجحف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى، وفي مقابل ذلك طرحوا مبادئ تتمثل في الحقوق والالتزمات القانونية الدولية، والتناسق الطبيعي بين

---

(1) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص 147، كذلك للمزيد ينظر:

Oliver P. Richmond,Peace In International Relations,(London &NewYork: Routledge Taylor & Francis Group,2008),pp.21-37.

(*) وصفت الليبرالية الدولية (او الاممية) بالمثالية أو الطوباوية بدءا من ثلاثينيات القرن العشرين، بعد ان واجهت الليبرالية انتقادا حادا على يد (ادوارد هاليت كار)، في دراسته التي نشرت في العام 1939 بعنوان (ازمة السنوات العشرين) والتي قدم فيها تصورات نظرية جديدة للعلاقات الدولية في مواجهة الاسس النظرية لليبرالية الدولية (او الاممية)، فأعيد تسميتها بالمثالية أو الطوباوية من قبل الكتاب اللاحقين، تمييزا عن نظرية (كار) والتي باتت تعرف بالواقعية ،ينظر:

Chris Brown And Kirsten Ainley,Op.Cit,p.26.

كذلك: مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص361-362.

(2) نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ص 118- 119، كذلك: د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (العراق، السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية،2007)، ص 138.

المصالح القومية، كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي، والتركيز على دور العقل في إدارة الشئون العالمية وإعطاء الثقة في الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها الرأي العام.(1)

ومثلت مبادئ الرئيس الأمريكي السابق (ودرو ولسن) الاربع عشر، نموذجا وتتويجا للفكر الليبرالي المثالي في العلاقات الدولية، والتي إنعكست في انشاء عصبة الأمم في العام 1919، وكان الإفتراض الأساسي الذي يكمن في هذه المثالية هو: إمكانية منع الحرب من خلال مبدأ أو نظام الأمن الجماعي، فضلا عن وسائل القانون الدولي في التوسط والتحكيم والمحاكم الدولية. (2)

ولكن خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين عندما أثبتت عصبة الأمم عجزها عن منع إندلاع حرب عالمية ثانية، وظهور الايديولوجيات الفاشية، خضعت إفتراضات المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية إلى مراجعة دقيقة، عرفت (بالحوارالنظري الأول) في حقل العلاقات الدولية، ونجم عن ذلك تراجع الليبرالية كمنظور فكري عن نيل التأييد وتصاعد التأييد للمنظور الواقعي، وعلى الرغم من هيمنة المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية وعلى افكار وسلوك السياسيين و قادة الدول، فقد استطاعت بعض المبادئ الليبرالية في المنظمات الدولية والاعتراف بحق تقرير المصير من الاستمرار، وهو ما تبين خلال إعادة تأسيس النظام الدولي والتحرك نحو إقامة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.(3)

---

(1) المصدر نفسه، ص 119.

(2) Tim Dunne,Op.Cit, p. 191, And See: John MacMillan,Liberal Internationalism ,In:Martin Griffiths,(Ed) International Relations Theory For The Twenty First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007),p.21.

كذلك: كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين ،مصدر سبق ذكره، ص 123.

(3) Oliver P. Richmond,Op.Cit, p.32.

كذلك: كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين ،مصدر سبق ذكره، ص 123.

كما إن المنظور الليبرالي قدم ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية العديد من الإسهامات النظرية، وبحلول سبعينيات القرن الماضي عاود المنظور الليبرالي كمنافس قوي للواقعية، وتجلى ذلك من خلال التنظير لتعددية الفواعل في النظام الدولي، وتحليل الظاهرة العابرة للقومية وتشابك وترابط العالم، وظهور الاعتماد الدولي المتبادل، وتجلى ذلك ببروز النموذج الليبرالي التعددي،[1] ومن ثم دخل حقل العلاقات الدولية جدلا نظريا جديدا بين الطروحات الليبرالية الجديدة (النيو ليبرالية) وبين المنظرون الواقعيون الجدد(النيو واقعية)، ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت الليبرالية بقوة وضمن إتجاهات نظرية جديدة ومتعددة ومنها ما يرتبط ايضا بالإتجاهات النظرية التقليدية.

إن الليبرالية كمنظور لدراسة العلاقات الدولية تضم إتجاهات متعددة تبعاً للظروف الدولية التي جاءت في سياقها، وللمشروع الفكري الذي أتت به لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظروف وعلى رأسها فقدان الأمن والسلم الدوليين. فتحدي تحقيق السلم والقضاء على النزاعات والحروب كان ولا يزال مطمح الليبراليين وغايتهم الأولى، لكن تعدد فرضياتهم ووسائلهم في الوصول إلى هذا الهدف، هو ما جعلهم منقسمين إلى اتجاهات نظرية، يحاول كل منها أن يترجم بعض المبادئ والإفتراضيات الليبرالية العامة إلى حلول فكرية ونظرية قابلة للتطبيق على أرض الواقع لما سمي بـ (معضلة الأمن في العلاقات الدولية)، ومع اختلاف الباحثين في تصنيف إتجاهات المنظور الليبرالي، يمكننا تحديد ثلاثة إتجاهات عامة للمنظورالليبرالي هي: الليبرالية التجارية، والليبرالية الجمهورية - الديمقراطية، واخيرا الليبرالية المثالية [2]، ويكمن اعتمادنا على هذا التصنيف لانه يعكس الابعاد الفكرية التي قدمها مفكري الليبرالية الكلاسيك، كما إن هذه الإتجاهات ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في العديد من النظريات الليبرالية (كالوظيفية

(1) Tim Dunne,Op.Cit, p. 191.

(2) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص ص155- 156.

ونظريات التكامل والاعتماد المتبادل والمؤسساتية)، فضلا عن إنها استمرت بعد انتهاء الحرب الباردة وبرزت تحت تسميات: المؤسساتية الجديدة والمثالية الجديدة ونظرية السلام الديمقراطي.

وبالنسبة لليبرالية التجارية فإنها ترتبط بوجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكين حول الدورالايجابي الذي تلعبه التجارة في المجال السياسي، حيث ذهبوا إلى الاعتقاد بأن: " التجارة تقود إلى السلام حيث تصبح الدول التي تتاجر معا معتمد على بعضها البعض " ومن ثم فلا تلجأ هذه الدول إلى الحرب، والاكثر من ذلك إن قيام الاتحادات الدولية يرتكز إلى الاحتياجات المتبادلة (بحسب اعتقاد ايمانويل كانت)، [1] ويؤكد الليبرايون على أهمية تحرير التجارة الدولية كوسيلة لتجنب الحروب، فالتجارة هي أكثر الوسائل سلمية في الحصول على الثروة القومية، لأنه وبحسب إفتراضات الاقتصاديون الكلاسيك في نظرية (المزايا النسبية) للتجارة، إن كل إقتصاد سيكون بحالة أفضل في حالة إعتماده التبادل التجاري بدلا من الإنغلاق والاكتفاء الذاتي، كما ستزيل التجارة الحرة الانقسامات بين الدول، وتوسع من التفاهم بين الشعوب وتشجع التفاهمات الدولية، وبحسب تعبير الاقتصادي (ريكاردو): " إنّ التجارة الحرة تربط المجتمع العالمي برباط واحد مشترك من المصلحة والتفاعل"[2].

وهكذا يؤمن الليبراليون التجاريون بأن التبادلات التجارية الحرة تشجع قيام الصلات عبر الحدود، كما إنها تعمل على نقل الولاءات بعيدا عن الدولة القومية ،وتقلل من اخطار الحروب لاقتناع قادة الدول بأن منافع التجارة الحرة تفوق تكاليف الحرب والغزو.[3]

---

(1) Robert O. Keohane ,International liberalism Reconsidered ,In: Robert O. Keohane ,(Eds.) , Op.Cit, pp.47-48.

(2) Scott Burchill,Liberalism, In: Scott Burchill and Others, Theories of International Relations, Third Edition,(New York: Palgrave Macmillan, 2005), p.63.

(3) Ibid,p.63, And See: Benny Miller, The Rise And Decline Of Offensive liberalism. Paper Prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association, (Montreal-Canada: Marsh, 2004),p.9.

وقد انطلق الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) بعد الحرب الباردة من رؤية الليبرالية التجارية الكلاسيكية، فدعت إلى تشجيع حرية التجارة وفتح الأسواق والى اعتماد القيم والمؤسسات الديمقراطية،[1] اما الليبرالية الجمهورية فإنّها تفترض بأنّ الدولة الديمقراطية هي أكثر الدول ميلا نحو إحترام حقوق مواطنيها، وأقل إحتمالا للذهاب إلى الحرب مع الدول الديمقراطية الأخرى،[2] وتعود أصول هذه الافتراضات إلى الفيلسوف (ايمانويل كانت) الذي عد الجمهوريات (الديمقراطيات) أكثر سلمية في علاقاتها مع الدول الأخرى، ومع إن هذا الإفترض يتناقض مع الكثير من الشواهد التاريخية التي تشير إلى وقوع الحرب بين دول ديمقراطية أو قيامها بشن الحرب على غيرها من الدول، إلاّ إن هناك شواهد اخرى تفيد بأن الدول الديمقراطية تميل إلى العلاقات السلمية مع بعضها البعض،[3] وقد علل ذلك بأن مواطني الدول الديمقراطية يكون لهم تأثيرا كبيرا في منع الدول من إتخاذ قرار الحرب لاسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية،[4] وبذلك فإن الليبرالية الجمهورية تفترض تأثير شكل النظام السياسي الداخلي في العلاقات الدولية، وتميز بين (الدولة الصالحة والشريرة) في النظام الدولي" فالدولة الصالحة تتبع سياسة التعاون ومن الصعب أن تعلن الحروب على بعضها البعض، بينما الدول الشريرة تسبب النزاعات مع الدول الأخرى، وتميل إلى أستخدام القوة لتحقيق اهدافها، ومن ثم فإنّ تحقيق السلام العالمي يكون بنشر نموذج الدولة الصالحة " في العالم وهو النموذج الديمقراطي.[5]

---

(1) Steven L. Lamy , Op.Cit, p.183 .

(2) د. عامر المصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 103.

(3) Robert O. Keohane ,International liberalism Reconsidered, Op.Cit,pp. 46-47.

(4) Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory Of International Politics, International Organization , Vol. 51. 4,(UK: IO Foundation And The Massachusetts Institute Of Technology Autumn 1997), p.530

(5) د. عامر مصباح، العلاقات الدولية: الحوارات الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ص82 -83.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة ظهرت من جديد فكرة السلام الديمقراطي كمقاربة ليبرالية في الأمن الدولي، وتمثل ظهورها بطروحات نظرية وسياسات عملية، فعلى المستوى النظري يرتكز منظري السلام الديمقراطي على ان السلام العالمي لايكون إلاّ بإنتشار النظم السياسية الديمقراطية لأن " الديمقراطيات لاتتقاتل "، وقد تزامن طرح مقاربة السلام الديمقراطي مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وبهذا الصدد فإن (مايكل دويل) أستاذ - العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا الأمريكية- كان من بين أبرز منظري السلام الديمقراطي ولعل من بين أبرز من أسهم في بعث فكرة السلوك السلمي للديمقراطيات هو (مايكل دويل) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا الأمريكية والذي دافع عن إفتراض (الديمقراطيات لاتتقاتل) وفسر ذلك بأن الدول الليبرالية ترغب في الحصول على الثروة والرفاهية، وان خوض الحرب يزيد من الخسائر وجعل الكسب أقل.[1]

وأيد (دويل) ما جاء به الفيلسوف (كانت) في جعل الدساتير الجمهورية محدد للجوء الدول إلى خوض الحرب، فإقرارهذه الدساتير بأحترام الحقوق والحريات وتمثيل أرادة المواطنين، جعل من موافقة المواطنين ضرورية في خيار خوض الحرب،[2] ومن ناحية اخرى ربط بعض الكتّاب في تحليلهم للسلام الديمقراطي بين السلام الديمقراطي وبين ما أسموه " بالسلام الليبرالي " والذي يرتبط بأنتشار الليبرالية وأقتصاد السوق الحر في العالم، وخلصوا إلى الجمع بين عناصر السلام الديمقراطي والليبرالي، فالديمقراطية تجعل السلام ممكناً، وان العلاقات التجارية المتداخلة أبعدت أمكانية الحرب، وتوقعوا ان تزايد الديمقراطيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتنامي الأعتماد المتبادل، سيحد من الفوضى الدولية.[3]

---

(1) Benjamin Solomon, Kant's Perpetual Peace: A New Look At This Centuries-Old Quest, OJPCR: The Online Journal Of Peace And Conflict Resolution, 5.1 Summer ,2003 , pp.106-107.

(2) Peter Sutch and Juanita Elias, , Op.Cit,p.71.

(3) Benjamin Solomon,Op.Cit,p.107.

أما على المستوى السياسي فقد لقيت مقاربة السلام الديمقراطي والليبرالي دعما دوليا، ففـي خطاب حالة الأتحاد في العام 1994 تحـدث الـرئيس الأمـريكي (بيـل كلينتـون)، عـن ان غيـاب الحرب بين الدول الديمقراطية هو مبرر كافي للسياسات الأمريكيـة في المضي قـدماً نحـو تشـجيع عملية "الدمقرطة" عبر العالم.[1] كما إن الدول الغربية أخذت تبحث عن الوسائل المتاحـة لـنشر القيم الليبرالية وتوسيع منطقة السلام والتي أخذت تعرف بـ " عولمة الليبرالية ".[2]

وفيما يخص الليبرالية المثالية فإنها تسـتند إلى الطبيعـة الإنسـانية الخـيرة والتـي تشـكل اساسا ممتدا للدول حيـث توصـف الاخـيرة بأنهـا انعكاسـا (او وكـيلا) للانسـان [3]، لـذا فقـد ارتبطت المثالية بالسعي لتحقيق المجتمع الدولي المثالي المبنـي عـلى القواعـد الأخلاقيـة التـي تحض على قيم التعاون والسلم والعدالة، وقد دفعت هذه النظرة التفاؤلية بعض المثاليين إلى الدعوة إلى إقامة الحكومة العالمية.[4]

فقد رفضت الليبرالية المثالية الواقع الدولي القـائم عـلى اسـاس تـوازن القـوى واسـتخدام القوة في العلاقات الدولية، وقدم الباحثون والدارسون الليبراليون نظريات معيارية - ارتبطـت بدارسة القانون الدولي والمنظمات الدولية- بغية القضاء على النزاعات وإقامة تنظـيم عـالمي افضل وخدمة اهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم والتعاون الدولي. [5]

ومع ان المثـاليين كـانوا قـد ارتكـزوا عـلى الإفتراضـات التقليديـة بإنسـجام المصـالح الطبيعية الذي يؤدي إلى السلام، فإن الحرب العالمية الأولى غيرت التفكير الليبرالي حيث

---

(1) د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(2) للمزيد ينظر: جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 330-332.

(3) John MacMillan,Op. Cit, pp.21-22.

(4) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص39، كذلك: جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص ص320-321.

(5) المصدر نفسه، ص ص140-141.

بات السلام يدرك على إنه: " ليس وضعاً طبيعياً، بل هو وضع يجب إقامته "[1]، ومن هنا كان الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) يرى ضرورة إيجاد سلطة دولية لادارة العلاقات الدولية، ويرى بأن السلام لا يمكن أن يستتب إلاّ بإيجاد مؤسسة دولية تقوم بتنظيم الفوضى الدولية ، فكما هو الحال بالنسبة للمجتمع المحلي فان المجتمع الدولي لابد له من نظام للحكم ينطوي على اجراءات ديمقراطية من اجل معالجة النزاعات، وقوة دولية يمكن تحريكها في حال فشل المفاوضات. [2]

وقد عاودت المقاربة المثالية للظهور مع انتهاء الحرب الباردة وتزايد فاعلية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية والتدخل لأغراض إنسانية وبضوء ذلك اخذ بعض أساتذة العلاقات الدولية يصفون عالم مابعد الحرب الباردة بأنه شبيه إلى حد بعيد بذاك العالم الذي تصوره الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) من قبل، [3] وتستند المثالية الجديدة على نفس الإفتراضات المثالية التقليدية القائلة: بأن العدالة والسلام ليست معطيات طبيعية، بل هي نتيجة لتصميم وتشكيل مسبق، ولذلك فإن الفوضى الدولية يمكن التحكم فيها عبر أصلاح المؤسسات الدولية وجعلها أكثر ديمقراطية [4]

فلا يكتفي المثاليون في تصورهم للنظام العالمي بإدخال انظمة الدول إلى النموذج الديمقراطية والليبرالية، بل يؤكد هؤلاء على ضرورة أن يمتد الأصلاح الديمقراطي ليشمل المستوى الدولي، بإدخال الإصلاحات الديمقراطية على المؤسسات والمنظمات الدولية، وفسح المجال امام منظمات المجتمع المدني العالمي للمشاركة في هياكل صنع القرار

---

(1) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص 322.

(2) المصدر نفسه ،ص 322، كذلك:

Tim Dunne, Liberalism,Op. Cit, p 191.

(3) Cynthia Weber, International Relations Theory: A Critical Introduction, 2nd Edition, (London and NewYork: Routledge,2005),p.39.

(4) د. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، ط2 (القاهرة، شركة الدليل للدراسات والتدريب، 2013)، ص109، كذلك: جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 333.

العالمي، مادامت هذه المنظمات في الغالب هـي أقـرب إلى الشـعوب مـن الحكومـات، فأنهـا ستكون اكثر قدرة لتمثيل الشـعوب، وبالتـالي سيسـهم ذلـك في التصـدي للعجـز الـديمقراطي العالمي.[1]

وعلى الرغم من سـعي كـل الاتجاهـات النظريـة الليبراليـة إلى تحقيـق السـلام والتعـاون الدولي، إلاّ إنّها تختلف حول الحلول المقدمة لتحقيق السلام الدولي إذ تتعدد الطرق الوسـائل التي تقترحها لتحقيق هذا الهدف -فعلى سبيل المثال هناك من يرى إنـه يتحقـق عـن طريـق الحكومة العالميـة أو نظـام الأمـن الجماعـي، أو التجـارة، أو نشر الديمقراطيـة والقضـاء عـلى الأنظمة التسلطية -[2]

وبقدر تعلق الأمر بموقف وترابط المنظور الليبرالي مع الحكم العالمي، يمكن القول بأنّ النقاش حول الحكم العالمي قد وضِعت أُسسه وإفتراضاته ضمن المدرسة الليبرالية في حقل العلاقات الدولية، وإمتد النقـاش في الوقـت الحـاضر (بعـد الحـرب البـاردة) إلى مـا وراء المنظور الليبرالي في علم العلاقات الدولية، حيث ظهرت مناقشات الحكم العـالمي في إطـار الدراسات النيوليبرالية الاقتصادية ايضاً،[3] إذ يرى (آنـدرو موريفشـك) - وهـو واحـد مـن أبرز منظري الليبرالية المعاصرين وأُستاذ العلاقات الدولية في جامعة برينستون الأمريكية- إنّ (النواة الصلبة) لليبرالية كمنظور تحـليلي للعلاقـات الدوليـة ،أو كــ " برنـامج علمـي " لدراسة العلاقات الدولية تتميز بأنها تضع العلاقة بين الدولـة والمجتمـع كركيـزة لدراسـة العلاقات الدولية،[4] حيث إن كل الإتجاهات النظرية لليبرالية تنطلق من إفـتراض مفـاده: إن سلوك الدولة يتحدد في علاقتها بسـياقها الاجتماعـي الـداخلي والخـارجي، وتعـد هـذه

---

(1) د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحـوارات الكـبرى، مصـدر سـبق ذكـره، ص 114. كـذلك: د. جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(2) Tim Dunne,Op.Cit, p. 164.

كذلك: نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 116.

(3) KobayashiI Makoto, Op.Cit,p.9.

(4) Magdalena Kozub-Karkut ,Op.Cit, p.28.

الرؤية أساساً تتقاسمه كل النظريات الليبرالية، ولذا تتحدد طبيعة الفواعل لدى هذه الإتجاهات بقوى المجتمع والدولة والنظام الدولي.[1] وعلى وفق ذلك يحدد (آندرو موريفشك) ثلاثة إفترضات تشكل جوهر الليبرالية كمنظور" أو برنامج علمي" لدراسة العلاقات الدولية وهي: [2]

1. إن طبيعة الأطراف الفاعلة في السياسة الدولية تتسم بالعقلانية، وإنّ الفواعل الأساسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة، وإن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة، وبالتالي لا يمكن فهم ممارسات القوة أو العمل الجماعي التعاوني بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الأجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها.
2. إن الدولة تمثل جزءا من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي، بحيث تشكل أفضلياتهم الأهداف الأساسية (خيارات الدولة) التي يلتزم ممثلو الدولة الرسميون بإتباعها من خلال السياسة الخارجية، ويترتب على ذلك إن الدولة ليست فاعلا بل مؤسسة نيابية خاضعة للرقابة من قبل الفواعل الإجتماعية المختلفة .
3. وفيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي، فإنها تفترض إن سلوك الدولة هو محصلة لخياراتها المفضلة، ولا يعني هذا إن كل دولة تتبع ببساطة اغراضها السياسية الخارجية غافلة عن الآخرين، وبدلاً من ذلك فإن كل دولة تبحث عن أدراك خياراتها في ظل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى، وبعبارة اخرى إن ترتيب أولويات وتفضيلات الدول التي يسود بينها اعتماد متبادل هو الذي يحدد سلوك هذه الدول.

---

(1) Andrew Moravscik,Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessment, In: Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Progress In International Relations Theory (London: Cambridge , MIT Press, 2003),p.161.
(2) Ibid,pp.161-164.

كذلك: محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص 154.

إلى جانب ماتقدم فإن إفترضات الليبرالية في جذورها ترجع إلى الاسس النظرية المثالية في العلاقات الدولية ،والتي ترى: "إن طبيعة الإنسان خيرة ،كما تفترض بأنّ الناس يمكنهم أن يؤثروا بأوضاعهم المعيشية"،[1] ومع إختلاف الاتجاهات التنظيرية الليبرالية فإنها تشترك في الإفتراضات الأساسية التي تبنى عليها تحليلاتهم، إذ يرى أستاذ العلوم السياسية (تشارلز كيجلي) إن الإفترضات الرئيسة التي يرتكز اليها المنظور الليبرالي بمختلف اتجاهاته تقوم على اساس: "إن الطبيعة الإنسانية في جوهرها خيرة، وهي تدفع الناس للتعاون، كما إن السلوك الإنساني السيئ - وخاصة في خوضه الحروب- ليس صفة أصيلة أو طبيعية بل هو نتيجة لسوء المؤسسات، والظروف السيئة، لذا فإن الحرب ليست أمراً حتمياً ويمكن منعها عن طريق القضاء على الظروف التي تقود للحرب، وإن مواجهة مشكلة الحرب وباقي المشكلات الدولية تتطلب جهودا دولية جماعية، ويمكن للمؤسسات الدولية أن تسهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية وإمكانية حدوث الحروب، لذا يجب إعادة تنظيم المجتمع الدولي مؤسسياً من أجل القضاء على الفوضى التي تجعل المشكلات الدولية، وفي مقدمتها الحرب أمراً ممكناً". [2]

ويمكن ملاحظة انعكاس هذه الافتراضات في تبني المنظور الليبرالي لمجموعة من الاسس النظرية التي شكلت منطلقات اولى للحكم في العلاقات الدولية.

فمن جهة يشير المنظور الليبرالي في تحليلاته للعلاقات الدولية الى: "التحول من النظام الدولي الذي تهيمن عليه الدول - وهو افتراض الواقعية الرئيس- إلى نموذج النظام المتشعب " أو المتعدد الفواعل، وهذا ما ترتكز اليه إفترضات الحكم العالمي بشكل أساس.[3]

(1) Magdalena Kozub-Karkut ,Op.Cit, p.28,And: Cynthia Weber,Op.Cit, p. 41.

(2) Cynthia Weber,Op.Cit,p.41.

كذلك: محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(3) Magdalena Kozub-Karkut ,Op.Cit, p.28

ومن جهة اخرى إنّ إفتراض الطبيعة العقلانية للافـراد والجماعـات الفاعلـة في السياسـية الدولية يترتب عليه قيام - هذه الفواعل- ببذل جهودا مـن أجـل تنظـيم وتعزيـز مصـالحهم، يقود هذا الافتراض إلى التزام المنهج الليبرالي بوجهة النظـر القائلـة بـإن السياسـة تنشـأ مـن" أسفل إلى أعلى" كمعيار اساس في تحليلاته، وهكذا فإن الدولة كمؤسسـة تمثيليـة هـي بمثابـة "حزام ناقل" لخيارات وتفضيلات المجموعات الاجتماعيـة وتـترجم إلى سياسـة تتبعهـا الدولـة. وعليه فإنّ الليبرالية تفترض إنّ التكوين الخاص بأفضليات الدولة تـؤثر في تشـكيل سـلوكها في النظام الدولي.(1)

وتشكل هذه الرؤية ايضا مقدمة ارتكز إليها منظري الحكم العالمي في تحلـيلاتهم، حيـث إن ضعف الدول ومؤسساتها في إدارة القضايا العالمية وفي مواجهة وحل المخـاطر والمشـكلات العالمية، تشكلا دافعا رئيسا للحكم العالمي، فالدول بوصفها " حزام ناقل " سـتعمد إلى إيجـاد البدائل المناسبة في تعزيز مؤسسات الحكم العالمي وتفويضها السلطات والصـلاحيات، خاصـة مع تنامي دور المجتمع المدني العالمي والذي أصبح يمارس السياسية والسلطة (من الاسفل) في الحكم العالمي.

المطلب الثاني: تطور الحكم العالمي في النظريات الليبرالية:

تتضح العلاقة بين المنظور الليبرالي والحكم العالمي من خلال تتبع دراسة الحكـم العـالمي في سياق تطورالنظريات الليبرالية إذ يبدو للمتتبع إن الإفترضات والتصورات المرتبطة بالحكم العالمي والتي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل تراكما معرفيا ظهـر في مختلـف مراحـل تطور النظريات والمناهج الليبرالية.

فقد إنبثقت دراسة الحكم العالمي بشكل اساس من طروحـات منظـري الليبراليـة حـول المـنظمات الدوليـة، والتـي ارتكـزت عـلى رؤيـة (غروتيـوس) لإيجـاد النظـام (Order) بـين

(1) Ibid,p.28.

الدول وإيجاد انماط للتعاون،[1] فبدلا من الدعوة إلى إقامة الحكومة العالمية - في إطارها الإقليمي أو العالمي- والتي بدأت في الإتجاه المثالي منذ القرن السابع عشر، وضعت - كموقف وسطي بين خيار الحكومة العالمية ،وخيار الدبلوماسية الدولية للامم المتمدنة - رؤيتها بضرورة السعي إلى إقامة كونفدرالية بين الدول ذات السيادة تتخذ قرارات على المستوى العالمي في القضايا المشتركة، وتترك قرارات اخرى للمستويات الوطنية والإقليمية،[2] وتجسدت المثالية في الحقل الاكاديمي في دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية كوسيلة للقضاء على النزاعات وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي، وانطلق المثاليون من إفتراض إنسجام المصالح (Harmony of Interests) أي وجود التوافق الطبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، وفي إطار السياسة الدولية فإنّ إنسجام المصالح يتحدد بمصلحة جميع الدول في تحقيق السلم، وإنّ اي دولة تريد أن تعرقل السلم هي غير عقلانية وغير اخلاقية، وتبعا لذلك فإن الحكم على العلاقات بين الأمم يجري على وفق قاعدتين الأولى هي: الإمتثال أو الإنتهاك للقانون الدولي، والأخرى هي: التعاون والإسهام في تنشيط وتعضيد جهود العصبة (عصبة الأمم) لتلطيف العلاقات، وفي السياق نفسه وجدت

---

(1) Karen A. Mingst ,Global Governance: The American Perspective, In: Raimo Vayrynen, (Ed.) , Op.Cit,p.94.

كذلك، للمزيد حول رؤية (هوغو غروتيوس) للعلاقات الدولية والنظام الدولي(Order)، ينظر مثلا:
John T. Parry, What is the Grotian Tradition In International Law? Journal Of International Law,Vol.35,Issue.2.(US: University Of Pennsylvania,2014),pp.306-320, And: Benedict Kingsbury, A Grotian Tradition Of Theory And Practice: Grotius ,Law And Moral Skepticism In The Thought Of Hedley Bull , Quinnipiac L. Rev ,Vol.17.(1),(US: The Law Review Association Of Quinnipiac College School Of law,Spring1997),pp.6-11, And: A. Claire Cutler, The Grotian Tradition In International Relations, Review Of International Studies, Vol. 17, No. 1. (US: Cambridge University Press, Jan.1991), pp.43-60.

(2) Tännsjö Torbjörn, Cosmopolitan Democracy Revisited, Public Affairs Quarterly Journal,Vol. 20.(3), (US: Board Of Trustees Of The University Of Illinois ,2006),pp.267-269.

المثالية إنّ إقامة نظم ديمقراطية يعد خطوة اولى نحو التخلص من النزاعات، لأنها ستتبع سياسات محايدة، وهي مسالمة وتمتنع عن إتباع سياسة القوة، و عليه فإن الافتراضات الأساسية للمثالية هي: الإعتقاد الجازم بحتمية إنتشار المؤسسات الديمقراطية، والتجانس الكامل في المصالح بين الشعوب والأساس الرشيد للسلوك الإنساني، وهكذا فقد قدمت المثالية نظرية ورؤية جديدة للمشكلات الدولية القائمة وكيفية حلها وبناء المؤسسات الدولية.[1]

وقد شكلت تحليلات المثالية ركيزة أساسية لتطور دراسة الحكم في سياق المنظور الليبرالية من حيث تركيزها على السلم والتعاون والمؤسسات والقانون في العلاقات الدولية، ولكن هذه النظريات قدمت تفسيرات أخرى حول أسباب التعاون والإمتثال للقواعد الدولية لا ترتبط بطبيعة الإنسان.

ويمكن ملاحظة إن رؤية (غريتوس) في إيجاد النظام (Order) بين الدول وإيجاد أنماط للتعاون أخذت بالإتساع تدريجيا ولم تعد تقتصر على إفتراضات المنهج المثالي (القانوني)، حيث ظهرت المقاربات والنظريات التي ترتكز على الاسس الوظيفية والتعددية والليبرالية الاقتصادية، ونظرية الأنظمة (Regimes)، والتي شكل القاعدة الرئيسة التي إنطلق منها دراسة الحكم العالمي في سياقه ومفهومه المعاصرالمرتبط بالعولمة.

فبالنسبة للمنهج الوظيفي - والذي ظهر في اربعينيات القرن العشرين على يد (ديفيد ميتراني) - فإنه يُعدّ أهم مقاربة ظهرت ليس " لفهم نشوء المؤسسات الدولية فحسب، بل لرسم مسار هذا النشوء في المستقبل، واستيعاب مضامينه المعيارية ايضاً "، [2] فقد مثلت الافكار التي قدمتها الوظيفية رد فعل على مقاربات السلام والتعاون كمقاربة الأمن الجماعي التي يمكن للدول أن تتجاهل التزاماتها متى ما ارادت، أو مقاربة الفيدرالية -

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص، 140-141.

(2) Chris Brown And Kirsten Ainley,Op.Cit,p.119.

كذلك: كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص ص147-148.

العالمية- التي تريد الغاء سيادة الدولة بقرار من الدولة نفسها ،ولذا وكما يرى (ميتراني) فإن كلا المقاربتين تفشلان على حد سواء لأنها تحاول العمل من منطلق السيادة وفي الوقت نفسه تكون نتائجها متناقضة مع منطلق السيادة، فالأمن الجماعي يريد أن ينشأ سلطة عالمية - دون الحكومة العالمية - كبديل عن نظام توازن القوى، في حين إن الفيدرالية تريد أن تشكل دولة عالمية فيدرالية، [1] ويرى منظروا الوظيفية وعلى رأسهم (ميتراني) إنّه لا يمكن إقامة نظاما يكفل السلام العالمي على وفق هذه المقاربات، وبدلا من ذلك فإن السلام يمكن أن يقام عن طريق تشجيع أشكال التعاون القائمة على أساس " البناء من الأسفل إلى الأعلى" والتي تتجاوز قضية السيادة الرسمية، ولكنها تعمل تدريجياً على تقليص قدرة الدول على التصرف الفعلي بصفتها ذات سيادة، [2] وعلى وفق إفتراضات المنهج الوظيفي فإنّ تزايد المنظمات الدولية هو وسيلة تؤدي إلى خلق شكل جديد قريب من الدولة العالمية، حيث تتنازل فيه الدول عن قسم كبير من سيادتها، لصالح المنظمات والمؤسسات الدولية، [3] ويقرب هذا الشكل إلى حدٍ كبير من شكل الحكم العالمي الرسمي القائم على اساس المنظمات والمؤسسات الدولية الرسمية.

فالمنهج الوظيفي يقدم توصيفا للتعاون الدولي الوظيفي (الإنتفاعي) قائما على أساس: "تجاوز الدولة وإيجاد نظام عالمي جديد" يتميز بشبكة واسعة من المنظمات الوظيفية فوق القومية تعيد تشكيل المجتمع الدولي على اسس وظيفية تتجاوز الاسس الإقليمية الجغرافية، [4] وتعتمد الوظيفية في تحقيق ذلك على قدرة العوامل الأقتصادية - بصورة مستقلة عن العوامل السياسية - في تحقيق عملية التكامل الدولي عبر إقامة

---

(1) Ibid, p. 119.

كذلك: كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(2) المصدر نفسه، ص 148.

(3) د. ريمون حداد، مصدرسبق ذكره، ص 295.

(4) Chris Brown And Kirsten Ainley,Op.Cit,p.119.

المنظمات الوظيفية فوق القومية ،[1] وبحسب رأي (متيراني) فإن الفصل بين السياسة والأمور الأقتصادية والأجتماعية، إنّما يعود إلى قدرة المنظمات الوظيفية على تحقيق المنفعة العامة الناتجة عن تأمين الحاجات الأساسية والتي ستؤدي تدريجيا إلى تغيير شكل النظام الدولي وتحقيق التكامل الدولي.[2]

وعلى الرغم من تقديم المنهج الوظيفي تفسيراً لنمو المنظمات الدولية الوظيفية والكيفية التي يتحول بها النظام الدولي من الإرتكاز على الدولة إلى الإرتكاز على المنظمات الوظيفية التي تحقق التكامل الدولي، إلاّ إنّ هذا المنهج "ليس بالدرجة الأساس نظرية حول نمو المؤسسات الدولية، بل هو وصف لشروط تحقيق السلم الدولي"،[3] وفي الحقيقة إن هذا التوصيف لاينقص من أهمية هذه المنهج في تقديم تفسيرا للتحول في النظام الدولي والإنتقال التدريجي للسلطة والحكم في العلاقات الدولية عن طريق نمو المنظمات الدولية والتكامل الدولي، فالقلق من الحرب مثل مرتكزاً أساسيا في دراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بصورة عامة وفي العقود الثلاثة الأولى لتأسيس الحقل على وجه الخصوص، فضلا عن إن اعتماد الوظيفية على دور المنظمات الوظيفية في تلبية الاحتياجات العامة، ومن ثم دعم عملية تغيير النظام الدولي المرتكز على الدولة القومية كان متناسبا مع طبيعة وحدات النظام الدولي في وقت طرح النظرية.

ومن ناحية اخرى فإن الوظيفية الجديدة التي ظهرت على يد (ارنست هاس) في نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي قدمت إفتراضتها حول التكامل الإقليمي،[4] وإقامة مؤسسات للحكم في إطار اقليمي وليس عالمي.

---

(1) د. انورمحمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا، مجلة دراسات دولية، عدد 39 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2009)، ص 72.

(2) د.ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 206.

(3) Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

كذلك: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 206.

(4) جدير بالذكر ان الوظيفية الجديدة تمثل تنويعاً للمنهج الوظيفي، وقد وضعت اسسها على يد (ارنست هاس) عام 1958 ،في دراسته لجماعة لجماعة الفحم والصلب الأوروبية ينظر: كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 151. و غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 328.

حيث أكدت الوظيفية الجديدة على التكامل الإقليمي - وليس العالمي- من منطلق إنّ المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية، بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعاًت الإقليم الواحد، وعلى العكس من إفتراضات الوظيفية (التقليدية) التي حاولت الفصل بين الجوانب السياسية والإقتصادية والتقليل من دور الجوانب السياسية - بإفتراضها إنّ المنفعة التي تحققها المنظمات الدولية ستتكفل بنقل و تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية - أكدت الوظيفية الجديدة على عدم إمكانية فصل الابعاد الاقتصادية للتعاون الدولي عن الجوانب السياسية.[1]

وإستندت الوظيفية الجديدة إلى مبدأ (الإنتشار) والذي يشير إلى إنّ: " النجاح في أحد أبعاد ومجالات التعاون سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة "، وفي ضوء هذا الإفتراض فإنّ التكامل في المجالات والقطاعات المختلفة سيؤدي إلى الإنتقال إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة التكامل السياسي، وعلى وفق رأي (ارنست هاس): " إنّ التكامل السياسي هو آخر مراحل العملية التكاملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد - فوق الدول - تكون لمؤسساته صلاحيات وسلطات تتجاوز سلطات الدول القومية القائمة " ويعد الوصول إلى هذه المرحلة هدفاً أساسياً للتكامل[2].

ولذلك يعتقد أنصار الوظيفية الجديدة بضرورة منح سلطات للمؤسسات فوق القومية لغرض إنجاح التعاون الاقتصادي لأنّ قيمة هذه المؤسسات تتجاوز الإلتزام السياسي، حيث إن نجاح التعاون الاقتصادي وإنتشاره وتوسع مجالاته سيكون متبوعاً بقرار سياسي بضرورة المحافظة على هذه التعاون وتنميته.[3]

---

(1) جيمس دورتي، و روبرت بالتسغراف، مصدر سبق ذكره، ص287.
(2) المصدر نفسه، ص ص287- 288. كذلك: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 207.
(3) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 207.

إنّ تأكيد الوظيفية الجديدة على بناء المؤسسات الإقليمية وتعزيز صلاحياتها عن طريق تفويض جزء من سلطات الدولة وسيادتها لمصلحة هيئات جديدة فوق قومية في إطار إقليمي محدد، يمثل استراتيجية تعتمد التدرج للوصول إلى إنشاء دولة فيدرالية على المستوى الإقليمي تبدء بإنشاء مؤسسات دولية أو إقليمية (فوق القومية) ذات صلاحيات محددة ،ولكن مع منح قراراتها مفعول مباشر وسلطة حقيقية فوق الدولة. [1]

وفي الحقيقة فإنّ الاحداث التي جرت في أوروبا منذ خمسينات القرن العشرين أكدت الأهمية التفسيرية لإفتراضات الوظيفية الجديدة، وخاصة فيما يرتبط بمبدأ (الإنتشار)، إذ تبع إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية في العام 1951، محأولات أخرى لاتباع أسلوب التكامل القطاعي تجسد في تأسيس الجماعة الإقتصادية الاوروبية في العام 1957، ومن ثم إندمجت هذه المؤسسات فيما بعد لتكوّن (الجماعة الأوروبية)، والتي أصبحت تعرف اليوم بالإتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية ماسترخت في عام 1992. [2]

إنّ دراسة الوظيفية نمو مؤسسات التعاون الاقتصادي والتكامل الدولي، وتأكيدها على ضرورة توسيع السلطات والصلاحيات المفوضة للمؤسسات فوق القومية شكل بداية مهمة في دراسة الحكم العالمي وتحليل تطور التكامل السياسي المرتكز على تصاعد اهمية العامل الاقتصادي في السياسة الدولية.

ومع ذلك فإن المنهج الوظيفي الجديد ظل مرتكزا على اساس إن المطالبة بتوسيع سلطات واختصاصات مؤسسات التكامل الدولي الإقليمي ونموها يعتمد بالدرجة الأولى على دور ادراك النخب المؤثرة في سياسة الدول لأهمية التعاون في تحقيق المكاسب في

---

(1) Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

كذلك: د. انورمحمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا،مصدر سبق ذكره، ص73.

(2) ينظر: غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 329. كذلك: جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي ط1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص ص 20-24.

تكامل مجالات معينة،وبعبارة اخرى فإن ادراكهم بتحقق المكاسب في مجال معين يدفعهم لتطوير التعاون في مجال آخر،[1] وهو ما لاينسجم مع تصورات أنصار الحكم العالمي الذين وإن اتفقوا على اهمية دور الدولة في تعزيز مؤسسات الحكم العالمي، لكنهم ينظرون إلى إن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في السياسة العالمية من جهة، كما إن القرارات السياسية بشأن تعزيز مؤسسات الحكم العالمي لم يعد يقتصر على الدول ولا ينطلق من دوافع المكاسب المتحققة من جهة اخرى.

ومع نهاية الحرب الباردة وجدت إفتراضات الوظيفية المرتبطة بمبدأ الانتشار وانتقال بؤرة الاهتمام من قضايا السياسة (العليا) إلى المشكلات التقنية الفنية (السياسة الدنيا) مكانتها، حيث أصبحت تهيمن على العالم قضايا السياسة الدنيا المتمثلة في الاقتصاد والتكنولوجيا، ومنحت الأولوية على حساب قضايا السياسة العليا (الأمن والاستراتيجية)،[2] ويظهر ذلك بصورة واضحة في الاهتمام العالمي بقضايا العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية، اضافة إلى مواضيع ذات طابع عالمي مشترك أصبحت تشغل اهتمام المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي على السواء من اجل تفعيل اجراءاتها والاهتمام بتنظيمها والسيطرة على مخاطرها، كما أصبحت هذه القضايا مرتكزا للمطالبات - وخاصة من قبل الفواعل من غير الدول- بتحسين الاداء المؤسسي العالمي وتفعيله واخضاعه لشروط الشفافية والمسائلة، كل هذا بدأ يحدث في العالم كما توقع أنصار الوظيفية وفي مقدمتهم (ميتراني)، ولكنه لم يحدث إلاّ بعد تزايد التفاعلات العالمية وتنامي ادوار للفواعل غير الدولاتية، وبذلك فإن إفتراضات الوظيفية بتوسع وإنتشار المؤسسات الدولية كانت تنتظر الظروف المناسبة لتنامي الفواعل وقدرتها في العمل الدولي بعيدا عن تأثير سيادة الدولة، وتحقيق التعاون من

(1) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 207، كذلك: غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 329.

(2) نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 125.

خلالها وهو ما احدثته العولمة والتطورات التكنولوجية، وعلى العموم لقد شكلت الوظيفية مدخلا مهما في التعاون الدولي وفي نمو المؤسسات الدولية وحتى مع فشل توقعاتها بتطور التعاون التقني إلى سياسي، فقد اثرت في إنشاء المنظمات والوكالات المتخصصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي مثلت فيما بعد مختبرا مهما في دراستها كمؤسسات للحكم العالمي الرسمي.

ومع ان التعاون الوظيفي الدولي حقق تطوراً كبيراً في سياق الفرص التي جاءت بها التطورات في النظام العالمي، وظهور العديد من المخاطر والمشكلات العالمي التي تتطلب التنسيق والتعاون الدولي، إلاّ إنّ تأثير سيادة الدول على أعمال المؤسسات والمنظمات العالمية لا يزال كبيرة، الأمر الذي يحول دون تطور المؤسسات والمنظمات العالمية ويحد من السلطة العالمية والحكم العالمي، ومن هنا تشدد المطالبات العالمية بضرورة اصلاح المنظمات والمؤسسات العالمية.

ومنذ أوآخر الستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي كان هناك وعي متزايد لدى دارسي العلاقات الدولية بأهمية الظاهرة الاقتصادية العابرة للحدود القومية، والتي تجلت بتكثيف العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وتصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي ،حيث شغلت هذه الظاهرة اهتماما واسعا ظهر في دراسات علماء الليبرالية الجديدة وعلماء الماركسية الجديدة، وكان من بين أبرز نتائج هذه الدراسات هو تحدي المنظور التقليدي لمعظم علماء العلاقات الدولية - اي الواقعية - والمستند إلى عدّ الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، ووصف العلاقات الدولية بأنها علاقات بين الدول.(1)

وفي ضوء ذلك أصبح علماء العلاقات الدولية منشغلين بدراسة مجموعة المتغيرات العالمية والتعرف على آثارها في النظام الدولي والسياسة الدولية، بما فيها: " إزدياد عدد الدول في النظام الدولي بعد أن نالت الدول المستَعمَرة استقلالها في عقود الخمسينات والستينات من

(1) Jorg Friedrichs,Global Governance As The Hegemonic Project of Transatlantic Civil Society, In:MarkusLederer And Philipp S.Müller,(Eds.) , Op.Cit, pp.47- 48.

القرن الماضي، وما صاحب ذلك من تغير في المطالب والمصالح في النظام الدولي، إلى جانب إنحسار الهيمنة الاوروبية على السياسة العالمية عندما تحدّت دول تقع في مناطق جغرافية أخرى الهيمنة الغربية، وظهور لاعبون جدد في السياسة الدولية وعلى الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات التي قامت بعولمة عمليّاتها وانشطتها الاقتصادية".(1)

وفي هذا السياق ظهرت دراسات الاعتماد المتبادل في سبعينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جاءت اسهامات (روبرت كوهن و جيمس روزناو) مؤكدة على تأثير الظاهرة الاقتصادية العابرة للحدود القومية في تغيير اولويات السياسة الدولية،(2) وتحولها من الاهتمام والتركيز على القوة العسكرية واستراتيجيات الدفاع عن الأمن القومي بوصفها تشغل اهمية عليا في السلوك الدولي (السياسة العليا) في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي ووجود التهديد العسكري الدائم لأمن الدول، إلى التركيز على التعاون والترابط الاقتصادي في سياق الاعتماد المتبادل واهميته في تحقيق المنافع و المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة، وما يعنيه ذلك من تحول في تركيز واهتمام الدول إلى (السياسة الدنيا) كمحدد للسلوك الدولي، (3) ولم تقتصر إفتراضاتهم على تحول الأولويات في السياسة الدولية فحسب، بل ذهبوا إلى التأكيد على ظهور فواعل أخرى عابرة القومية بدأت تتحدى سلطة الدول ذات السيادة وتمارس وظائف وادوار خاصة في المجال الاقتصادي خارج إطار سيطرة وتحكم الدولة، وفي ضوء ذلك ظهر المنظور التعددي كبديل عن المنظور (الدولتي) الذي يرتكز على الدولة كفاعل وحيد في النظام الدولي،(4) والذي تمسكت به الواقعية بكل إتجاهاتها.

---

(1) Karen A. Mingst , Op.Cit, p.94.

(2) Ibid, pp.94-95.

(3) Kapytonenko,Mycola, , Op.Cit,pp.592-594.

(4) Richard Little, The Growing Relevance Of Pluralism, In: Steve Smith ,Ken BoothAnd, Marysia Zalewski (Eds.) , International Theory: Positivism And Beyond, (UK:Cambridge University Press, 2008),pp.75-76.

وفي ظل إنتعاش الدراسات الليبرالية للظاهرة الاقتصادية العابرة للحدود تبلورت دراسة الحكم العالمي، [1] ولكن في سياقها الاقتصادي، حيث استطاعت هذه الدراسات رصد صعود فاعلين جدد ذوي طبيعة مختلفة عن الدول يمارسون انشطتهم وحركيتهم عبر الحدود القومية وبشكل مستقل، وهم على وجه التحديد القطاع الخاص متمثلا بالشركات متعددة الجنسيات، ومع إن مسألة (الفاعلين الجدد) لم تكن غائبة تماما عن إنتباه المنظور الواقعي المستند إلى مركزية الدولة، إلاّ إنّ الإشكال يكمن في تقدير دور هؤلاء الفاعلين في تشكيل معالم النظام الدولي، وبالتالي مكانتهم داخل البناء النظري للتحليل الدولي.[2]

ويؤكد معظم الباحثين على إن الإفتراضات والتحليلات التي تقدم بها منظري الليبرالية ضمن نظرية الاعتماد المتبادل نجم عنها ظهور نظرية الأنظمة (Regimes) في ثمانينات القرن الماضي، ثم تطورت في عقد التسعينيات - من القرن ذاته - إلى نظرية الحكم العالمي،[3] إذ إتسعت دراسة الحكم العالمي في سياق تطور نظرية الأنظمة، و التي أسهمت في إنتقال مفهوم الحكم من إطاره الضيق المرتبط بالمنظمات الدولية الحكومية إلى مجال اوسع يرتبط بالأنظمة الدولية الحاكمة، [4] والتي تشكل " مجموعة من الترتيبات التي تتضمن السلطة الرسمية وقواعد عمل غير رسمية، حيث تؤسس الأنظمة الدولية على مجموعة من المعايير والقواعد المتفق عليها حتى أنها تصبح كالشفرات بين الأعضاء، ويتم تقبلها من قبل الدول الأعضاء لكثرة استخدام و تداول مواضيع بعينها في السياق الدولي".[5]

---

(1) Kobayashi Makoto, Op.Cit,p.7.

(2) نزار الفراوي، الظاهرة عبر - القومية وأزمة الدولة في النظام العالمي المعاصر، مجلة فكر ونقد، عدد 46، ص 2، تم مراجعته بتاريخ 17/ 6/ 2015، على الربط الالكتروني في شبكة الانترنت:

http://www.aljabriabed.net/n46_07firawi.htm

(3) Kobayashi Makoto, Op.Cit, p.6.

(4) Karen A. Mingst , Op.Cit, p.94.

(5) Fassue Kelleh, Op.Cit,p.33.

وطبقا لمفهوم (ستيفن دي كراسنر)- أُستاذ العلاقات الدولية في جامعة ستانفورد - تمثل الأنظمة مجموعة من " المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار ،تعمل على تقييد سلوك الدولة من خلال وضع اطار رسمي لتوقعات كل طرف على هيئة اتفاق، فيما يتصل في قضية ومجال معين صريحة أو ضمنية، وهذا المفهوم يتسع ليغطي مختلف التفاعلات الإنسانية والتي تتراوح بين المنظمات الرسمية كمنظمة اوبك إلى الجماعات غير الرسمية كالبنوك الكبرى. وتعكس هذه الأنظمة عدم قدرة فرادى الدول على حل القضايا العالمية دون تعاون أوسع نطاقاً، ومن ثم فإن الأنظمة تنمي الثقة والاستمرارية والاستقرار في عالم كان ستسوده الفوضى غير المقيدة". [1] ويعد (اورن يونغ) - استاذ في جامعة كاليفورنيا- من اوائل الباحثين الذين عملوا على تطوير نظرية الأنظمة والحكم العالمي، [2] وتكمن وجهة نظر (يونغ) في إن جدوى الأنظمة تظهر في حل مشكلة العمل الجماعي حيث تمكن الأنظمة من حل المشكلة الناجمة عن العمل الجماعي، و تصبح الأنظمة الدولية بما تتضمنه من قواعد واجراءات للعمل الجماعي عند توسعتها هيكلا للحكم العالمي، [3] وبذلك وبحسب مفهوم (يونغ) فإن الحكم يشير إلى " الترتيبات التي تهدف إلى حل الصراعات الاجتماعية، وتعمل على تعزيز التعاون المستمر في علاقات متنوعة الدوافع وواسعة المجالات وبصورة اعم التخفيف من مشكلات العمل الجماعي

---

(1) Stephen D. Krasner ,Structural Causes And Regime Consequences: Regimes As Intervening Variables, International Organization Vol.36.No.2. (US: Massachusetts Institute Of Technology,Spring 1982),pp.186-187, And See: Stephan Haggard, and Beth A. Simmons, Theories of international Regimes, International Organization Vol. 41. No.3. (US: Massachusetts Institute Of Technology, 1987), 493-494.

(2) ومن اهم كتب (اورن يونغ) في هذا المجال كتابين - لم يتسنى للباحث الوصول اليها- وهما :
Oran R. Young, International Governance: Protecting The Environment In a Stateless Society,(U.S.A: Cornell University Press, 1994), Oran R. Young, Governance In World Affairs,(U.S.A: Cornell University Press, 1999).

(3) Kobayashi Makoto, Op.Cit, p.7.

في ظل عالم متعدد الأطراف الفاعلة ومترابطة بطريقة معقدة (في ظل الاعتماد المتبادل)"[1].

وبناء على ما تقدم نخلص إلى إن النظريات والمناهج العلمية في داخل المنظور الليبرالي كانت منشغلة منذ تأسيس حقل العلاقات الدولية بدراسة النظام والحكم في إطار العلاقات الدولية، حيث يتميز المنظور الليبرالي عن المنظور الواقعي بإلتزام الأول بإمكانية إيجاد النظام وتحقيق التعاون في السياسية الدولية، ومن ثم سينتج عن ذلك تغيير في سياسة الدول العدائية والقضاء على حالة الفوضى في النظام الدولي، وقد مهدت هذه النظريات والمناهج لطروحات الحكم العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الثالث: الحكم العالمي في النظريات الليبرالية بعد الحرب الباردة:

لا يمكن فهم الحكم العالمي في سياقه المعاصر - بعد انتهاء الحرب الباردة- إلاّ من خلال المنظور الليبرالي حيث تطور مفهوم الحكم العالمي في إطار هذا المنظور، وقد قدمت الليبرالية مفهوم الحكم في إتجاهين، الأول هو: الإتجاه المؤسساتي الذي يقدم الحكم العالمي بوصفه هياكل وترتيبات دولية، في حين ذهب الإتجاه الآخر إلى إعطاء الحكم العالمي صفة اقتصادية ترتبط بالعولمة الاقتصادية كواحدة من أبرز نتائج النيو - ليبرالية.

وبقدر تعلق الأمر بالليبرالية المؤسساتية فأنها تعد من أبرز الإتجاهات الليبرالية المعاصرة وتمثل في طروحاتها وإفتراضاتها إمتدادا للنظريات والمناهج اليبرالية التي أكدت على أهمية بناء المؤسسات الدولية وتدعيمها، وعلى وجه الخصوص النظريات والمناهج الليبرالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

إذ ارتكزت هذه النظريات على إفتراض إنّ خفض الصراعات الدولية سيكون عن طريق خلق مصالح مشتركة في التجارة وبالتعاون الاقتصادي بين أعضاء نفس الإقليم

---

(1) Ibid, pp.6-7.

الجغرافي، واسقطت هذه التحليلات على تجربة التكامل الاقتصادي الاوروبي، خاصة عند الإتجاه الوظيفي الجديد الذي إفترض إن هذا التعاون إذا ما نجح فإنه سيؤدي إلى الإنتشار والتوسع في مجالات اخرى تخلق اعتمادا متبادلا يؤدي إلى الاندماج وتحقيق السلام وإنشاء مؤسسات التكامل،[1] كما مثلت الليبرالية المؤسساتية امتدادا لدراسات الأعتماد المتبادل والمستندة إلى الظاهرة العابرة للقومية، التي أزدهرت خصوصا في أعمال (روبرت كوهن وجوزيف ناي 1972-1977)، حيث قدم كل من هؤلاء- في سبعينيات القرن العشرين - تطويرا مهما في المؤسساتية، بتفسير كيفية تعريف الدول لمصالحها الذاتية في عضويتها للمؤسسات الدولية، من اجل توسيع نطاق التعاون في سياق دراستهم للاعتماد المتبادل والمستندة إلى تطور الظاهرة العابرة للقومية، [2] فقد إنشغل هذا الإتجاه في وصف ظاهرة الاعتماد المتبادل والأنظمة الدولية وتقديم تحليل أدق للشروط التي يتم تعاون الدول من خلالها أي "كيف يحدث التعاون بين الدول ذات السيادة، وكيف تؤثر المؤسسات الدولية فيها"، وبإختصار فإن الإجابة كانت تكمن في: "إن المؤسسات تساعد على إزالة خوف الدولة من الغش والشكوك من الدول الأخرى - والتي مثلت العقبة الأساسية التي وقفت أمام التعاون الدولي - لذا فإنّ إنشاء المؤسسات الدولية والإنضمام اليها والتقيد بقواعدها يستجيب لحاجة الدول في التعاون من خلال تخفيض شكوكها، وتوفير آلية لمعاقبة الأطراف التي تخرق تلك القواعد". [3]

وقد أطلق على هذا الإتجاه في بداية ظهوره أسم الأتجاه التعددي، لأن أفكارهم لم تقتصر بالتركيزعلى ما يمكن إن يحققه التعاون من مكاسب تجارية مشتركة فحسب، بل

(1) Scott Burchill , Liberalism, In: Scott Burchill And Others, Op.Cit,pp.64-65.

(2) Ibid, p.65, And See: Richard Little, , Op.Cit,pp.70-74.

كذلك: د. عامر مصباح ،نظرية العلاقات الدولية: الحورات النظرية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ص 104-105.

(3) Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work , Foreign Policy ,No. 110 ,(Washington: Research Library ,Spring 1998),p.82.

ذهبوا إلى التأكيد على ظهور فواعل أخرى عابرة القومية بدأت تتحدى سلطة الدول ذات السيادة، مما جعل من السياسات العالمية " لا تعد حقلا خاصا بالدول كما كانت منذ نظام ويستيفاليا، فصورة العلاقات الدولية أصبح ينظر اليه كشبكة عنكبوتية مكونة من فواعل مختلفة و مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة ".[1]

وفي ثمانينيات القرن العشرين انضوى معظم منظري الاعتماد المتبادل وفي مقدمتهم (روبرت كوهن وجوزيف ناي)، إلى الليبرالية الجديد (اي الليبرالية المؤسساتية)، والذي أصبح من بين أكثر مدارس العلاقات الدولية أهتماماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط الليبرالية المؤسساتية بنظام دولي يتوفر فيه شرطين أساسيين، الأول: يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة، أما الشرط الثاني فهو: أن يكون التغيير في درجة (المأسسة) يمارس تأثيراً قوياً على سلوك الدول.[2]

وترتكز الليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى المبادئ الآتية: [3]

1. التعددية: أي تعدد الفواعل في العلاقات الدولية، ولكن تبقى الدولة الممثل الشرعي للمجتمع.
2. البنية الفوضوية للنظام الدولي: يقر منظري الليبرالية المؤسساتية بالبنية الفوضوية لنظام الدولي ولكنهم يعتقدون بإمكانية التعاون الدولي في إطار المؤسسات الدولية التي تسهم في تخفيف حدة الفوضى الدولية.
3. العملية: اي إنّ عملية التكامل والإندماج على المستوى الإقليمي والعالمي تشهد تصاعدا، ومن المتوقع أن تشكل تجربة الاتحاد الاوروبي اختبارا مهما لليبرالية المؤسساتية الجديدة.

---

(1) Richard Little, Op.Cit, pp.75 -76.

(2) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 413.

(3) جون بيليس وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 338، كذلك: د.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحورات النظرية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ص 99-100.

4. الحوافز: (الدافعية) وتتمثل بوجود ميزات تدفع الدول إلى البحث عن التعاون، وإن الدول ستدخل في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة اخرى تكسب اكثر من العملية التفاعلية، بعبارة اخرى أن كل الدول تجد نفسها تستفيد من عملية التعاون حتى ولو كان هناك تباين في حجم الاستفادة، فالمكاسب المطلقة عند الليبراليين المؤسساتيين أهم للدول من المكاسب النسبية.

وينتقد الليبراليون المؤسساتيون مثل (كوهن) فكرة إن التجارة تؤدي إلى السلام ويعدها فكرة ساذجة، فالتجارة الحرة تحفز على السلام لكنها ليست ضمانا له، فبالنسبة لليبرالية المؤسساتية إن التوافق في المصالح لا يظهر تلقائية، وان التعاون يبنى من قبل الإنسان، وتشكل المؤسسات الدولية وسيلة متقدمة للترتيبات الدولية التعاونية.[1]

إنّ الليبرالية الجديدة -المؤسساتية بوصفها الإتجاه الأبرز لليبرالية -مثلت في مجمل منطلقاتها وإفتراضاتها ردودا على الواقعية الجديدة، لذا فإن توضيح الأسس التي تقوم عليها الليبرالية المؤسساتية وتحديد رؤيتها للحكم العالمي كان قد إنكشف في ضوء الجدل النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

فبالنسبة للمؤسساتية فإن الدولة ليست الفاعل المركزي والوحيد في العلاقات الدولية كما تفترض الواقعية، فالدول في المؤسساتية هي من فواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، ومع ذلك تبقى الدولة الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع،[2] ولكن الليبرالية المؤسساتية تختلف في تصورها للدولة عن التصور الليبرالية التقليدي الذي يعتقد بعض متشدديه بأنّ الدولة " ليست شيء مسلماً به فليست الشرعية بالشيء الذي تملكه الدول كحق لها، بل هي شيء يجب ان يكتسب من خلال

---

(1) Robert O. Keohane ,International liberalism Reconsidered ,Op.Cit, pp.50-51.

(2) جون بيليس وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 338، كذلك:

Steven L.Lamy, Op.Cit,p.213.

الحكم الإنساني السليم والاجراءات الديمقراطية " فضلا عن تشكيك أنصار الإتجاه المؤسسي (الوظيفي) الليبرالي (من امثال ديفيد متيراني و إرنست هاس) بإمكانية الدول من تحقيق الأهداف الليبرالية المتمثلة بالنظام والعدل حتى لو توفرت لها إمكانية تحقيق ذلك، ولذا فقد اقترحو أن " تؤول السلطة نزولاً إلى الحكومة المحلية. . أو صعوداً إلى منظمات فوق الدولة أو إلى حكومة عالمية ".[1]

وبصورة عامة فإن منظري الليبرالية المؤسساتية يشاطرون إفتراض الواقعية الجديدة بأن الدول هي من اهم الأطراف الفاعلة في السياسية الدولية وإن بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية، لكن المؤسساتيين يعتقدون بأن الفواعل في السياسية العالمية هي متعددة وليست منفردة، كما يعتقد هؤلاء بإمكانية التعاون الدولي عن طريق المؤسسات الدولية التي تسهم في تخفيف حدة الفوضى الدولية،[2] فالدول هي فواعل عقلانية تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المجالات،[3] ومن المتوقع على وفق ذلك إن تتعاون.

وفي إطار البنية الفوضوية للنظام الدولي تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، والسلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعة تكمن في السلوك التعاوني، والدول بذلك تصبح أقل إنشغالا بالمزايا و الافضليات التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية، وإن العائق الأكبر الذي يقف أمام نجاح التعاون في إطار العلاقات الدولية هو عدم الإمتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش و التنصل التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف ،[4] و لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها لمؤسسات التعاون إذا رأت إنها تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

---

(1) جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص339.

(2) المصدر نفسه، ص 338.

(3) Steven L.Lamy, Op.Cit, p. 213.

(4) Ibid, pp. 213-215.

وبحسب مفهوم الليبرالية المؤسساتية إن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الاهمية للدول لما توفره لها من فرص، ولذا ستكتسب قدرا من الاستمرار، كما ستقيد قواعدها الحكومات من حيث وعلى وجهة الخصوص في استخدامها للقوة، دون ان يمنع هذا الدول من استمرار محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي.[1]

وتمثل إمكانية التعاون الدولي ومسألة المكاسب نقطة خلاف حقيقية بين الواقعيين والليبراليين الجدد، إذ يؤكد منظرو الليبرالية المؤسساتية إن التعاون لا يمكنه العمل إذا ما أخفقت الدول في الالتزام بقواعده وانتهجت أسلوب الغش لتأمين مصالحها الوطنية، في حين يؤكد منظروا الواقعية الجديدة بأنه ثمة حاجزين في وجه التعاون الدولي هما: الغش ومسألة المكاسب النسبية للفواعل الأخرى، فإخفاق الدول في الإمتثال للقواعد التي تشجع مسار التعاون تلجأ الدول الأخرى إلى التخلي عن النشاط المتعدد الأطراف وتتصرف أحاديا.[2]

وهكذا يؤكد الليبراليون المؤسساتيون بإن المؤسسات والأنظمة الدولية كفيلة بتعزيز المكاسب المطلقة وتبديد قلق الدول وخوفهم من الغش، في حين إن منظري الواقعية، مع اقرارهم بإن الدول تتفاعل احيناً من خلال المؤسسات، ويعتقدون ايضا بأن القواعد والأنظمة التي تضعها المؤسسات الدولية تعكس حسابات المصلحة الذاتية للدول، إلاّ إن ذلك لايمكن عزله عن التوزيع العالمي للقوة، حيث تلجأ الدول الأكثر قوة في النظام إلى خلق وصياغة المؤسسات بالطريقة التي تمكنها من الحفاظ على حصتها من القوة العالمية أو حتى مضاعفتها، ومن هذه الزاوية إن المؤسسات ليست " حقلا للتفاعل خارج علاقات القوة"، وبذلك فبالنسبة إلى للواقعيين الجدد إن شروط الحرب والسلام

(1) د.انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 413.

(2) Steven L.Lamy, Op.Cit, p. 21

هي أساسا وظيفة توازن القوى، والمؤسسات تعكس بشكل واسع توزيع القوة في النظام الدولي. [1]

ولأجل إظهار كيفية مساهمة الليبرالية المؤسساتية في وضع التصورات النظرية للحكم العالمي، و التركيز على المؤسسات كوكلاء للحكم في النظام العالمي يمكننا هنا الإشارة إلى أبرز التصورات النظرية لليبرالية المؤسساتية في موضوع الحكم العالمي بصيغته الرسمية:

1. المؤسسات في مفهومها الواسع تتحدد بـ " الأجراءات الرسمية وغير الرسمية، والأعمال الروتينية، والقوعد والمعايير والاتفاقيات بوصفها جزء لا يتجزء من الهيكل التنظيمي لنظام الحكم "، وهكذا يمكن أن تتراوح المؤسسات من قواعد النظام القانونية إلى معايير السلوك مثل المعايير الخاصة بالسلوك التجاري أو معاييرالسلوك التي تنظم العلاقات المصرفية، وبشكل عام فإن المؤسسات لم تعد ترتبط فقط بالمنظمات والقوانين والاتفاقيات الصادرة من الجهات الرسمية. [2]

وبذلك فإنه حتى مع تركيز معظم دارسي العلاقات الدولية ضمن هذا الاتجاه على دور المؤسسات الدولية الرسمية في تنسيق التعاون الدولي (مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرها)، وتأكيدهم ايضا على القواعد والعمليات والاتفاقيات الرسمية بوصفها مؤسسات للحكم، فإن الاتجاه المؤسساتي لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح يعطي دورا للمؤسسات غير الرسمية في هيكل الحكم العالمي لاسهامها في انتظام التفاعلات والاتصالات العابرة للحدود القومية.

وعلى الرغم من اعتقاد المنظرين في الإتجاه الليبرالي المؤسساتي بإنّ " الصراع بين الجماعات المتنافسة على الموارد النادرة يمثل جوهر السياسة، فإنهم ينظرون بصورة

(1) John Mearsheimer, ,Op.Cit,p.13.

(2) Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor ,Political Science And The Three New Institutionalisms, Political Studies,Vol.44.(5),(UK: Wiley,1996),p.938.

اشمل من خلال تأكيدهم على إن المؤسسات تلعب دورا مهما في التعزيز أو الحد من قدرات بعض المصالح، وإن المؤسسات هي بمثابة العامل الرئيسي في هيكلة السلوك الجماعي وتوليد نتائج مميزة".[1]

وفي هذا الإطار تعمل المؤسسات على توفير تنظيم لأنماط السلوك من خلال التحكم في الخيارات، وتخصيص الموارد، وتوزيع السلطة، وهيكلة الحوافز، وتوفير درجات متفاوتة من اليقين إلى الجهات والأطراف الفاعلة بشأن "السلوك الحاضر والمستقبلي للجهات الفاعلة الأخرى، وآليات الإنفاذ للإتفاقيات والعقوبات".[2]

وفي ضوء ذلك يقر أنصار الإتجاه المؤسساتي أن إنشاء المصالح والأهداف يتم في سياقات مؤسسية وليس في سياق خارجي بعيدا عن المؤسسات، الأمر الذي يعني بأن المنظور المؤسساتي لا يعترف بأن النظام الدولي فوضوي لايمكن ضبطه وتوجيهه ، إذ يعتقد المنظرون المؤسساتيون بأن النظام الدولي يتضمن بنية (ضمنية أو صريحة) قادرة على التأثير على سلوك الدول وضبط تصرفاتها، [3] ومع إنّه من النادر أن نجد اصرارا لدى منظري المؤسساتية على وصف المؤسسات بإنها القوة الوحيدة المؤثرة في السياسة الدولية - إذ ينظر معظمهم إلى إن المؤسسات هي جزء من سلسلة من العوامل الأخرى - فإنهم وفي الوقت ذاته يعدّون المؤسسات عاملا مهما واساسيا، الأمر الذي يترك مجالا كبيرا للوكالة، [4] بعبارة اخرى إن المؤسسات تمثل وكالات للحكم في السياسة العالمية نيابة أو بديلا عن الدول.

كما إن المنظور المؤسساتي يضمن موضوع المساءلة والشرعية في المجال الدولي، إذ يرى منظروه بأنه يمكن السعي لإيجاد المساءلة والشرعية عن طريق المؤسسات، ويعتقد

(1) Ibid,p.937.

(2) Ibid,p.938.

(3) Kent Eaton, Designing Subnational Institutions: Regional And Municipal Reforms In Post Authoritarian Chile, Comparative Political Studies, Vol. 37. No. 2. (UK: SAGE Publications, 2004),p.222.

(4) Victoria Lennox,Op.Cit, p.8.

هؤلاء إن الواقع الدولي يشير إلى " إن السمة البارزة في المؤسسات الدولية هو الدور البارز للقوة والعلاقات غير المتكافئة في تشغيل وتطوير المؤسسات، حيث هذه المؤسسات لا تتناسب مع توزيع السلطة والوصول إلى صنع القرار ووضع جدول الأعمال حتى أن بعض الجماعات لديها قوة أكثر أو أقل من المجموعات الأخرى". [1]

وبهذا الصدد فقد أكد (روبرت كوهن) - في معرض انتقاده كفاية هذه المؤسسات - على "إنه حتى الليبرالية المتطورة - والتي اسهمت في بناء مؤسسات للتعاون الاقتصادي والتنسيق في المجالات الأخرى - مشكوك فيها أخلاقيا، لأن الاقتصاد السياسي الدولي الذي دافع عنه الليبراليين يولد عدم المساواة التي لا يمكن الدفاع عنها وفقا لمبادئ العدالة".[2]

2. تعد المؤسساتية الأنظمة الدولية (Regimes) بأنها شكل من أشكال الحكم العالمي (من دون حكومة)، لانها تعمل على الإشراف - وتسيير- مجال معين في العلاقات الدولية (مثل البيئة، وحقوق الإنسان، والانتشار النووي، وغيرها)، فضلا عن ذلك، فإن الأنظمة تعمل على توفير الشفافية، ويمكن من خلالها التنبؤ بسلوك الدولة في النظام الدولي، ولكن ينبغي عدم الخلط بين مفهوم الأنظمة وبين مفهوم الحكم العالمي، حيث يشير الاخير إلى ما هو اوسع من معنى (الأنظمة)، [3] فمصطلح الحكم العالمي عند منظري الليبرالية المؤسساتية يستخدم للدلالة على " مؤسسة واسعة " تتضمن القانون الدولي والمنظمات الدولية والأنظمة والمعايير والاجراءات، [4]

---

(1) Keith Dowding,Institutionalist Research On The European Union, European Union Politics, Vol 1. (London: SAGE Publications,2000) p. 126.

(2) وعلى الرغم من ذلك يعتقد (كوهن) إن الليبرالية تبقى ايجابية من حيث الوصفات التي تقدمها في تحقيق السلام والرخاء عند مقارنتها بالبدائل التي تم تجربتها ،ينظر:

=Robert O. Keohane ,International liberalism Reconsidered, Op.Cit , p.40.

(3) James N. Rosenau ,Governance: Order And Change In World Politics,Op.Cit,p.9.

(4) Kobayashi Makoto,Op.Cit,p.7.

ويمكن لهذه "المؤسسة الواسعة" ضمان التعاون والتنسيق بين الدول - في إطار الفوضى - وقد اكد المؤسساتيون على إن هذا التعاون غالبا ما يحدث تحت رعاية المؤسسات الدولية، كما إنهم ركزوا على دور المؤسسات الدولية (الرسمية) في تشكيل الأنظمة التعاونية، [1] بشكل أكبر من تركيزهم على المؤسسات غير الرسمية في إيجاد مثل هذه الأنظمة، حيث لاتزال الفواعل غير الحكومية تعاني من الضعف في إيجاد مثل هذه الأنظمة بالمقارنة مع المؤسسات الدولية، من دون ان يعني ذلك إنكارهم لدور الفواعل غير الحكومية في التأثير على الفواعل الحكومية في سياق وضع هذه الأنظمة.

إن فهم الحكم العالمي عند منظري المؤسساتية يفترض إن الأنظمة الدولية الرسمية والقواعد والمؤسسات يمكنها أن تحكم الشئون الدولية، وتقدم الدراسات المرتبطة بالإتجاه الليبرالي المؤسساتي تفسيرا لإمتثال الدول لقيود المؤسسات الدولية والأنظمة التي تنبثق عنها في ظل غياب الاكراه - بالقوة- ويرتكز هذا التفسير على اساس نظرية الاعتماد المتبادل والترابط الدولي المعقد كتبرير لهذا الإمتثال، حيث يظهر الحكم العالمي في سياق هذه النظرية بوصفه: آلية " للتنسيق الذاتي الأفقي" بحسب ما ذهب اليه كل من (روبرت كوهن وجوزيف ناي)، [2] والى جانب ذلك فإن منظري المؤسساتية يميزون بين أربع نماذج للحكم العالمي هي: " الدولتية، والمنظمة الدولية، والجهات الفاعلة عبر الوطنية و نظام حكم الشبكة، والتي لا ينبغي أن ينظر إليها على إنّها بدائل، فكل هذه النماذج يمكن أن تتواجد في طبقات الحكم المعقدة ،فنموذج الدولتية يمثل السياسة الداخلية، والنموذج الثاني يشير إلى المنظمات الدولية، ونموذج الجهات الفاعلة عبر الوطنية يدخل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، في حين إن نموذج حكم الشبكة يأخذ الشبكة السياسة المعقدة بعين الاعتبار، حيث يؤكد على سلطة الدولة

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut , Op.Cit, p.29.

(2) Ibid ,p.29, And For More Details See: Keohane R. O., Nye J.S., Redefining Accountability For Global Governance,In: Miles Kahler And David A. Lake(Eds.) , Op.Cit, pp. 386- 411.

وسلسلة التفويضات والشبكات المنظمة جنبا إلى جنب مع التسلسل الهرمي للدول والمنظمات الدولية لتحليل كيف يمكن أن تؤثر - افقيا - في السياسة العالمية في ظل ظروف الترابط الدولي المعقد، وتحت تأثير عملية العولمة حيث يمزج كل هذه النماذج الأربعة و يخلق نموذجا واحدا أفقيا للحكم العالمي" وهذا النموذج يعزز من التعاون الدولي.[1]

3. تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أهمية تعزيز الحكم الاقتصادي العالمي عن طريق إنشاء و تفعيل الأنظمة والمؤسسات الدولية الرسمية، وتجهيزها بتفويض يمنحها القدرة على حل المشكلات العالمية الناجمة عن العولمة الاقتصادية، فضلا عن اصلاح المنظمات الدولية وجعلها خاضعة لمبادئ وقيم الديمقراطية والمسائلة.

إذ يعتقد انصار الإتجاه الليبرالي المؤسساتي إنّ الحكم الاقتصادي العالمي يأتي عن طريق المؤسسات الدولية القوية بما فيه الكفاية لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي (اقتصاد العولمة)، وقد حققت بعض الأنظمة الدولية والمؤسسات التي يدعو اليها هذه الاتجاه نجاحات واضحة، إذ على الرغم من أوجه القصور التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، فقد عملت هذه المؤسسات على تحسين الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمي، ولكن ترافق مع الترابط العالمي المعقد والعولمة الاقتصادية نشوء قضايا جديدة بيّنت عدم كافية المؤسسات والأنظمة القائمة للوفاء بالمهام الموكلة اليها، على سبيل المثال فإن الأنظمة التي تنظم المجالات المالية تبدو قاصرة على تنظيم وتوجيه القضايا المالية العالمية، حيث ان زيادة التكامل وعدم الاستقرار للأسواق المالية وتقلبات سعر الصرف أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على استقرار الاقتصاد العالمي،[2] وقد كشفت الأزمة الاقتصادية المالية العالمية بين العامين (2008-2009) عن عدم كفاية المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية في مواجهة المخاطر التي أصبحت توسم (بالمخاطر النظامية) والتي باتت تتطلب

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut ,Op.Cit,pp.29-30.

(2) روبرت غيلبين، مصدر سبق ذكره، ص455.

تغييرا هيكلا في نظام الحكم لمواكبة الترابط والتعقيد في التمويل العالمي في ظل العولمة،[1] ويتضاعف خطر الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية ليس بسبب عدم كفاية المؤسسات والأنظمة العالمية فحسب، بل لغياب القيادة السياسية العالمية (القوة المهيمنة) - كما يدعي الواقعيون -[2]

فضلا عن المعارضة من قبل الدول وأصحاب المصالح التي تواجهها عملية وضع الأنظمة الدولية، فعلى سبيل المثال فإنّ الجهود لخلق انظمة خاصة للشركات العالمية عابرة القومية، كالإتفاق حول نظام للإستثمار متعدد الأطراف وصلت إلى طريق مسدود بسبب المعارضة من طرف عدد من الدول وجماعات المصالح والنفوذ الاقتصادي. والى جانب ما تقدم فإن المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية لاتزال تعاني من ضعف في الاداء وعدم القدرة على ضمان الإمتثال للقواعد والأنظمة، ناهيك عن العجز الديمقراطي وغياب الشفافية في القرارات التي تتخذها الأمر الذي يجعلها فاقد للشرعية، كل ذلك يجعل من مهمة اصلاح النظم القائمة وخلق أخرى جديدة صعب للغاية.[3]

ومع بقاء تركيز منظري الليبرالية المؤسساتية على دور الدول كفاعل رئيسي في الحكم العالمي الاقتصادي، فإنهم ومن ناحية آخرى يعتقدون بأن الحكم الاقتصادي لايقتصر فقط على الدولة، فالأنظمة والمعايير والمؤسسات التي يتم إنشاؤها لإدارة الاقتصاد العالمي، تتضمن: الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال الذي يضم الشركات العالمية ورجال الأعمال والمصارف.

وهكذا وبعكس ما ذهبت اليه بعض الاراء التي تزعم بأنّ العالم سيشهد العودة إلى (فوضى العصور الوسطى)، بعد تقويض نظام الدولة بفعل التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية التي تمخضت عن انتشار السلطة وانتقالها للفواعل غير

---

(1) Ian Goldin And Tiffany Vogel, Op.Cit, p.4.

(2) للمزيد ينظر: روبرت غيلبين، مصدر سبق ذكره، ص ص457- 472.

(3) المصدر نفسه، ص ص 411-415.

الحكومية، [1] فإن الليبرالية المؤسساتية تستند إلى إفتراض الحاجة سلطة الدولة في تنسيق النشاطات المتباينة في الغالب، إذ لا يسع قوى السوق بمفردها أن تحقق الترابط والتنسيق والإنضباط في الأسواق مالم توجد جهة تمثل ضمانا وادامة لحقوق وتوقعات المشاركين، [2] فضلا عن حماية الأسواق والشركات من الدول التسلطية التي تسعى للحصول على الثروة والكسب عن طريق استخدام القوة. [3]

وعلى الرغم من إن منتقدي الحكم العالمي يروّنَ بإنه كمفهوم أُستغل من قبل "النيو ليبرالية الاقتصادية" لغرض تعزيز زيادة دورالأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني على الحكومة، اي إن مفهوم الحكم العالمي يصبح مبررا لتقليص وظائف الحكومة، [4] فإنّ (كريغ أن. ميرفي) - أستاذ العلوم السياسية الأمريكي - إنتقد هذا الفهم بقوله: "قد يكون أكثر دقة القول بأن الحكم العالمي المعاصر لا يزال يمثل استجابة مؤسسية يمكن التنبؤ بها وليس لمصالح فئة محددة تشكيله بالكامل، ولكن منطق الرأسمالية الصناعية "هو الذي يفرضه، وذلك لأن العولمة الاقتصادية أثارت الحاجة إلى الأسواق الكبيرة، وبسبب هذه الحاجة تتجاوز حدود الدولة، ويصبح مطلوب إنشاء نظم جديدة للحكم، لتتناسب مع الأسواق الجديدة والتفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود. [5]

وأخيرا فإن استخدام السوق كوسيلة لمتابعة أهداف الحكم لا يمكن بالطبع تجاهل، ولكن الحكم من قبل السوق - كما يفترض المؤسساتيون ودعاة الحكم العالمي على

---

(1) جدير بالذكر ان (هيدلي بول) هو اول من استخدم هذا الوصف(اي العصور الوسطى) كأحد الخيارات البدلية للنظام الدولي في حال استمرار حالة التراجع في سيادة الدولة، حيث يفترض ان هذا التراجع سيقود إلى غياب الحاكم أو السلطة التي لها حق السيادة والسيطرة على اراض محددة، حيث ستكون السلطة متداخلة ومجزأة بين عدد من الفاعلين، ينظر: هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 341-349.

(2) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص ص19-20.

(3) المصدر نفسه، ص ص 26-27.

(4) Kobayashi Makoto,Op.Cit, p. 9.

(5) Quoting: Ibid,p.9.

السواء- ينبغي أن يخضع لمراقبة واشراف وتنظيم اطراف وجهات " غير سوقية " في مقدمتها الدولة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، والجهات الفاعلة الأخرى، وبذلك فإن الانتقاد ينبغي أن يوجه إلى استخدام مفهوم الحكم العالمي شعارا لإستبعاد الأطراف والفواعل " غير السوقية " من الحكم الاقتصادي العالمي.[1]

وبناءً على ما تقدم فإن نظرية الحكم العالمي عند الليبرالية اظهرت تطورا وتنوعا مختلفة عبر مراحل تطور المنظور الليبرالي، وتوسعت نظرية الحكم العالمي على يد منظري المؤسساتية، ولعل أبرز ما تميزت به نظرية الحكم العالمي في اطار الليبرالية هو الآتي:[2]

1. وسعت الليبرالية مفهوم الحكم في إطار دراسة العلاقات الدولية، حيث ان مصطلح الحكم الدولي (International Governance) الذي كان يشير إلى الحكم بين حكومات الدول، ويقتصر معناها على المحادثات والتعاون بين الحكومات إلى جانب شمول المنظمات الدولية بوصفها وكالات دولية، تم استبداله بمصطلح (Global governance)، الذي يشير في استخدامه إلى إن الحكم يشمل الشخصيّات الحكوميّة بالإضافة إلى القطاعات الخاصّة مثل منظمات المجتمع المدني والشركات عابرة القومية وقوى السوق وشخصيّات غير رسميّة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإنّه يسمح لمجال الحكم بالاتّساع ليشمل التوجيه والإدارة والرقابة من فوق كما يشمل اثارة القضايا والمشاركة في صنع القرارات ووضع المعايير والرقابة من اسفل، ويعد هذا توسيعا كبيرا لحقل العلاقات الدوليّة.
2. إن نظرية الحكم العالمي عند الليبرالية تقدم كنموذج لتكوين النظام والمحافظة عليه في ظروف انعدام وجود حكومة أو دولة عالميّة، بمعنى آخر إن استخدام مفهوم الحكم

---

(1) Ibid,p.10.

(2) Kobayashi Makoto,Op.Cit,pp.8-9.

العالمي من دون الحكومة العالمية، قد قدم اجابة للسؤال عن كيفيّة الوصـول إلى الحكـم في النظام العالمي في ظل انقسام العالم إلى دول ولايوجـد مجـال لتكـوين حكومـة عالميـة لكونها غير عمليّة أو غير مرغوب فيها.

3. اسهمت اليبرالية في تحول التركيز من الاهتمام بموضوع الأنظمـة (Regimes) إلى موضـوع الحكم، حيث تؤكد نظرية الأنظمة على استحداث القواعد وعلى اتباع الإجراءات المعنيـة بمجال ما، ومع اهتمام مفهوم الحكم بذلك إلاّ إنّه يمكن القول إن إدخال مفهـوم الحكـم قد اعادة توجيه المنهج القائم على النتائج، إلى العمل نحو أسس تحقيق النتـائج والسـبل الموصلة إليها، حيث ستكون الأسئلة ليست حول مـاهي القواعـد القائمـة ؟ ولكـن كيـف يجب أن تستخدم لتحسين الحكم؟ وكيف يتم إتبـاع القواعـد وكيـف يمكـن إتباعُهـا ؟ وبهذا الصدد أيضا كان للحكم العالمي تأثيرا في توسيع مجال علم العلاقات الدولية.

4. كما إن نظرية الحكم العالمي الليبرالية تقوم على إنتقاد النظرية القائمة على مركزية الدولة -وهو الاتجاه الرئيسي في حقـل العلاقـات الدوليـة - إذ تعكـس نظريـة الحكـم الـوعي المعاصر الذي يرفض دراسة وتحليل العلاقات الدولية بالاقتصار عـلى الجهـات الحكوميـة والذي لم يعد كاف لفهم العلاقات الدولية.

ومــما تقـدم يتضـح ان الحكـم العـالمي في المفهـوم الليـبرالي يـرتبط بشـكل وثيـق مـع الإفتراضات الليبرالية، و يقدم بوصفة نظاما بديلا عن النظام الدولي.

كما يرتكز فهم المنظور الليبرالي للحكم العالمي عـلى الاعتقـاد بـأن العلاقـات الدولية في عصر العولمة ينبغي أن تعكس قواعد ومبادئ مجتمع الدولـة الأمـة، جنبـا إلى جنـب مـع التأكيـد بقـوة عـلى دور الأطـراف والجهـات   الفاعلـة في السياسـية العالميـة الحكوميـة وغـير الحكوميـة، ومـع إن نظريـة الحكـم عنـد الليبرالية تنطوي على بعض الطروحات المعيارية، إلاّ إنه لاينبغـي وسـم مفهـوم الحكم العالمي بأنه فكرة معياريـة، بـل هـو مشروع واضـح للمجتمـع الـدولي،

وضمن هذا التصور فإنّ الحكم العالمي كفكرة كانت قد وضعت منذ العام 1945، واضحت بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت من بين المواضيع المركزية التي تشغل اهتمام الباحثين، حيث ركزت المنظور الليبرالي بجميع اتجاهاته على التعاون الدولي.[1]

(1) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p28

المبحث الثالث: الحكم العالمي في المنظورات النقدية لدراسة العلاقات الدولية:

تضم النظريات النقدية طيف واسع من الاتجاهات التنظيرية والتي تشمل الماركسية (الراديكالية)، والنظرية النقدية المرتبطة بمدرسة فرانكفورت إلى جانب النظرية الدولية (مابعد الحداثة).

وتشترك هذه النظريات بتقديم رؤية (بنيوية) للنظام الدولي مستند على تحقيق اواع الاجتماعي.

ومن ناحية اخرى يمكن النظر إلى النظرية البنائيو الاجتمتعية بوصفها الثمرة للنظريه الدولية النقدية حيث سعى روادها إلى تطبيق اغلب رؤى وافكار النظرية النقدية في فهم السياسه والنظام العالمي، ومن هنا سنتناول في هذا المبحث مناقشة موقف الماركسو والنظرية النقدية والبنائية الاجتماعية، من الحكم العالمي بوصفها منظورات بديلة عن الواقعية والليبرالية.

المطلب الأول: الحكم العالمي في المنظور الماركسي (الرديكالي):

على الرغم من الاسهامات التي تقدم بها المنظرين الماركسيين الرديكاليين في تحليل ودراسة العلاقات الدولية، فقد تعرض المنظور الماركسي الرديكالي إلى العديد من الانتقادات التي وجهت اليه من قبل منظري الواقعية والليبرالية.

وبصورة عامة يرجع علماء السياسة عدم وجود نظرية متكاملة عند الماركسيين لدراسة العلاقات الدولية إلى اسباب منها تركيزهم على البيئة الداخلية للمجتمع، وعدم فصلهم بين السياسية الداخلية والخارجية، واهتمامهم وتركيزهم على الجانب الاقتصادي بوصفه محوراً للتفسير الماركسي للظواهر مع إن التنظير في حقل العلاقات الدولية يهتم بجوانب اخرى اضافة إلى الجانب الاقتصادي، وعدم المام الماركسية بكل الظواهر الدولية واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الامبريالية والصراع الطبقي، وعّدها الطبقة كفاعل والامبريالية كقوة محفزة، ومن ثم إن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول، فإن

الماركسيين ينكرون دور الدولة في العلاقات الدولية بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة ازالة الدولة، معتبرين ان الصراع ليس صراعا دوليا اي بين الدول، وإنّما صراع طبقي بين البورجوازية وطبقة البروليتاريا وهو صراع ايديولوجي اقتصادي،[1] وبذلك فإن الماركسية كما يرى (كينث والتز) حاولت ان تقدم "الصورة الثانية للعلاقات الدولية والتي تنطوي على رؤية مفادها إن صعود أنظمة الحكم الاشتراكية سيكفي لإلغاء الصراع بين الدول لكن تطلعاتها اليوتوبية سيطيح بها حتما" - وهو ما حصل بالفعل - ذلك لان الصراع على القوة والأمن متأصلين في حالة الفوضى الدولية.[2]

وعلى الرغم من إن الماركسية - كما يعتقد ستيفن والت - كانت إلى غاية ثمانينيات القرن العشرين بوصفها البديل للاتجاهين المهيمنين على العلاقات الدولية (اي الواقعية والليبرالية) بتقديمها تفسيرا مختلفا للصراعات الدولية، إلاّ إن الماركسية ظلت طيلة الحرب الباردة متأثرة بواقع الاستقطاب الدولي مما جعلها عرضة للانتقاد والاستهجان ،فقد اثبتت الادلة التجريبية إمكانية التعاون الاقتصادي والعسكري بين القوى الصناعية الرأسمالية بعكس ما كانت تفترضه الماركسية التقليدية، كما اثبتت الادلة التجريبية ايضاً بأن المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الطريق الأمثل للازدهار، وهو ما يناقض نظرية الماركسية الجديدة (نظرية التبعية) والتي ركزت على منهج التنمية الذاتية، فضلاً عن إن العديد من الدول النامية أثبتت أنها قادرة على المفاوضة بنجاح مع الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الرأسمالية،[3] وقد انعكس ذلك في جعل الماركسية تمثل بديلا ايديولوجيا اكثر منه نظرية أو منظور لدراسة العلاقات الدولية.

---

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص ص 143- 144.

(2) Andrew Linklater, Marxism,In: Scott Burchill,And Others , Theories Of International Relations, Op.Cit, p.110.

(3) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.32.

وبإنتهاء الحرب الباردة تعرضت الايديولوجية الشيوعية - بسبب إنهيار تجربتها الاكبر- إلى تراجع كبير في العالم في قبال النموذج الليبرالي الغربي، وساد الإعتقاد بتراجع التنظير الماركسي في حقل العلاقات الدولية تحت تأثير فشل تجربة الاتحاد السوفياتي.

ولكن منظري الماركسية ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ذهبوا لإستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات ما بعد الحداثة وخاصة من التيار النقدي في الأدب والعلوم الاجتماعية، هذه المقاربة أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم افتراضاتهم، وبذلك ظهر الاتجاه النقدي الجديد في العلاقات الدولية بوصفه امتداداً للتنظير الماركسي (الراديكالي).

ويمكن التعرف على موقف المنظور الراديكالي من الحكم العالمي من خلال تتبع اتجاهاته التقليدية والجديدة وتطورها بعد انتهاء الحرب الباردة وهذا ما سنعالجه تباعاً. [1]

أولا: الماركسية التقليدية

يرتبط المنظور الماركسي (الرديكالي) لدراسة العلاقات الدولية في جذوره بفلسفة (كارل ماركس) وتحليلاته حول المادية التاريخية، والصراع الطبقي، والرأسمالية العالمية، والنضال من اجل تحقيق المساواة والحرية، والتي اسقطها (فلاديمير لينين) فيما بعد على العلاقات الدولية.

وفي الحقيقة وبحسب رأي - مارتن وايت - لم تكن اسهامات (ماركس وانجلز) النظرية واضحة في العلاقات الدولية، [2] وربما يعزى ذلك لعدم اقراره اصلا بنظام الدولة، فالدولة لا تمثل سوى واجهة (بنية) للطبقة المسيطرة، وعلى العكس من ذلك فقد تركزت تحليلاته على تطور المجتمعات البشرية على المستوى العالمي على اساس ان الفاعل هو الطبقة وليس الدولة.

---

(1) Ibid, p.33.

(2) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 36.

وعلى الرغم مـن ان (مـاركس) لم يكتـب مـا يمكـن أن نسـميه بالعلاقـات الدوليـة إلاّ إن كتاباته حول النظام الرأسمالي وآلية الاستغلال ومراحل وكيفية تطور هذا النظام تُعد المرجعية للكثير من النظريات التي اهتمت بدراسـة المجتمـع وتحريـر الإنسـان،[1] إذ ترتكـز تحلـيلات (ماركس) على افتراض مفاده: " إن تـاريخ المجتمعـات لا يتعـدى كونـه حركـة مسـتمرة وفي إتجاه واحد لتحقيق مزيد من التقدم والانعتاق الإنساني" (اي التحرر)، وإن حركة المجتمعات التاريخية إنما تتم من خلال آليات الصراعات الطبقية داخـل المجتمـع، وأوضـح (مـاركس) إن العلاقات الاجتماعية بين الطبقات هي نتاج لطبيعة قوى الإنتاج في المجتمع.[2]

وفي ضوء ذلك يصور (ماركس) تاريخ المجتمعـات الإنسـانية بإنـه صراع بـين الطبقـات الاجتماعية، تحكم هذا الصراع عوامل مادية قوامها التطور في وسائل الإنتاج، وبذلك قـدم ماركس مفهومه عن (المادية التاريخية) والتـي تـفسر تحـولات المجتمعـات البشريـة عـلى اساس انها انعكاس للتطور الاقتصادي للمجتمعات، مما يعنـي ان التطـور الاقتصـادي هـو المحـرك الفعـال في التـاريخ،[3] إذ يشـير (مـاركس) إلى ان عمليـة التحـول التـاريخي للمجتمعات من مرحلة إلى اخرى كان يتم عندما يكون هناك تناقض بين علاقـات الإنتـاج (العلاقات بين الطبقات) السائدة والتطور الجديد لقوى الإنتاج (اي التحديث والتصـنيع)، حيث تصبح العلاقـات السـابقة للإنتـاج في حكـم المنتهـي بسـبب الصراع، وتحـل محلهـا علاقات اخرى تحمل في طياتها بذور التناقض التي ما تفتأ أن تظهر ويتعمق التناقض مـن جديد بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وبذلك يتحول المجتمع من مرحلة إلى اخرى بنـاءا على النتيجة التي يكون عليها الصراع. وهكذا فبالنسـبة لــ(مـاركس) فـإن صراع الطبقـات

---

(1) د. خالد موسى المصري، مصدرسبق ذكره، ص ص 142- 143

(2) Mark Rupert, Marxism ,In Martin Griffiths,(Ed) International Relations Theory For The Twenty First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007),p.35.

(3) Andrew Linklater, Op. Cit, p.114.

هو المحرك الأساسي الذي يشكل آلية الانتقال مـن شـكل إلى آخـر، إذ يترتـب عـلى التطـور في وسائل الإنتاج نهاية للعلاقات السـابقة للانتـاج بسـبب الصراع، وتحـل محلهـا علاقـات انتـاج جديدة، ويمثل هذا ديناميكية لعملية التحول التاريخي للمجتمعات: من الشيوعية البدائيـة إلى مجتمعات الرقيق ومنها إلى مجتمع الإقطاع وصولا إلى الرأسـمالية،[1] أو مرحلـة المجتمـع الصناعي الرأسمالي الـذي سيـؤول - بحسـب رأي مـاركس - لامحـال إلى نهايتـه التـي سـتأتي بالمرحلة الشيوعية بوصفها آخر مراحل التطور التاريخي للمجتمعات.

وتتميز وتنطوي مرحلة الراسمالية على صراع بين الطبقة الرأسـمالية (البورجوازيـة) وبـين طبقة العمال (البروليتاريا) واللتان تمثلان حصيلة تطور وسائل الإنتاج الثورة الصـناعية وتـركم الثروة بيـد مـن يملكونهـا عـلى حسـاب إسـتغلال العـمال. إن الرأسـمالية - كـما تؤكـد عليـه الماركسـية - هــي مصـدر الصراع والتنـاقض والإنقسـام داخـل المجتمـع، حيـث ان الطبقـة البورجوازية تحكم وتستغل طبقة (البروليتاريا) عـن طريـق انشـاء جهـاز الدولـة، وبواسـطته تحكم وتـديم سـيطرتها. وعليـه تغـدو الدولـة رمـزا للقهـر والإسـتغلال واللامسـاواة، وتصـبح المواجهة بين الطبقتين امرا حتميـا، وهنـا يقـرر مـاركس ضرورة إزالـة الدولـة والقضـاء عليهـا لتحقيق مجتمع العدالة المنشودة (المجتمع الشيوعي).

ويمكن تحديد أبرز افتراضات الاطار التحليلي لنظرية (ماركس) والتي هي بوصفها (النواة الصلبة) والتي تم توظيفها في دراسة العلاقات الدولية بالأتي:

1. الرؤية العالمية:

مع إن (ماركس) لم يعالج موضوع النظام الدولي بصـورة مبـاشر إلاّ إنـه قـدم افتراضـات حول المجتمع العالمي وظفها الماركسيون فيما بعد في تنظيراتهم في العلاقات الدولية.

---

(1) Ibid, p.114.

=كذلك د. خالد موسى المصري، مصدرسبق ذكره، ص 143، د.عامر مصباح نظرية العلاقات الدولية، مصـدر سبق ذكره، ص ص 124-125.

أن مكمن القوة الرئيس في كتابات (ماركس) ترتبط بتفسيره للطريقة التي أصبحت بها الرأسمالية نظام الإنتاج السائد على مستوى العالم، فقد كانت اسهامات كل من (ماركس وانجلز) تجعلهما رائدي أطروحة " العولمة الرأسمالية المفرطة " فجوهر الرأسمالية عندهما هو: "السعي لتمزيق كل حاجز، وغزو الأرض بأكملها وجعلها سوقا والتغلب على عقبة المسافات عن طريق خفض الوقت الذي ينفق في الحركة من مكان لآخر لأدنى حد ممكن".[(1)]

وبذلك توسم الرأسمالية مدفوعة بطبيعتها إلى النمو عالمياً والى مزيد من استغلال عمل الإنسان والى التكالب للبحث عن الربح، ويعد (ماركس) تطور الرأسمالية إلى المرحلة العالمية شرطا مسبقا لابد منه للإنتقال إلى المرحلة الشيوعية " فالبروليتاريا لا يمكن أن تحقق النصر من دون أن تكون مسيرة التاريخ قد هيأت العوامل المادية التي ستخلق ضرورة وضع حد لطرائق البورجوازية في الإنتاج وبالتالي للهيمنة السياسية للبورجوازية، وفي سياق سعي الرأسمالية للتوسع وتشجيع العولمة والتبادل الحر فإنها تأتي على نهايتها لأنها ستفرط في تغريب وإستغلال العمال وتخلق " عالماً مخيباً للآمال "، وسيقود ذلك بالنتيجة إلى نشوء وعي البروليتاريا السياسي وقيام الثورة للإنتقال إلى الشيوعية، ويعتقد (ماركس) إن الشيوعية لايمكن أن تكون إلاّ على نطاق عالمي فلا تستطيع ثورة أن تنجح بصفة مستدامة في بلد واحد" لان البروليتاريا لاتستطيع ان توجد هكذا الا ضمن التاريخ العالمي ونشاطاتها على غرار الشيوعية لايمكن ان تكون لها سوى وجود تاريخي عالمي"[(2)].

وهكذا على وفق (ماركس) بانه سيتم إلاستعاضة عن الرأسمالية بالاشتراكية وعلى نطاق عالمي، فالاشتراكية ستكون عالمية، وليست ظاهرة متعلقة بالمجتمعات الرأسمالية الأوروبية، ويعود ذلك إلى إن الحرب والامبريالية، والتجارة الرأسمالية، قد أدت إلى

---

(1) Andrew Linklater, Op.Cit,p p.115-116.

(2) جاك اتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، ترجمة: محمد صبح، ط1،(دمشق: دار كنعان، 2008)،ص ص383- 387.

اخراج المجتمعات البشرية من عزلتها التي كانت تعيشها في وقت سابق، وبذلك فقد وجهت الرأسمالية الجنس البشري إلى " مجرى تاريخي واحد"، [1] هو قيام الاشتراكية العالمية والقضاء على الرأسمالية تمهيدا لتحرير الإنسان عن طريق الشيوعية العالمية.

ويؤكد (ماركس) ايضاً على إن القومية ستتراجع مكانتها في التصور السياسي للقطاعات المتقدمة البروليتارية التي تساند المشروع العالمي، فما تصنعه الرأسمالية من نظام للاستغلال الإنساني تتحكم فيه الطبقة البورجوازية والرأسمالية هي السبب الجذري لحالة الاغتراب، التي يقع فيها الجنس البشري تحت رحمة الأبنية والقوى التي خلقتها الرأسمالية،[2] ولذا فإن المجتمع محل النظر هنا لم يعد المجتمع القومي ولكنه العالمي، فالحرية الإنسانية والتخلص من اشكال الهيمنة الرأسمالية لا تتحقق إلاّ عن طريق الثورة العالمية وبواسطة أشكال عالمية للتعاون من أجل إعادة بناء المجتمع العالمي ككل. [3]

2. الأساس المادي/ الاقتصادي للصراع الاجتماعي:

تقدم الماركسية تحليلا للسياسة والعلاقات الدولية يتخذ من الاقتصاد منطلقا ومحورا للعمليات الاجتماعية كلها، حيث عُدّت نمط الإنتاج الاقتصادي بمثابة البنية التحتية التي تحدد جميع اشكال البنيات الأخرى التي وصفها بالفوقية.[4]

إذ تعمل التطورات في القاعدة الاقتصادية كحافز للتحول الواسع للمجتمع ككل وذلك بسبب كما -يؤكد ماركس-إن نمط الإنتاج في شروط الحياة المادية الاجتماعية يحدد عملية الحياة الفكرية والسياسية عموماً، ولذلك فالمؤسسات القانونية والسياسية والثقافية

---

(1) Andrew Linklater, Op. Cit, p.114.
(2) Ibid,pp.112-113.
(3) Ibid. p.115.

(4) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره ،ص170.

تعكس وتعزز نمط السلطة والسيطرة في الاقتصاد، لذلك فإن التغيير في القاعدة الاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تغير في البنية الفوقية السياسية والقانونية. [1]

وتصور المادية التاريخية الرأسمالية على إنها تمثل وسيلة مادية للحياة أو مجموعة متكاملة من العلاقات الاجتماعية التي لم تنحصر في شكل الاقتصاد الذي نعرفه في العالم الحديث - بل شملت كل انماط الإنتاج البدائية - كما لم تتحدد ضمن حدود الدولة ذات السيادة، وبذلك فالماركسية لديها تصوراتها الفكرية حول تطور الهياكل والممارسات الاجتماعية عبر التاريخ والتي تتجاوز ايضا الحدود الوطنية، وبإختصار فإن المادية التاريخية تقدم نظرية عن الإنتاج الاجتماعي للسياسة العالمية.[2]

3. ان الدول والنظام الدولي وعلاقات القوة في السياسة الدولية هي في حقيقتها إنعكاس لنظم العلاقات التي تشمل - بصورة خاصة - التنظيم الاجتماعي للإنتاج، وهذا الأخير هو نفسه منظم وفقا للعلاقات الطبقية.[3]

وفي ضوء ذلك فإن الماركسية تعتقد إن الدولة تمثل تطورا تاريخيا يعبر قانونيا وسلطويا واجتماعيا عن حالة اقتصادية واجتماعية وسياسية في مرحلة تاريخية معلومة من تطور المجتمع، وبالتالي فأن المجتمع الدولي المؤلف من هذه الوحدات إنّما هو إنعكاس مباشر لتطورها تاريخيا، بعبارة اخرى فإن العلاقات الدولية في جوهرها وثيقة الصلة بنظام العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية للدول المتفاعلة إلى جانب ذلك، ترى الماركسية ان اسس الصراع هي اسس مادية موجودة في نمط الإنتاج السائد، وفي النظام الطبقي الذي ينتج صراع الطبقات،" فنمط الإنتاج والوسائل المادية للحياة تشكل كل مظاهر الحياة في المجتمع،

---

(1) د.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(2) Mark Rupert, Marxism , Op. Cit, p.35.

(3) Mark Rupert, Op. Cit, p.35.

الاجتماعية والسياسية والثقافية أو الحياة الفكرية، ليس الوعي هو لذي يحدد الوجود، ولكن العكس الوجود الاجتماعي هو الذي يحد الوعي" كما يقرر (ماركس).[1]

ومن جهة اخرى فإن الماركسية لا تسلم بالحدود بين الدول أو بمبدأي القومية والسيادة، لأنهما من نتائج وجود الدولة القومية التي تمثل البناء الفوقي للصراع الطبقي وتعكس مصالح الطبقة المسيطر كما وتنظر الماركسية إلى ان قيام الكومنولث العالمي يقتضي بالضرورة تجاوز الحدود والعمل على تقويض القومية والسيادة التي تمثل العائق الأهم الذي حول دون قيام الكومنولث العالمي المنشود.[2]

وعلى الرغم من إن تحليلات (ماركس) لم تتضمن موقفا محددا من الحكم في المجال الدولي فضلاً عن الحكم العالمي، إلاّ إن افتراضاته في تفسير الحركة التاريخية للمجتمعات البشرية (المادية التاريخية) تتضمن ابعاداً عالمية للنضال الإنساني للتحرر من كل اشكال الهيمنة والتي ستصل - بحسب افتراضه- إلى قيام حكم عالمي يتخذ صورة (كومنولث أو اتحاد اشتراكي عالمي) تمهيدا للانتقال إلى الشيوعية حيث تغيب كل اشكال الدول والسلطة.

ولكن موقف الماركسية من الحكم في الاطار الدولي - والعالمي فيما بعد- لا يقتصر على فقط على اساس هذا الطرح المثالي، بل إن الافتراضات التي جاء بها (ماركس) تجعل من كل أشكال التنظيم الإجتماعي - الدول والنظم الدولية - هي نتاج التطورات في القاعدة الاقتصادية التي تحفز التحول الواسع في المجتمع ككل.فقد كان (ماركس) يعتقد اصلا بأن كل بنية إجتماعية توظف لصالح الطبقة لتعزيز هيمنتها السياسية ولا يقف هذا الموقف عند حدود الدولة بوصفها أداة للقهر الاجتماعي بيد الطبقة البورجوازية، بل يتعداه لكل ظواهر العلاقات الدولية الحروب والامبريالية وكل تنظيم على المستوى الدولي، وهذا

(1) د. انور محمد فرج ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ،ص ص 318-319.
(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 45.كذلك د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص41.

الموقف سيوظفه الماركسيون فيما بعد لتحديد موقفهم بوضوح في رفض كل اشكال التنظيم على المستوى الدولي ورفضهم للحكم العالمي ايضا بوصفها أدوات ووسائل لهيمنة الرأسمالية العالمية.

وفي الحقيقة فإن المبادئ والافتراضات التحليلية التي جاء بها (ماركس)، استخدمت من قبل الماركسيين في التنظير للعلاقات الدولية، حيث نقلت الرؤية الماركسية عن طبيعة الدولة وديناميكيتها الداخلية إلى النطاق الدولي، كما طور البعض الآخر في هذه الرؤية الداخلية وما ارتبط بها من دلالات دولية. ومن هنا ظهرت العديد من التنظيرات ضمن المنظور الماركسي، والتي تقدم رؤية مختلفة تماماً للعلاقات الدولية عن تلك المقدمة من المنظورين التقليديين الواقعي والليبرالي.

ولعل أبرز الاتجاهات النظرية ضمن المنظور الماركسي (الرديكالي) التقليدي في العلاقات الدولية هي: نظرية الامبريالية.

فالماركسية كنظرية جرى تعديلها كنظرية للعلاقات الدولية جرى تعديلها على وجهه الخصوص من قبل (لينين) في كتابه: (الامبريالية اعلى مراحل الاستعمار، 1917)، ومن ثم تبعه العديد من النظريات في العلاقات الدولية. ولكن نظرية الامبريالية تعود ايضا إلى اسهامات (نيكولا بوخارين) حول الامبريالية.[1]

وقد أخذ (لينين وبوخارين) من الاقتصادي البريطاني (جون هوبسون) تفسيره للظاهرة الاستعمارية، ودور الامبريالية في اشعال الحروب، حيث ذهب (هوبسون) إلى ان الامبريالية هي نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي والمتمثل في سوء توزيع الثروة وتركزها بيد الطبقة البورجوازية بسبب قانون فائض القيمة ،ويترافق مع ذلك زيادة في الإنتاج في قبال إلانخفاض في الاستهلاك، ذلك لإن الثروة محصورة بيد قلة قليلة من

---

(1) في كتابيه: (نحو نظرية للدولة الامبريالية) الصادر في العام 1915، وكتاب: (الامبريالية والاقتصاد العالمي) الصادر في العام 1917.

المجتمع ولا تستطيع الاكثرية - لما تعانيه من العوز - إستهلاك ما تنتجه الرأسمالية الصناعية، ويرى (هوبسون) إن إعادة توزيع الثروة الناتجة عن فائض القيمة لتعزيز مستوى الرفاه المحلي يشكل الحل المثالي لهذه المشكلة البنيوية، غير إن الرأسماليين بدلا من ذلك يلجأون لإعادة إستثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج، وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية، وهكذا فإن الصراع من أجل الاستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات يعد في رأي (هوبسون) من أهم العوامل المسببة في إندلاع الحروب.(1)

وقد استند تحليلات (لينين) - على وجه الخصوص- في تفسير الظاهرة الاستعمارية إلى إفترض مفاده إن تطور الرأسمالية يرتكز على اساس سعي الرأسماليين لتعزيز ملكيتهم لوسائل الإنتاج وزيادة ثرواتهم، مما يجعل الاقتصاديات الرأسمالية تنتقل من الأسواق الداخلية إلى مرحلة التراكم المالي وإنشاء الإحتكارات على المستوى الدولي،(2) حيث تميل الرأسمالية في مرحلتها الإحتكارية إلى زيادة التوسع إلى خارج الحدود و التحول إلى الطابع الامبريالي، بسبب من تحكم الاحتكارات في فائض رؤوس الأموال الذي يذهب إلى الخارج وبالتحديد إلى الدول النامية.

ومن ناحية أخرى تمثل نظرية (لينين) حول الإمبريالية امتدادا لافتراضات (ماركس) حول تطور النظام الرأسمالي، فقد أكد (لينين) أن الرأسمالية تتجه نحو مرحلة تاريخية جديدة ولكنها لا تختلف في جوهرها عما وصفه (ماركس) بل إنها تقوي وتدعم تصوره لسيرورة الرأسمالية نحو نهايتها وهذه المرحلة هي: مرحلة الرأسمالية الإحتكارية (الإمبريالية) - والتي يصفها لينين بأنّها أعلى مراحل الرأسمالية- وفي اطار سعي (لينين) لوضع نظرية شاملة تكشف أسباب بروز الرأسمالية الإحتكارية والقوى والقوانين الداخلية

---

(1) James E. Dougherty And Robert L. Pfaltzgraff Jr, Contending Theories Of International Relations: A Comprehensive Survey, 5th Edition (New York: Longman, 2001), p. 432.

(2) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 36.

المتحكمة في تطورها، توصل الى: أن التنافس الرأسمالي قد وصل إلى مرحلة نوعية جديدة بقيام الإحتكارات، وتحولت المنافسة إلى منافسة دولية تتسبب في حروب (إمبريالية)، وتخلق بذلك أوضاعا مناسبة للثورة البروليتارية وبالتالي القضاء على النظام الرأسمالي.[1]

وقد طور (لينين وبوخارين) اقتراباً متميزاً لتفسير أسباب الحرب العالمية الأولى، وذهبا إلى إن الصراع نتج عن الحاجة الماسة لإيجاد منافذ جديدة لتصريف فائض رأس المال الذي راكمته المجتمعات الرأسمالية المسيطرة، كما قدما فهما للكيفية التي أصبحت فيها المجتمعات السياسية اكثر توجهاً نحو القومية في تلك الفترة، على العكس من الافتراضات السابقة التي جادلت بأن التوجه التاريخي يسير نحو تعاون الطبقات البروليتاريا في مختلف الدول القومية،[2] فقد اعتقد لينين) بأن الدول البورجوازية أقامت جدارن فاصلة بين العمال عبر العالم، وأشغلتهم بالحروب عن الاهتمام بالصراع الحقيقي حول الوضع الطبقي،[3] ولكن – كما يقرر لينين- إنتقال "الاهتمام من الصراع الطبقي إلى الصراع بين الدول لن يدوم بلا نهاية، إذ ستكشف اهوال الحرب للطبقات العاملة"إن الاضرار التي لحقت بهم من جراء السياسة الإمبريالية كبيرة، ولذلك وبدلاً من التعلق بالدولة القومية الضيقة والاستسلام للمثال الوطني المتعلق بالدفاع عن حدود الدولة البرجوازية أو توسعتها فإن "البروليتاريا ستستأنف في النهاية مهمة إزالة الحدود بين الدول وإدماج جميع الشعوب في الاسرة الاشتراكية الواحدة"،[4] إذ لا يمكن - بحسب

---

(1) د. محمد حمشي، الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية، ص 9. بحث منشور على صفحة المؤلف في الانترنت، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/1،على الرابط التالي:http://www.mhamchi.yolasite.com

(2) Andrew Linklater, Op. Cit, p.120.

(3) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4) Andrew Linklater, Op. Cit, p.121.

رأي لينين- تحقيق نظام عالمي يسوده السلام إلاّ عن طريق مهاجمة النظم الاقتصادية المحلية للدول وإن" ثورة البروليتاريا العالمية هي الوسيلة لتحقيق هذا التغيير".(1)

وبذلك فقد استمرت نظرية الإمبريالية في تأكيد إفترض التناقض في المصالح والصراع بين البروليتاريا والبورجوازية بغض النظر عن الموقع الجغرافي للعامل أو الرأسمالي. وقد لاحظ لينين إن الرأسمالية الإحتكارية تمكنت من إحداث بنية ثنائية المستوى ضمن الإقتصاد العالمي الحديث، تتكون من مركز للرأسمالية مهيمن يستغل المجموعات الطرفية (دول الأطراف).(2)

ويتضح مما تقدم إن الماركسية – اللينينية كنظرية ديناميكية للسياسة العالمية تحاول أن تفسر انماط التغيير بصورة مغايرة لافتراضات المنظور الواقعي، إذ تصور حالة الحرب والسلام محددة بواسطة الصراعات والتعاون بين وحدات متميزة لا هي دول ولا هي انظمة دستورية ولا افراد من رجال الدولة، وإنما هي الطبقات الاجتماعية، وإن سياسات الحرب والسلام تحدث عبر القوميات وتخترق الحدود ولا تقتصر فقط على الصراعات الداخلية،(3) وبذلك وبدلا من التركيز على الطبيعة الشريرة للإنسان أو البنية الفوضوية للنظام الدولي - كما يجادل منظروا الواقعية - فقد جادل منظروا الإمبريالية بأن الحروب هي نتاج النزوع المستمر للرأسمالية نحو التوسع بحثا عن أسواق خارجية جديدة وعن فضاءات أوسع وأخصب لاستثمار فوائض القيمة الناتجة عن استغلال المركز للأطراف، هذه النزعة تؤدي بالمراكز الرأسمالية المتنافسة إلى الصدام ببعضها البعض، وعندما لا تتوفر الآليات المناسبة للإجماع حول تقاسم مناطق النفوذ يتم الحسم عسكريا من خلال

(1) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 37، كذلك: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 292.

(2) جون بيليس، وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، 268-269.

(3) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، 319.

الحروب،[1] فضلاً عن ذلك، وعلى خلاف المنظور اليبرالية الذي إفترض بـأن السـلام والتعـاون الدولي سيتعزز عن طريق التجارة، فإن النظرية الإمبريالية تفترض إن السلام العـالمي موقـوف على القضاء على الرأسمالية العالمية وتحقيق المساواة والعدالة بين الطبقات الإجتماعية.

ومن هنا يتحدد موقف الماركسـية اللينينـة مـن الـدول و المؤسسـات والأنظمـة الدوليـة بوصفها أدوات للتحكم في الإقتصاد والتجارة العالمية من قبل ولصالح نخب وطبقات صـغيرة رأسمالية، ومن ثم فإن السلام العالمي لا يسـتقيم - بـرأي الماركسـيين - مـن دون الثـورة عـلى الرأسـمالية والقضـاء عـلى المؤسسـات والهياكـل الدوليـة التـي تسـيطرة عليهـا الطبقـات الرأسمالية.[2]

وعليه يمكننا القول بإن موقف النظرية الامبريالية لا يبتعد كثيرا عن تحليلات (مـاركس) بوصف كل ما تنتجه الدول الرأسمالية - أو بالاحرى الطبقـات البورجوازيـة الرأسـمالية - مـن هياكل ومؤسسات دوليـة يصـب في مصـلحة الرأسـماليين وعـلى حسـاب إسـتغلال الطبقـات العاملة والسيطرة واستعمار الدول الفقيرة ،ولذلك فإنها تمثل أدوات للقهر والظلم الاجتماعي يجب ازالتها، وفي ضوء ذلك ليس من الصعب التخمين بإن الماركسية اللينينية تقف في موقف الرافض لكل المؤسسات والأنظمة الدولية والتي كانت تمثل نواة للحكم في اطاره الدولي.

ثانيا: النظريات الماركسية (الرديكالية) الجديدة:

تضم الماركسية (الرديكالية) الجديدة مجموعـة مـن النظريـات التـي تعـالج في الدراسـة والتحليـل موضـوعات تقـع في اطـار حقـل العلاقـات الدوليـة، وتشـترك هـذه النظريـات في

(1) د. محمد حمشي ،مصدر سبق ذكره، ص 11.

(2) Oliver P. Richmond,Peace In International Relations,(London AndNewYork: Routledge Taylor & Francis Group,2008),p.59.

إستنادها إلى اصول وافتراضات الماركسية التقليدية - وإن اختلفت بعض الشيء عنها - ويمكن هنا أن نناقشة أبرز هذه النظريات الماركسية الجديدة وكما يلي:

1. نظرية التبعية (المركز والأطراف):

تعد نظرية التبعية (المركز والأطراف) امتدادا للماركسية التقليدية، غير إن منظريها قدموا - منذ ستينات القرن العشرين- تحليل جديد لفهم الامبريالية انطلاقا من الأطراف وليس المركز فقط،[1] وبذلك فقد تميزت نظرية التبعية عن الماركسية التقليدية في تركيزها على نقد منهج التنمية المتبع في الدول النامية والمرتكز على المنهج الرأسمالي الغربي، وما تتركه العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دول العالم المتقدم أوالمركز ودول الأطراف من آثار سلبية على التنمية في هذه الدول وصعوبة تحقيق الاستقلال الذاتي نتيجة للتبعية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الرأسمالية التي تحاول استمرار هذه العلاقة غير المتكافئة واطالة امد التبعية،[2] هذا من جهة، ومن جهة اخرى تميزت نظرية التبعية بتركيزها على تفسير العلاقات الدولية، إذ ينظر أتباع هذا التيار الماركسي الجديد إلى العلاقات الدولية على إنها علاقات بين دول المركز المسيطرة ودول الأطراف التابعة التي تقوم على إستغلال المركز للاطراف،[3] وأن اسباب تخلف دول العالم الثالث ليس في بنياتها الداخلية وانظمتها الإقتصادية الإجتماعية وإنّما في وجودها داخل منظومة عالمية واحدة يحكمها استغلال المركز للاطراف. فالمركز هو الذي يضم النواة الأساسية في النظام الراسمالي حيث تتحدد مصالح الدول الصناعية المتطورة والشركات عبر الوطنية، اما الأطراف فهي تشكل الدول والشعوب المستغَلة في العالم الثالث.[4]

---

(1) للمزيد حول تطور نظرية التبعية وابرز منظريها ينظر: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص 178-186، كذلك: د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 137وما بعدها.

(2) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص37.

(3) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(4) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص 178- 179.

ويشير (سمير امين) أحد رواد هذا الاتجاه إلى وجود طرفين تنمويين كنتيجة للعلاقة غير المتكافئة التي من خلالها يسعى المركز إلى إبقاء الوضع القائم إذ يمتلك التكنولوجيا ورأس المال وكل وسائل التطور - وأطراف (او محيط) لا تمتلك سوى المواد الأولية التي تصدرها للمركز ثم تستوردها مصنعة بأضعاف الاسعار،[1] وعليه إن الفكرة العامة التي يركز عليها منظري التبعية هي: إن ما تعانيه دول الأطراف (او المحيط) من تخلف هو ناتج عن علاقات إستغلالية من قبل دول المركز، والمتمثلة قي تحويل فائض الإنتاج من الأطراف إلى المركز، وكذلك تصدير دول الأطراف مواد الإنتاج واستيراد البضائع المصنعة بطريقة تفاقم من اخفاقات الاقتصاديات النامية وتزيد من مشكلاتها الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة.[2]

وفي ضوء ذلك فإن منظري هذا الاتجاه يعتقدون بإن النظام الدولي ليس قائما على شكل من أشكال القطبية كما يعتقد الواقعيون، وإنّما هو قائم على العلاقة الإستغلالية لدول الأطراف من قبل دول المركز الرأسمالي،[3] مدعومة بتحالف (غير مقدس) مع الطبقات الحاكمة في دول الأطراف الاقل نمواً، وعليه فإن الحل الذي يقدمه منظروا التبعية هو الإطاحة بهذه النخب (الطفيلية) وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية،[4] إذ لم تؤد الرأسمالية عن طريق إنتشارها خارج القارة الاوروبية إلى القضاء على أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة، وتحطيم بنية الإنتاج التقليدية (كما كان يتوقع ماركس ولينين)، وإنما عملت على ترسيخها وتحالفت مع قوى الإقطاع لخدمة أهداف الرأسمالية العالمية في امتصاص فوائض القيمة من المجتمعات المتخلفة إلى دول المركز،[5] فتغلغل الرأسمال البنكي والصناعي العالمي، وايديولوجية

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(2) د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص149.

(3) المصدر نفسه، ص 151.

(4) Stephen M.Walt, Op. Cit, p.32.

(5) كريس براون، مصدر سبق ذكره، 216.

الاستهلاك المرتبطة بنمط النظام الراسمالي، سلبت من دول الأطراف ذاتها وجعلها معتمدة على دول المركز، ومن ثم كانت النتيجة الضرورية هي التهميش الواسع لقطاع المجتمع في دول الأطراف وعدم تحقيق التنمية المرغوبة. (1)

وبضوء ذلك يعتقد منظرو التبعية إن جميع أجزاء الاقتصاد العالمي قد أصبحت رأسمالية بسبب إنتاجها للسوق الرأسمالية، وإن جميع الأنظمة والمؤسسات التجارية والاقتصادية والسياسية تتسبب بمزيد من الإستغلال لدول الأطراف وتزيد من تهميش الطبقات العاملة لصالح غنى الرأسماليين سواء كانوا طبقاتا أو دولاً ،(2) وعليه فإن موقف نظرية التبعية من المؤسسات الدولية لاسيما المؤسسات الاقتصادية بأنها تعزز وتكرس العلاقة البنيوية غير المتكافئة بين المركز والأطراف القائمة على أساس استغلال المركز للأطراف واستمرار ابعاد الدول النامية عن اخذ دور في الاقتصاد العالمي، واستمرار تخلف مجتمعاتها وعدم قدرتها على تحقيق التنمية.

2. نظرية النظام العالمي:

يمكن ان نرجع مبادئ نظرية النظام العالمي إلى نظرية (لينين) حول الإمبريالية، حيث أشار (لينين) في مقدمة كتابه (الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية) بالقول: أن "الرأسمالية نمت لتصبح نظام عالمي من الاضطهاد الإستعماري والخنق المالي للغالبية الساحقة من شعوب العالم من قبل حفنة من البلدان المتقدمة "،(3) ومع إن نظرية النظام العالمي - تترجم ايضا الى: نظرية النظام - العالم: World-System Theory - ترتبط بتاريخ تطور

(1) د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ،ص 148.

(2) د. محمد حمشي، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(3) Busekes Matthews Penston Kilembe, Re-Visioning Marxism In World Politics, A Critical Analysis Of Wallerstein's World-Systems Theory, Master Thesis In International Relationsm (Unpublished),Malmö University, Department of Global Political Studies,2010, p. 14.

النظريات الماركسية إلاّ إنها اقترنت بإسهامات المفكر الأمريكي (ايمانويل ولرشتاين) في منتصف سبعينيات القرن الماضي.[1]

وتبدأ نظرية النظام العالمي على وفق لما حدده (ولرشتاين) بإقتراح: " إن وحدة التحليل على المستوى التفسير الاجتماعي الكلي في العالم الحديث ليست الطبقة، ولا الدولة / المجتمع، أو البلد، وإنّما هي النظام التاريخي الأكبرالذي تقع فيه كل هذه الوحدات ".[2]

ويؤكد (ولرشتاين) على أن النظام الساسي الدولي والنظام الاقتصادي العالمي هما طريقان للنظر في نفس الشيء وبشكل متساوي، وأن الطبقة والامة والعرق والجماعة الاثنية هي طرق مختلفة للنظر في نفس الظاهرة، حيث إن هذه التقسيمات تنشأ بواسطة هيكل النظام العالمي. [3]

وتؤطر حدود النظام التاريخي نوع محدد من تقسيم العمل، وبذلك فإن الفكرة المركزية للنظام التاريخي هو تقسيم العمل - بوصفه مفهوما اساسيا في العلوم الاجتماعية - ووجود تقسيم العمل يشير إلى تخصص الادوار في العمل بين الأفراد والجماعات جنبا إلى جنب مع تنسيق هذه الأدوار المختلفة، لأنشطة العمل، وفي ضوء ذلك، فإن تقسيم

---

(1) من اهم اسهامات (ولريشتاين) في نظرية النظام العالمي كتبه:

1.Immanuel Wallerstein, The Modern World System: Capitalist Agriculture And The Origins Of The European World-Economy In The Sixteenth Century,(New York: Academic Press,1974). 2.Immanuel Wallerstein, The Modern World System II: Mercantilism And the Consolidation Of The European World-Economy, 1600-1750,(New York: Academic Press,1980).

3.Immanuel Wallerstein, The Modern World System III: The Second Era of Great Expansion Of The Capitalist World-Economy, 1730-1840,(New York: Academic Press,1989).

(2) William I Robinson, Globalization And The Sociology Of Immanuel Wallerstein: A Critical Appraisal, International Sociology journal,Vol.26(6) ,(UK: SagePub ,2011),p.728.

(3) د.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره ،ص 161.

العمل يشكل الاطار الخارجية لأي نظام اجتماعي، وعن طريقه يتم تحديد أطر العلاقات والترابط الاجتماعي.[1]

وطبقا لـ (ولرشتاين) فإن النظام العالمي هو نظام اجتماعي تاريخي متطور، يتضمن كل نمط منه حدودا مجموعة من الأعضاء وهياكل اجتماعية، قواعد على نحو متماسك، وعندما تصل العلاقات الاجتماعية إلى حد التناحر والصراع يتمزق هذا النظام ليحل محله نظاماً جديداً،[2] وبأسقاط هذا المفهوم على التاريخ يقترح (ولريشتاين) وجود ثلاثة انواع من الأنظمة العالمية (التاريخية) مرت فيها البشرية وهي:[3]

1. الأنظمة الصغيرة: وتشير هذه الأنظمة إلى وحدات اقتصادية مستقلة بذاتها نسبيا، يكون إنتاج من السلع والخدمات داخل النظام الاجتماعي والثقافي نفسه، ومن نماذجها المجتمعات الصغيرة المتجانسة التي درسها علماء الانثروبولوجيا كالمجتمعات التي ارتكز الإنتاج فيها على الصيد وجمع الثمار، والمجتمعات الرعوية.
2. الامبرطورية العالمية، وهو النوع الثاني من الأنظمة الاجتماعية، ويتميز هذا النظام بتطور السوق والبنية السياسة المتكاملة، حيث يكون الاقتصاد مستندا - في المقام الأول - على اساس التجارة في السلع والخدمات ،من قبل مجموعات من التجار الذين يعملون في التجارة (لمسافات طويلة)،كما تفرض الامبراطورية على اقاليمها (اتاوات) لغرض تقوية جيشها ونفوذها السياسي، والسمة الأخرى لنظام امبراطورية العالم هي وجود سلطة سياسية واحدة تحكم كامل النظام العالمي تفرض نفسها على العالم بالقوة العسكرية.
3. اقتصاد العالم، أو النظام الاقتصادي العالمي هو النوع الثالث والذي بدأ من القرن السادس عشر في اوروبا ورافقه نمو التجارة والأسواق في ضوء تطور الرأسمالية

---

(1) William I Robinson,Op.Cit,p728.

(2) Carlos A Martínez Vela ,World Systems Theory , Engineering System Division,No. 83 ,(2001), p.3. Retrieved on: 21/12/2015. http://web.mit.edu/esd.83/www/notebook/WorldSystem.pdf

(3) Busekes Matthews Penston Kilembe,Op.Cit, pp.16-17, And: William I Robinson,Op.Cit, pp.728-729.

(التجارية) التي تقوم على تعزيز ثروة دول (المركز)، وخلافا لنظام امبراطورية العالم فإن هذا النظام (اقتصاد العالم) ليس لديه نظام سياسي واحد.

ونظام اقتصاد العالم (او الاقتصاد العالمي) يتمثل في المرحلة الراهنة في تطور النظام الرأسمالي العالمي والتي اضحى بها العالم يسير نحو التكامل والترابط الاقتصادي، في حين لم يزل العالم خال من وجود مركز سياسي واحد إذ تتنازع الهيمنة فيه قوى متعددة دون ظهور مركز سياسي عالمي واحد،[1] و يرى (ولرشتاين) إن الدولة القومية الحديثة موجود ضمن الإطار الاقتصادي والسياسي والقانوني الواسع للنظام العالمي، ولا يمكن فهم المجتمعات والدول القومية دون الرجوع إلى النظام العالمي - تماما كما لا يمكن فهم السلوك الفردي دون الرجوع للنظام الاجتماعي والثقافي الذي يكونون أعضاء فيها- وعليه فإن الدول القومية الحديثة كلها جزء من النظام العالمي للرأسمالية،[2] وفي ضوء ذلك فإن النظام العالمي يمثل وحدة التحليل الأساسية لدراسة سلوك الدول أو المجتمعات، ويتميز هذا النظام بإن العناصر أو المكونات التي تشكله مترابطة بعلاقة ديناميكية نشطة، بحيث لا يمكن فهم أدوار ووظائف وأنماط سلوك عنصر من العناصر إلاّ إذا تم فهم موقعه ضمن النظام الشامل الذي يتفاعل فيه، إذ لا يمكن الفصل بين عناصره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما يتميز بكون التفاعل الحاصل داخل النظام هو تفاعل ذاتي الاحتواء اي إن تفسير التغيرات ضمن النظام يجب أن يركز على ديناميكيات التفاعل الداخلية التي تحدث التغير بدلاً البحث في العوامل الخارجية.[3]

وبحسب نظرية النظام العالمي يتميز النظام العالمي الرأسمالي الراهن بكون دافعه الأساس هو تكديس فائض الإنتاج بوصفه (رأس مال)، وإن المنافسة بين وحدات الإنتاج تتحدد على وفق احوال السوق بحيث تكون القاعد الأساسية اما الإنتاج الفائض أو

(1) Carlos A Martínez Vela,Op.Cit, p. 3.

(2) Ibid,p.3.

(3) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص ص275-276، كذلك: بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، ج1(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم معرفة، 2002)، ص 25.

الانهيار، [1] فضلاً عن عدم المساواة في التوزيع وإنقسام اعضاءه إلى ثلاثة تكوينات هي دول المركز الرأسمالي ودول الأطراف ودول اشباه الأطراف، لكل منها وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي، فدول المركز (او القلب) الرأسمالية تركز على الإنتاج المكثف لتحقيق الثروة والقوة، ودول الأطراف هي الدول الفقيرة و التي خضعت للاستعمار، وتركز على الايدي العاملة الكثيفة في الإنتاج فضلاً عن كونها مصدر للموارد الطبيعية، إما دول شبه الأطراف فتتكون من الدول التي كانت في المركز وتتجه إلى أن تكون من دول الأطراف، أو على العكس هي من دول الأطراف وتتجه في التطور والتنمية لأن تكون من دول المركز،[2] وتتحدد علاقة المركز بالأطراف بإنها علاقة استغلالية تستغل فيها المجتمعات الثرية والقوية المجتمعات (الطرفية) الفقيرة، وتتسبب علاقات التبادل اللامتكافئ بإستمرار فقر وضعف هذه المجتمعات، في قبال تكديس الثروة والتفوق لمجتمعات المركز، في حين دول شبه الأطراف اشبه بالمناطق العازلة بين الطرفين (المركز والأطراف) حيث تحتفظ بمزيج من الانشطة والمؤسسات. [3]

وعلى الرغم من إن نظرية النظام العالمي تجادل بأن الدول ليست الفواعل الوحيدة في النظام العالمي، وإنما هناك الطبقات الاجتماعية ضمن بنية الاقتصاد العالمي الراسمالي، والتي تؤثر في سلوك الدول وتحدد انماطها في التفاعل،[4] فإنها تقر بأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتعايش على نحو الضرورة مع بنية سياسية من دول ذات سيادة تتنافس فيما بينها، فالاقتصاد الرأسمالي لا يمكن ان يعمل أو يتحرك من وجود النظام الدولي " نظام ما بين

(1) بيتر تيلور، كولن فلنت، مصدر سبق ذكره، ص ص 28-29.

(2) William I Robinson,Op.Cit, pp.729-730.

(3) Carlos A Martínez Vela,Op.Cit, p. 3.

(4) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ،ص157.

الدول"، وهذا الاخير لا يمكن أن يستمر في شكله الراهن من دون وجود النظام الرأسمالي العالمي.[1]

حيث تعد الدول عاملا مهما في أداء الاقتصاد الرأسمالي العالمي لوظائفه بنجاح، فالدول تشكل إطاراً يمكن عن طريقه الحفاظ على حقوق الملكية وترسيخها، كما توفر الدول للرأسماليين البيئة المستقرة نسبيا الضرورية للاستثمار ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها من الانشطة المهمة، وتساهم الدولة ايضا في تقليص حدة التناقضات التي تتولد بشكل مستمر وحتمي داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلا عن إن جود دول متنافسة يبعد احتمال الهيمنة كما يبعد احتمالية ان تعمد الحكومات إلى فرض قيود فوقية صارمة على الرإسماليين في بلادها خشية الاضرار باقتصاد الدولة ومن ثم تراجع مكانتها.[2]

ويؤكد منظرو نظرية النظام على إن دول المركز تسعى للحفاظ على هيمنتها وتعزيز ثراء مجتمعاتها - مدفوعة بتأثير النخب والطبقات الرأسمالية الصناعية والمالية - عن طريق القيام بوظيفتين اساسيتين للحفاظ على استقرار بنية النظام الدولي، الأولى هي: تعزيز الهيمنة والدور القيادي في النظام الدولي " نظام ما بين الدول" حيث تعمد القوة المهيمنة على فرض ممارسات وانظمة ومؤسسات لتشكل البيئة المناسبة لتمكين التراكم الرأسمالي - ويشكل نظام بريتون وودز انموذجاً واضحا لهذا السعي -أما الوظيفة الأخرى فهي استخدام القوة العسكرية لتصحيح الاختلالات وإخضاع الدول والأطراف الفاعلة الرافضة للخضوع لقواعد النظام.[3]

والى جانب نظرية التبعية ونظرية النظام العالم (النظام العالمي)، هناك ايضا نظريات تقع ضمن الماركسية الجديدة، في مقدمتها نظرية: (الهيمنة الثقافية) والتي تعود إلى المفكر الإيطالي (انطونيو جرامشي) والتي ألقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتفاعل المتبادل

(1) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص 289.

(2) المصدر نفسه، ص ص 290- 291.

(3) المصدر نفسه، ص ص 292- 293.

بين كل من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والممارسات السياسية والثقافية، وهناك أيضاً نظرية (العلاقات العالمية الاجتماعية) والتي يؤكد منظرها (بيل وارن وجستن روزنبيرغ) على افتراض (ماركس) في جعل العلاقات الاجتماعية تمثل انعكاسا لعلاقات الإنتاج التحتية، واستخدام هذا الافتراض في فهم وتحليل تغير النظم الدولية.[1]

وأخيرا إن ما يمكن قوله كإستنتاج هو إن موقف النظريات الماركسية (الرديكالية) الجديدة من الحكم في اطار العلاقات الدولية لا يختلف كثيرا عن جوهر الافتراض الذي وضعه (ماركس) والذي صور فيه الدول والهياكل والمؤسسات التي تصطنعها كبنية فوقية تعكس مصالح الرأسماليين، وتمثل اداة لسيطرتهم على طبقة العمال، غير إن منظري الماركسية الجدد وظفوا هذا الافتراض ونقلوه على المستوى الدولي.

ويتجلى رفض الماركسين الجدد للحكم في إطار العلاقات الدولية - والحكم العالمي فيما بعد - في وصفهم لمجمل الممارسات والأدوات والمؤسسات الدولية، بأنها تعمل على تسهيل العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز والأطراف، حيث تعمل هذه المؤسسات كأدوات بيد دول المركز الرأسمالي، ومن اهم هذه الممارسات والمؤسسات، هي التبادل غير المتكافئ والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات ونظام المساعدات المالية.[2]

ثالثا: المنظور الماركسي (الرديكالي) بعد الحرب الباردة:

لا شك إن نهاية الحرب الباردة قدمت دليلا على تراجع الايديولوجية الشيوعية الماركسية واللينينة كنمط للتنظيم السياسي والاجتماعي، فضلاً عن تراجع المنظور الماركسي(الرديكالي أو البنيوي) في تفسير العلاقات الدولية، ولكن بعض الباحثين ومنهم (ستيفن هوبدن و ريتشارد واين جونز) اكدوا على "عودة انبعاث الماركسية " بعد الحرب

---

(1) للمزيد حول هذه النظريات ينظر: د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 126 - 134 و ص ص 159-160.

(2) للمزيد ينظر: د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص ص 156-161.

الباردة لإعتقاد الكثير من منظري الماركسية إن التجربة السوفياتية لم تكن نموذجا (مثاليا) للماركسية، من جهة وإن النظرية الماركسية تتضمن مجموعة من الأدوات التحليلية التي أثبتت قدرتها على تقديم تفسيرات حول الرأسمالية، من جهة اخرى،[1] ناهيك عن إن التحليل الماركسي للرأسمالية ظل يمثل مرجعاً رئيساً للنظريات النقدية في العلاقات الدولية والسياسة العالمية.[2]

وبصورة عامة إن تصورات وافتراضات المنظور الماركسي (الرديكالي) لم تتغير تحت تأثير انتهاء الحرب الباردة وفشل التجربة السوفياتية، فقد استمرت بالنظر إلى العالم والعلاقات الدولية بنفس الأدوات التحليلية.

ويمكن القول إن نقطة البداية في تحديد موقف المنظور الماركسي (الرديكالي) من الحكم العالمي بعد الحرب الباردة تكمن في تحديد موقفها من العولمة.

فبينما أكد المنظرون الماركسيون في السابق على إن الإمبريالية هي المرحلة الأخيرة للرأسمالية، فقد ذهب الماركسيون الجدد - بعد الحرب الباردة - إلى القول: " بإنّ العولمة تمثل المرحلة المعاصرة للإمبريالية الرأسمالية " والتي لم تعد ترتكز على الهيمنة وإستعمار الدول في سعيها لتعظيم الأرباح وزيادة الثروة، بقدر ما أصبحت الهيمنة وإستغلال المجتمعات يرتكز على عدد قليل من الشركات العملاقة التي تهيمن على الإقتصاد العالمي،[3] وتقود إلى تعاظم ارباح الرأسماليين في الدول المتقدمة، ويساعدها في ذلك سياسيات القوى الدولية الرأسمالية، والتسهيلات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية والتجارية.

---

(1) د.عامر مصباح مصدر سبق ذكره، ص ص 122-123

(2) Andrew Linklater,Op.Cit, p. 119.

(3) Howard J. Sherman,Neo-Marxist Policies,In: Phillip Anthony O'hara, (Ed.)International Encyclopedia Of Public ,Volume. 3 - Public Policy And Political Economy ,(Perth- Australia: GPERU,2009),p.421.

ومن الناحية المنهجية فإنه وبالرغم من إتفاق الماركسيين (ومنهم منظري نظرية النظام العالم/ العالمي) على إن مصطلح (العولمة) إذا كان المقصود منه تكثيف الترابط العالمي وزيادة الإعتماد المتبادل، فإنه متسق مع نظريتهم حول تطور النظام الرأسمالي العالمي،[1] فإن (ولرشتاين) يرى إن مصطلح (العولمة) استخدم كمفهوم للاشارة الى: " ايديولوجيا الجماعات المهيمنة " اي العقيدة السياسية الاقتصادية لليبرالية الجديدة في تحرير التجارة العالمية لغرض تحقيق تراكم في رأس المال، وهو المعنى الذي يعتقد (ولرشتاين) بصحته بوصفه يعبر في الواقع عن أيديولوجية الجماعات الحاكمة لتبرير سياسات العولمة الرأسمالية، في حين رفض (ولريشتاين) استخدام المفاهيم العلمية الاجتماعية الأخرى للعولمة بوصفها مجرد مصطلح جديد وغير ضروري، لأنه يعيد التأكيد على نفس العمليات التاريخية التي قدمتها نظرية النظام العالم في سبعينيات القرن الماضي.[2]

ومن هنا فإنّ المنظرين الماركسين يعتقدون بإن من نتائج العولمة الرأسمالية قيام الشركات العملاقة بإستخراج تدفق صافي الأرباح من الدول الاقل نموا إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، كما إنها تؤدي إلى تعميق حالة التفاوت واللامساواة بين الدول، وتعرض العولمة الرأسمالية العالم لازمات الكساد المستعصية الحل وغير المسيطر عليها- ضمن ما يعرف بالدورات الاقتصادية - فضلاً عن تشويه الديمقراطية في الدول التي تسيطر فيها الشركات بإمتلاك النسبة الاكبر من الثروة، كما وتؤدي العولمة الرأسمالية إلى تعميق الفقر وعدم المساوة التي تشكل سببا مهما في تنامي الجماعات الإرهابية والصراعات المحلية، فضلاً عن سعي الرأسمالية العالمية والشركات إلى تحقيق الربح بدون مراعاة البيئة، يؤدي إلى الاضرار بالبيئة العالمية وإستنزافها.[3]

---

(1) مع ذلك فقد لاحظ احد منظري نظرية النظام العالم الايطالي (جيوفاني اريجي)، إنه ليس جميع المنظرين متفقين حول قيمة مفهوم العولمة التحليلية، حيث رفض (ولرشتاين) استخدام مفهوم العولمة لوصف الوضع العالمي المعاصر حيث قال انا اعتقد: " ان العولمة ليس لها معنى كمفهوم تحليلي "، ينظر:

William I Robinson,Op.Cit, pp.733-734.

(2) Ibid ,p.734.

(3) Howard J. Sherman,Op.Cit, p.422.

ولذلك يعتقد (سمير أمين) إن شكل الإستقطاب الإمبريالي (بين المركز والأطراف) في مرحلة العولمة الرأسمالية يتخذ بعداً اكثر عمقاً وبروزاً من المراحل السابقة للرأسمالية ويسمي هذه المرحلة بـ " إمبراطورية الفوضى " حيث تتميز العولمة الرأسمالية الجديدة بإختراق متبادل مثلث الاقطاب مكوّن من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسوق الاوربية المشتركة، وهو: " اختراق لا سابق له، فالرأسمال الذي بقي لفترة طويلة وطنيا يميل إلى فقدان هذه الصفة، ويصعد مكانه رأسمال عالمي مهيمن وإن العولمة الجديدة ستزيد من التفاوت والتمايز داخل الطرف العالمي، كما كان الأمر دائما في التاريخ "، إذ ستبقى وظيفة الدول الأطراف مخزن للمواد الأولية ولليد العاملة الرخيصة، ومن هنا يعتقد (أمين) إنه من المستحيل تحقيق تنمية مستقلة في دول الأطراف في ظل العولمة الرأسمالية[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد دعم الماركسيون الجدد الإصلاحات التي تتبناها الليبرالية في تعزيز الحكم العالمي للأمم المتحدة (او تحويلها إلى حكومة ديمقراطية عالمية)، وسعيها لوضع قوانين لمكافحة التمييز العنصري أو على أساس الجنس، و قوانين ومعايير لحماية البيئة العالمية ،[2] إلاّ إنهم ظلوا يعتقدون بأن ذلك لا يمكن إن يكون في ظل بقاء الرأسمالية العالمية، إذ تتفق كل إتجاهات التحليل الماركسي على إن السلام لا يمكن تحقيقه إلاّ عن طريق تفكيك النظام الدولي الإمبراطوري، والنظام الرأسمالي العالمي، اذ سيؤول الأمر بعد القضاء على الرأسمالية إلى حالة عدم التوازن العالمي (بين المركز والأطراف) الذي ينتج الظلم ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتوزيع العادل للموارد والغاء التهميش الاجتماعي،[3] ويمتد تصورهم لتحقيق السلام العالمي ليشمل القضاء على كل التنظيمات الهرمية المحلية (الدول) والدولية (النظام الدولي)،

(1) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 340-347.
(2) Howard J. Sherman,Op.cit, p.422.
(3) Oliver P. Richmond,Op.Cit pp.72-73.

والتي تعكس سيطرة الطبقات اجتماعية أو الدول الثرية،[1] وهكذا فإن المنظور الراديكالي استمر بعد انتهاء الحرب الباردة في الاعتقاد بأن كل الأنظمة والقواعد والمؤسسات في النظام الدولي التي انشأت في اطار الرأسمالية العالمية هي أدوات بيد الرأسمالية، لا تتحقق العدالة ويزول الظلم والاستغلال إلاّ عن طريق ازالتها.

وفي سياق ظهور العلاقات الجديدة العابرة للحدود بين الدول والطبقات والمؤسسات في إطار العولمة، والتي لا يمكن إن تحد في إطار إقليمي (دولاني)، ذهب بعض منظري العولمة (مثل ديفيد هيلد، و روزناو، و روبرت كوهن) إلى التأكيد على إن صعود وكالات فوق وطنية لوضع السياسات والخطط - مثل اللجنة الثلاثية (الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا واليابان)، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والتي تحولت إلى مجموعة الثمانية ومؤخرا إلى مجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية - على أنها علامات على قيام بنية حكم عالمي -عبر وطني - وشيك. وقد قابل منظري الماركسية - وبضمنهم منظري نظرية النظام العالمي- هذه التنظيرات بالرفض، بسبب منظري الماركسية - إن هذه الوكالات هي أدوات لجهود الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الهيمنة السياسية العالمية في مواجهة المنافسين المحتملين للهيمنة الأمريكية، [2] فضلاً عن كونها أدوات لتعزيز العولمة الرأسمالية وتحقيق مصالح الشركات العابرة للقومية ومصالح الدول الرأسمالية.

وإلى ابعد من ذلك يعتقد (ولرشتاين) بإن الهيمنة العالمية للرأسمالية تميل للخروج من نمطها التقليدي الذي تؤسس عليه معظم نظريات العلاقات الدولية، والمستند إلى اساس وجود دولة قومية مركزية تهيمن على النظام العالمي بفعل عوامل متعددة، وبدلا من ذلك يرى (ولرشتاين) إن وجهة النظر البديلة في عصر الإنتاج المعولمة في القرن الحادي

(1) Ibid,p.72.

(2) William I Robinson,Op.Cit, p. 741.

والعشرين هي ظهور أشكال ناشئة من الهيمنة عبر الوطنية من قبل الفئات والطبقات الاجتماعية التي تعمل من خلال دول متعددة، ومن خلال المنظمات البينية والعابرة للحدود الوطنية والمؤسسات الأخرى، لذا يقرر(ولرشتاين) إن النضال ضد الهيمنة في النظام العالمي لن يكون ضد دولة معينة ولكن ضد سعي الفئات والطبقات الاجتماعية العابرة للحدود لتطوير الهيمنة ومواجهة مشاريعها، وبعبارة اخرى فإن الحكم العالمي لن يكون عن طريق دولة أو دول (مهيمنة) تفرض انظمة وقواعد ومؤسسات لتنظيم العلاقات وإدارة القضايا لما يحقق استقرار النظام لصالح القوى الرأسمالية المهيمنة، بقدر ما يكون لمجموعة من الفئات والطبقات والقطاعات والشركات التي ستحكم العالم.(1)

وما يمكن استنتاجه هنا هو إن المنظور الماركسي يرفض الحكم العالمي، ولا ينكر وجوده (كما اعتقد الواقعيون)، واساس هذا الرفض يستند إلى الاعتقاد بأن مؤسسات وترتيبات الحكم العالمي تمثل أدوات جديدة للرأسمالية العالمية تفرضها الطبقات والفئات والشركات العابرة للحدود بمساعد الدول ومؤسساتها ومنظماتها الدولية، لغرض استمرار تحقيق الارباح على حساب استغلال دول ومجتمعات الأطراف. ومن ناحية أخرى فإن مطالبات الماركسيين في تحقيق العدالة والمساواة والقضاء على التفاوت والتمييز بين الدول والمجتمعات مع إنها تقع في إطار المطالب المعيارية (الأخلاقية)، الأ إنها شكلت دعماً وتعزيزاً مهماً للمطالبة بإصلاح الحكم العالمي الذي يعد جزءاً مهماً من تنظيرات الحكم العالمي.

إلى جانب ما تقدم فقد ظهر تأثير الماركسية في الاتجاهات التنظيرية ما بعد الوضعية لا سيما في النظريات النقدية كنظرية ما بعد الحداثة، والنظرية النسوية، والنظرية النقدية الاجتماعية.

Ibid, p. 741. (1)

ولكن تبقى النظرية النقدية الاجتماعية لـ (روبرت كوكس) الأكثر تأثراً بإفتراضات الماركسية في العلاقات الدولية،[1] حيث تبنى منظري النظرية النقدية تأويلات جديدة للماركسية، وبقدر ما يتعلق الأمر بحقل العلاقات الدولية فقد ركز هؤلاء المنظرون على دور التطور التاريخي والاجتماعي في ظهور اشكال مختلفة من الهيمنة، فضلا عن قيامهم بتحليل التفاعل بين الدول والأسواق وبين نظام الدول (النظام الدولي) والاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبين دوائر القوة والإنتاج.[2]

ومن ناحية أخرى فإنّ النظرية النقدية بوصفها نظرية ما بعد وضعية تتعارض منطلقاتها الفلسفية مع النظريات التقليدية في العلاقات الدولية والتي تسعى في دراستها للعلاقات الدولية لحل المشكلة أو إيجاد التفسير، وبدلاً من ذلك تضع النظرية النقدية الواقع الدولي والمؤسسات، وعلاقات القوى موضع مساءلة،[3] فالنظرية النقدية لا ترى الحقائق من منظور النظرية التقليدية نفسه، فأصحاب النظرية النقدية يرون أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة، وإن الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان، وهذا يعني أن هذه النظرية هي نظرية معيارية، تختلف وظيفتها عن وظيفة النظريات التقليدية والتي تتحدد في كشف الحقائق والأنماط الموجودة سلفا ضمن عالم مستقل خارجي.[4]

---

(1) جدير بالذكر إن النظرية النقدية تطورت ضمن التيار الماركسي الالماني في عشرينيات القرن العشرين حيث إنبثقت عن أعمال مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School)، إلاّ إنه أصبح لها تأثير قوي في النظرية العالمية منذ أوائل ثمانينيات ذلك القرن، وعلى يد أكثر الشخصيات تأثيرا وهو: (روبرت كوكس)، للمزيد ينظر: جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص ص373-374.ففي العام 1981 تناول (كوكس) في دراسته: " القوى الاجتماعية والدول والنظام العالمي: مابعد نظرية العلاقات الدولية" الاسس النظرية التي بنيت عليها النظرية النقدية وظهرت بعدها العديد من الدراسات : ينظر

Robert W. Cox , Social Forces, States And World Orders: Beyond International Relations Theory, Millennium - Journal of International Studies ,Vol. 10,No.2.(London School Of Economics And Political Science ,1981), pp.126-155.

(2) Andrew Linklater, Op.Cit, p.111.

(3) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(4) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره، ص377.

فبحسب رؤية (كوكس) تتحدد وظيفة النظريات برؤية العالم من زوايا إجتماعية وسياسية محددة ومن ثم فأن النظريات لا تتمتع بالاستقلالية، حيث يعتقد (كوكس) بإن: "النظرية دائما هي من أجل شخص ما ولخدمة هدف ما".[1]

ولذا فقد انصبت إنتقاد (كوكس) على الفرضيات الرئيسة لنظرية الواقعية الجديدة، وبإختصار فإن (كوكس) يرى أن نظرية الواقعية الجديدة " تتناول العالم كما تجده بما يسود فيه من علاقات اجتماعية وسلطوية ومؤسسات تنظم تلك العلاقات فيها باعتبارها الإطار المفترض للعمل..ولا يتم التشكيك هنا في النموذج العام للمؤسسات والعلاقات"، والنتيجة إذا هي: إضفاء الصيغة القانونية والمادية على النظام القائم و جعل التوزيع الحالي للسلطة يبدو طبيعيا.[2]

وعلى العكس من ذلك فإن تحليل (كوكس) - المتأثر إلى حدٍ كبير بنظرية الهيمنة عند (انطوني غرامشي) للقوى الاجتماعية والدولة والنظام العالمي يعد واحداً من أكثر المحاولات طموحاً لاستخدام المادية التاريخية من اجل تجاوز النظريات التقليدية، فقد أكدت (كوكس) في تحليل العلاقة بين تلك المستويات الثلاثة على إن الدول والمؤسسات الدولية التي تحفظ النظام العالمي، لا تعكس ببساطة إرادة الطبقات الاجتماعية، وإنّه من الممكن أن تكون نظم الإنتاج سبباً بمقدار ما هي نتيجة للتطورات على المستويات الأخرى، وإن فهم العلاقات البينية لتلك المستويات يكون في اطار ما يسميه (غرامشي) بـ" الكتل التاريخية " التي تحكم المجتمعات القومية. وفي ضوء ذلك يؤكد (كوكس) على إن الهيمنة العالمية ليس بوصفها سيطرة قوة عسكرية ولكن بوصفها نسقاً من القوى الطبقية وابنية الدولة والمنظمات الدولية هي التي تحافظ على السيطرة الرأسمالية، ليس عن القوة

---

(1) Richard Devetak , Critical Theory,In: In: Scott Burchill,And Others , Theories Of International Relations, Op.Cit, pp.141-142.

(2) جون بيليس وستيف سميث،مصدر سبق ذكره، ص377-378، كذلك:
Richard Devetak ,Op.Cit,pp.142-143.

وحدها ولكن ايضا بتجنيد واسترضاء الدول والحركات الاجتماعية، التي تعارض التوزيع العالمي للقوة السياسية والاقتصادية.(1)

وقد قدمت النظرية النقدية في دراستها للجذور والتطورات والتحولات المحتملة للهيمنة العالمية تحليلا حول استمرار الهيمنة من خلال اشكال التعاون الوثيق بين النخب الرأسمالية القوية داخل وخارج أقاليم المركز في النظام العالمي، وأيضا من خلال شبكة ضخمة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تسند اليها مهام الحكم العالمي،(2) إذ إن الهيكل الجديد للنظام العالمي يقوم اساس الحكم العالمي النيو ليبرالي، ويرى (كوكس) ان هذا الهيكل يستند إلى آليات ومؤسسات للمحافظة على الهيمنة الأمريكية، كما يستند إلى جعل الدولة جزءا من بنية سياسية اكبر واكثر تعقيدا عن طريق " تدويل الدولة " اي نشر سلطتها وتوزيعها على المستوى العالمي بين مجموعة من المؤسسات والأنظمة العالمية، لما يتناسب مع نمط الإنتاج العالمي،(3) وهكذا وبدلا عن الهيمنة العالمية الرسمية التي تستند إلى القوة القسرية الشرعية- اي الحكومة العالمية - ظهور نمط من الحكم العالمي يعمل على ادارة وتوجيه القضايا العالمية، تدعمه (كتلة تاريخية) عالمية ناشئة تتكون من القوى الاقتصادية للشركات الكبرى في العالم وحلفائهم في الحكومات، فضلاً عن مجموعة متنوعة من الشبكات السياسية التي تعمل على تطوير المعايير (المبادئ التوجيهية) وتعزيز ايديولوجيا العولمة،(4) لغرض المحافظة على هيمنة

---

(1) Andrew Linklater, Op.Cit, pp.126-127.

(2) Ibid ,p. 127.

(3) Henk Overbeek, Global Governance, Class, Hegemony: A Historical Materialist,In: Alice D.Ba And Matthew J.Hoffmann(Eds.), Contending Perspectives On Global Governance: Coherence aAnd Contestation, (London and New York: Routledge,2005),p.50.

(4) Robert W. Cox ,Civil Society at the Turn of the Millenium: Prospects for an Alternative World, Review of International Studies, Vol. 25, No. 1, (Cambridge University Press ,Jan., 1999), pp. 12-13.

القوى والطبقات الرأسمالية في العالم، وبذلك لا تبتعد وجهة نظر التي تقدمها النظرية النقدية حول الحكم العالمي عن رؤية المنظور الماركسي.

ولكن النظرية النقدية لا تقتصر على تفسير وتحليل واقع النظام العالمي ووضع تنبؤات لمستقبله وطبيعة الحكم فيه، كما تفعل النظريات الماركسية (الراديكالية)، فبوصفها نظرية - ما بعد وضعية - معيارية هدفها العام هو " تحرير الإنسان"، فقد اكدت على ضرورة احياء المجتمع العالمي كردة فعل على العولمة الرأسمالية وما نجم عنها من تأثيرات خطيرة للمطالبة بتحقيق العدالة والاصلاح في المؤسسات الدولية. [1]

واخيرا يمكننا القول بأنّ المنظور الماركسي (الراديكالي) بتنويعاته النظرية يرفض الحكم في اطار العلاقات الدولية، سواء كان حكماً دولياً (مؤسسات الحكم الدولي) لكونه امتدادا للدولة التي هي بنية اجتماعية تهيمن عليها مصالح البورجوازية (الرأسمالية)، وتكون مدخلاً داعماً للهيمنة المركز الرأسمالي على الأطراف، أو كان حكما عالميا بسبب كونه يعبر عن مصالح شركات ونخب وطبقات رأسمالية عابرة للحدود القومية، ولكن النظريات الماركسية والنظريات المتفرعة عنها لاسيما النظرية النقدية تسهم من خلال انتقاداتها للنظام العالمي وطبيعة الحكم العالمي في دعم تيار الحركات الاجتماعية العالمية المطالبة بإصلاح الحكم العالمي والحد من الظلم والاستغلال العالمي وتحقيق المساواة والعدالة، كما تصب هذه الانتقادات ايضا في معين بعض منظري الحكم العالمي الذين يتعرضون للإصلاح المؤسسي العالمي.

المطلب الثاني: الحكم العالمي في البنائية الاجتماعية:

دخلت البنائية الاجتماعية العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وسرعان ما أخذت حيزاً كبيراً في ادبيات العلاقات الدولية لتكون المنافس القوي للمدارس التقليدية - المستندة إلى الوضعية المنطقية - وفي مقدمتها الواقعية والليبرالية الجديدتين.

---

(1) Ibid, p. 13-17.

وتمثل البنائية الاجتماعية طريقة لدراسة العلاقات الاجتماعية، وبينما تتقاطع مع بعض المنظورات الأخرى إلا إنها تكوّن نظاماً أو مدخلاً مستقلاً يتألف من مجموعة من المفاهيم والإفتراضات التي تساعد الباحث على دراسة العلاقات بين مجموعة الفاعلين في نظام أو بناء معين، ومع ذلك فإن البنائية لا تكوّن نظرية بعينها بالمفهوم الوضعي للنظرية، أي إنها لا تقدم تفسيرات عامة لسلوك الأفراد أو سبب إختلاف مجتمع عن مجتمع آخر، ولا تقدم شرحاً أو تنبؤاً للتغيير في العالم أو النظام الدولي،[1] وبدلا من ذلك تقدم البنائية فهما ومعنا اجتماعيا لكثير من المفاهيم في العلاقات الدولية التي كان ينظر اليها بطريقة مادية في ظل المنظورات التقليدية، فالفوضى الدولية والقوة والمصلحة والأمن تعين البنائية النظر اليها بوصفها مبنية اجتماعية اكثر من كونها نتاج للبنية النظام الدولي، كما تقدم البنائية الاجتماعية تحليلا للسياسة الدولية مبني على اساس التفاعل بين الفواعل (الوكلاء) والبنى (الهياكل) الاجتماعية.

وكانت نتيجة ذلك التفكير بروز الاتجاه التنظيري التكويني للعلاقات الدولية لمواجهة النقائص المترتبة على التركيز على الاتجاه النظري التفسيري التقليدي، والذي ترتب عليه ظهور الحوار بين تلك النظريات التفسيرية التي ترتكز على اسس الفلسفة الوضعية والنظريات التكوينية ما بعد الوضعية والتي تضم إلى جانب البنائية النظرية النقدية ونظرية ما بعد الحداثة والنظرية النسوية. وبذلك اضحت البنائية الاجتماعية ضمن الاتجاه التكويني في دراسة العلاقات الدولية،[2] وبهذا الصدد يعتقد (الكسندر ويندت) بإنه قد أصبح من المألوف مؤخراً في المجال الأكاديمي النظر إلى السياسة الدولية على أنها " مبنية

(1) د. خالد موسى المصري مصدر سبق ذكره، ص 198.

(2) Steven Smith, Positivism And Beyond , In: Steven Smith,Ken Booth And Maraysia Zalewski(Eds.), International Theory: Positivism And Beyond,(New York: Cambridge University Press,2008),p.35.

كذلك: د. نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 131.

اجتماعياً "، وانطلاقاً من العديد من النظريات الاجتماعية – كالنظرية النقدية، ونظرية ما بعد الحداثة، والنظرية النسوية، والنظرية البينوية - بدأ دارسو العلاقات الدولية و بشكل متزايد قبول مبدأين رئيسين للنظرية البنائية هما: [1]

1. "يتم تشكيل أبنية الوجود البشري – وبشكل رئيسي – عن طريق الأفكار المشتركة، وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة."
2. " إن هويات ومصالح الأفراد القصديين يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها أموراً معطاة بشكل طبيعي."

و "يمثل المبدأ الأول منهجاً (مثالياً) في النظر إلى الحياة الاجتماعية، وهو أيضاً – بتركيزه على الاشتراك في الأفكار – يمثل منهجاً (اجتماعياً) مغايراً للمنهج (المادي). بينما يمثل المبدأ الثاني منهجاً (كلياً) أو (بنائياً) وذلك بسبب تأكيده على اهمية ودور القوى والأبنية الاجتماعية ودورها بشكل مخالف للمنهج (الفردي) الذي يؤكد إمكانية اختزال تلك الأبنية بالنظر فقط إلى الأفراد المكونين لها ". [2]

ولعل ما حفز - بشكل اساس- على صعود البنائية الاجتماعية كنظرية جديدة في العلاقات الدولية هو انتهاء الحرب الباردة التي جاءت بتقويض المزاعم التفسيرية للواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، إذ لم يتنبأ أي منهما أو حتى استطاع أن يفهم بطريقة صحيحة التحولات النظامية التي أعادت تشكيل النظام العالمي. كما أدت تلك النهاية أيضاً إلى تقويض افتراض المنظرين النقديين بأن النظرية تقود الممارسة بالمعنى الضيق أو

---

(1) Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics, (UK: Cambridge University Press,1999), p.1.

كذلك ينظر النسخة المترجمة: الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: د. عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع،2006)، ص1.

(2) Ibid, p.1.

المباشر، لأن السياسة العالمية كشفت بصورة متزايدة ديناميات متناقضة مع التوقعات والتشخيصات الواقعة.[1]

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، وفي ضوء ذلك قدم منظروا البنائية افتراضاتهم وتحليلاتهم للسياسة العالمية، فقد أدخل المنظور البنائي متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية،[2] بالتزامن مع تفاقم المشكلات والانقسامات العرقية والأثنية في عدد من دول العالم وتصاعد اهمية العوامل الثقافية والحضارية في السياسة العالمية كما أكد عدد من المنظرين وفي مقدمتهم (صومائيل هانتنغتون).

ومع إن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا إنه يرتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك، كما تهتم البنائية بمفهوم الثقافة وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير وتحليل العلاقات الدولية. وفي ضوء ذلك يمكن -على سبيل المثال -" معرفة ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم بمنظور قاري (ضمن الاتحاد الاوروبي)" وما يترتب على هذه النظرة من اهمية تحليلية مهمة في تحديد تطور مؤسسات الاتحاد الاوروبي، وينسحب الأمر ذاته فيما إذا كان " الألمان واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم، بحيث يتبنون أدوارا خارجية فاعلة، وفيما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقضي بأن يلعب الأمريكيون دور شرطي العالم".[3]

(1) Christian Reus-Smit, Constructivism,In: Scott Burchill,And Others , Theories Of International Relations,Op.Cit,p.188

(2) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41.

(3) Ibid,p.41.

وهكذا فقد ركز منظور البناء الاجتماعي على دور الثقافة والقيم والافكار في العلاقات الدولية، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والافضليات والمثل أو المعايير (Norms)، ويرى ان خلافه مع المدارس الأخرى ليس حول مدى اهمية القوة في السياسة العالمية، وإنما حول السؤال الاتي:- هل يمكن تفسير انماط القوة واشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية؟ ام يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية كذلك؟ ويركز مدخل البناء الاجتماعي على البعد الثقافي والمؤسسي، ولا يطرق على الجانب المادي فقط، فالمدرسة الواقعية ترى ان البيئة العالمية والمحلية تنعدم فيها الجوانب الثقافية والمؤسسية ويظهر بدلا عنهما البعد المادي الذي يركز على توازن القوى أو السياسة البيروقراطية، كما ان الخصائص التي تميز الدولة متأصلة فيها وخارجة عن تأثير البيئة، لكن البنائية ترى ان البيئة الثقافية تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول لكنها ايضا تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة.(1)

وتتسم البنائية بالتركيز على اهمية الابنية المعيارية وكذلك المادية وعلى دور الهوية في تشكيل العمل السياسي وعلى علاقة التكوين المتبادل بين الفواعل(الوكلاء) والابنية،(2) والنظرية البنائية الاجتماعية تهتم بالإفتراضات الأساسية للبحث الاجتماعي، المتمثلة في: طبيعة المؤسسة البشرية وعلاقتها بالهياكل الاجتماعية ودور الافكار والقوى المادية في الحياة الاجتماعية والطريقة والصيغة الملائمة للفهم والتفسير الاجتماعي،(3) وهي افتراضات هامة في العلاقات الدولية، لم تعالجها مدارس العلاقات الدولية الأخرى حيث لم يكونوا مهتمين بالطريقة التي تتشكل بها الفواعل الاجتماعية في السياسة الدولية.

---

(1) د. نصار الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 133.

(2) Christian Reus-Smit,Op.Cit,p.179.

(3) الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص6، كذك:

Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics,Op.Cit,p.5.

وقد طرحت البنائية إفتراضاتها وتصوراتها النظرية في فهم وتحليل العلاقات الدولية في سياق الجدل أو الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية الذي كان قد تبلورة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي وظهوره بكل وضوح بعد إنتهاء الحرب الباردة بين النظريات الوضعية من جهة، وما بعد الوضعية من جهة أخرى، حيث إنطلق اتباع النظريات الوضعية - والتي يطلق عليها ايضا بالنظريات العقلانية- من فرضية إمكانية دراسة العلاقات الدولية بالطرق العلمية المستخدمة بالعلوم الطبيعية، أي عن طريق الملاحظة والتجريب واعتماد الموضوعية في البحث العلمي والابتعاد عن القيم، بينما انتقدت ما بعد الوضعية الإفتراضات الإبستمولوجية للوضعية، واعطت نظرياتها التأملية والتكوينية أهمية اكبر للقوى والعوامل الاجتماعية التي أهملتها النظريات الوضعية، كما أهتمت النظريات مابعد الوضعية أيضاً بالثقافة والتاريخ، والأفكار، كعوامل تؤدي دوراً كبيراً في العلاقات الدولية.[1]

وبذلك فإن أبعاد الجدل النظري في حقل العلاقات الدولية قد تحدد منذ ثمانينيات القرن العشرين - كما يرى كريستان رويز سميت - في حوارين واسعتين بين علماء العلاقات الدولية - لا سيما داخل في الولايات المتحدة الأمريكية- الأول: كان بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد وكلاهما يسعى لتطبيق منطق النظرية الاقتصادية العقلانية (السلوك الرشيد) في العلاقات الدولية، ولكنهم وصلوا إلى نتائج مختلفة حول إمكانية التعاون الدولي، بينما الحوار الثاني: كان بين العقلانيين والمنظرين النقديين اللذين ارتكزوا على الفلسفة ما بعد الوضعية وتحدوا المنهجية المعرفية الوضعية والإفتراضات التي جاءت بها الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة والمرتكز على الفلسفة الوضعية ومنهجها التجريبي.[2]

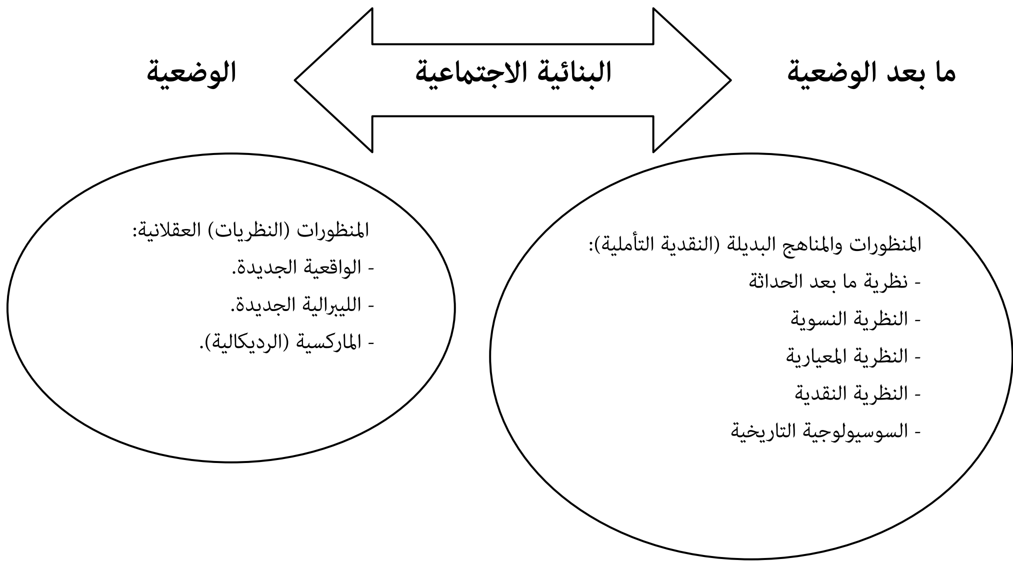
ولكن الصعود الجديدة للبنائية كمنهج لدراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة حفز ظهور حوارين جديدين بين العقلانيين و البنائية، من جهة وبين البنائية والمنظرين

---

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره ص ص 218-219.

(2) Christian Reus-Smit, Op.Cit,p.188

النقديين من جهة اخرى، وقد تحدت البنائية كل من العقلانية و الوضعية متمثلـة بالواقعيـة الجديدة و الليبرالية الجديدة.(1) وفي سياق النقاش النظري في حقل العلاقات الدوليـة قـدمت البنائية على يد أبرز منظريها المعاصرين (الكسندر وندت) كنموذج قادرة على "سـد الفجـوة بـين الوضـعية و مـا بعـد الوضـعية "،(2) أي جسر يـربط بـين المنـاهج والنظريـات الوضـعية (العقلانية)، وبين المناهج والنظريات ما بعد الوضعية النقدية والتأملية (انظر الشكل أدناه).



شكل البنائية كجسر بين النظريات والمناهج الوضعية وما بعد الوضعية، مقتبس بتصرف من:

Steven Smith،New Approaches To International Theory، The Globalization of World Politics،Vol. 1، (UK: Oxford Press،1997) p.168.

(1) Ibid, pp.188 189.

(2) Emmanuel Navon, The third debate revisited Op. Cit, p.621.

فالبنائية تأخذ من النظريات الوضعية اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، وتأكيدها على أن المصلحة الوطنية والأمن القومي محددان لسلوك الفاعل (الدول). ولكن أيضا تأخذ من تيارات ما بعد الوضعية التركيز على الأفكار والقيم، فالمصلحة الوطنية عند منظري البنائية ليست كما يعتقد المنظرون الوضعيون بأنها دائماً معّرفة بالأمن القومي أو معطى ثابت، بل هي ناتجة عن عملية التفاعل بين الفاعل والهيكل (البنية) وهنا يأتي دور الأفكار والقيم في تحديد سلوك الفواعل وهو ما يركز عليه المنظرين في النظريات النقدية (ما بعد الوضعية)، وهذا ما يجعل البنائية جسراً بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية.[1]

إن محاولة جسر الهوة بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية التي تقوم بها البنائية ترتكز على على مناقشة الوضعية كنظرية معرفة (ابستمولوجيا) لم تعد قادرة على تقديم تفسيرات عقلانيا للعالم الاجتماعي بمظهر المادي (الوجودي - الانطولوجي)، بإستمرار تجاهلها اهمية الافكار والقيم على العالم المادي عن طريق اثبات تأثيرها على سلوك الدول بنفس المنهج التجريب الذي يشكل مرتكزا للوضعية، وبذلك تكون البنائية قد دعمت النظريات النقدية التأملية (ما بعد الوضعية) بتحليلات مرتكزة على المنهج التجريبي من جهة، ومن جهة اخرى فإنها انتقدت استمرار النظريات الوضعية (العقلانية) بنكران دور وتأثير الفكر والقيم والمعايير في سلوك الدول،[2] بعد أن تم اثبات هذا التأثير بنفس أدوات الفلسفة الوضعية.

---

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، 219، كذلك

=Richard Price And Reus-Smit, Christian, Dangerous Liaisons? Critical International Theory And Constructivism, European Journal Of International Relations ,Vol. 4 (3). (London: SAGA Pubications,1998),pp. 263-264.

(2) Ibid , p.264

ومن ناحية اخرى - كما جادل ويندت - فإن البنائية تمثل جسرا بين النظريات العقلانية (الوضعية) ذاتها وبالتحديد بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في موضوع الفوضى الدولية والمواضيع المركزية الأخرى في دراسة العلاقات الدولية،[1] وفي سياق موقف النظرية البنائية من الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية ظهرت بعد الحرب الباردة كنظرية أكثر مرونة أسهمت في توضيح اوجه القصور في دراسة العلاقات الدولية وتوفير فرصه لتطوير مجموعة اكثر تنوعا من الفهم والتحليل للظواهر السياسية المعاصرة، وكخلاصة لاختلافها مع النظريات العقلانية وموقفها في تجسير الهوة في الحوارات النظرية،[2] ويمكن ادراج النقاط التالية:

1. بالنسبة لنظرية المعرفة (الابستمولوجيا) فإن البنائية تقوم على اساس:

أ. الاشتراك مع النظريات الوضعية العقلانية - اي الواقعية والليبرالية الجديدتين- في السمات للسياسة العالمية ،من جهة و الاشتراك مع النظريات ما بعد الوضعية في الاهتمام بهوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وافعالهم من جهة أخرى.[3]

ب. ومن ناحية اخرى تفترق البنائية عن المنهجية المعرفية للواقعية والليبرالية الجديدتين في ميلهما إلى التركيز على العوامل المادية، حيث تؤكد البنائية على تأثير الأفكار والقيم في سلوك الفاعل (الدولة)، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق وإفتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يعتقد المنظرون البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر

---

(1) Alexander Wendt ,Anarchy Is What States Make Of It: The Social Construction Of Power Politics , International Organization, Vol. 46, No. 2 (U.S: The MIT Press, Spring, 1992),p.393, And : Cynthia Weber, International Relations Theory ,A critical introduction,2nd Edition,(New York And London: Routledge And Taylor & Francis Group ,2005)p.60.and,p. 76.

(2) Andrew Bradley Phillips, Constructivism, In: Martin Griffiths (Ed.), International Relations Theory For The Twenty-First Century An introduction,(London &NewYork: Routledge Taylor & Francis Group,2007), p.62.

(3) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،مصدر سبق ذكره، ص431.

عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما انهم يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع كوّنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات الدول، وبذلك فإن البنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول، كما كانت تفعل الماركسية من قبل ولذا ذهب (ستيفن والت) إلى وصف البنائية بقوله أنّها "حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشئون الدولية "[1] في حين إن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة قد اتفقا على " أن الفاعلين السياسيين- سواء افراداً ام دولاً – كيانات" عقلانية منفصلة ومهتمة بمصالحهم الذاتية، ويتم التعامل معهم باعتبارهم سابقين على وجود المجتمع بمعنى ان هويتهم ومصالحهم مستمدة من انفسهم، وهم أيضا عقلانيون وقادرون على إيجاد اكثر الوسائل فاعلية وكفاءة لتحقيق مصالحهم"،[2] ويلزم من هذا الافتراض" إن مصالح الفاعلين (الدول) تقع خارج التفاعل الاجتماعي، اي إن الأفراد والدول يدخلون في العلاقات الاجتماعية ومصالحهم متشكلة بالفعل، ولذلك لا يعتبر التفاعل الاجتماعي محددا مهما للمصالح"، ومن ثم فإن ذلك يعني ايضا وصف" المجتمع على إنه مجال استراتيجي أي مجال يجتمع فيه الأفراد أو الدول لمتابعة مصالحهم المحددة سلفا".[3]

وعليه فإن الواقعيين والليبراليين الجدد وإن اتفقوا على ان الدول فواعل عقلانية تسعى لتحقيق مصالحها، غير انهم ينظرون إلى هذه المصالح بأنها خارجة عن التفاعل بين الدول، ولا يروّن حاجة لنظرية حول كيفية تشكل المصالح اصلاً.[4]

---

(1) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41

(2) Christian Reus-Smit, Constructivism,In: Scott Burchill,And Others , Theories Of International Relations,Op.Cit,p.192.

(3) Ibid,p.192.

(4) Ibid,pp.192-193.

ج. تختلف البنائية عن النظريات النقدية في تركيزها (اي البنائية)على التحليل الاستقرائي - القائم على التجريب- وحتى مع استمرار بعض منظري البنائية في العمل مستوى ما وراء النظرية (الابستمولوجيا)، فإن معظم هؤلاء المنظرين اعتمد في بناء تصوراته ومفاهيمهم النظرية على التحليل الاستقرائي للسياسة العالمية، وبتوظيف البنائية للمنهجية الوضعية التجريبية توسع نطاق تحليلها واستكشافاتها، وبذلك فقد احرزت البنائية - بوصفها نظرية تنتمي للنظريات النقدية - نقلة في الدراسات النقدية بالاتجاه بعيدا عن النمط السابق الذي ركز على نقد المنهجية الوضعية المعتمدة في النظريات العقلانية، وطالب بإتباع أنماط للتحليل اكثر تأويلية وخطابية وتاريخية. [1]

2. بالنسبة للواقع المادي (الانطولوجيا) يسعى المنظرون البنائيون الاجتماعيون إلى تأكيد ثلاثة امور (انطولوجية) مركزية ترتبط بالعالم الاجتماعي بوصفها مبادئ يمكنها أن توضح السياسة العالمية بصورة اكبر من إفتراضات النظريات العقلانية وهي:

أ. على العكس من النظريات العقلانية التي تؤكد على أهمية البنى أو الهياكل المادية في تحديد سلوك الدول مثل توازن القوى القائم على العامل العسكري عند الواقعية، يعتقد منظروا البنائية بإن البنى أو الهياكل المعيارية (القيمية) والفكرية قادرة على تشكيل سلوك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، سواء كانوا دولاً أم أفراداً، من دون تجاوز البنية المادية التي يقر البنائيون بأهميتها ايضا، إلاّ إن البنية المادية تكتسب تأثيرها في السلوك عن طريق المعنى الذي يتم اضفائه عليها من الافكار والقيم الاجتماعية، أي أنها تتكسب معنى اجتماعيا مشتركا ايضا. إذ جادل البنائيون بأن النظم المشتركة للأفكار والمعتقدات والقيم تتمتع بخصائص بنيوية وإنها تؤثر تأثيراً قوياً على العمل الاجتماعي والسياسي، ويرجع ذلك إلى سببين، الأول هو: إن الموارد المادية يصبح لها معنى بالنسبة للعمل الإنساني فقط من خلال بنية المعرفة المشتركة

(1) Ibid,pp.195.

التي تتجذر فيها، والآخر هو: إن البنى المعيارية والفكرية تشكل الهويات الاجتماعية للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، فعلى سبيل المثال تكيف معايير وقيم النظام الدولي الهوية الاجتماعية للدولة ذات السيادة، حيث ذهبت معايير المجتمع الاوروبي في عصر الملكيات إلى إن الملكيات المسيحية هي الشكل الشرعي الوحيد للدولة ذات السيادة آنذاك ووقف بالضد من ثورات التحرر.(1)

ب. يجادل البنائيون بأن فهم كيفية تكييف البنى غير المادية لهويات الفاعلين في غاية الأهمية لأن تلك الهويات تحدد المصالح وبالتالي السلوك، حيث يعتقد البنائيون بإن هناك علاقة متبادلة بين الوكلاء (اي الفاعليين الاجتماعيين والسياسين) وبين البنى أو الهياكل، بالارتكاز على أسبقية " السؤال: من أنا؟ منطقيا وجوديا على السؤال: ماذا أريد؟ ومن ثم فإن هويات الوكلاء هي بدورها محكومة بالهياكل التنظيمية والأيديولوجية التي يسكنوها، وإن هذه الهياكل في حد ذاتها ليست اولية أو ابتدائية أنطولوجية، بل هي أنماط مستدامة من الممارسة الاجتماعية التي يتم إنتاجها ".(2)

بينما يؤمن المنظرون العقلانيون بأن مصالح الفاعلين تتحدد خارجياً، بمعنى إن الفاعلين سواء اكانوا دولا ام افراداً يقابلون بعضهم بعضاً مستصحبين مجموعة من التفضيلات موجودة سلفاً، ولا يهم والواقعيون أو الليبراليون الجدد بالبحث عن مصدر تلك التفضيلات، ولكن فقط في كيفية سعي الفاعلين وراها استراتيجياً، وفي مقابل ذلك، يذهب البنائيون إلى أن فهم كيفية بلورة الفاعلين لمصالحهم له أهمية حاسمة في تفسير نطاق واسع من الظواهر السياسية الدولية، "فالهويات هي أساس المصالح ". (3)

ج. يعتقد البنائيون بأن الفواعل والأبنية تسهمان في تأسيس بعضها بعضاً بصورة تبادلية، فالبنى والهياكل المعيارية والفكرية تشكل هويات ومصالح الفاعلين، لكن هذه البنى ما كانت لتوجد لولا الممارسات التي يمكن معرفتها لأولئك الفاعلين، أي انهم يؤكدون على تأثير الأبنية غير المادية على الهويات والمصالح، لكنهم بنفس درجة الأهمية يشددون على دور

(1) Ibid ,pp.196-198, And See: Andrew Bradley Phillips, Op.Cit, pp.62-63.

(2) Ibid ,p.62.

(3) Christian Reus-Smit,Op.Cit, p.197.

الممارسات في الحفاظ على تلك الأبنية وتغييرها، وإن المعايير والأفكار " تحددان معنى وهوية الفاعل الفرد وأنماط النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي الملائمة التي ينخرط فيها أولئك الأفراد"،[1] وهذا بعكس إفترضات النظريات العقلانية التي تجعل من سلوك الفاعليين في السياسة الدولية عقلانيا وانانيا تحكمه مجموعة من القيود المادية و" منطق العواقب، ومنطق تطابق وعدم تطابق المصالح الذاتية ". [2]

وعلى الرغم من تعدد إتجاهات التحليل في النظرية البنائية [3] إلاّ إنها - كما يرى الكسندر ويندت- تتميز بكونها نظرية هيكلية للنظام الدولي تعتمد على افتراضات جوهرية هي: [4]

1. إن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل في النظرية السياسية الدولية.
2. ان الهياكل الرئيسة في نظام الدول هي المعرفة المشتركة (الذاتية المشتركة) بدلاً من المواد المادية.
3. هوية الدولة ومصالحها في جانبها الاهم يتم صنعها وبناءها عن طريق البنى أو الهياكل الاجتماعية بدلا من اعتبارها مستمدة من خارج هذا الاطار -أي اعتبارها موجودة بشكل منعزل ضمن النظام - وارجاعها إلى الطبيعة البشرية أو السياسة الداخلية.

وفي ضوء هذه الافتراضات يبدو إن مسعى النظرية البنائية هو تقديم تصورا اجتماعياً وارادياً للنظام الدولي ومؤسساته، بدلا من التصور المادي والحتمي للنظريات العقلانية.

---

(1) Ibid ,pp.197-198.

(2) Andrew Bradley Phillips, Op.Cit, p.63.

(3) ابرز اتجاهات ومستويات التحليل في البنائية هي:1- النسقية أو النظامية البنائية (Systemic)، 2- مستوى الوحدة البنائية (Unit-level)، 3- مستوى البنائية الكلانية (Holistic)، للمزيد حول هذه الاتجاهات التحليلية ينظر:

Christian Reus-Smit, Op. Cit, p.199, And: Alexander Wendt, Constructing International Politics , International Security journal, Vol. 20, No. 1 (U.S: MIT Press, Summer, 1995),p.73.

(4) Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, The American Political Science Review, Vol. 88, No. 2,(U.S: American Political Science Association, Jun. 1994),p.385.

ويشير (بـول فيـوتي ومـارك كـوبي) إلى أربعـة افتراضـات تسـتند اليهـا البنائيـة في دراسـة العلاقات الدولية هي: [1]

1. إن بنية أو هيكل النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعـد، والقوانين، وهذه البنية تؤثر على الهوية والمصلحة للفاعلين.
2. إن النظام الدولي هو عملية دائمة مستمرة من البناء (التشكل) الحاصـل مـن التفاعـل بـين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة للبنائيين العالم دائما هو: " قضية متجددة، وليس شيئاً تم وانتهى وعلينا قبوله كما هو".
3. تسعى البنائية للبحـث عـن تفسـير لمصـالح وهويـة الدولـة، عـلى النقـيض مـن النظريـات العقلانية التي تعدها معطيات مسبقة، والى جانب الاهتمام بالدولـة كفاعـل (او وكيـل)، تهتم البنائية بالمنظمات العابرة للقومية والمنظمات الدولية، فضلا عن الفواعل (الـوكلاء) الاجتماعية غير الدولية.
4. يرفض منظروا البنائية الافتراضات الوضـعية القائلـة بوجـود قـوانين وشـبه قـوانين تحكـم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرتـه عـلى التـأثير في محيطـه، كما ترفض البنائية افتراض الموضوعية (إي فصـل الـذات عـن الموضـوع) عنـد النظريـات العقلانية المرتكزة على الفلسفة - الوضعية.

وفي ضوء ذلـك تتميـز البنائيـة مـن خـلال تركيزهـا عـلى خصـائص البنيـة الاجتماعـي للفواعل الدولية وهي بذلك تتناول بالتحليل الهويـات والمصـالح - في وقـت لم تركـز فيـه مدارس العلاقات الدولية عـلى ذلـك - ويعتقـد البنـائيون بقابليـة التغيـير حتـى في اكـثر الممارسات والمؤسسات، التي تبدو غير قابلـة للتغيـير في السياسـة العالميـة،[2] فـلا يمكـن - بحسب رأي منظري البنائية - حصر العلاقات الدولية بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيـود

(1) د. خالد موسى مصطفى، مصدر سبق ذكره ،ص 199.

(2) Andrew Bradley Phillips, Op. Cit ,p.60.

مادية (كما يدعى بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الليبراليين)، وبدلا من ذلك تقدم البنائية الاجتماعية نموذجا للتفاعل الدولي يدرس التأثير المعياري للهياكل المؤسسية الأساسية والصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، وفي الوقت ذاته إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتغييرها عبر انشطة الدول وغيرها من الفاعلين، كما يرى البنائيون بأن الدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد اهدافها الرئيسية كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الاخرين، والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول اهدافها على هوياتها الاجتماعية أي كيف تنظر الدول إلى نفسها في قبال الدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على اساس هذه الهويات. [1]

ومن هنا يؤكد (الكسندر ويندت) على أن البنائية في العلاقات الدولية تعالج مشكلة النظرة الاختزالية التي تعتنقها النظريات الأخرى التي تركز على سلوك الفاعلين ونمط اتخاذ القرار، وتتجاهل دراسة الظواهر في إطار بنيوي اوسع وهو الاطار الاجتماعي،[2] فما يحكم الدول والفواعل الأخرى في السياسة الدولية ليست البنية أو الهيكل المادي متمثلا بتوازن القوى وتوزيع القدرات العسكرية و بنية الاقتصاد العالمي فحسب، ولكن تحكم توجهات وسلوك الفاعلين البنية المعيارية ايضا ،أذن فالفكرة الأساسية للبنائية تنطلق من توظيف النظرية السوسيولوجية في العلاقات الدولية، وتعتبر بأن العالم الاجتماعي ليس معطى بل يتشكل باستمرار ويتغير باستمرار.[3]

وبذلك يتبين بأنّ البنائية تنظر إلى العالم بأنه مصاغ اجتماعياً، حيث تنظر إلى كل البنى أو الهياكل الاجتماعية والسياسية من منظور اجتماعي، وبعبارة ادق إن هذه الهياكل ما هي إلاّ تشكيلات أو تكوينات اجتماعية تتركب على اساس الافكار والمعايير والقيم والثقافة.

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،مصدر سبق ذكره، ص ص 108-109.

(2) Alexander Wendt, Social theory of International Politics,Op.Cit,pp.6-7.

(3) Andrew Bradley Phillips, Op. Cit ,p.60.

ويمكن القول بأن الافتراضات والتصورات التي قدمتها البنائية تفتح مجالا واسعا امام تصورنا لمجموعة واسعة من التطورات في بنية النظام العالمي ومن بينها الحكم العالمي، ولعل أبرز الاصول النظرية للبنائية التي تمكننا من فهم موقفها من الحكم العالمي يمكن حصرها بما يلي:

1. التحول من المنهج المادي(الستاتيكي) إلى المنهج الاجتماعي (الديناميكي):

يعد المنهج البنائية بديلا عن المنهج المادي - الذي أسست له الفلسفة الوضعية - في تحليل السياسة الدولية، إذ إنّ المبدأ الأساسي للبنائية هو: "أن يتصرف الناس تجاه القضايا، بما فيهم الفاعلين الآخرين على أساس المعاني التي تعنيها هذه القضايا ".[1]

إذ ترتكز البنائية إلى مبدأين رئيسين الأول هو: " ان أبنية (هياكل) الوجود البشري يتم تشكيلها وبشكل رئيسي عن طريق الأفكار(او المعاني) المشتركة (اي الذاتية المشتركة)، وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة " والمبدأ الآخر هو: " إن هويات ومصالح الأفراد القصديين يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها أموراً معطاة بشكل طبيعي، ويمثل المبدأ الأول منهجاً (مثالياً) في النظر إلى الحياة الاجتماعية، وهو أيضاً – بتركيزه على الاشتراك في الأفكار – يمثل منهجاً (اجتماعياً) مغايراً للمنهج (المادي) الذي يركز على دور البيولوجيا، والتكنولوجيا، أو البيئة في الوجود الاجتماعي. ويمثل المبدأ الثاني منهجاً (كلياً) وذلك لتأكيده على اهمية ودور القوى والأبنية الاجتماعية بشكل مخالف للمنهج (الفردي) الذي يؤكد على إمكانية اختزال تلك الأبنية بالنظر فقط إلى الأفراد المكونين لها،[2] وهذا الافتراض له عدة نتائج مهمة للغاية في تحليل السياسة العالمية، فطالما إن معنى وممارسات السلوك البشري تختلف مع مرور الزمن وتغير المجال فهي ليست ثابتة ،كما ينبغي ان لا تؤخذ ابدا على أنها أشياء مستقرة وثابتة،

(1) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit, p.30.

(2) Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics,Op.Cit,p.1.

كذلك: الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره ،ص 1.

وبالنتيجة فإن بعض الأفكار ذات العلاقة الوثيقة في مجال العلاقات الدولية - على سبيل المثال فكرة السيادة- تتغير وباستمرار،[1] ومن ثم فإن التفسيرات التي تقدمها النظريات العقلانية والتي تقوم في معظمها على اساس الثبات المادي تصبح غير دقيقة، كما تصبح معظم المفاهيم التي تبنى عليها تحليلاتهم والمرتبطة بسيادة الدولة ومصالحها وامنها وبنية النظام الدولي معرضة للتغيير المبني على اسس اجتماعية، وبالمحصلة يفسح التحليل البنائي المجال واسعا امام قبول تطور بنية النظام الدولي وتغيير طبيعتها ،وإيجاد سلطة أو سلطات للحكم العالمي مقرونة أو مشروطة بتغير هوية ومصالح الفاعلين تبعا لتغير الافكار والمعايير أو المعاني المشتركة والثقافة.

2. إنّ النظام الدولي بنية إجتماعية تحكمه العلاقة بين الفاعل والبنية(الوكيل والهيكل):

يعدّ النظام الدولي القضية الأساسية بالنسبة للنظرية البنائية من الناحية الاجتماعية والبنيوية، وعلى الرغم من إن النظام الدولي من الناحية الاجتماعية لا يشبه النظام السياسي الداخلي - إذ تتحكم القوانين والمعايير المتفق عليها داخلياً في طريقة تشكيل السياسة الداخلية - حيث نجد أن المصالح الذاتية والإكراه تبدو هي المسيطرة في تشكيل السياسة الدولية، فالمؤسسات الدولية والقانون الدولي رغم وجودها، لكن يبدو واضحاً إن قدرة هذه الأبنية في مواجهة الأساس المادي للقوة والمصالح الذاتية قدرة محدودة للغاية، وتفيد تلك الحالة أن النظام الدولي ليس مجالاً أو مكاناً اجتماعياً، وهو بهذا الشكل يقدم دعماً للمنهج المادي في النظر إلى السياسة الدولية،[2] حيث يفترض أصحاب النظريات العقلانية بإن سلوك الفاعلين ينحصر في السعي لتحقيق مصالحهم التي يفترضون ثباتها على مدى التفاعل الاجتماعي، بغض النظر عن طبيعة البيئة التي يعيشون فيها،[3] وإن بنية

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit, p.30.

(2) Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics,Op.Cit,p.2.

كذلك: الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(3) Andrew Bradley Phillips, Op. Cit, p.63.

النظام الدولي تؤثر فقط في سلوك الدول، وليس في هوياتها ومصالحها،[1] كما انحصر التنظير العقلاني في تفسير السياسة الدولية بين خيار الواقعية الجديدة (من اعلى إلى اسفل) حيث تركزت على تأثير بنية النظام الدولي - بالمعنى المادي الذي يساوي توزيع مصادر القوة والتأثير- على سلوك الدول، وخيار الليبرالية الجديدة (من اسفل إلى اعلى)، والتي ركز فيه على تأثير اجزاء النظام (الدول) على بنية النظام،[2] وبذلك فإن هذه النظريات لا تقدم سوى منطق أو اتجاها واحدا في دراسة السياسة الدولية اما عن طريق بنية أو هيكل النظام الدولي أو عن طريق دراسة (وكلاء) النظام اي الدول والفواعل الأخرى.

وعلى العكس من ذلك قدمت البنائية منطق جديد في دراسة النظام الدولي وإيجاد نظرية هيكلية للسياسة الدولية، تقوم على اساس " مشكلة العلاقة بين الوكيل/ الفاعل والهيكل / البنية" فبحسب رأي (ويندت) ترجع هذه العلاقة إلى حقيقتين بديهيتين حول الحياة الاجتماعية تشكل أساسا لكثير من البحوث الاجتماعية، وهي: "الاعتقاد بأن الكائنات الإنسانية ومنظماتهم يشكلون فواعل واعية هافة، حيث تساعد أفعالهم في إعادة إنتاج وتحول المجتمع الذي يعشون فيه، والتسليم بأن المجتمع مكوّن من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيّكلة التفاعل بين هؤلاء البشر".[3]

وفي ضوء هاتين الحقيقتين يقترح (ويندت) إن العلاقة بين الوكيل الإنساني(الفاعل) والهيكل الاجتماعي هي: اعتماد بعضها على البعض الآخر واشتراكهما في الوجود، ويشكل احداهما الآخر، وكما يقول (ويندت): " نحن ولجنا في عالم منظم سلفا وله هيكل قائم سلفا وهو يهيئنا ويطوعنا بطرق مختلفة، ولكننا أيضا وكلاء لنا قصد في هذا العالم ونعمل على تشكيل الهيكل الذي يحتوينا ".[4]

---

(1) Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics,Op.Cit,p.345.

(2) Ibid, p,346.

(3) Alexander Wendt ,The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization, Vol. 41, No. 3 (U.S: MIT Press, Summer, 1987), pp.337-338.

(4) Ibid.p.338.

فالهيكل والوكيل (او البنية والفاعل) هما عنصران متفاعلان ويبني أحدهما الآخر، فالبنى المعيارية والمثالية تؤثر على صياغة هويات الدول وبالتالي على بنـاء وتشـكيل مصـالحها، وإن الهياكل تشكل سلوك الفاعلين السياسـيين (الاجتماعيـين بصـورة اعـم) في العلاقـات الدوليـة، سواء كانوا دولا أو افرادا، كما إن الهياكل تشمل العناصر المادية والقيمية والمعيارية.[1]

وهكذا فإن العلاقة المتبادلة بـين الوكيـل(الفاعـل) تسـتند إلى إن هويـة الوكيـل تحكمـه الهياكل المعيارية والأيديولوجية من جهة، ومن جهة اخرى فإن هذه الهياكل لا تشكل وجودا ابتدائيا، بل إنّها انماطا من الممارسة الاجتماعية يتم إنتاجها واعادة إنتاجهـا مـن خـلال افعـال الوكلاء، وتنسحب رؤية البنائية للعلاقة بين الوكيل والهيكل إلى تصورها للنظام الدولي، حيـث تنظر البنائية إلى النظام الدولي بمثابة بنية تكوينية، وليس مجرد مجال استراتيجي. وبالتالي إن تصور الدول من هي وماهي مصالحها؟ ستكون نتيجة طبيعيـة لهويـات هـذه الـدول والتـي تبنى على اساس الهياكل التي تعبر عن فهما اجتماعيا مشتركا. [2]

وبذلك فإن بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين (المؤسسات) و تؤثر على هوية ومصلحة الفاعلين، كما إن سلوك الفاعلين النابع مـن الافكار والمعايير والثقافة يسهم في تشكيل بنية النظام الدولي.

وتشير التفاعلات بين الدول (كوحدات) وبين مستوى النظام إلى إن الممارسات والإجراءات التي تضعها الدول تساهم في تكوين وبناء القواعد والمؤسسـات في الحيـاة الدوليـة (النظـام)، وهذه القواعد والمؤسسات تسهم في التأثير وتطبيع الدول اجتماعيا.[3]

ومن هنا تؤكد البنائية على إن النظام الدولي يقوم على العلاقـات الاجتماعيـة والقـدرات الماديـة و تعطـي العلاقـات الاجتماعيـة معنـى للقـدرات الماديـة، وتتـألف البنـى والهياكـل

(1) Cristian Reus-Smith, Constructivism , pp.196-197.
(2) Andrew Bradley Phillips, Op. Cit, pp.62-63.
(3) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit, p.31.

التنظيمية من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة، فالمؤسسات الدولية ينظر اليها البنائيون بأنها هيكلية مؤلفة من الهويات والمصالح ،وهي كيانات ادراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم ،وغالباً ما تعطي هذه المؤسسات الاوضاع الاجتماعية معاني على أساس الأدوار المحددة مؤسسياً.(1)

فالنظام الدولي ليس مقصورا على الجانب المادي، فالهياكل الاجتماعية - بصورة عامة - تتضمن ثلاثة عناصر، العنصر الأول هو: "المعارف المشتركة" حيث يتم تشكيل الهياكل الاجتماعية، من خلال التفاهمات والمعرفة المشتركة، وعن طريق هذه المعرفة - وليس فقط عن طريق القوى المادية - يتم بناء هويات ومصالح الأفراد، وعليه لا يمكن اعتبارها أموراً معطاة بشكل طبيعي، وعلى سبيل المثال إن معضلة الأمن هي بنية اجتماعية مكونة من المعرفة المشتركة بين الدول والقائمة على اساس افتراض سوء النية في الدول الأخرى، وإن مصالحهم لا يمكن ان تتحقق الا من خلال نظام المساعدة الذاتية، وهو ما يجعل نظرتهم إلى هيكل النظام الدولي بانه هيكل فوضوي. اما العنصر الثاني هو: "الموارد المادية" اذ ينظر البنائيون إلى الهياكل الاجتماعية بانها تتضمن الموارد المادية، ولكنهم يجادلون بأنها تكسب معنى من خلال السلوك البشري، القائم على بنية المعرفة المشتركة التي تضمهم، على سبيل المثال إنّ امتلاك بريطانيا لـ (500) قنبلة نووية هو أقل تهديدا للولايات المتحدة من(5) قنابل نووية تملكها كوريا الشمالية. والعنصر الثالث هو: " الممارسة "، اي إن الهياكل الاجتماعية هي ليست معرفة مشتركة وامكانات مادية فقط وإنّما هي مؤسسة، فالحرب الباردة بين القوتين العظميتين توقفت بمجرد توقف القوتين عن التصرف والسلوك على هذا الأساس. (2)

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،مصدر سبق ذكره، ص ص 109-110.

(2) Alexander Wendt, Constructing International Politics ,International Security journal, Vol. 20, No.1, (U.S: MIT Press, Summer, 1995),pp.73-74.

3. الفوضى ليست بنية ثابتة، وإنما هي "ما تصنعه الدول"

على الرغم من إن منظري البنائية الاجتماعية يقرّون بوجود الفوضى الدولية، ولكنهم - تأسيسا على الافتراضات البنائية - يرفضون وصف طبيعة النظام الدولي بالفوضوية مثلما ذهب اليه منظري الواقعية الجديدة، كما رفضوا اعطاء الفوضى تأثيرا حتميا على سلوك الدول،[1] إذ يرى (الكسندرويندت)" إن الفوضى ليست معطى مسبق متأصل في النظام الدولي"، وإن " التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى؟ " [2]

فبينما تنطلق الواقعية الجديدة من جعل الفوضى تمثل بنية أو هيكلا ثابتا يؤثر في سلوك الدول، تتمسك الليبرالية الجديدة في جعل بنية النظام الدولية (عملية) للتفاعلات والتعلم والمؤسسات، وبين هذين المنظورين، (البنية والعملية) تحاول البنائية تقديم فهما وتفسيرا للفوضى.[3]

حيث تقدم البنائية الفوضى على إنها بنية تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية، اي إنها " تتكون اجتماعيا وتتوالد مع الدول "، وبذلك تختلف معاني الفوضى بتنوع الفاعلين واختلاف الفهم الجماعي لمجتمعاتهم،[4] وبذلك تعكس الفوضى الدولية - بوصفها بنية اجتماعية - الثقافة السياسية السائدة، وكما يقول (ويندت): "إن كلمة الفوضى. . تقول لنا ما ليس موجودا، ولا تقول لنا ما هو موجود، إنّها وعاء فارغ بدون معنى وما يعطي الفوضى معنى ودلالة هو انواع البشر الذين يعيشون فيها وبنية علاقاتهم"، وتكتسب الفوضى أكثر من

---

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره ،ص 210.

(2) Stephen M.Walt,, Op. Cit, p.41.

(3) Alexander Wendt ,Anarchy Is What States Make Of It: The Social Construction Of Power Politics , International Organization, Vol. 46. No. 2 (U.S: The MIT Press, Spring, 1992), p.391.

(4) Ibid,p.400.

منطق كنتيجة للبنية التي نضعها بداخلها. ومحصلة ذلك هو ان هيكل الفوضى في النظام الدولي ومنطقها هي نتائج اجتماعية وليست للفوضى ذاتها " فالفوضى لا شيء واللاشيء لا يمكن أن يكون بنية " [1].

وهكذا تدخل البنائية على العملية التفاعلية التي تجري بين الدول (الوكلاء) تأثير ثقافاتهم على مجرى عملية التفاعل، ومن ثم تأثير هذا التفاعل على الفوضى، ويحدد (ويندت) ثلاثة تقاليد أو ثقافات سياسية أساسية في مجال فهم العلاقات الدولية، اولى هذه الثقافات هي: "الهوبزية" - نسبة إلى توماس هوبز- والتي أصبحت رمزاً للنظريات التي تعتمد على القوة وتصور الآخرين كأعداء، و الثانية هي:"اللوكية"- نسبة إلى جون لوك- والتي أصبحت رمزاً للتنافس إذ تصور الآخرين كمنافسين في النظام الدولي، وأخيراً "الكانتية" - نسبة إلى ايمانويل كانت - والتي أصبحت رمزاً للتعاون، وهي تصور الآخرين بوصفهم أصدقاء وشركاء.[2]

ونتيجة لذلك فإن الفوضى على وفق ما قدمته البنائية الاجتماعية، تمثل بنية اجتماعية تعكس رؤية الفاعلين، وهذه الرؤية ليست ثابتة ولا تشكل معطى مسبق (إيجابي أو سلبي)، بل هي ناتجة عن العلاقات الاجتماعية وعمليات التفاعل بين الدول بعضها ببعض، وبين الدول (كوكلاء) وبين بنية أو هيكل النظام. [3] وما يمكن تحصيله من منطق البنائية في فهم الفوضى الدولية هو: إن التغيير في رؤية الفاعليين الدولية والتغيير في طبيعة الممارسات يستتبعها تغير في طبيعة الفوضى الدولية - والتي تعني ضمنا ليس غياب الحكومة العالمية

---

(1) الكسندر وينت، مصدر سبق ذكره، ص ص 423-424، كذلك:
Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics,Op.Cit,p.346.

(2) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص438-439، كذلك، للمزيد حول رأي (الكسندر ويندت) حول هذه الثقافات ومدى انطباقها على النظام الدولي في مراحل تطوره، ينظر: الكسندر وينت، مصدر سبق ذكره، ص ص385- 411.

(3) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره ،ص 210.

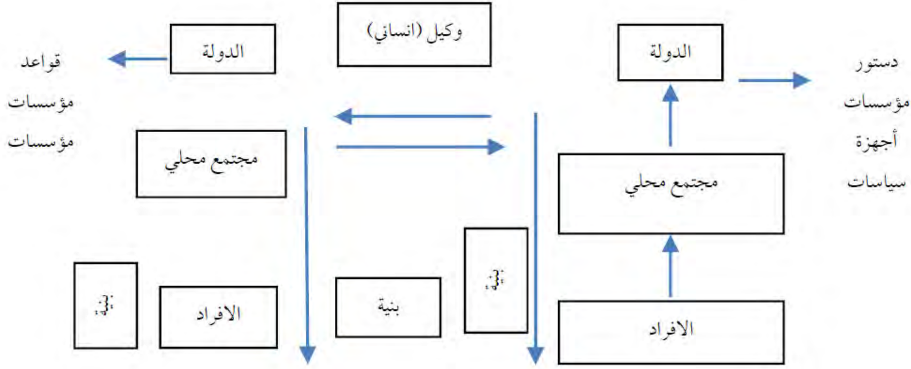
فحسب بل وتعني ايضا صعوبة إيجاد القواعد والمعايير والسلطات المعنية في تنظيم القضايا العالمية بسبب غياب الثقة والخوف من الغش حسب رؤية الواقعية الجديدة - وهو ما يلاحظ على التعاون الاوروبي في ظل تشكيل الاتحاد الاوروبي والذي تمثل سلطاته مختبرا حقيقيا للحكم العالمي. وانطلاقا من افتراضات البنائية يمكننا القول ان تغيير طبيعة الممارسات الدولية بفعل تغير طبيعة القضايا والتهديدات التي تواجه العالم من جهة، وتنوع الفاعليين في السياسة العالمية من جهة اخرى، من شأنه أن يعزز من ثقافة التعاون والتضامن وهو ما قد يتمخض عنه إيجاد هياكل جديدة للسلطة والحكم في العالم تستبدل أو تصلح هياكل الحكم الدولي الموجودة بالفعل.

وعلى وفق ما تقدم فإن رؤية البنائية الاجتماعية للحكم العالمي تستند إلى ما يلي:

1. تعرض البنائية الدولة بوصفها بنية مكونة من مجموعة معقدة من الوظائف الاجتماعية، وبالمثل تعد البنائية كل من السلطة والمساءلة والشرعية بنى اجتماعية،[1] ومن ثم فإنها معرضة للتغير بالاستناد إلى علاقة التفاعل المتبادل بين (الوكيل والبنية) التي تعرض منظروا البنائية للدفاع عنها وفي مقدمتهم (الكسندر ويندت)، وبذلك فإن كل ما يرتبط بمفاهيم السيادة القومية ومركزية الدولة والسلطة في النظام الدولي تكون متغيرة.

فالدولة تمثل بنية (اوهيكل) اجتماعية ازاء المجتمع وافراده، إلاّ إنها وفي الوقت نفسه تمثل فاعلا (او وكيلا انساني) بالنسبة لعلاقتها بالنظام الدولي. (كما هو موضح بالشكل ادناه).

(1) Victoria Lennox,Op.Cit,p.4



شكل يوضح الدولة بوصفها بنية اجتماعية ووكيلاً انسانياً بنية النظام الدولي

(من اعداد الباحث)

وإلى جانب ذلك يولي منظرو البنائية اهمية كبيرة للمؤسسات الدولية - والتي تضم المعايير والممارسات والمنظمات الرسمية- ويؤكدون على المحتوى الاجتماعي لهذه المؤسسات، فضلا عن دورها في تطوير الهويات والمصالح، حيث تبين دراسات البنائيين أن " الدول اجتماعياً مستعدة لقبول معايير جديدة و قيم وتصورات للمصالح عن طريق المنظمات الدولية ".[1]

ومع ان المنظمات الدولية تمثل بنى اجتماعية ايضا، فهي ذات أهمية كبيرة في إنشاء المعايير والقواعد الدولية، التي هي في الواقع اجزاءً من نظام الحكم العالمي، وبذلك يعد البنائيون ان للمنظمات الدولية - بوصفها جهات فاعلة مؤثرة وهادفة- آثارا مستقلة على النظام الدولي.[2]

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p.31.
(2) Ibid, pp.31.

2. تفـترض البنائيـة ان السياسـة الدوليـة تتحـدد بموجـب نمـط الأفكـار والثقافـة المشـتركة (الذاتية المشتركة)، وبذلك فإن شكل وطبيعة المؤسسات الدولية هي دالة لـنمط الافكـار والثقافة السائدة.

كما تشكل الافكار والثقافة المشتركة مصالح وهويات الفواعل (الوكلاء).

وعلى وفق هذا الافـتراض فـإن أجـزاء مـن الحكـم العـالمي (القـيم والقواعـد والمـنظمات الدولية الرسمية. .)" مشيّدت اجتماعيا"، وإن هويات ومصالح الفواعل هـي نتيجـة للمعـايير والقيم المشتركة، وهي نواتج - مستمرة - للعملية الاجتماعيـة،[1] اي إنهـا ناتجـة عـن طبيعـة التفاعل الاجتماعية وليست سابقة عليه، كما إنها - اي الهويات والمصالح - ليست ثابتـة كـما تفترض الواقعية الجديدة.

وفي ضوء تطورات العولمة، تنظر البنائية إلى الحكم العالمي بوصفه " قاعدة للـتصرف في النظام الدولي المعولم "اي إنـه يمثـل إسـتجابة للتحـولات التـي أفضـت اليهـا العولمـة، وتركـز النظرية البنائية إهتمامها على الكيفية التي يمكن يؤثر فيها تصور الحكم العالمي على سـلوك الفاعلين الدوليين. كما إن تصور الحكم العالمي يمكـن أن يسـهم في تحديـد موقـف الفـاعلين تجاه الحكم العالمي ايضاً.[2]

3. ترجع البنائية أساس الحكم العالمي القيم والمعـايير التـي تحـدد ومـن ثـم تشـكل مصـالح القوى الفاعلة، ومن ناحية اخرى فإن القيم والمعايير هذه توفر أساساً لمعرفة ما إذا كـان نظام الحكم صالحا وفعالا. إذ يتفق منظروا البنائية على إن العمليات الاتصالية (التفاعل والتواصل والخطاب) يمكن أن تـؤثر في تحديـد المصـالح الوطنيـة مـن خـلال خلـق فهـم وهياكل مشتركة يمكنها تقييد وتمكين الخيارات.[3]

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p.31.

(2) Ibid,p.32.

(3) Ibid,p.32.

ولذا فإنّ فهم البنائية للحكم العالمي يستند إلى تبدل نظام التفكير والذي تجلى بالعوامل الفكرية والابعاد المعيارية التي يتم التعبير عنها بشكل فردي أو جماعي، كما إن الحكم العالمي هو نتاج لتغير هويات ومصالح الأطراف الفاعلة كمحصلة للتفاعلات الدولية، ومن هنا يرى منظروا البنائية إن " هيكل الحكم العالمي هو اختراع يستند إلى الشرعية والموافقة الاجتماعية"، وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون نتاج الجهود الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات، وإنما هو نتيجة للتفاعلات الجارية بين الجهات الفاعلة،[1] في سياق التطورات التي أفضت اليها العولمة والتطورات التكنولوجية.

4. وتقدم البنائية ايضا فهما لتنامي أدوار ووظائف الأطراف والجهات الفاعلة في الحكم العالمي، إذ تعكس هذه جهات الفاعلة تغيرا في طبيعة الوكالة (الفاعل) في النظام الدولي. فقد أصبح - في ظل التطورات العالمية - "الأفراد والجماعات مرتبطة وظيفيا كما إنهم يتبادلون المصالح والاحتياجات المشتركة التي تتجاوز الحدود القائمة"، وفي ظل هذا النظام تظهر الائتلافات والروابط الوظيفية والهويات بين الجهات الفاعلة وتتداخل، وبالنتيجة تؤدي إلى خلق "تصورات عابرة القومية ذات الاهتمام المشترك"، وغالبا ما تؤدي إلى تنظيم العلاقات بطريقة مؤسسية بين هذه الجماعات، وهكذا- بحسب البنائين- إن الجهات الفاعلة الجديدة في النظام العالمي تنشأ كنتيجة لعجز الدولة المرسمة حدودها اقليميا للاستجابة للتغيرات في السياسة العالمية،[2] والتي تتضح بتغير الأهتمام العالمي بتصاعد أهمية مواضيع وقضايا عالمية جديدة أدرجت على اجندة السياسة العالمية واضحت تشغل اهتمام المؤسسات العالمية الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن اهتمام المنظرين ومجتمعات المعرفة.

---

(1) Victoria Lennox,Op.Cit,p.5.

(2) Ibid, p.5.

5. وفي ضوء ما تقدم عرض (الكسندر ويندت) فهما لما يمكن أن تؤول اليه بنية النظام الدولي، حيث قدم نموذجين للحكم العالم،[1] النموذج الأول هو: (نموج دولة العالم التي لا مفر منها)، وهو إفترض يرى (ويندت) حتميته تحققه على المدى البعيد (من 100-200 عام).[2]

ويعتقد (ويندت) أن دولة العالم ستكون سلطة عالمية مركزية اشبه بسلطة الحكومة المحلية، تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة، وتأتي على نهاية عصر الدولة القومية، ويستند (ويندت) في تحليله هذا على اساس وجود " ديناميكية "على المستوى الجزئي واخرى على المستوى الكلي، تشرح ميل النظام للتطور نحو نهاية الدولة. فعلى المستوى الجزئي يظهر النضال الداخلي - من الاسفل - من قبل الأفراد والمجموعات للحصول على الاعتراف بذاتيتهم الخاصة، وعلى المستوى الكلي يظهر النضال بين الدول - من اعلى- من قبل الدول لمواجهة منطق الفوضى الدولية المصحوب بالتكنولوجيا العسكرية التي جعل من الحرب تصبح مدمرة على نحو متزايد، وتسهم هذه "الديناميكية" إلى تغيير هوية الأفراد والدول لتصبح قائمة على اساس عالمية وهو ما يقود في نهاية المطاف إلى بناء دولة العالم.[3]

ويرى (ويندت) بأن قيام دولة العالم ستكون بنفس منطق ظهور وتشكيل الدولة القومية والتي لم يكن وجودها فقط لحماية أمن الأفراد وإنما من أجل الاعتراف بالجميع

---

(1) تبين للباحث هذين النموذجين من خلال مراجعة ابرز الاسهامات النظرية لـ(الكسندر ويندت)، ولمراجعة هذين النموذجين بالتفصيل ينظر:

Alexander Wendt, Why a World State Is Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal of International Relations Vol. 9 ,(US: SAGE Publications And ECPR ,2003), pp.491-529,And: Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, The =American Political Science Review, Vol. 88, No. 2,(U.S: American Political Science Association, Jun. 1994),pp.384-394.

(2) Alexander Wendt, Why a World State Is Inevitable,Op.Cit, p.492.

(3) Ibid, p.491.

بانهم على قدم المساواة وان هناك " قاض" يضمن هذا الوضع، ويـردع اي معتـدي،[1] ويقـود منطق الفوضى عملية تغيير النظام من الاعلى، من خلال خمس مراحل، تشكل الاربعـة الأولى منها ثقافات متميزة من الفوضى، تعمل على تغيير بنى الاعـتراف والهويـة إلى اسـاس عـالمي، لتنتهي بتشكيل دولة العالم،[2] وتتميز المرحلة الأولى (النظام الـدولي) بانعـدام الاعـتراف بـين الدول (فضلا عن الاعتراف بالأفراد داخل الدولة) وتتميز بثقافة (هوبز) "حـرب الجميـع ضـد الجميع "، والمرحلة الثانية (المجتمع الدولي)، تتميز بوجود ثقافة الاعتراف المتبـادل بالسـيادة القانونية للدول، وتظهر نوع من التضامن بين الدول، وتحكم هذه المرحلة ثقافة (جون لوك)، التي تقول" عش واسمح للأخرين بأن يعيشوا " ولا تمثل هذه المرحلة مرحلة اسـتقرار وسـلام دائم. اما في المرحلة الثالثة (مرحلة المجتمع العالمي) يحل المجتمع مشـكلة الحـرب. بتكـوين مجتمع الأمن العالمي التعددي، والذي يستند على التسوية السـلمية للمنازعـات، والاعـتراف المتبادل بين أطراف النظام وتمتد إلى الأفراد في داخل الدول، ويتطور التضامن الدولي على نحو أوسع من المرحلة الثانية (المجتمع الدولي)، لكن تبقى هذه المرحلة غير مستقرة ايضا، بسبب غياب الحماية الجماعية ضد العدوان، اما المرحلة الرابعة (الأمن الجماعـي) فأنهـا تتميـز بـأن الدول ستدافع فيهـا بعضـها عـن الـبعض ضـد التهديـدات عـلى وفـق مبـدأ "الكـل للواحـد، والواحدة للجميع " ويكون النظام في هـذه المرحلـة قـد وصـل إلى ثقافـة (ايمانويـل كانـت) القائمة على الأمن الجماعي والصداقة، والشعور بالهوية الجماعية فيما يتعلـق بـالأمن. ويجـد (ويندت) إن مثل هذه الهوية لم تصل إلى المستوى العالمي بعد، وان كانـت قـد ظهـرت عـلى المستوى الإقليمي، كما هو حال الدول الغربية، وأخيرا مرحلة (الدولة العالميـة) والتـي تتميـز بانتقال سيادة الدولة إلى المستوى العالمي.[3]

---

(1) Ibid,pp.506-513.

(2) Ibid,p.516.

(3) Ibid,pp.517-526,And For More Details About The Cultures Of Anarchy See: Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics,Op.Cit,pp.246-312.

أمـا النمـوذج الثـاني للحكـم العـالمي يسـميه (وينـدت) بـــ (تـدويل سـلطة الدولـة- International State)، وهو نموذج واقعي معاصر يمكن تلمس آثاره بوضوح.

يعتقد (ويندت) إن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديـدة، لا تسـتطيع أن تقـدم تفسـيرا واضحا للتغيير الهيكلي في السياسية العالمية، بسبب افترضـهما العقلانيـة والانانيـة كمعطيـات مسبقة (ثابتة) في سلوك الفاعلين الدوليين، بينما يرى (ويندت) إن تغير الهوية الجماعيـة مـن شأنه إن يحدث تطـورا عـلى مسـتوى النظـام، إذ لم تتوقـع الواقعيـة الجديـدة ولا الليبراليـة الجديدة إمكانية تحويل الفوضى الدولية بإنشاء هيكل للسلطة السياسة عابر للحدود.[1]

ويوضح (ويندت) إن فوضى النظام الدولي " نظام الدولة الويستفالية " تمنع ظهور سلطة دولية مرتكزة على فاعل واحد و مهيمنة على النظام الدولي، ولكن لا يعني ذلـك منـع ظهـور السـلطة السياسـية الدوليـة موزعـة عـلى هياكـل عـبر وطنيـة، وهـو مـا يمكـن ملاحظتـه في التطورات التي رافقت نمو وانتشار المنظمات والمؤسسات الدوليـة، والتـي اعتبرهـا (وينـدت) تشكل تحولا هيكلياً في " نظام الدولة الويستفالية" يعمل على تكوين هويات جماعية لهذه العمليات. [2]

إن تعميق وانتشار المؤسسات الدولية، رغم إنه لا يمثـل خطـوة - في الوقـت القريـب - نحو مركزية السلطة الدولية، اي ظهور دولة عالميـة، إلاّ إنـه لا يمثـل ايضـا اسـتمرارا للفـوضى الدولية، لأن هذه المؤسسات والمنظمات بدءت تنظم التعاون الدولي وتمتلك نوع من السلطة والحكم، وفي ضوء ذلك يصرح (وينـدت) بقولـه: " إن السـلطة السياسـية مـن حيـث المبـدأ يمكن ان تكون دولية وغير مركزية بمعنى وجود الهياكل عبر الوطنية مـن السـلطة السياسـية التي تفتقر إلى رئيس واحد".[3]

---

(1) Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, Op. Cit, p.384.
(2) Ibid, p.392.
(3) Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, Op. Cit, p.392.

وتؤكد النظرية البنائية على إن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية، وإيجاد أشكال جديدة من "الجمعيات السياسية" إلى جانب النتائج المترتبة على الأنظمة والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضعها المنظمات والمؤسسات الدولية والتي أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة. (1)

ويتطلب الوصول إلى تدويل الدولة او(تدويل سلطة الدولة) تطوير سمتين اساسيتين: الأولى هي: التماثل والتساوي بين الدول واحترام بعض وظائف الدولة لاسيما تلك المرتبطة بالأمن، والتنمية الاقتصادية، والسمة الثانية هي: توافر القدرة الجماعية للفواعل الدولية لمعاقبة الدول التي تعرقل اداء الوظائف والادوار للمنظمات والتجمعات السياسية الدولية. وعلى الرغم من إن محصلة هذه التطورات ستكون مأسسة العمل الجماعي، بحيث يصبح من الطبيعي والروتيني لحكومات الدول التعامل مع بعض المشاكل على اساس دولي، وتقييد سلطة الدول من خلال المنظمات والتجمعات السياسية في المواضيع التي تخضع لاختصاصاتها، فإن (ويندت) لا يرى في هذه التجمعات السياسية والمنظمات الدولية في حد ذاتها تعبر عن (International State)، ولكنه يجد إنها وإلى حد ما تعبر وتسهم في تكوين الهوية الجماعية، التي ستكون جزءا وشرطا مهما في تدويل السلطة السياسية.(2)

ويؤكد (ويندت) إن هذه الاطروحة مجرد إقتراح لبعض طرق التفكير حول ديناميات التغيير في النظام العالمي المعاصر والنقطة الأساسية لهذا التفكير هو الاقرار بأن السلطة السياسة ليس بالضرورة أن تكون مركزية ومرتبطة بالدولة، حيث أن الظاهرة العابرة للقومية تسهل من تدويل السلطة السياسية، وبالتأكيد ان تدويل السلطة إذا لم يتقاطع مع السيادة سيخلق حوافز لترتيبات الحكم اللامركزية، ويسهل للدول الاندماج للعمل في مواجهة التهديدات العالمية. (3)

---

(1) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41.
(2) Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, Op. Cit, p.392.
(3) Ibid,p 393.

وبالنتيجة يبدو إن المدخل البنائي الاجتماعي، يعتقد بإمكانية بناء هيكل للحكم العالمي اجتماعياً، ويبنى ذلك الهيكل على اساس التغير في الهويات والمصالح للفواعل الدولية، على اساس تغير الافكار والقيم والمعايير للأفراد والمجتمعات وتأثير ذلك في سلوك الدولة من جهة، ومن جهة اخرى التغير على المستوى النظامي حيث تؤدي التفاعلات الدولية في ظل التطورات العالمية للظاهرة العابرة للحدود وظهور التحديات الدولية إلى تحولا في هوية ومصالح الدول وهو ما ينتج عنه تحولا في هيكل السلطة العالمي، فضلا عن إن ما ادت اليه التطورات العالمية من تحول في طبيعة الممثلين والفاعليين في السياسة العالمية وهو ما يؤدي ايضا إلى تغير بنية النظام الدولي التقليدية. ومع ذلك تبقى افتراضات البنائية الاجتماعية حاكمة على استمرارية هيكل الحكم العالمي، حيث تعتقد إن الحكم العالمي يمثل بنية تخضع لنفس إفتراضات التحول في إي بنية اجتماعية.

الفصل الرابع

الحكم العالمي كمنظور مستقل

في دراسة العلاقات الدولية

لعل من نافلة القول إن تطور دراسة العلاقات الدولية - شأنها بذلك شأن اي حقل علمي - مرهون بتطور النظريات والمناهج والمفاهيم المرتبطة بهذا الحقل، وبذلك فقد إنشغل الدارسون في هذا الحقل بتتبع تطورها عبر المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الدولية، وتمكن العلماء من توظيف الاسس والمرتكزات النظرية في فلسفة العلم واسقاطها على الحقل بغية التوصل العوامل المحركة والمؤثرة في تطور نظرياته ومفاهيمه، وفي ضوء ذلك إستعارالمنظرون مفهوم المنظور ونظرية الثورات العلمية (لتوماس كون) للكشف عن حقائق تطور دراسة حقل العلاقات الدولية، وبغض النظر عن مدى إتفاق هذه النظرية (الثورات العلمية) التي خصصت لدراسة تطور فرع العلوم الطبيعة مع طبيعة العلوم الاجتماعية ،فإنها بدت ملائمة لتقريب الفهم حول طبيعة التحولات المعرفية والحوارات النظرية بين منظورات العلاقات الدولية، ويخدم تسليط الضوء على هذه الحوارات فهم عملية التحول والتغيير في دراسة الحقل بالأستناد إلى حقائق التغيير في واقع العلاقات والسياسة الدولية من جهة ،وتغير في مناهج المعرفة وفلسفتها النظرية من جهة اخرى، وكلا العاملين (التغير الواقعي والمعرفي/ النظري) مثلا مدخلات مهمة في تطور دراسة الحقل، إذ يتيح هذا المدخل النظري ويمهد للتفكير بإمكانية حدوث تبدلا في طبيعة دراسة الحقل في ضوء التحولات والمتغيرات الدولية الحاصلة بعد الحرب الباردة، فضلا عن التطور في نظرية المعرفة ومنهج النظرية وغرضها. ومن هنا ظهرت العديد من المقاربات النظرية التي تدعي إنها تشكل بديلا نظريا عن منظورات العلاقات الدولية القائمة، ويبرز الحكم العالمي

بوصفه احد هذه المقاربـات النظريـة التـي سـعى انصـارها الطـرح الحكـم العـالمي بوصـفه منظورا تحليلا جديدا لدراسة العلاقات الدولية، وفي هذا السياق يسعى هـذا الفصـل لتقـديم فهما لتطور دراسة حقل العلاقات الدولية، والوقوف عنـد إمكانيـة ان يكـون الحكـم العـالمي البديل النظري (ما بعد الدولي) المناسب لفهـم وتحليـل وحتـى توجيـه السياسـة العالميـة، ولذلك قسم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الحوارت النظرية في دراسة العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: الإفترضات والعناصر النظرية للحكم العالمي وتقييمها.

المبحث الأول: الحوارت النظرية في دراسة العلاقات الدولية:

خضع حقل العلاقات الدولية للتطور في النظريات والمناهج على مراحل تاريخية مختلفة ابتداء من تأسيسه كحقل اكاديمي معترفا به في الجامعات والاكاديميات الغربية بعد لحرب العالمية الأولى، حيث شهدت تاريخ الحقل حوارا نظريا بين عدد من النظريات والمناهج العلمية التي رجح العديد من المنظرين والباحثين فهم تطورها عن طريق توظيف مفهوم المنظور، وبذلك فقد قسم تاريخ الحقل إلى مراحل للحوار والجدال النظري بناءا على معطيات ومدخلات عملية ونظرية، ويشكل هذا الفهم نافذة للتعرف على مكانة الحكم العالمي في سياق الإطار النظري لتطور الحقل، ولذا سنعالج في هذا المبحث مطلبين هما:

المطلب الأول: تطور دراسة العلاقات الدولية:

المطلب الثاني: مكانة الحكم العالمي في الحوارات النظرية في حقل العلاقات الدولية:

المطلب الأول: تطور دراسة العلاقات الدولية:

أولا: طبيعة دراسة العلاقات الدولية:

على الرغم من إنّ ظاهرة العلاقات الدولية أو (علاقات القوى) - كما يحبذ (هيدلي بول) تسميها لغرض شمول كل العلاقات بين الكيانات السياسية المستقلة - [(1)]، موجودة منذ القدم إلاّ إن دراستها كحقل علمي مستقل لم يظهر إلاّ حديثا في بدايات القرن العشرين، إذ يرجع التنظير في العلاقات الدولية إلى الأدبيات السياسية الكلاسيكية، وفي ضوء ذلك فإنّ نظريات العلاقات الدولية وثيقة الصلة بالنظرية السياسية بما تتضمنه من تنظيرات

(1) يرى (هيدلي بول) إن دراسة العلاقات الدولية تشمل دراسة العلاقات القديمة بين الكيانات السياسية مثل القبائل ودول المدينة والامبراطوريات بوصفها اشكالا تاريخية للتنظيم السياسي سبقت ظهور الدولة القومية الحديثة، ينظر: هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 57-58، كذلك:

Hedley Bull, The Anarchical Society: a Study Of Order In World Politics,4th Edition , (US:Palgrave Macmillan, 2012),pp. 4-9.

وإقتراحـات قـدمها الفلاسـفة والمفكـرين في سـياق معـالجتهم للقضـايا المرتبطـة بالعالميـة والعلاقات بين الشعوب والدول، ولكن العلاقات الدولية كأختصـاص ضـمن العلـوم السياسـية أخذت منحى منفصلا في القرن العشريـن، حيـث أعلنـت إسـتقلالها كنشـاط اكـاديمي جـدير وملائم من النواحي العلمية، وساد إعتقاد بأنّ النظريـة السياسـية بمفهومهـا التقليـدي تمثـل مجالا بحثيا متباينا عن مجال العلاقات الدولية.(1)

وفي الحقيقة فإن نأي منظـرو العلاقـات الدوليـة بانفسـهم بعيـدا عـن الإتجـاه السـائد للنظرية السياسية بغية تطوير نظرياتهم ومفاهيمهم الخاصة كان مـن بـين نتائجـهِ " حرمـان منظري العلاقات الدولية والنظريات الدولية من النظريات ذات الخلفيات الفكريـة الغنيـة التي يمكن أن تحتضن فكرَهم، والإعتراف بأنّ العديد من القضايا العالمية المعاصرة (الضاغطة) في الوقت الراهن هي سياسية واخلاقية في آن واحد ".(2)

وفي ضوء ذلك نجـد إن موقـف بعـض الدارسـين يـدعي بـأنّ: "تـاريخ نشـأت حقـل العلاقات الدولية مرتبط بتقاليد الفكر الدولي الموجود في الادبيـات الكلاسـيكية، اكـثر مـن ارتباطه بالجانب المؤسساتي - اي إنشاء أقسام جامعية متخصصة "(3)، وعلى الرغم مـن إن الإسهامات الفكرية التي تقدم بها المفكـرين في موضـوع العلاقـات الدوليـة وعـلى وجهـة

(1) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة: رائد القاقون، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص ص 25- 27.

(2) المصدر نفسه، ص ص 40-41، كذلك حول اهمية الفكر السياسي في نظرية العلاقات الدولية ينظـر: د. محمد احمد علي مفتي، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 27، (مصر: جامعـة الاسـكندرية، 1990)، ص ص 1-29، ود. ناديـة محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة، بحث مقـدم إلى السـيمنار العلمي لقسم العلوم السياسية، اكتوبر، 2011، ص ص1- 20، منشور على الانترنت على الرابط التالي: http://hadaracenter.com/pdfs

(3) محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة، رسالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص 17،نقلا عن: John Baylis and Steve Smith (Eds.) The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 2nd Edition,(New York: Oxford University Press,2001),p. 4.

الخصوص ما قبل القرن السابع عشر، وصفت - بحسب استاذ العلاقات الدولية مـارتن ويـت - بأنها : " دراسات مبعثرة وغير منهجية وغالبا ما كانت عسـيرة الفهـم للقـارئ العـادي، إلى جانب أنّها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها "[1]، إلاّ إنه و ابتداءا مـن القـرن السـابع عشر أخذت تتكاثر الكتابات التي لها ارتباط مباشر بالعلاقات الدولية، وشهدت ازدهارا ضمن ثلاثة موضوعات هي: الدبلوماسية وتوازن القوى والقانون الدولي، وكان الإنطباع السائد لدى المنظرين هو أن هيكل المجتمع الدولي وإنقسام العالم إلى دول ذات سـيادة هـو أمـر ضروري وطبيعي ومن الصعب تغييره.[2]

ولكن جرت العادة على إن الاعتراف الرسمي بحقل مستقل للعلاقات الدولية قـد حـدث عند نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث انشأ اول كرسي للعلاقات الدولية في جامعة (ويلـز) في العام 1919، وتلا ذلك إنشاء كراسٍ اخرى في بريطانيا والولايات المتحـدة الأمريكيـة، ولم تكـن العلاقات الدولية تدرس قبل هـذا التـاريخ بوصـفها حقـل متخصـص، إذ تشـارك في موضـوع الدراسة الخاصـة بهـا عـدد مـن الحقـول الأخـرى كالقـانون والفلسـفة والاقتصـاد والسياسـة والتاريخ الدبلوماسي. [3]

ولغـرض فهـم تطـور الدراسـة في حقـل العلاقـات الدوليـة فإنـه يتعـين التوسـط بـثلاث مقدمات ضرورية ترتبط بحقل العلاقات الدولية هي:

1. إن دراسة العلاقات الدولية تتأثر بشكل كبير- سواء كانت ضمن النظريـة السياسـة العامـة أو كحقل مستقل - بتطورات الواقع السياسي المتغيرة.

ويظهر إنّ الحرب العالمية الأولى قد تركت أثرها الكبـير في تطـور دراسـة العلاقـات الدولية كحقل متخصص،إذ لم تدرس العلاقات الدولية في السابق بذلك الاحساس العالي

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالسـتغراف، مصـدر سـبق ذكـره، ص 8، كـذلك: د. انـور محمـد فـرج، نظريـة الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(2) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،مصدر سبق ذكره، ص61.

(3) Scott Burchill and Andrew Linklater ,Introduction,In: Scott Burchill and Others,Op.Cit, p.6.

من الضرورة الملحة التي أنتجتها الحرب العالمية الأولى، ومن هنا بات من الصعب فصل إنشاء حقل العلاقات الدولية عن ردة الفعل تجاه تلك الحرب الكبرى، وقد تركز السؤال النظري - الذي شغل الحيز الاكبر من الإهتمام - لدى المؤرخين والدارسين في ذلك الوقت حول السبب (اللغز) المرتبط بكيف ولماذا بدأت الحرب ؟ وبذلك فالعديد من الدارسين آنذاك- في دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا والنمسا وروسيا - كان لديهم هدفا اخلاقيا يتمثل بـ: " اكتشاف اسباب الحرب العالمية الأولى لتجنب أجيال المستقبل الوقوع في كارثة مماثلة ". وهكذا فقد ساد في أعقاب الحرب التفكير بأنّ إنشاء حقل اكاديمي مستقل يعدّ امراً مهما وحيويا لفهم الصراع الدولي، و الإسهام في منع الحروب، وإتفق الدارسون - وعلى وجه الخصوص في الجامعات البريطانية والأمريكية- على اسئلة رئيسة التي يجب أن تُرشد البحث في هذا الحقل الجديد وهذه الأسئلة هي: ماهي الاسباب الرئيسة للحرب العالمية الأولى وكيف يمكن منع تكرارها ؟ وماهو الخطأ في النظام القديم وعلى اي اساس يمكن إقامة نظام دولي جديد ؟ وكيف تضمن المؤسسات الدولية وخصوصا عصبة الأمم تجاوب الدول مع مبادئها؟ [1]

ومن ناحية اخرى فإنه ومنذ ظهور العلاقات الدولية كحقل مستقل لدراسة العلاقات الدولية استمر يعاني من مشكلة التعريف والتي تنعكس في مستوى تحليل العلاقات الدولية وتحديد موضوعها ومجالاتها والهدف من دراستها [2]، وينطبق هذا الأمرعلى العلوم الاجتماعية بصفة عامة، إذ تتميز بأنّ موضوعها لايفسر ذاته تلقائياً كما هو الحال غالباً في العلوم الطبيعية حيث يوجد عادة إجماع علمي حول تحديد موضوع الاختصاص، بل على

(1) Ibid, pp.6-8.

(2) للمزيد حول الاختلاف في تعريف العلاقات الدولية بالإرتكاز على معايير هي: مستوى التحليل والمجال الذي تعنى به الدراسة، والهدف من الدراسة ينظر: د. انور محمد فرج ،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 46-58.

النقيض من ذلك فإنه لايكاد يوجد مجال في العلوم الاجتماعية يمكن فيه الإعتماد على هذا النوع من الإجماع في تعريف وتحديد موضوعه[1]، وتقودنا هذه الحقيقة إلى نتيجة هي إن العلاقات الدولية كحقل علمي لايمكن تحديده بصورة مستقلة عن واقعه الخارجي من جهة، كما لا يمكن تعريفه بصورة حيادية من جهة اخرى.

وعلى حد وصف (كريس براون وكرستين أنلي) إن المشكلة الرئيسة تكمن في: " إن العلاقات الدولية ليس لها وجود أساسي (جوهري) في العالم الحقيقي بحيث يمكن أن يحدد كحقل أكاديمي، ويوجد بدلا من ذلك تفاعل متواصل بين (العالم الحقيقي) وعالم المعرفة (النظرية)، وهذا الاخير يتشكل بالطبع من الأول، ولكن هذه العلاقة ليست مجرد علاقة وحيدة الإتجاه، فكيفية فهمنا للعالم تعتمد جزئيا على كيفية تعريفنا للعالم ". [2]

ويترتب على ذلك : إنه يجب أن نسلم بأنّه إذا إستطعنا إيجاد تعريفا فإنّه سيكون مسألة اصطلاح " فالعلاقات الدولية لا تُعرف العلاقات الدولية "، بل إنّ العلماء والدارسين هم الذين يقدمون التعريف، كما يجب أن نسلم بأنّ هذا التعريف لا بد أن يتضمن وصفا معيناً للموضوع – وإنه من غير المحتمل أن تكون الطريقة التي يتم بها ذلك حيادية من الناحية السياسية.[3]

وهكذا يمكننا القول إنّ تطور حقل العلاقات الدولية، والاختلاف في النظريات والمقاربات إنّما يرجع إلى تطور الظاهرة الدولية وإلى تغير وجهات النظر حول فهم الظاهرة الدولية.

---

(1) Chris Brown and Kirsten Ainley, Op.Cit,pp.2-3.

كذلك كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2) Ibid. p.2.

(3) Ibid,p. 3.

2. إستندت دراسة العلاقات الدولية إلى إطار نظري معرفي (نظرية المعرفة أو الابستمولوجيا) تنتمي للعلوم الطبيعية يطلق عليها الوضعية (Positivism) أو الوضعية المنطقية.

وتلتزم الوضعية برؤية موحدة للعلم، وإعتماد منهجيات العلوم الطبيعية لشرح العالم الاجتماعي، وقد هيمنت الوضعية كنظرية للمعرفة (ابستمولوجيا) على النظريات والحوارت في حقل العلاقات الدولية. [1]

وتمتلك الوضعية تاريخا طويلا في علاقتها مع العلوم الاجتماعية لذا فقد تطورت على ثلاثة نماذج ، فالنموذج الأول للوضعية كان قد وضعها (اوغست كونت) في دعوته إلى تطوير العلوم الاجتماعية بالإستناد إلى أساليب العلوم الطبيعية القائمة على الملاحظة والتجربة لغرض الوصول إلى القوانين السببية في تفسير الظواهر الاجتماعية الملحوظة، وهو إفتراض مازال يمكن ملاحظته في المحأولات التنظرية التي يقوم بها العلماء للبحث عن القوانين والإنتظام في العالم الدولي. [2]

وبذلك ومنذ القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة فكرية تطالب بدراسة الظاهر الاجتماعية - بضمنها الظاهرة الدولية - بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، وكان لهذه المدرسة تأثير كبير على تطور العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلى العلاقات الدولية بصفة خاصة.

اما بالنسبة للنموذج الثاني والذي يعرف بالوضعية المنطقية (واحيانا بالوضعية التجريبية) فقد إنبثق عن حلقة أو دائرة (فيينا)- وهي حلقة مكونة من مجموعة من العلماء- في عشرينات

(1) Steven Smith, Positivism And Beyond, In: Steven Smith,Ken Booth And Maraysia Zalewski (Ed.), Op.Cit,p.11.

(2) جدير بالذكر إن عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي (اوغست كونت 1798-1857)، هو اول من صاغة مصطلح (الوضعية) في الاشارة إلى اعتماد المنهج العلمي في تطور المعرفة الانسانية، والتي مرت فيما سبق بالمرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية ينظر: Ibid, p.14.

القرن الماضي، حيث أكدت هذه الحلقة على أن العلم هو " النموذج الحقيقي الوحيد للمعرفة"، ولايمكن تصنيف المعرفة إلاّ بواسطة المنهج العلمي، والعلم يستند إلى الخبرة (اي وصف التجربة) والتحليل المنطقي، ومن ثم فإن كل الإفترضات والمقولات لايمكن أن تشكل معرفة علمية من دون أن تخضع للتحقق والتجربة، ولذلك تخرج كل الأفكار والتصورات والإفترضات الأخلاقية عن ميدان المعرفة العلمية، وهكذا فإن الوضعية المنطقية في سياق هذا النموذج ترفض الوضعية التي جاء بها (اوغست كونت) والتي إستندت إلى إيجاد القوانين السببية لتفسير الظواهر الملاحظة، وعليه فإنه لا يمكن - ضمن نموذج حلقة فيينا- في حقل العلاقات الدولية دراسة العديد من القضايا بصورة علمية كما هو الحال مع هيكل النظام الدولي، وقوانين الطبيعة البشرية وغيرها[1].

وبالنسبة الانموذج الثالث للوضعية والذي يوصف بأنه الأكثر تأثيرا في العلوم الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، يبدو إنّه قد خرج عن معايير النموذج الوضعي لـ (كونت)، والتي كانت تفترض وجوب أن تكون جميع المعارف الإدراكية مستندة على نفس مبادئ علم الفيزياء، ويمكن تلخيص المعالم الأساسية لهذا النموذج بإنه يؤكد على إن النظرية العلمية يجب أن تستند إلى المنطق الإستنتاجي كما يجب أن تخضع للتجريب والتحقيق، ويمكن التحقق من البيانات الملاحظة علميا بطريقتي التجربة والتحليل، وميَّزَ هذا النموذج بين الملاحظة والنظرية وإن الملاحظة تتصف بكونها محايدة، واخيرا فقد جعل هذا النموذج النظرية السببية هي النظرية التي تكشف عن العلاقة بين الاحداث في زمن ثابت، وفي الحقيقة فإن هذا النموذج كان قد دعم حقل العلاقات الدولية منذ الخمسينيات، وقد استخدم وسائل كالاحصاء والاحتمالات للوصول إلى اشبه ما يكون بالقانون المفسر لظاهرة أو حدث معين.[2]

---

(1) Ibid, pp14.15.

(2) Ibid,p.15.

وعليـه فـإن العلاقـات الدوليـة بوصـفها فرعـا للعلـوم الاجتماعيـة تسـتند إلى الفلسـفة الوضعية بوصـفها نظريـة للمعرفـة (ابسـتمولوجيا) توجـه البحـث والدراسـة إلى غـرض هـو: تحليل وتفسير الظواهر في العلاقات الدولية، وبذلك خـرج القضـايا الأخلاقيـة والمعياريـة مـن دائرة البحث في حقل العلاقات الدولية، أو - على الاقل - وصِفَت الدراسـات والبحـوث التـي تهتم بهذه القضايا بكونهـا دراسـات غـير علميـة وهـي اقـرب إلى الفلسـفة منهـا إلى البحـث العلمي.

3. اختلاف وظيفة النظرية في العلاقات الدولية - وفي العلـوم الاجتماعيـة بصـورة اعـم - عـن وظيفتها في العلوم الطبيعية، والذي كان من بين نتائجه تعدد نظريات العلاقات الدوليـة واختلاف وظائفها تبعا للمنظور الذي تنتمي اليه.

فعلى الرغم من إن مفتاح العلم الرئيس يتضمن تطوير النظرية بوصـفها أداة تصـورية تقدم لنا الطريقة التي ننظم بها حقائق العالم المعقد، وتحويلها إلى بيانات تساعدنا على رؤية كيفيـة تـرابط الظـاهرة [1]، إلاّ إن الباحـث " لا يسـتطيع الإمسـاك بـالظواهر الاجتماعيـة والحقائق التي تعبر عنها في ذاتها أو تقليبها أمام عينيه لتفكيكهـا وتحليلهـا مـن أجـل فهمهـا والتعامل معها وتطويعها، ولكن عادة ما يتم الاقتراب من هذه الظـواهر بحثـا عـن حقائقهـا من خلال أطر مفاهيمية أو أبنية نظرية وبأدوات منهجية معينة،ومن ثم فهناك دائما واسطة بين الباحث وموضوع البحث، هذه الواسطة هي النظريات والمناهج ومـا تشـتمل عليـه مـن مفاهيم وفرضيات وعلاقات "، لذلك فإنّ طبيعة المعرفة ومصداقيتها وقدرتها على التعبير عـن حقائق الظواهر الاجتماعية متوقفة على طبيعة منهج النظر ونظريته. [2]

(1) Bruce Russett And Harvey Starr,How Do We Think About World Politics, Understanding International Relations: The Value Of Alternative lenses ,4th Edition ,(New York: United State Military Acdemy ,1999),p.23.

(2) د. نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعـرفي النظريـة المـنهج، ط1،(بـيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002) ، ص 13.

ولكن النظرية بوصفها العنصر المفتاحي للوصول إلى العلم لا تقوم بـنفس الوظيفيـة في كل حقول المعرفة بشكل متشابه، إذ يختلف دور النظرية في العلوم الاجتماعية بصورة عامـة وفي العلاقات الدولية بوجه خاص، عن دورها في العلوم الطبيعيـة (العلـوم الصرفـة)، ويعـزى ذلك لإختلاف طبيعة الظواهر والمواضيع المدروسة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية.

فالعلوم الطبيعية تمتلك مجالا أوسع وبيئة أكثر خصـوبة مـن العلـوم الاجتماعيـة لتوليـد النظريات، لأنّ العلم الطبيعي يتميز بأربع خصائص مجتمعـة تؤهلـه لـذلك هـي: اسـتخدام المنهج التجريبي (الاستقرائي)، و إقتصار موضوع دراسته على الظواهر الطبيعيـة الجزئيـة، لان الملاحظة الحسية لا تتناول ما وراء الجزئي المحسوس، و توصـل دراسـاته التجريبـة إلى إصـدار أحكام وصفية (قوانين) تكشف عن العلاقة المطردة التي تربط بين الظواهر بعضـها والـبعض الآخر، واخيرا التعبير عن نتائج دراساته برموز رياضية (تحويل الكيفيات إلى كميـات) تحقيقـا للدقة والضبط، وإن هذه الخصائص اساسها الحتمية التي تبرر أن يتنبأ العالم بوقوع الظـواهر الطبيعية مقدما [1]، ويرجع ذلك إلى إن مادة البحـث في العلـوم الطبيعيـة هـي الاشـياء التـي يغلب عليها الاستقرار والسكون النسبي ما يسـهل مـن عمليـة بحثهـا وإخضـاعها للملاحظـة والتجربة والتدقيق والتنبؤ المستقبلي، في حين إن مادة الدراسة وموضـوع البحـث في العلـوم الاجتماعية هو الإنسان والعلاقات الإنسـانية المتشـابكة والمعقـدة التـي لا تخضـع للملاحظـة الدقيقة، ولا للبحث التجريبي الصارم.[2]

(1) د. توفيق الطويل، اسس الفلسفة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1979)، ص 134، نقلا عن: د. انـور محمد فرج، مصدر سبق ذكره ،ص ص 87 - 88.

(2) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 88، كذلك، للمزيد حول " منطق مشكلة العلوم الانسانية " ينظر: د. يمنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الانسانية تقنينها وامكانية حلها ،(القـاهرة: دار الثقافـة للنشر والتوزيع، 1990) ،ص ص 89 - 126.

ورغبة في اللحاق بالتطورات التي تحققت في إطار العلوم الطبيعية تبنت العلوم الاجتماعية مسلمات المنهج في العلوم الطبيعية الكلاسيكية ويتمثل هذا التبني على وجه الخصوص في الوضعيين من علماء الاجتماع وزملائهم السلوكيين في علم النفس بصورة خاصة، حيث ظهر العدد الكبير من المؤلفات والاسهامات النظرية من علماء الوضعية والسلوكية، وهو ما جعل من العلوم الاجتماعية تشق طريق العلم وتؤهلها للدخول في مقارنة مع العلوم الطبيعية، حيث تنامت الانجازات العلمية النظرية في العلوم الاجتماعية منذ اواسط القرن العشرين لاسيما بعد أن تسلحت بمناهج الإحصاء والإحتمال التي كانت ترفضها فيما سبق سعيا وراء وهم اليقين (النيوتني) الذي كان يمثل هدفا للعلوم الطبيعية الكلاسيكية.(1)

ولكن تبقى الانجازات التي حققتها العلوم الاجتماعية مقتصرة على المرحلة الوصفية للعلم دونا عن المرحلة التفسيرية، ولا ينقص ذلك من السمة العلمية للعلوم الاجتماعية، أو يدفع إلى اخراجها من دائرة العلم (2)، فالوصف يطابق الإكتشاف لأنّه عملية تعين واختبار علاقات اكثر أو اقل عمومية بين خواص الظاهرة موضوع البحث، والوصف هو إكتشاف لأن تلك العلاقة غير معروفة قبل البحث الذي يكشف عنها ،ومن هنا فإنّ عالم الاجتماع الأمريكي (جورج كاسبر هومانز) يستعمل مصطلح الإكتشاف بدلا من الوصف للتأكيد على " إنّ الإكتشاف هو معيار وجود العلم أو إمكانيته اصلا، ولكن التفسير هو معيار درجة نجاحه أو تقدمه، حيث يتجاوز التفسير الوصف فيستعين به ويضيف إليه القوانين والنظريات ".(3)

---

(1) د. يمنى طريف الخولي، مصدر سبق ذكره، ص ص 62- 64.

(2) للمزيد حول الاتجاه الذي يتبنى عدم علمية العلوم الاجتماعية وعلم السياسة بصور خاصة واسباب ذلك، ينظر: د. نصر محمد عارف، مصدر سبق ذكره، ص ص 48- 51.

(3) د. يمنى طريف الخولي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

ويمكن القول إن مشكلة العلوم الاجتماعية ومنطق تخلفها النسبي عن العلوم الطبيعية يتحدد فقط بعجزها عن بلوغ المرحلة التفسيرية، أو بالأدق إضطراب محأولاتها التفسيرية وإفتقارها للتقنين المنطقي، فبينما تتكامل التفسيرات في العلوم الطبيعية نجد التفسيرات في العلوم الإنسانية تتنازع وتتناقض وقد تبلغ حد التضاد الصريح، وتعجز التفسيرات المطروحة في العلوم الإنسانية عن التكامل لأنها تفتقر إلى الخصائص المنطقية الدقيقية، وكما أشار (هومانز): " ليس ثمة كلمة تستخدم في العلوم الإنسانية اضخم واجل من كلمة (النظرية)، ولكن نادرا ما يسألون انفسهم ماهي النظرية، وان كل شي ليس تفسيرا لا يستحق اسم نظرية".[1]

وفي ضوء ذلك وعلى الرغم من كل محأولات اللحاق في العلوم الطبيعية، فإنه لايمكن الحديث عن تطابق النظرية في مجالي العلوم الطبيعية والاجتماعية، فإنّ وظيفة النظرية في العلوم الاجتماعية تختلف عن وظيفتها في العلوم الطبيعية، ففي العلوم الطبيعية فان النظرية تعمل على الكشف العلمي اي وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها ووضع القوانين للسيطرة على الظاهرة والتنبؤ بمستقبلها. بينما النظرية في العلوم الاجتماعية وبالتحديد في دراسة حقل العلاقات الدولية تبدو على نحو اكثر عمومية وغموض، وقد أضفت الإختلافات في المعاني المستخدمة حول معنى النظرية غياب التحديد الدقيق لمفهومها ووظائفها، وأصبحت - بحسب قول عالم الاجتماعي الأمريكي (روبرت ميرتون): "كلمة (نظرية) مهددة بأن تصبح بلا معنى" ومما يزيد في غموض معنى النظرية في العلاقات الدولية هو إنها كانت موضوعا للنقاش في إطار ما يعرف بـ(الحورات الكبرى) في العلاقات الدولية [2]، حيث يظهر - من خلال مراجعة معنى النظرية عند علماء العلاقات الدولية- عدم الإتفاق على تعريفها وتحديد وظائفها، ويرتبط ذلك بإختلاف طبيعة الظاهرة الدولية

---

(1) نقلا عن: المصدر نفسه، ص 74- 75.

(2) Tim Dunne, Lene Hansen and Colin Wight ,The End of International Relations Theory? European Journal of International Relations, Vol. 19, (3) ,(UK: SAGE,2013), p.406.

التي تفرض أن تكون النظرية مختلفة في وظيفتها عن النظرية في العلوم الطبيعية، كما تفرض ايضا اختلاف في الرؤية السائد لدى المجتمع العلمي عن الواقع الدولي في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية[1]، وعليه يمكننا القول إن إختلاف وظيفة النظرية في حقل العلاقات الدولية عن النظرية في العلوم الطبيعية كانت من بين نتائجه تعدد الرؤى والتصورات للعلاقات الدولية.

وخلاصة ما تقدم إن دراسة العلاقات الدولية تتأثرت بشكل كبير في الواقع الدولي المتغير من جهة، وتطور نظرية المعرفة المؤثرة بشكل كبير في طبيعة البحث العلمي، وكيفية الوصول إلى المعرفة العلمية وتحديد دور ووظيفة النظرية في حقل العلاقات الدولية من جهة أخرى. كما إن طبيعة الدراسة العلمية للظاهرة الدولية كانت قد اقترنت بمحاولة العلوم الاجتماعية بصورة عامة اللحاق بما تحقق من تطور في العلوم الصرفة، وهو ما دفع العلماء وفلاسفة العلم على التأكيد على الأخذ بالوضعية المنطقية كنظرية للمعرفة. وفي ضوء ذلك فقد أعتمدت العلاقات الدولية كحقل اكاديمي على مناهج التجريب والتحليل الاحصائي والرياضي، ومع ذلك فقد ظلت النظرية في العلاقات الدولية تعاني من نقص في التفسير، كما إن هذه المناهج أدت إلى إستبعاد القضايا الأخلاقية والمعيارية عن دراسة العلاقات الدولية، على الرغم من إنّها وثيقة الصلة بالعالم الاجتماعي وإن كانت عصية على التجريب والإختبار.

ثانيا: استخدام مفهوم المنظور في دراسة العلاقات الدولية:

مرت دراسة العلاقات الدولية - منذ بداية القرن العشرين- بعدة مراحل، في كل مرحلة كان هناك رؤية سائدة عن طبيعة الحقيقة الدولية كما يُدركها و يصفها معظم الساسة ومعظم المنظرين في كل مرحلة من هذه المراحل، وتشيرهذه الرؤية إلى وجود

(1) For More Details See: Oliver Daddow, International Relations Theory: The Essentials, 2nd Edition , (London: SAGE Publications Ltd.2013), pp.40- 42.

نـوع مـن الإتفـاق حـول سـمات الظـاهرة الدوليـة وأبعادهـا الأساسـية، وحـول التسـاؤلات والموضـوعات التـي تثيرهـا و كيفيـة دراسـتها والبحـث فيهـا، ولقـد اسـتخدم معظـم دارسي العلاقات الدولية مفهوم (المنظور-Paradigm) [*]، لتصنيف الدراسات الأكاديمية استنادا إلى معيارين : أحدهما موضوعي ومحوره الإفتراضات الأساسية حول الطريقـة التـي يتهيكـل بهـا العالم، والآخر منهاجي ومحوره أساليب إدارة البحث والتحليل[1].

وقد إستعار منظرو العلاقات الدولية مفهوم المنظور والجدل النظـري بـين المنظـورات لوصف التطور العلمي في حقل العلاقات الدولي بالاستناد إلى نظرية (الثورات العلميـة) لــ (توماس كون) والتي قدمت شرحا متقدما لكيفية حصول التطور العلمـي والمعـرفي، فبـدلا عن النظريات التقليدية القائلة بتطور العلم عبر تراكم المعرفة، ذهب (كـون) إلى " إن اي علم يمر بمرحلتين أساسـيتين: مرحلـة العلـم السـوي أو العـادي التـي يهمـن فيهـا منظـور (نموذج معـرفي) معـين عـن الحقـل الـدراسي ويصـبح بمثابـة التقليـد البحثـي السـائد بـين مجمـوع المشـتغلين بهـذا العلـم، حيـث يحـدد لهـم الرؤيـة أو وجهـة النظـر، و الأسـئلة والمشكلات المطروحة، و القوانين والنظريـات والمفـاهيم، و المنـاهج والأسـاليب المتبعـة في البحث.. الخ، ومرحلة العلم غير السوي أو مرحلة الأزمة، اي يدخل المنظور السائد في أزمة عدم القدرة والكفاية على تفسير ما يستجد من ظـواهر، وبالتـالي تـبرز الحاجـة الملحـة إلى نموذج جديد يستطيع تفسير الظـواهر الجديـدة "، و تمثـل عمليـة الإنتقـال مـن الانمـوذج

(*) يترجم مصطلح الـ(Paradigm) إلى (النموذج المعرفي) أو (المنظور)، ويعتمد الباحث على الترجمـة الثانية (أي المنظور) كون الترجمة الاولى (اي النموذج المعرفي) تتضمن معنى ودلالـة تـرتبط بالاسـس المعرفية، في حين أن مصطلح المنظور يشيرفي معناه إلى رؤية للواقع الموضوعي من جهـة معينـة ،ولابـد لهذه الرؤية - بطبيعة الحال - ان تستبطن اسس معرفية محددة.

(1) جدير بالذكر إن هناك عدة مصطلحات يستخدمها الدارسون للدلالة على هذه الرؤية، إذ تسمى إطارا مرجعيا مشتركا (Common Frame of Reference) أو مدرسـة فكريـة (School of Thought)، أو نظاما عقائديا (Belief System)، أو منظورا (.Paradigm)، ينظر: د .نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، ص1 بحـث منشـور بتـاريخ 3/ اذار / 2013 في موقع مركز الحضارة في شبكة الانترنت على الرابط التالي: http://hadaracenter.com/

القديم إلى النموذج الجديد ما يسميه (كون) بالثورة أو القفزة العملية، ومن ثم يتوصل (كون) إلى إستنتاج مفاده إن تاريخ تطور العلوم هو تاريخ تتبع الثورات العلمية التي تحدث فيها.[1]

حيث يرى كثيرً من علماء العلاقات الدولية إن الحقل مر بمراحل متعددة شهدت كل مرحلة منها هيمنة لمنظور معين، وبذلك عادة ما تصف الأدبيات النظرية في العلاقات الدولية التطور التاريخي للحقل بأنه سلسلة من تعاقب المنظورات النماذج المعرفية التي شكلت ما يسمى بالحوارات أو النقاشات الكبرى، وهكذا فإنّ تطور دراسة العلاقات الدولية يمكن تتبعه عن طريق تتبع الجدل والنقاش النظري الذي جرى بين هذه المنظورات.

ويُعرّف (توماس كون) الـ (Paradigm) بأنه: " تلك الإنجازات العلمية (النظريات) المعتمدة لدى مجتمع من الباحثين العلميين والتي تمثل في عصر بذاته نماذج(طرق بحث) لتحديد المشكلات والحلول واساليب فهم الوقائع "[2]، وهو بذلك يشير إلى الإطار المعرفي العام الذي يتم فيه إنتاج المعرفة والنظرية، ويتضمن مجموع المسلمات والقواعد والاجراءات التي أجمع عليها مجتمع علمي خلال مدة معينة، كما يتضمن مجموعة من الحلول الملموسة للألغاز (مشاكل العلم)، وتقديم إفترضات تفسيرية لما يجري في الواقع العملي بالإرتكاز على الإطار المعرفي العام الذي ينعكس في قواعد البحث العلمي.

وعليه يتكون المنظور من مجموعة من المسلمات حول العالم من شأنها أن تركز اهتمام الباحث على نوع معين من الظواهر التي يلجأ إلى تفسيرها بواسطة المفاهيم، فالمنظور أشبه بالعدسات التي ينظر الدارسون من خلالها إلى العالم، وبقدر تعلق الأمر بحقل العلاقات الدولية فإن المنظور هو رؤية للعالم تتضمن الإتفاق على ما هي طبيعة

---

(1) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص ص 44-45.

(2) ينظر: توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 22.

البيئة الدولية "المناخ السياسي العالمي" ؟ وماهي الوحدات الأساسية ؟ وما هي المشكلات الرئيسة وماهي حلولها ؟ وما هي الإفتراضات والتفسير المقدم لذلك ؟ [1]

ولا يعني المنظور وجود نظرية سائدة " فمصطلح (النظرية) كما يجري إستخدامه في مجال فلسفة العلم يدل على بنية أضيق من حيث الطبيعة والنطاق من بنية المنظور أو النموذج المعرفي"[2]، وغالبا ما يكون هناك أكثر من نظرية واحدة في حقل معين من حقول المعرفة، أو يكون هناك تغير في النظريات دون أن يكون هناك بالضرورة تغير في المنظور، فالمنظور هو أسبق من النظرية، وإن أساس أية نظرية هو النموذج الأساسي (المنظور) الذي هو في الأساس نموذج لتفسير وفهم الواقع وعادة ما يتكون هذا النموذج من عنصرين رئيسين هما: "عملية صياغة مفهومية (نظرية) للظاهرة محل البحث، وعلاقة سببية مفترضة " وعليه فإن النظريات المتعددة في أي علم من العلوم الاجتماعية، ومنها العلاقات الدولية يمكن ردها إلى نموذج أو منظور اساس.[3] ويبدو إن استعارة الباحثين في العلاقات الدولية لمفهوم المنظور(Paradigm)، جاءت ليركز على إن المنظور هو رؤية للعالم أو عدسة ينظر من خلالها إلى العالم، وإنه يمثل نماذج نظرية في تحليل وتفسير الواقع، وإذا ما كنا نتفق مع هؤلاء الباحثين على إن هذه العدسة تتأتى من تسالم وإتفاق الباحثين في مرحلة معينة على مجموعة من الافترضات والقواعد في تحليل وفهم العالم، وأنها تستمر بسبب من " عدم قابليتها للتكذيب " [*]، فإننا نعتقد ايضا بإن الباحثين في

(1) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 136.

(2) توماس كون، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(3) د. خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (سورية - دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014) ،ص32.

(*) يرى فيلسوف العلم في القرن العشرين (كارل بوبر) بإن جعل إفتراض ما قابلا للتكذيب يوجب أن يكون هناك من حيث المبدأ إمكانية إجراء تجربة تظهر أن هذا الافتراض خاطئ حتى لو لم تجر هذه التجربة أو لم تلتقط تلك الملاحظة المكذّبة للنظرية، ومن ثم فإن مبدأ عدم القابلية للتكذيب يتيح استمرار النظرية كما يتيح تطوير النظريات عن طريق هذا المنهج النقدي، حيث يتم استبعاد الفروض القابلة للتكذيب، للمزيد ينظر: يمنى

العلاقات الدولية لا يظهرون المرتكز الاهم الذي يقبع خلف المنظور، ويؤثر بصورة مباشرة على منهج البحث وأدوات التحليل ويحدد وظيفة النظرية، ويصف كيفية الوصول إلى الحقيقة العلمية وبناء المعرفة النظرية وهو: نظرية المعرفة (الابستمولوجيا)، و يمكن تبرير قيام الباحثون في العلاقات الدولية بإلباس مفهوم المنظور المعنى المتقدم ذكره بسبب كون النظريات هي المظهر الأوضح للكيفية التي نرى بها العالم من جهة، وبسبب الثبات النسبي لنظرية المعرفة في العلوم الاجتماعي القائمة على أساس الوضعية المنطقية من جهة اخرى، ولكن لايعفي هذا التبرير من إن مفهوم المنظور يشتمل على نظرية المعرفة بوصفها الإطار الفلسفي الذي يحدد ماهية الأدوات والمناهج التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعرفة العلمية وماهي وظيفة النظرية العلمية ؟ وتبرز أهمية توظيف مفهوم النموذج المعرفي أو المنظور في مجال نظريات العلاقات الدولية، بالتعامل مع النظريات المتعاقبة بوصفها نماذج معرفية مختلفة يمكن التمييز بينها [1]، ففي سياق صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية بصورة عامة وتعقيد ظواهر ومواضيع العلاقات الدولية، لايمكن - على حد قول (ستيفن والت) - " لأية مقاربة منفردة أن تستوعب التعقيد المميز للسياسة العالمية المعاصرة، ولذلك فنحن أزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة ولسنا أزاء تقليد نظري واحد، وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة والضعف ويثير بذلك التحويرات اللأزمة " والتي تستدعي النقد والمراجعة العلمية للنظريات.[2]

وفي ضوء ذلك يصبح من الملائم إستعارة مفهوم المنظور (Paradigm) لتتبع تطور دراسة العلاقات الدولية، فلا يمكن الحديث عن نظرية واحدة للعلاقات الدولية، وكذلك لا يمكن القول بوجود منظور أو نموذج معرفي واحد، و تشير دراسة العلاقات الدولية إلى

طريف الخولي، فلسفة كارل بوبر المنطقية: منهج العلم، منطق العلم ،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989)، ص ص 401-421.

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص 85-86.

(2) Stephen M.Walt, Op.Cit,p.30.

تطور الحورات النظرية بين هذه المنظورات، ومع إن كل واحد منها قد اكتسب اهمية وشهرة في مرحلة تاريخية محدد، إلاّ إن ذلك لا يعني إن المنظور السابق سيتم إلغاءه تماما ،لأن الفصل الجازم بين نموذج وآخر عبر التصنيف المرحلي، ما هو إلاّ " عمل تحكمي لايمكن تعيينه في الواقع العلمي زمانيا، لأن التحول من نموذج لآخر لا يتم بصورة فجائية وكاملة، وإنّما عادة ما يولد النموذج التالي في رحم السابق ويظل ينمو حتى يخلفه عندما تشتد الإنتقادات وتظهر اوجه القصور في النموذج القائم ونظرياته، ويتصاعد في نفس الوقت على تبني النموذج الجديد من قبل باحثين يفقدهم النموذج القائم حتى يفقد الصدارة ويتوارى - ولا يزول - وتبدأ دورة جديدة ". [1]

ومن متابعة التطور في حقائق وموضوعات العلاقات الدولية (كظاهرة) والتطور في طرق إدراكها وأساليب البحث والتحليل - أي والتطور في المنظورات التي تعاقبت على دراستها- يلاحظ أن هناك ارتباط بين التطور في الجانبين، ذلك لأن المنظور السائد في كل مرحلة يكون إنعكاسا لطبيعة وحقائق وسمات هذه المرحلة [2]، وهكذا فإنّ كل منظور جديد يبرز كرد فعل للإنتقادات التي توجه للمنظور الذي ساد من قبله في مرحلة سابقة في ظل أوضاع دولية مختلفة تطورت على نحو اظهرت هذه الانتقادات أو التحديات أو التساؤلات حول مدى إطلاقه، ومدى استمرار صلاحيته لوصف وتفسير الأوضاع

(1) د. نصر محمد عارف، مصدر سبق ذكره ص ص184-185.

جدير بالذكر إن الفكرة التقليدية لتطور العلم كانت تقوم على اساس ظهور و حلول نظرية محل اخرى بسبب كونها اكثر شمولية لتمثيل الواقع وهي الفكرة التي صححها (توماس كون) بنظريته حول تطور المنظورات أو النماذج المعرفية (Paradigm)، ينظر:

Fred Chernoff,Theory and Metatheory in International Relations:Concepts and Contending Accounts,(USA: Palgrave Macmillan,2007), pp. 106-107.

(2) د .نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص1 ،كذلك حول تتبع التطور التاريخي لدراسة العلاقات الدولية والربط بين العلاقات الدولية كظاهرة وبين ادراك هذه الظاهرة ودراستها، ينظر: د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ص 11- 14.

الدولية المتطورة، ومن ثم يتبلور بديل جديد يتحقق حوله قدر من الإتفاق الذي يرقى به إلى مرتبة المنظور السائد نظرا للتلاؤم بين افتراضاته وبين الحقيقة الدولية من ناحية ،وكذلك ملاءمة ما يقترحه من أساليب منهاجية لدراسة أبعاد هذه الحقيقة المتطورة من ناحية اخرى، اي إن كل منظور يبرز ليسود في ظل أوضاع دولية محددة حين يتضح إنه الأكثر ملائمة لتفسيرها وتوجيه البحث حولها، ولهذا فإن متابعة التطور في المنظورات التي تعاقبت على دراسة العلاقات الدولية يساعد على فهم الكثير من أبعاد التطور في مسار مجمل العلاقات الدولية.[1]

المطلب الثاني: مكانة الحكم العالمي في الحوارات النظرية في حقل العلاقات الدولية:

أولا: الحوارات النظرية في دراسة العلاقات الدولية:

يرى الباحثون في العلاقات الدولية إن العمل الأكاديمي حول طبيعة العلاقات الدولية وطرق دراستها سيطرت عليه جدالات وحوارات متعددة دارت بين منظورات أو نماذج معرفية مختلفة يمكن تقسيمها إلى أربع حوارات نظرية هي: الحوار بين المثالية والواقعية، والحوار بين التقليدية والسلوكية، والحوار بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وأخيرا الحوار بين الوضعية وما بعد الوضعية أو ما بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية [2]، بينما يذهب بعض دارسي العلاقات الدولية إلى تقسيم ثلاثي لهذه الحوارات بإستبعاد الحوار الرابع (بين الوضعية وما بعد الوضعية) بوصفه حوارا حول نظرية المعرفة (الابستيمولوجيا) وليس حوارا خاصا بدراسة العلاقات الدولية، و يعتقد هؤلاء إن الحوارات النظرية قد توقفت أو هدأت عند الحوار الثالث (بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)، ويمر حقل العلاقات الدولية الآن بمرحلة " إختبار النظرية " [3]، أو

---

(1) المصدر نفسه، ص1.

(2) Peter Sutch And Juanita Elias, Op.Cit,p.8.

(3) Tim Dunne, Lene Hansen And Colin Wight ,The End Of International Relations Theory? European Journal Of International Relations, Vol. 19(3) ,(UK: Published by:SAGE,2013), p. 406.

كما يصطلح عليها (توماس كـون) بمرحلـة "العلـم القيـاسي أو العلـم العـادي"، والـذي ألفـه المجتمع العلمـي (العلـماء والبـاحثون) وجـرت العـادة بـه [1]، ويؤكـد هـؤلاء عـلى إن حقـل العلاقات الدولية استقر في مرحلة " سلام نظري" مع المنطق السائد الآن المتمثل في النظـر في أشكال التعددية النظرية ويدل على ذلك أمرآن الأول هو: التناقص في الأدبيات التي تتعـرض للحوار مابين منظورات العلاقات الدولية، والأمر الآخر هو: إن إنخـراط الدارسـون في تطـوير النظرية في العلاقات الدولية أصبح نادرا. [2]

وبحسب ما نعتقده فإن الحـوار الرابـع يمثـل حـوارا مهـما لدراسـة العلاقـات الدوليـة لأرتباطه بالبحث عن اسس التفكير التي لها تأثير كبـير في نظرتنـا إلى العـالم وتحديـد موقـف ووظيفة الدراسة العلمية.

ومع إعتقادنا بأن دراسة العلاقات الدولية تمر بمرحلة هدأت فيها السـجالات النظريـة بين المدارس والمنظورات، إلاّ إنّ هذا الهدوء ليس مرده الوصول إلى (العلـم العـادي)، وإنّمـا يعود بدرجة كبير إلى إن المعطيات التي تتشكل منها الظواهرالدولية بدأت تتغير ولم يعـد بالإمكان ملاحقة هذه التغييرات بنفس الاسـس المعرفيـة السـابقة (الوضـعية) التـي تبنـى عليها النظريات وتتفق عليها المنظـورات السـابقة - بأسـتثناء المثاليـة - فهنـاك حاجـة إلى إطار معرفي جديد يتناسب مع التحولات العالمية الجديدة، ويـتلائم مـع تصـاعد مابعـد الوضعية كنظرية للمعرفة (ابستمولوجيا) باتـت تـؤثر عـلى المنـاهج العلميـة في العلـوم الطبيعية والاجتماعية. وعليه يمكننا القول بإن المرحلة الراهنة التي يمر بها حقل العلاقـات الدولية ليست مرحلة (العلم العادي)، بل عـلى العكـس هـي مرحلـة الأزمـة التـي تشـكل بداية للثورات العلمية، حيث أصبح من الواضح بإن المنظورات التقليديـة أصـبحت تواجـه

(1) يراد بالعلم القياسي أو العادي عند (توماس كون) العلم الملتزم بحدود إطار معرفي إرشـادي معـترف به بين الباحثين في مجال أو حقل علمي بذاته ،و يعد أي خروج عن هذا الإطـار نشـوزا يـفضي تكـراره إلى بداية لأزمة يواجهها المنظور أو النموذج المعرفي تنتهي بتحول ثوري في هذا النموذج، للمزيد ينظر: توماس كون، مصدر سبق ذكره،ص 53 وما بعدها.

(2) Tim Dunne, Lene Hansen and Colin Wight,Op.Cit, p. 406.

إنتقادات وتحديات كبيرة من قبل نظريات ما بعد السيادة وما بعد الدولة، والتي يقع الحكم العالمي ضمن مجالها.

إن مراجعة الحوارات النظرية تقدم تصورا نافعا عن تطور الدراسة في حقل العلاقات الدولية تمكننا من فهم المجال الذي تقع فيه دراسة الحكم العالمي في سياق تطور دراسة العلاقات الدولية، وفي ضوء ذلك سنحاول تقديم ملخص عن هذ الحوارات، وكما يلي:

الحوار الأول: الواقعية في مواجهة المثالية:

وجد قادة العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أنفسهم أمام معضلة كبيرة تتجسد بسؤال مهم هو: كيف للعالم أن يتخلص من العنف والحروب بين الدول ؟ وقد جاءت الإجابات بإتجاهين أساسيين الأول هو: الإتجاه المثالي والذي رأى بأن المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية يمكن التعامل معها من خلال تأسيس منظمة دولية تساعد الدول على بناء نظام أمن جماعي، والالتزام بقواعد القانون الدولي، وقد وصف هذا التيار بالتيار المثالي لأنه ينطلق من دعوى تأسيس علاقات دولية مبنية على المثالية، والحقيقة أن هذا التيار سيطر على فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى إندلاع الحرب العالمية الثانية، وبناء على هذه الرؤية أوجدت عصبة الأمم لتكون نواة نظام دولي أساسه الشرعية الدولية والأمن الجماعي[1]، ويتحدد هدف النظريات في المنظور المثالي (الليبرالي) بتغيير العالم للاحسن والقضاء على الحرب في العلاقات الدولية [2]، بمعنى آخر إن المثالية تبنت الوظيفة المعيارية للنظرية، فلا تبحث في الوقائع عن ما هو موجود وكيف وجدت هذه الأحداث؟ - كما هو شأن النظريات التجريبية - وإنّما تبحث في ما ينبغي أن تكون عليه الأحداث والوقائع، وذلك عبر وضع معايير ومؤسسات على أساسها يتم الحكم على الأحداث الدولية، ويتم تنظيم القضايا والشئون الدولية.

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(2) Scott Burchill and Andrew Linklater ,Op.Cit,p.9.

وقد برز هذا الإتجاه لدى المثاليين عقب الحرب العالمية الأولى، وقد اقترح في البداية أن ينقل شكل التنظيم السياسي المركزي الداخلي إلى المستوى الدولي للقضاء على الحروب وتحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق إقامة حكومة عالمية مركزية، ومن ثم اقترح اقامة منظمة عالمية -على غرار العصبة الدولية التي اقترحها الفيلسوف ايمانويل كانت- كصيغة وسطية بين حالة الفوضى الدولية والسلطة المركزية، وكان من بين نتائجه إنشاء عصبة الأمم، وقد عاودت إفترضات المثالية للظهور مجددا عقب انتهاء الحرب الباردة وشكلت إتجاها مميزا يطالب بإصلاح المؤسسات العالمية وتطبيق القانون الدولي وتفعيل واصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وبذلك تعد المثالية منهلا مهما لمنظري الحكم العالمي، حيث تلتقي مخرجات النظرية المعيارية للمثالية مع افترضات هؤلاء المنظرين. خاصة بعد أن اضحت الكثير من القضايا والسياسة العالمية تتخذ ابعادا اخلاقية ومعيارية إلى الحد الذي يمكن القول معه إن المثالية لم تعد مثالية غير واقعية كما كانت توسم في السابق.

وفي مواجهة المثالية ظهر الاتجاه الآخر في هذا الجدل متمثلا برواج الآراء الواقعية التي تدعو إلى دراسة العلاقات كما هي على أرض الواقع لا كما يجب أن تكون عليه، وينطلق أنصار الواقعية من إفتراض مفاده: إن الدول تتصرف حسب المصلحة الوطنية وتحاول أن تزيد قوتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى.[1]

وبذلك دخل هذان المنظوان(المثالية والواقعية) بعد الحرب العالمية الأولى في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقع الدولي الجديد من جهة، ومناقشة موضوع الحرب وإحتمالات تكراراها والسبل الكفيلة لمنع حدوثها من جهة أخرى، و سميت تلك الحوارات والنقاشات بين المنظورين بـ (الحوار الأول) في مجال نظريات العلاقات الدولية واستمرت هذه الحوارات فترة طويلة بين الحربين أمتدت كما يقول (ادوارد كار)

---

(1) د. خاد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 42.

لمدة ثلاثين عاما من (1919-1939) ولم تحسمها إلاّ قيام الحرب العالمية الثانية التي أيدت افضلية فرضيات النظرية الواقعية في تفسير ذلك الواقع،[1] ومنذ العام 1939 وبعد أن فشلت المثالية في منع الحرب وفي تقديم فهما للعلاقات الدولية بصورة عامة، بتلقي الصدمة الكبرى عند فشل عصبة الأمم في حفظ السلم الدولي واندلاع الحرب العالمية الثانية، اضحى أبرز المفكرين- مثل ادوارد هاليت كار وهانز مورغنثاو وفردريك شومان و راينهولد نايبور وجورج كينان- وصُنّاع القرار ينظرون إلى العالم من خلال الافتراضات الواقعية،[2] حيث أصبح المنظور الواقعي - كما وصفه ادوارد كار - بمثابة نظرية للممارسة ونظرية تبحث عن القوانين الموضوعية للسياسة الدولية، وليس نظرية لخلق الممارسة كما كانت المثالية تدعو اليه [3]، وبذلك اكتسبت العلاقة بين نظرية الواقعية والعلاقات الدولية متانة وتماسكا، منذ بداية ظهور العلاقات الدولية كحقل اكاديمي مستقل، ورسخت تلك العلاقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت الواقعية المنظور المسيطرة في الدراسات الانجلو امريكية، واستمرت هيمنة الواقعية على فرضيات ومنطلقات البحث في نظريات العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة و بشكل كبير. [4]

وترتكز الواقعية على المنهج التجريبي الذي يجعل من الوظيفة (التفسيرية) هدفا للنظرية،حيث تقوم النظرية بشرح العلاقات الدولية بإستخدام منهجية علمية صارمة و دقيقة تستعمل التجربة و التحقق من الفرضيات و تؤمن بوجود واقع قابل للإكتشاف و المعرفة [5]، وتعتمد النظرية لتفسير الاحداث والظواهرالدولية عن طريق الربط بين الأحداث وبين المتغيرات لإعطاء تفسير سببي حول لماذا تحدث الوقائع ؟ ولذلك ليس

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره ،ص6، كذلك:
Peter Sutch And Juanita Elias, Op.Cit,p.8.
(2) Tim Dunne And C. Schmidt,Op.Cit, pp. 161-163.
(3) Peter Sutch and Juanita Elias,Op.Cit,p.9.
(4) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 7، كذلك: Stephen M.Walt, Op.Cit. p. 31.
(5) Scott Burchill and Andrew Linklater ,Op.Cit,p.15

هناك نظرية صحيحة مطلقا لأنها محل اختبار مستمر على الواقع، ولذا فإن البحث عن النظريات الأحسن هي النظريات التي تفسر الوقائع بدقة، أو تشمل في تفسيرها مجموعة أوسع من المفاهيم والمقولات حول الوقائع . [1]

وعلى ما يبدو إن هذه النظريات تحاول محاكات العلوم الطبيعية في منهجها وفي إرتكازها على أُسس الفلسفة الوضعية كمنطق للمعرفة العلمية، ويظهر ذلك بوضوح لدى المنظرين الواقعيين، فضلا عن تطبيقاته في المنهج السلوكي على نظريات السياسية الخارجية والعلاقات الدولية.

وبالاستناد إلى مفاهيم الصراع والقوة و واقع التجربة التاريخية في العلاقات الدولية التي شكلت مصدرا مهما في إفترضات الواقعية التقليدية، فإن الواقعية كانت ترفض فكرة المثالية في قدرتها على إيجاد مؤسسات للتعاون الدولي وتحقيق النظام (Order) الدولي، بعبارة اخرى ترفض وجود مؤسسات للحكم على المستوى الدولي، وبدلا من ذلك ظلت تعتمد على نظريات القوة والهيمنة كأساس للنظام (System) على المستوى الدولي.

الحوار الثاني: السلوكية في مواجهة التقليدية :

تركز الحوار الثاني على منهجية دراسة العلاقات الدولية وقد برزمنهجان في هذا المجال، الأول كان يرى بأن بناء النظرية و فهم وتفسير العلاقات الدولية يجب أن يتم من خلال دراسة التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والفلسفة السياسية وهو ما عرف بالإتجاه التقليدي، وأبرز من مثل هذا المنهج كتابات استاذ العلاقات الدولية (هيدلي بول) [2]، ولكن ومع إنتشار الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية ومحاولتها تطوير مناهج هذه

---

(1) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(2) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 42، كذلك:

Brian C. Schmidt , On The History and Historiography Of International Relations, In: Thomas Risse And Beth Bimmons ,Handbook Of International Relations ,1st Edition ,(London ,Sage Publication , 2002), p.14.

العلوم اسوة بنظيراتها في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية ظهر الإتجاه السلوكي في دراسة العلاقات الدولية، ويركز هذا الإتجاه على دور المناهج المعاصرة والوسائل والأدوات الرياضية والكمية في بناء النظرية وتفسير العلاقات الدولية [1]، فبالنسبة لعلماء العلاقات الدولية العاملين ضمن هذا الإتجاه فإن دراسة العلاقات الدولية يمكن أن تكون دراسة علمية كأي حقل علمي آخر، لأن سلوك الدول يتم وفق نماذج (Patterns) وأنماط تتكرر بإنتظام (Regularities) ضمن شروط معينة، وإنّه يمكن الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى هذا التكرار في السلوك بإستخدام الطرق العلمية في البحث والتي تقوم على الملاحظة والتجريب.[2]

وفي الحقيقة إن الحوار الثاني كان يقوم على اساس البحث عن طبيعة المعرفة العلمية وافضل السبل للوصول إليها، وعادة ما يتم إرجاع هذا الحوار إلى الجدل العلمي الذي دار بين (ستانلي هوفمان) و (مورتن كابلان) حول كيفية دراسة العلاقات الدولية منهجيا، حيث كان (هوفمان) يؤكد على ضرورة الإعتماد على المنهج التاريخي للوصول إلى تعميمات (قوانين) علمية مبنية على تجارب تاريخية، بينما أكد (كابلان)على ضرورة إتباع المنهج العلمي المبني على تراكم المعطيات والمعلومات لتطوير نظرية تفسيرية للعلاقات الدولية [3]، وقد انحصر هذا الجدل والنقاش - تقريبا- بين علماء المنظور الواقعي نفسه،

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 7.

جدير بالذكر إنه على الرغم من إن المدرسة السلوكية قد بدأت على المستوى الفكري منذ بداية القرن العشرين إلا إن الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من آثار مثلت نقطة تحول أساسية أخرجت النموذج المعرفي التقليدي تماما من ساحة البحث الأكاديمي، وأتاحت الفرصة لهيمنة الاتجاه السلوكية على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، حيث اصبح الباحثون في العلوم السياسية وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية منشغلين بأسباب إنتشار الشيوعية وتطلب ذلك منهم العديد من الدراسات التي انفتحت على مفاهيم ومناهج مستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس، وبدأ التركيز على الأبعاد السلوكية يزداد وانتقل التركيز على الابعاد السلوكية إلى حقل العلاقات الدولية ايضا، ينظر: د. نصر محمد عارف، مصدر سبق ذكره، ص ص 247-248.

(2) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(3) Emmanuel Navon , Op.Cit,p.614

ولكن بإتجاهين مختلفين الأول هم الواقعيون التقليديون اللذين وجدوا بأنّ المحرك الأساس لسياسات القوة في العلاقات الدولية هو الطبيعة البشرية، والإتجاه الآخر هم العلماء الذين تأثروا بـ (الوضعية الاجتماعية) كنظرية للمعرفة تقول بإمكانية تطبيق منهجية العلوم الطبيعية في دراسة العلاقات الدولية [1]، وينتمي إلى هذه الإتجاه علماء الواقعية الجديدة.

وقد ركز رواد المنهج السلوكي (العلمي) - واغلبهم من الواقعيين الجدد- في دراسة العلاقات الدولية في البحث عن الأسباب الهيكلية للصراع في العلاقات الدولية، فضلا عن تقديم البحوث التجريبية حول طبيعة سياسات القوة، والتي تمكن من التنبؤ بكيفية سلوك الدول في إطار البيئة الفوضوية التي تتميز بها العلاقات الدولية والنظام الدولي. [2]

و قد ساعد هذا الحوار على بناء الهوية العلمية للحقل من خلال القبول والإستخدام الواسعين للمناهج العلمية والتي ظهرت في اسهامات مجموعة من العلماء والتي ساعدت في مهمة تطوير نظرية تراكمية للسياسة الدولية. [3]

ويمكن القول إن النظرة للحكم لم تختلف حيث استمرت الواقعية كنموذج مهيمن في دراسة الحقل، وإنما اختلفت التفسيرات المقدمة لتفسير العلاقات الدولية، فبدلا من ارجاع الصراع واستخدام القوة إلى نوازع البشر (الشريرة)، قدم الواقعيون الجدد رؤيتهم للفوضى البنيوية والمستبطنة غياب السلطة المركزية في العلاقات الدولية (اي غياب الحكومة العالمية) بوصفها بنية تحكم سلوك الدول، ولذا بدلا من الرغبة في التفوق تسعى الدول إلى حفظ بقائها في اطار الفوضى الدولية وغياب - بل عدم امكانية - قيام سلطة عليا فوق الدول.

---

(1) Peter Sutch and Juanita Elias,Op.Cit,p.10.

(2) Ibid, p.10.

(3) على سبيل المثال نظرية الأنظمة لـ(مورتن كبلان)، ونظرية الاتصالات لـ (كارل دويتش) ونظرية اللعبة لـ (توماس شيلينغ)،ونظرية صنع القرار، وسنايدر لـ (سنايدر)، ينظر: Brian C. Schmidt , Op.Cit, p. 14.

الحوار الثالث: الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة:

إن النجاح الذي حققته النظرية في العلاقات الدولية بإتباع المناهج السلوكية هيأ بدوره للحوار الثالث بين الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) التي أصبحت النموذج المهيمن في دراسة العلاقات الدولية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين [(1)]، ويرتبط جوهر الحوار بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة - الذي بدء في سبعينيات القرن العشرين بالسؤال عن ماذا ندرس ؟ وما هي مستويات التحليل التي يجب التركيز عليها في دراسة العلاقات الدولية ؟ وفي ضوء ذلك يرى الواقعيون الجدد إن الدولة هي الفاعل المركزي وإن بنية النظام الدولي تحدد سلوك الدول، وإنّ الدول تتصرف وفقاً لقواعد يحددها توزيع القوى بين الدول العظمى، حيث أكد (كينيث والتز) - مؤسس الواقعية الجديدة- إن مستوى التحليل في دراسة العلاقات الدولية وتحديد سلوك الدول هو بنية النظام الدولي والتي تتسم بالفوضى [(2)]، الناجمة عن غياب التنظيم القانوني الذي تنهض به سلطة مركزية مخولة اي غياب نظام الحكومة العالمية.

أما بالنسبة لليبرالية الجديدة فقد ركزت انصارها على دور المنظمات الدولية، والقوى الفاعلة غير الدولة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التركيز على مفهوم التعاون الدولي والمكاسب المطلقة التي تسعى الدول لتحقيقها وقد ظهرت الليبرالية الجديدة في بادئ الأمر في دراسات (روبرت كوهين و جوزيف ناي) وعرفت في بالاتجاه التعددي الليبرالي[(3)]، في ظل التطور الذي شهدته العلاقات الدولية والذي تجلى في تزايد التعاون الاقتصادي الدولي وتصاعد اهمية المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية وبروز دور الشركات المتعددة الجنسيات والظاهرة العابرة للحدود القومية، حيث ادى ذلك إلى تزايد الاهتمام بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي وبالظاهرة العابرة للحدود القومية، فظهرت

---

(1) Peter Sutch And Juanita Elias ,Op.Cit, p.11.

(2) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(3) المصدر نفسه، ص 43، كذلك: Richard Little,Op.Cit,pp.70-76.

نظريات جديدة طورت فرضياتها إنطلاقا من التقاليد الليبرالية لتكون منافسا قويا للمنظور الواقعي، بل ادى ذلك ايضا إلى ظهور العديد من النظريات التي تستند إلى التقاليد الماركسية وأطروحتها بشأن الإمبريالية والرأسمالية وواقع اللامساواة في السياسة الدولية لتطور منها فرضيات لفهم وتفسير العلاقات الدولية، وهكذا شهد حقل العلاقات الدولية حوارا بين نماذج مختلفة (الواقعية والليبرالية والراديكالية).[1]

ثم ظهرت الليبرالية المؤسساتية في ثمانينات القرن العشرين كإتجاه فكري معدل ترتبط أصوله بالإتجاه التعددي، وقد أصبحت الليبرالية المؤسساتية منافسا قويا لهيمنة المنظور الواقعي في دراسة العلاقات الدولية تقوم على دراسة الاعتماد المتبادل والأنظمة الدولية، وتقديم تحليل أدق للشروط التي يتم تعاون الدول من خلالها أي تقديم اجابة عن السؤال التالي: " كيف يحدث التعاون بين الدول ذات السيادة، وكيف تؤثر المؤسسات الدولية فيها ؟ ".[2]

إذ يعتقد منظروا الليبرالية المؤسساتية بأنها تقدم منهجا أو نموذجا يتم من خلاله تفسير السياسة الدولية في إطار تعددية الفواعل الدولية وتنامي التفاعلات والعلاقات العابرة للحدود القومية، وتعميق الاعتماد والترابط العالمي في وقت قللت فيه الواقعية الجديدة من اهمية العلاقات العابرة للحدود القومية ورفضت فيه اعطاء اي دور مؤثرو مستقل في السياة الدولية لغير الدول.[3]

وبذلك يمكن القول إن الحوار الثالث يتلخص في المواجهة بين المنظور الواقعي الذي يؤكد على مركزية الدولة في النظام الدولي الفوضوي الذي تميل فيه الدول إلى الصراع اكثر من ميلها إلى التعاون، وبين المنظور الليبرالي الذي يؤكد على تعددية الأطراف الفاعلة في

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(2) Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work , Foreign Policy ,No. 110 ,(Washington: Research Library ,Spring 1998),p.82.

(3) Peter Sutch And Juanita Elias ,Op.Cit, p.11.

السياسة الدولية والتي أصبحت تمارس تـأثيرا متزايـدا، وعـلى إمكانيـة التعـاون الـدولي ونمـو المؤسسات الدولية في إطار بيئة النظام الدولي التي تميل إلى التنافس وتجـد مـبررات للتعـاون وتحقيق المكاسب، وكل من هذين المنظـورين يقـدم حججـه التـي تـؤطر تفسـيره للعلاقـات الدولية.[1]

وهكذا فإن الحوار بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديـدة كـما يتضـح يـرتبط بكيفيـة تفسير العلاقات الدولية وهو حوار يقع في إطار منهج علمي واحد [2]، مـع اخـتلاف النتـائج والتفسيرات والأولويات بين المنظورين.

وفي الحقيقة مثل هذا الحـوار بدايـة مهمـة لتطـور النظريـات الليبراليـة التعدديـة التـي شكلت نواة مهمة في دراسة الحكم في إطار العلاقات الدولية بصـيغته الضـيقة والمحصـورة في انشطة التعاون الدولي الرسمي.

الحوار الرابع: الوضعية وما بعد الوضعية:

منذ ثمانينيات القرن العشرين ظهر حوار على مستوى نظريـة المعرفـة (الابسـتمولوجيا) بين الوضعية وما بعد الوضعية يدور حول طبيعة وإمكانيـة المعرفـة في العلاقـات الدوليـة، وقد انعكس هذا الحوار على المباني النظرية والمنهجية في العلـوم الاجتماعيـة بصـورة عامـة والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، وكـان لـه نتـائج مهمـة في مـا يـرتبط بتحديـد سـبل الوصول إلى المعرفة.

فقد التزمت الحـوارات الثلاثـة السـابقة بالوضـعية كأسـاس معـرفي، كـما خضـعت النقاشات بين المنظورات الواقعية والليبرالية والراديكالية لتـأثيرات المـنهج والإفترضـات الوضعية كإطار (ابستمولوجي)، ولذلك فإن (ستيف سميث) يرى بإن هذه المنظـورات:

---

(1) للمزيد ينظر د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 215-228.

(2) Peter Sutch And Juanita Elias ,Op.Cit, p.11.

ليست سوى نسخ مختلفة لعالم واحد بدلا من النظر اليها بوصفها وجهات نظر ثلاث للعلاقات الدولية مختلفة.[1]

وبصورة عامة فإن الوضعية ترتكز على مجموعة اسس ترتبط بإفترض أن هناك قوانين وإنتظمات (شبه قوانين) تحكم الظواهر الاجتماعية كما تحكم العالم الطبيعي، ويمكن الكشف عنها بإستخدام النظريات التي ترتكز على الملاحظة والتجريب، و يمكن خلال الدارسة الفصل بين الذات والموضوع، بعبار أخرى هناك تمييز بين الحقائق والقيم عند دراسة الظواهر الاجتماعية، وإن الإرتكاز على الحقائق يجعل الباحث حياديا في الحكم على النظريات.[2]

في حين مثلت ما بعد الوضعية حركة فلسفية مضادة رفضت رفضا شاملا معظم المفاهيم والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الفلسفة الوضعية، إذ حاولت تقديم توجهات نظرية ومنهجية وعلمية بديلة في ميدان البحث الاجتماعي فضلا عن معالجتها لمواضيع إجتماعية وسياسية لم تكن تحظى بأهتمام الوضعية من قبل. ولعل من اظهر اسس مابعد الوضعية كنظرية للمعرفة تؤطر المناهج العلمية هي رفضها وجود حقيقة مطلقة ونهائية للعالم، إذ لا يمكن أن يخضع لإنتظامات دورية وقوانين ثابتة، كما إن العالم ليس من طبيعة مادية بحتة، وبالتالي لايمكن تصور وجود طريقة أو منهج واحد ووحيد لإدراكه ومعرفته كما يجادل الوضعيون. وهكذا فالفلسفة ما بعد الوضعية ترفض القول بوجود حقيقة كلية وشاملة عن العالم والوجود، وليس هناك معارف عامة بل هناك تفسيرات مختلفة للعالم، وهذا يعني ويقتضي التشكيك في السرديات أو النظريات الكبرى التي يسوقها الوضعيون لتحليل وتفسير نشأة وتطور الظواهر الاجتماعية، فالمعرفة بحسب

(1) Steven Smith, Positivism And Beyond, In: Steven Smith,Ken Booth And Maraysia Zalewski (Eds.), Op.Cit, p.11 .

(2) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 41.

رأي انصار مابعد الوضعية هي رهينة السياق التاريخي والاجتماعي فكل فهم للحقيقة لايكون إلاّ بدلالة التاريخ والثقافة.[1]

ومن ناحية اخرى شكك ما بعد الوضعيين في فكرة الموضوعية اي الوجود المستقل للعالم الخارجي، أو الحياد القيمي ورفضوا رفضا مطلقا فصل الحقائق عن القيم أو حصر العلم في الواقع التجريبي [2]، و يقدم ما بعد الوضعيون اسباب رفضهم لفكرة الموضوعية مرتكزين إلى اساسين الأول هو: عدم إمكانية الفصل التام بين الحقائق والقيم في مجال العلوم الاجتماعية ،فمعظم المفاهيم المستخدمة في العلوم الاجتماعية تعكس الجانبين معا في الوقت نفسه، والأساس الآخر هو: إن العلم لايمارس في فراغ ثقافي وإجتماعي وبالتالي ليس بمنأى عن تجاذبات ومصالح مختلف القوى والنخب السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.[3]

وعليه يعارض مابعد الوضعيون (الأحادية الابستمولوجية) - اي وحدة المنهج العلمي بين العلوم الطبيعية والاجتماعية- التي تبناها الوضعيون، وبدلا من ذلك يرى الوضعيون بإن مجال العلوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية مختلف ومن ثم فإنهما يقتضيان توجهات منهجية مختلفة، كما تدعو ما بعد الوضعية إلى تعددية المناهج لإعتقادها بإنه لايوجد منهج علمي واحد يتصف بالكمال والصحة.[4]

وكان للجدل ما بين الوضعية وما بعد الوضعية نتائج على صعيد المناهج و النظريات واهدافها في دراسة العلاقات الدولية، وبالتالي اختلاف الرؤية للعالم.

فقد ترتب على ظهور ما بعد الوضعية كإطار معرفي لدراسة العلوم (ابستمولوجيا) بعد الحرب الباردة كما يرى (ستيفن سميث) حصول مواجهة بين التنظير التقليدي في حقل

---

(1) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص ص 128-129.

(2) المصدر نفسه، ص 129.

(3) المصدر نفسه، ص 129، كذلك: د. محمد نصر عارف، مصدر سبق ذكره، ص ص 53-54.

(4) المصدر نفسه، ص 129.

العلاقات الدولية الذي كان يركز على التفسير - البحث عن الاسباب لإيجاد التعميمات - وبين التنظيرات في إطار مابعد الوضعية التي تؤكد على التكوين والتأمل [1]، وبذلك فقد تركز الجدل الفكري في العلاقات الدولية بين المنظورات والنظريات المرتكزة على أسس النموذج أو الفلسفة الوضعية (مثل الواقعية والواقعية الجديدة والليبرالية والليبرالية المؤسساتية والنظريات العالمية) من جهة، وبين والمنظورات والنظريات التي بنيت على أسس مابعد الوضعية (مثل البنائية ونظرية ما بعد الحداثة و النظرية النقدية والنظرية النسوية) من جهة أخرى، إذ يعتقد اتباع المنظورات الوضعية إنه يمكن دراسة العلاقات الدولية دراسة عملية لأن هناك قوانين أو شبه قوانين تحكم الظاهرة في العلاقات الدولية، كما إنّه بالإمكان الفصل بين الذات والموضوع.[2]

بينما يرفض أتباع الإتجاهات النظرية الجديدة - والمنتمية لنموذج ما بعد الوضعية- إفتراضات المنظورات الوضعية، وأكدوا على إنّه من الصعب فصل الذات عن الموضوع، وإنّه لا يوجد تكرار أو نمطية في سلوك الدول [3]، إلى جانب ذلك فقد كان لما بعد الوضعية أثرا آخرا على دراسة العلاقات الدولية يرتبط بتزايد تركيز وإهتمام النظريات الجديدة بدور الثقافة والأفكار والقيم والمعايير في مجال العلاقات الدولية. [4]

ولقد ترك الاختلاف في نظرية المعرفة (الابستمولوجيا) ما بين الوضعية وما بعد الوضعية أثره في تعريف وتحديد وظيفة النظرية في العلاقات الدولية، إذ يدور الحوار ايضا حول وظيفة التنظير في العلاقات الدولية بين النظرية التفسيرية (العقلانية)، وبين النظرية التأويلية، فالخلفية الابستمولوجية للنظرية التفسيرية - اي الفلسفة الوضعية - ترى بأنّ واقع العلاقات الدولية هو واقع موضوعي تحكمه قوانينه على غرار القوانين التي تحكم

(1) Steven Smith, Positivism And Beyond, Op.Cit,p.35 .

(2) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص ص 43- 44.

(3) المصدر نفسه، ص 44.

(4) د. انور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره، ص ص 7-8.

الفيزياء يمكن ادراكه عقليا، في حين ان النظرية التأويلية - والتي ترتكز على الخلفية الابستمولوجية ما بعد الوضعية - ترى بأنه من غير الممكن دراسة السلوك الإنساني بطريقة علمية كما في العلوم التجريبية الأخرى، لأن السلوك البشري يرتبط بالمعاني التي يعطيها الأفراد لسلوكياتهم، والحياة الاجتماعية بمثابة مجموعة من المعاني والرموز تحتاج إلى تفكيكها وتأويلها [1]، ولذا فمن الصعب الفصل بين الذات والموضوع في دراسة العلوم الاجتماعية.

كما إنتقد ما بعد الوضعيون منهج النظريات الوضعية القائم على اساس إفتراض إنها نظريات شارحة (تفسيرية)، ونظريات هدفها الحفاظ على الأمر الواقع وغير قادرة على التغيير، حيث يصف أتباع النظريات الجديدة (ما بعد الوضعية) نظرياتهم بأنها بنائية (تكوينية) وقادرة على التغيير وتحرير الإنسان، وفي ضوء ذلك فإنّ النظريات مابعد الوضعية أصبحت توصف بأنها نظريات نقدية، تدعو إلى عدم قبول المنظورات المعرفية السائدة كحقائق دون تمحيص ودراسة هذه المنظورات وتتبع تطورها عبر الزمن.[2]

والنظريات التكوينية تبنى على اساس إن مهمة النظرية في العلاقات الدولية هي: تحليل الأشكال المختلفة في النظر إلى السياسة العالمية، والتأكيد على إن هذه الأشكال المختلفة للمعرفة لا تعكس العالم ببساطة كالمرآة لكنها تساعد في تشكيله، فكل دارس للعلاقات الدولية يتمتع بلغة مخصوصة ومعتقدات ثقافية وتصورات مسبقة وخبرات حياتية تؤثر على فهمه لموضوع الدراسة [3]، وتذهب النظريات التكوينية إلى إن المنهج العلمي الذي يدعي الموضوعية المحايدة (اي إنكار تأثير الذاتية والقيم)، هو غير واقعي وغير ممكن، فالباحث لا

---

(1) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 8، كذلك:

Fred Chernoff, Theory And Metatheory In International Relations: Concept AndContending Account, (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp-5-6. and ,p. 131 et seq.

(2) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(3) Scott Burchill and Andrew Linklater ,Op.Cit,p.18.

يمكنه أن يبعد عن ذاته في التحليل، كما إن الأفكار و المواقف و الأحكام المسبقة تؤثر لامحال على النتائج التي يتوصل إليها الباحث، وهكذا فإنه من الممكن فهم العالم وتأويله من داخل أطر ثقافية ولغوية معينة، وتعتبر تلك هي العدسات التي ندرك العالم من خلالها، وبالتالي تصبح احد الأهداف الرئيسة لدراسة النظرية هو تمكيننا من اختبار تلك العدسات في إنعكاسها على تكوين رؤيتنا للعالم [1]، وعليه فإنّ النظرية التأسيسية قد ترادف احيانا مع استخدام النظرية بمعاني النموذج والاطار التحليلي، وبالتالي يكون المقصود من النظرية - ضمن هذا الاستخدام- هو: مجموعة من المسلمات والإفتراضات الأساسية التي تحدد طريقة إدراك ورؤية ودراسة العلاقات الدولية. [2]

وفي ضوء ذلك يتحدد غرض النظرية في العلاقات الدوية بالفهم (او التأويل) بدلاً من التفسير، وإذا ما كان التفسير يعني معرفة الاسباب فإن الفهم الذي هو بحث في مغزى الافعال والنشاطات وهو اساسا شكل غير سببي للبحث، فالفهم عملية معرفية غرضها استيعاب المحتويات العقلية الكامنة في اللغة والثقافة ومعرفة الاسباب التي تقف وراء النشاطات، من دون أن يكون الغرض من معرفتها إصدار التعميمات النظرية [3]، فالفهم لايستهدف وضع القوانين المفسرة للظواهر الاجتماعية، لانه لايرى في العالم الاجتماعي الثبات والانتظام اصلا على العكس من العالم الطبيعي.

---

(1) Ibid,p.17.

(2) د. عبد العالي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(3) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص 139، كذلك ينظر: د. علي عبد المعطي محمد، البحث عن منهج للعلوم الانسانية، في: د. احمد أنور ابو النور (وآخرون)، قضايا العلوم الانسانية اشكالية المنهج ،(القاهرة: وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1996)، ص ص 21-22.

جدير بالذكر ان الاستاذ الدكتور علي عبد المعطي محمد قد حدد شروطا ثلاثة اساسية تجعل من الفهم يشكل معرفة اساسية وبابا لمنهج دراسة العلوم الاجتماعية ،وهذه الشروط هي: " الالفة بالطبيعة الانسانية، ومعرفة الخلفية الثقافية، والوعي بالسياقات المحددة التي تحدث فيها التعبيرات " و هذه الشروط توصلنا لفهم النشاط والسلوك الاجتماعي، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 22- 23.

بينما يعنى التفسير بمحاولة إكتشاف العلاقات السببية التي تقوم بين الظواهر المختلفة بأستخدام منهج يقوم على المراوحة بين الاستدلال العقلي والاستقراء العلمي للظواهر،و هو خطوة في إتجاه التعميم اي بناء النظرية العلمية، كما يعد التفسير الوظيفة الأبرز للنظرية العلمية حيث اعتبرت العديد من التعريفات بإن التفسير شرطا لقيام النظرية العلمية. [1]

ويرجع فلاسفة العلم التمييز بين التفسير والفهم إلى الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بوصفهما متمايزين منهجيا، فمع أن كلا الفرعين يهتمان بالوقائع (Facts)، إلاّ إن الوقائع في العلوم الاجتماعية تختلف عن الوقائع في العلوم الطبيعية "فالواقعة بالمعنى المستخدم في العلوم الاجتماعية واقعة ينتجها موجود إنساني يصدر عنه احكام اخلاقية وله معايير واهداف ومشاعر وقيم وليس للوقائع الطبيعية ذلك، ووقائع العلوم الطبيعية محسوسة وملموسة لها وجود ماثل أمام حواسنا. ." [2]، وبذلك فإن العلوم الطبيعية تعالج الوقائع التي تخضع للإدراك الحسي، بينما تعالج العلوم الاجتماعية المعاني وعليه فالفكر في الأولى يتخذ صورة التفسير الذي يعتمد على العلاقات السببية والقوانين ويقترب من موضوعه من الخارج ، بينما يتخذ الفكر في الثانية صورة الفهم و يسعى الفهم إلى أن يربط المعنى بالمعنى ويدرك موضوعه عن طريق الحدس[3]، وهكذا فإن التمييز بين التفسير والفهم في نظرية العلاقات الدولية يرتبط بالحوار الابستمولوجي بين الوضعية وما بعد الوضعية، حيث تستهدف النظريات المرتكزة على الفلسفة الوضعية التفسير، لإفتراضها أن العالم الاجتماعي لا يختلف عن العالم الطبيعي تحكمه القوانين ومهمة النظرية هي الكشف عنها ،بينما تستهدف النظريات المرتكزة على الفلسفة ما بعد الوضعية الفهم أو التأويل لإفترضها إن " الظواهر الاجتماعية ليست اشياء والمجتمع ليس كائنا

(1) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص 140، كذلك حول هذه التعريفات ينظر:
Scott Burchill and Andrew Linklater, Op.Cit, p.11.

(2) د. علي عبد المعطي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(3) محمد الطاهر عديلة، مصدر سبق ذكره، ص 139.

طبيعيا بل هو نتاج التفاعل الإنساني" وعليه تتمثل مهمة العلوم الاجتماعية في فهم ودلالات الرموز الاجتماعية المنتجة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع اجتماعية خارجية، لذا فإن الموضوعية ونبذ الذاتية امرا مستحيلا منهجيا ووهما انطولوجيا، لأن العلاقات الاجتماعية والادوار والقيم والمعايير والسلوك كلها أبنية صاغها الوعي الإنساني وتنتمي إلى نظام رمزي ".[1]

وفي الحقيقة ان النظريات الوضعية تواجه بإنتقادات بسبب وصفها بأنها: " نظريات لحل المشاكل ، نظريات شارحة/ تفسيرية، ونظريات الوضع الراهن أو الحتمية " أي أنها لا تحاول تغيير الواقع وتؤمن بحتمية أثر البناء (الهيكل) على الفاعل، بالمقابل تطرح النظريات الجديدة (ما بعد الوضعية) نفسها على أنها نظريات بناءة (تأسيسية) هدفها هو تغييرالواقع وتحرير الإنسان.[2]

وهكذا فإن الحوار والإنقسام بين النظريات العقلانية التفسيرية كالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وبين النظريات التأملية كالنظرية البنائية والنقدية وما بعد الحداثة في العلاقات الدولية والذي برز بعد الحرب الباردة يرجع في اصوله إلى النقاش الحاصل بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في فلسفة العلوم الاجتماعية بصورة عامة، وبضوء ما تقدم يمكننا القول إن من بين اهم نتائج الحوار الرابع هو خروج نظريات العلاقات الدولية من التقييد الصارم الذي كانت تفرضه الفلسفة الوضعية عن طريق جعل وظيفة النظرية هي التفسير واكتشاف القوانين، وإستبعاد تأثير القيم والمعايير والافكار في دراسة العلاقات الدولية، وظهور النظريات الجديدة التأملية والتكوينية التي وسعت من فهم العلاقات الدولية.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص142- 143.

(2) د.خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص ص 165-168.

ثانيا: الحكم العالمي في تطور دراسة العلاقات الدولية:

لغرض معرفة مكانة الحكم العالمي في تطور دراسة العلاقات الدولية، ينبغي توضيح حقيقة مفادها إنّ فلسفة العلوم الاجتماعية تهتم بمسألتين الأولى هي: طبيعة العالم (اي ما هي الموجودات وما هي أشكال هذا الوجود؟ وماهي الفووارق بين الموجودات؟) ،ويمكن تصنيف هذه الأسئلة على إنها أسئلة ترتبط بمبحث الوجود (الانطولوجيا)، والمسألة الثانية هي: إنّ فلسفة العلوم تشغل نفسها بمعرفة (طبيعة التفسير) (اي ما هي المناهج الواجب اتباعها للوصول إلى التفسير؟ وما هي البنية المنطقية التي يجب أن يكون عليها التفسير؟ وما هي البراهين المطلوبة؟)، وهذه الأسئلة ترتبط بنظرية اومبحث المعرفة (الأبستمولوجيا)، وهي أسئلة متعلقة بالوسيلة التي بواسطتها ندرك " أن معرفتنا هي معرفة حقاً ".[1]

ومع ذلك فإنّ الأسئلة الوجودية والمعرفية (الانطولوجية والابستمولوجية) على علاقة متبادلة، بمعنى: "إنّ الوسيلة التي تكتسب بها معرفة الواقع، وما نعتبره عندنا يشكل تفسيرا كافيا يعتمدان على نوع الموجودات القائمة في ذلك الواقع: أي إنّ الموضوع الذي نقوم بدراسته يحدد المعرفة التي نستطيع الحصول عليها عنه " [2]، لذلك يرى (فريد هاليداي) إنّ التطور في حقل العلاقات الدولية ناتج عن تأثير ثلاثة متغيرات هي: التغيرات والمناقشات حول الموضوع نفسه، و تأثير التطورات الحاصلة في العالم، واخيرا تأثير الأفكار في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى [3]، ويضيف (الكسندر ويندت) تأثير الأفكار السياسية (الثقافة السياسية) التي يمكن من خلالها فهم التطور التاريخي للعلاقات الدولية.[4]

---

(1) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: د. محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1999)، ص 38، كذلك: د.انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 96.

(2) المصدر نفسه، ص 39.

(3) نقلا عن: د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 97

(4) ينظر المصدر نفسه، ص ص97- 98، كذلك ينظر:الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص ص 385-388.

وهكذا وكما يقول (ستيفن والت): " إنّ هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فنحن بحاجة للنظريات حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا، وحتى صانعي السياسة الذين يتعالون على النظريات يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشئون الدولية - وفي العادة لا يتم التصريح بها - في حال أرادوا إتخاذ قرار إزاء وضع معين، فالكل يستعمل نظريات - بإدراك أو بغيره "، فمن الصعب وضع سياسة جيدة بناءا على مبادئ خاطئة ،وفي الوقت نفسه من الصعب أيضا بناء نظرية جيدة من دون معرفة كافية حول العالم الواقعي.(1)

وبضوء ذلك فإنّ تعقيدات الظاهرة الدولية من جهة وعدم ثباتها بسبب تطورها المستمر، ودور الفكر والثقافة السياسية في توجيه الممارسات الدولية من جهة اخرى، تجعل من الصعب حصر دراسة العلاقات الدولية بمنظور أو نظرية واحدة (2)، فضلا عن قدرتها على الاستمرار في ظل التغيير والتحول الجذري في العلاقات الدولية وفي النظام الدولي.

وفي ضوء ذلك فإنّ دراسة الحكم العالمي ترتبط بدراسة التطورات التي شهدها النظام العالمي بعد الحرب الباردة، بوصفة عملية تعكس حالة التغيير في العلاقات الدولية والنظام الدولي، فضلا عن ذلك ترتبط دراسة الحكم العالمي بالإتجاهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية التي تستند في توجهاتها النظرية إلى السعي لتغيير الواقع الدولي - وليس تفسيره فحسب كما هو دأب النظريات التفسيرية - وهو ما تعكسه النظريات التأسيسية والتأملية والنقدية.

ويمكن القول إن الحكم العالمي يتسق مع النقد الموجه للفلسفة الوضعية وظهور فلسفة ما بعد الوضعية كأساس معرفي (ابستمولوجي) التي قدمت دعما لنظريات أكثر قدرة

(1) Stephen M.Walt,Op.Cit,p.29.

(2) Ibid,p.30.

على تقديم فهما للعالم وتفاعلاته، وادخال القيم والمعاير في توجيه الممارسات الدولية خاصة بعدما باتت الكثير من المواضيع والقضايا الدولية تحمل طابعا معياريا واخلاقيا.

إلى جانب ذلك فإن دراسة الحكم العالمي ترجع إلى التغيرات الحاصلة في حقل العلاقات الدولية، حيث إن دراسة العلاقات الدولية كحقل اكاديمي قدم في البداية لدراسة وتحليل العلاقات بين الدول (Inter -States) إلاّ إن معظم علماء العلاقات الدولية أصبحوا يدرسون: "العلاقات العالمية (Global Relations) التي تغطي - تقريبا - جميع انواع التفاعلات والعلاقات بين مجموعة متنوعة من الأطراف والجهات الفاعلة التي تلعب دورا في التأثير بعضها على بعض داخل وعبر الحدود القومية بما في ذلك الدول" تحت عنوان العلاقات الدولية، إذ ليس بمقدور حقل العلاقات الدولية إذا ما انحصر في حدود دراسة وتحليل العلاقات بين الدول (Inter -States) أن يقدم فهما للعلاقات العالمية التي لم تعد في سياق التطورات العالمية المعاصر تقتصر على الدول، كما لم تعد تتحدد في مجال معين، وهو ما يدفع إلى ضرورة اصلاح حقل العلاقات الدولية أو البحث عن بديل لهذا الحقل يغطي في دراسته وتحليله الظواهر و العلاقات العالمية.[1]

ولذلك يصبح من الضروري تجديد حقل العلاقات الدولية والإنتقال به إلى ما يمكن تسميته بـ (حقل العلاقات العالمية)، وفي هذا السياق قدم الحكم العالمي بوصفه احد الاطر النظرية الأولية التي يمكنها ان تغطي تفسيرا وتحليلا حدود هذا الحقل العلمي الناشئ عن طريق ضبط العلاقات والتفاعلات بين اطراف النظام العالمي.

واخيراً يبدو إن الجدل العلمي في موضوع دراسة العلاقات الدولية هو جدل يدور حول النظريات والاقترابات النظرية، وان الحكم العالمي كمفهوم تحليلي ومعياري شغل حيزا من هذا الجدل العلمي، ويمكن ان يؤول ايضا إلى ان يكون منظورا أو نموذجا معرفيا مستقلا يعكس حالة التغيير في كل من واقع العلاقات الدولية والنظام العالمي والتغيير في نظرية المعرفة.

(1) Atsushi Shibasak ,From Study of International Relations To The Study of Global Relations: Possible Future Roles of The Study of International Relations In The Distant Future, Journal of Global Media Studies,Vol. 13 (Japan: 2014),pp.43- 44.

المبحث الثاني: الإفترضات والعناصر النظرية للحكم العالمي وتقييمها:

أن المنظـورات (Paradigms) والثـورات العلميـة لا تنشـأ بصـورة فجائيـة، ولا تعـرف التحولات الجذرية سواء على المستوى الكـلي - أي مسـتوى العلـم بجميـع حقولـه - أو عـلى المستوى الجزئي - مستوى علم من العلوم - بل الثابت تاريخيا أن المنظور اوالنموذج المعـرفي الجديد لكي يحل محـل سـابقه يحتـاج إلى عمليـة تفاعـل فكـري زمنـي، يتحـول فيهـا أنصـار النموذج القديم تدريجيا إلى الجديد، وكما يرى الدكتور (نصر محمـد عـارف) إنـه " عـادة مـا تنشأ النماذج كل منها في رحم سابقه، متجاورا معـه، خافتـا بجـواره، إلى أن يقـوى ويكتسـب المصداقية من خلال إستخدامه وإنتشار القناعة بقدرته على حل الإشكالات وإثارتها، وعادة لا يزول النموذج القديم إنّما يتحول إلى جزء من الجديد تعـاد هيكليتـه داخلـه وبمنطـق نسـقه العام".[1]

وأزاء التطـورات والتحـولات عـلى المسـتوى الـواقعي (العمـلي) وعـلى المسـتوى المعـرفي يظهرالسـؤال عـن إمكانيـة تشـكل منظـور جديـد يظهـر تـدريجيا ليحـل محـل المنظـورات التقليدية في دراسة حقل العلاقات الدولية، وإمكانية إن يكون الحكم العالمي احد المنظورات التحليلية المنافسة لفهم وشرح التغييرات التي يشـهدها العـالم ،لاسـيما فـيما يـرتبط بطبيعـة السلطة والحكم على المسـتوى العـالمي، وفي ضـوء ذلـك سـنعالج في هـذا المبحـث المـدخلات والمتغيرات المؤثرة في الحكم العالمي بوصفه اطارا نظريا يتضمن إفترضـات وتصـورات نظريـة، ومن ثم سنبحث في تقييم الحكم العـالمي مـن حيـث تميـزه عـن النظريـات القائمـة في حقـل العلاقات الدولية ،وأبرز المشكلات والإنتقادات التي تواجهه على المستويين العملي والنظري.

المطلب الأول: المتغيرات المعززة لمنظور الحكم العالمي:

يشير العديد من العلماء والبـاحثين في حقـل العلاقـات الدوليـة إلى إن الحكـم العـالمي لم يعد مفهوما وصـفيا يقـتصر عـلى وصـف ظـاهرة دوليـة تـرتبط بتسـيير(توجيـه) القضـايا

(1) د. نصر محمد عارف ،مصدر سبق ذكره، ص 244.

العالمية وحل المشكلات، إذ توسعت رؤية الحكم العالمي و أصبح يُنظر اليها بمثابة منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية، يقدم رؤية جديدة في توجيه تحليل العمليات السياسية في مرحلة النظام العالمي الراهن والتي توصف بمرحلة ما بعد نظام الدولة القومية (النظام الدولي - الويستيفالي).

فالحكم العالمي لايمثل "مجرد إستعارة مجازية جديدة لوصف الأنشطة التي تهم الباحث في العلاقات الدولية"، بل أصبح الحكم العالمي " يمثل مجالا جديدا لتقصي الحقائق يطرح نفسه على الوسط العلمي (الاكاديمي) نتيجة لتزايد الوعي بالتأثيرات والتحولات التي تفرضها العولمة، وعدم الرضا على النماذج التقليدية التي تفشل في إستيعاب التحول في العلاقة بين القطاعين العام والخاص بصورة عامة، وسلطة الدولة و سلطة السوق على المستوى العالمي بصورة خاصة ". [1]

حيث بدأت المنهجية القومية التي كانت تهيمن على التحليل السياسي في القرن العشرين بالتراجع في قبال الإعتراف المتزايد بدور الفواعل غير الحكومية في العملية السياسية وخاصة في الانشطة العابرة للحدود القومية، ومن ثم أصبح الحكم العالمي يشير الى:"إستضافة الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية كوكلاء في السياسية العالمية، وتوسيع الانشطة العابرة للحدود، وتضعيف وإنتشار سلطة الدولة"، وفي ضوء ذلك شهد الحقل زيادة في عدد الدراسات والبحوث التي تأكد على النمو المتزايد لدور هياكل الحكم متعدد المستويات في مجالات السياسات الرئيسة، ونمو دور ومهام الوكالات المتخصصة الإقليمية [2]، وبذلك فإن الحكم العالمي من الناحية النظرية قدم رؤية تحليلة " تستوعب مختلف الجهود والانشطة على المستوى العالمي، لغرض صنع تفاهمات وترتيبات لضبط وتوجيه حالة عدم التوازن التي تخلقها العولمة".[3]

---

(1) Richard Higgott ,The Theory And Practice Of Global and Regional Governance Op.Cit,p.579.

(2) Ibid, p.580.

(3) Klaus Dingwerth And Philipp Pattberg,Op. Cit, p. 193, And: Konrad Späth, Inside Global Governance: New Borders of a Concept, In: Markus Lederer And Philipp S. Müller,(Eds.), Op.Cit,pp. 21-22.

فقد سجلت نهاية الحرب الباردة إنعطافة تاريخية في السياسة الدولية، وخلق العولمة تحولا هيكليا في النظام الدولي القائم على اساس مركزية الدولة القومية، الأمر الذي اظهر الحاجة إلى إطار نظري ومفاهيمي يصف ويحدد الممارسات في المجال الدولي، و مثل الحكم العالمي رؤية تحليلة تستجيب لحل المشكلة النظرية والسياسية (العملية) المرتبطة بـ "تحديد الكيفية التي يتم فيها إضفاء الشرعية على العمل السياسي في عالم مابعد الدولة القومية"[(1)]، وفي هذا السياق ظهرت موجة من الدراسات الاكاديمية التي تعالج موضوع الحكم العالمي، بوصفه " مدرسة جديدة للفكر" بحسب تعبير (كامبل كريغ) أُستاذ العلاقات الدولية في جامعة ساوثامبرتون.[(2)]

ويمكننا القول هنا إن مجتمعا معرفيا متكاملا ينمو تدريجا لصالح دعم الحكم العالمي بوصفه منظور جديد في دراسة العلاقات الدولية يتشكل من مجموعة من المكونات المعرفية والاكاديمية تتجلى بما يلي:

1. تبني العديد من علماء العلاقا الدولية معالجة موضوع الحكم العالمي بوصفه ظاهرة وممارسة عالمية، واقرارهم بإن بات يمثل رؤية جديدة للسياسة والنظام العالمي.
2. تزايد عدد الكتب والدراسات والمقالات العلمية التي اسهمت في ارساء دعائم مفهوم ونظرية وإفترضات الحكم العالمي، إذ تظهر المؤشرات الاحصائية تزايد عدد الاسهامات العلمية المتخصص بموضوع الحكم العالمي منذ نهاية الحرب الباردة.
3. ظهور الدوريات المتخصصة بموضوع الحكم العالمي، واشهرها على الاطلاق مجلة (الحكم العالمي) الفصلية التي ينشرها (Lynne Rienner Publishers) بالتعاون مع المجلس الأكاديمي في منظمة الأمم المتحدة، وصدر منها منذ العام 2004 ولغاية

(1) Philipp S. Müller And Markus Lederer, Challenging Global Governance, In: Markus Lederer And Philipp S. Müller,(Eds.) ,Op.Cit,p.1.

(2) Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government , Ethics And International Affairs, Vol. 22.(2), (U.S: Carnegie Council For Ethics In International Affairs, Summer 2008),p. 136.

شهر آيار من العام 2016 (22) مجلدا و(64) عددا ضمت (530) مقالا اكاديميا متخصصا بموضوع الحكم العالمي.[1]

4. إنشاء الاقسام والمقاعد المخصص لدراسة الحكم العالمي في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية لاسيما في الجامعات الغربية، إلى جانب المراكز والمؤسسات المعنية بالحكم العالمي والتي تقدم الدعم للممارسين في تعزيز السلطة على المستوى العالمي وتقديم المقترحات لحل وإدارة وتوجيه المشكلات والقضايا العالمية ومنها ما ارتبط بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة.

5. الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني العالمية، في تقييم ممارسات وسياسات المنظمات والمؤسسات العالمية وتقديم التقارير المرتبطة بتعزيز الحكم العالمي.

ولا شك فإن المجتمع المعرفي هذا يشكل داعما اساسيا نحو ترسيخ منظور الحكم العالمي كرؤية عالمية جديدة.

وعلى الرغم من إن الحكم العالمي ليس المفهوم الوحيد الذي يتنافس حول وضع تصور و رؤية جديدة لطبيعة النظام العالمي وإضفاء الشرعية على ممارساته، حيث لاتزال المنظورات التقليدية قائمة، جنبا إلى جنب مع ظهور رؤى جديدة مثل اطروحة الحكومة العالمية، واطروحة القرون الوسطى والمجتمع العالمي الفوضوي، ونظام الامبراطورية وغيرها، على الرغم من ذلك فإن الحكم العالمي وفي ظل نمو هذا المجتمع المعرفي، جنبا إلى جنب مع بروز "ثلاثة قوى أو عوامل تاريخية تستدعي وضع اطار نظريا جديدا للنظام العالمي" يبدو إن الحكم العالمي يملك الفرصة ليكون المنظور الرئيسي الذي يوجه تصور وفهم النظام العالمي ويحدد سبل ممارسة السياسة وصنع القرار على المستوى العالمي، اولها: "القضايا والمشكلات العالمية التي حفزت واعطت الحجج والمشروعية لمناقشة هذه القضايا على المستويات المحلية والدولية والعالمية. . حتى أصبح مفهوم القضايا

(1) ينظر: موقع مجلة الحكم العالمي على الرابط الالكتروني: http://journals.rienner.com/loi/ggov

العالمية يحدد بمجموعة من المصطلحات مثل العولمة، المشاعات العالمية، والسلع العامة العالمية، والاخطار (او الشرور) العالمية، والقوة الثانية هي: حدوث الأزمة في فهمنا للدولة القومية - المؤسسة السياسية الرئيسية للحداثة- سواء كان ذلك على المستوى الداخلي (عدم وضوح الحدود بين المجالين الخاص والعام) أو الخارجي (عدم وضوح الحدود بين الداخل والخارج)، والقوة الثالثة هي تحول في فهمنا للاسس العقلانية التي تحدد الكيفية التي ننجز بها الامور في العالم ، عبر التحول من المؤسسات إلى إيجاد حلول وظيفية للمشكلات العالمية". إن هذه القوى أو العوامل تظهر تحدي الحكم في العالم في مرحلة ما بعد الدولة القومية، ويبدو في إطار النظام العالمي ان الحكم العالمي هو الانسب للتعامل مع هذه القوى، وإن له فرصة اكبر ليكون بمثابة الرؤية أو النظرية التي تحلل التغيرات و تؤطر السياسات والترتيبات العالمية.[1]

إلى جانب ذلك يمكننا أن نحدد ثلاثة متغيرات تشكل مداخل مهمة تعزز ظهور الحكم العالمي بوصفه منظور تحليلي جديدة للسياسة العالمية، وكما يلي:

1. على المستوى النظري (التغير المعرفي):

منذ نهاية الحرب الباردة عرّف الحقل التنظيري للعلاقات الدولية إضطرابا كبيرا بفعل غياب مجموعة من الأسس التي كانت تتحكم في تحليل الشئون الدولية، فقد اضحى العالم يعيش "عصر الإنهاك الفعلي للأنظمة الكبرى والنظريات والاطارات المفاهيمية الشمولية، وتفتت المرجعيات المنتجة للمعنى، ما أطاح العديد من الثوابت التي كانت تحكم صيرورة السياسة الدولية على جميع المستويات" وقد ترتب على ذلك نوع "من الاضطراب على مستوى التفكير الاستراتيجي، وشبه فراغ على مستوى التنظير" في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، في وقت واجهت فيه تفسيرات المنظورات التقليدية عدم

(1) Philipp S. Müller And Markus Lederer,Op.Cit, p.2.

القدرة على فهم وتأطير المرحلة الراهنـة مـن النظـام العـالمي والمتميـزة بـالغموض والتعقيـد الشديدين.[1]

وفي ضوء مرحلة الإرباك والإضطراب التي يمر بها حقـل العلاقـات الدوليـة بسـبب عمـق وحجم التحولات العالمية حاول العديد من المفكرين تقديم مجموعة من التصورات والنماذج النظرية الجديدة لتشخيص الواقع الـدولي وترسـيم خريطـة للوضـع الـدولي الجديـد، وبـذلك ظهرت وإنتشرت مباشرة بعد الحرب الباردة خطاب النهايات (نهايـة الايـديولوجيات ونهايـة التاريخ والجغرافية والحداثة. .)، والذي مَثَلَ انعكاسا لجميع التحولات الجذرية التي يواجهها الإنسان والتي دفعت بالكثير من المفكرين نحو الإنجذاب إلى "اغراء وهم النهايـة" لتقـديم تفسير مقنع لعالم بدا عصي عن الفهم. فضلا عـن ذلـك فقـد طـرح مفكـرون آخـرون نمـاذج متعدد لما يمكن تسميته بـ (المابعديات) مثل: ما بعد الحداثة ومابعـد الرأسـمالية ومـا بعـد التاريخ وما بعد الايديولوجيا وما بعد السلوكية، وقد عبرت هذه التنظـيرات عـن عـدم قـدرة الفكر الغربي في ابداع رؤى جديدة لفهم الدلالات العميقة والتغيرات الجذرية في العالم.[2]

كما إنه ونتيجة للتحولات الكبرى والجذرية والشعور بالاضطراب والقلق لعدم وضوح ملامح صورة العالم الجديـد الـذي يتشـكل عـلى أنقـاض العـالم القـديم، لجـأ العديـد مـن المفكرين إلى وصف المرحلة الراهنة بالمرحلة الانتقالية، التـي تكـون مطبوعـة باللاسـتقرار واللانظام بفعـل التشـكل البطـيء لقواعـد وخصـائص النظـام الجديد،وهـذا مـا دفـع إلى تبني (منظور) الفوضى كنموذج ارشادي لفهم الاوضاع الدوليـة الراهنـة، مسـتندين عـلى نظريـات الفـوضى في العلـوم الصرفـة ومعـززين تحلـيلاتهم بأنمـاط تاريخيـة سـابقة يـتم مقارنتها بالعصر الحالي كالمرحلة السابقة على الحرب العالمية الأولى أو على شاكلة القـرون

(1) د. محمد سعدي ،مصدر سبق ذكره ،ص ص 47- 48.

(2) د. محمد سعدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 48-49.

الوسطى. ومن هنا فإن المحأولات التنظيرية تجتهد في محاولة منح معنى للعلاقات الدولية، ويعكس تعدد الطروحات الفكرية حالة الاضطراب الذي يعيشه منظرو العلاقات الدولية على مستوى مناهج وآلياتهم التحليلية للواقع الاجتماعي والدولي المعاصر.[1]

بذلك فقد أفضت التطورات والتحولات العالمية حالة من التعقيد العالمي القت بظلالها على حقل العلاقات الدولية.

ومن بين أبرز الإتجاهات النظرية ظهر إتجاه ما بعد الدولية كإتجاه نظري جديد يقدم تفسيرا مغايرا للنظريات الدولية التقليدية والتي ترتكز في تحليلاتها على مركزية الدولة القومية ذات السيادة القانونية، والحدود الإقليمية التي تقسم العالم ليس من الجانب السياسي فحسب بل من حيث النظم والقوانين المجتمعات والثقافات والاقتصادات [2]، وتؤكد مابعد الدولية على إن المرحلة الحالية من السياسة العالمية تزدحم وتتنوع فيها الجهات الفاعلة التي تحدد بشكل كبير التفاعلات المعقدة في السياسة العالمية، فالعقيدة المركزية لنظرية ما بعد الدولية هي: مغادرة مركزية الدولة في نظرية العلاقات الدولية، وبالرغم من اعتراف ما بعد الدولية بأهمية استمرار الدول ذات السيادة في الشئون العالمية إلاّ إنّها ترفض اعطائها الإمتياز في التحليل والمبالغة بنفوذها، والذي يترتب عليه الفشل في تقدير التأثير الكبير الذي تمارسه مجموعة واسعة من الجهات والأطراف الفاعلة الأخرى أو "الأنظمة السياسية الحاكمة".[3]

وفي السياق نفسه فإن تعددية الجهات والأطراف الفاعلة المؤثرة في السياسة العالمية دفع بعض الباحثين إلى الإعتقاد بضرورة تغيير حقل العلاقات الدولية إلى (العلاقات

(1) المصدر نفسه ،ص 49.

(2) Yale H. Ferguson And Richard W. Mansbach,Post-Internationalism And IR Theory, Millennium - Journal Of International Studies ,Vol.35 No.3.(UK, London School of Economics, Sage Publications, 2007),p.529.

(3) Ibid,pp.530-531 , And ,p.537.

العالمية) تحت تأثير متغيرين الأول هو: تبدل موضوع حقل العلاقات الدولية، حيث إن معظم علماء العلاقات الدولية يدرسون في الواقع (العلاقات العالمية)، التي تغطي تقريبا جميع أنواع العلاقات بين الأطراف والجهات الفاعلة - بما فيها الدول- والتي تلعب دورا في التأثير السياسي في داخل وعبر الحدود الدولية تحت اسم العلاقات الدولية، أما المتغير الآخر فهو: الحاجة العالمية إلى دراسة كل العلاقات على المستوى العالمي بهدف خلق مؤسسات ومنظمات جديدة لتنظيم وإدارة ومراقبة العلاقات العالمية.(1) وبصورة عامة فإن تنظيرات ما بعد الدولية لا تعكس النظرة العالمية فحسب، بل و تقترح جدول لأعمال لبناء نظرية في المستقبل، فهي تمثل وسيلة عملية للتفكير في العالم وتحليل القضايا السياسية العالمية (2)، ولكنها من ناحية اخرى لا تمثل نظرية واحدة - إلاّ من حيث تأكيدها على تراجع سيادة الدولة وتناقص وتجزئة سلطتها - في تصورها للنظام العالمي مابعد الدولة، حيث إنقسمت الإتجاهات التنظيرية بين من يرى تشتت وإنقسام الدولة، وبين من يرى تشكيل سلطة مركزية عالمية واحدة.(3)

وتشكل ما بعد الدولية قاعدة انطلقت منها دراسات الحكم العالمي، فبعد ظهور الإتجاه التعددي في سبعينيات القرن الماضي والذي مثلت طروحاته خروجا عن نموذج مركزية الدولة بإدخال جهات واطراف غير حكومية في تحليله للسياسة والعلاقات الدولية، وكإمتداد لهذا الإتجاه (التعددي) ظهرت نظرية الأنظمة (Regimes) وتعززت في

---

(1) Atsushi Shibasak ,From Study Of International Relations To The Study Of GlobalR: Possible Future Roles Of The Study Of International Relations In The Distant Future, Journal Of Global Media Studies,No. 13, 2014,pp.43-55. Retrieved on: 22/4/2016. http://gmsweb.komazawa-u.ac.jp/wp-content/uploads/2014/03/No.13-AtsushiSHIBASAKI.pdf

(2) Yale H. Ferguson And Richard W. Mansbach, Op.Cit,p.531.

(3) تجسد ذلك بإطروحات نظرية مثل: (فوضى المجتمع العالمي، والقرون الوسطى الجديدة) كإتجاهات مابعدية تعبر عن تشتت وانقسام الدولة، أو (الحكومة العالمية، والامبراطورية) كإتجاهات تعبر عن تشكيل سلطة مركزية عالمية فوق الدول. ينظر: Philipp S. Müller And Markus Lederer,Op.Cit, p.1.

تسعينيات القرن ذاته في تحليل السياسية العالمية والتأكيد على إن توسيع نطاقها يعني تغييرا لنموذج مركزية الدولة في النظام والعلاقات الدولية [1]، وفي ضوء أكد (جيمس روزناو) في إستخدامه لمصطلح (ما بعد الدولية) على ظهور إتجاها واضحا يتميز بزيادة التفاعلات والتبادلات خارج نطاق تدخل أو سيطرة الدول، وهو ما يدعم ظهور سياسة عالمية تسهم فيها فواعل متعددة، ومنها خلص (روزناو) إلى صياغة نظريته في إنشطار السلطة وظهور انظمة للحكم العالمي (الأنظمة الحاكمة).[2]

2. على المستوى الواقعي (التغير الهيكلي في النظام الدولي) :

في سياق وصفه للتغيير الهيكلي في النظام العالمي يقول (بيتر م. هاس)- أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس أمهرست الأمريكية -: إن " النظام السياسي الدولي المعاصر يواجه اثنين من الحقائق الجيوسياسية الجديدة التي تتحدى مبادئ الجغرافية القديمة للسيادة الوطنية، وسيتمخض عنها - على الأرجح - إستبدال مفهوم الحكم التقليدي في إطاره الدولي والذي يتفرع إلى ثنائيته المعروفة وهي: الحكم القائم على اساس التنظيم الهرمي (أي نظام الحكومة العالمية أو نظام الحكم الامبراطوري)، والحكم القائم على اساس النظام الدولي الفوضوي بنموذج للحكم العالمي اللامركزي" والذي يعتمد على شبكات منتشرة لفاعلين مختلفين يؤدون وظائف متعددة ومتداخلة ينتج عنها تنسيق عالمي أكثر فعالية في أداء وظائف الحكم الرئيسة.[3]

وأُولى هذه الحقائق هي: زيادة الترابط العالمي المعقد نتيجة لتطورات العولمة، حيث أصبحت هناك حاجة عالمية لوضع سياسات شاملة لمعالجة وتنظيم القضايا والمشكلات العالمية الجديدة، والتي تفوق قدرة الدول فضلا عن المؤسسات الدولية التي صممت

---

(1) Yale H. Ferguson And Richard W. Mansbach, Op.Cit,p.531.

(2) Ibid , p.532.

(3) Peter M.Haas,Addressing The Global Governance Deficit,Global Environmental Politics, Vol4. No.4. (US: Massachusetts Institute of Technology, Novemberk.2004), pp. 1-3.

لمعالجة مشكلات منفصلة، والحقيقة الأخرى هي: تنامي وتوسع أدوار الجهات والأطراف الفاعلة في التأثير على العملية السياسية وفي أداء وظائف الحكم. [1]

فقد أصبح من الواضح إن العولمة أدخلت تغييرات في المجال الجيو سياسي العالمي، كان من بين نتائجها التقليل من أهمية بعض النماذج والمفاهيم الجيوسياسية التقليدية (مثل القطبية والهرمية الدولية ومفاهيم القوى العظمى والدولة التابعة.. الخ)، وبدلا من ذلك ظهرت خصائص جيو سياسية عالمية جديدة تتميز بظهور المحاور الاقتصادية الإقليمية، واعادة تشكيل بنية النظام العالمي على اسس اقتصادية وثقافية (حضارية) وتعدد القوى الدولية المتنافسة على السلطة، وظهور التنافسية على مستوى القوى الإقليمية [2]، ولكن يبقى التحول الاكثر أهمية من ذلك هو التغيير الذي لحق بالنظام الدولي (الويستفالي) القائم على مركزية الدولة القومية، فقد أدت تطورات العولمة إلى تراجع في سيادة الدولة القومية وتناقص في مقدرتها على اداء وظائف الحكم على المستويين المحلي والدولي، كما وفرت العولمة فرصة لإنتشارالجهات الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي وتنامي ادوارها، وظهور القضايا والمشكلات العالمية، وبذلك فقد اعادة العولمة بناء المجال الجيو سياسي للنظام الدولي ونقله من نظام يقوم على اساس مركزية الدولة القومية إلى نظام عالمي يتسم بتعددية الجهات الفاعلة إلى جانب الدول.

وفي ضوء ذلك تفرض العولمة بوصفها عملية تغيير شاملة - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية - لا يمكن حصرها بالتغيير الاقتصادي العالمي والمتضمن الانتقال العالمي من حدود الدول إلى السوق تفرض الحاجة إلى بناء عالمي متكامل [3]، وهو

---

(1) Ibid, p. 3.

(2) For More Details See: •lga G. Leonova, New Geopolitical Trends In The Globalized World,In: Leonid E. Grinin, Ilya V. Ilyin ,And Andrey V. Korotayev ,Globalistics and Globalization Studies ,(Russian:Uechitel Publishing House Volgograd,2012),pp 285-290.

(3) Ibid,p. 285, And: Miles Kahler and David A. Lake,Op.Cit, p.11.

المنطق الذي يطرحه منظرو الحكم العالمي في الحاجة إلى تنوع الأدوات والإمكانيات التي تمكن من التعامل مع سياسات التغيير العالمي بشكل شمولي ومتكامل. [1]

ويكمن القول إنّ حجم التغيير الهيكلي في النظام العالمي يتطلب إطارا نظريا متكاملا له نسقه من المبادئ والأهداف ويصلح لصياغة بنية عالمية لها قواعد تحظى بالقبول وتتمتع بالشرعية، إلاّ إنّه ولحد الآن لايوجد هذا الإطار إذ لايزال النظام العالمي - بصورة عامة - يستند ويعمل على اساس قواعد ومؤسسات دولية تقليدية لاتتلائم مع التغيير العالمي. وعليه فإن الحكم العالمي كإطار نظري يقدم على إنه يمتلك الأدوات المتكاملة والشاملة لفهم التغيير العالمي[2]، واعطاء شرعية للنظام العالمي في ظل تراجع دورالدولة القومية في السياسة العالمية لصالح تنامي ادوار ووظائف الفواعل الأخرى - رسمية وغير رسمية - في العملية السياسية العالمية، حيث إن الحكم العالمي يحاول تأطير السياسة العالمية في سياق تطورات العولمة، عن طريق ارساء نظام للحكم العالمي يحل محل النظام الدولي ومؤسساته لعدم قدرته على إستيعاب التغييرات العالمية وضبط وتوجيه وحل القضايا والمشكلات العالمية الجديدة.

وعلى وفق رأي (جيمس روزناو) فإن الحكم العالمي ينطلق من مبدأين في تحليل التغيير العالمي، الأول هو: " وجوب ابعاد التغيير العالمي عن التفكير التقليدي في العلاقات الدولية "، ويتحدد المبدأ الآخر بكون" التغيير العالمي يتضمن لايقتصرعلى توجه شامل واحد وإنما يتضمن إتجاهات متعددة، ونتيجة لذلك تظهرت اشكال متعددة من الحكم العالمي تؤكد جميعها على تجزئة السلطة ووضعها في عدة اشكال" [3]، ويؤكد ذلك ثلاثة متغيرات يرتبط الأول منها بالمجال الجزئي، ويتضمن تقليص دور الدولة

---

(1) Martin Hewson And Timothy J. Sinclair, The Emergence Of Global Governance Theory, In: Martin Hewson And Timothy J. Sinclair(Eds.),Op.Cit, p.6.

(2) Ibid, p.4.

(3) Ibid, p.10.

ووظائفها في ظل توجه العالم نحو اتساع نطاق الحريات السياسية وتقلص الرقابة المركزية على الاقتصاد، في حين يرتبط المتغير الثاني بالمجال الجزئي- الكلي، وتتضمن تغيير في سلطة الدولة المركزية، بسبب تزايد وعي وقدرة المواطنين في مراقبة الحكومات والضغط عليها، فضلا عن ضعف فاعلية الدولة في مواجهة التحديات الكبيرة وفي وضع السياسات ومعالجة المشكلات التي إنبثقت مع تنامي العولمة والترابط الاقتصادي، جعل هذه الدول تعيش أزمة سلطة وشرعية ايضا، وترتب على هذه الأزمة تعزيز سلطات وأدوار المنظمات الحكوميةروغير الحكومية الدولية والشركات والحركات الاجتماعية. أما المتغير الأخير فيرتبط بالمجال الكلي ويتضمن تغير في البنية السياسية الدولية التي كانت ولمدة طويلة من الزمن قائمة على نظام فوضوي مكون من الدول القومية ذات السيادة التي لا تعترف بأية سلطة اعلى منها، ويعتقد (روزناو) إن النظام الدولي القائم على مركزية الدول يشهد تراجعا بسبب من التغيير في سيادة وسلطة الدولة القومية التقليدية، وفي قبال ذلك ظهر عالم متعدد المراكز اكثر تعقيدا بأطراف فاعلة جديدة، وهياكل وعمليات وقرارات وقواعد جديدة، تزاحم الدولة وتشكل ضغوطا كبيرة على مركزيتها في السياسية العالمية. [1] وبفقدان النظام الدولي محوره المركزي المتمثل بمركزية الدولة القومية ذات السيادة أصبح النظام الدولي يعاني من أزمة على مستوى غاية وهوية النظام بسبب غياب اي مشاريع واهداف كبرى تمنح المعنى للنظام. [2]

وبناءً على ذلك فقد أكد عدد من المنظرين على إن الحكم العالمي يمثل رؤية جديدة للسياسة والنظام العالمي، وأداة لوصف وفهم التغيير العالمي وتقدير آثاره على العلاقات الدولية بإنتقال وتجزئة السلطة الدولية، وفي مقدمة هؤلاء: (جيمس روزناو وارنست أوتو،

---

(1) James N.Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne, Rienner Publishers, 1992),p.14.

(2) محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص67.

وورود روس، ولورنس فنكلستين، وروبرت كوهن وجوزيف ناي، وغيرهم) [1]، وضمن رؤية هؤلاء المنظرين مثل الحكم بديلا نظريا عن التنظيرات التي ترتكز على مركزية الدولة في تحليل وتفسير العلاقات الدولية، حيث يرفض الحكم العالمي - بوصفه منهجا تحليليا- المفهوم التقليدي لمركزية الدولة في السياسة العالمية والنظام العالمي. [2]

3. تراجع قدرة النظريات التقليدية في تحليل العلاقات الدولية (العجز النظري):

إن تقديم مفهوم الحكم العالمي بمعناه الواسع و بوصفه منظورا جديدا في العلاقات الدولية، يمكن أن يفهم على إنه يمثل إستجابة لعدم قدرة (او اخفاق) نظريات العلاقات الدولية القائمة في تفسير وتحليل التحولات والظواهر التي شهدها النظام العالمي[3]، وعلى حد قول (توماس ج. وايس) - أُستاذ العلاقات الدولية والحكم العالمي في جامعة نيويورك- إن ظهور الحكم العالمي "يمكن أن يعزى إلى عدم الرضا المتزايد بين طلاب العلاقات الدولية عن النظريات الواقعية والليبرالية - المؤسساتية التي هيمنت على دراسة الحقل خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فقد فشلت هذه النظريات في إستيعاب (او تأطير) الزيادة في عدد و نفوذ الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية، وعلى الآثار المترتبة على العولمة والتطورات التكنولوجية" وبذلك يمكن أن ينظر إلى الحكم العالمي بوصفه "أداة توجيهية (إرشادية) تكشف وتؤطر وتصف الإرتباك المتسارع - اكثر من اي وقت مضى- في تحولات النظام الدولي".[4]

---

(1) Magdalena Kozub-Karkut ,Op.Cit,pp. 22-23.

(2) David Held, Antony McGrew, Introduction , In: Antony McGrew and David Held(Eds.), Governing Globalization: Power, Authority, Global Governance, (Cambridge: Polity Press, 2002), p. 9.

(3) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit, p.190.

(4) Ibid, p. 191, And: Thomas G. Weiss, Governance, Good Governance and Global Governance, Op. Cit, p. 796, and p.808.

وانطلاقا من حقيقة أن التغيير الجديد في العالم الاجتماعي يتطلب أطر نظرية وأدوات جديدة للوصف والتحليل تكون مناسبة للتغيير الحاصل، خاصة إذا ما كانت الاطر النظرية القائمة غير قادرة على استيعاب هذا التغيير، تطورت التنظيرات المرتبطة بالحكم العالمي[1]، وبحسب (جيمس روزناو) فقد تم تطوير مفهوم الحكم العالمي كأداة للمساعدة في فهم العالم في "عصر يتميز بتجزئة ونقل السلطات و إضعاف الدول وتكاثر الفواعل والمنظمات غير الحكومية " [2]، فطالما إن السياسة العالمية والنظام العالمي قد تغيرت فلا بد من أطر نظرية جديدة ونطاق مفاهيمي لفهم العلاقات الدولية و" لتسهيل تحليل كيفية ممارس السلطة في العالم اللامركزي" [3].

وبذلك أصبح الحكم العالمي رؤية عالمية يشترك فيها عدد من العلماء والباحثين ليشكلوا أعضاءً في مجتمع أكاديمي معرفي يتفقون فيه على إن التحولات العالمية تتطلب مجموعة من الأطر النظرية والأدوات المفاهيمية التي تسمح بالتغلب على العجز في الأدوات والمناهج التقليدية في التحليل والتي تبنى على اساس مركزية الدولة القومية، ويؤكدون على إن الحكم العالمي يجمع سمتان تجعله منه إطارا نظريا قادرا على مواكبة التغييرات في السياسية العالمية، السمة الأولى هي: " إن الحكم العالمي اكثر اتساعا من التحليل الدولي القائم على اساس العلاقات بين الدول، أو التحليل الذي يركز على العلاقات العابرة للحدود القومية بين الجهات والأطراف الفاعلة من غير الدول، فالسمة العالمية عند منظري الحكم العالمي اكثر شمولا فهي تشمل التفاعلات والمبادلات العابرة للحدود في جميع انحاء العالم والقائمة لي بين الدول فحسب بل وبين مجموعة واسعة من الجهات والأطراف الفاعلة وعلى مستويات سياسية مختلفة ومتنوعة"، إما السمة الأخرى التي تميز منظور الحكم العالمي عن إتجاهات التحليل التقليدية في العلاقات الدولية فهي مشتقة من الأولى وتقوم على اساس " إن الحكم العالمي

---

(1) Magdalena Kozub-Karku, Op.Cit, p.24.

(2) Ibid, p. 24, And: James N.Rosenau ,Toward Ontology for Global Governance,In: Martin Hewson and Timothy J. Sinclair (Eds.), Op.Cit, p.287.

(3) James N.Rosenau , Governance In The Twenty-First Century,Op.Cit,p. 363.

يفترض وجود مجموعة متنوعة من الآليات لتوجيه السلطة والقيام بوظائف الحكم، بدلا من التركيـز عـلى الدولـة القوميـة وامتـداداتها التقليديـة " [(1)]، فالنظـام العـالمي أصـبح متشـابك بـ"شبكات حكومية لاحصر لها تشمل الشبكات الأفقية والشبكات الرأسـية، وشـبكات لجمـع المعلومات من كل الانواع والتشارك فيها، وللتنسـيق السـياسي، ولتنفيـذ التعـاون وللمسـاعدة الفنية والتدريب وربما على نحو مطلق لوضع القوانين، وهي يمكن أن تكـون ثنائيـة الأطـراف أو متعددة الأطراف أو إقليمية أو عالمية وهي في مجملها بمثابة هيكل عظمي للبنية الخاصة بالحكم العالمي".[(2)]

ويوضح دارسو العلاقات الدولية إن التغيرات الهيكلية التي طرأت على السياسات الدولية والتحولات العميقة في العقود الأخيرة تختلف بشكل جذري من حيث خصائصها العامة عـلى تلك المراحل التي تبلور فيها النظام الدولي طوال مرحلة الحرب الباردة، وترتب على هذا عجز التنظير الدولي عن تقديم أنساق نظرية قادرة على إستيعاب مختلف التفاعلات الدولية وهذا ما يفرض إعادة نظر جذرية في مرتكزات التحليل باعتبارها لم تعد تنسجم مع طبيعـة وأبعـاد المتغيرات الجذرية، ولهذا أصبح من الضروري البحث عن منظورات وتصورات جديدة لدراسة العلاقات الدولية [(3)]، وفي هـذا السـياق فقـد فرضـت تحـولات عـالم مـا بعـد الحـرب البـاردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية في العلاقات الدولية، فالفرضيات والتصورات والافكار التي بنيت عليها هذه النظريات رؤيتها للسياسة والعلاقات الدولية تعبر عن عـن إطـار زمنـي قـد انتهى، وبالتالي لم تعد في معظمها تواكب التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة وما اعقبتها من تحولات الأمر الذي يتطلب إجـراء تعـديلات أو تغيـيرات عـلى مسـتوى أنسـاقها وأطرهـا الفكرية والمفاهيمية.[(4)]

---

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit, p.196.

(2) للمزيد ينظر: آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره، ص 30وما بعدها.

(3) محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص 285.

(4) د. عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحـولات عـالم مابعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، العـدد الخـامس، (الجزائـر: جامعـة محمـد خضـير بسـكرة، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2010)، ص ص118-119.

ويمكن القول ان حقل العلاقات الدولية بصدد فوضى تنظيرية، نتيجة زوال بعض أدوات التحليل وتقليص ادوار بعض مستويات ووحدات التحليل، فقد تركت العولمة والتطورات التكنولوجية تأثيرا كبيرا في تقليص سيادة الدولة ووظائفها، وتجزءة سلطتها وإنتقالها إلى جهات فاعلة اخرى رسمية وغير رسمية فوق وعبر دولية، حتى اضحت هذه التغييرات لا يمكن ادراكها أو ادارتها أو معالجتها بالمنهاج والمقاربات النظرية التقليدية[1]، وفي هذا السياق يعتقد (زكي العايدي)- استاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية في باريس- "إن الأطر التقليدية لم تعد قادرة على تفسير الحقائق الدولية التي أصبحت تتسم بالتعقيد، حيث يعيش العالم مرحلة إنتقالية ويفتقر للنظام والمعنى ويطبعه التفتت والتشتت". [2]

ولعل ما يبرر اسباب ضعف قدرة النظريات التفسيرية ضمن المنظورات التقليدية في إستيعاب التغييرات والتحولات في السياسة العالمية يرتبط بجملة حقائق من أهمها:

أ. تراجع سيادة الدولة وإنتقال اجزاء من سلطتها إلى فواعل اخرى رسمية وغير رسمية فوق وعبر الدولية أدى إلى تناقص اهمية التحليلات التي تقدمها النظريات التقليدية -لاسيما الواقعية- في تفسير العلاقات الدولية، والتي ترتكز على اساس مركزية الدولة كوحدة أو مستوى اساس في التحليل.

ب. فشل نماذج السياسة العامة في استيعاب التغييرات في العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص بشكل عام، وعلى وجهة الخصوص بين الدولة وقوى السوق على المستوى العالمي.[3]

ج. ظهور الوعي بالمشكلات العالمية المتنوعة والتي لايمكن إدارتها عن طريق السياسات الدولية يؤدي إلى الإستغناء عن مناهج التحليل المرتكزة على الدولة القومية.

---

(1) المصدر نفسه ص 120.

(2) نقلا عن: د.محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(3) Eva Cihelková, Op.Cit, p.6.

د. تنامي دور هياكل الحكم متعدد الأطراف في مجالات السياسات الرئيسة والتي تعززت عن طريق تنامي المهام والوظائف للوكالات والهيئات المتخصصة والإقليمية.[1]

هـ. دخول الجهات الفاعلة غير الرسمية في عملية الحكم الأمر الذي ادى إلى توسيع وتعميق فهم السياسات بعيدا عن الاقتصار على الأنشطة التقليدية الدولية (الدول وممثليها). [2]

و. إن الكثير من القضايا المعيارية أصبحت من المواضيع المهمة في السياسية العالمية، والتي لم تكن النظريات التقليدية قادرة على إستيعابها لإرتكازها على مبادئ العقلانية والموضوعية.

بناءً على ما تقدم نخلص إلى إن المداخل الثلاثة (التغير المعرفي، والتغير الهيكلي والعجز النظري) وفرت فرصة لتقديم الحكم العالمي كمنظور جديد في دراسة العلاقات الدولية يتصف من الناحية المنهجية والمعرفية بكونه نظرية ما بعد دولية تؤكد على التحول نحو السياسة والعلاقات العالمية، وتقدم نموذجها لرؤية السلطة والحكم العالمي ما بعد الدولي على اساس التوسط بين نماذج الحكم الهرمي والمركزي (نموذج الحكومة العالمية، والامبراطورية)،من جهة ونماذج التشتيت والتفتيت والغاء الدولة القومية (نموذج القرون الوسطى والفوضى الدولية) من جهة اخرى.

ومن الناحية العملية يقدم منظور الحكم العالمي رؤية للتغيير الهيكلي في النظام العالمي ويضفي على النظام العالمي معنى وهدفا، فالحكم العالمي لا يستهدف تقديم تفسيرا لكيفة تجزئة وتشتت سلطة الدولة وإنتقالها إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الفواعل فحسب بل يحدد اغراض واهداف (معيارية) لتحول السلطة في اطار العولمة و الترابط العالمي المعقد.

كما يمثل منظور الحكم العالمي انقاذا لحقل العلاقات الدولية يستطيع أن يكون بديلا مناسبا عن المنظورات التقليدية بعد أن ثبت عدم قدرة نظرياتها على إستيعاب وضبط عمليات التحول الهيكلي في النظام العالمي ضمن أدواتها المنهجية ومفاهيمها النظرية التي تنتمي لزمن مضى.

---

(1) Ibid, p.6.

(2) Ibid,p.6.

المطلب الثاني: الإفتراضات والتصورات الرئيسة للحكم العالمي:

على الرغم من إن مفهوم المنظور يشير إلى مجموعة من الإفتراضات التي تضع تصورا لأبعاد العالم اي إنها تصور عناصر المحتوى الوجودي للعالم وعلاقاتها، فإنه ومن جهة اخرى لايمكن إقامة هذا التصور بعيدا عن الاسس المعرفية (الابستمولوجيا) التي توجه البحث والدراسة وتحدد غرض النظرية العلمية واهدافها.

وبضوء ذلك فإن كل منظور أو نموذج معرفي تتحدد رؤيته للعالم من خلال مستويين الأول هو المستوى الابستمولوجي المعرفي، والثاني هو المستوى الانطلوجي، وسنركز بحثنا هنا بصورة اشمل على المستوى الانطلوجي إنطلاقا من حقيقة أن ما يظهره المنظور من تصورات وإفتراضات عن الواقع أو الوجود الخارجي (الانطلوجي) هو ما يظهر جليا عند مراجعة البحوث والدراسات التي يقدمها انصاره، في حين إن المستوى المعرفي (الابستمولوجي) - والذي لايقل اهمية - عادة ما يبقى قابعا في عقول المنظرين والباحثين.

لذا ونحن نقوم بدراسة إفتراضات الحكم العالمي بوصفه منظورا جديدا في دراسة العلاقات الدولية يمكننا ملاحظة إن ما بعد الوضعية تمثل والتي تضم العديد من المناهج النظرية هي نظرية المعرفة (الابستمولوجيا) التي تقف وراء الحكم العالمي كمنظور تحليلي، ويظهر ذلك في البحوث والدراسات التي قدمها انصار الحكم العالمي من حيث إلتزامهم منهج للتحليل يؤكد على فهم التغييرات العالمية وطبيعتها من دون تقديم أطر نظرية تفسيرية كما كانت تفعل النظريات التفسيرية في ظل الفلسفة الوضعية. كما مثل الجانب القيمي والمعياري الأخلاقي جزءا مهما في دراسة الحكم العالم، وهو الجانب الذي افتقدته دراسة العلاقات الدولية في ظل الفلسفة الوضعية والنظريات التفسيرية.

أما بالنسبة للجانب الانطلوجي فإن كل منظور يتكون من مجموعة من المسلمات حول العالم من شأنها أن تركز اهتمام الباحث على نوع معين من الظواهر التي يلجأ إلى

تفسيرها بواسطة المفاهيم، ومن ثم فإن المنظور يمكن أن ينظر اليه على إنه " المسلمات المركزية التي تمتلكها مجموعة من الباحثين حول العالم الذي يقومون بدراسته ". [(1)]

وفي ضوء ذلك فإن مناقشة الحكم العالمي بوصفه منظورا لدراسة العلاقات الدولية يتطلب تحديد نظرته لطبيعة الوحدات التي يتشكل منها العالم وتحديد العمليات والتفاعلات التي تحكم العلاقات بين هذه الوحدات، ومعرفة القضايا التي تحتل اولوية وتشكل محركا للعمليات التفاعلية بين هذه الوحدات، ومن ثم الوقوف على المخرجات التي تتضمن الإفتراضات والمفاهيم التي تشكل العناصر النظرية للحكم العالمي، وهذا ما سنناقشه بإيجاز تباعا:

أولا: صورة العالم في منظور الحكم العالمي:

إن تحديد صورة العالم لأي منظور في حقل العلاقات الدولية يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي الوحدات المركزية التي يتكون منها العالم ؟ أو من هم الأطراف الرئيسيون ؟ كيف تتفاعل هذه الأطراف، وماهي القضايا الرئيسية التي تشكل محورا للتفاعلات والعمليات في السياسة العالمية ؟ [(2)]

وتظهر عند الإجابة عن هذه الأسئلة المسلمات المركزية التي تشكل صورة للعالم الذي يقوم الباحث بدراسته، ويقدم انصار الحكم العالمي تصورهم للعالم في الاجابة عن هذه الأسئلة كما يتبين بالآتي:

---

(1) ينظر: عبد السلام يخلف، مفهوم المنظور والعلاقات الدولية، محاضرة، مقياس نظرية العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة 2006-2007،منشورةعلى الانترنت على الرابط التالي:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ieka8nI6DKwJ:boulemkahel.yolasite.com/resources

كذلك: توماس كون، مصدر سبق ذكره، ص ص 22-23.

(2) د. عامر مصباح ،نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 216.

1. الأطراف الرئيسيون (الوحدات التي يتشكل منها العالم):

بالنسبة للوحدات أو الأطراف الرئيسة التي يتشكل منها العالم، فإن منظرو الحكم العالمي يتفقون مع الإتجاه الليبرالي التعددي الذي سبق - منذ سبعينيات القرن الماضي - تأكيده على الاهمية المتزايدة للفواعل غير الدولية في ممارسة النفوذ في السياسة العالمية، ولكن منظور الحكم العالمي يذهب إلى إبعد من ذلك في بحثه "عن انطولوجيا جديدة للنظام العالمي الراهن" ويوضح (جيمس روزناو) هذه الحقيقة بقوله: "يشير هذا الفهم - الانطولوجي - بإنه لم يعد التشبث بفكرة الدول والحكومات الوطنية بوصفها الاسس الرئيسة للتنظيم في العالم" يخدم في تحليل السياسة العالمية[1]، حيث يشير واقع السياسية العالمية إلى وجود العديد من الجهات والأطراف الفاعلة في الحكم العالمي، والتي لا يمكن عدها أدوات للدول والحكومات، بما في ذلك جماعات الضغط عبر الوطنية والمجتمعات المعرفية، والحركات الاجتماعية وغيرها [2]، وبذلك على الرغم من إبقاء منظور الحكم العالمي على الدولة بوصفها احد الفواعل الأساسية في السياسية العالمية والتي يستند اليها في عملية التحليل، ولكنها ليست فاعلا وحيدا أو حتى رئيسيا في عملية الحكم العالمي.[3]

ويمكن القول ثمة موقفان يتنزعان وضع الدولة في منظور الحكم العالمي منهم من يرى ان الدولة، الأول يتوقع إن الدول سوف تتحلل مع مرور الوقت إلى أجزاء منفصلة ومتميزة وظيفيا، وإن هذه الأجزاء سوف تواصل مع نظرائهم في الخارج، وبالتالي خلق

(1) Philipp Pattberg, Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept, Op.Cit, p. 10 , And: James N. Rosenau ,Toward an Ontology for Global Governance, In: Martin Hewson And Timothy J. Sinclair,(Eds.), ,Op.cit, p.287.

(2) Ibid, p.10 .

(3) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit, p,191, And:Tanja Bruhl and Volker Rittberger, From international To Global Governance: Actors, Collective Decision Making, and The United Nations In The World of The Twenty-First Century, In: Volker Rittberger (Edt.) Op.Cit, p.28.

شبكة كثيفة من العلاقات العابرة للحدود[1]، ويدعي هذا الإتجاه يدعي أن الدولة مؤسسة متقادمة الشكل في القرن الحادي والعشرين، وهي عاجزة عن تقديم مستويات الحكم المطلوبة في ظل عالم يواجه مشكلات سياسية واقتصادية و بيئية وسكانية معقدة إلى درجة كبيرة تحول دون أن يكون بمقدور دولة واحدة أو حتى ائتلاف دول من التعامل معها وعلاجها[2]، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد على الدولة ومؤسساتها الدولية في الحكم العالمي.

في حين يرى الموقف الآخر إن الدولة لاتزل مهمة ولايمكن الاستغناء عنها في الحكم العالمي، وعلى العموم فإن منظري الحكم العالمي يتفقون على أن " الدولة في المجال السياسي العالمي ليست وحدها مركز السياسة وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها، فالدولة ستظل نظرياً تدعي القيام بهذه الوظائف والمسئوليات، وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي لم تعد الدولة الآن ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية " مثلما كانت في السابق، حيث أصبح من الواضح إن الدولة أصبحت تتخلى عن بعض سلطاتها ووظائفها، وتفوضها إلى انظمة ومؤسسات عالمية لها سلطة الأشراف على إستصدار القواعد والقوانين وتنفيذ البرامج، وتملك سلطة إدارة قضايا متعددة في السياسة العالمية.[3]

وهكذا يصف منظور الحكم العالمي السياسة العالمية بإنها لم تعد مقتصر على الدول القومية، وإنما تتميز بزيادة مشاركة الجهات والأطراف الفاعلة التي جعل من النظام العالمي يشمل مجموعة من الفواعل التي تسهم في حكم وإدارة القضايا العالمية، فبالاضافة إلى المؤسسات والمنظمات الدولية والفوق قومية فقد ازدادت اهمية الجهات الخاصة في

(1) Tanja Bruhl and Volker Rittberger,Op.Cit, p.28.

(2) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،مصدر سبق ذكره، ص ص، 192-193.

(3) Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr. Op.Cit,pp. 202-210.

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 139-140.

الحكـم العـالمي مثـل شـبكات الخـبراء، وعلـماء البيئـة، ومـنظمات المجتمـع المـدني العـالمي وجماعات الضغط وجماعات حقوق الإنسان، فضلا عن الشركات عـابرة القوميـة ، والوكـالات والهيئات الجديدة التي أنشأتها الحكومات بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمحـاكم الدولية. (1)

وبالنتيجة فإن منظور الحكم العالمي يقر بأن عدداً كبيراً من أشكال التنظـيم الاجتماعـي وصنع القرار السياسي على المستوى العالمي لم تعد متوجه بصورة مباشرة إلى الدولة كـما إنهـا لاتنبثق منها، وبتعبير أدق وبحسب الالمانية (دوريـس فـوكس) - أسـتاذ العلاقـات الدوليـة والتنمية المستدامة في جامعة مونستر- : " إن جوهر إدعاء أو حجة الحكـم العـالمي يتعلـق بإكتساب الجهات الفاعلة من غير الدول القدرة على صناعة القرارات" في السياسة العالمية. (2)

2. التفاعلات بين الوحدات :

يؤكد منظرو الحكم العالمي على إن النظام العالمي يشهد تزايداً مهماً في حجم وكثافـة التبادلات والاتصالات العالمية، وتعكس هذه الحقيقـة إن التفـاعلات في السياسـية العالميـة أصبحت تأخذ شكلاً متعدد الأطراف أكثر فأكثر، ولا تقتصر هذه التفاعلات على الدول فقط، إذ إن دينامية التفـاعلات في السياسـة العالميـة تتسـم بكونهـا متعـدد ومتنوعـة الأطـراف وتعمـل عـلى تكـوين شـبكات تـرابط رسـمية وغـير رسـمية و رأسـية وافقيـة في مختلـف المجالات. ومن هنا يمكن القول بأن التفـاعلات في النظـام العـالمي المعـاصر تتميـز بسـعي الدول والأطراف الفاعلة الأخرى إلى تطوير انظمة فرعية ترتبط بتنظيم وتوجيه العديد من القضايا العالمية و بمواجهـة تحـديات ومشـكلات مشـتركة، بـل إن هـذا النظـام يؤكـد عـلى إن القواعد والاجراءات والأنظمـة لم تعـد تتحـدد مـن قبـل الـدول وحـدها حيـث تسـهم

(1) Frank Biermann, Op.Cit, p. 8 .
(2) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit, p.191.

جهات واطراف فاعلة غير دولية في بلورة مؤسسات نظام عالمي واسعة وشاملة، تشمل القواعد والأنظمة والمعايير والمنظمات واشكال التنسيق والتعاون المختلفة. ومن هذا المنطلق يذهب منظور الحكم العالمي إلى التأكيد على إن النظام العالمي يشمل مؤسسات وانظمة حكم متنوعة ومتعددة المستويات و ترتبط بمجمل النشاط البشري بوصفها المبدأ الاجتماعي المنظم بدلا عن التوجيه والتنظيم الذي كان يصدر عن السلطة الهرمية والسيادية للدولة القومية، وبذلك فإن نمط التفاعلات في إطار الحكم العالمي هو نمط متعدد الأطراف ومتنوع الانشطة، تتسم فيه عملية الحكم - التوجيه والتنظيم والسيطرة - بإنها ليست هرمية ومركزية.[1]

وبذلك وعلى العكس من النمط التقليدي للتفاعلات في العلاقات الدولية يقدم الحكم العالمي تصورا للسياسة العالمية كنظام متعدد المستويات في العمليات السياسية التي تتضمن المجالات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية بوصفها مجالات مترابطة غير منفصلة[2]، ويستبدل الحكم العالمي نمط التفاعلات القائم على اساس مركزية الدولة (السياسة الدولية) بنمط السياسة العالمية التي تتسم بإشتراك عدد متنوعا من الفواعل الحكومية وغير الحكومية، ويترتب على ذلك إن التحليل التقليدي للنظام الدولي والذي كان يركز على المؤسسات الدولية (بين الدول)، يتم إستبداله في منظور الحكم العالمي بالتركيز على المؤسسات والشبكات الرسمية وغير الرسمية (القطاعيين العام والخاص)، إذ تكشف دراسات الحكم العالمي عن حقيقة الطبيعة المعقدة للتفاعلات الدولية بين مختلف الجهات والأطراف الفاعلة وعلى جميع المستويات [3]، وتتخذ التفاعلات في إطار الحكم العالمي من قضايا التعاون وحل المشكلات وتوفير السلع العامة اهدافا

(1) Richard Higgott, The Theory and Practice Of Global and Regional Governance, Op,Cit, p.6.

(2) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p.192.

(3) Thomas Risse,Transnational Actors and World Politics,In: Walther Ch. Zimmerli, Klaus Richter , Markus Holzinger (Eds.),Op.Cit,p 257.

ومشتركات تسعى لها عملية الحكم ، فالحكم ينظر إليه "كمجموع من الطرق يقوم بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لإدارة الشئون المشتركة، كما إنه يمثل عملية مستمرة يمكن من خلالها إستيعاب المصالح المتعارضة أو المختلفة، ويمكن أن تعزز العمل التعاوني"[1]، كل ذلك يجري ضمن مجالات متعددة، وعبر ظهور سلطة وآليات خاصة للتوجيه، تختلف عن الهرمية التي يتميز بها صنع القرار في سياقه المحلي (داخل الدولة) وتختلف ايضا عن وسائل التفاوض والمساومات بين الدول و التي تغيب فيها الهرمية (السلطة المركزية)[2]، وتمارس هذه السلطة على مستويات متعددة من الحكم العالمي، حيث تتخذ القرارات والاجراءات ضمن كل مستوى، وبذلك يتصف الحكم العالمي متعدد المستويات بأنه: " كشكول متنوع من السلطات المتداخلة، يقوم فيه كل مجال بتطوير معاييره وإجراءاته الخاصة، كما تختلف العضوية (المشاركون) بإختلاف المجالات وطبيعة القضايا و لا توجد آلية دستورية للتنسيق بين الأنظمة التابعة لمختلف المجالات، لهذا فالحكم العالمي المتعددة المستويات يتميّز بالربط الفضفاض بين مختلف المجالات".[3]

(1) في الحقيقة يعترض البعض على هذه " الهالة الإيجابة " التي يعرف بها الحكم العالمي، حيث يعتقد هؤلاء إن الحكم ليس تعاونيا ويستوعب المصالح المتنوعة دائما، حيث يمكن أن تؤدي المصالح المختلفة إلى المنافسة أو حتى الصراع ضمن ترتيبات الحكم، كما إنه يصعب احيانا في ظل الاشكال المختلفة للسلطة التمييز بين الاستغلال أو الهيمنة عن العمل التعاوني، ينظر:

Deborah Avant, Martha Finnemore, And Susan K. Sell, Who Governs the Globe? In: Deborah Avant, Martha Finnemore, And Susan K. Sell,(Eds.), Who Governs the Globe? (UK: University Press, Cambridge, 2010),pp.6- 7.

(2) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p.193.

(3) Micheal Zurn, Globalization And Global Governance, In: Walter Carlsnaes , Thomas Risse And , Beth A. Simmons(Eds.), Handbook Of International Relation , (London: SAGE Publications Inc. 2013) p. 412.

كما تنتظم الترتيبات والانشطة التعاونية للحكم العالمي ليس ضمن الأطر القانونية التي تصطنعها الدول (اي القانون الدولي بإختلاف مصادره) فحسب، بل تتسع لتشمل القواعد الدولية أو القوانين والمعايير أو "القانون الناعم"، بالاضافة إلى هياكل المنظمات الدولية الحكومية الرسمية، وكذلك الترتيبات "المرتجلة" والتي تضم المجموعات والمنتديات الرسمية والتي تتيح عمليات صنع القرار، وجمع المعلومات والوظائف التحليلية، وإجراءات تسوية المنازعات، والقدرات التشغيلية لإدارة برامج المساعدة التقنية والتنمية والإغاثة، فضلا عن الأنظمة الدولية التي تحكم مجالات متخصصة.(1)

ولكن كل ذلك لم يكن يعني الغاء الحكم الدولي، اي المؤسسات والأنظمة التي تتأتى عن طريق التنسيق والتفاوضات بين الدول أو عن طريق المنظمات الدولية(2)، إلاّ إن نمط التفاعلات الدولية ستتناقص وتقل اهميتها مع تطور الحكم العالمي في المستويات الأخرى، كما إن هذه التفاعلات ستكون متأثر بالجهات والأطراف الفاعلة وفي سياسات الحكم العالمي ضمن المستويات الأخرى.(3)

3. اجندة الحكم العالمي:

لاشك إن كل منظور في دراسة العلاقات الدولية يطرح إجابته عن السؤال التالي: ماهي القضايا الأساسية التي تمثل الاجندة البحثية للمنظرين؟ وماهي القضايا التي تشكل اهدافا

(1) Margaret P. Karns and Karen A. Mingst, International Organizations: The Politics and Processes of Global Governance, (US: Lynne Rienner Publishers,2004),pp.4-5. And See: Winston P. Nagan, Global Governance: A New Paradigm for the Rule of Law, Cadmus Journal, Vol.2. Issue.1. (Geneva - Switzerland: South-east European Division of the World Academy of Art and Science: SEED-WAAS,Oct,2013), pp. 161-168.

(2) W. Andy Knight, Time For a New Global Governance Paradigm, p. 23.Retrieved On:12/2/2016: workableworld.org/uploads/4/7/5/0/47500125/w._andy_knight_time_for_a_new_global_governance_paradigm.pdf

(3) Yale H. Ferguson And Richard W. Mansbach, Op,Cit, p, 535.

رئيسة تتفاعل الكيانات والوحدات من أجل بلوغها ؟ لتكون هذه القضايا مجتمعة محورا للبحث والدراسة.

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي ابتدءا التأكيد على حقيقتين كان لهما التأثير الأبرز في طبيعة القضايا التي شغلت إهتمام الدول والجهات والأطراف الفاعلة الأخرى وشكل مادة للبحث في إطار دراسات الحكم العالمي، الحقيقة الأولى هي: إن العولمة اظهرت العديد من التحديات الأساسية مدفوعة بالتطورات التكنولوجيا وتكثيف الترابط الاقتصادي، حيث أصبحت الدول تواجه العديد من المشكلات والمخاطر ذات الطبيعة العالمية، وتتعرض سيادتها للإختراق وتقف مؤسساتها متعثرة امام القضايا المتنوعة العابرة للحدود والتي تفوق قدرتها على التنظيم والحل، وهو ما يعرض أمن الدول والمجتمع للمخاطر العابرة للحدود، كما يتسبب بضعف الثقة بمؤسسات الدولة ويهدد بإنحلال الولاء القومي إلى ولاءات فرعية[1]، اما الحقيقة الأخرى فقد تجسدت بتنامي دور الفواعل غير الدولية في السياسة العالمية ، في ظل مجموعة ظروف في مقدمتها ضعف قدرات الدول في مواجهة وحل المشكلات العالمية ، وعدم كفاية المنظمات الدولية وضعف كفائتها وتحكم مصالح الدول الكبرى في سياساتها، فضلا عن تنامي وعي عالمي بزيادة المخاطر التي يواجهها العالمي.

وترتب على ذلك تغير في طبيعة القضايا التي تشغل الاهتمام العالمي حيث دفعت العولمة - بأبعادها المتعددة - إلى الصدارة قضايا مثل: محاربة الارهاب، ومنع التدفق الدولي للأمراض، والجريمة، والمخدرات، والسيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتخفيف من الفقر، وضمان حماية البيئة، والمحافظ على السلام في الدول التي خاضت صراعات داخلية، وتعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية، فضلا عن المواضيع المرتبط بالجوانب الاقتصادية والمالية العالمية، وبالنتيجة فقد اظهرت هذه القضايا ضرورة

(1) David Held, Reframing Global Governance: Apocalypse Soon or Reform ,New Political Economy, Vol. 11, No. 2,(UK: Routledge,Taylor & Francis Group,June 2006),pp. 157-158.

الحاجة إلى الحكم العالمي[1]، وبذلك فقد أُعيدَ تعريف الأمن ليشمل كل المهددات التي تواجه الإنسان وليس الدول كما هو الحال في مدرك (مفهوم) الأمن القومي.

ومن ناحية اخرى فإن ذات الإفتراضات المرتبط بالأمن الدولي والتي كانت محورا لدراسة المنظور الواقعي قد تبدلت وتم تطويرها ضمن دراسة الحكم العالمي، فالقضايا المرتبطة بدراسة الحكم العالمي لم تعد تقتصر على المخاطر والمهددات العالمية الجديدة فحسب بل ضمت ايضا إعادة صياغة الإفترضات المرتبطة بالأمن الدولي، وكما يلي:

الإفتراض الأول هو: إن الدول لم تعد هي المصدر الوحيد الأكثر أهمية في تهديد للأمن الدولي، حيث أصبحت تهديدات أخرى تحتل اهمية مساوية أو اكبر، في مقدمتها الإرهاب العالمي، والجريمة المنظمة، وغيرها ونتيجة لذلك كان رأي (لجنة الحكم العالمي) في تقريرها الصادر في العام 1995 إن "الأمن العالمي يجب أن يوسع وينتقل من التركيز التقليدي على أمن الدول ليشمل أمن الناس والكوكب".[2]

والإفتراض الثاني هو: إن الطابع المعقد للسياسة العالمية، وطبيعة التهديدات المعاصرة سواء كانت داخلية أو عابرة للحدود لم تؤد إلى زيادة الضغط على موارد الدولة فحسب، بل إن الدول وجدت أيضا إن صنع السياسات في الترتيبات السيادية التي تم تطويرها على مدى القرون الماضية غير كافية في معالجة القضايا الأمنية العابرة للحدود، وكنتيجة لذلك، فقد برز دور عدد متزايد من المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الخاصة (غير الحكومية) في التعامل مع القضايا الأمنية مثل المساعدات الإنسانية، ورصد حقوق الإنسان واللاجئين، والتدريب العسكري والوقائي.[3]

---

(1) Margaret P. Karns And Karen A. Mingst, Op.Cit, p,21.

كذلك ينظر ما تم مناقشته سابقا حول دوافع الحكم العالمي في الفصل الثاني من الاطروحة.

(2) Elke Krahmann,Op.Cit, p.537,And: Report Of The Commission On Global Governance, Our Global Neighborhood, Op.Cit, p.78.

(3) Ibid, p.537.

والإفتراض الثالث هو: إن شرعية الدولة لم تعد تقوم على اساس إحتكار توفير الأمن الوطني والدولي، بل - وعلى نحو متزايد - على تحقيق الأمن بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وعن طريق الإرتكاز على المعايير الليبرالية في الحكم العالمي ،مثل الخصخصة واقتصاد السوق والديمقراطية، ويبدو في سياق هذا الإفتراض إن التحول من الحكومة إلى الحكم ينجم عنه تغيير في سياسات الأمن.(1)

وفي ضوء هذه الافترضات يمكن القول بأن حكم الأمن العالمي يقوم على اساس إن البحث عن حكم أمني فعال واقل تكلفة يشجع التخصص الجغرافي والوظيفي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في توفير الأمن، كما إن التهديدات والمخاطر الجديدة تؤدي إلى بعثرة وتفتيت الموارد والقدرات، ومن ثم فإن الدول تصبح في حاجة متزايدة للتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى بما في ذلك الدول الأخرى، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات من أجل توفير أمن فعال للدول ومواطنيها، وفي الوقت نفسه يقلل هذا التعاون من تصور الدول بعضها لبعض بوصفهم تهديدات محتملة، وبالنتيجة تقليل إحتمال الحرب بينها، فضلا عن ذلك فإن حكم الأمن العالمي يستبدل التحالفات وسياسة توازن القوى التقليدية بتحالف أكثر مرونة بات يعرف بـ"تحالف الراغبين"، هذا التحالف ينشأ على اساس إلتقاء الاستراتيجيات والترتيبات التي تسهم فعالية تحقيق الأمن وفي تقليل التكلفة أزاء قضية معينة بما في ذلك الإستفادة من الامكانات والخبرات للفواعل الأخرى.(2)
إلى جانب ماتقدم فإن تغيير ادراك التهديدات الأمنية العالمية انعكس بشكل واضح في ظهور مفاهيم جديدة مثل "المخاطر النظامية" و"مجتمع المخاطر العالمي" التي أصبحت محورا مهما في دراسات الحكم العالمي.

---

(1) Ibid, p. 537.

(2) Ibid, pp.537-538,And See: Elke Krahmann, Conceptualizing Security Governance,Cooperation and Conflict Journal, Vol. 38. (1),(the Nordic International Studies Association, 2003),pp. 11-19

ومن نتائج المخاطر والمشكلات العالمية التي فرضتها العولمة بأبعادها المتعددة هي فسح المجال امام الجهات والأطراف غير الحكومية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي والشركات العابرة للحدود القومية، والتجمعات العلمية وغيرها للتفاعل ضمن عملية شاملة للنشاطات الرسمية وغير الرسمية بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والمعايير والادوار التي تساهم في مواجهة المشكلات والمخاطر العابرة للحدود[1]، وقد أثر تعدد الأطراف والجهات الفاعلة في السياسة العالمية بشكل كبير على صياغة وتحديد أجندة السياسية العالمية، فمن جهة لم تعد الدول تحتكر صياغة القرارات والسياسات العالمية وتحديد أجندتها حيث باتت أجندة السياسة العالمية تتأثر بشكل كبير في مصالح واراء الأطراف الفاعلة الخاصة، فالشركات العالمية العابرة للحدود القومية وأصحاب المصالح الاقتصادية بقرارات الدول الرأسمالية وقرارت المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية. كما ازداد تأثير المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي في قرارات وسياسات الدول والمنظمات الدولية بشأن القضايا العالمية والتأثير في جلب الاهتمام العالمي في قضايا ومواضيع محددة عن طريق إثارة الرأي العالمي وتقديم التقارير والدراسات العلمية إلى المنظمات الدولية والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات التي تعقدها، وفي ضوء ذلك أخذت تسهم بشكل مهم في التأثير على السياسة العالمية للإهتمام بالمخاطر العالمية الجديدة، إلى جانب تركيزها على القضايا الأخلاقية المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة العالمية والمرأة، والقضايا المعيارية المرتبطة بإصلاح الحكم العالمي، ويظهر ذلك في المطالبات بإخضاع المنظمات العالمية إلى معايير المسائلة والشفافية وقيم الديمقراطية والتمثيل العادل.[2]

---

(1) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 135.

(2) See: Thoma J. Biersteker ,and Rodney Bruce Hall ,Private Authority as Global Governance ,In: Rodney Bruce Hall and Thoma J. Biersteker,Emergence of Private Authority in Global Governance,(UK:Cambridge University Press,2002),pp,203-219.

وبالنتيجة فإن دراسة الحكم العالمي تختلف في اهتماماتها البحثية، وفي وصف القضايا التي تشكل أولويات للسياسة العالمية عن النظريات التقليدية لاسيما الواقعية والليبرالية[1]، فنطاق إهتمام دراسة الحكم العالمي لم يعد منحصرا في إطار أولويات الدولة - الأمن القومي بالنسبة للواقعية، والمشكلات الاقتصادية والمرتبطة بالتنمية وحقوق الإنسان بالنسبة لليبرالية - والتي كانت تمثل الاجندة البحثية للمنظورين الواقعي والليبرالي، حيث يركز منظور الحكم إهتمامه على المشكلات والمهددات التي تواجه العالم والإنسانية، بدلا من تلك التي تشغل إهتمام الدول كرقع جغرافية منفصلة، وتمتاز هذه المشكلات والمهددات بكونها عالمية تنشأ من خلل النظام العالمي (المخاطر النظامية) وترابط المجتمع العالمي (مخاطر المجتمع العالمي)، كما إنّها لاتتحدد من قبل الدول بل يسهم في تصميم اولوياتها الجهات والأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وهي تشمل إلى جانب القضايا المادية القضايا الأخلاقية والمعيارية، كما تهتم الاجندة البحثية للحكم العالمي في الكشف عن السلطات والممارسات التي تشترك فيها الفواعل الحكومية وغير الحكومية وعلى مستويات عدة لأجل توجيه وتنظيم وإدارة القضايا العالمية والتصدي لمعالجة وحل المشكلات والمخاطر العالمية ،اي إن البحث في الحكم العالمي يهدف إلى إيجاد نظام عالمي قادرة على الإستجابة للتحديات العالمية التي أفضت اليها العولمة.

ثانيا: العناصر النظرية للحكم العالمي (المخرجات):

إن تصور العالم على إنه يتمثل بمجموعة من الجهات والأطراف الفاعلة المتفاعلة على مستويات عدة وفي مجالات وقضايا ترتبط بالنظام والمجتمع العالمي بهدف إيجاد المؤسسات والترتيبات لإدارة ومعالجة القضايا والمشكلات العالمية يترتب عليه

---

(1) للمزيد حول اولويات السياسة الدولية والاجندة البحثية للمنظور الواقعي والليبرالي، ينظر: د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره ص ص 243- 245، ص 296، كذلك: د. نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، ص10-18، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي:

http://hadaracenter.com/pdfs

مجموعة من المخرجات التي تشير إلى إفتراضات ومفاهيم تصف وتشرح وتقترح الحلول للسياسة والنظام العالمي، ويشكل كل ذلك العناصر النظرية للحكم العالمي، ويمكن تحديد أبرزها بما يلي:

1. بنية النظام العالمي:

يرى منظرو الحكم العالمي إن بنية النظام العالمي ليست بنية فوضوية دائمة - كما تصفها الواقعية الجديدة ووافقهم على ذلك الليبرالية الجديدة ايضا مع إفتراض الأخيرة إمكانية الحد من آثار الفوضى وتخفيفها عن طريق المؤسسات الدولية - فبنية النظام تشكلها المعاني والتصورات والمصالح المشتركة للاطراف والجهات الفاعلة المتعددة والمتنوعة، و يشكل الحكم العالمي هذا النظام وهو مكوّن من طبقات ومستويات متعددة، ومنظومة معقدة من المصالح والافكار والمؤسسات المترابطة والمستقلة التي تؤدي وظائف الحكم في الإدارة والتنظيم والتوجيه والمراقبة.[1]

وعلى وفق ذلك فإن النظام العالمي يسير بإتجاه الإبتعاد عن نموذج النظام الدولي (الويستفالي) اللامركزي نحو نظام حكم وإدارة عالمي مدفوعا بوعي ضرورة حل المشكلات العالمية والتصدي للمخاطر والمهددات العالمية [2]، فقد بدأت الدول تدرك إن إدارة وحكم النظام العالمي يتطلب التعاون فيما بينها وضرورة أشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية ايضا، حيث أصبح العالم في سياق التحولات الهيكلية للنظام الدولي والآثار والقضايا والمشكلات التي نجمت عن العولمة بحاجة إلى شبكة حكم واسعة من المؤسسات والترتيبات متعددة الاغراض والمجالات لا تقتصر على انماط التعاون الدولي والمنظمات الدولية فقط بل يمتد ليشمل المنظمات الدولية غير الحكومية والشبكات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ذوي النفوذ وغيرهم وبذلك

---

(1) Victoria Lennox,Op.Cit, pp.12-13.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 272.

فإن بنية الحكم العالمي هي نتيجة للطبيعة التعددية الجديدة والترابطية المعقدة للنظام العالمي والتي تمتاز بتعدد مستويات التنظيم والإدارة وممارسة السلطة، وما ترتب على ذلك من جعل الفوضى أمر غير ممكن.(1)

ومن هنا يوصف الشكل الناشئ والجديد للحكم العالمي بإنه (تنظيم ذاتي) وهو نوع من الحكم ينطوي على "توجيه ذاتية للتنظيم من قبل وكالات ومؤسسات، وانظمة متعددة وهي مستقلة من الناحية العملية عن بعضها البعض - حتى الآن - و تقترن مع بعضها البعض من الناحية الهيكلية نظرا لترابطها المتبادل".(2)

وكنتيجة لعدم إمكانية الفوضى الدولية في ظل هذا الواقع فقد طرحت أدبيات الحكم العالمي مصطلح عمارة (او هندسة - Architecture) الحكم العالمي، لوصف التعقيد المؤسسي على الصعيد العالمي، و يشير هذا المصطلح الى" نظام شامل للمؤسسات والترتيبات العامة والخاصة (الرسمية وغير الرسمية) والتي ترتبط بمجال محدد في السياسية العالمية، ويضم هذا النظام المنظمات والأنظمة والمبادئ والمعايير والقواعد واللوائح واجراءات إتخاذ القرار".(3)

ومفهوم العمارة أوسع من مفهوم الأنظمة الدولية (Regimes) لأنه يسمح بتحليل الأوضاع في إطار تظافر الجهود والصراع بين الأنظمة المختلفة، كما يسمح بدراسة تظافر الجهود والصراع بين القواعد والمبادئ التي تحكم التفاعلات الشاملة، وتحليل المعايير والمبادئ العامة التي تعمل من خلالها الأنظمة المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن تركيز مفهوم عمارة أو هندسة الحكم العالمي على مجال معين يجعل مفهوما اضيق من مفهوم

---

(1) W. Andy Knight, Op.Cit, p,24.

(2) Ibid,p.24.

(3) Frank Biermann, Philipp Pattberg, Harro van Asselt, and Fariborz Zelli, The Fragmentation of Global Governance Architectures: A Framework for Analysis, Global Environmental Politics , Vol.9.(4),(US: Published by The MIT Press 2009),p.15.

النظام (Order)، مع اشترك كلا المفهومين في التركيز على الهياكل الإدارية الشاملة التي تصل إلى ما وراء النظام (Regime) الواحد، وبينما يعكس النظام الدولي (Order) تنظيما كاملا للعلاقات الدولية، فإن مفهوم العمارة هو أكثر ملاءمة وعملية لمجالات قضية متميزة للحكم العالمي،وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم النظام (Order) غالبا ما ينطوي على تحيزا تفائليا بشأن التماسك و التنسيق الداخلي للنظام الدولي، بينما مفهوم العمارة أو الهندسة من جانبها هو اكثر حيادية ويعكس حالة الاختلال الوظيفي - غير المقصود- أيضا، وبذلك فإن فهم العمارة لا يفترض تحميل معياريا للنظام العالمي.(1)

وعلى العكس من مفهوم النظام (Order) إن (عمارة) الحكم العالمي تتميز بدرجة كبيرة من التجزءة والتفتت في ابنية الحكم العالمي، وبذلك يسمح هذا المفهوم لوصف وتحليل مجالات متعددة من السياسة العامة في العلاقات الدولية التي غالبا لا تنظم أو تضبط عن طريق الأنظمة الدولية التقليدية، حيث تتميز العديد مجالات السياسة بكونها خليط من المؤسسات التي تختلف بطابعها (منظمات، وانظمة، و قواعد و معايير ضمنية)، والجهات الفاعلة فيها (عامة وخاصة)، ونطاقها (ثنائية إلى عالمية)، وموضوعها (مجال سياسي محدد إلى اهتمام عالمي)، ويوصف ذلك بإنه عمارة أو هندسة مجزءة للحكم العالمي.(2)

وبضوء ذلك فإن منظور الحكم العالمي يفترض إن بنية النظام العالمي ليست فوضوية، كما إنها ليست بنية متكاملة التنظيم على النحو الذي المستبطن في مفهوم (Order)، وإنّما هي أشبه بعمارة أو هندسة مجزءة للحكم العالمي، ولكن لايعني ذلك إن منظور الحكم العالمي ينفي إمكانية إيجاد هندسة منظمة للحكم العالمي.

---

(1) Ibid,p.16.

(2) Ibid,pp.16-17.

كما يصف منظور الحكم العالمي بنية النظام العالمي بكونها بنية متطورة للحكم العالمي، وهو وصف عملي يمكن ان ينطبق على السياسة العالمية في ظل غياب الحكومة العالمية، وصعوبة استمرار الفوضى الدولية، اي إن بنية الحكم العالمي تمثل بديلا وسطا يقع بين طرفي هما: البنية الهرمية للحكومة العالمية وبنية الفوضى الدولية.

ومن هذا المنطلق فقد أكد كل من (روبرت كوهن وجوزيف س. ناي الابن) على إن تطور ووجود الأنظمة والقواعد والمؤسسات، والتي أصبحت تحكم عددا كبيرا من القضايا في السياسة العالمية تبرر إمكانية إيجاد إدارة ونظام عالمي تحكمه القواعد والمؤسسات من دون الحاجة إلى وجود الحكومة العالمية.(1)

2. دور الدولة في العلاقات الدولية:

يتفق منظرو الحكم العالمي على إن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في السياسة العالمية، حيث يقف إلى جانب الدولة عدد من الأطراف والوكالات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتشكل تفاعلاتها المتعدد المستويات نظاما للحكم العالمي، يهدف إلى إيجاد ترتيبات ومؤسسات لإدارة القضايا العالمية وحل المشكلات ومعالجة المخاطر العالمية، وإن مشاركة الأطراف المتعددة في الحكم العالمي ترك أثره في توسعة النفوذ والنطاق الوظيفي للحكم العالمي(2)، اي إن وظيفة الحكم في الإدارة والتوجيه والمراقبة لم تعد حكرا على الدول والمنظمات الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة ستبقى لوقت طويل تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية بصورة عامة وفي مستويات الحكم العالمي المتعددة، وبذلك فإن صعود السلطة السياسة ما وراء ودون الدولة ينبغي أن لايفهم منه انتهاء دور الدولة، فالكثير من القضايا

---

(1) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 43. كذلك:
Robert O. Keohane, Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 209.

(2) Olga Janikowska , The Nation State and The System of Global Governance, Scientific Conference ,June, 10. - 14. 2013,p.237.On: http://www.scieconf.com

التي تطورت فيها الحكم العالمي تنطبق على مجالات مجردة منها الصفة الوطنية، كما إنه من الصعب الوصول إلى اهداف الحكم العالمي من دون مشاركة الدول، فضلا عن ذلك فإن الدول تبقى بالنسبة لقضايا عديدة العنوان الأول للمطالب السياسية وحتى في أعلى حالات التجرد من الصفة الوطنية، وبينما تتوجّه منظمات المجتمع المدني العابرة للحدود وحتى جماعات المصالح التقليدية بشكل متزايد ومباشرة نحو المؤسسات العالمية لتلبية مطالبها السياسية، تبقى الدولة القومية تجمع المصالح المحلية وتضعها في مقدمة المفاوضات الدولية.[1]

3. تجزئة السلطة:

يفترض منظور الحكم العالمي إنشاء مجالات جديدة للسلطة تتعدى حدود الدولة القومية والتعاون الدولي التقليدي[2]، حيث يشير منظرو الحكم العالمي إلى إن ما يميز السياسية العالمية هو: نمو نظام للحكم العالمي يتميز بزيادة طبقات ومستويات لصنع السياسات والقواعد والمعايير والأنظمة وتنفيذها، حيث تظهر السلطة مجزئة عموديا بين الطبقات فوق الوطنية، والوطنية ودون الوطنية، وافقيا بين الشبكات الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية[3]، وبالتالي فإن السمة الأساسية للحكم العالمي هو إنقسام سلطة الدولة إلى مستويات متعددة ، ويمكن ملاحظة ذلك في الابعاد والمجالات التالية: [4]

أ. المجال الجغرافي، تتخذ تجزئة السلطة ثلاثة أشكال تتضمن (نزولا نحو الاسفل) بإنتقال جزء من سلطة الدولة وصلاحياتها إلى الوحدات المحلية والإقليمية داخل الدولة،

(1) Micheal Zurn, Op.Cit, p.412.
(2) Philipp Pattberg ,Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept,OP.Cit, p.10.
(3) Frank Biermann,Op.Cit, p.8.
(4) Elke Krahmann, Conceptualizing Security Governance,Op.Cit, pp.12-13.

و(صعودا) بإنتقال جزء آخر إلى المستوى الإقليمي والعالمي، و(افقيا) إلى الأطراف و الجهات غير الحكومية.

ب. المجال الوظيفي، حيث لم يعد صنع السياسات يتخذ طابعا مركزي يشمل كل القطاعات والمجالات من خلال نظام شامل ومنسق من قبل سلطة واحدة بل على العكس من ذلك، أصبحت بعض ترتيبات الحكم تتخذ طابعا مجزءا، حيث يجري تنظيم مجالات وقضايا مختلفة من قبل سلطات متعددة ومنفصلة عامة وخاصة.

ج. مجال توزيع الموارد، في إطار الترتيبات المركزية فإن معظم الموارد المطلوبة لصنع وتنفيذ السياسات عادة ما تكون للحكومة قدرة في توجيهها، وعلى العكس من ذلك، ففي ترتيبات الحكم المجزئة تكون هذه الموارد متفرقة بين مجموعة من الجهات والأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص الذين يعملون على تنسيق جهودهم من أجل حل المشكلات المشتركة.

د. اما فيما يرتبط بالمصالح فإن الفرضية الأساسية للحكم المركزي كانت تقوم على اساس إن المصالح والتفضيلات الفردية يمكن ويجب أن تخضع للمصلحة المشتركة (العامة)، في حين إن تجزئة سلطة الدولة في إطار الحكم سمح بالقبول المتزايد للطبيعة المتباينة والمتضاربة احيانا وذلك بهدف التأكد من أن كل طرف يمكن ملاحقته من قبل تنظيم خارجي، ويسري ذلك على كل مستويات وطبقات الحكم، فضلا عن ذلك فإن قواعد ومعايير الحكم هي ايضا تظهر إتجاها لتجزئة سلطة الدولة في الحد المتزايد من السيادة الوطنية في الحكم الذاتي وحكم السوق والعلاقات الاجتماعية.

هـ. وأخيرا، فإن الإنقسام وتجزئة السلطة المركزية للدولة ينطبق على هياكل وعمليات صنع القرارات وتنفيذها، حيث إن طبيعة عمليات صنع القرار المركزية تمتاز بالهرمية والديمقراطية والتوافق، وإن هيئات ومراكز صنع القرار سواء كانت وطنية أو دون الوطنية (محلية) أو دولية تبقى تابعة لسلطة الحكومات، حيث تتخذ القرارات على

المستوى الوطني وفقا لمبادئ الحكم الديمقراطية والاغلبية، أما على المستوى الدولي وفي داخل المنظمات الدولية فإن القرارات تتخذ بتوافق اراء الحكومات الأعضاء، وعلى العكس من ذلك يتميز ظهور الحكم في إطار تجزئة السلطة بإن عمليات صنع السياسات وإتخاذ القرار تكون افقية وتتم عن طريق التفاوض والقبول بين الجهات الرسمي وغير الرسمية من عدم المساواة الهيكلية، وبالنسبة لتنفيذ السياسات فإنها تتم في ظل الحكم المركزي عن طريق الإلزام والقسر احيانا، في حين إن التنفيذ في ظل ترتيبات الحكم يكون بطريقة غيرمركزية، وغالبا ما تكون السياسات مفروضة ذاتيا والإمتثال يكون طوعيا.

وطبقا لـ (جيمس روزناو) فقد أصبح النظام العالمي لايعتمد كليا على فعاليات وانشطة الحكومات الوطنية حيث ظهرت مستويات وانماط متداخلة من الانشطة والفعاليات في السياسية العالمية[1]، تعمل على تنظيم واداراة القضايا العالمية ومعالجة المشكلات العالمية.

وقد استخدم (روزناو) مصطلح التجزئة أو التفتت (Fragmegration) لوصف حالة: "التناقضات الظاهرية بين قوى تدعم إنتشار الأشخاص والسلع والأفكار في جميع أنحاء العالم، وقوى اخرى تعمل على انكماش الناس والبضائع والأفكار ضمن الحدود الجغرافية الضيقة"، وقد عد هذا التناقض من محركات التغيير لنموذج ما بعد الدولة (الحكم العالمي دون الحكومة) والذي يتسم بتفتت وتجزئة سلطة الدولة إلى اكثر من جهة وطرف فاعل وعلى مستويات عدة.[2]

(1) For More Details See: Mark Beeson, Global Governance,In: Phillip Anthony O’Hara,(Ed.), International Encyclopedia Of Public Policy ,Volume1- Global Governance And Development ,(Perth- Australia: GPERU,2011),pp.179-180

(2) Yale H. Ferguson And Richard W. Mansbach, Op.Cit , p. 534,And: Frank Biermann, Philipp Pattberg, Harro van Asselt, and Fariborz Zelli,Op.Cit,pp.16-24.

وفي ضوء ذلك فقد أكدت (آن ماري سلوتر) على إن من بين التحولات المهمة التي خلفتها العولمة هو: "التحول من الدولة الموحد إلى الدولة المقسمة" بجانب التحولين الآخرين: "التحول من القومي إلى العالمي ومن الحكومة إلى الحكم".[1]

ويظهر مصطلح (الدولة المنقسمة) على عكس النظام القانوني الدولي القائم على الدول الموحدة، والذي يتخذ فيه شكل التعاون الدولي اتفاقا دوليا متعدد الأطراف، حيث يصف هذا المصطلح: "ظهور عدد من الشبكات الحكومية الافقية والرأسية، وشبكات لجمع المعلومات من كل الانواع والتشارك فيها، وللتنسيق السياسي، ولتنفيذ التعاون وللمساعدة الفنية والتدريب وربما على نحو مطلق لوضع القوانين، والتي يمكن ان تكون ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف أو اقليمية أو عالمية، وتشكل هذه الشبكات في مجملها هيكلا للحكم العالمي".[2]

4. ظهور وكالات للحكم العالمي:

وبناءً على ما تقدم فإن منظور الحكم العالمي يفترض ظهور وكالات متعددة تتجاوز الدولة القومية (الوكيل التقليدي عن المجتمعات) أو تحت الدولة تمارس أنشطة متعددة عابرة للحدود القومية - تتراوح بين المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات عابرة القومية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العابرة للحدود وغيرها - وتعد هذه الجهات والأطراف وكالات للحكم العالمي كونها تسهم بشكل متميز في صياغة الافكار والهويات التي يبنى عليها النظام والمؤسسات العالمية، فتعددية الجهات الفاعلة يتضمن تعددية المعاني والتصورات المشتركة التي تؤثر في السلوكيات والأهداف الخاصة بالحكم العالمي، كما إن الدول والجهات والأطراف الفاعلة الأخرى ضمن الحكم العالمي تولي اهتمامات خاصة في

(1) آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره، ص 26.
(2) آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره ، ص ص 27-30.

توجيه النظام العالمي سواء كانت تلك الوظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وبيئية وإدارية أو ذات طبيعة قضائية.[1]

5. المسائلة والشرعية:

في الحقيقة إن موضوع مسائلة وشرعية الحكم لازال يمثل مشكلة قائمة على الرغم من الوعي بأهمية وضرورة تعزيز الحكم العالمي بمؤسساته المتنوعة، وفي ضوء ذلك يطرح (روبرت كوهن) هذه المشكلة ضمن سؤال هو: "كيف يمكننا ضمان التنفيذ الفعال والكفوء للحكم وفي الوقت نفسه ضمان تمتع مؤسسات الحكم بالديمقراطية وجعلها مسؤولة أمام المجتمع"، فمن دون التوازن بين تطوير مستويات مناسبة من المسائلة والديمقراطية في هياكل ومؤسسات الحكم العالمي، فإن هذه الهياكل والمؤسسات لايمكن ان تلقى تأييدا وتحضى بشرعية مناسبة لتنظيم وإدارة وتوجيه القضايا العالمية.[2]

ولكن مع ذلك يفترض منظرو الحكم العالمي إن ما يمكن ملاحظته في السياسية العالمية هو أن نظام الحكم العالمي يتكيف ويتغير بمرور الوقت، حيث تتحقق المساءلة والشرعية في هذا النظام العالمي عن طريق محاسبة ومشاركة الجهات والأطراف الفاعلة في إتخاذ القرارات[3]، ويظهر ذلك في زيادة في تأثير الفواعل غير الحكومية لاسيما المجتمع المدني العالمي في المؤسسات الدولية الرسمية، فضلا عن حرص الدول والمؤسسات العالمية على التفاعل والتشاور المستمر مع الفواعل غير الحكومية، ناهيك عن تزايد المطالب العالمية بضرورة اصلاح المؤسسات العالمية وإخضاعها للمسائلة ولمبادئ الديمقراطية.

المطلب الثالث: تقييم الحكم العالمي كمنظور لدراسة العلاقات الدولية :

إن تقييم الحكم العالمي بوصفه إطارا نظريا جديدا يتطلب الوقوف لمعرفة الجديد الذي يتميز به منظور الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية عن النظريات القائمة، ومعرفة المشكلات والإنتقادات التي تواجه الحكم العالمي من الناحيتين العملية والنظرية.

---

(1) Victoria Lennox,Op.Cit,p.13.

(2) Richard Higgott, The Theory and Practice of Global and Regional Governance..Op.Cit, pp.7-8.

(3) Victoria Lennox,Op.Cit,p.13.

أولا: نقاط الاختلاف بين الحكم العالمي ومنظورات العلاقات الدولية الأخرى:

يتميز منظور الحكم العالمي عن الدراسة التقليدية لحقـل العلاقـات الدوليـة في النقـاط التالية:

1. يقـدم الحكـم العـالمي رؤيـة محـددة بشـأن السياسـية العالميـة تختلـف عـن المنظـورات التقليدية للعلاقات الدولية، والتي تركز في دراستها على العلاقات بـين الـدول القوميـة، و يبتعد منظور الحكم العـالمي عـن الاراء التقليديـة في حقـل العلاقـات الدوليـة في اربعـة نقاط اساسية هي: (1)

أ. تركز دراسة العلاقات الدولية في المقام الأول على " السياسية بـين الأمـم " وتـولي إهتمامـا أقل في دراسة الجهات الفاعلة غير الحكومية، وعلى النقيض من معظم تنظيرات العلاقات الدولية يولي الحكم العالمي إهتماما متسـاويا في جميـع الجهـات والأطـراف الفاعلـة في السياسة العالمية.

ب. تشير دراسة العلاقات الدولية إلى أن التفاعل الدولي يمكـن تحليلـه بشـكل منفصـل عن مسـتويات التفاعـل الاجتماعـي الأخـرى، بيـنما يقـدم الحكـم العـالمي تصـورا للسياسة العالمية كنظام متعدد المستويات - المحلية والوطنية والإقليمية والعالميـة - وأن العمليات السياسية العالمية مترابطة ولايمكن فصلها، لذا تولي بحوث و دراسات الحكم العالمي إهتماما خاصا في الـروابط بـين المسـتويات السياسـية المختلفـة، عـلى سبيل المثال تتضـمن هـذه البحـوث السـؤال عـن الكيفيـة التـي تؤثرفيهـا قواعـد منظمة التجـارة العالميـة في المجتمعـات وفي منـاطق مختلفـة، والكيفيـة التـي تـؤثر فيها المجتمعات في مناطق مختلفة على قواعد منظمة التجارة العالمية، والسؤال عن كيف تؤثر الأفكار المعبر عنها في المحافل عـبر الوطنيـة في توجيـه الأفكـار والممارسـات الوطنيـة والإقليميـة، وتشـمل هـذه البحـوث ايضـا السـؤال عـن كيـف يمكـن حـل

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit,p.192

المشكلات العالمية دون إهمال احتياجات وقدرات المجتمعات المحلية المتمايزة والمتباينة. إن هذه الأسئلة التي يقدمها الحكم العالمي ترتكز على أهمية هذه الروابط، وبعبارة اخرى فإن فهم كيف يعمل "النظام السياسي العالمي" يتطلب فهم كيفية تفاعل المستويات والمجالات المختلفة في النظام.

ج. يرتبط مفهوم العلاقات الدولية تقليديا بعلاقات القوة والمصلحة بين الدولة القائمة على اساس المساومة، في حين ادخل الحكم العالم دور المعايير وشبكات الدعوة بإعتبارها احدى القوة المحركة للسياسة والمتجاوزة لسلطة الدولة، حيث يفترض مفهوم الحكم العالمي أن مجموعة واسعة من أشكال الحكم موجودة بجانب بعضها البعض، وإنه من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن تخضع هذه الآليات المختلفة لأي تسلسل هرمي للسلطة.

وبهذا الصدد يشير (جيمس روزناو) إلى إنه "ليس هناك مبدأ تنظيمي واحد يقوم عليه الحكم العالمي، إذ لا يظهر اي ترتيب ناشئ للحكم من المرجح أن تلتقي فيه المجتمعات والأمم ،فالحكم العالمي هو مجموع لاتحصى من آليات التنظيم والرقابة تدفعها تطورات تاريخية، وأهداف و هياكل وعمليات متعددة ومختلفة. . وإن الحكم مصنف على اساس انواع متعددة يجمعها منطق شامل يقوم على اساس إفترض وجود قدر من التماسك والإندماج العالمي".[(1)]

د. تميل البحوث في حقل العلاقات الدولية إلى التركيز بشكل رئيس على ظاهر السلطة وشرعيتها المرتبطة بشكل وثيق بقدرة الدولة على متابعة تحقيق مصالحها الذاتية العقلانية، في حين إن البحوث في إطار منظور الحكم العالمي تتضمن التركيز على ظهور مجالات جديدة للسلطة في السياسة العالمية بشكل مستقل عن سيادة الدول

---

(1) Ibid, p.192, And: James N. Rosenau, Governance In The Twenty-first Century,Op.Cit, p.16.

القومية[1]، فقد أشار عدد من الباحثين إلى ظهور مجالات للسلطة الخاصة كمحصلة لآليات التنظيم والتوجيه الجديدة التي تمارسها الجهات والأطراف غير الحكومية، وبذلك فإن أهم حجة يتبناها منظرو الحكم العالمي ترتبط بقدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على صنع القرار ومن ثم خلق مجال للسلطة بعيد عن سلطة الدولة (الهرمية) ويتجاوزالحدود القومية و خارج إطار المفاوضات والمساومات التي تجري بين الدول.[2]

2. إختلاف منظور الحكم العالمي عن منظورات العلاقات الدولية، فلم تقدم منظورات العلاقات الدولية نموذجا يستطيع تأطير الحكم العالمي كظاهرة متنامية، ومن الواضح إن رؤية الحكم العالمي للسياسة والسلطة في العالم تختلف بصورة كبيرة عن الواقعية، فالواقعية لاتعترف بمجالات للسلطة خارج اطار الدولة القومية، ولم تقدم تفسيرا كافيا حول لكيفية تشكل المصالح، فضلا عن إنها لم تول اهتماما في دراستها للعلاقات الدولية للقضايا الأخلاقية والمعيارية ،وبنت تحليلاتها على اساس ثوابت القوة والمصلحة كمحرك لسياسة الدول في ظل نظام يتميز بالفوضى الهيكلية ،وهو مايجعل اولويات الدول التركيز على قضايا الأمن والاستراتيجية، كما إنها لم تهتم بدور الفواعل غير الحكومية في السياسة العالمية.

فضلا عن ذلك فإن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تتشاركان في تبني مرتكزات ابستمولوجية واحدة ،كما يتفقان حول عدد من الإفتراضات، فالفوضى الدولي بالنسبة للواقعيين والليبراليين الجدد تشجع الدول على التصرف المنفرد، ومن ثم فإن الفوضى تجعل من التعاون مسألة صعبة، و ينظر الواقعيون نظرة اكثر تشاؤمية للعلاقات الدولية في ظل النظام الفوضوي حيث تتسم العلاقات الدولية بطابع اكثر تنافسية و صراعية، في

(1) Ibid,p.193,And: James N. Rosenau, Toward an Ontology For Global Governance ,Op.Cit, pp. 295–296.

(2) Ibid, p.193.

حين إن الليبراليين ورغم تسليمهم بالطبيعة التنافسية للعلاقات الدولية، إلاّ إنهم يروّن أن فرص التنافس في مواضع المصالح المشتركة بإمكانها تلطيف تأثيرات الفوضى عن طريق المؤسسات الدولية. (1)

ومع إن منظري المؤسساتية الليبرالية اسهمو بتطوير إفترضات الحكم العالمي إلا إن إفتراضاتهم هذه تبقى مرتبطة بواقع الفوضى الدولية، حيث ينظر هؤلاء إلى إنه بالرغم من إن القواعد والمؤسسات الدولية تلعب دورا حاسما في تعزيز التعاون،إلاّ إن هناك تباين كبير في نتائجها ويعود ذلك إلى طبيعة التزام الأطراف بها والمحافظة عليها.(2)

اما بالنسبة للمنظور الماركسي (الرديكالي) فقد ارتكز في على التقليل من أهمية الأفراد ومؤسسات الدولة، و التركيز بدلا من ذلك على العلاقات الطبقية، والادعاء بأن هويات الأفراد والمؤسسات تشكلها طبيعة النظام الرأسمالي العالمي، وأن النظام وجوديا هو سابق على للفرد(3)، ولذا لايمكن ان تستوعب الماركسية في تحليلاتها الحكم العالمي كظاهرة متطورة تنتج عن واقع التغيير في هيكلية النظام العالمي وممثليه وتغير طبيعة التفاعلات فيه، حيث تستمر في النظر إلى العلاقات الدولية والنظام الدولي بنظرة نقدية جامدة تنطلق من تطورعملية الإنتاج الرأسمالي والصراع الطبقي وإنقسام العالم إلى مركز رأسمالي غني واطراف تابعة فقيرة.

إما البنائية الاجتماعية على الرغم من إنها قدمت تحليلا جديدا للعلاقات الدولية والنظام الدولي يرتكز على دور الافكار والقيم والمعايير جنبا إلى جنب مع القواعد والمؤسسات في تشكيل الهويات والمصالح للفاعلين في السياسة العالمية، إلاّ إنها لم تنظر إلى الحكم العالمي إلاّ بوصفه بنية غير ثابتة يحكمها التغيير في الهويات والمصالح، حيث لم تول البنائية اهتماما بطبيعة البنى المتشكلة واهميتها في تحقيق النظام والاستقرار بقدر ما

---

(1) Steven L. Lamy, Op, Cit, p 215.

(2) Robert O. Keohane ,International liberalism Reconsidered ,Op.Cit, p.49.

(3) Ibid, p. 45.

أهتمت في تفسير كيفية تشكل هويات ومصالح الفاعل وكيفية تكون البنى الاجتماعية والعلاقة بين الفاعل والبنية.

3. تميز منظور الحكم العالمي عن التنظيرات المرتبطة بالظاهرة العابرة للحدود القومية.

إن تأكيد الليبرالية على الظاهرة العابرة للحدود القومية يلتقي بل ويشكل أهم الاسس النظرية في دراسة الحكم العالمي، ولكن تبقى رؤية الحكم العالمي متميزة عن تنظيرات الظاهرة العابرة للحدود القومية، ويمكن تحديد أبرز سمات هذا التمايز بنقطتين هما:

النقطة الأولى: لقد ركز الأدبيات التي عالجت موضوع الظاهرة العابرة للحدود القومية - في سبعينيات القرن الماضي - وبشكل كبير على دور الشركات متعددة الجنسيات في السياسة الدولية، في حين إن أدبيات العولمة - والتي مثلت منطلقاتها الفكرية أسس لتنظيرات الحكم العالمي - منذ تسعينيات القرن نفسه لم تعد تركز على الأبعاد الاقتصادية للعولمة - وبضمنها الشركات العابرة للحدود القومية - فحسب، بل أصبحت تهتم بالأبعاد الاكثر شمولا للظاهرة العابرة للحدود القومية والتي اظهرت تناميا للقطاع الخاص غير الربحي مثل: المنظمات الدولية غير الحكومية والحركات الاجتماعية العالمية وشبكات الدعوة من اجل قيم محدد والمجتمعات المعرفية.[1] فقد تطور مفهوم العلاقات العابرة للحدود القومية و أصبح يضم جوانب مهمة ترتبط بتواصل المجتمعات المختلفة عبر الحدود القومية، حيث تقود هذه التفاعلات إلى تغييرات داخل المجتمع، وتجبر هذه التغييرات حكومات الدول على الإستجابة لها اما عن طريق معالجة مجتمعاتها، أو الحكومات الأخرى[2]، ولذا يمكن فهم السياسة العابرة للحدود القومية بوصفها نظاما للروابط المؤسسية بين المجتمعات - بما في ذلك مجموعة واسعة من الأطراف والجهات الفاعلة غير الحكومية المجتمعية - التي تؤثر على السياسة الداخلية من دون إشراك العلاقات الحكومية، وقد تم نقل فكرة السياسة العابرة للحدود القومية لتصبح نظرية (التعددية) في العلاقات الدولية [3]، وهذا الفهم بالتحديد يقودنا إلى نقطة

(1) Thomas Risse,Transnational Actors and World Politics,Op,Cit,p.257

(2) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit, p. 197.

(3) Thomas Risse, Transnational Actors and World Politics, Op.Cit, p. 258

الاختلاف الثانية بين الحكم العالمي وبين النظرية التعددية المبنية على تطور الظاهرة العابرة للحدود القومية، إذ على الرغم من إن الحكم العالمي كإطار تحليلي يتضمن العديد من الاهتمامات التي اثارها الجدل النظري للعلاقات العابرة للحدود القومية، فإن الحكم العالمي يحتفظ بتميزه عن العلاقات العابرة للحدود القومية، فبدلا من المنهج الذي يرتكز على الدولة المركزية يذهب الحكم العالمي إلى أبعد من ذلك بالاعتراف بظهور مجالات مستقلة للسلطة، خارجة عن نمط التقسيم الوطني- والدولي التقليدي، وما إلى ذلك من انعكاس على تغير ومراجعة المفاهيم التقليدية للسيادة والسلطة.(1)

وبضوء ما تقدم يتضح ان الحكم العالمي كمنظور تحليلي يحتفظ بأهمية كبيرة بسبب تميزه عن المنظورات الأخرى، وقدرته على استيعاب التطورات في السياسة العالمية.

وهكذا فإنه يمثلا البديل النظري الاكثر اهمية وفائدة كونه يجمع نقطتي قوة، الأولى هي بدلا من التنظيرات التي تضيق نطاق التحليل وتجعله مرتكز على الدولة، أو على العلاقات العابرة للحدود القومية، فإن التحليلات التي يقدمها الحكم العالمي تتميز بالسمة العالمية، والتي لا تقتصر توسيع نطاق التفاعلات والعلاقات المؤثرة في السياسة العالمية وجعلها تشمل انواعا متعددة من الجهات والأطراف الفاعلة فحسب، بل وتذهب ايضا إلى تنوع مستويات التفاعل السياسي ايضا. اما نقطة القوة الأخرى لمنظور الحكم العالمي فهي تكمن في كونه يتميز عن مفاهيم السياسة الدولية التقليدية في الإشارة صراحة إلى تحول وإنتقال السلطة الدولية إلى مجموعة من الآليات التي تعمل على توجيه مجالات السلطة، وبذلك يصبح الحكم العالمي رؤية تحليلية يمكنها أن تعكس السياسة العالمية المعاصرة.(2)

4. إن الجديد الذي يميز الحكم العالمي و يجعل منه منظورا تحليلا مفيدا يصف واقع السياسية العالمية ويقدم إقتراحات وتوصيات لجعل مؤسسات وترتيبات الحكم

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p197.

(2) Ibid, p.196.

العالمي أكثر فاعلية وشرعية يتحدد بالفرق الجوهري من حيث الإفتراضات الوجودية (الانطولوجية) الأساسية للحكم العالمي ،فبدلا من الإفتراض المسبق بوجود المركزية والهرمية بين الانشطة في المجالات السياسية الدولية والعابرة للحدود القومية ، يقر منظرو الحكم العالمي بإن السياسية العالمية لا تنحصر بكونها حكم دولي بالإضافة إلى وجود الجهات الفاعلة العابرة للحدود القومية، كما إنه ليس حكم عابر للحدود القومية مضافا اليه الفواعل الدولية، ومن ناحية أخرى على العكس من التركيز النظري في العلاقات الدولية والذي ينصب على اساس وجود فاعل مركزي (الدولة) فإن وجهة نظر الحكم العالمي تغادر هذا الفهم.

وبذلك فإن الملاحظة الأساسية التي يمكن تحصيلها عند "استخدام عدسة الحكم العالمي" تكمن في إنه ليس هناك جهات محدد (الدول)، وإنما مجموعة من القواعد والمعاير والمبادئ والقيم التي تهيكل وتقيد النشاط الاجتماعي[1]، ونتيجة لذلك فإن "جدول أعمال البحوث المرتبطة بمنظور الحكم العالمي سيختلف بطبيعة الحال"، حيث ستتضمن اسئلة من قبيل ما هي أشكال التنظيم الاجتماعي الموجودة على المستوى العالمي؟ من اين تأتي المعايير والقواعد، العالمية؟ كيف يتم بناؤها وتفسيرهاو تنفيذها والفصل فيها؟ ما هي العلاقات القائمة بين صناع هذه القواعد وبين متخذيها؟ ما هي النتائج المترتبة على المعايير والقواعد والمعايير؟ من المستفيد؟ من الذي يخسر؟ وغيرها من الأسئلة البحثية.[2]

إلى جانب هذه الأسئلة هناك مجموعة اخرى من الأسئلة المركزية المهمة التي تركز على ظهور ترتيبات الحكم العالمي ضمن وعبر المجالات السياسية المختلفة، والأسئلة التي تستهدف شروط الحكم الفعّال، فضلا عن الأسئلة التي ترتبط بالآثار المترتبة على

---

(1) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit, p.199.

(2) Ibid, p.199.

التحول المعاصر للحكم العالمي على المفاهيم السياسية الرئيسة مثل السلطة والسيادة والشرعية والديمقراطية، وفي الحقيقة مالم يتم الإجابة عن هذه الأسئلة يبقى الحكم العالمي نظرية في طور التكوين (1)، ولذا تمثل الإجابة عن هذه الأسئلة بمثابة تحد واختبار أمام قدرة منظري الحكم العالمي على أن يثبتوا إن الحكم العالمي يمثل منظورا جديدا في العلاقات الدولية.

ثانيا: المشكلات والإنتقادات التي تواجه الحكم العالمي:

على الرغم من إن هناك عدد من المنظرين والباحثين في العلاقات الدولية يؤيدون أن عملية التحول من السياسية الدولية التقليدية إلى الحكم العالمي تضمن الحاجة إلى تغيير الطريقة والمنهج في دراسة العلاقات الدولية، واقترحوا الحكم العالمي كمفهوم تحليلي، بل وكمنظور جديد في دراسة العلاقات الدولية يتقوّم بإفترضات ومفاهيم ومجالات اهتمام خاصة و مختلفة، أو منظورا اليها بطريقة مختلفة عن النظريات التقليدية في حقل العلاقات الدولية، لكن ذلك لايعني إن الحكم العالمي أصبح منظورا متكاملا لدراسة وتحليل العلاقات الدولية، فمن جهة لاتزال المنظورات التقليدية تحظى بأهميتها وقدرتها على الامساك بالظواهر المتغيرة وتقديم إجابات عن التطورات العالمية خاصة بعد أن بدء الباحثون بعملية مراجعة لتقييم وتكييف إفتراضاتهم مع الواقع العالمي المتغير ،فضلا عن ما يشهده حقل العلاقات الدولية من ظهور وتطورمقاربات نظرية جديدة، ومن جهة اخرى فإن الحكم العالمي يواجه بالعديد من الإنتقادات ،ولما كان الحكم العالمي كمفهوم وإطار نظري يبنى على ظواهر واقعية ملحوظة - فضلاعن كونه يستهدف تغييرالواقع ايضا - فإن الخلل والمشكلات التي تواجه الحكم العالمي بوصفه عملية وممارسة ظاهرة ينسحب على الحكم العالمي بوصفه إطارا تحليلا (منظور)، وعلى وفق هذا التصور سنقسم الإنتقادات التي تواجه الحكم العالمي إلى قسمين هما:

(1) Ibid , pp.199-200

القسم الأول: المشكلات التي تواجه الحكم العالمي بوصفه ظاهرة:

يواجه الحكم العالمي مشكلات تضم مايلي:

1. المشكلات الهيكلية المرتبطة بـ(هشاشة الهيكل العالمي) للحكم - كما يسميها ديفيد هيلد - [1].

وترتبط هذه المشكلات بالنظام المؤسسي متعدد الأطراف وتضم معوقات ومشكلات عميقة الجذور هي: [2]

أ. ليس هناك تقسيم واضح للمهام التي يضطلع بها عدد كبير من المنظمات والوكالات الحكومية الدولية، وعليه غالبا ما تتداخل الوظائف و تتعارض المسئوليات، ويترتب على ذلك ضياع الأهداف وعدم وضوح في الغايات.على سبيل المثال، في مجال الصحة والسياسة الاجتماعية، حيث غالبا ما يكون للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية أولويات مختلفة أو متنافسة.

ب. القصور الذاتي في منظومة المؤسسات الدولية، أو عدم قدرتها على التوصل لحل المشكلات الجماعية بسبب مواجهتها للخلافات حول الوسائل والأهداف والتكاليف وما إلى ذلك، وغالبا مايؤدي الفشل في التصرف بحزم في مواجهة المشكلات العالمية إلى مضاعفة تكاليف التعامل مع هذه المشكلات على المدى الطويل، كما يؤكد الانطباع العام على هذه المؤسسات بكونها غير كفوءة وغيرعادلة ولا تخضع للمسائلة.

ج. وجود عدد متزايد من القضايا التي تصنف كونها محلية دولية - اي تمتد على الساحة الفاصلة بين ماهو محلي وماهو دولي- وغالبا ما يلفها الغموض وبالتالي يزحف هذا الارتباك في فهم القضايا إلى محاولة التعامل معها، حيث يظهر هناك قصور واضح في

(1) David Held, Reframing Global Governance ,Op.Cit,p.160.

(2) Ibid, p.164-165.

تبني المشكلات العالمية على المستوى العالمي، على سبيل المثال ليس من الواضح تحديد اي من المنظمات أو الوكالات الدولية مسئولة عن قضايا الاحتباس الحراري أو فقدان التنوع البيولوجي، وكذلك فإن التفتت المؤسسي والمنافسة على الصعيد العالمي يؤدي إلى مشكلة تداخل الصلاحيات بين المنظمات والوكالات الدولية، فضلا عن ضياع القضايا التي تقع بين هذه المنظمات.

د.مشكلة ضعف المسائلة والمحاسبة في المنظمات الدولية، وترتبط هذه المشكلة بنقطتين الأولى إختلال التوازن بين الدول والجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في تشكيل وصنع السياسة العامة على المستوى العالمية، والنقطة الثانية تتعلق بغياب التمثيل العادل لجميع الدول المشاركة في المنظمات متعددة الأطراف، وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض الترتيبات العالمية تتطلب إنخراط الجهات الحكومية وغير الحكومية الحوار والتشاور، حيث لا تزال مثل هذه المشاركة - بين الجهات الحكومية وغير الحكومية - ضعيفة في المؤسسات الدولية التي تضطلع بصناعة القرارت.

2. المشكلات ترتبط بنقاط ضعف الحكم العالمي بوصفه عملية ، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى المشكلات التالية:

أ. مشكلة الإلتزام: تواجه أنظمة الحكم العالمي متعدد المستويات بإحتمالية عدم الإلتزام خاصة مع غياب الاكراه بالقوة ، وعلى الرغم من البدائل القانونية والفرض غير الهرمي يمثل بديلا عن إستخدام الإكراه بالقوة، إلاّ إن واقع الأمر يشير إلى إن الحكم العالمي يبقى إنتقائيا بالنسبة لتنفيذ السياسيات واتباع القواعد والمعايير. (1)

ب. مشكلة التنسيق: تشكل مشكلة التنسيق نقطة ضعف اخرى للحكم العالمي، إذ يمتاز الحكم العالمي بغياب المكان أو الجهة المركزية التي تعمل على تنسيق مختلف السياسات ،فالحكم العالمي لا يمثل سلطة أو حكومة مركزية تتحمل مسئولية التنسيق

---

(1) Micheal Zurn,Op.Cit,pp.412-413.

بين مختلف السياسات، علاوة على ذلك فإن الحكم العالمي يمتاز بتفتت التنظيم العـالمي وعدم وجود جهة محددة لتنسيق انشطة المؤسسـات والمـنظمات المتداخلـة والفصـل في النزاعات فيما بينها. ولكن هذا لا ينفي وجود بعض المؤسسات التي تمارس دورا تنسـيقيا عالميا، حيث ارتقى مجلس الأمن على وجه الخصوص إلى مثل هذا الدور بإتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تهدف إلى ضمان السلام وحمايـة حقـوق الإنسـان، كـما أن مجموعـة الثمانية ومجموعة العشرين تعرّف نفسها كمنسّق مركزي بإسداء التوجيهات للمؤسسات العالميـة الأخـرى وبتبنّـي مسـئولية تلـك القضـايا الضروريـة التـي لم تحـض بـإهتمام المؤسسات العالمية الأخرى، فضلا عن ذلك ظهور مؤسسات للفصل بـين الـدول في اطـار المنازعات التي تقع بينها ،ولكن في حدود إختصاصات تحكيمية ضيقة كما هو الحال مـع منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك فقد بقيت جميع هذه المحأولات محدودة، كـما إنهـا تولّـد معارضـة مـن قبـل عـدّة فـاعلين آخـرين في هـذه المؤسسـات لأنّ عضـويتها هـذه المؤسسات محدودة بل حصرية للغاية، وأعضاء هذه المؤسسات رشّحوا انفسـهم للعـب دور التنسيق لكنهم لا يملكون التخويل لأداء هذه المهمة، فضلا عن إن هذه المؤسسـات لم يتم تكوينها لغرض اداء عمل التنسيق. [1]

ج. مشكلة الشرعية: يتسبب الحكم العالمي في خلق مشكلة الشرعية، فلم تعـد القـرارات تتخذ على أساس التسوية بين طرفين دوليين تتضمن موافقتهما، فالقرارات التي تتخـذ في إطار نظام الحكم متعدد المستويات وفي داخل المنظمات العالميـة ادت إلى خلخلـة مبدأ التوافق فظهرت الحاجة إلى إضفاء الشرعيـة عـلى سـلطة المـنظمات العالميـة [2]، وبينما يجد البعض إمكانية اصلاح المؤسسات العالمية لجعلها اكـثر ديمقراطيـة لـتلافي

(1) Ibid, p.413.

(2) Ibid, p.413.

مشكلة الشرعية، ومنهم على سبيل المثال (ديفيد هيلد) الذي أكد على ضرورة إخضاع المنظمات والمؤسسات العالمية لضوابط الديمقراطية، واعطاء سكان العالم رأيا مباشرا في تكوين المؤسسات والمنظمات الدولية وفي صياغة سياساتها، وحذر من: "إنّ العجز الديمقراطي الحالي الذي تعاني منه المؤسسات والمنظمات الدولية القائمة، مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الأمن، يمكن أن تصبح آثاره اسوأ بكثير في الوقت الذي تكتسب وتمارس فيه هذه المؤسسات والمنظمات قوة أكبر في السياسة الدولية"[1]، ووجد (هيلد) في الحكم العالمي كنموذج للتنظيم والادارة على المستوى العالمي كفاية، إذا ما تم اصلاح المنظمات العالمية وتعزيز الديمقراطية فيها، في حين يرى إتجاها آخرا من الباحثين بإن إقتراح وجود عملية ديمقراطية خارج الدولة القومية هو اقتراح ساذج وغير ممكن التحقيق[2]، لأن الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال وغيره من المؤسسات الدولية غير قادرة على تلبية المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية، وعلى وفق رأي المشككين فإن الشرعية الديمقراطية غير ممكن إلاّ في إطار المجموعة السياسية التي تقبل بخيار الحكم الديمقراطي الذاتي وهذا ما تتصف به الامة بمفهومها الحديث. على العكس من ذلك فخارج الدولة القومية يفتقد للمتطلّبات والشروط الاجتماعية للمجتمع السياسي الديمقراطي – المجال السياسي - ولهذا فالربط بين الامة والديمقراطية ليس بالصدفة التاريخية، بل هو أمر جوهري وغير قابل للفصل، إذ يتطلب المجتمع السياسي للدولة الحديثة درجة معينة من التجانس لغرض تحقيق الديمقراطية.[3]

---

(1) David Held,Reframing Global Governance,Op.Cit, pp.170-172, And See: Campbell Craig , The Resurgent Idea Of World Government, Ethics And International Affairs, Vol. 22.2, (U.S: Carnegie Council For Ethics In International Affairs, Summer 2008),p.136.

(2) Micheal Zurn,Op.Cit,p.414.

(3) Micheal Zurn,Op.Cit,p.414,And For More Details about The Impossibility of Democratic Governance Beyond a State See:

Thomas Risse, Transnational Governance and Legitimacy,In: Arther Benz and Yannis Papadopoulos, Governance Democracy ,Comparing National,European and International Experiences,(New York: Routledge, Taylor & Francis,2006),p.184-185.

ولغـرض تحقيـق الديمقراطيـة يتطلـب تحقيـق مـا يسـمى بــ(إنسـجام المشـاركة) أي: "حصول الإنسجام بين الناس المتأثرين بإتخاذ القرارات وبمن يمثلهم في نظام إتخاذ القرارات"، ففي غياب (إنسجام المشاركة) فالمجموعة المتأثرة بعواقـب القـرار دون المشـاركة في صـنعه يمكن إن تعد مثل هذا القرار مفروضا عليها من قبل الآخرين.[1]

وفي الحقيقة إن تزايد عدد وأهمية المؤسسـات المجتمـع المـدني العالميـة في التـأثير عـلى السياسات والقرارات العالمية بوصفها كيانات معـبرة عـن المصـلحة الجماعيـة العالميـة، يمكـن النظر اليها كإستجابة للخلل الحاصل في شرعية المؤسسات العالمية[2]، وتبرز الحاجة المتناميـة لشرعنة السياسات والقرارات العالميـة في الإحتجاجـات والملاحظـات والتقـارير التـي تصـدرها الحركـات المناهضـة للعولمـة ومنهـا مجموعـة (أتـاك -ATTAC)[*]، وغيرهـا مـن الحركـات الاجتماعية العابرة للحدود القومية.[3]

الى جانب ذلك فإن المعارضة التـي يـتم تنظيمهـا عـلى المسـتوى المحـلي ضـد سـعي السلطة الدولية لتقويض السيادة الديمقراطية قد بدت بشكل اوضح خلال العقود الأخيرة، المثال المناسب لذلك يشمل الاسـتفتاءات عـلى الإنـدماج الاوروبي، ونمـو الموقـف المتشـائم حول الإندماج الاوربي، وبشكل عام فإن احد العوامل - التي تنذر بعواقب سيئة - والتي ترافـق الهبـوط في ثقـة الجمهـور في السـلطة السياسـية التقليديـة في العديـد مـن دول

---

(1) Micheal Zurn,Op.Cit,p.414, Also See: Cristina Lafont, Accountability and Global Governance: Challenging The State-Centric Conception of Human Rights, Ethics & Global Politics ,Vol. 3, No. 3,(Stockholm: Co-Action Publishing, 2010),p.196.

(2) Micheal Zurn,Op.Cit,p.414.

(*) أتاك - ATTAC: هي حركة عالمية تعمل من اجل تطوير البدائل الاجتماعية والديمقراطية والبيئية في عملية العولمة، للمزيد ينظر موقعها الالكتروني في الانترنت: www.attac.org

(3) Micheal Zurn,Op.Cit,pp.414-415.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) هو عودة ظهور التطرّف اليميني[1]، ولعل صعود التيار القومي البريطاني وتقديمه لمقاربة الخصوصية والهوية والاستقلال السياسي والاقتصادي في ظل تصاعد التهديدات الأمنية والإرهاب ومشكلة الهجرة والمشكلات الاقتصادية التي لم يستطع أصحاب الإتجاه المؤيد للإندماج والتكامل والتعددية الإجابة عنها كانت وراء نتيجة حصول الموافقة - بنسبة 53% من الاصوات - على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي في الإستفتاء الذي جرى في 23حزيران من العام 2016.

3.يرى بعض الباحثين إن استمرار وجود الدولة وإنتهاجها لسياسات قومية يمثل أبرز معوق يقف في وجه الحكم العالمي، فعلى الرغم من التأثيرات التي تركها العولمة بأبعادها المتعددة على سيادة وسلطة الدولة القومية فإنها ابعد ما تكون عن الغاء الدولة القومية، وبهذا الصدد يرى (روبرت كوهن وجوزيف ناي الابن): "إن استمرار التقاليد السياسية القومية والثقافات التقليدية تعني أن الدولة ستبقى المؤسسة الأساسية للحكم مدة طويلة في هذا القرن"[2]، فضلا عن ذلك فإن إستجابة الدول للتعاون الدولي متعدد الأطراف تختلف، كما تختلف طبيعة الالتزام بالقواعد والمعايير المرتبطة بإدراة القضايا العالمية من دولة إلى أخرى[3]، وتتضاعف إحتمالية ذلك مع عدم وجود سلطة عالمية مخولة بالاشراف على تنفيذها والالتزام بها.

ومن ناحية اخرى تشير بعض المعطيات العالمية - لاسيما منذ بداية الألفية الجديدة - إلى تصاعد حدة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ،وزيادة التوترالجيو سياسية العالمي، الأمر الذي يدفع بعودة الدولة إلى المركز السياسي والاقتصادي في النظام العالمي[4]، كما إن نظام الحكم العالمي لا يستطيع أن يلغي المشكلة الرئيسية في النظام

---

(1) Ibid,p.415.

(2) روبرت و. كيوهن و جوزيف س ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 65.

(3) المصدر نفسه، ص ص 42-44.

(4) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit, p.39.

الدولي وهي إمكانية الدول في استخدام القوة وعلى حد قول (الكسندر ويندت) إن المشكلة المستمرة في إطار الحكم العالمي هي: "طالما استمرت الدول ذات السيادة في الوجود، فإنه لا يمكن إيقاف إستخدامها للعنف في السياسة الدولية لتحقيق مصالحها، ومن ثم فإن ذلك يمثل معوقا لتحقيق السلام العالمي".[1]

وتتعدى مشكلات الحكم العالمي الشكل الرسمي لتشمل ايضا الأطراف والجهات غير الحكومية، فقد شكك البعض بقدرة هذه الجهات على العمل بصورة منفردة وبعيدا عن الشروط والظروف التي توفرها الدول[2]، كما إن هذه الجهات ولاسيما المنظمات غيرالحكومية ومنظمات المجتمع المدني تواجه بعدم وضوح آليات عملها وعدم خضوعها لمعايير الديمقراطية والشفافية [3]، وبحسب رأي (توماس رايس) إن مؤشرات الديمقراطية منخفضة داخل المنظمات غير الحكومية في حين إنها تمارس نشاطات ديمقراطية عالية خارج اطار المنظمات، على العكس من الدول التي تنخفض ممارساتها الديمقراطية في تفاعلاتها وعلاقاتها الخارجية.[4]

القسم الثاني: الإنتقادات النظرية للحكم العالمي:

على الرغم من إن دعاة الحكم العالمي يؤكدون على قدرة الحكم العالمي على تحدي منظورات العلاقات الدولية والتوصل إلى تقديم وجهة نظر جديدة في السياسية العالمية التي باتت أكثر تعقيدا وتغيرا و أكثر صعوبة في الكشف عن هويتها، إلاّ إن موقف الإتجاه السائد في دراسة العلاقات الدولية يؤكد على إن الحكم العالمي ليس له القدرة على أن يصبح منظورا جديدا من شأنه أن يهدد المنظور التقليدي المرتكز على اساس مركزية

(1) Alexander Wendt, Why A World State Is Inevitable.. Op.Cit, p.506.

(2) Thomas Risse, Transnational Actors and World Politics,Op.Cit,pp.274-276.

(3) Ibid, p.276.

(4) Thomas Risse, Transnational Governance and Legitimacy,Op.Cit, p. 192.

الدولة في السياسة والعلاقات الدولية [1]، وينفي هذا الإتجاه إمكانية الحكم العالمي بسبب تصوره للسياسة والنظام الدولي المستندة إلى مفهوم الفوضى، لذلك فالحكم العالمي بالنسبة لهذا الإتجاه لايعبر عن تطور ما، فهو:"مجرد استمرار لأدبيات الإعتماد المتبادل التي ازدهرت في السبعينيات من القرن العشرين، والنقاشات التي تلتها في الثمانينيات حول الأنظمة الدولية والتي لم تستطع تجاوز مركزية الدولة في تحليلاتها، ولاحتى روافد هذا التيار التي أخذت على محمل الجد أدوار فواعل أخرى من غير الدولة ووكالاتها في الساحة العالمية، فإنها لم تسند لهذه الفواعل صفة الإستقلالية في الفعل داخل بنائها النظري"[2].

من جهة اخرى تذهب بعض اراء الباحثين - وعلى وجه الخصوص المنتمين للنظريات النقدية - إلى وصف الحكم العالمي بكونه مفهوما ايديولوجيا يرتبط بالنيو ليبرالية، ويمثل الحكم العالم -عندهم - المشروع السياسي للعولمة، أو إنه يمثل مشروعا للهيمنة الأمريكية.[3]

وفي إتجاه أقل حد مما سبق يرى بعض الباحثين إن الحكم العالمي - لا يزال في مراحله المبكرة، فالعقبات التي تحول دون الحكم العالمي لا تزال موجودة، بما في ذلك اختلال توازن القوى والمشكلات المرتبطة بالديمقراطية والشرعية على المستوى الوطني والدولي، فضلا عن غياب الإجماع الأخلاقي-المعيارية حول (الأخلاق العالمية) [4]، أو "قيم الجوار الجغرافي العالمي" و "النظام الأخلاقي المدني العالمي "كما يسميها تقرير لجنة (الحكم العالمي) [5]، وغيرها من المشكلات، وبذلك فإن الحكم العالمي - بحسب هؤلاء الباحثين- لا يزال يمثل رؤية أكثر منه وصفا للحالة الفعلية للنظام الدولي.[6]

---

(1) Eva Cihelková, Op.Cit, p.18.

(2) بوحريص محمد الصديق، مصدر سبق ذكره ،ص ص25-26.

(3) Philipp S. Müller and Markus Lederer,Op.Cit,pp.8-10.

(4) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Op.Cit,p.149.

(5) تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 61-93.

(6) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg,Op.Cit,p.194.

ولايتوقف نقد الحكم العالمي عند هذه الإتجاهات والتي تنطلق من قاعدة نظرية مختلفة (الواقعية والنقدية)، بل هناك إنتقادات اخرى ترتبط بالجوانب المهملة أو الغامضة في الأعمال الرامية للتأسيس النظري لمفهوم الحكم العالمي، في مقدمتها:

1. تسليم منظري الحكم العالمي بالعالمية في حين إن العالمية غير متحققة فعلا ، فالعولمة الشاملة ليست سوى إفتراض نظري غير متحقق واقعيا.[1]

إذ لم يتم الإنخراط في العولمة بالمدى ذاته في كل مكان، كما إن العولمة لا تفرز التجانس بين البشر دائما، بل و تواجه في بعض الاحيان موقفا دفاعيا يؤكد على الهوية الثقافية والقومية.[2]

2. المبالغة في اعتبار العالم محكوم فعلا بتلك الأطر والمؤسسات والترتيبات، بينما تشهد الكثير من مجالات التفاعل العالمي غيابا للقواعد الحاكمة، أو محأولات لمنع نشوئها عن طريق التوجه نحو المبادرات الذاتية للضبط، ومن ثم فإن ادبيات الحكم العالمي تفشل في وضع الحدود الفاصلة بين ماهو حكم وما هو غير ذلك.[3]

3. عدم وضوح الموقف من السياسة في خطاب الحكم، حيث تساءل (كلاوس دنغويرث و فليب باتبيرغ)عن سبب تفضيل مصطلح الحكم عن مصطلح سياسة، ووصفا ذلك بالتوجه نحو تسويق مفهوم تقني تسييري للعملية السياسة اصلا، وهذا الموقف يجده الباحثان غير محايدا ثقافيا ويكرس نظرة انكلوسكسونية ضيقة عن إدارة شئون الحياة بشكل متناغم مع نظام تفاعل متعدد المراكز دون أن تكون بالضرورة محصلة لعلاقات القوة (اي عملية سياسة)[4].

---

(1) المصدر نفسه ،ص 29، كذلك:

Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, How Global and Why Governance? Op.Cit,pp.703-706.

(2) للمزد ينظر: جون بيلس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 36-38.

(3) بوحريص محمد الصديق، مصدر سبق ذكره ،ص 29، كذلك:

Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, How Global and Why Governance? Op.Cit,pp.706-707.

(4) المصدر نفسه، ص 29، كذلك:

4.عدم وضوح في موضوع السلطة والقوة في مفهوم الحكم، وتبدو مناقشة الحكم دون الحديث عن السلطة امرا متناقضا، فالحكم والسلطة مرتبطان بشكل وثيق، فإذا كان الحكم يتضمن القواعد والهياكل والمؤسسات التي تعد المرشد والمنظم والمسيطر على الحياة الاجتماعية [1]، فلا يمكن تصور مفهوم الحكم من دون ضم السلطة إلى جانبه، والتي يفهم منها القدرة على التأثير في السلوك .

فقد واجهة مناقشة سلطة الحكم في إطار العلاقات الدولية نقدا على يد (اي. اج كار) في سياق نقده للفكر المثالي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، ومن حينها اقتصرت مناقشة موضوع السلطة في العلاقات الدولية على قدرة الدولة على استخدام موارد قوتها لإخضاع الدول الأخرى والتأثير على سلوكها [2]، إلى جانب ذلك، فإن الصعوبة والتعقيد التي تواجه مناقشة موضوع السلطة في الحكم العالمي، ترجع إلى أن الحكم العالمي لا ينشئ سلطة مركزية عالمية تتخطى مفاهيم السيادة التقليدية، وبدلاً عن ذلك فإن الحكم العالمي يطرح فهما اخرا للسلطة يقوم على اساس القدرة على التأثير والضغط من دون اكراه، لذلك لا يمكن القياس مع سلطة الحكومة لفهم الحكم العالمي.[3]

5. لا تزال هناك مشكلة في خلق تعريف واحد للحكم العالمي، إذ على الرغم من إن مصطلح الحكم أصبح واسع الإنتشار إلاّ إنه لم يؤد إلى مفهوم مستقر. [4]

6. استمرارالإختلافات الكبيرة في خطاب الحكم العالمي، وكذلك في النقاش حول العولمة، وفي بعض الاحيان يمكن أن يرتبط ذلك بإختلافات في التحليل، على سبيل المثال الموقف من الدولة القومية، ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية،و قضية

=Jorg Friedrichs,Global Governance as The Hegemonic Project of Transatlantic Civil Society, In: Markus Lederer and Philipp S.Müller,(Eds.),Op.Cit,pp.46-47.

(1) Michael Barnett And Raymond Duvall, Op.Cit, p.2.

(2) Ibid, p.2.

(3) Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 209.

(4) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p.37.

المساءلة في إطار الحكم العالمي،و قضية الإجراءات الديمقراطية داخل الحكم العالمي وفكرة الشرعية وغيرها من القضايا. [1]

7. إن الحكم العالمي لايستطيع أن يصف ويشرح كل ظواهر العلاقات الدولية ومنها استمرار الصراعات الدولية [2]، بالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ التشكيك في تحقيق الإنسجام في العلاقات الدولية في ظل العولمة، فضلا عن استعداد الدول للمشاركة في التعاون الدولي، كما شككت الدراسات الحديثة أيضا في دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحكم العالمي وبدأت تسلط الضوء على علاقات القوة التي ترقد تحت آليات الحكم العالمي.[3]

والاكثر من ذلك فإنه منذ بداية الألفية الجديدة، بدأت العلماء بالتأكيد على أن الحكم العالمي ليس بالضرورة إيجابيا، فالنظرة الفاحصة على بعض من الحكم الفعلي الذي يجري في العالم تشير إلى " أن هذه الهالة الايجابية المحيطة بالحكم العالمي قد لا يكون لها ما يبررها دائما، فالآثار الأخلاقية المترتبة على الكثير من انشطة الحكم غالبا ما تكون مختلطة ومعقدة، ومن ثم فإن ما إذا كانت أنشطة الحكم هي جيدة ام لا ؟ يعتمد إلى حد كبير على الإجابة على هذا السؤال: جيد لمن؟ و جيد لأي غرض؟".[4]

ومما تقدم نخلص إلى إن دراسة العلاقات الدولية شهدت تطورا في النظريات والمناهج العلمية عبر مراحل تاريخية مختلفة عن طريق الحوارت والجدلات العلمية بين منظورات مختلفة رجحت في كل مرحلة منظورا محددا بناءا على قدرته على إستيعاب التغيير الحاصل في الواقع الدولي من جهة وتكيفه مع المناهج العلمية ونظرية المعرفة الموجه والمرشدة للباحثين في عملية التنظير والبحث العلمي.

ولكن ومنذ انتهاء الحرب الباردة - وفي ظل التغييرات في طبيعة العلاقات الدولية والتحول في هيكل النظام الدولي، جنبا إلى جنب مع التحولات النظرية والمعرفية -

(1) Ibid, p.38.

(2) Frank Biermann, Op.Cit,p. 8.

(3) Magdalena Kozub-Karkut,Op.Cit,p.37.

(4) Deborah Avant, Martha Finnemore, and Susan K. Sell,Op.Cit, p.20.

اضحى حقل العلاقات الدولية يعيش مرحلة إنتقالية تتنافس فيها المنظورات التقليدية التي تحاول جهدها في تطوير تنظيراتها للتكيف مع الواقع الدولي المتغير، فضلا عن ظهور تنظيرات جديدة متعددة تنتمي لما أصبح يعرف بالتنظيرات (ما بعد الدولية) والتي ترفض الإرتكاز في التحليل الدولي على الدولة القومية ،فضلا عن حصول تطورات في نظرية المعرفة (الابستمولوجيا) في ظل ظهور الفسفة مابعد الوضعية، والتي أثرت في تغير طبيعة وغرض النظرية العلمية في حقل العلاقات الدولية فظهرت النظريات التأويلة والتأسيسية وبات غرض النظرية تحقيق الفهم والبناء وتغيير الواقع بدلا من التفسير والحياد العلمي الذي تمسكت به الفلسفة الوضعية.

وفي ظل هذا الواقع إقترح انصار الحكم العالمي استخدام (الحكم العالمي) كمفهوم تحليلي يوفر منظور محددا بشأن السياسة العالمية مختلفة عن منظورات العلاقات التي تصف وتفسر العلاقات ما بين الدول (inter-national)، ويظهر الحكم العالمي بوصف منظورا تحليليا قدرة على التكيف والاستيعاب للمتغيرات الهيكلية في النظام الدولي، ويظهر ذلك في تميزه برؤية للعالم (انطلوجيا)، تبدو متناسبة مع هذه المتغيرات، فضلا عن تميزه في تبني منهجا نظريا ومعرفيا (ابستمولوجيا) ترتبط بالفلسفة ما بعد الوضعية، وهو ما جعله يركز على الفهم بدلا من التفسير فضلا عن ادخاله للقضايا المعيارية والأخلاقية في التحليل ليشكل اطارا نظريا تدخليا اكثر من كونه نظرية تفسيرية محايدة.

ومع ذلك فإن الحكم العالمي لايزال يعاني العديد من المشكلات العملية والإنتقادات النظرية والتي تنقص من قدرته على أن يكون منظورا علميا متكاملا يحل بديلا عن المنظورات السائدة والتي باتت تعاني الكثير من المشكلات في التفسير والتكيف مع التغيرات في النظام الدولي والتحولات المعرفية. فضلا عن إن الحكم العالمي لايمثل الاطار النظري الوحيد المنافس، حيث يشهد حقل العلاقات الدولية تعددية - إلى حد الارباك - في التنظيرات، فضلا عن التفريعات الجديدة المنبثقة من المنظورات التقليدية.

ومع ذلك وبحسب اعتقادنا تبقى قيمة الحكم العالمي الوصفية تمثل اهمية كبيرة في فهم التغيير في في السياسة العالمية، فضلا عن اهمية إدخاله للقضايا المعيارية والأخلاقية في

فهم تحليل السياسة العالمية وسعي منظريه لتقديم اقتراحات مهمة في اصلاح المؤسسات والمنظمات العالمية، واخيرا تبدو اهمية الحكم العالمي قائمة بمجرد تقديمه كإطار نظري يمكنه أن يكسب الحقل رؤى جديدة للسياسة والنظام العالمي.

الخـاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكننا ان القـول ان عمـق التغيـيرات الجذريـة التـي فرضـتها نهايـة الحرب الباردة، وتطورات العولمـة المتعـددة الابعـاد، في واقـع العلاقـات الدوليـة وفي طبيعـة هيكل وبنية النظام الدولي، كانت من بين أبرز نتائجهـا هـو ظهـور الحكـم العـالمي كظـاهرة متطورة تقوم على اساس تراجع سلطة الدولة وتقلـص وظائفهـا لصـالح تصـاعد قيـام جهـات واطراف رسمية وغير رسمية بهذه الوظائف في ظل الترابط العالمي الذي أفضت اليه العولمـة، وتنامي التفاعلات والتبادلات العابرة للحدود القومية ،وتصاعد الوعي بضرورة حل المشـكلات العالمي ومواجهة المخـاطر العالميـة، وتتخـذ اشـكالا متعـددة المسـتويات تتمثـل بالمؤسسـات والأنظمة فوق الدول والشبكات الرسمية فيما بين الدول، إلى جانـب الشـبكات غـير الرسـمية والمبادرات التنظيمية العابرة للحدود القومية من قبل مؤسسات السوق والحملات التي تقوم بهامنظمات المجتمع المدني والحركات الإجتماعية العالمية ،فضلا عن نماذج الشراكات المختلطة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية والتي باتت تعرف بـ(هجن العولمة).

وبذلك فإن الحكم العالمي شكل احد اهم خصائص النظام العالمي بعد الحرب الباردة، وبديلا عن النظام الدولي الذي ارتكز على مركزية الدولة القومية واحتكارها تسيير الشئون الدولية عن طريق أدوات وصيغ الدبلوماسية والمفاوضات والمنظمات الدولية ،التـي أصبح تواجه بعجز كبير في تنظـيم وتوجيـه القضـايا ذات الطبيعـة العالميـة، فضـلا عـن التصـدي للمشـكلات والمخـاطر العالميـة، وقـد مثـل هـذا البـديل عنـد بعـض المنظـرين والبـاحثين في العلاقـات الدوليـة افضـل نموذجـا للنظـام والسياسـة العالميـة في المسـتقبل ، يظهـر تطوره التدريجي عـن طريـق تـداخل العـالم وترابطـة وظهـور الشـبكات الرسـمية وغـير

الرسمية ونمو المؤسسات والأنظمة العالمية الرسمية مما يعني تراجعا للوسائل والأدوات الدولية التقليدية في ادارة وتوجيه النظام الدولي، كما يرى هولاء ان نموذج الحكم العالمي النامي يتطلب دراسة كيفية تحققه وكشرح كيفية انتشار السلطة الدولية وتجزئتها وتحديد افضل السبل لتشييد المؤسسات وبناء الترتيبات العالمية وكيفية مراقبتها وضمان الالتزام بها.

وفي هذا السياق ينصب اهتمام الدارسين والمختصين بدراسة الحكم على مجموعة من الترتيبات والممارسات الجديدة التي يتضمنها الحكم في مقدمتها تجزئة أو تقاسم السلطة العامة بين مستويات مختلفة من التنظيم، على المستوى الوطني بين السلطة المركزية وبين الحكومات المحلية، وعلى المستوى الدولي بين الحكومات، والاتحادات والتكتلات الدولية والمنظمات والمؤسسات العالمية، كما اهتم هؤلاء بتشجيع السياسات التي تصاغ وتنفذ بعيدا عن الحكومة المركزية، وتسهيل عمليات التنسيق والمشاركة مع القطاع الخاص، واتاحة الفرص امام الهيئات العامة والقطاع الخاص لتوفير المنافع والخدمات العامة، فضلا عن الاعتماد المتزايد على الشراكات والشبكات وأشكال جديدة من العلاقات لغرض تصميم السياسات واتخاذ القرارات.

وبزيادة عدد المنظرين والباحثين المهتمين بالحكم العالمي تعمق مفهوم الحكم العالمي وشاع انتشاره بعد الحرب الباردة في ادبيات العلاقات الدولية ليس بوصفه مفهوم وصفي يصف ويحدد ابعاد ظاهرة معينة، بل كإطارنظري تحليلي للعلاقات الدولية ينافس نظريات ومنظورات العلاقات الدولية القائمة في فهم وتحليل العلاقات الدولية، وتقديم رؤية خاصة للنظام العالمي.

ان رؤية الحكم العالمي للسياسة والنظام العالمي جاءت بصورة متمايزة لرؤية التنظيرات التقليدية، حيث تتناسب هذه الرؤية مع حجم التغييرات الهيكلية في النظام الدولي والعلاقات الدولية، ولذا فقد رأى منظرو الحكم العالمي إلى ان مفهوم الحكم

العالمي يؤطر التغييرات التي جاء بعد نهاية الحرب الباردة، وأفضت اليها مجموعة من الاسباب والدوافع ترتبط بالنتائج المترتبة على انتهاء الحرب الباردة و زيادة في فرص المؤسسات الدولية - الأمم المتحدة بشكل خاص - لاداء دورا أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي، فضلا عن تطورات العولمة وتزايد الترابط والتشابك العالمي، وارتفاع مستوى الوعي العالمي بالمشكلات التي يواجهها العالم، والتي تتطلب نموذجاً لتنظيم وادارة القضايا والمشاكل العالمية بطريقة متفق عليها ومختلفة عن الوسائل والأدوات التي اعتمدت في اطار النظام الدولي القائم على اساس مركزية الدولة.

وعلى الرغم من إن منظورات العلاقات الدولية قدمت وجهة نظرها عن الحكم العالمي، إلاّ ان وجهات النظر هذه لم تستطع استيعاب وتفسير طبيعة الحكم وتجزءة السلطة الدولية في النظام العالمي حيث استمرت هذه النظريات في تقديم تحليلاتها بالاستناد إلى الافتراضات التقليدية المرتكزة إلى اساس عد الدولة القومية الفاعل الوحيد أو الفاعل الاهم في النظام الدولي واحتكارها للسلطة أو تفويضها لجزء من سلطاتها للمنظمات المتعددة الأطراف ، وفي ضوء ذلك قدم المنظرون الحكم العالمي بوصفه منظور لتحليل العلاقات الدولية يعمل على تدارك العجز الذي النظري الذي تعاني منه النظريات الدولية، ويقدم إفتراضاته حول طبيعة الوحدات الفاعلة في النظام العالمي وتحديد طبيعة بنية نظام الحكم العالمي البديلة عن البنية الفوضوية فضلا عن التركيز على الاجند البحثية مختلفة عن النظريات الأخرى.

ويمكننا ان نسجل هنا ملاحظتين اساسيتين:

الملاحظة الأولى وترتبط بالواقع العملي للحكم العالمي ويمكن تلخيصها بالقول: أن الوضع العالمي المعاصر يشير إلى وجود نموذجا مختلطا بين الحكم الدولي من جهة والذي يتمثل بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فضلا عن كل السياسات والممارسات للقوة أو تحالف القوة المهيمنة على العالم سواء عن

طريق سيطرتها على المنظمات الدولية أو بتوظيفها لمصادر القوة التي بحوزتها في فرض قراراتها وسياساتها على العالم. وبين الحكم العالمي المتمثل بالمؤسسات والأنظمة الدولية والترتيبات وشبكات الحكم الرسمية وغير الرسمية.

وفي الحقيقة فإن الحكم العالمي بات يعاني من بعض التراجعات، فعلى سبيل المثال أن نماذج إقليمية للحكم العالمي بدء تعاني من بعض الانسحابات بعد ان خاضت تجربة مهمة وناجحة إلى حد ما تحتضغط المشكلات الاقتصادية والجدل حول الهوية والاستقلال القومي، مثلما حدث في انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، فضلا عن ذلك فقد فشل الحكم العالمي من ايجاد حلولا للمشكلات العالمية بسبب تعنت الدول ورفضها كما يمكن ملاحظته في قضايا حكم البيئة العالمي، كما ان هناك معوقات عملية اخرى تعيق من تطور الحكم العالمي من قبيل عودة اهمية الدولة في حل المشكلات العالمية كما حصل في الأزمة المالية العالمية، وعودة التوتر والتنافس الدولي في عدة مناطق في العالم وتزايد مخاطر الارهاب العالمي، فضلا عن العجز في تطبيق مبادئ الديمقراطية في المنظمات الدولية واصلاحها وجعلها خاضعة للمراقبة والمحاسبة ،والتشكيك في قدرة واستقلاليتها الجهات والأطراف غير الحكومية في ممارساتها وانشطتها على المستوى العالمي، كل ذلك من شأنه ان يعزز من قوة الحكم الدولي بدلا من الحكم العالمي.

أما الملاحظة الأخرى فترتبط بالحكم العالمي بوصفه منظورا لدراسة العلاقات الدولية ويمكننا القول هنا: انه على الرغم من توافر العديد من المقومات التي ترجح ان يكون الحكم العالمي منظورا لدراسة العلاقات الدولية وبغض النظر عن الانتقادات الموجه لهذه الرؤية، فإنه لا يمكن لأية مقاربة منفردة أن تستوعب التعقيد المميز للسياسة العالمية المعاصرة، ولذلك يبدو ان حقل العلاقات الدولية إزاء مجموعة كبيرة من المنظورات المتنافسة ولسنا إزاء تطور منظور واحد يحل محل المنظورات الأخرى ويساعد ذلك في تعزيز فهم الواقع الدولي من جهة كما يساعد على التقويم النظري بين

النظريات، حيث ينبغي خلق تعـاون وثيـق بـين مختلـف التنظـيرات مـن اجـل اثـراء فهمنـا الشامل للعالم.

وعلى الرغم من ان الحكم العالمي لم يقدم منظورا متكاملا ووحيدا، فإن اهميته لاتكمـن في تقديم رؤية ووصف جديد للنظام العالمي، بل وتعكس سعي الوسط الاكـاديمي إلى ايجـاد بديل عن النظام الدولي - تحت تأثير التغير في نظرية المعرفة - وإنقاذ حقل العلاقات الدولية بعد العجز الكبير الذي وقعت فيه النظريات التفسيرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرأن الكريم

ثانيا: الوثائق والتقارير:

1. نص قرار الجمعية العامة رقم 2/55 اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، رقم الوثيقة A/RES/55/2، 13/ سبتمبر / 2000.
2. البرنامج الانمائي للامم المتحدة،تقرير التنمية البشرية لعام 2013.
3. البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2014.
4. الأمم المتحدة، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ،الدورة الخامسة، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجال أسلوب الحكم والإدارة العامة، رقم وثيقة: (E/C.16 /2006/4)،(نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31آذار /مارس2006)،

ثالثا: الكتب العربية

1. د. ابراهيم ابو خزام، الحرب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009).
2. د. احمد أنور ابو النور (وآخرون)، قضايا العلوم الإنسانية اشكالية المنهج ،(القاهرة: وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1996).
3. احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون ،ط2، (القاهرة: دار الشروق، 2005).
4. د.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط 4 (مصر،أسيوط: جامعة أسيوط، 2007).
5. السيد يسين، الكونية والاصولية ومابعد الحداثة (اسئلة القرن الحادي والعشرين)، ج 2، ط 1 ،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1996).
6. د. اماني غازي جرار، المواطنة العالمية، ط1،(عمان - الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011).

7. انور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985).
8. د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (العراق، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).
9. د. بطرس بطرس غالي، الحكومة العالمية (القاهرة: دار المعارف، 1992).
10. د. توفيق الطويل، اسس الفلسفة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1979).
11. د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006).
12. د. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، ط2 (القاهرة، شركة الدليل للدراسات والتدريب، 2013).
13. د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2000).
14. حافظ عبد الرحيم (وآخرون)، السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
15. د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والاداب والفنون، 1995).
16. حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، (عمان- الاردن: منتدى الفكر العربي،2012).
17. د. خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى، للدراسات والنشر والتوزيع، 2014).
18. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط1، (الرياض - المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009).

19. د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: دار الحقيقة،2000).
20. زهيد الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، ط 1، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000).
21. صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكاليات، ط. 1(الجزائر دار قانة، 2010).
22. د. عامر المصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008).
23. د. عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014).
24. عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو: المعرفة والسلطة، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994).
25. عبد الرحمن بدوي، امانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، (الكويت: الناشر وكالة المطبوعات، 1979).
26. د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1989).
27. عبد العزيز ركح، مابعد الدولة الامة عند يورغن هابرماس، ط1،(الجزائر: منشورات الاختلاف ،دار الامان، 2011)،
28. د. علي عبود المحمداوي و الناصر عبد اللاوي، يورغن هابرماس، العقلانية التواصلية في ظل الرهان الاتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013).
29. غسان الغزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)،
30. فتح الله ولعلو، تحديات العولمة، الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1996).
31. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1990).
32. محمد السعيد إدريس ،تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، ط1 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -الأهرام ،2001).

33. د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
34. محمد بوبوش، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم واخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية ،ط1،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
35. د. محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).
36. د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، (بيروت: الدار الجامعية، بلا).
37. د. محمد سعدي ،مستقبل العلاقات الدولية ،من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة والثقافة والسلام،ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
38. د. محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الاسلام: دراسة في مفهوم الحكم وتطوره ،ط1، (القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002).
39. د. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، ط1 (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011).
40. د. ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العملية والنمطية، ط1 ،(ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
41. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، ط 1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008).
42. د. ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية- رؤية استشرافيه،ط1، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011).
43. د نجاح محسن، الحكومة العالمية عند برتراند رسل،ط1(القاهرة: دار الفتح للاعلام العربي،2003).
44. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

45. د. نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية المنهج، ط1،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
46. يمنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وامكانية حلها ،(القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1990).
47. يمنى طريف الخولي، فلسفة كارل بوبر المنطقية: منهج العلم، منطق العلم ،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).

رابعا: الكتب المترجمة:

1. اكزافييه غيوم،العلاقات الدولية،ترجمة: د. قاسم المقداد، مجلة الفكرالسياسي، العدد 11-12، (دمشق:اتحاد الكتاب العرب، 2001).
2. أل غور، المستقبل: ستة محركات للتغيير العالمي ترجمة: د. عدنان جرجس، ج 1، سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2015).
3. الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية،ترجمة:د. عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع،2006).
4. ألان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة: الحسين سحبان و فؤاد الصفا، ط1،(المغرب - الدار البيضاء: دار توبوقال للنشر ،1991).
5. انابيل موني و بيتسيايفانز، العولمة: المفاهيم الأساسية، ترجمة: آسيا دسوقي، ط1،(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2009).
6. آن ماري سلوتر،نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، ط 1 (القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2011)،
7. اولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة: ابو العيد دودر(بيروت: منشورات الجمل، 2012).
8. اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الامان المفقود، ترجمة: علا عادل و هند ابراهيم، وبسنت حسن،ط1،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).
9. أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي الأخلاق والسياسة في عصر العولمة، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

10. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: د. محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1999).
11. برتران بادي و دومينيك فيدال، اوضاع العالم 2012: لاعبون جدد وواقع جديد، ط1،(بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012).
12. برايان وايت و ريتشارد ليتل و مايكل سميث (محررون)، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط1 ،(دبي: مركز الخليج للابحاث ،2004).
13. بول هيرست و جراهام طومبسون، مالعولمة: الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: د فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2001).
14. بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، ج1(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم معرفة، 2002).
15. توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992).
16. توماس فولجي (وآخرون)، مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية، ط1 ،(القاهرة: المركز القومي للترجمة ،2011).
17. جاك اتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، ترجمة: محمد صبح، ط1،(دمشق: دار كنعان، 2008).
18. جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود ابراهيم، ط 2، (الجزائر: ايوان المطبوعات الجامعية، 2009)،
19. جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي ط1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015).
20. جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية،ترجمة: مركزالخليج للأبحاث،ط 1، (دبي : مركزالخليج للأبحاث، 2004)،
21. د. جون توملينسون، العولمة والثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان ،ترجمة د. ايهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2008).

22. جوزيف س.ناي (الابن)،مفارقة القـوة الأمريكيـة، ترجمـة: د. محمـد توفيـق البجيرمـي، ط1،(الرياض- المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)،
23. جوزيف س. ناي وجون د. دونـاهيو(محـرران) ، الحكـم في عـالم يتجـه نحـو العولمـة، ترجمـة: محمد شريف الطرح، (الملكة العربية السعودية -الرياض: العبيكان، 2002)
24. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2(المملكة العربيـة السعودية - جدة: مطبوعات تهامة، 1984)،
25. جيريمي برشر، تيم كوستيلو، برندان سميث، العولمة من تحت: قوة التضـامن، ترجمـة: اسـعد كامل الياس، ط1 ،(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)،
26. جـيمس دورتي وروبـرت بالسـتغراف،النظريات المتضـاربة فيالعلاقـات الدوليـة، ترجمـة :وليـد عبدالحي،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).
27. جيفري سـتيرن ،تركيبـة المجتمـع الـدولي، مقدمـة لدراسـة العلاقـات الدوليـة، (دبي - الامـارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)،
28. جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ترجمة: د. جـورج كتـورة، ط1، (بـيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)،
29. دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة: رائـد القـاقون، ط1، (بـيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013).
30. داني، ودريك، معضلة العولمة، ترجمة: رحـاب صـلاح الـدين، ط1 (القـاهرة: مؤسسـة هنـداوي للتعليم والثقافة، 2014).
31. دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعـلى الرحمـة بوصفها اكثر صادرات امريكا اهمية، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، (عـمان - الاردن: الاهليـة، 2011).
32. دون كراوس، تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الـدولي، في: التطـورات الاسـتراتيجية العالميـة: رؤيـة اسـتشراقية، مركـز الامـارات الدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، ط1(ابـو ظبـي: مركـز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011).

33. ديفيد اوزبورن وتيد غايبلر، إعادة اختراع الحكومة كيف تحول روح المغامرة القطاع العام، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، (الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2010)

34. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة ،سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جتكر ،ط1، (الرياض - المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2003)،

35. روبرت جيبلن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: باسم مفتن النصر اللـه، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ،1990).

36. روبرت غيلبين ،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،(دبي-الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

37. سايمون كاني، عدالة تتخطى الحدود: نظرية في السياسة العالمية، ترجمة: محمد خليل ،ط1،(القاهرة:المركز القومي للترجمة، 2013)،

38. غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي -الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للابحاث، 2004).

39. فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران)، العولمة: الطوفان ام الانقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)،

40. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين، ط1، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993).

41. فليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، ط1 (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009).

42. كانت، مشروع السلام الدائم، ط1، ترجمة: د.عثمان امين، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،1952).

43. كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، ط1،(سورية - دمشق: دار الفرقد، 2013).

44. كريس براون، فهم العلاقات الدولية ،(الامارات العربية المتحدة - دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004).
45. كلاوس ليجفي، العولمة ومناهضوها، ترجمة: ضياء الدين زاهر، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).
46. لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا واميركا ،ترجمة: د. محمد فريد ،ط1 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث والنشر ،1995)
47. مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008).
48. مايكل هاردت و انطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الرياض - المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان ،2002).
49. ميشيل فوكو، بحثان حول الفرد والسلطة، في: اوبيردريفوس و دول رابينوف، ميشيل فوكو: مسيرة فلسفية،(بيروت: مركز الانماء القومي، 1989).
50. ميليسا غيليس، نزع السلاح، دليل اساسي، ط3 (نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح،2013).
51. هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري(الاردن - عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995.
52. هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط 3، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2006).
53. وليم كوهين، العولمة اليوم ما مدى ترابطية العالم، في: العولمة في القرن الحادي والعشرين، تحرير: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ،1 (ابوظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
54. د. ورويك موراي، جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: د. سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2013).

55. تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العـالمي، جـيران في عـالم واحـد، ترجمـة: مجموعـة مترجمـين، مراجعة: عبـد السـلام رضـوان، سلسـلة عـالم المعرفـة، (الكويـت: المجلـس الـوطني للثقافـة والفنون والاداب، 1995)،

56. مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لعام 2013، ترجمـة: عمـر سـعيد الايـوبي و امـين سـعيد الايـوبي، (بـيروت:مركـز دراسـات الوحـدة العربية،2013).

خامسا: البحوث والدراسات:

1. د. الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الثاني، العدد(8)،(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يوليو 2014)،

2. د. انورمحمـد فـرج، السياسـةالخارجية المشـتركة للاتحـاد الاوروبي تجاهـا لشرق الاوسـط اعـلان برشلونة انموذجا، مجلة دراسات دولية، عـدد 39 (بغـداد: مركـز الدراسـات الدوليـة، جامعـة بغداد ، 2009).

3. ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية، ج2، العدد 23 (ابـوظبي: مركـز الامـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)،

4. د. بشير العلاق، اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشـمالية: النافتـا، مجلـة الشـؤون السياسـة، ع (1)، السنة الأولى، (بغداد: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1994)

5. حسن الحاج علي احمـد، حـرب افغانسـتان التحـول مـن الجيوسـتراتيجي إلى الجيوثقـافي، مجلـة المستقبل العربي، العدد 276، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2/ 2002).

6. د. خليل اسماعيل الحديثي، المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعـة فهمهـا، مجلـة العلـوم السياسية، عدد 37، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008).

7. رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمـة كمنظـور دولتـي جديـد: رؤيـة نقديـة، المجلـة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع 2013)،

8. سفيان التل، الاحتباس الحراري، مجلة عالم الفكر، عدد 2، مجلد 37، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ديسمبر 2008).
9. د. ضاري ناصر العجمي، التغيرات المناخية واثرها في البيئة، مجلة عالم الفكر، عدد 2، مجلد 37، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ديسمبر 2008).
10. د. عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، العدد الخامس، (الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،مارس 2010).
11. د. علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة الفكر العربي، المجلد 23، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، يونيو 1995)،
12. د. محمد احمد علي مفتي، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 27،(مصر: جامعة الاسكندرية، 1990).
13. مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 3/ 2014).
14. مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد3 (الجزائر: جامعة محمد خضير بسمكرة، اكتوبر 2002).
15. د. نبيل جعفر عبد الرضا و د. يوسف علي عبد الاسدي، أزمة العولمة ام عولمة الأزمة، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 31، المجلد الثامن، (العراق: جامعة البصرة، تشرين الثاني، 2012).
16. نواري احلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، مجلة دفاتر في السياسة والقانون، العدد الرابع ،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2011).

سادسا: البحوث والدراسات المنشورة على المواقع الالكترونية (الانترنيت):

1. جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، مجلة الديمقراطية، ص 1، منشور على صفحة الانترنت على الرابط التالي:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=129

2. د. سلوى شعراوي جمعة، مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع، على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت: http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94436-2004-01-04

3. د. عبد العزيز غوردو، الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي، ط1 ،(لندن: إي- كتب، 2015)، ص70، نقلا عن: المعجم الايتيمولوجي العالمي، على موقع المعجم في شبكة الانترنت الانترنت في الرابط التالي: http://www.myetymology.com/greek/kubernan.html

4. - عبد السلام يخلف، مفهوم المنظور والعلاقات الدولية، محاضرة، مقياس نظرية العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة 2006-2007، : منشورة على الانترنت على الرابط التالي:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ieka8nI6DKwJ:boulemkahel.yolasite.com/resources

5. د. محمد حمشي، الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية، بحث منشور على صفحة المؤلف في الانترنت، على الرابط التالي: http://www.mhamchi.yolasite.com

6. د. محمد عابد الجابري، أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ،في: ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر عقدتها الإيسكوا بالقاهرة ما بين 11-13 /11/ 2001 ، منشور على الرابط الالكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.aljabriabed.net/liberalisme.htm

7. نزار الفراوي، الظاهرة عبر - القومية وأزمة الدولة في النظام العالمي المعاصر، مجلة فكر ونقد، عدد 46، على الربط الالكتروني في شبكة الانترنت:

http://www.aljabriabed.net/n46_07firawi.htm

8. د. نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة، بحث مقدم إلى السيمنار العلمي لقسم العلوم السياسية، اكتوبر، 2011، منشور على الانترنت على الرابط التالي:

http://hadaracenter.com/pdfs

9. د .نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، بحث منشور بتاريخ 3/ اذار / 2013 في موقع مركز الحضارة في شبكة الانترنت على الرابط التالي: /http://hadaracenter.com

7. يعقوب عادل ناصر، الحاكمية وأبعادها والاصلاح المجتمعي، ورقة عمل: ملتقى الاصلاح المجتمعي الشامل، الاردن، اذار 2012، منشور على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت:

http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=23387

سابعا: الاوراق البحثية:

1. د. غسان علي سلامة، الحوكمة في ظل العولمة، ورقة بحث، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الادارة في عصر المعرفة، لبنان: جامعة الجنان، كلية ادارة الأعمال، 15-17 ديسمبر 2012.
2. د. عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009.

ثامنا: الرسائل والاطاريح الجامعية العربية:

1. بو حريص محمد الصديق، حوكمة الصحة العالمية بين الاسس المعيارية والمصالح التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012-2013،
2. حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعيوالنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني:دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق /قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر ،2008.

3. خديجة ناصري،مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011-2012.
4. كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم، نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة ،الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012.
5. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى: قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضرة باتنة، الجزائر، 2014-2015.
6. محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.
7. يسرى كريم محسن العلاق، فكرة الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية ،2016.

تاسعا: الوثائق باللغة الانكليزية:

1. Ministry Of Finance, Government Governance:Corporate Governance In The Public Sector, Why And How, Paper Presented On The Occasion Of The 9th fee Public Sector Conference (Netherlands: Ministry Of Finance,Government Audit Policy Directorate,2000).
2. Report Of The Commission On Global Security, Justice & Governance, June 2015, Confronting The Crisis Of Global Governance, Executive Summary, (Netherlands: The Hague Institute For Global Justice And The Stimson Center,2015).
3. The Report Of The World Commission Dams, Dams And Development a New Framework For Decision -Making,(London: Earthscan Publications Ltd,2000).
4. SIPRI Year Book 2015, Armaments, Disarmament and International Security, (Summary),(Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2013).
5. The European Union Institute For Security Studies Report, Global Governance 2025: At a Critical Juncture,(Paris, EUISS, 2010).

6. The Institute For Economics And Peace (IEP), Global Terrorism Index 2012, Australia- Sydney,2012.
7. The Institute For Economics And Peace (IEP), Global Terrorism Index 2014, Australia- Sydney,2014.
8. The UN Task Team For The Post-2015 Development Agenda, Global Governance And Governance Of The Global Commons In The Global Partnership For Development Beyond 2015, Paper, January 2013
9. The World Bank, Governance And Development, The World Bank Publication Washington, D.C. 1992.
10. UN Committee Of Experts In Public Administration,The Definition Of Basic Concepts In Terminologies In Governance And Public Administration, New York, E/C.16/2006/4.
11. UNDP,Human Development Report 1994, (New York: Oxford University Prees, 1994).
12. UNDP,Human Development Report 1999, (New York: Oxford University Prees, 1999).
13. UNDP, Human Development Report 2006, (New York: United Nations, 2006).
14. UNDP, Human Development Report 2014,, (New York: United Nations, 2014).

عاشرا: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Alice D. Ba and Matthew J. Hoffmann(Eds), Contending Perspectives On GlobalGovernance Coherence, Contestation and World Order, 1st Ed.(London and New York: Routledge, 2005).
2. Ali Farazmand(Eds) Sound Governance: Policy and Administrative Innovations,(U.S.A: Praeger Publishers,2004).
3. Alice D.Ba And Matthew J.Hoffmann(Eds.), Contending Perspectives On Global Governance: Coherence aAnd Contestation, (London and New York: Routledge,2005).
4. Alexander Wendt, Social Theory Of International Politics, (UK: Cambridge University Press, 1999).

5. Anna Cornelia Beyer, Counterterrorism And International Power Relations: The EU, ASEAN And Hegemonic Global Governance,(London And New York: Tauris Academic Studies, 2010).
6. Andrew Heywood, Political Theory An Introduction,4thEdition, (UK: Palgrave, 2015).
7. Andrew C. Sobel (Ed.), Challenges Of Globalization: Immigration, Social Welfare, Global Governance, (New York: Routledge, 2009).
8.Antony McGrew and David Held(Eds.), Governing Globalization: Power, Authority, Global Governance, (Cambridge: Polity Press, 2002).
9.Arther Benz and Yannis Papadopoulos, Governance Democracy, Comparing National,European and International Experiences,(New York: Routledge, Taylor & Francis,2006).
10. Bjorn Hettne And BertilOdén (Eds.) Global Governance In The 21st Century Alternative Perspectives On World Order, (Stockholm - Sweden: Almkvist And Wikselln International,2002).
11. Brock G, Brighouse H (Eds), The Political Philosophy Of Cosmopolitanism.(Cambridge: Cambridge University Press,2005).
12. Bruce Russett And Harvey Starr,How Do We Think About World Politics,Understanding International Relations: The Value Of Alternative lenses, 4th Edition, (New York: United State Military Acdemy, 1999).
13. Chris Brown And Kirsten Ainley, Understanding International Relations,3rd Edition,(New York: Palgrave Macmillan,2005) .
14. Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Progress In International Relations Theory (London: Cambridge, MIT Press, 2003).
15. Colin Elman, Realism In: Martin Griffiths, International Relations Theory For The Twenty-First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007).
16. Cynthia Weber, International Relations Theory: A Critical Introduction, 2nd Edition, (London and NewYork: Routledge,2005).
17. Dan Smith, Trends And Causes Of Armed Conflicts, (Germany: Bergh Of Research Center For Constructive Conflict Management,2004).

18. David Osborne and Ted Gaebler, Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector,(New York: Addison-Wesley, 1992)
19. David Held, and Mathias Koenig-Archibugi (Eds.),Taming Globalization: Frontiers of Governance, (Cambridge: Polity Press, 2003)
20. David Held And Anthony McGrew (Eds.), The Global Transformations Reader:An Introduction To The Globalization Debate, 2nd Edition,(UK: Polity Press, 2003),
21. David Held(Ed.), A Globalizing World? Culture,Economics,Politics,2nd Edition,(London:Taylor& Francis,2004).
22. David W. Ziegler,War, Peace, And International Politics, Eighth Edition (New York: Addison Wesley,Educational Publishers,Inc,2000).
23. Deborah Avant, Martha Finnemore, And Susan K. Sell,(Eds.), Who Governs the Globe? (UK: University Press, Cambridge, 2010).
24. Frank Fischer, Gerald J. Miller,And Mara S. Sidney (Eds.), Handbook Of Public Policy Analysis Theory, Politics, And Methods,(U.S.A: Taylor & Francis Group,2007).
25. Fred Chernoff, Theory And Metatheory In International Relations: Concept And Contending Account,(New York: Palgrave Macmillan, 2007).
26. Friedrich Kratochwil, The Puzzles Of Politics Inquiries In To The Genesis And Transformation of International Relations,(London And New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2011).
27. Gideon Baker, Civil Society And Democratic Theory: Alternative Voices, (U.S.A: Routledge, 2002).
28.Hedley Bull, The Anarchical Society: a Study Of Order In World Politics,4th Edition, (US:Palgrave Macmillan, 2012).
29. ImreLakatos, Falsification and the methodology of scientific research programmes, In ImreLakatos And Alan Musgrave (Eds.), Criticism and The Growth of Knowledge,(UK: Cambridge University Press, 1970).
30. Immanuel Wallerstein, The Modern World System: Capitalist Agriculture And The Origins Of The European World-Economy In The Sixteenth Century,(New York: Academic Press,1974).

31. Immanuel Wallerstein, The Modern World System II: Mercantilism And the Consolidation Of The European World-Economy, 1600-1750,(New York: Academic Press,1980).
32. Immanuel Wallerstein, The Modern World System III: The Second Era of Great Expansion Of The Capitalist World-Economy, 1730-1840,(New York: Academic Press,1989).
33. Ishtiaq Jamil, Salahuddin M. Aminuzzaman, and Sk. Tawfique M. Haque(Eds.), Governance In South, Southeast, And East Asia: Trends, Issues And Challenges,(Switzerland:Springer, 2015).
34. James N. Rosenau,And Ernest-Otto Czempiel (Eds.), Governance Without Governmen Order And Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).
35. James N.Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne, Rienner Publishers, 1992).
36. James E. Dougherty And Robert L. PfaltzgraffJr, Contending Theories Of International Relations: A Comprehensive Survey, 5th Edition (New York: Longman, 2001).
37. Jens Martens,Steps Out Of The Global Development Crisis: Towards An Agenda For Change,(Berlin - Germany: The Friedrich-Ebert-Stiftung, June 2010).
38. John Baylis and Steve Smith (Eds.) The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, 2nd Edition,(New York: Oxford University Press,2001).
39. John Houghton, Global Warming, The Complete Briefing, 4th Edition(New York: Cambridge University Press,2009).
40. John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics, And Introduction To International Relations, 3rd Eddition (UK:Oxford University Press,2005).
41. Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, (US: Addison-Wesley, 1979).
42. KimonValaskakis, Long-Term Trends In Global Governance: From Westphalia To Seattle, In: Governance In The 21st Century: Future Studies, (France: OECD Publications Service,2001).

43. Leonid E. Grinin, Ilya V. Ilyin, And Andrey V. Korotayev , Globalistics and Globalization Studies, (Russian:Uechitel Publishing House Volgograd,2012).
44.Luis Cabrera (Eds), Global Governance, Global Government: Institutional Visions For An Evolving World System,(US: Suny Prees,2012).
45. Markus Lederer and Philipp S. Müller(Eds.), Criticizing Global Governance,(New York: Palgrave Macmillan,2005).
46. Martin Hewson and Timothy J. Sinclair (Eds.) Approaches To Global Governance Theory,(U.S.A: State University Of New York Press, 1999).
47. Margot Hill, Climate Change and Water Governance: Adaptive Capacity In Chile and Switzerland,(New York & London: Springer, 2012).
48. Martin Griffiths,(Ed) International Relations Theory For The Twenty First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007).
49. Mark Rupert, Marxism, In Martin Griffiths,(Ed.) International Relations Theory For The Twenty First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007).
50. Margaret P. Karns and Karen A. Mingst, International Organizations: The Politics and Processes of Global Governance, (US: Lynne Rienner Publishers,2004).
51. Michael Barnett And Raymond Duvall (Eds), Power Global In Governance, (UK: Cambridge University Press,2005).
52. Miles Kahler and David A. Lake(Eds.), Governance In a Global Economy: Political Authority InTransition (New Jersey: Princeton University Press and Copyrighted, 2003) .
53.Oliver Daddow, International Relations Theory: The Essentials, 2nd Edition, (London: SAGE Publications Ltd.2013).
54. Oliver P. Richmond, Peace In International Relations,(London And NewYork: Routledge Taylor & Francis Group,2008).
55. Oran R. Young, International Governance: Protecting The Environment In a Stateless Society,(U.S.A: Cornell University Press, 1994).
56. Oran R. Young, Governance In World Affairs,(U.S.A: Cornell University Press, 1999).
57. Peter Sutch And Juanita Elias, International Relations: The Basics, 3rd Edition, (London And NY: Routledge Taylor And Francis Group, 2007).

58. Phillip Anthony O'Hara,(Ed.), International Encyclopedia Of Public Policy, Volume1- Global Governance And Development , (Perth- Australia: GPERU,2011).
59. Phillip Anthony O'hara, (Ed.)International Encyclopedia Of Public, Volume. 3 - Public Policy And Political Economy, (Perth- Australia: GPERU,2009).
60. Phillip Anthony O'hara(Ed.),International Encyclopedia Of Public Policy: Governance In Global Age, Volume 4, social Environmental And Corporate Governance, (Perth - Australia:Peru,Curtin University,2010).
61. R. A. W. Rhodes, The New Governance: Governing, without Government, Political Studies, Vol.44.No.4. (UK: Balckwell Publishers, 1996).
62. RaimoVayrynen,(Ed.),Globalization And Global Governance,(U.S.A: Rowman and Littlefield, 1999).
63. Richard Little and Michael Smith (Eds. ,)Perspectives on World Politics, Third edition,(London And New York: Routledge,Taylor& Francis Group,2006).
64. Rodney Bruce Hall and Thoma J. Biersteker,Emergence of Private Authority in Global Governance,(UK: Cambridge University Press, 2002).
65. Robert O. Keohane,(Ed.), Power And Governance In A Partially Globalized World, (London: Taylor And Francis Group,2002)
66. Robert Cooper,The Post-Modern State And The World Order,(UK- London: Demos, 2000).
67. Scott Burchill and Others, Theories of International Relations, Third Edition,(New York: Palgrave Macmillan, 2005).
68. Sean M.Lynn-Jones, Does Offense-Defense Theory Have a Future,(Quebec-Canada: Research Group In International Security At McGill University, October 20, 2000).
69. Steve Smith, Ken BoothAnd, MarysiaZalewski (Eds.), International Theory: Positivism And Beyond, (UK:Cambridge University Press, 2008).
70. Stephen Goldsmith, and William D. Eggers, Governing by Network: The New Shape of the Public Sector,(Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2004).
71. Stefano Guzzini And Iver B. Neumann(Eds.), The Diffusion Of Power In Global Governance: International Political Economy Meets Foucault (London: Palgrave Macmillan,2012).

72. Thomas Risse And Beth Bimmons, Handbook Of International Relations, 1st Edition, (London, Sage Publication, 2002).
73. Valentine M. Moghadam, Globalization and Social Movements: Islamism, Feminism and Global Justice Movement,2sd Edition,(U.S.A:Rowman and Littlefield Publishers,2013).
74. Volker Rittberger (Eds), Global Governance And the United Nations System,(New York: United Nations University Press, 2001),
75. Walther Ch. Zimmerli, Klaus Richter, Markus Holzinger (Eds) Corporate Ethics and Corporate Governance,(Berlin Heidelberg: Springer,2007)
76. Walter Carlsnaes, Thomas Risse And, Beth A. Simmons(Eds.), Handbook Of International Relation, (London: SAGE Publications Inc. 2013).

حادي عشر: البحوث والدراسات الاجنبية:

1. A. Claire Cutler, The Grotian Tradition In International Relations, Review Of International Studies, Vol. 17, No. 1. (US: Cambridge University Press, Jan.1991).
2. Alexander Wendt, Anarchy Is What States Make Of It: The Social Construction Of Power Politics, International Organization, Vol. 46, No. 2 (U.S: The MIT Press, Spring, 1992).
3. Alexander Wendt, Constructing International Politics, International Security journal, Vol. 20, No. 1 (U.S: MIT Press, Summer, 1995).
4. Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, The American Political Science Review, Vol. 88, No. 2,(U.S: American Political Science Association, Jun. 1994).
5. Alexander Wendt, The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization, Vol. 41, No. 3 (U.S: MIT Press, Summer, 1987),
6. Alexander Wendt, Why a World State Is Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal Of International Relations, Vol. 9(4), (UK: SAGE Publications And ECPR , 2003),
7. Ali Poyraz Gurson, World Government: The Strong Steps of CFR International Journal Of Humanities And Social Science, Vol.1. No.2. (U.S: Center for Promoting Ideas - CPI, February 2011)

8. Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory Of International Politics, International Organization, Vol. 51. 4,(UK: IO Foundation And The Massachusetts Institute Of Technology Autumn 1997).
9. Anatoliy Poruchnyk And YuliaGaida, The Creation Of Institutional Prerequisites For A System Of Global Governance, International Economic Policy, Scientific Journal, No.8-9. (Ukraine -Kiev: National Economic University, 2008).
10. Atsushi Shibasak, From Study of International Relations To The Study of Global Relations: Possible Future Roles of The Study of International Relations In The Distant Future, Journal of Global Media Studies,Vol. 13, (Japan: 2014).
11. Barry Buzan, From International System To International Society: Structural Realism And Regime Theory Meet The English School, International Organization, Vol. 47, No. 3, (The MIT Press,Summer 1993),
12. Benedict Kingsbury, A Grotian Tradition Of Theory And Practice: Grotius, Law And Moral Skepticism In The Thought Of Hedley Bull, Quinnipiac L. Rev, Vol.17.(1),(US: The Law Review Association Of Quinnipiac College School Of law,Spring1997).
13. Benjamin Solomon, Kant's Perpetual Peace: A New Look At This Centuries-Old Quest, OJPCR: The Online Journal Of Peace And Conflict Resolution, 5.1 Summer, 2003 .
14. Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government, Ethics And International Affairs, Vol. 22.(2), (US: Carnegie Council For Ethics In International Affairs, Summer 2008).
15. Carl Folke, Thomas Hahn, Per Olsson, and Jon Norberg, Adaptive Governance Of Social-Ecological Systems, Annual Review Of Environment And Resources,No.30.(Stockholm Sweden: Centre For Transdisciplinary Environmental Research And Department Of Systems Ecology, Stockholm University,2005).
16. Carlos Santiso, Good Governance And Aid Effectiveness: The World Bank And Conditionality, Georgetown Public Policy Review, Vol. 7.No.1,(US:Paul H Nitze School of Advanced International Studies Johns Hopkins University,2001)
17. Cameron G. Thies, Progress, History And Identity In International Relations Theory: The Case Of The Idealist–Realist Debate, European Journal Of International Relations, Vol. 8.(2), (UK: SAGE Publications And ECPR 2002),

18. Caroline Thomas, Global Governance, Development and Human Security: Exploring The Links, Third World Quarterly, Vol. 22, No 2,(UK: Routledge, 2001).
19. Christoph Schreuer, Warning Of The Sovereign State: Towards A New Paradigm For International Law, European Journal Of International Law,Vol. 4.(1) (Oxford- UK: Oxford University Press,1993).
20. Clark A. Miller, Democratization, International knowledge Institutions, And Global Governance, Governance: An International Journal Of Policy, Administration, And Institutions, Vol. 20, No. 2.(Uk: Blackwell Publishing, April 2007).
21. Cornelia Beyer, Causes For Participation In Hegemonic Governance, Alternatives: Turkish Journal Of International Relations, Vol. 8, No. 1, (Turkey: Center For International Conflic, Spring 2009).
22.Cristina Lafont, Accountability and Global Governance: Challenging The State-Centric Conception of Human Rights, Ethics & Global Politics, Vol. 3, No. 3,(Stockholm: Co-Action Publishing, 2010).
23. David Osbome, Reinventing Government, Public Productivity And Management Review Vol. 16, No. 4. (US: Jossey-Bass Publishers Summer 1993).
24. David Held, Regulating Globalization? The Reinvention of Politics, International Sociology,Vol. 15.(2),(Barcelona- Spain: International Sociological Association (ISA),2000).
25. David Held, Reframing Global Governance: Apocalypse Soon Or Reform New Political Economy, Vol. 11. No. 2,(UK: Routledge, June 2006),
26. David P. Fidler, From International Sanitary Conventions to Global Health Security: The New International Health Regulations, Chinese Journal Of International Law, Vol. 4. NO. 2,(UK: Oxford University Press, 2005),
27. David Harvey, Cosmopolitanism And The Banality Of Geographical Evils,Public Culture,Vol.12.(2),(Us: Institute Knowledge Duke Unviersity Press,2000).
28. Edward Newman, Failed States And International Order: Constructing A Post-Westphalian World, Contemporary Security Policy, Vol.30, No.3 (Virginia- U.S:Taylor& Francis, December 2009).

29. Edith Brown Weiss,The Emerging International System And Sustainable Development, International Review For Environmental Strategies Vol.1, No.1, (Japan: Institute For Global Environmental Strategies, 2000).
30. Elke Krahmann, Conceptualizing Security Governance,Cooperation and Conflict Journal, Vol. 38. (1),(the Nordic International Studies Association, 2003).
31. Elke Krahmann, American Hegemony Or Global Governance? Competing Visions Of International Security, International Studies Review, Vol.7, No.4. (US: John Wiley & Sons, Inc., 2005).
32. Emmanuel Navon, The Third Debate Revisited, Review Of International Studies,Vol. 27,Issue.4. (UK:British International Studies Association, 2001).
33. Frank Biermann, Philipp Pattberg, Harro van Asselt, and Fariborz Zelli, The Fragmentation of Global Governance Architectures: A Framework for Analysis, Global Environmental Politics, Vol.9.(4),(US: Published by The MIT Press 2009).
34. Gerard Delanty,The Cosmopolitan Imagination: Critical Cosmopolitanism And Social Theory, The British Journal Of Sociology, Vol. 57, Issue. 1, (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2006).
35. Gedeon Rose, Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy, World Politics, Vol.51. No.1.(US: Princeton Institute For International And Regional Affairs, Cambridge University Press, Oct 1998).
36. Glenda Sluga And Julia Horne, Cosmopolitanism: Its Pasts And Practices, Journal Of World History, Vol. 21.No. 3.(US: University Of Hawai, September,2010).
37. Ian Goldin And Tiffany Vogel, Global Governance and Systemic Risk In The 21st Century: Lessons From The Financial Crisis, Global Policy, Vol. 1, Issue. 1. (UK:Wiley-Blackwel l- London School of Economics and Political Science, January 2010).
38. James N. Rosenau, Governance In The Twenty-First Century, Global Governance Journal,Vol. 1 (1), (U.S: Lynne Rienner Publishers,1995).
39. Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy: Defensive Realism Revisited, International Security, Vol. 25, No. 3, (US: The MIT Press, Winter 2000).

40. Joseph Preston Baratta, The Politics Of World Federation:The United Nations,U.N. Reform, Atomic Control, Vol.1. (US: Praeger Press,2004).
41. John J. Mearsheimer, The False Promise Of International Institutions,International Security, Vol. 19, No. 3. (US: The MIT Press,Winter 1994/95).
42. John T. Parry,What is the Grotian Tradition In International Law?Journal Of International Law,Vol.35,Issue.2.(US: University Of Pennsylvania,2014).
43. Kapytonenko, Mycola, Globalization, Nation-State And Global Security Arrangements, Europolis Journal Of Political Science And Theory. No.6 (Romania , Central Of Political Analysis,2009).
44. Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Governance As A Bridge Between Disciplines, European journal Of political Research,Vol.43.(UK: European Consortium For Political Research, Blackwell, 2004).
45. Keith Griffin, Economic Globalization And Institutions Of Global Governance, Development And Change, Vol.34:(5). (Hague: Institute of Social Studies, 2003).
46. Kenneth N. Waltz, Globalization And Governance, Political Science And Politics, Vol. 32, No. 4, (US:Cambridge University Press, American Political Science Association , Dec., 1999).
47. Kent Eaton, Designing Subnational Institutions: Regional And Municipal Reforms In Post Authoritarian Chile, Comparative Political Studies, Vol. 37. No. 2. (UK: SAGE Publications, 2004).
48. Keith Dowding, Institutionalist Research On The European Union, European Union Politics, Vol. 1. (London: SAGE Publications,2000).
49. Klaus Dingwerth& Philip Pottberg, Global Governance As Perspective On World Politics, Global Governance Journal, Vol.12.No. 2 (U.S: Lynne Rienner Publishers,2006).
50. Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, How Global and Why Governance? Ambivalences, Blind Spots, and Challenges for a Critical Global Governance Literature, International Studies Review, Vol.12.(4), (London: Blackwell Publishing,2010).

51. Kobayashi Makoto, The Hierarchy Of Global Governance: A Metaphor For The Imperial Machine, Ritsumeikan International Affairs, Vol.3, (Japan: Institute Of International Relations And Area Studies, Ritsumeikan University, 2005).
52. Lawrence S. Finkelstein What Is Global Governance? Global Governance, Vol. 1, No. 3. (US: Lynne Rienner, Sept.–Dec. 1995).
53. Marc Hufty, Investigating Policy Processes: The Governance Analytical Framework (GAF), Research For Sustainable Development: Foundations, Experiences, And Perspectives Of The Swiss National Centre Of Competence In Research North-South, Vol. 6. (Switzerland: University Of Bern,2011).
54. Marie Claude Smouts, The Proper Use Of Governance In International Relations, International Social Science Journal. Vol.50.(155). (UK: John Wiley and Sons publishers, 1998).
55. MagdalenaKozub-Karkut, Global Governance a Perspective On World Politics Four Theoretical Approaches,Athenaeum Polish Political Science Studies, Vol. 44. (Poland: 2014).
56. NayanChanda, Runaway Globalization without Governance, Global Governance Journal, Vol. 14.No.2 (US: Lynne Rienner Publishers, 2008) .
57. Nick Vaughan Williams, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politicsof Singularity, International politics, Vol 44.(1),(UK: Palgrave Mcmillan,Ltd. 2007).
58. Pauline Kleingeld, Approaching Perpetual Peace: Kant's Defence Of a League Of States And His Ideal Of a World Federation, European Journal Of Philosophy, Vol. 12, Issue 3. (UK: Oxford OX4 2DQ, December,2004)
59. Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor, Political Science And The Three New Institutionalisms, Political Studies,Vol.44.(5),(UK: Wiley,1996).
60. Peter M. Haas,Addressing The Global Governance Deficit, Global Environmental Politics,Vol 4.No.4. (US: Massachusetts Institute of Technology, November 2004).
61. Philipp Pattberg,Global Governance: Reconstructing a Contested Social Science Concept, GARNET Working Paper No. 04. London School Of Economics And Political Sciences, 2006 .

62. R. A. W. Rhodes, The New Governance: Governing, without Government, Political Studies, Vol.44.No.4. (UK: BalckwellPublishers, 1996).
63. Rhodes, Roderick Arthur William,The New Governance: Governing Without Government, Political Studies, Vol. 44. (4), (UK:Political Studies Association, 1996)
64. Richard Higgott,Multilalteralism And The limits Of Global Governance, Working papers,No.134.(Australia: University of Warwick, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation,2004).
65. Richard Higgot, The Theory And Practice Of Global and Regional Governance: Accommodating American Exceptionalism And European Pluralism, European Foreign Affairs Review, Vol.10.(4). (Netherlands:Kluwer Law International,2005).
66. Richard Price And Reus-Smit, Christian, Dangerous Liaisons? Critical International Theory And Constructivism, European Journal Of International Relations, Vol. 4 (3). (London: SAGA Pubications,1998).
67. Robert D. Shriner, Governance Problems In The World of The Future, Public Administration Review, Vol. 33, No. 5.(Uk: Wiley, Article Stable URL, Sep-Oct 1973).
68. Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work, Foreign Policy, No. 110, (Washington: Research Library, Spring 1998).
69. Robert W. Cox, Social Forces, States And World Orders: Beyond International Relations Theory, Millennium - Journal of International Studies, Vol. 10,No.2.(London School Of Economics And Political Science , 1981).
70. Robert W. Cox, Civil Society at the Turn of the Millenium: Prospects for an Alternative World, Review of International Studies, Vol. 25, No. 1, (Cambridge University Press, Jan., 1999.).
71. Stoker.G,Governance As Theory: Five Propositions, International Social ScienceJournal, Vol. 50,(UK: Blackwell Publishers,1998).
72. StephenM.Walt, International Relations, One World Many Theories, Foreign Policy, No.111, Special Edition (Spring 1998).

73. Stephen D. Krasner, Structural Causes And Regime Consequences: Regimes As Intervening Variables, International Organization Vol.36.No.2. (US: Massachusetts Institute Of Technology,Spring 1982).
74. Stephan Haggard, and Beth A. Simmons, Theories of international Regimes, International Organization Vol. 41. No.3. (US: Massachusetts Institute Of Technology, 1987).
75. TanjaBrühl And Volker Rittberger, From international To Global Governance: Actors, Collective Decision-Making, And The United Nations In The World of The twenty-First Century, Global Governance And The United Nations System, Vol.1.(21-22),(New York:United Nations University Press,2001).
76. TännsjöTorbjörn, Cosmopolitan Democracy Revisited, Public Affairs Quarterly Journal,Vol. 20.(3), (US: Board Of Trustees Of The University Of Illinois,2006).
77. Thomas G. Weiss, Governance, Good Governance And Global Governance: Conceptual And Actual Challenges, Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5. (Uk:Routledge,2000).
78. Thomas G. Weiss,What Happened To Idea Of World Government, International Studies Quarterly, Vol. 53, Issue. 2 (New York: International Studies Association, 2009).
79. Thomas Risse, Global Governance and Communicative Action, Government and Opposition: An international journal of comparative politics, Vol. 39 (2).2004.
80. Tim Dunne, Lene Hansen and Colin Wight, The End of International Relations Theory? European Journal of International Relations, Vol. 19, (3), (UK: SAGE,2013).
81. Tom Lansford, Post-Westphalian Europe Sovereignty And The Modern Nation-State, International Studies, No. 37(1),(India: Jawaharlal Nehru University,2000).
82. Ulrich Beck And NatanSznaider,Unpacking Cosmopolitanism For The Social Sciences: A Research Agenda, The British Journal Of Sociology, Vol. 61.(s1), (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2010).
83. Ulf Hannerz,Two Faces Of Cosmopolitanism:Culture And Politics, StatsvetenskapligTidskrift, Vol. 107, No. 3, (Stockholm: Stockholm Univeristy, 2005).
84. William I Robinson, Globalization And The Sociology Of Immanuel Wallerstein: A Critical Appraisal, International Sociology journal,Vol.26(6), (UK: SagePub, 2011).

85.Winston P. Nagan, Global Governance: A New Paradigm for the Rule of Law, Cadmus Journal, Vol.2. Issue.1. (Geneva - Switzerland: South-east European Division of the World Academy of Art and Science: SEED-WAAS,Oct,2013).
86. Yale H. Ferguson And Richard W. Mansbach,Post-Internationalism And IR Theory, Millennium - Journal Of International Studies, Vol.35 No.3.(UK, London School of Economics, Sage Publications, 2007).

ثاني عشر: الاوراق البحثية باللغة الانكليزية:

1. Aisha Ghaus-Pasha, Role Of Civil Society Organization In Governance,6th Global Forum on Reinventing Government Toward Participatory and Transpartent Governance, Seoul, Republic of Korea. 24-27 May 2005.
2. Benny Miller, The Rise And Decline Of Offensive liberalism. Paper Prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association, (Montreal-Canada: Marsh, 2004).
3. Dr. Elaine C. Kamarck, Government Innovation Around The World, Paper Series From Harvard University, John F. Kennedy School of Government, 2004.
4. Elizabeth Meehan,From Government to Governance, Civic Participation and new Politics: The Context of Potential Opportunities for the Better Representation of Women, Centre for Advancement of Women in Politics, Queen's University Belfast, Occasional Paper No. 5, October 2003.
5. Eva Cihelková,Global Governance: Concept Of The Worldwide Changes Identification, Working Papers,(Prague:Faculty Of International Relations,October 2007).
6. Frank Biermann, Global Environmental Governance Conceptualization And Examples, Global Governance Working Paper No 12, November 2004.
7. Henk Overbeek, Global Governance, Class, Hegemony: A Historical Materialist Perspective, Political Science Working Paper No.1 (Amsterdam: VrijeUniversiteit, 2004).
8. Joseph E. Stiglitz,The Future Of Global Governance, Working Paper Series, The Initiative for Policy Dialogue, Columbia University, 2004.

9. - Kléber B. Ghimire, The Contemporary Global Social Movements Emergent Proposals, Connectivity and Development Implications, Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 19,United Nations Research Institute for Social Development,2005.
10. Klaus Dingwerth, From International Politics To Global Governance? The Case Of Nature Conservation, Institute For Intercultural And International Studies (InIIS), Universität Bremen GARNET Working Paper No: 46/08. June 2008.
11. Kirsten Gelsdorf, Global Challenges And Their Impact On International Humanitarian Action, OCHA Occasional Policy Briefing Series Brief, No.1,(Policy Development And Studies Branch UN Office For The Coordination Of Humanitarian Affairs-OCHA,2010).
12. Liesbet Hooghe and Gary Marks, Types of Multi-Level Governance, European Integration Online Papers (EIoP),Vol.5.No.11.(France: Center De Européenns, 2002).
13. Orion Kriegman, Dawn Of The Cosmopolitan:The Hope Of A Global Citizens Movement, Great Transition Initiative (GTI) Paper Series,No.15, (Boston- US: TellusInstitute,September 2006).
14. Peri K. Blind,Building Trust In Government In The Twenty-First Century: Review Of Literature and Emerging Issues, Paper presented To: 7th Global Forum On Reinventing Government Building Trust In Government (Austria -Vienna: UN,26-29 June. 2007).
15. Richard Higgott, The Theory and Practice of Global and Regional Governance: Accommodating American Exceptionalism and European Pluralism,GARNET Working Paper: No 01/05 November 2005.

ثالث عشر:البحوث والدراسات باللغة الانكليزية في شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت):

1. Atri Saha, The Current Concept of Cosmopolitanism: A Critical Appraisal, Bulletin Of The Ramakrishna Mission Institute of Culture, August 2014, On:
http://www.sriramakrishna.org/admin/bulletin/_bulletin_9ff386e99423e56d4e371cc40c576f0f2dc315a6.pdf.

2. Carlos A Martínez Vela, World Systems Theory, Engineering System Division, No. 83, (2001),Retrieved on:21/12/2015. http://web.mit.edu/esd.83/www/ notebook/ WorldSystem.pdf.
3. Didier Jacobs, Democratizing Global Economic Governance, Working Paper Presented At The Alternatives To Neoliberalism Conference, May 23-24, 2002, Retrived On: 3-8-2014.
http://www.newrules.org/storage/documents/afterneolib/jacobs.pdf
4. Eric Brahm, International Regimes,September 2005, Retrieved On: 11/9/2015 :
http://www.beyondintractability.org/essay/international-regimes.
5. Hans Abrahamsson, Understanding World Order, Continuity And Change Security, Development And Justice In The Global Era Nordic Peace Research Conference, Beijing 7-9 April 2008, Retrieved on: 2 /5/2015. http://www.globalstudies.gu.se/ digitalAssets/ 1274/1274383_ abrahamsson_ kina.pdf
6. Ian Bache, Europeanization and Britain: Towards Multi-level Governance? Paper Prepared For The EUSA 9th Biennial Conference In Austin, Texas, March 31-April 2, 2005, RetrivedOn: 11-8- 2014. http://aei.pitt.edu/3158, And See: Liesbet Hooghe and Gary Marks.
7. Oleksandr Svitych, International Relations Vs Global Governance, Published,19June2014.Retrived On:19-5 2014.https://www.opendemocracy.net/oleksandr-svitych/international-relations-vs-global-governance
8. Philipp Pattberg, The Institutionalisation Of Private Governance: Conceptualising an Emerging Trend In Global Environmental Politics, Global Governance Working Paper, No 9. Potsdam, Amsterdam, Berlin, Oldenburg: The Global Governance Project, May. 2004, Retrived On: 11-8-2014: <http://www.glogov.org/images /doc/WP9.pdf .
9. Report Of The Commission On Global Governance, Our Global Neighborhood, Retrieved on: 6-7-2014.https://humanbeingsfirst.files.wordpress.com/2009/10/ cacheof-pdf-our-global-neighborhood-from-sovereignty-net.pdf.
10. Victoria Lennox, Conceptualising Global Governance in International Relations, International Relations 3. (2008), Retrived On:22-4-2015.
http://www.e-ir.info/2008/10/03/conceptualising-global-governance-in-international-relations/

رابع عشر: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانكليزية:

1. Busekes Matthews Penston Kilembe, Re-Visioning Marxism In World Politics, A Critical Analysis Of Wallerstein's World-Systems Theory, Master Thesis In International Relationsm (Unpublished), Malmö University, Department of Global Political Studies,2010.

2. Fassue Kelleh, The Changing Paradigm Of State Sovereignty In The International System, Thesis In Political Science, University Of Missouri, Kansas City-Missouri, 2012.
3. Johanna Sutherl And, Power And The Global Governance Of Plant Genetic Resources, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy Of The Australian National University, Department Of International Relations,2002.
4. Sandra Raponi,The Global Rule Of Low: A State Of Nature And Aworld State, A Thesis For The Degree Of Doctor of Philosphy Graduate Department Of Philosophy, An Unpublished, University Of Toronto,2010.

خامس عشر: المواقع في شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنيت):

1. موقع المعرفة:http://www.marefa.org/index.php
2. موقع مجلـة التعـاون الاقتصـادي بـين الـدول الاسـلامية http://www.sesrtcic.org/files/article/211.pdf
3. موقع الموسوعة الحرة, ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki
4. موقع حركة (بدائل التنمية للمرأة من أجل عصر جديد) http://www.dawnnet.org/feminist-resources/
5. موقع شبكة الانهار الدولية: http://www.internationalrivers.org
6. موقع الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة: http://www.iucn.org
7. موقع اللجنة الحكومية لتغيير المناخ, (IPCC) : www.ipcc.ch
8. موقع مجلة الحكم العالمي : http://journals.rienner.com/loi/ggov
9. موقع حركة أتاك - ATTAC: www.attac.org
10. موقع ستانفورد الموسوعة الفلسفية: Stanford.edu/entries/world-government
11. موقع مركز الجنوب في جنيف:http://www.southcentre.int/